



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد دولي



إشكالية الديون السيادية الأوروبية وآثارها على اقتصاديات الدول العربية « دراسة حالة بعض الدول النفطية وغير النفطية »

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

أ.د/ مرغاد لخضر

إعداد الطالب :

- أحميمة خالد

لجنة المناقشة

<u>الصفة</u>	<u>الجامعة</u>	<u>الرتبة العلمية</u>	<u>أعضاء اللجنة</u>
رئيساً	جامعة بسكرة	أستاذ تعليم عالي	أ.د/ خوني رايح
مشرفاً ومقرراً	جامعة بسكرة	أستاذ تعليم عالي	أ.د/ لخضر مرغاد
ممتحناً	جامعة بسكرة	أستاذة محاضرة أ	د / السبتي وسيلة
ممتحناً	جامعة باتنة 1	أستاذ محاضر أ	د / خروبي مراد
ممتحناً	جامعة الوادي	أستاذ محاضر أ	د / محريق فوزي
ممتحناً	جامعة الوادي	أستاذ محاضر أ	د / عبد اللاوي عقبة

السنة الجامعية: 2020/2019



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد دولي



إشكالية الديون السيادية الأوروبية وآثارها على اقتصاديات الدول العربية « دراسة حالة بعض الدول النفطية وغير النفطية »

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

أ.د / مرغاد لخضر

إعداد الطالب :

- أحميمة خالد

لجنة المناقشة

<u>الصفة</u>	<u>الجامعة</u>	<u>الرتبة العلمية</u>	<u>أعضاء اللجنة</u>
رئيساً	جامعة بسكرة	أستاذ تعليم عالي	أ.د/ خوني رايح
مشرفاً ومقرراً	جامعة بسكرة	أستاذ تعليم عالي	أ.د/ لخضر مرغاد
ممتحناً	جامعة بسكرة	أستاذة محاضرة أ	د / السبتي وسيلة
ممتحناً	جامعة باتنة 1	أستاذ محاضر أ	د / خروبي مراد
ممتحناً	جامعة الوادي	أستاذ محاضر أ	د / محريق فوزي
ممتحناً	جامعة الوادي	أستاذ محاضر أ	د / عبد اللاوي عقبة

السنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«.. وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا»

الآية 114 من سورة طه

الإهداء

إلى الذي حكى بياض شعره وقسمات وجهه درب كفاح طويل
في تمهيد طريق الحياة لي... إلى من كلله الله بالهيبية والوقار.. إلى من حثني على
العلم ومن علمني العطاء بدون انتظار.. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار

أبي الغالي رحمه الله

إلى التي حملتني وهنا على وهن، ووفرت لي شروط الراحة التامة

أمي العزيزة حفظها الله

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم ، إخوتي وأخواتي الأعزاء.

إلى زوجتي وابنتي الغالية

إلى من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل العلم ولو بقدر بسيط من المعرفة

أساتذتي الكرام.

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوة، وزملائي وأصدقائي الأعزاء.

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل المتواضع.

خالد

كلمة شكر

قال الله تعالى: ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿من لا يشكر الناس لا يشكر الله﴾
بعد الثناء والحمد لله الذي وفقنا لإعداد هذا العمل، لا يسعنا إلا أن
نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان وخالص تقديرنا.
إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور "مرغاد لخضر" على ما بذله من نصح
وإرشاد وتوجيه ومتابعة وإشراف.
إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة وصرفهم
جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها.
كذلك تحية خاصة لجميع الأساتذة على دعمهم ومساعدتهم لنا
ونخص بالذكر أساتذتنا الأفاضل.
كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى الأصدقاء الأعزاء خاصة الأساتذة.
إلى كل هؤلاء شكرًا جزيلًا ...

خالد

تأتي هذه الدراسة للبحث في إشكالية أزمة الديون السيادية الأوروبية وآثارها على إقتصاديات الدول العربية النفطية وغير النفطية، وهي تهدف إلى تشخيص طبيعة أزمة الديون السيادية الأوروبية من حيث الوصول إلى أهم الأسباب التي ساهمت في ظهورها ، وتحديد مدى تأثيرها على المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول العربية النفطية وغير النفطية خلال فترة (2000-2016)، مستخدماً في ذلك المنهج الوصفي و التحليلي والمنهج المتكامل في البحوث التطبيقية معتمداً على البيانات الإحصائية من مصادر وهيئات مختلفة رسمية ودولية تغطي فترة الدراسة، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن التدابير والإجراءات التقشفية المتخذة في منطقة اليورو لمواجهة مخاطر تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية، كان لها أثراً سلبياً على المؤشرات الاقتصادية الكلية للمملكة العربية السعودية والجزائر، وتأني إقتصاديات الدول العربية غير النفطية والمتمثلة في الأردن والمغرب في مقدمة الدول المتضررة بأكثر حدة من الأزمة. وساهمت الجهود الإقليمية والدولية في الحلول المقترحة للخروج من أزمة الديون السيادية الأوروبية بعد ثمانية سنوات من التقشف وخطط الانقاذ.

الكلمات المفتاحية: أزمة الديون السيادية الأوروبية، إقتصاديات الدول العربية النفطية وغير النفطية، المؤشرات الاقتصادية الكلية.

Abstract:

This study examines the problem of the European sovereign debt crisis and its effects on the economies of the Arab oil and non-oil countries. It aims to access to the most important reasons of the emergence of the European sovereign debt crisis in order to diagnose its nature, and to determine the extent of its impact on the macroeconomic indicators of the Arab oil and non-oil countries during the period (2000-2016), using both the descriptive and analytical approach and also the integrated approach in the applied researchs based on statistical data from various official and international sources and bodies covering the study period. the study's results concluded that the austerity measures and procedures taken in the euro area to face the risks of exacerbation of the European sovereign debt crisis has had a negative impact on the macroeconomic indicators of the Kingdom of Saudi Arabia and Algeria, and the economies of the non-oil Arab countries, represented in Jordan and Morocco, are at the forefront of the affected countries by the crisis. Regional and international efforts contributed to the proposed solutions to get out of the European sovereign debt crisis after eight years of austerity and bailout plans.

Key words : European sovereign debt crisis, Oil and non-oil Arab countries, Macroeconomic indicators.

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
15	تطور حجم الدين العمومي للإمبراطورية العثمانية خلال الفترة (1858-1874).	1.1
16	قروض دول أمريكا اللاتينية من أسواق لندن خلال الفترة (1822-1825).	2.1
17	تطور الدين العمومي المصري خلال الفترة (1862-1873).	3.1
25	تطور عجز الحساب الجاري لمجموعة البلدان النامية ووسائل تمويله خلال الفترة (1970-1981).	4.1
26	تطور حجم وبنية الديون الخارجية للبلدان النامية خلال الفترة (1970-1981).	5.1
28	تطور حجم الدين الخارجي ومكوناته للدول النامية خلال الفترة (1982-2000).	6.1
29	تطور حجم الدين الخارجي ومكوناته للدول النامية بعد سنة 2000.	7.1
30	تطور حجم الدين الخارجي حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية خلال الفترة (1982-2000).	8.1
31	تطور حجم الدين الخارجي حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية بعد سنة 2000.	9.1
33	تطور خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية خلال الفترة (1982-2000).	10.1
35	تطور خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية خلال الفترة (2000-2007).	11.1
64	حجم رؤوس الأموال المهربة نحو الخارج خلال الفترة (1977-1990).	12.1
65	حجم الأموال المهربة للخارج في عدد من البلدان النامية ونسبتها إلى إجمالي تدفقات رأس المال إلى الداخل خلال الفترة (1979-1994).	13.1
69	سعر الفائدة الإسمي والحقيقي الساري على الديون الخارجية لمجموعة من الدول النامية خلال الفترة (1981-1988).	14.1
75	التغير في معدل التبادل التجاري في الدول المتقدمة والدول النامية.	15.1
77	تصاعد نزعة الحماية الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية ودور المجموعة الأوروبية خلال الفترة (1976-1985).	16.1
95	أوزان العملات الأوروبية المكونة للإيكونو.	1.2
96	كيفية تحديد الأسعار المركزية الثنائية للعملات الأوروبية.	2.2
103	وضعية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على ضوء معايير ماسترخت .	3.2
112	نسبة مساهمة الدول الأعضاء في رأس مال البنك.	4.2
120	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في منطقة اليورو خلال الفترة (2007-2014).	5.2
122	نسبة العجز في الميزانيات العمومية لبعض دول الاتحاد الأوروبي عام 2010.	6.2

123	الديون العمومية مقارنة بالنتائج الداخلي الخام لسنة 2010.	7.2
124	تطور الديون العمومية لليونان، إيرلندا، إسبانيا وإيطاليا خلال الفترة (2007-2015).	8.2
125	تصنيف وكالة ستاندر آند ورس لبعض دول منطقة اليورو.	9.2
130	النتائج والدخل القومي الإجمالي لليونان.	10.2
131	مؤشرات الاستهلاك في اليونان.	11.2
133	الاستثمار والإدخار في اليونان.	12.2
133	التجارة الخارجية لليونان.	13.2
134	العمالة ومعدل البطالة في اليونان.	14.2
135	الميزانية والدين العمومي اليوناني.	15.2
138	النمو الفعلي والمتوقع للنتائج المحلي الإجمالي والدين والميزان الجاري باليونان (2009-2015).	16.2
139	التسلسل الزمني لأهم أحداث أزمة الديون السيادية اليونانية خلال الفترة (1999-2018).	17.2
156	النمو الاقتصادي في اليونان من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1993-2008).	18.2
158	مؤشرات الكفاءة لمجموعة من بلدان منطقة اليورو خلال الفترة (1995-2008).	19.2
158	النمو والمنافسة في اليونان ودول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2000-2008)	20.2
162	الافتراض الخارجي اليوناني ما بين (1990-2009).	21.2
164	هيكل الدين في الاقتصاد اليونان خلال الفترة (2001-2011).	22.2
166	مؤشرات منتقاة للاقتصاد اليوناني خلال الفترة (2007-2009).	23.2
168	انحراف معايير التقارب لدول منطقة اليورو (2007-2009).	24.2
170	نسبة العجز في الميزانية في دول منطقة اليورو في عام 2010.	25.2
182	النتائج المحلي الإجمالي والدين العام والاستثمارات وميزان الحسابات الجارية لإيطاليا (2007-2011).	26.2
187	تطور الدين الأمريكي خلال الفترة (أكتوبر-نوفمبر 2010).	27.2
199	تطور معدلات البطالة في بعض الدول العربية.	1.3
203	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2005)	2.3
205	نسبة الادخار والاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الاستثمار في الدول العربية 2016.	3.3
207	التجارة الخارجية العربية الإجمالية.	4.3
210	أداء التجارة البينية العربية خلال الفترة (2012-2016).	5.3

214	حصة إجمالي تجارة الخدمات للدول النامية والعربية والأسواق الناشئة في إجمالي تجارة الخدمات العالمية.	6.3
217	الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة خلال عامي (2015 و2016).	7.3
221	ترتيب الدول العربية في مؤشر التنافسية للفترة 2013-2015.	8.3
222	ترتيب الدول العربية في مؤشر بيئة الأعمال لسنة 2014.	9.3
251	معدلات عرض النقود ومكوناته خلال الفترة (2000-2016).	10.3
258	فائض أو عجز الميزانية العامة في السعودية خلال الفترة (2000-2017).	11.3
261	فائض أو عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	12.3
263	تطور معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2017)	13.3
265	معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2017).	14.3
266	تطور معدلات التضخم في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2017.	15.3
270	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).	16.3
273	الميزان التجاري للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2017).	17.3
276	تطور رصيد ميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2017).	18.3
278	تطورات رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2017).	19.3
282	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر.	20.3
285	تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية ومنطقة اليورو خلال الفترة (2000-2017).	21.3
288	تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر ومنطقة اليورو خلال الفترة (2000-2017).	22.3
292	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2017).	23.3
294	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	24.3
297	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السعودية خلال الفترة (2000-2017)	25.3
299	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	26.3
323	فائض أو عجز الموازنة العامة في الأردن خلال الفترة (2000-2017).	27.3

قائمة الجداول

327	فائض أو عجز الموازنة العامة في المغرب خلال الفترة (2000-2017).	28.3
329	تطور معدلات التضخم في المملكة الأردنية خلال الفترة (2000-2017).	29.3
331	معدلات البطالة في المملكة الأردنية خلال الفترة (2000-2017).	30.3
333	تطور معدلات التضخم في المغرب من سنة 2000 إلى سنة 2017.	31.3
335	تطور معدلات البطالة في المغرب خلال الفترة (2000-2017).	32.3
337	رصيد الميزان التجاري الأردني خلال الفترة (2000-2017).	33.3
340	تطور رصيد ميزان المدفوعات للمملكة الأردنية خلال الفترة (2000-2017).	34.3
343	تطورات رصيد الميزان التجاري المغربي خلال الفترة (2000-2017).	35.3
346	تطور رصيد ميزان المدفوعات للمغرب خلال الفترة (2000-2017).	36.3
348	تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة الأردنية ومنطقة اليورو خلال الفترة (2000-2017).	37.3
350	تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة المغربية ومنطقة اليورو خلال الفترة (2000-2017).	38.3
352	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الأردن خلال الفترة (2004-2017)	39.3
354	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى المغرب خلال الفترة (2000-2017)	40.3
356	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (2000-2017)	41.3
358	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب خلال الفترة (2000-2017)	42.3
388	التسهيلات التمويلية لصندوق النقد الدولي .	1.4

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الأشكال البيانية	الرقم
67	العلاقات الجدلية الوثيقة بين التضخم والمديونية الخارجية.	1.1
93	كيفية عمل نظام الثعبان النقدي.	1.2
113	التطورات الاقتصادية لدول الـ "PIIGS" ودول أوروبا الشمالية.	2.2
114	تطور الحساب الجاري لميزان المدفوعات في بعض البلدان الأوروبية.	3.2
124	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض بلدان الأوروبية.	4.2
131	نمو الناتج المحلي الإجمالي والعناصر الداخلة في تكوينه لليونان	5.2
132	التضخم ومعدلات الضرائب في اليونان.	6.2
138	تطور العجز المالي لليونان.	7.2
139	نسبة الديون اليونانية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1999-2019).	8.2
161	العجز المالي بلغ مجموع النفقات وإجمالي الإيرادات	9.2
161	الدين العام والناتج المحلي الإجمالي اليوناني خلال الفترة (1991-2014).	10.2
170	ديون إيرلندا بمقارنة مع متوسط ديون دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (1999-2019).	11.2
171	الدين العام والناتج المحلي الإجمالي الإيرلندي خلال الفترة (1991-2013).	12.2
177	الدين العام والناتج المحلي الإجمالي البرتغالي خلال الفترة (1991-2013).	13.2
184	ديون إسبانيا بمقارنة مع متوسط ديون دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (1999-2019).	14.2
185	تطور الدين العام الأمريكي خلال الفترة (2000-2010).	15.2
188	تطور الدين العام الأمريكي خلال الفترة (2008-2015).	16.2
200	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية خلال الفترة (2001-2015)	1.3
201	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية خلال الفترة (2000-2015)	2.3
206	معدل الاستثمار والادخار في الدول العربية.	3.3
208	اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين خلال عام 2016.	4.3
210	الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية خلال عام 2016	5.3
212	الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية خلال عام 2016 .	6.3
215	هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية خلال عام 2016	7.3
264	معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2016)	8.3

267	معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).	9.3
271	معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	10.3
275	تطور رصيد الميزان التجاري للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2017).	11.3
280	الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2017).	12.3
283	تطور احتياطات الصرف الجزائري خلال الفترة (2000-2016).	13.3
286	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية ومنطقة اليورو خلال الفترة (2000-2017).	14.3
289	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر ومنطقة اليورو خلال الفترة (2000-2017).	15.3
298	معدل متوسط نصيب الفرد السعودي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2017).	16.3
299	معدل متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2017).	17.3
313	الأداء السنوي لمؤشرات بورصة دار البيضاء خلال الفترة (2006-2012).	18.3
314	حجم المعاملات في بورصة دار البيضاء خلال الفترة (2006-2012).	19.3
330	معدلات التضخم في المملكة الأردنية خلال الفترة (2000-2017).	20.3
332	معدلات البطالة في الأردن خلال الفترة (2000-2017).	21.3
334	معدلات التضخم في المغرب خلال الفترة (2000-2017).	22.3
336	معدلات البطالة في المغرب خلال الفترة (2000-2017).	23.3
339	تطور رصيد الميزان التجاري للمملكة الأردنية خلال الفترة (2000-2017).	24.3
344	الميزان التجاري المغربي خلال الفترة (2000-2017).	25.3
349	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن ومنطقة اليورو خلال الفترة (2000-2017).	26.3
351	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المغرب ومنطقة اليورو خلال الفترة (2000-2017).	27.3
357	متوسط معدل نصيب الفرد الأردني من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2017).	28.3
359	معدل متوسط نصيب الفرد المغربي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2017).	29.3
364	الصندوق الاوروبي للاستقرار المالي .	1.4

375	حزمة من اجراءات التقشف وبرنامج الخصخصة خلال الفترة (2011-2015).	2.4
386	إطار مؤشرات الاحتراز الكلي لصندوق النقد الدولي.	3.4

قائمة الملاحق



الصفحة	عنوان الملاحق	الرقم
437	تطور حجم الودائع لدى المصارف السعودية خلال الفترة (2000-2017)	1.3
438	تطور الودائع المصرفية المجمعة في المصارف الجزائرية خلال الفترة (2000-2017).	2.3
439	تطور مؤشرات سوق الأسهم السعودية خلال الفترة (2000-2016)	3.3
440	تطورات عرض النقود خلال الفترة (2000-2016).	4.3
441	تطور الوضعية النقدية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2016).	5.3
442	هيكل الودائع لدى البنوك المرخصة طبقاً لنوع العملة والجهة المودعة خلال الفترة (2004-2017).	6.3
443	إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية المغربية خلال الفترة (2007-2017).	7.3
444	أحجام التداول وعدد الأسهم المتداولة قطاعياً في بورصة عمان خلال الفترة (2004-2017).	8.3
445	تطور مؤشرات بورصة دار البيضاء خلال الفترة (2000-2017).	9.3
446	التغير في عرض النقد (M2) والعوامل المؤثرة عليه خلال الفترة (2004-2017).	10.3
447	تطور مكونات المجموع النقدي (م3) خلال الفترة (2000-2017).	11.3

المقدمة

اتسم الاقتصاد العالمي خلال العقود الثلاثة الماضية بتعرضه لعدد كبير من الأزمات، حيث أصبحت الأزمات سمة من سمات النظام الاقتصادي العالمي، ولكن الجديد في الأمر هو تقارب تلك الأزمات. فما لبث الاقتصاد العالمي أن بدأ في التعافي نسبياً من تداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2008، ومن ثم تحقيق معدلات نمو قريبة من تلك التي كان يحققها قبل الأزمة، إلا وعاد ليقع على حافة مرحلة أخرى من الانكماش، حيث أطل علينا العالم المتحضر في أواخر عام 2009 بأزمة أقوى منها، أزمة الدين العمومي باليونان، والتي شملت بعد ذلك دولاً أوروبية أخرى، وأمتد تأثيرها للولايات المتحدة الأمريكية بعد ما زادت حدة الأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو خلال عام 2011 بصورة أكبر.

ويشكل الاقتصاد الأوروبي أكبر كتلة اقتصادية عالمية، فهو أكبر من الاقتصاد الأمريكي أو الصيني، فالإقتصاد الأوروبي يبلغ حجمه نحو 15.2 تريليون دولار، ومن ثم فإن أزمة الديون السيادية التي تعاني منها معظم الاقتصاديات الأوروبية وما نجم عنها من إتباع سياسات مالية تقشفية، قد أضعفت فرص النمو والتوظيف ليس فقط في منطقة اليورو ولكن في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من خلال تأثيرها السلبي على الطلب العالمي. كما كان للأزمة الديون السيادية الأوروبية العديد من التداعيات الاقتصادية، حيث أن التدابير التي اتخذتها الدول الأوروبية للسيطرة على عجز الموازنة، والاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للدول العربية، حيث يستوعب نحو 12,7% من الصادرات العربية، كما أن 25,4% من الواردات العربية تأتي من دول الاتحاد الأوروبي، ومن ثم فإن أي تباطؤ أو انكماش في الاقتصاد الاتحاد الأوروبي قد يؤثر سلباً على اقتصاديات الدول العربية.

وتعتبر دول العربية من بين أكبر الدول المتضررة من أي انهيار للاقتصاديات الأوروبية، مشيرين إلى أن ما بين 45% و60% من اقتصاد بعض دول العربية وخاصة دول المغرب العربي مرتبط بأوروبا، وتعد أوروبا هي الزبون الأول والأهم للدول العربية المصدرة والمستورد للنفط، ونسلط الضوء في هذه الدراسة لمعرفة مدى أثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على اقتصاديات الدول العربية النفطية وغير النفطية خلال الفترة (2000-2016)، وذلك من خلال تتبع آثار الأزمة على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للبعض الدول العربية.

الإشكالية:

إذن تتمحور الإشكالية الرئيسية التي تطرحها الدراسة في السؤال التالي :

ما هي آثار وإنعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية على اقتصاديات الدول العربية النفطية وغير النفطية ؟

للإلمام بالجوانب المتعددة لهذا السؤال وتبسيط مواطن الغموض فيه تم تبسيطه لأسئلة فرعية نحاول الإجابة عليها من خلال متن هذا البحث وهي :

1. ما المقصود بأزمة الديون السيادية ؟
2. ما هي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى بروز أزمة الديون السيادية الأوروبية ؟ و هل إنتقلت الأزمة إلى باقي دول منطقة اليورو؟
3. ما هي آثار أزمة الديون السيادية الأوروبية على اقتصاديات الدول العربية النفطية ؟
4. ما هي آثار أزمة الديون السيادية الأوروبية على اقتصاديات الدول العربية غير النفطية ؟
5. هل حققت الجهود الإقليمية والدولية الحلول المقترحة للخروج من أزمة الديون السيادية الأوروبية ؟

فرضيات الدراسة :

وللإجابة على التساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

1. يقصد بأزمة الديون السيادية هو عجز الحكومة في دولة ما على خدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي.
2. إنفجرت أزمة الديون السيادية الأوروبية بسبب الإفراط في المديونية من طرف الحكومات والهيئات التابعة لها، حتى أصبحت بعض الحكومات غير قادرة على تسديد خدمات الديون، بمعنى إفلاسها الجزئي، ولقد ساهمت الأزمة العالمية لعام 2008 في ازدياد العجز في الموازنات العامة في دول منطقة اليورو، وتطورت أزمة الديون اليونانية وانتقلت إلى باقي دول منطقة اليورو .
3. أثرت أزمة الديون السيادية الأوروبية على المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول العربية النفطية.
4. أثرت أزمة الديون السيادية الأوروبية على المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول العربية غير النفطية.

5. حققت الجهود الإقليمية والدولية الحلول المقترحة للخروج من أزمة الديون السيادية الأوروبية، حيث أعلن وزراء مالية منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي، إنتهاء أزمة الديون السيادية اليونانية، إثر توصلهم إلى إتفاق واسع النطاق يشمل تخفيفاً كبيراً لمرة أخيرة للديون اليونان، ويضع حداً للأزمة التي تخللتها اضطرابات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبرى.

مبررات اختيار الموضوع :

تتمحور المبررات العلمية التي دفعتنا لتناول موضوع أزمة الديون السيادية الأوروبية حول النقاط الآتية:

- ✓ إن محاولة فهم ظاهرة الأزمات المالية بإعتبارها تتكرر بصفة شبه دورية واستخلاص أهم الدروس والنتائج، كان من بين الحوافز الدافعة للبحث في الموضوع.
- ✓ كون الأزمة الديون السيادية الأوروبية أول أزمة مالية في أوروبا بعد الوحدة النقدية بهذا الحجم وهذه الانعكاسات يشهدها العالم المعاصر بعد أزمة الكساد الكبير وأزمة المالية العالمية.
- ✓ الفضول العلمي لدى الطالب في البحث في هذا الموضوع للإطلاع على حقائق هذه الأزمة، والبحث في أبعادها وامتداداتها التاريخية، كما كان لتوافق هذا الموضوع مع طبيعة التخصص: اقتصاد دولي دور هام من أجل إثراء الرصيد المعرفي للطالب.

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية هذه الدراسة في خطورة أزمة الديون السيادية الأوروبية التي ضربت اقتصاد يلتف حوله العديد من دول العالم، ويعتبر الإتحاد الأوروبي موطن « اليورو » الذي تسعر به واردات و صادرات العديد من الدول العربية وخاصة النفطية منها، مما يشكل خطراً على الموارد التي تتشكل بنسبة كبيرة من عملة اليورو الذي ربما تدهور في قيمته مما يشكل خطراً على الاحتياطيات التي تملكها تلك الدول، بالإضافة إلى الركود الاقتصادي الذي من المحتمل أن يسود لفترة طويلة.

أهداف الدراسة :

يمكن بلورة أهداف الدراسة في النقاط الآتية:

- ✓ تشخيص طبيعة أزمة الديون السيادية الأوروبية من حيث الوصول إلى أدق الأسباب التي ساهمت في ظهورها وحدود الوسائل الكفيلة بعلاجها.
- ✓ تحديد مدى جاهزية اقتصاديات دول العربية النفطية وغير النفطية للتصدي لمثل هذا النوع من الأزمات، ومدى إرتباطها بالعالم الخارجي.
- ✓ محاولة إيجاد أسس قوية لتعزيز ميزان المبادلات الخارجية بصفة دائمة وفعالة مما يحد من خطورة الصدمات التي تتلقاها اقتصاديا الدول العربية من الخارج.

حدود الدراسة :

بهدف معالجة الإشكالية محل الدراسة وتحقيق الأهداف، وكذلك حتى يكون تحليلنا دقيقاً ومركزاً وغير متشعب، قمنا بوضع حدوداً وأبعاداً لدراسة الموضوع، وتتمثل هذه الحدود فيما يلي:

- ✓ **الحدود المكانية للدراسة:** تهتم هذه الدراسة إلى كيفية بروز أزمة الديون السيادية الأوروبية، والتطورات التي عرفتها في مختلف القطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى الأسباب المختلفة لهذه الأزمة وأهم الآثار الناجمة عنها في العالم، كما تهتم هذه الدراسة بآثار أزمة الديون السيادية الأوروبية على اقتصاديات الدول العربية النفطية، وأختزنا السعودية والجزائر كنموذج، وكذلك آثارها على اقتصاديات الدول العربية غير النفطية، وأختزنا الأردن والمغرب كنموذج. وكان اختيار هذه الدول لأنها بمنأى من الاضطرابات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية في ظل تفاقم أزمة الديون السيادية، بالإضافة إلى اختيار دولتين مختلفتين في طبيعة الاقتصاد من المشرق العربي، ودولتين مختلفتين في طبيعة الاقتصاد من المغرب العربي.

- ✓ **الحدود الزمانية للدراسة:** وسيتم اختيار الحقبة الزمنية لدراستنا لهذا الموضوع بين (2000-2016)، نظرا لما تضمنته من محطات تاريخية هامة ومفصلية لإبراز مكانم الإشكالك والغموض حول الظاهرة المدروسة.

المنهج المتبع في الدراسة والأدوات المستخدمة:

بالنظر للموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة سيتم الاعتماد على المناهج التالية:

✓ **المنهج الوصفي:** الذي يعني بوصف وتفسير الأحداث والظواهر للوصول إلى الأسباب الحقيقية والعوامل التي تتحكم فيها و استخراج النتائج لتعميمها، ويستخدم بكثافة في كامل أجزاء البحث.

✓ **المنهج التاريخي:** وهو منهج الذي يهدف إلى إعادة بناء الوقائع الماضية بوضعها في سياق معين من خلال إعادة ترتيب الوقائع وتفسيرها بهدف فهم الواقع على ضوء خبرات الماضي، ويتجلى ذلك في عرض بعض الوقائع البارزة والمهمة المتعلقة بموضوع الدراسة في أغلب أقسام البحث .

✓ **المنهج التحليلي:** المعتمد على الاحصائيات والبيانات للاقتصاديات محل الدراسة، لإبراز آثار أزمة الديون السيادية الأوروبية على اقتصاديات الدول العربية النفطية وغير النفطية ويظهر هذا بوضوح في الفصل الثالث.

✓ **المنهج المتكامل في البحوث التطبيقية :** يستند هذا المنهج على حقيقة وجود ارتباط وتلازم بين الإطار النظري للبحث، وبين الواقع التطبيقي له، والمتمثل في دراسة الحالة، ويتيح هذا المنهج تحقيق العمق باستخدام المنهج التاريخي والشمول باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي، والتوازن باستخدام أدوات التحليل الإحصائي التي تمكن من تحليل النتائج وتفسيرها إحصائياً، ويظهر هذا بوضوح في الفصل الثالث.

الدراسات السابقة :

إلى جانب البحوث العلمية التي تناولتها العديد من المنشورات العلمية والمداخلات التي تمت في مختلف الملتقيات الدولية والتي تناولت جوانب من الموضوع ، هناك عدة دراسات نوجز بعضها فيما يلي :

1. فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، وتناولت الدراسة التعريف بالديون الخارجية للدول العربية المدينة وأبرز أهم تطوراتها والتغيرات الناتجة في حجمها وهيكلها، وتقييم أعبائها من خلال المؤشرات الاقتصادية المطبقة، مع دراسة تحليلية لمجموعة مختارة من البلدان هي: الجزائر، مصر، المغرب، عمان، لبنان، تونس، الأردن، اليمن، جيبوتي، سورية، السودان، موريتانيا، والصومال. مع النمو المفرط في حجم المديونية الخارجية، وتعقد وصعوبة شروط الاقتراض الخارجي وتفاقم أعباء الديون، كان طبيعياً أن تنجر عن تلك المديونية مجموعة من الآثار السلبية المعرقلة لعملية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان.

2. مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية، التقرير الاقتصادي للغرفة التجارية والصناعية السعودية، إصدار سنوي العدد 19 لعام 2011، الرياض، يناير 2012، وتناولت الدراسة حول الاقتصاد العالمي الذي يمر بمرحلة من أخطر المراحل في تاريخه، ذلك لتعدد الأزمات الاقتصادية داخل العديد من الاقتصاديات المتقدمة في آن واحد، مما ساهم في زيادة المخاطر السلبية التي قد تلم به على المدى القصير. فقد تعاقب على الاقتصاد العالمي عدد من الأزمات بدأت بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، مروراً بأزمة الديون السيادية في اليونان والتي تسير بخطى متسارعة نحو باقي أنحاء دول اليورو. بالإضافة إلى الاضطرابات الواقعة في الاقتصاد الأمريكي، ومحاولتها لرفع سقف الدين لسد العجز في موازنتها، والخروج من أزمة تعثر دفع الدين المستحق عليها والذي أثر على نحو بالغ على تصنيفها الائتماني، وختاماً بالاضطرابات الواقعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ثورات وقلقل سياسية، عرفت بالربيع العربي. ولقد امتدت آثار تلك الأزمات على الاقتصاد العالمي، وأدت إلى حدوث تباطؤ وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي في عام 2011.

3. Jésus castillo, Yasmina Osman, **La crise en zone euro et son impact sur les pays du maghreb**, , NATIXIS, Banque de grande clientèle, France, 2013.

دراسة خاصة بالبنك الفرنسي NATIXIS، تطرق الباحثين في هذه الدراسة إلى تأثير أزمة منطقة اليورو على مجموعة المتغيرات الاقتصادية للدول المغاربية الثلاث وهي: تونس والجزائر والمغرب، من خلال النمو الاقتصادي، الحساب الجاري، التجارة الخارجية، عائدات السياحة، تحويلات العاملين، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار في محفظة الأوراق المالية إلى الدول المغاربية، دون التطرق إلى الاستثمار العربية البينية هل زادت نسبتها مقارنة بالاستثمارات الأجنبية وهل أدت الأزمة إلى خروج بعض الاستثمارات وتوطينها.

4. صباغ رقيقة، الأزمات المالية العالمية واثرها على الدول النامية دراسة تحليلية لأثر أزمة الرهن العقاري على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليج العربية، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013/2014، وتناولت هذه الدراسة أن الأزمة الاقتصادية العالمية أثرت بشكل كبير في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة إلا أن الدول النامية لم تنج من تداعياتها، فمثلا دول مجلس التعاون الخليج التي شهدت طفرة بتولية خلال الفترة (2002-2008)، والتي كان لها الأثر الإيجابي على التنمية والمجمعات الاقتصادية الكلية، تفاجأت بانخفاض أسعار النفط كنتيجة للأزمة فأصبحت هذه الدول تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية منها تزايد

معدلات البطالة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع حجم التبادل التجاري، بالإضافة إلى التأثير السلبي على أسواقها المالية وموازين مدفوعاتها وماليتها العامة.

5. ليندة رزقي، أزمة منطقة اليورو وضرورة تفعيل الاستثمارات العربية البينة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2015، وتناولت الدراسة توضيح تأثيرات أزمة الديون السيادية على اقتصاديات الدول العربية، والتركيز على ضرورة تفعيل حركة وحجم تدفقات الاستثمارات العربية البينية في ضوء التحديات السياسية والاقتصادية العالمية الإقليمية والمحلية، لذلك اخترنا مجموعة من الدول العربية حاولنا أن تكون ممثلة لجميع الدول العربية، وخلصت الدراسة إلى أن عودة الاستثمارات العربية وتوطينها مرتبط ليس فقط بالاختلالات في الاقتصاديات المتقدمة ولكن بمجاذبية مناخ الاستثمار في الدول العربية.

6. صباغ ريفية، الأزمات المالية العالمية واثرها على الدول النامية دراسة تحليلية لأثر أزمة الرهن العقاري على اقتصاديات دول مجلس التعاون العربية، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014/2013، وتناولت هذه الدراسة أن الأزمة الاقتصادية العالمية أثرت بشكل كبير في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة إلا أن الدول النامية لم تنج من تداعياتها، فمثلا دول مجلس التعاون الخليجي التي شهدت طفرة بتولية خلال الفترة (2002-2008)، والتي كان لها الأثر الإيجابي على التنمية والمجمعات الاقتصادية الكلية، تفاجأت بانخفاض أسعار النفط كنتيجة للأزمة فأصبحت هذه الدول تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية منها تزايد معدلات البطالة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع حجم التبادل التجاري، بالإضافة إلى التأثير السلبي على أسواقها المالية وموازين مدفوعاتها وماليتها العامة.

صعوبات الدراسة:

تمثل الصعوبات التي تم مواجهتها بشكل رئيسي في قلة المراجع الأكاديمية المتخصصة خصوصاً باللغة العربية، وشح المعلومات المتعلقة بالعديد من جوانب الموضوع، فضلا عن تناقض وتضارب المعطيات الإحصائية في العديد من المؤشرات الاقتصادية لنفس السنوات المدروسة ولنفس المتغير، وذلك من مصادرها الرسمية والدولية.

تقسيمات الدراسة:

من أجل الوصول إلى إجابة على الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول والتي تتضمن ما يلي:

الفصل الأول ويتضمن الإطار النظري لمشكلة الديون الخارجية، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، فتناولنا في **المبحث الأول** المفاهيم الأساسية لمشكلة الديون الخارجية، من خلال التعرف ماهية الديون الخارجية والسيادية وتطور التاريخي لمشكلة الديون الخارجية والدين العام في الفكر الاقتصادي، أما **المبحث الثاني** فتطرقنا إلى مبررات التمويل الخارجي وطاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية ، وفي **المبحث الثالث** تناول فيه الأسباب المؤدية إلى تفاقم مشكلة الديون الخارجية ومؤشرات الرئيسية لقياسها.

أما **الفصل الثاني** فقد نتعرض فيه إلى أزمة الديون السيادية الأوروبية «المفاهيم، التطورات، النتائج»، وهذا عن طريق ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في **المبحث الأول** الإتحاد الأوروبي، وميلاد العملة الأوروبية الموحدة «اليورو»، وفي **المبحث الثاني** تناولنا من خلاله أزمة الديون السيادية الأوروبية « أزمة منطقة اليورو »، أما في **المبحث الثالث** تطرقنا إلى تطور أزمة الديون السيادية إلى باقي دول منطقة اليورو و إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي **الفصل الثالث** الذي يتضمن دراسة تحليلية لأثر أزمة الديون السيادية على اقتصاديات الدول العربية دراسة حالة بعض الدول النفطية وغير النفطية، وهذا من خلال ثلاثة مباحث، تناولنا في **المبحث الأول** واقع الاقتصاديات العربية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، أما **المبحث الثاني** تناولنا فيه دراسة تحليلية لأثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على اقتصاديات الدول العربية النفطية «السعودية، الجزائر» أمودجًا، وفي **المبحث الثالث** تطرقنا إلى دراسة تحليلية لأثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على اقتصاديات الدول العربية غير النفطية «الأردن ، المغرب » أمودجًا.

أما **الفصل الرابع** فقد نتعرض فيه إلى الجهود الإقليمية والدولية المقترحة لمواجهة أزمة الديون السيادية الأوروبية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي، وهذا عن طريق ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في **المبحث الأول** برامج وخطط الإنقاذ الأوروبية والدولية لمواجهة أزمة الديون السيادية الأوروبية ، وفي **المبحث الثاني** تناولنا من خلاله دور المؤسسات المالية والدولية في إدارة وتسيير أزمة الديون السيادية الأوروبية ، أما في **المبحث الثالث** تطرقنا إلى تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على الاقتصاد العالمي والدروس المستفادة منها.

وتوجنا البحث بخاتمة تناولنا فيها أهم نتائج الدراسة وتوصياتها.

الفصل الأول

الفصل الأول:

الإطار النظري

لمشكلة الديون الخارجية

تمهيد:

تعدّ مشكلة الديون الخارجية من أهم المشاكل الإقتصادية المعاصرة، لذا فقد حظيت بإهتمام كبير من قبل الحكومات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فضلا عن إهتمام المنظمات والهيئات الدولية بها، خاصة بعد إعلان العديد من الدول المدينة عدم إمكانيتها سداد ديونها بسبب عجزها. وقد بدأت هذه المشكلة أو ظاهرة المديونية الخارجية منذ القرن 18، إلا أن خطرها بدأ في الاستفحال منذ الخمسينات أي بعد الحرب العالمية الثانية، ومن ثم تفاقمت في الستينات والسبعينات، إلى أن انفجرت أزمة المديونية الخارجية أوائل الثمانينات.

فقد لجأت الدول النامية إلى الإقتراض الخارجي لتلبية متطلبات التنمية، وللتخلص من حالة التخلف الذي تعاني منه، ولتعزيز نموها ورفع مستوى معيشتها، لكن الذي حدث هو وقوعها في مشكلة إقتصادية أعمق عرقلت مسيرة التنمية، وزادت من عجز موازين مدفوعاتها، وأخيراً وقوعها في فخ المديونية الخارجية، التي عمقت بدورها أواصر التبعية للخارج، إذ لم تقتصر بوصفها مشكلة إقتصادية أو مالية فحسب، لكن ما فتئت أن تمس الخيارات الإجتماعية والسياسية على حد سواء، ذلك أن الديون تتعلق مباشرة بمدى إمكانية هذه الدول على النهوض بإقتصادياتها، وفي نفس الوقت، فهي تعكس نمط العلاقات الإقتصادية الدولية بينها وبين الجهات الدائنة. ومن هنا، يتجلى لنا الهدف الرئيسي من وراء هذا الفصل، في توضيح المفاهيم الأساسية لمشكلة الديون الخارجية ومبررات التمويل الخارجي والأسباب الدافعة لتفاقم مشكلة الديون الخارجية، من خلال ثلاثة مباحث أساسية هما على النحو التالي:

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لمشكلة الديون الخارجية.

المبحث الثاني: مبررات التمويل الخارجي وطاقه الدول في خدمة ديونها الخارجية.

المبحث الثالث: الأسباب المؤدية إلى تفاقم مشكلة الديون الخارجية ومؤشرات قياسها.

المبحث الأول:

المفاهيم الأساسية لمشكلة الديون الخارجية

لجأت العديد من دول العالم إلى سياسة الاقتراض الخارجي منذ زمن بعيد نتيجة لتقلص مدخراتها المحلية. وقد تفاقمت هذه الديون على نحو خطير منذ أوائل الثمانينات، بحيث أصبحت عاملاً يهدد الدول المدينة ليس فقط من الناحية الاقتصادية بل ويهددها اجتماعياً وسياسياً. وذلك نتيجة لزيادة أعباء تلك الدول من الديون الخارجية، الأمر الذي أدى إلى زيادة تفاقم حدة مشكلة المديونية الخارجية. وعليه ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم الديون الخارجية و السيادية، وكذلك إلى التطور التاريخي لمشكلة الديون الخارجية، وسنتناول الديون في النظريات الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية الديون الخارجية والسيادية.

يعتبر الدين العام محل جدل مستمر على مدى قرنين من الزمن، فمن ناحية عارضته المدرسة الكلاسيكية بشدة ونادت بتوازن الميزانية العامة للدولة، ومن ناحية أخرى أيد كثير من الاقتصاديين وعلى رأسهم "جون ماينارد كينز" * ونادوا بمبدأ التمويل بالعجز، أي أنه لم يعد هناك أي ضرورة لتوازن الميزانية، وان العجز الذي قد يحدث جراء ذلك يمكن تمويله بالقروض. ولذلك يجب في البدء التطرق إلى مفهوم الدين الخارجي¹.

أولاً: مفهوم الديون الخارجية.

يشير مفهوم الديون الخارجية إلى إتفاق بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها وبين مصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقية، مع إلزام الجانب المدين بإعادة تسديد تلك الموارد والفوائد المستحقة عليها خلال مدة زمنية يتم الاتفاق عليها عند عقد القرض.

ويتكون مفهوم الديون الخارجية من مصطلحين وهما :

◀ **المصطلح الأول : الدين:** حيث تشير كلمة الدين في علم الاقتصاد إلى مبلغ يدين به شخص، يسمى

المدين إلى آخر يسمى صاحب الدين أو الدائن. وقد يكون الدين في الاقتصاد مالا أو بضاعة أو

خدمة. وتعتمد بعض الحكومات والشركات على الدين في تعاملاتها المالية كإستراتيجية².

وينشأ الدين عندما يوافق الدائن على إقراض المدين مبلغاً من المال، مقابل استرداده مع نسبة من الفائدة في المستقبل.

* **جون ماينارد كينز:** ولد في 5 يونيو 1883 في كامبريدج وتوفي في 21 أبريل 1946 بقرية فيزل بالمملكة المتحدة البريطانية، اقتصادي، وموظف رفيع المستوى، و كاتب بريطاني ناجحاً وذو شهرة عالمية. فهو مؤسس الاقتصادي الكلي الكينزي. ومن أعماله استخلص الاقتصاد الكينزي الجديد، والكينزية الجديدة، ونظراً لعظم شأنه كأحد أكثر المنظرين الاقتصاديين تأثيراً في القرن العشرين، تولى العديد من المناصب الاستشارية الرسمية وغير الرسمية للعديد من الساسة، وكان من الشخصيات الرئيسية باتفاقية بريتون وودز.

¹ - أيا د حامد عبد، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابتهها، مجلة جامعة الأنبار الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، 2008، ص: 02.

² - الموسوعة الحرة ويكيبيديا، الدين في علم الاقتصاد، تاريخ الإطلاع على الموقع: 2018/07/14، دين_اقتصاد) <https://ar.m.wikipedia.org/wiki/>

◀ **المصطلح الثاني: الخارجية:** أما الكلمة الثانية من مصطلح الديون الخارجية تشير إلى الصفة التي تحكم عملية الديون من حيث كونها خارجيا، وهذا يعني أن التزامات الديون (القروض) في هذا الإطار سيكون خارج الحدود السياسية للدولة.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الدين الخارجي كما يلي:

يعرف إجمالي الدين الخارجي بأنه " مقدار الخصوم التقاعدية المنصرفة والقائمة، في أي وقت بعينه على المقيمين في بلد ما لغير المقيمين - مع تحديد الاقساط لسداد الأصل مع الفائدة أو بدونها أو لسداد الفائدة بالأصل أو بدونه"¹.

كما قامت "فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية"^{*} بتعريف إجمالي الدين (القرض) الخارجي بأنه " إجمالي الدين الخارجي في أي وقت معين هو الجزء غير المسدد من الخصوم الفعلية الجارية، وليست الاحتمالية المستحقة على مقيمين في اقتصاد ما تجاه غير مقيمين، والتي تقتضي من المدين أداء مدفوعات لسداد أصل الدين و/أو الفائدة عند نقطة أو نقاط زمنية في المستقبل"².

ويظهر من خلال التعاريف السابقة أن الديون الخارجية تركز على ثلاثة نقاط أساسية وهي³:

أ. الصفة القانونية:

فالصفة القانونية للقرض الأجنبي تتمحور في عنصرين رئيسيين:

◀ **العنصر الأول:** يتعلق بأنواع الصكوك المالية المتضمنة للدين.

أن أنواع الصكوك المالية التي تدخل في تصنيف الدين الخارجي، هي الخصوم التعاقدية التي تتضمن دفع الفائدة وسداد قيمة الأصل.

◀ **العنصر الثاني:** يتعلق بالإقامة.

يعتبر عنصر الإقامة دليل على ضرورة إجراء المعاملات المالية بين المقيم وغير المقيم، ومعيار الإقامة هو أن الشخص الذي يقيم في بلد ما مدة 12 شهرا أو أكثر يعتبر مقيما بالنسبة لذلك الاقتصاد⁴.

¹ - ميثم صاحب عجم و علي محمد سعودي، المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب والاستراتيجيات، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص: 89.

^{*} - تأسست "فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية" عام 1992، وهي إحدى فرق العمل المشتركة بين الوكالات التي تشكلت تحت مظلة اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة ولجنة الشؤون الإدارية المعنية بالتنسيق، ويترأس صندوق النقد الدولي فرقة العمل المشتركة، وقد شارك في العمل المتعلق بإعداد هذا المرشد ممثلون عن: بنك التسويات الدولية وأمانة الكومنولث والبنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية (المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي) وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية وأمانة نادي باريس ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي.

² - صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها، فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية، واشنطن، 2014، ص: 5.

³ - ميثم صاحب عجم و علي محمد سعودي، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

⁴ - مارك البن وهانز فلينش، قضايا قياس الدين الخارجي، مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس 1990، مجلد 27، واشنطن، 1990، ص: 27.

ب. العملة المقوم بها القرض:

القرض الخارجي لا يتحدد بنوع العملة المقوم بها القرض أو بجنسيات المتعاملين، فالقروض المحلية بالعملات الأجنبية لا تعتبر قروضا (ديونا) خارجية إطلاقاً، بينما القروض من الخارج بالعملة المحلية فهي قروض خارجية من الناحية القانونية.

ج. مصدر تمويل القرض:

أما فيما يتعلق بمصادر القروض الخارجية فإنها متعددة ومتنوعة، فمنها مصادر التمويل الرسمية والتي يتم التعاقد بشأنها مع الحكومات الأجنبية ومصارف ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية المتعددة الأطراف، وهناك مصادر التمويل غير الرسمية (الخاصة) ويقصد بها القروض الممنوحة من جهات خاصة (أفراد ومؤسسات ومصارف تجارية خاصة)، وذلك بغض النظر عن أنواعها وفترات استحقاقها أو أوجه صرفها¹.

← نجد من خلال التعاريف السابقة أنها لا تفرق بين آجال القروض (قروض قصيرة، قروض متوسطة وطويلة الأجل)، ولا نوع القروض (عينية أو نقدية)، كما لا يهتم بأسعار الفائدة ومواعيد الاستحقاق، ذلك لأن القروض مرتبطة بتدفقات مالية، تجري ضمن ميزان المدفوعات، وتمثل معاملات بين الاقتصاد الوطني وبقية دول العالم.

من مجمل التعاريف المقدمة نستخلص التعريف التالي:

الدين الخارجي هي: "تلك الالتزامات المالية الخارجية القائمة (رصيد الدين) بالعملة الأجنبية على المقيمين في اقتصاد ما تجاه غير المقيمين، ويتم سداده مع الفائدة أو تسويته بالعملة الأجنبية أو بسلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة في المستقبل".

ثانياً: مفهوم الديون السيادية:

يُستخدم مصطلح "الدين السيادي" غالباً في الأسواق المالية ومن جانب محلي شؤون المالية العامة باعتباره دين تعاقدت بشأنه حكومة وطنية. و يستند تعريف مصطلح "السيادية" إلى أساس وظيفي. وعادة ما تكون جهة الاصدار السيادية للدين هي الحكومة (الوطنية أو الفدرالية) في العادة التي تمارس بحكم الواقع سلطات أساسية على منطقة اختصاص معترف بها وتخضع ديونها للدراسة². وبالتالي فإن "الدين السيادي" هو الدين الذي تعاقدت عليه قانوناً الحكومة الوطنية.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نعرف "الدين السيادي" كما يلي:

¹ - ميشم صاحب عجام و علي محمد سعودي، مرجع سبق ذكره، ص: 90.

² - صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها، مرجع سبق ذكره، ص: 235-236.

◀ تعريف الديون السيادية:

هي الديون التي تترتب على الحكومات ذات السيادة، ويكون أغلب هذه الديون في صورة سندات. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومات تصدر سنداتهما بأحد الأسلوبين هما¹:

الأسلوب الأول: إصدار سندات بالعملة المحلية للدولة، وتكون هذه السندات في الأغلب موجهة نحو المستثمرين المحليين، ويطلق على الديون الناجمة عن استخدام هذا الأسلوب بـ "ديونا حكومية".

الأسلوب الثاني: إصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج، وتكون في الأغلب بعملة غير العملة المحلية للدولة (غالباً تكون هذه السندات بعملة دولية مثل الدولار أو اليورو)، ويطلق على الديون الناجمة عن استخدام هذا الأسلوب بـ "ديونا سيادية".

وعليه فإن الفرق بين الدين الحكومي والدين السيادي، هو في طبيعة عملة الإصدار التي يتم على أساسها اقتراض الحكومة.

إذن تتمثل الديون السيادية **Sovereign Debt** في سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وطرحها للبيع لمستثمرين من خارج الدولة، أي أنه شكل من أشكال الاقتراض. ولهذا فعلى الحكومة أن تكون قادرة على الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية، وأن يكون لديها هيكل تدفقات نقدية من النقد الأجنبي والذي يسمح لها بذلك، حرصاً منها على ثقتها لدى المستثمرين الأجانب، وكذلك على تصنيفها الائتماني في سوق الإقراض².

ثالثاً: مفهوم أزمة الديون السيادية :

تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقرض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة. وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص)، أو دين سيادي (عام)، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته، قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، و إلى أزمة في الصرف الأجنبي.

إذن يقصد بأزمة الديون السيادية هو فشل أو عجز الحكومة في أن تقوم بخدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي. وتجدر الإشارة إلى أن معظم حكومات العالم تحرص على ألا تفشل في سداد التزاماتها نحو ديونها السيادية، وذلك حرصاً منها على الحفاظ على تصنيفها الائتماني في سوق الاقتراض من التدهور، ذلك أن توقف الحكومة عن

¹ - يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014، ص: 52.

² - مركز البحوث والدراسات، التقرير الاقتصادي : الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية، الغرفة التجارية الصناعية السعودية، العدد 19 لعام 2011، الرياض، يناير 2012، ص: 16.

السداد، أو نشوء إشارات تشير إلى ذلك، يؤدي إلى فقدان المستثمرين في الأسواق الدولية الثقة في حكومة هذه الدولة وتجنبهم الاشتراك في أي مناقصات لشراء سنداتهما في المستقبل، أكثر من ذلك فإن ردة فعل المستثمرين لا تقتصر على أولئك الذين يحملون سندات الدولة، وإنما يمتد الذعر المالي أيضا إلى باقي المستثمرين الأجانب في هذه الدولة والذين لا يحملون هذه السندات. مثال على ذلك أدت أزمة الديون السيادية للأرجنتين في عام 2001 إلى قيام المستثمرين الأجانب بسحب استثماراتهم من الأرجنتين مما أدى إلى خروج تدفقات هائلة من النقد الاجنبي خارج الدولة، ومن ثم حدوث نقص حاد في النقد الاجنبي لدى الدولة، الأمر الذي أدى إلى نشوء أزمة للعملة الأرجنتينية¹.

رابعا: تصنيف الديون الخارجية:

تصنف الديون الخارجية إلى عديدة من الأقسام بإعتماد على عدد من المعايير:

أ. تصنيف الديون الخارجية حسب فترة الاستحقاق (الأجل):

يمكن تصنيف الديون الخارجية من حيث المدة فترة السداد أو الاستحقاق إلى:

1. الديون القصيرة الأجل : هو الدين الذي يبلغ أجل استحقاقه الاصيلي سنة واحدة أو أقل أو مستحق السداد عند الطلب. ويمكن تعريف أجل الاستحقاق إما على أساس أجل الاستحقاق الاصيلي أو على أساس أجل الاستحقاق المتبقي².

2. الديون الطويلة الأجل : هو الدين الذي يبلغ أجل استحقاقه أكثر من سنة واحدة أو أنه بدون أجل استحقاق معلن. ويمكن تحديد أجل الاستحقاق إما على أساس أجل الاستحقاق الاصيلي أو أجل الاستحقاق المتبقي³.

بالنسبة لخصوم الدين، يوصي دليل (المرشد) إحصاءات الدين الخارجي* باستخدام أساس التمييز المعتاد بين أجل الاستحقاق الطويل الأجل والقصير الأجل والذي يقوم على معيار منهجي وهو أجل الاستحقاق الاصيلي (أي الفترة الزمنية الفاصلة بين تاريخ نشأة الدين وتاريخ استحقاقه الأخير).

كذلك يوصي المرشد بالتمييز بين أجل الاستحقاق الطويل وأجل الاستحقاق القصير على أساس أجل الاستحقاق المتبقي . فالدين الخارجي على أساس أجل الاستحقاق المتبقي القصير يغطي مدفوعات الدين المستحقة خلال عام واحد أو أقل.

¹ - محمد إبراهيم السقا، ما هي الديون السيادية، تاريخ الاطلاع على الموقع: <https://ahphbeta.argaam.com/article/detail/14786>، 2018/07/16

² - صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها، مرجع سبق ذكره، ص: 236.

³ - المرجع نفسه، ص: 18.

* - تم إعداد هذا دليل في عام 2003، إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها (المرشد)، كمسؤولية مشتركة بين المنظمات الدولية التسع الأعضاء في "فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية". وقد استند إعداد هذا المرشد إلى الخبرات الواسعة التي اكتسبتها مؤسساتنا وبالتشاور الوثيق مع معدي إحصاءات الدين الخارجي وميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي في البلدان المختلفة.

ومن خلال ما سبق وحسب دليل (المرشد) تصنف الديون المتوسطة الأجل ديونا طويلة الأجل، والذي يبلغ أجل استحقاقه أكثر من سنة واحدة .

بـ. تصنيف الديون الخارجية حسب المصدر أو الجهة التي تتولى تقديم الدين (القرض):

يمكن تصنيف الديون الخارجية على أساس معيار الجهة التي تتولى تقديم القرض أو (الجهات الدائنة) إلى :

1. الديون من المصادر الرسمية:

وتتكون من مصادر رسمية ثنائية ومن مصادر دولية وإقليمية متعددة الأطراف وهي¹ :

1.1. المصادر الرسمية الثنائية: تتمثل المصادر الثنائية في تلك القروض التي تعقد بين الحكومات المختلفة،

ويتم منح هذه القروض بعد عدة مفاوضات تجري بين حكومات الدول المانحة وحكومات الدول المتلقية للقرض، وتدور عادة هذه المفاوضات حول:

قيمة القرض، أجل استحقاقه، معدل الفائدة، مصاريف الارتباط، طريقة الاتفاق والسحب من القرض، كيفية السداد، وفترة السماح إن وجدت.

وتتميز هذه الديون (القروض) الثنائية الأطراف بأنها ميسرة لأسباب عديدة منها² :

◀ فترة السداد طويلة الأجل (طول مدة القرض).

◀ إنخفاض معدل الفائدة وأحيانا تكون رمزية.

◀ وجود فترة سماح مناسبة.

وتشير الخصائص الثلاث السالفة إلى أن تنظيم القرض والتدفقات الثنائية تعتبر قروضا سهلة نظرا

لاحتوائها على فترة سداد طويلة وأسعار فائدة منخفضة وفترات سماح معقولة.

2.1. المصادر الرسمية المتعددة الأطراف:

تتمثل المصادر الرسمية للديون (القروض) متعدد الأطراف في مصدرين أساسيين هما: مؤسسات التمويل

الدولية ومؤسسات التمويل الإقليمية.

1.2.1. مؤسسات التمويل الدولية: ويقصد بها تلك المؤسسات التابعة لهيئة الأمم المتحدة، والتي تضم في

عصويتها معظم دول العالم وتتعامل في مجال الإقراض الدولي، ولا يقتصر تعاملها على مجموعة من الدول دون غيرها، وأهم هذه المؤسسات هي³:

✓ البنك الدولي للإنشاء والتعمير .

✓ صندوق النقد الدولي.

¹ - مفتاح صالح، المالية الدولية، مطبوعة في مقياس المالية الدولية لطلبة السنة الرابعة ليسانس تخصص: مالية نقود وبنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006/2005، بدون ترقيم.

² - خالد الديب، مذكرات التمويل الدولي، تاريخ الإطلاع: 2018/08/09، على الموقع: <https://www.kau.edu.sa/Files/0053859/Subjects/>

³ - مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، بدون ترقيم.

✓ مؤسسة التمويل الدولية.

✓ هيئة التنمية الدولية.

2.2.1. مؤسسات التمويل الإقليمية:

يوجد عدد من المؤسسات الإقليمية والتي تهدف إلى تمويل مجموعة معينة من الدول، ترتبط ببعضها البعض في موقع جغرافي، لكن في كثير من الأحيان تقوم بتقديم مساعدات للغير من الدول النامية بغض النظر عن موقعها، وتتكون من مجموعة من بنوك التنمية الإقليمية وصناديق التمويل الأخرى، وأهمها هي¹:

✓ صندوق النقد العربي.

✓ بنك الاستثمار الأوروبي.

✓ بنك التنمية الإفريقي.

✓ بنك الاسلامي للتنمية.

2. الديون من المصادر غير الرسمية (الخاصة):

ويقصد بالديون من المصادر غير الرسمية تلك القروض (الديون) الممنوحة من جهات خاصة (أفراد ومؤسسات خاصة) إلى حكومات الدول الأجنبية أو المؤسسات العامة أو الخاصة و يأخذ هذا النوع مجموعة من الأشكال الفرعية التالية²:

1.2. تسهيلات الموردين:

ويطلق عليها أحيانا قروض التصدير، وهي عبارة عن إئتمان مضمون من حكومات الدول المقترضة، تمنحه الشركات المنتجة والمصدرة في دولة ما للمستوردين في دولة أخرى وتستخدم حصيلة هذا القرض في شراء سلع وخدمات من الشركات المانحة للإئتمان، وعادة ما يتم عقد هذه القروض على أساس فترات زمنية تتراوح بين سنة إلى 10 سنوات، وبأسعار فائدة تعتمد في تحديدها على أسعار الفائدة السائدة في سوق الاقتراض الدولي طويل الأجل.

ويوجد بصفة عامة نوعان من قروض التصدير³:

✓ الأول : عبارة عن ائتمان يقدمه المصدر إلى المستورد مباشرة.

✓ الثاني: تمنحه غالبا مؤسسة مالية في بلد المصدر للمشتري ويطلق عليه ائتمان المشتري (Buyer credit).

2.2. تسهيلات مصرفية:

وهي قروض قصيرة الأجل تمنحها المصارف التجارية الأجنبية للدول النامية، بغرض تمويل عجز موسمي ومؤقت في حصيلة النقد الأجنبي، وتتراوح آجال استحقاق هذه القروض بين 06 أشهر وسنة، وتكون أسعار فائدتها حسب

¹ - خالد الديب، مرجع سبق ذكره.

² - مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، بدون ترقيم.

³ - خالد الديب، مرجع سبق ذكره.

أسعار الفائدة السائدة في الأسواق الدولية.

3.2. الأسواق المالية الدولية:

تعتبر مصدرا رئيسيا للحصول على التمويل أو القروض، كما أنها تمثل مجالا واسعا لتوظيف الأموال الفائضة عبر الحدود، ويجب أن نفرق بين قسمين رئيسيين وهما¹:

1.3.2. السوق النقدية الدولية: يكون التعامل في هذه السوق بين البنوك التجارية في تلك الودائع التي تكون بمبالغ كبيرة ولمدة قصيرة (تتراوح من يوم إلى سنة)، وتتأثر هذه السوق بالتقلبات التي تطرأ على أسعار الصرف، ويجري التعامل في هذه المراكز استنادا لشروط التعامل بين بنوك لندن أو ما يعرف بالليبور "معدل الفائدة السائد بين البنوك في لندن" **"LIBOR :London Inter bank Offer Rate"**.

2.3.2. سوق رأس المال الدولية: ويتم التعامل في هذه السوق من خلال أسواق الأوراق المالية أو بما تعرف بالبورصات، ويشترك في التعامل في هذه السوق صناديق الاستثمار والشركات الدولية، وشركات التأمين والبنوك المتخصصة، وصناديق التقاعد...إلخ، وتكون الفترة الزمنية للسندات المصدرة بين 3-5 سنوات، ويتم التعامل في هذه السوق بعقد القروض المشتركة إضافة إلى إصدار وتداول السندات الأوروبية والأجنبية، وتتأثر هذه السوق بتغيرات أسعار الفائدة، بالإضافة إلى تغيرات أسعار صرف العملات.

ج. تصنيف الديون الخارجية حسب نوعية القرض:

وتصنف هذ القروض إلى نوعين وهما²:

1. قروض نقدية: هي مبالغ نقدية تحصل عليها الدولة، وتكون عادة بالعملات الأجنبية كالدولار واليورو، والتي من شأنها تؤدي إلى تحقيق تراكمات رأسمالية تستخدم في توسيع الطاقة الانتاجية.

2. قروض عينية (سلعية): وهي تدفقات سلعية يمكن سدادها سلعيا أو نقديا حسب العقد.

د. تصنيف الديون الخارجية حسب شروط تقديم القرض:

وتصنف هذا النوع من القروض الى نوعين وهما³:

1. القروض الميسرة: تتميز بطول فترة الاستحقاق، ووجود فترة السماح وإنخفاض معدلات الفائدة عليها، وتكون عادة قروض رسمية حكومية أو متعددة الأطراف.

2. القروض الصعبة: تتميز بقصر فترتي السماح والاستحقاق، وارتفاع معدلات الفائدة عليها حيث أنها تقرض بشروط تجارية، وعادة ما تكون هذه القروض قروض خاصة.

¹ - مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، بدون ترقيم.

² - مازن أحمد أبو حصرية، الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة، جامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2015، ص: 27.

³ - أكبر عمر محي الدين الجباري، التمويل الدولي، الأكاديمية العربية المفتوحة في دمنار، دمنار، 2009، ص: 13.

هـ. تصنيف الديون الخارجية حسب طبيعة القرض:

وتصنف هذه القروض الى ثلاثة أنواع وهي¹:

1. القروض الخارجية للأغراض الإنتاجية : هي القروض التي تنفق على المشروع الاستثمار، وينتج عن استخدامها زيادة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني للبلد المدين.
2. القروض الخارجية للأغراض الاستهلاكية: وتستخدم هذه القروض لمواجهة زيادة الطلب الاستهلاكي في الدولة المدينة، وقد تكون قروض نقدية أو عينية.
3. القروض الخارجية للأغراض العسكرية: وهي القروض الموجهة للأغراض العسكرية، كما في حالة التأهب لدخول حرب أو في حالة دخول الدولة حرب فعلا. وبالتالي فهي قروض ليس لها مردود اقتصادي لأنها قروض غير إنتاجية².

خامسا: المبادئ الأساسية للتسيير للديون الخارجية:

يعني تسيير الديون الخارجية مجموع السلوكيات التي يقوم بها المقترض، والتي تعطي صورة حسنة للمدين لدى الدائنين. فحسب منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ترى أن "التسيير الجيد والفعال للديون الخارجية يمكن أن يكون وسيلة لتخطي العقبات وتفادي مثيلاتها في المستقبل، والتخفيض قدر المستطاع من تكلفة القرض وتحقيق استعمال أمثل للموارد الداخلية والخارجية". وتتمثل أهم هذه المبادئ فيما يلي³:

أ. المبادئ الأساسية للتسيير الجيد للديون الخارجية:

وهناك عدد من المبادئ الأساسية لتوفير إدارة جيدة للدين الخارجي منها تحديد الأهداف وتحديد الوظائف على مستوى الإدارة العليا أو رسم السياسات والأهداف من حيث وضع الاستراتيجيات ومن حيث التنظيم وتوفير الموارد للقيام بالمهام المنوطة بالإدارة. كما أن القرارات السليمة لا بد أن تركز على البيانات الدقيقة والمعلومات الصحيحة وعلى معرفة البيئة الاقتصادية التي تتعامل معها. وكذلك فإن السياسات الاقتصادية الفعالة تركز على معرفة وضع الاقتصاد المعنى والأدوات المتاحة لواضعي السياسة.

فمتابعة تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل ميزان المدفوعات والميزانية العامة والنمو والبطالة والتضخم لها أهمية كبيرة في تحديد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. فعلى سبيل المثال فإن مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات التي تتحدد بسعر الفائدة على الدين الخارجي ومعدل نمو الصادرات وفجوة الموارد يمكن الاستفادة منها في مراقبة تطور المديونية الخارجية ومدى قدرة الاقتصاد على تحملها.

¹ - عزيزة محمد عبد الله عبيد، أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية على الدين العام للسلطة الفلسطينية للفترة 1997-2013، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة، جامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2015، ص: 67.

² - مازن أحمد أبو حصيرة، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

³ - فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ص: 14 - 15.

ب. خلق الفائض في الميزان التجاري:

مهما يكن نوع التمويل الخارجي، فإن وفاء الدولة بالتزاماتها تجاه هذا التمويل أي الوفاء بأقساط الديون والفوائد وخدمة هذه الأقساط في وقتها المحدد، يتطلب وجود فائض في الميزان التجاري للدولة المعنية. ولهذا يجب أن تلعب سياسة الاقتراض الأجنبي دوراً هاماً في تحقيق هذا الفائض، عن طريق مساهمتها في نمو وزيادة الصادرات وتخفيض الواردات. ومن هنا، لا بد من التفرقة بين القروض الخارجية المنتجة، والقروض الخارجية غير المنتجة، بحيث تستخدم الأولى في شراء وبناء وسائل الإنتاج، وهذا النوع من القروض الخارجية يمكن أن يساهم في خلق الفائض في الميزان التجاري. أما النوع الثاني من القروض الخارجية، فهي تلك القروض التي تستخدم في أغراض أخرى مثل القروض التي تستخدم لتمويل شراء السلع الاستهلاكية أو للحصول على المعدات العسكرية والأسلحة وغيرها.

ج. الهيكل التركيبي للديون الخارجية:

فمن أجل التسيير الجيد والفعال للمديونية يجب على المقترض أن يحدد طبيعة الهيكل التركيبي للديون الخارجية، أي توزيع هذه القروض فيما بين القروض الرسمية الميسرة (سواء من الحكومات أو من الهيئات الدولية المتعددة الأطراف) وبين القروض الصعبة المبرمة مع جهات خاصة (التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين) مثل الديون القصيرة الأجل، التي لا توجد فترة سماح بها، وسعر فائدتها يكون مرتفعاً. ومن المفروض أن يتحكم المسير الفعال في هيكله مناسبة للديون الخارجية.

د. تحديد مستوى أقصى للديون:

تظهر فعالية التسيير الجيد في تحديد مستوى أقصى للديون الخارجية ومراعاة شروط القروض المتحصل عليها ومحاولة التوفيق بين الأهداف الاقتصادية للتنمية والعجز المالي وتحديد الخط الأحمر الذي لا يمكن تجاوزه في الاقتراض الخارجي.

إن الاعتماد على الاقتراض الخارجي يجب أن يبقى في حدود قدرة البلد على تسديد أصل الديون والفوائد (خدمة الديون). وهذا يتطلب من المسؤولين عن إدارة الديون، وضع إستراتيجية استناداً مدروسة ومفصلة فيما يخص تحديد مستوى الدين القائم، وتركيب استحقاقاته، وتسلسل المدفوعات الخارجية.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمشكلة الديون الخارجية.

بالنظر لهذه الأهمية المتزايدة التي تكتسبها ظاهرة المديونية الخارجية للدول النامية على المستوى النظام النقدي الدولي، كان لا بد من التطرق إلى الإستعراض التاريخي لها، وذلك ابتداءً من القرن الثامن عشر وحتى القرن العشرين، أين إنفجرت الأزمة وبدت واضحة بشكل جلي للعيان، وذلك ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولاً: الإستعراض التاريخي لنشأة الديون الخارجية:

إن ظاهرة الديون الخارجية للدول النامية ليست وليدة اللحظة أو حتى هذا القرن، بل جاءت نتيجة تداعيات عدة تضافرت لتولد هذه الظاهرة التي أثقلت كاهل ذات الدول بالخصوص.

ومن أجل هذا، نحاول فيما يلي استعراض مراحل بدايات نشوء ظاهرة الديون الخارجية للدول، إستناد إلى بعض الأمثلة الحية لتجارب بعض الدول في الاستدانة الخارجية، وتمثل هذه المراحل في ما يلي:

أ. المرحلة الأولى: بدايات نشوء ظاهرة المديونية الخارجية من سنة 1780 إلى سنة 1914:

تعود الجذور التاريخية للديون الخارجية إلى القرن الثامن عشر، وبالتحديد إلى سنة 1780 كتاريخ تقريب لنشوء ظاهرة الدين الخارجي، حيث "تمكنت الدول الرأسمالية ابتداءً من هذا التاريخ التغلب على تناقضاتها الداخلية، بمعنى تناقضات تراكم رأس المال وتصريفه وإعادة الإنتاج، وقد تميزت هذه الفترة بالمبادلات السلعية في إستيراد الدول الرأسمالية للمواد الخام والزراعية وتصدير منتجات إستهلاكية ومصنعة، وبالنظر للنمو اللامتكافئ بين هاتين المجموعتين من الدول وإنخفاض مستويات الأجور في الدول الأقل تقدماً، تمكنت الدول الرأسمالية من إستنزاف جزء هام من الفائض الاقتصادي للدول النامية، وفي ذات الوقت من تصريف الانتاج الذي عجزت الأسواق المحلية في الدول الرأسمالية عن إستعابه"¹.

والجدير بالإشارة، أن هذا الوصف للعلاقات القائمة بين الدول المتقدمة والنامية، إستمرت حتى سنة 1880، حيث لم تشهد هذه الفترة أي إختلالات هيكلية في موازين مدفوعات الدول النامية، نظراً لما كانت توفره آليات قاعدة الذهب وثبات سعر الصرف من ضمان لتحويل الموارد بين هاتين المجموعتين بسهولة وبكميات محدودة.

كما أن ظاهرة اللجوء إلى الإقتراض الخارجي لم يقتصر على البلدان النامية لوحدها، فتاريخ المديونية، يذكرنا بأن الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، استرالية، نيوزيلندا، اليابان وغيرهم، قد لجؤوا بدورهم إلى الإقتراض الخارجي في القرن التاسع عشر² 19، كما أصبحت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية مقترضا هاما في الأسواق المالية الدولية.

إلا أنه وبعد هذا التاريخ ومع "إرتفاع أحجام رؤوس الأموال الباحثة عن الربح والتراكم، وفي الوقت الذي إنخفضت فيه إمكانات إستثمارها بالداخل وإنخفض بالتالي معدل الربح، إتجه تصدير رؤوس الأموال إلى الدول النامية في شكل إستثمار لإنتاج المواد الخام، خاصة مع الظروف المواتية للمناخ الإستثماري، ومن حيث توافر الثروات الطبيعية، والأيدي العاملة الرخيصة وإنخفاض أسعار الأراضي، بالإضافة إلى فتح أسواق إستهلاكية واسعة"³.

وعموماً، شهدت الفترة (1820-1914) حركة تصدير واسعة لرؤوس الأموال من قبل بعض دول أوروبا الغربية، وبصورة خاصة من فرنسا وبريطانيا، حيث بلغت الرساميل من قبل بريطانيا ما قيمته 878 مليون جنيه إسترليني⁴،

¹ - عزيزة بن سمينة بنت عمارة، الدول النامية وأزمة المديونية الأسباب والحلول، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 19.

² - George corn, *L'endettement des pays ou voie de développement*, Mécanismes et conséquences de l'endettement des tiers -monde - o.p.u, 1982, p: 58 .

³ - عزيزة بن سمينة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

⁴ - Mark Raffinaot, *dette exterieurs et ajustement structurel*, édition C.E.F,1991, p:25 .

وقد إنجته قسط الكبير من هذه الرساميل نحو البلدان التي تعرف آنذاك "بالبلدان الجديدة"، كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وجزء آخر من تلك الرساميل إنجته نحو البلدان التي تسمى اليوم بالدول النامية، والتي كانت في معظمها خاضعة للإمبراطوريات الإستعمارية.

وكانت معظم الرساميل البريطانية المصدرة آنذاك للعالم الخارجي، وقد أخذت شكل الاكتتاب في صورة أوراق مالية (60% في صورة أسهم، و20% في صورة سندات)، تعود للدول المحلية أو الشركات السكك الحديدية التي قامت بإنشائها البنوك الأوروبية الكبرى.

وقد كانت بريطانيا تصدر لوحدها 40% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الخارجية لأوروبا الغربية، التي بلغت نسبتها 57% من دخلها سنة 1870 وأكثر من 100% سنة 1900، وهي تعتبر نسبة قياسية في تاريخ تصدير رؤوس الأموال الدولية¹. على أن ثقل أعباء الديون في تلك الفترة، لم يكن يسبب مشكلات حادة، نظرا لوجود فائض في الميزان التجاري لهذه الدول (باستثناء حالات نادرة)، وذلك بسبب تعاظم قطاع الصادرات وإقتصاد الواردات على عدد محدود من السلع الإستهلاكية والغذائية، مما خلق التنافس الإحتكاري بين الدول الرأسمالية على مناطق الإستثمار والسيطرة عبر البحار، الأمر الذي أدى إلى قيام حربين عالميتين².

وكذلك شهدت نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن التاسع عشر تطورا مفرطا في ديون الإمبراطورية العثمانية ومصر وبعض الدول الأخرى، وهذان البلدان قد اتبعت سياسة تحديث اقتصادي محمولة بقروض خارجية، مما أدت إلى أزمة ناجمة عن هذه الديون. حيث أن بعض الدول قامت بإعادة جدولة ديونها الخارجية وبعضها الآخر تم إحتلاله، وهذا ما سنكشف عنه فيما يلي³:

1. الديون الخارجية للإمبراطورية العثمانية :

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، شهدت الديون الخارجية للإمبراطورية العثمانية، تطورا ملحوظا بسبب النفقات العسكرية الضخمة التي قامت بها لأجل الحفاظ على حدودها الشاسعة، وكذلك رغبتها في التحديث على الطريقة الأوروبية، فقامت بإنشاء مشاريع في مجالات عدة، كالسكك الحديدية، ومشاريع الري والطرق... الخ. وقد تطلبت عملية إقامة هذه المشاريع أموالا ضخمة، تم الحصول عليها من خلال الاستدانة الخارجية وبمعدلات فائدة، تراوحت ما بين 6% إلى 9% وقد تم تنفيذ هذه المشاريع من قبل شركات أجنبية، وبإضافات هامة في الأسعار ناتجة عن جشع المعهدين، وعن الفساد الإدارة المحلية وعدم كفاءتها⁴.

وما أن حلت سنة 1875 حتى وجدت الإمبراطورية العثمانية نفسها غير قادرة على سداد ديونها الخارجية، التي تراكمت بسرعة؛ إذ انتقلت من 5.5 مليون ليرة تركية سنة 1858 إلى 218 مليون ليرة تركية سنة 1875 كما

¹ - J.C. Berthélemy, *Dette des tiers-monde*. Presses Universitaires de France. Paris. 1995. p: 10.

² - عزيزة بن سمينة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

³ - حسين بن الطاهر، دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008/2007، ص ص: 67-68.

⁴ - Mark Raffinaot, op, cit, p: 26.

هو موضح في الجدول رقم (1-1). وفي سنة 1880 ، أنشئ مجلس إدارة الدين العام العثماني، وأصبح جهاز وصاية اقتصادية ومالية بيد السلطة الأوربية، وهو ما أفقد الإمبراطورية العثمانية استقلالها الاقتصادي¹.

الجدول رقم (1-1): تطور حجم الدين العمومي للإمبراطورية العثمانية خلال الفترة (1858-1874).

الوحدة: ألف ليرة تركية

السنة	الدين الإسمي	سعر الإصدار	المحصول الفعلي للدين	نهاية الإهلاك	معدل الفائدة (%)	القسط السنوي
1858	5500	76	4180	1893	6	385
1860	2241	62,5	1401	1896	6	152
1862	8800	68	5984	1886	6	704
1863	8800	71	6248	1887	6	704
أ 1865	6600	66	4356	1887	6	557
ب 1865	40000	50	20000	1898	5	1960
1869	24444	61	14911	1902	6	1711
1870	34848	32,125	11915	1969	3	1232
1872	30555	98,5	12055	1878	9	1101
1873	12239	59,5	18180	1903	6	2139
1874	44000	43,5	19140	-	5	2200
المجموع	218027	-	117650	-	-	12845

المصدر: عزيزة بن سمينة بنت عمارة، الدول النامية وأزمة المديونية الأسباب والحلول، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص: 24.

2. الديون الخارجية لبلدان أمريكا اللاتينية:

لقد ظهرت الصورة الأولى من الديون الدولية لبلدان العالم الثالث، مع بداية القرن التاسع عشر، حيث لجأت معظم الدول المستقلة حديثاً في أمريكا اللاتينية إلى الاقتراض الخارجي، لتمويل استثماراتها في الهياكل القاعدية، وتنمية النشاطات في القطاعات التصديرية (المناجم، قطاع الزراعة)².

وقد بدأت الإستدانة الخارجية لدول أمريكا اللاتينية مع حروب التحرير، التي حظيت بتعاطف الرأي العام البريطاني، وإعتباراً من عام 1820 باشرت كل من كولومبيا، الشيلي، البيرو، بيونس آيرس، المكسيك وغواتيمالا الإستدانة من أسواق لندن، حيث بلغ مجموع الديون عام 1825 ما مقداره 21 مليون جنيه إسترليني، وكان معدل الفائدة الحقيقي عليها يتراوح ما بين 5.9% و 10.3%³، وقد كانت موزعة حسب ما يوضحه الجدول رقم (2-1).

¹ - عزيزة بن سمينة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

² - حسين بن الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

³ - عزيزة بن سمينة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 25-26.

الجدول رقم (1-2): قروض دول أمريكا اللاتينية من أسواق لندن خلال الفترة (1822-1825).

الوحدة: ألف جنيه إسترليني

السنة والبلد المدين	القيمة الاسمية للقرض	سعر الإصدار (%)	معدل الفائدة الاسمي (%)	معدل الفائدة الحقيقي (%)	المحصول الفعلي للقرض
1822	كولومبيا	84	6	7,5	1680
	الشيلي	70	6	8,6	700
	بوايه	80	6	7,5	160
	البيرو	88	6	6,7	396
1824	البيرو	82	6	7,3	615
	بيونس إرس	85	6	7	850
	كولومبيا	88,5	6	6,8	4203,75
	البرازيل	75	5	6,7	900
1825	المكسيك	58	5	8,6	1856
	البرازيل	85	5	5,9	1700
	المكسيك	89,75	6	6,7	2872
	البيرو	78	6	7,7	480
	غواذا لاخارا	60	6	1	360
أمريكا الوسطى	73	6	8,2	118,99	
المجموع	21123	-	-	-	16891,74

المصدر: عزيزة بن سمينة بنت عمارة، الدول النامية وأزمة المديونية الأسباب والحلول، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص: 26.

وعلى الرغم من حالات العجز عن الدفع التي عرفت دول أمريكا اللاتينية خلال تلك الفترة، إلا أن ذلك لم يمنع من حصولها على قروض جديدة، وكان ذلك يعود إلى أن أمريكا اللاتينية كانت في وضع مدلل من قبل دائئها مقارنة ببقية الدول الأخرى في العالم.

ولقد بلغت الاستثمارات البريطانية في أمريكا اللاتينية سنة 1880 ما يقارب 179.5 مليون جنيه إسترليني، منها 123 مليون جنيه إسترليني في شكل اكتتاب في سندات الدولة، أما في سنة 1913 فقد ارتفع مبلغ الاستثمارات البريطانية في أمريكا اللاتينية إلى 395.3 مليون جنيه إسترليني، منها 314.3 مليون جنيه إسترليني كان في شكل اكتتاب في سندات الدولة، أما الاستثمارات الفرنسية فقد بلغت سنة 1913 ما يقارب 8.4 مليار فرنك فرنسي، منها 2.6 مليار فرنك فرنسي موظفة في شكل اكتتاب في سندات الدولة¹.

أما الاستثمارات الأمريكية فقد بلغت سنة 1914 ما يقارب 1.6 مليار دولار كان منها فقط 368 مليون دولار موظفة في شكل أسهم و سندات².

¹ - R. Rosa. Rodriguez, les problèmes structurel des relations économiques internationales de l'amérique latine, Dross, Genève, 1963, p: 33-34.

² - Ibid, p: 34.

3. الديون الخارجية لمصر:

بدأت مصر من جهتها سلسلة استدانان خارجية، نتيجة لسياسة التحديث على النمط الأوروبي، وبفعل سياسة التحديث، وما ترتب عنها من إقامة مشاريع هامة في مجالات عديدة، حيث كان يتم تمويل هذه المشاريع من خلال اللجوء المفرط إلى الاستدانة الخارجية، وقد دخلت مصر في سلسلة الاستدانان تجاوزت بكثير قدرة الاقتصاد خلال تلك الفترة على مواجهة أعبائها، وفي سنة 1876 وجدت مصر نفسها عاجزة عن تسديد ديونها الخارجية حيث أزداد الدين الخارجي المصري من 3.2 مليون جنيه إسترليني سنة 1862 إلى 68.5 مليون جنيه إسترليني سنة 1874، وتراوح نسبة الفائدة على هذه الديون من 9% إلى 11%، كما هو موضح في الجدول رقم (1-3)، بينما كانت نسبة الفوائد المعتمدة في سوق رؤوس الأموال الأوروبية لا تتجاوز 6%، وبالتالي فقد كانت خدمة الديون الخارجية تستنزف في مثل هذه الظروف ثلثي إيرادات الدولة ونصف قيمة صادراتها.

وفي سنة 1876 توقفت مصر عن تسديد ديونها الخارجية، فقد تم إجراء عمليات لإعادة جدولة ديونها، وأنشأت بذلك لجنة الدين العمومي لمراقبة مالية مصر، وهذا كمرحلة أولى لإستيلاب السيادة المصرية، ثم تلتها عملية إحتلال بريطانيا لمصر سنة 1882¹.

الجدول رقم (1-3): تطور الدين العمومي المصري خلال الفترة (1862-1873).

الوحدة: ألف جنيه إسترليني

سنة القرض	الدين الإسمي	سعر الإصدار (%)	المحصول الفعلي للدين	النسبة الفعلية للمحصول (%)	الفائدة الإسمية (%)	الفائدة الحقيقية (%)	نهاية الإهلاك	القسط السنوي
1862	3293	83	2500	76	7	9	1892	265
1864	5704	93	4864	85	7	8,2	1879	620
1865	3387	90	2750	81	7	8,6	1881	368
1866	3000	92	2640	88	7	8	1874	710
1867	2080	90	1700	82	9	11	1881	258
1868	11890	75	7193	61	7	11,5	1898	953
1870	7143	75	5000	70	7	10	1890	669
1873	3200	70	19974	63	7	11	1903	2566
المجموع	68497	-	46621	-	-	-	-	6409

المصدر: عزيزة بن سمينة بنت عمارة، الدول النامية وأزمة المديونية الأسباب والحلول، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص: 23.

¹ - جورج قزم، التبعية الاقتصادية - مآزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط3، بيروت، 1986، ص: 48.

4. الديون الخارجية لتونس:

تعتبر التجربة التونسية في مجال الإئستدانة في القرن التاسع عشر من الأمثلة البارزة التي خاضتها الدول النامية، فالإئستدانة التونسية يعود تاريخها إلى بداية عام 1830، أين كانت السوق المالية الفرنسية آنذاك مصدرا رئيسيا لحصولها على رؤوس الأموال، وظلت ديونها الخارجية حتى عام 1859، ضمن الحدود المقبولة، إذ لم تتجاوز 12 مليون فرنك فرنسي، وقد كانت خدمة الدين تمثل نسبة 100% من دخلها الوطني آنذاك¹، إلا أنه وبعد عام 1859، شهدت المديونية التونسية تزيادا كبيرا، بسبب رغبتها في التحديث وتقليد النمط الإئستهلاكي الأوروبي، ومع حلول سنة 1867، وجدت تونس نفسها غير قادرة على مواجهة أعباء ديونها الخارجية التي تفاقمت بقوة، وبلغت 160 مليون فرنك فرنسي، الأمر الذي إضطرها للتوقف عن السداد، وهو ما أدى إلى تكوين لجنة تضم مندوبين فرنسيين وإيطاليين وإنجليز، مهمتها مراقبة مالية الدولة التونسية التي فقدت إئستقلالها الإئقتصادي، وإنتهى الحال بها إلى إحتلالها عسكريا من قبل فرنسا عام 1881².

5. الديون الخارجية للمغرب:

تشير التجربة المغربية في الإئستدانة الخارجية، قد جاءت متأخرة مقارنة بالتجربة التونسية وغيرها من تجارب الدول الأخرى، فالنظام المغربي لم ينحرف في تيار التحديث الإئقتصادي على النمط الأوروبي، كما حصل في تونس ومصر وغيرها، وبقي محافظا على الموقف العدائي تجاهه، وقد إستمر هذا الموقف حتى وصول السلطان عبد العزيز إلى العرش عام 1894، عندها بدأت الإئستدانة المغربية تعرف بعض التزايد، وقد ظهرت أولى صعوبات التسديد سنة 1902³.

6. الديون الخارجية للصين:

وقد كان للبلدان الآسيوية تجربة في مجال الإئستدانة الخارجية في القرن التاسع عشر، لا تقل أهمية عن التجارب التي عرضناها سابقا، ففيما يتعلق بالتجربة الصينية في مجال الإئستدانة الخارجية، فقد جاءت متأخرة نسبيا، حيث كانت النخبة الصينية الحاكمة في مطلع القرن التاسع عشر⁴، قليلة الإهتمام بالتقدم التكنولوجي والتطور الذي حدث في أوروبا، ولم تكن لها الرغبة في التحديث، ولم يتغير هذا الوضع إلا مع ظهور برجوازية محلية، كانت نتيجة لتوسع المصالح الغربية في الصين، وإرتبطت مصالح هذه البرجوازية مع مبادلات الرأسمالية الغربية، وعندها ظهرت عقائد داعية إلى التحديث على النمط الأوروبي، فلجأت الصين إلى الإئستدانة الخارجية لتمويل مشاريع إقامة خطوط السكك الحديدية وغيرها، كما استخدم جزء من الديون التي عقدها الصين لتسديد مبالغ التعويضات المفروضة عليها نتيجة الهزائم الحربية التي منيت بها (الحرب الصينية- اليابانية سنتي 1894 و1895).

¹ - George corm, *L'endettement des pays ou voie de développement*, Mécanismes et conséquences de l'endettement des tiers -monde- O.P.U, 1982, p:46.

² - عزيزة بن سميينة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 27- 28.

³ - George corm, Op. Cit. p: 46.

⁴ - عزيزة بن سميينة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

وبالخصوص إنتفاضة أو حرب البوكسرز* (Boxers)، وقد حصلت الصين على قسم كبير من ديونها من الحكومة الروسية، التي كانت بدورها تحصل عليها من السوق المالية الأوروبية لا سيما السوق المالية الفرنسية¹. ولقد شهدت الاستدانة الخارجية للصين تزايدا ملحوظا حيث بلغت 279.7 مليون دولار سنة 1902 وارتفعت إلى 496.2 مليون دولار سنة 1914، وقد واجهت الصين صعوبات كبيرة في تسديد ديونها الخارجية، مما اضطرها إلى رهن مداخلها الجمركية والضريبية لخدمة ديونها الخارجية².

7. الديون الخارجية للهند:

تعود التجربة الهندية في الاستدانة الخارجية، إلى أن شركة الهند قد ساهمت منذ مطلع القرن التاسع عشر في دعم سيطرة الإستعمارية الإنجليزية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على القسم الأكبر من شبه الجزيرة الهندية، ذلك أن المنشأ الأساسي للإستدانة الهندية كان في إنشاء شبكة السكك الحديدية في منتصف القرن التاسع عشر، وذلك بتشجيع من طرف القوة الاستعمارية من أجل تسهيل سيطرتها العسكرية على شبه الجزيرة الهندية، وكذا لأهمية هذه الشبكة في نقل الأغذية بسرعة إلى المناطق المتضررة من المجاعة، وهكذا فقد تم إستثمار رؤوس الأموال في مشاريع مد خطوط السكك الحديدية بفائدة مضمونة من الحكومة الإنجليزية بلغت 5% سنويا³. وخلال الفترة (1858-1869)، أنفق على السكك الحديدية وحدها مبلغ 70 مليون جنيه إسترليني، وحسب التقديرات، فقد كانت كلفة أشغال السكك الحديدية تفوق قيمتها المتوقعة بكثير، إذ بلغت 18000 جنيه إسترليني للميل الواحد بدلا من 8000 جنيه إسترليني، وعلى الرغم من أن الفحم والحديد متوفرين في الهند بكثرة، إلا أن الشركات الأجنبية، ومنها الإنجليزية بالخصوص، فضلت إستيراده من إنجلترا، ولم تعمل على تطور هذه الصناعة في الهند، مما أدى إلى إنفاق ما يزيد عن ثلث رأس المال المستثمر في السكك الحديدية الهندية حتى الثمانينات من القرن التاسع عشر على الحديد المستورد من إنجلترا⁴، وهو ما أدى إلى زيادة المديونية الخارجية الهندية وأعبائها.

إن استدانة بلدان العالم الثالث في القرن التاسع عشر قد عرفت استدانة مفرطة، وذلك حسب تعبير بعض الكتاب بحيث أعتبر أن ذلك لم يكن ناتجا عن قصور في الادخار المحلي ببلدان العالم الثالث، بل كان ناتجا عن

* - إنتفاضة البوكسرز أو إنتفاضة الملاكمين: كانت إنتفاضة شعبية صينية بدأت في نوفمبر 1899 وإنتهت في 7 سبتمبر 1901 قامت بما "جمعية الحق والقبضات المتألفة" وكانت موجهة ضد التأثير الأجنبي المتنامي في البلاد في مجالات التجارة، والسياسة، والدين... وغيرها، وقد عرف ذلك التأثير أوجه في السنوات الأخيرة من حكم المانشو (سلالة تشينك)، يذكر المؤرخون أنها كانت إنتفاضة شعبية نتيجة إنتشار الخوف والرهاب من الأجانب بين العامة في الصين، وعلى كل حال فإن الجدل لا يزال قائما حتى اليوم حول معنى وأهمية وجذور هذه الحركة. واليوم تشيد حكومة الصين الشعبية بالملاكمين على أنهم وطنيين كافحوا الوجود الإمبريالي في البلاد. وقد جرت إصلاحات واسعة عقب أزمة عام 1900 وضعت الأساس لنهاية حكم سلالة تشينك وإنشاء جمهورية الصين الحديثة.

¹ - George corm, op. cit. p: 56.

² - Ibid, p: 56.

³ - عزيزة بن سميحة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

⁴ - حسين بن الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

فشل الاستدانة المحلية بسبب تخلف الجهاز المصرفي وعدم مواكبته التطورات التي حصلت في البلدان المتقدمة، أو ناتجا من الاعتقاد السائد في تلك الفترة، بأن رأس المال يجب أن يحصل عليه من الخارج¹. ومن الأمثلة البارزة على ذلك حول حركة رؤوس الأموال بين بريطانيا والأرجنتين لخير دليل على حجم الاستدانة المفرطة، إذ أن ثلث المبالغ التي اقترضتها الأرجنتين من بريطانيا في ثمانينات القرن التاسع عشر كانت لتغطية العجز الحاصل في ميزان المدفوعات الأرجنتيني آنذاك، واستنادا إلى بعض التقديرات، فإنه خلال الفترة ما بين (1881-1885) و (1910-1914) تضاعفت الصادرات الأرجنتينية بست مرات، وتضاعفت الواردات بخمس مرات، في حين أن خدمة الدين الخارجي تضاعفت ثماني مرات². وقد أدى هذا الوضع في بلدان العالم الثالث إلى هجرة رأس المال النقدي المتراكم محليا نحو البلدان الرأسمالية المتقدمة، حيث يجد هناك مناخا ملائما لتوظيفه، وتم يرجع في صورة قروض لبلدان العالم الثالث نفسها، لذلك فإن بنوك البلدان المتقدمة نجدها تؤدي دورا متميزا، فهي تعمل على مساعدة الادخار المحلي ببلدان العالم الثالث على الهجرة نحو الأسواق المالية الخارجية لتوظيفه هناك.

ب. المرحلة الثانية: حركة الرساميل الدولية ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية خلال الفترة (1914-1945):

تميزت الفترة الممتدة بين بداية ونهاية الحرب العالمية الأولى بتراجع كبير في حركة الرساميل الدولية (القروض الدولية)، ثم تجددت هذه الحركة في العشرينات من القرن العشرين، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك البلد الدائن الأساسي بالنسبة لبقية العالم، وبالخصوص لكندا، أمريكا اللاتينية والكاربي وأوروبا، حيث حصلت الأولى على ما نسبته 40% من إجمالي القروض الأمريكية، والثانية على ما نسبته 30% والثالثة على ما نسبته 20%³. وبالرجوع إلى تاريخ المديونية الخارجية، نجد أن البلدان النامية، التي كانت مقترضة هامة من الإمبراطورية البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى، هي الهند ودول أمريكا اللاتينية، وبالخصوص الأرجنتين والبرازيل، كما نجد أيضا بعض الدول التي تصنف الآن من بين الدول المتقدمة، وهي ألمانيا، كندا وأستراليا⁴. وتشير المصادر إلى أنه وفي عام 1929، تراجعت تدفقات رؤوس الأموال نحو الدول النامية بنسبة 38%، أما في عام 1930 فقد تراجعت بنسبة 72%⁵، ويرجع السبب في ذلك للظروف والأزمات التي عاشها الإقتصاد العالمي خلال هذه الفترة، والتي كان من نتائجها حدوث تغيير كبير في القوى على المستوى الدولي وبرز الكتلتين، الشرقية بزعمارة الإتحاد السوفياتي سابقا، والغربية بزعمارة الولايات المتحدة الأمريكية. وفي أوائل الثلاثينات من القرن العشرين، وبسبب أزمة الكساد العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية

¹ - جورج قزم، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

² - حسين بن الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص: 71-72.

³ - J.C. Berthélemy, op, cit, p: 16 .

⁴ - عزيزة بن سمينة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

⁵ - Mark Raffinaot, op, cit, p: 27 .

سنة 1929 وكما عرفت بـ أزمة الثلاثينات. والتي كانت من نتائجها تراجع مداخيل صادرات الدول النامية المدينة بنسبة تزيد عن 60%، بسبب الركود الإقتصادي الذي أصاب إقتصاديات الدول الصناعية، وتزايد نزعة السياسة الحمائية من قبل الدول المتقدمة، وإختيار أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية*، هذه الأخيرة التي عمدت - في مرحلة أولى - لتجاوز أزمة السيولة، خاصة بمحاولة الحصول على اعتمادات لأجل قصير من المصارف الغربية لتأمين خدمة ديونها، وبسبب عدم الحصول على تلك الاعتمادات دخلت معظمها (أمريكا اللاتينية، معظم بلدان شرق أوروبا، تركيا والصين) في مرحلة العجز عن الدفع منذ عام 1931، مما أدى بها إلى التوقف عن السداد، حينها توقف تصدير الرساميل إلى البلدان المتوقفة عن الدفع¹، كما إلى البلدان التي إحتزمت إلتزاماتها على حد سواء.

ويعتبر المؤرخون أن أزمة ديون الثلاثينات هي الأهم في المرحلة المعاصرة، وهي تماثل إلى حد كبير أزمة الثمانينات من حيث طبيعتها وآثارها، وحتى الحلول المطروحة لمعالجتها، مع فارق هو أن تلك الحلول المطروحة لم تجد طريقها نحو التطبيق، بسبب غياب التنسيق وتوحيد السياسات بين الجهات المعنية آنذاك².
ومن بين أهم الإقتراحات التي قدمت آنذاك لمعالجة أزمة الثلاثينات ما يلي³:

1. إقتراح "هيوبرت هندرسون"، ويكمن في تدخل بنك التسويات الدولية الذي أقيم عام 1930، في إطار خطة يانغ لتسوية مسألة التعويضات الألمانية، وكان هذا البنك قد أصدر قروضا ميسرة لمساعدة البلدان المدينة في التغلب على الصعوبات المالية التي تواجهها، فلعب بذلك دورا يماثل الدور الذي يلعبه حاليا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

2. إقتراح خطة حاكم بنك إنجلترا، الذي يهدف إلى إنشاء وكالة متخصصة متعددة الأطراف، مهمتها تقديم قروضا ميسرة للبلدان التي تواجه صعوبات كبيرة في تسديد ديونها الخارجية، هذه الوكالة هي شبيهة بصندوق النقد الدولي في الوقت الراهن الذي يقوم بتلك المهمة من خلال إصداره لقروض ميسرة للسلطات العامة، من أجل توفير التمويل اللازم للبلدان المدينة غير القادرة على الحصول عليها من السوق المالية بصورة مباشرة، لكن بشروط يلتزم البلد المستفيد من تلك التسهيلات بتطبيقها، وهذا ما يسمى بسياسات التصحيح الهيكلي.

وإلى جانب هذه الصور الأولية للحلول المستندة إلى إنشاء مؤسسات عامة متعددة الأطراف، قامت السوق نفسها بدورها في إمتصاص الأزمة، لاسيما بواسطة السوق الثانوية للسندات الصادرة من قبل البلدان المدينة، حيث إستطاعت بعض البلدان المدينة عام 1930 شراء جزء من ديونها الخارجية بسعر أقل من قيمتها الأصلية، فعلى سبيل المثال إشترت البيرو ما نسبته 31% من ديونها بسعر يعادل 21% من قيمتها الأصلية، وإشترت

* تشير الدراسات إلى أنه خلال الفترة (1929-1933) إرتفع متوسط معدل التعريفية الجمركية المفروضة على صادرات الدول النامية من 10% إلى 60%، وانخفضت أسعار الصوف والنحاس خلال نفس الفترة بنسبة 63 و65% على التوالي، لمزيد من الإطلاع أنظر إلى المرجع التالي: Mark Raffinaot, op, cit, p: 27.

¹ - عزيزة بن سميحة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

² - J.C. Berthélemy, op, cit, p: 15.

³ - عزيزة بن سميحة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 35-36.

كولومبيا ما نسبته 22% من ديونها بسعر يعادل 21% من قيمتها الأصلية، كما إشترت الشيلي ما نسبته 18% بسعر يعادل 50% من قيمتها الأصلية.

فعملية توظيف الرساميل خلال فترة الحربين العالميتين، كانت تتم على شكل سندات خزينة أمريكية، بريطانية وفرنسية، صادرة عن حكومات الدول النامية، وقد كان عائد هذه السندات عاليا، فعلى سبيل المثال كان عائد السندات الصادرة عن حكومة الأرجنتين يصل إلى ضعف عائد هذه التوظيفات غير الخطرة، أو أن درجة الخطر فيها أقل، إلا أن عائد هذه السندات كان يختلف بحسب نوع العملة التي حررت بها والجهة التي تنسب إليها، فقد كانت السندات الأجنبية المحررة العكس بالنسبة للسندات المحررة بالدولار الأمريكي، كما أن هناك فرقا كبيرا من حيث عائد السندات الأمريكية والبريطانية.

والواقع أن تجربة أزمة الثلاثينات قد أدت إلى تعديل هام في شكل التمويل الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، إذ تراجع التمويل من خلال إصدار سندات من قبل الدول النامية، لصالح التمويل من خلال الإستثمارات المباشرة والقروض العامة والخاصة.

ج. المرحلة الثالثة: وضعية الديون الخارجية للدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الثمانينات خلال الفترة (1945-1981) :

بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، إستعادة الأسواق الدولية لرؤوس الأموال نشاطها، وذلك بعد التراجع الكبير الذي سجلته خلال فترة الحربين العالميتين، إلا أن هذا النشاط وإلى غاية عام 1955، كان محصورا في صورة تدفقات لرؤوس الأموال من الولايات المتحدة الأمريكية نحو أوروبا الغربية، وذلك لأجل إعادة إعمار ما دمرته الحرب هناك، وقد كان ذلك على حساب تراجع تدفقات رؤوس الأموال نحو الدول النامية، كما كانت القروض والمساعدات التي استفادة منها الدول النامية من الهيئات الدولية، محدودة جدا مقارنة بتلك التي استفادت منها أوروبا. وتنقسم هذه المرحلة إلى قسمين كما يلي:

1. وضعية الديون الخارجية للدول النامية خلال الفترة (1945-1970):

شهدت هذه المرحلة تغيرات عميقة، والتي بموجبها تم صياغة نظام اقتصادي دولي جديد في مختلف العناصر الاقتصادية، بدأ من التوقيع على إتفاقية "بريتون وودز"*، وهذا النظام وضع أسعار ثابتة للصرف قابلة للتحويل ضمن حدود معينة، وكذلك تشجيع التدفقات الدولية لرأس المال للأغراض الإنتاجية، وتبع ذلك إنشاء مؤسسات مالية دولية تفي بهذا الغرض مثل البنك الدولي لغرض إعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية

* - إتفاقية "بريتون وودز": بعد نهاية الحرب العالمية الثانية خرجت معظم دول أوروبا باقتصاد محطم وبنية مهتمة، لذلك بادرت الحكومة الأمريكية إلى دعوة 44 دولة للاجتماع في جويلية 1944 بمدينة بريتون وودز في ولاية نيوهامبشير للاتفاق على النظام النقدي دولي جديد، بغية تأمين الاستقرار والنمو الاقتصادي العالمي، وقد وضعت في هذا المؤتمر الأسس العامة لنظام نقدي دولي جديد، حيث طرح مشروعان حول هذا النظام النقدي الجديد هما: المشروع الإنجليزي بقيادة "جون مينارد كينز"، والمشروع الأمريكي بقيادة "هارى وايت"، وفي الأخير فاز مشروع الأمريكي "هارى وايت" على مشروع الإنجليزي "جون مينارد كينز" لأسباب سياسية تتمثل في هيمنة الاقتصاد الأمريكي، وقام النظام النقدي الدولي الجديد بموجب إتفاقية بريتون-وودز، على أساس مخطط "هارى وايت" مع استكماله بجزء مما ورد في مخطط "جون مينارد كينز"، وانبثقت مؤسستان دوليتان عن هذا المشروع وهما: - صندوق النقد الدولي - البنك الدولي للإنتشاء والتعمير، وقد تم التوقيع على نص الإتفاقية في 27 سبتمبر 1945 من قبل 28 دولة فقط.

وصندوق النقد الدولي، وذلك لغرض إعطاء أكبر قدر ممكن لتحقيق السيولة الدولية، إلا أن أهم ما شهدته هذه الفترة الزمنية وخاصة على صعيد الدول النامية، هو حصول الكثير من هذه الدول على استقلالها السياسي، وبالتالي اندفعت لتحقيق تنميتها الاقتصادية¹، وإبتداءً من عام 1955 قد حدثت تحولات هامة في مجال تدفقات رؤوس الأموال الدولية، وعرفت الديون الخارجية للدول النامية تزايداً كبيراً، حيث إنتقلت من 8 مليار دولار عام 1955 إلى 66 مليار دولار عام 1970*، أي أنها تضاعفت بأكثر من ثماني (08) مرات خلال نفس الفترة، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها²:

◀ أنه بنهاية إعادة إعمار دول أوروبا الغربية وتحقيق الإنطلاقة الإقتصادية بها، قد قامت الدول الغربية (بريطانيا وفرنسا بصورة خاصة)، بتحرير إستثماراتها الخاصة والعامة، وزيادة قروضها للدول النامية، وذلك رغبة منها في إستعادة مكانتها المفقودة على الساحة المالية الدولية؛

◀ تزايد عدد الدول النامية التي حصلت على إستقلالها السياسي، والتي تزايدت حاجتها بالتالي للقروض والمساعدات الدولية لتمويل جهود التنمية التي تقوم بها في جميع المجالات، حيث تعجز مدخراتها المحلية لوحدها على تمويلها؛

◀ التنافس القائم آنذاك بين المعسكرين، الاشتراكي بقيادة الإتحاد السوفياتي (سابقاً)، والرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عمل كل معسكر على كسب عدد أكبر من الدول النامية من خلال منح قروض ومساعدات مغرية؛

◀ تزايد إهتمام المنظمات الدولية بظروف البلدان النامية، فزادت بالتالي من مساعداتها الإنمائية لها. وبالرغم من أن مديونية البلدان النامية التي تشكلت خلال هذه الفترة، تتكون بالأساس من قروض ومساعدات عامة للتنمية، منحت بشروط ميسرة، حيث كان معدل الفائدة لا تتجاوز 2,75%، مع مدة إستحقاق لا تقل عن 20 سنة³، إلا ان خدمات المديونية قد عرفت تزايداً ملحوظاً، حيث إنتقلت من 0,77 مليار دولار عام 1957 إلى 6,1 مليار دولار مع بداية عام 1970⁴.

¹ - أياد حماد عبد، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

* - كانت الديون الرسمية هي الغالبة في هيكل المديونية الخارجية للدول النامية آنذاك، حيث تصل نسبتها إلى 99%، لمزيد من الإطلاع أنظر في ذلك إلى المرجع التالي:

- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990، ص: 294.

² - الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية وبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المتخلفة مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2003/2002، ص: 124.

³ - Mark Raffinaot, op, cit, p: 36 .

⁴ - World Bank, **Developments and Perspect for External Debt of the Developing countries (1970-1980)**, Washington, D.C, 1981, p: 8.

وظهرت حالات العجز عن السداد في بعض البلدان النامية المدينة، وأنشئ بالتالي نادي باريس* عام 1956، لإعادة جدولة ديون الدول النامية، وقد كانت الأرجنتين أول من قام بإعادة جدولة ديونها الخارجية عدة مرات مع هذا النادي، ثم تلتها البرازيل، الشيلي، البيرو، تركيا، الهند، غانا وأندونيسيا، حيث كانت عمليات إعادة الجدولة من جانب نادي باريس و حتى عام 1969 بمبالغ لا تتجاوز قيمتها 500 مليون دولار¹. وتأسيسا على كل ما سبق، يمكننا الإقرار أنه خلال هذه الفترة، قد تكونت أول حلقة لمشكل جدي لازالت تعاني منه إلى غاية اليوم معظم الدول النامية، ألا وهي أزمة المديونية الخارجية، التي أصبحت تهدد ليس فقط استقلالها الإقتصادي بل وحتى استقلالها السياسي.

2. وضعية الديون الخارجية للدول النامية خلال الفترة (1970-1981):

مع بداية عقد السبعينات تبلورت ملامح أزمة اقتصادية عالمية طويلة المدى، تتميز بسمات جديد مثل إتهيار النظام النقد الدولي- وهذا من خلال إتهيار إتفاقية بريتون وودز، إثر القرار المنفرد الذي إتخذه الولايات المتحدة الأمريكية بوقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في 15 أوت 1971 وتعويم الدولار، دون أن تتشاور مع الصندوق النقد الدولي- وبالتالي إنتهاء عصر إنخفاض أسعار مواد الطاقة وتزايد نزعة التدويل التي قادتها الشركات الدولية النشطة، وبروز صراع واضح بين المراكز الرأسمالية العالمية² (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان ودول غرب أوروبا).

وقد تولد المصدر الأول في عرض الرساميل، إثر الزيادة التي حصلت في أسعار النفط العالمية عام 1973، حيث تكونت لدى بعض الدول النامية النفطية فوائضا مالية معتبرة، عجزت إقتصادياتها عن إستيعابها، وإستطاع النظام المصرفي الدولي آنذاك عبر آلياته من إعادة تدويرها، ومع الركود الإقتصادي الذي ضرب إقتصاديات البلدان الرأسمالية الصناعية بداية السبعينات، والذي كان من بين آثاره حدوث تراجع كبير في الإستثمار والنمو بتلك البلدان، فقد تولدت بأسواق رؤوس الأموال الدولية سيولة مفرطة، هذا وقد تزامن ذلك مع تزايد حاجة البلدان النامية لمزيد من الإقتراض الخارجي، بسبب تزايد عجز موازين مدفوعاتها، أنظر الجدول رقم (1-4)، الناجم أساسا عن تدهور شروط التبادل التجاري بسبب الإنخفاض الكبير في أسعار صادراتها من المواد الأولية غير النفطية، نتيجة لتراجع الطلب العالمي عليها، جراء موجة الكساد التي إجتاحت البلدان الصناعية آنذاك، وبسبب الإرتفاع الكبير الذي طرأ على أسعار وارداتها، إثر موجة التضخم التي ضربت البلدان الرأسمالية الصناعية آنذاك.

* نادي باريس (Club de Paris): هو مجموعة غير رسمية مكونة من مسؤولين ماليين من 19 دولة تعد من أكبر الاقتصادات في العالم، وقد تولدت فكرة أنشئ النادي من المحادثات التي عقدت في باريس عام 1956 لنقاش الأزمة بين الأرجنتين ودائيتها المختلفين، وينعقد اجتماع النادي كل ستة أسابيع في باريس بمقر وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية. ويرأسها أحد كبار المسؤولين في دائرة الخزانة الفرنسية (وزارة المالية)، وحاليا المدير العام للخزانة هو: رامون فرنانديز. وهي مجموعة تقدم خدمات مالية مثل: إعادة جدولة الديون للدول المديونة بدلا من إعلان إفلاسها أو تخفيف عبء الديون بتخفيض الفائدة عليها، وإلغاء الديون بين الدول المثقلة بالديون ودائيتها. الدول المديونة غالبا ما يتم التوصية بها أو تسجيلها في النادي عن طريق الصندوق النقد الدولي بعد أن تكون الحلول البديلة لتسديد ديون تلك الدول التي فشلت في التسديد.

¹ - J.C. Berthélemy, op, cit, p: 18 .

² - عزيزة بن سميحة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 38-39.

وعليه فإن عجز الحساب الجاري لمجموعة البلدان النامية، قد إنتقل من 12,6 مليار دولار عام 1970، ليصل إلى 67,8 مليار دولار عام 1980، ثم يقفز إلى 105,6 مليار دولار عام 1981.

الجدول رقم (1-4): تطور عجز الحساب الجاري لمجموعة البلدان النامية ووسائل تمويله خلال الفترة

الوحدة: مليار دولار

(1981-1970)

1981	1980	1973	1970	اليــان
-78,6	-53,6	-6,8	-9,7	صافي ميزان السلع والخدمات*
-51,8	-39,3	-9,4	-5,5	صافي دخول عوامل الإنتاج
41,2	32,9	5,1	2,6	مدفوعات الفوائد على القروض متوسطة الأجل
-105,6	-67,8	-9,1	-12,6	عجز الحساب الجاري
12,2	11,6	4,8	2,4	وسائل التمويل منها: التحويلات الرسمية
71,8	58,4	16,3	8,2	قروض متوسطة الأجل منها:
21,8	21,6	5,9	3,6	- رسمية
50	36,8	10,4	4,6	- خاصة
14,9	10,6	4,4	2,3	الإستثمارات الأجنبية
6,3	-13,2	-10,8	-1,5	صافي التغيير في التحويلات

* لايشمل دخول العوامل.

المصدر: الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية وبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المتخلفة مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2002/2003، ص: 127.

وإزاء هذا النمو الكبير في عجز موازين مدفوعات البلدان النامية، لجأت هذه الأخيرة إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لسد ذلك العجز المتزايد، وهو ما يبينه الجدول أعلاه، حيث يلاحظ أن القروض الخارجية على مختلف أنواعها (قروض رسمية وقروض خاصة) قد ساهمت بنسبة كبيرة في سد عجز الحساب الجاري خلال هذه الفترة. وقد وجدت البنوك التجارية بالبلدان الرأسمالية الصناعية في توسيع إقراضها للبلدان النامية الخيار الملائم للتخلص من الأموال التي تراكمت لديها، حيث تم ذلك بشروط سهلة ودون ضوابط أو مراعاة لقواعد الإحتراس والضمانات التقليدية المصرفية، ودون أن تراعي قدرة هذه البلدان على السداد في المستقبل. وبهذا، كانت الفترة (1981-1970) بحق فترة التنامي القوي للديون الخارجية للبلدان النامية، والجدول التالي يعطينا صورة أوضح عن ذلك:

الجدول رقم (1-5): تطور حجم وبنية الديون الخارجية للبلدان النامية خلال الفترة (1970-1981).

الوحدة: مليار دولار

1981	1980	1978	1976	1974	1972	1970	البيان
592,5	423,3	325,5	212,9	143,3	92,0	63,6	حجم الديون الخارجية منها:
498,7	304,7	261,1	167,1	111,0	72,8	52,6	1- قروض عامة مضمونة:
146,1	78,3	67,5	51,6	40,2	30,1	22,6	- قروض ثنائية ميسرة
-	23,4	18,3	11,5	8,0	5,3	4,3	- قروض من مصادر رسمية
113,2	51,8	36,4	23,4	15,7	10,8	8,0	- قروض متعددة الأطراف
239,4	187,3	138,9	80,5	47,2	26,6	17,7	- قروض خارجية مضمونة
93,8	82,5	64,4	35,7	32,2	19,3	11,0	2- ديون من مصادر خاصة غير مضمونة

المصدر: عزيزة بن سمينة بنت عمارة، الدول النامية وأزمة المديونية الأسباب والحلول، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص: 41.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن الديون الخارجية للبلدان النامية، قد عرفت تزايداً قوياً خلال الفترة (1970-1981)، حيث إنتقلت من 63,5 مليار دولار عام 1970 إلى 592,5 مليار دولار عام 1981، مسجلة بذلك نمواً قدره 23% في المتوسط سنوياً، وقد كان هذا النمو أعلى بكثير من النمو الإقتصادي المسجل في مجموع البلدان النامية الذي لم يتجاوز 5,5% في المتوسط سنوياً خلال نفس الفترة.

كما يتضح من خلال الجدول رقم (1-5)، أن الديون العامة المضمونة من قبل الحكومات كانت تمثل نسبة كبيرة من إجمالي هذه الديون، حيث تراوحت نسبتها ما بين 77% إلى 83% خلال نفس الفترة، كما كان متوسط معدل نموها السنوي يقدر بحوالي 22%، حيث قفزت من 52,6 مليار دولار عام 1970 إلى 498,7 مليار دولار عام 1981، كما عرفت الديون الخاصة غير المضمونة هي الأخرى تزايداً كبيراً، حيث إنتقلت من 11 مليار دولار عام 1970 إلى 93,8 مليار دولار عام 1981، وهو ما يدل على أنها إزدادت بمعدل متوسط سنوي قدره 21% خلال نفس الفترة، كما إرتفع نصيبها النسبي من 17,3% عام 1970 إلى 19,5% عام 1981.

إن هذا التطور السريع الذي عرفته المديونية الخارجية للبلدان النامية خلال الفترة (1970-1981)، قد أدى إلى زيادة هشاشة وضعها الإقتصادي والمالي، فقد حدث تشوه كبير في هيكل أو بنية الديون الخارجية، لأن سهولة الحصول على القروض من المصادر الأجنبية قد شجع الدول النامية على زيادة إقتراضها من هذه المصادر، بالرغم من أن شروطها أصعب نسبياً من القروض العامة، سواءاً من حيث معدل الفائدة، مدة السماح أو عنصر المنحة¹.

من هنا يتضح لنا مما سبق الظروف العالمية التي نشأت وتضخمت فيها أزمة الديون الخارجية للدول النامية حتى

¹ - عزيزة بن سمينة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

نُهاية السبعينات من القرن العشرين، ويتبين لنا من خلال ذلك أن الأزمة هيكلية، لأنها ذات علاقة وثيقة بطريقة أداء الإقتصاد الرأسمالي العالمي، وهو موقف خطير معرض للانفجار على نحو أشد فداحة مما حدث في فترة الكساد العظيم خلال الفترة (1929-1933)، لأن أسلوب التوازن الذي يقره رأس المال العالمي هو توازن هش، فليس من المعقول الإستمرار في تقديم الحجم الكافية من القروض الجديدة، التي تمكن البلدان النامية من تمويل أعباء خدمة ديونها الخارجية، وتمول بها عجز موازين مدفوعاتها بشكل لا نهائي، لهذا لم يكن غريبا في السنوات الأخيرة أن يتزايد القلق والخوف والإضطراب بين صفوف الدائنين والمدنيين على حد سواء مع إستمرار تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.

ثانيا: تطور الحجم الإجمالي للديون الخارجية للدول النامية بعد سنة 1982.

نحاول في هذا المجال إبراز تطور الحجم الإجمالي للديون الخارجية للدول النامية بعد سنة 1982، وهذا بداية بتوضيح مكونات إجمالي الدين الخارجي، ومن ثم تطوره حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية كما يلي:

أ. تطور حجم الدين الخارجي ومكوناته للدول النامية بعد سنة 1982:

منذ إنفجار أزمة المديونية العالمية عام 1982، وبعد إعلان كبريات الدول المدينة (المكسيك، البرازيل والأرجنتين) توقفها عن دفع أعباء ديونها الخارجية، وذلك بعد أن وصلت إلى مستويات فلكية تهدد أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية السائد آنذاك، أخذت الديون الخارجية للدول النامية تتصاعد بشكل صاروخي، وهو ما سنحاول توضيحه من خلال ما يلي¹:

1. تطور حجم الدين الخارجي ومكوناته للدول النامية خلال الفترة (1982-2000):

تصاعد الحجم الإجمالي للدين ومكوناته للدول النامية خلال الفترة (1982-2000) بشكل ملفت للإنتباه، الأمر الذي توضحه بيانات الجدول رقم (1-6).

يلاحظ من خلال الجدول رقم (1-6)، أنه بالرغم من التزايد الملحوظ الذي عرفته المديونية الخارجية خلال الفترة (1982-2000)، حيث إزدادت بأكثر من ثلاث أضعاف، إلا أن معدل نموها والذي يقدر بـ8,5% في المتوسط سنويا، يبقى أقل بكثير من المعدل الذي نمت به خلال فترة السبعينات والذي قدر بـ23% في المتوسط سنويا، ويعود السبب في ذلك، لتراجع فرص الإقراض الدولي للبلدان النامية، بسبب أزمات المديونية التي عرفتها هذه البلدان وبصورة خاصة خلال فترة الثمانينات، حيث عمدت البنوك التجارية إلى تطبيق قواعد الإحتراس في تعاملها مع البلدان المدينة، وطلب ضمانات لقروضها، وهو ما أدى إلى تغيير بنية المديونية الخارجية لمجموع البلدان النامية، حيث عرفت الديون العامة المضمونة تزايد هاما، بأن قفزت من 462,77 مليار دولار عام 1982 إلى

¹ - عزيزة بن سميحة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 157.

1376,52 مليار دولار عام 2000، أي أنها تضاعفت بثلاث مرات تقريبا، إلا أن نصيبها النسبي في إجمالي المديونية الخارجية للدول النامية، قد إنخفض من 74,4% عام 1982 إلى 59,7% عام 2000، وبالمقابل إزداد النصيب النسبي للديون الخاصة غير المضمونة من 13% عام 1982 إلى 23,7% عام 2000.

الجدول رقم (1-6): تطور حجم الدين الخارجي ومكوناته للدول النامية خلال الفترة

الوحدة: مليار دولار

(1982-2000).

1990	1988	1986	1984	1982	اليان
1510.00	1333.80	1046.79	854.59	752.94	إجمالي حجم الدين الخارجي منه:
1206.11	1091.60	882.38	684.49	60.66	1- ديون طويلة الأجل:
1140.94	1029.90	796.12	581.72	462.77	- ديون عامة مضمونة
65.17	61.69	86.25	102.76	97.89	- ديون خاصة غير مضمونة
269.23	206.99	121.83	134.02	168.27	2- ديون قصيرة الأجل:
34.65	35.20	42.57	36.08	23.99	3- قروض مستخدمة من FMI:
2000	1998	1996	1994	1992	اليان
2305.0	2342.1	2241.82	1921.45	1666.83	إجمالي حجم الدين الخارجي منه:
1923.20	1906.51	1721.72	1522.57	1305.09	1- ديون طويلة الأجل:
1376.52	1406.04	1421.36	382.18	1209.09	- ديون عامة مضمونة
546.68	500.47	300.35	140.38	95.99	- ديون خاصة غير مضمونة
323.30	358.63	460.00	354.72	323.47	2- ديون قصيرة الأجل:
58.44	76.94	60.09	44.15	38.26	3- قروض مستخدمة من FMI:

المصدر: عزيزة بن سمينة بنت عمارة، الدول النامية وأزمة المديونية الأسباب والحلول، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص: 158.

كما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، تزايد القروض التي منحها صندوق النقد الدولي للبلدان النامية خلال ذات الفترة، وذلك نتيجة للشروط التي طورها لمواجهة أزمة الديون الخارجية لهذه البلدان، حيث إنتقل حجمها من 23,99 مليار دولار عام 1982 إلى 58,44 مليار دولار عام 2000، وهو ما يعكس الدور المتعاظم لصندوق النقد الدولي في التخفيف من أزمة الديون العالمية، بعدما كان دوره محدودا نسبيا خلال فترة السبعينات، ضف إلى ذلك، أن القروض قصيرة الأجل قد تراجع نصيبها النسبي في إجمالي الديون الخارجية للبلدان النامية خلال تلك الفترة، حيث إنتقل من 22,3% عام 1982 إلى 14% عام 2000، وهو ما يعكس التغير في سياسة الإستدانة الخارجية التي كانت تسلكها البلدان النامية قبل أزمة 1982، حيث أصبحت تفضل التعاقد على ديون طويلة الأجل تمتاز بشروط أفضل، مقارنة بشروط القروض قصيرة الأجل، سواء من حيث معدل الفائدة، مدة القرض أو فترة السماح.

2. تطور حجم الدين الخارجي ومكوناته للدول النامية بعد سنة 2000:

بعد سنة 2000، كان التزايد في إجمالي الدين الخارجي ومكوناته للدول النامية، على النحو المبين في الجدول أدناه :

الجدول رقم (1-7): تطور حجم الدين الخارجي ومكوناته للدول النامية بعد سنة 2000.

الوحدة: مليار دولار

البيانات	2000	2001	2002	2003
إجمالي حجم الدين الخارجي منه:	2305.0	2266.74	2338.84	2433.35
1- ديون طويلة الأجل:	1923.20	1862.49	1916.62	2960.28
- ديون عامة مضمونة	1376.53	1323.61	1376.34	1427.45
- ديون خاصة غير مضمونة	546.68	538.88	540.28	532.83
2- ديون قصيرة الأجل:	323.30	328.96	326.41	364.31
3- قروض مستخدمة من FMI:	58.44	75.28	95.80	108.71
البيانات	2004	2005	2006	2007
إجمالي حجم الدين الخارجي منه:	2752.24	2740.14	2983.65	2683.24
1- ديون طويلة الأجل:	2267.75	2177.72	2325.42	2557.84
- ديون عامة مضمونة	484.49	562.42	658.23	125.40
- ديون خاصة غير مضمونة	-	-	-	-
2- ديون قصيرة الأجل:	-	-	-	-
3- قروض مستخدمة من FMI:	-	-	-	-

المصدر: عزيزة بن سميحة بنت عمارة، الدول النامية وأزمة المديونية الأسباب والحلول، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص: 160.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، التزايد الواضح الذي عرفته المديونية الخارجية للدول خلال الفترة (2000-2007)، حيث إنتقلت من 2305 مليار دولار عام 2000 إلى 2683,24 مليار دولار عام 2007، أي أنها تزايدت بـ16%، وهذا راجع للتسهيلات الدولية في الإقراض، كما عرفت الديون العامة المتوسطة وطويلة الأجل تزيادا هاما خلال ذات الفترة، حيث قفزت من 1923,20 مليار دولار عام 2000 إلى 2557,84 مليار دولار عام 2007، أي أنها تزايدت بنسبة 32% كما زاد نصيبها النسبي في إجمالي المديونية الخارجية من 83% عام 2000 إلى 95% عام 2007، وهذا راجع لتزايد اعتماد الدول النامية خلال الألفية الثالثة على الديون العامة المتوسطة وطويلة الأجل، والإبتعاد نوعا ما عن الديون قصيرة الأجل، بسبب إرتفاع تكلفتها بالمقارنة ومدة إستحقاقها القصيرة.

كما يلاحظ أيضا من الجدول السابق، أن القروض قصيرة الأجل قد إنخفض نصيبها النسبي في إجمالي الديون الخارجية لمجموعة البلدان النامية خلال تلك الفترة، حيث إنتقل من 14% عام 2000 إلى 4% عام 2007، وهو ما يعكس ما قيل سابقا من محاولة الدول النامية الإبتعاد نوعا ما عن القروض قصيرة الأجل.

بـ. تطور حجم الدين الخارجي حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية بعد سنة 1982: من أجل تعميق الفهم أكثر ومعرفة الزيادة الحقيقية في حجم الديون الخارجية للدول النامية، إرتأينا دراستها من حيث توزيعها الجغرافي، وهذا لمعرفة أي المناطق أكثر إستدانة في العالم النامي، من خلال ما يلي:

1. تطور حجم الدين الخارجي حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية خلال الفترة (1982-2000):

نحاول فيما يلي تتبع التطور الكمي للديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية، من خلال رصد بيانات الجدول التالي :

الجدول رقم (1-8): تطور حجم الدين الخارجي حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية خلال الفترة (1982-2000).
الوحدة: مليار دولار

1990	1988	1986	1984	1982	اليــــــــــــــــان
271.65	215.44	186.07	147.14	124.076	شرق آسيا والباسفيك
262.10	219.62	-	-	-	أوروبا وآسيا الوسطى
467.73	458.20	409.21	377.25	333.49	أمريكا اللاتينية والكاربيبي
180.81	177.34	104.89	79,78	72.64	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
128.44	98.20	7.72	4.89	3.44	جنوب آسيا
190.26	164.98	112.98	82.71	70.25	إفريقيا جنوب الصحراء
2000	1998	1996	1994	1992	اليــــــــــــــــان
497.27	533.17	608.30	421.32	337.12	شرق آسيا والباسفيك
503.93	485.19	368.99	56.09	302.15	أوروبا وآسيا الوسطى
751.91	748.37	670.53	562.81	505.09	أمريكا اللاتينية والكاربيبي
180.70	189.32	197.19	207.66	187.69	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
159.94	157.62	155.20	161.12	141.99	جنوب آسيا
211.18	228.39	231.12	212.44	192.78	إفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: عزيزة بن سميحة بنت عمارة، الدول النامية وأزمة المديونية الأسباب والحلول، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص: 162.

تبين المعطيات المتاحة في الجدول أعلاه حول التوزيع الجغرافي للديون الخارجية للبلدان النامية خلال (1982-2000) أن بلدان أمريكا اللاتينية والكاربيبي تعتبر من أكثر المناطق الجغرافية مديونية، فمديونيتها الخارجية بلغت 333,49 مليار دولار عام 1982، وهو ما يمثل نسبة 44% من إجمالي الدين الخارجي لمجموعة البلدان النامية لنفس العام، إلا أن هذه النسبة مالت للانخفاض بعد عام 1982، حيث بلغت 31,5% عام 1990 و 32,6 عام 2000، وهذا التراجع يجد تفسيره في أزمات الديون التي عرفتتها هذه المنطقة خلال تلك الفترة، وما ترتب عنها من تراجع كبير في فرص الإقراض أمامها من الأسواق المالية الدولية.

كما يلاحظ من هذا الجدول، أن منطقة شرق آسيا والباسيفيك قد إحتلت المرتبة الثانية من حيث نصيبها النسبي في إجمالي الديون الخارجية لمجموعة البلدان النامية، ثم تأتي بعدها دول أوروبا وآسيا الوسطى، أما بالنسبة لديون

إفريقيا جنوب الصحراء، فقد عرفت تزيادا قويا خلال نفس الفترة، حيث إنتقلت من 70,25 مليار دولار عام 1982 إلى 190,2 مليار دولار عام 1990، ثم إلى 212,4 مليار دولار عام 1994، لتصل إلى 211,18 مليار دولار عام 2000، أي أنها تضاعفت بثلاث مرات، ويعود السبب في ذلك إلى عمليات إعادة جدولة ديونها الخارجية التي تمت خلال تلك الفترة، وإلى القروض العمومية التي حصلت عليها. ولا تعتبر الديون الخارجية لشمال إفريقيا والشرق الوسط كبيرة من حيث حجمها، إلا أنه وبالنظر لقدرة إقتصاديات دول هذه المنطقة على توليد المدخرات وتراكم رأس المال، فإنها تعتبر ثقيلة جدا.

2. تطور حجم الدين الخارجي حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية بعد سنة 2000:

في مطلع الألفية الثالثة، يمكن ملاحظة التطورات التي طرأت على حجم الدين الخارجي حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية، بالنظر إلى المعطيات الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (1-9): تطور حجم الدين الخارجي حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية

بعد سنة 2000. الوحدة: مليار دولار

2003	2002	2001	2000	البيان
541.61	516.49	516.60	497.74	شرق آسيا والباسفيك
646.85	537.21	490.18	487.09	أوروبا وآسيا الوسطى
810.47	768.09	765.70	754.29	أمريكا اللاتينية والكاريبي
159.95	149.69	142.34	145.22	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
182.16	169.29	157.43	160.10	جنوب آسيا
230.40	212.73	203.92	211.94	إفريقيا جنوب الصحراء
2007	2006	2005	2004	البيان
715.63	659.98	614.13	587.72	شرق آسيا والباسفيك
1268.53	1047.02	822.66	750.16	أوروبا وآسيا الوسطى
787.63	734.49	746.89	809.10	أمريكا اللاتينية والكاريبي
151.30	141.31	148.88	170.15	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
240.34	227.30	191.32	195.97	جنوب آسيا
193.76	173.52	216.25	239.13	إفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: عزيزة بن سمينة بنت عمارة، الدول النامية وأزمة المديونية الأسباب والحلول، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص: 164.

يلاحظ من خلال الجدول السابق، الإرتفاع النسبي الذي عرفته المديونية الخارجية لأكبر المناطق الجغرافية إستدانة في العالم وهي أمريكا اللاتينية والكاريبي، وهذا من خلال الفترة (2000-2004)، حيث إنتقلت من 754,29 مليار دولار عام 2000 إلى 809,10 مليار دولار عام 2007، كما يلاحظ كذلك من نفس الجدول، صعود منطقة أوروبا وآسيا الوسطى بإحتلالها المرتبة الأولى من حيث أكثر البلدان إستدانة في العالم

(ابتداءً من سنة 2005)، حيث إنتقلت مديونيتها الخارجية من 487,09 مليار دولار سنة 2000 إلى 1268,53 مليار دولار سنة 2007، ضف إلى ذلك الإرتفاع الملحوظ في حجم المديونية الخارجية لمنطقة شرق آسيا والباسفيك، والتي قفزت من 497,74 مليار دولار سنة 2000 إلى 715,63 مليار دولار سنة 2007، في حين نشهد التنافس الكبير بين منطقتي جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، في إحتلال المرتبة الرابعة والخامسة في أكثر المناطق الجغرافية إستدانة في العالم، أما بالنسبة للديون الخارجية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد عرفت تذبذبا خلال نفس الفترة، حيث إنخفضت من 145,22 مليار دولار عام 2000 إلى 142,34 مليار دولار سنة 2001، لترتفع إلى 170,15 مليار دولار سنة 2004، ثم تنخفض مجددا إلى 151,30 مليار دولار عام 2007، ونفسر ذلك بالتحسن الملحوظ في أسعار النفط خلال هذه الفترة، بإعتبار أن غالبية دول هذه المنطقة نفطية، ومن بينها الجزائر، التي إعتمدت سياسة التسديد المسبق لديونها الخارجية بما أثر بالإيجاب، وبالتالي إنخفاض إجمالي حجم المديونية الخارجية للمنطقة.

ثالثا: تطور خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية بعد سنة 1982:

بعد أن تعرفنا على التطور الملحوظ الذي شهده الحجم الإجمالي للديون الخارجية، وهذا بتقسيماتها المختلفة، ثم حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية، نحاول فيما يلي التعرف على التطور الذي حصل في الأعباء (الخدمات) المترتبة عن هذه الديون، ولا شك أن هذا التطور، قد نتج عنه في المقابل تطورا في إجمالي خدمات الديون الخارجية المستحقة للأطراف الدائنة.

أ. تطور خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية خلال الفترة (1982-2000):

شهدت بداية الثمانينات القرن الماضي إنفجار أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مما نجم عنه تزايدا كبيرا في حجم الديون الخارجية للدول النامية خلال الفترة (1982-2000)¹، وتبعاً لذلك، تضخمت أعباء هذه الديون على النحو المبين في الجدول رقم (01-10):

¹ - عزيزة بن سميحة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 165 - 166.

الجدول رقم (1-10): تطور خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية خلال الفترة (1982-2000).
الوحدة: مليار دولار

البيانات	1982	1984	1986	1988	1990
شرق آسيا والباسفيك	19.57	22.76	33.28	36.96	38.69
أوروبا وآسيا الوسطى	17.45	19.25	25.02	31.84	41.59
أمريكا اللاتينية والكاريبي	59.04	51.25	51.89	55.67	46.09
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	10.62	10.97	12.56	15.92	24.53
جنوب آسيا	3.44	4.89	7.72	9.41	10.18
إفريقيا جنوب الصحراء	7.43	10.03	10.65	10.51	15.15
إجمالي خدمات الديون الخارجية	117.57	119.17	141.15	160.32	176.25
البيانات	1992	1994	1996	1998	2000
شرق آسيا والباسفيك	42.81	64.97	75.77	83.09	92.70
أوروبا وآسيا الوسطى	32.90	37.62	42.96	56.58	74.90
أمريكا اللاتينية والكاريبي	54.28	80.83	106.44	123.92	179.20
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	24.24	24.45	25.81	23.35	24.90
جنوب آسيا	10.25	18.24	16.62	16.02	14.70
إفريقيا جنوب الصحراء	13.92	14.81	15.24	14.06	12.30
إجمالي خدمات الديون الخارجية	178.49	240.94	282.87	317.05	398.90

المصدر: عزيزة بن سمينة بنت عمارة، الدول النامية وأزمة المديونية الأسباب والحلول، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص: 166.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن خدمات الديون الخارجية للبلدان النامية، قد عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة (1982-2000)، حيث إنتقلت من 117,57 مليار دولار عام 1982 إلى 389,9 مليار دولار عام 2000، أي أنها تضاعفت بأكثر من ثلاث مرات.

وإذا نظرنا إلى خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية، نجد أن بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي قد احتلت الصدارة، حيث بلغت فيها خدمات الديون الخارجية 59,04 مليار دولار عام 2000، إلا أن ما يلاحظ أن خدمات الديون الخارجية لهذه المنطقة، قد عرفت بعض الإنخفاض خلال فترة الثمانينات، لتعود إلى التزايد خلال فترة التسعينات، ويعود ذلك الإنخفاض إلى عمليات إعادة الجدولة التي قامت بها معظم بلدان تلك المنطقة، وإلى التسهيلات المالية التي حصلت عليها من المؤسسات المالية، بالإضافة إلى عمليات إلغاء الديون التي إستفاد منها بعض بلدان هذه المنطقة، وكذا عمليات تبديل المديونية الخارجية، وتراجع عمليات الإقراض من المصادر الخاصة التي عادة ما تكون شروطها مكلفة نسبيا.

كما يلاحظ من خلال نفس الجدول، أن خدمات ديون بلدان شرق آسيا والباسيفيك، قد عرفت هي الأخرى تزايدا واضحا ومميزا خلال ذات الفترة، حيث إنتقلت من 19,57 مليار دولار عام 1982 إلى 38,69 مليار دولار عام 1990، ثم إلى 92,70 مليار دولار عام 2000، أي أنها تضاعفت بأكثر من أربع مرات ونصف

خلال نفس الفترة، أما بالنسبة لمنطقتي إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، فيلاحظ أن مبالغ خدمات ديونها الخارجية تعتبر قليلة نسبياً، إلا أنه وبالرغم من ذلك، فإنها تمارس ضغوطات شديدة على إقتصاديات بلدان تلك المنطقة، التي تعتمد أساساً على المساعدات العامة للتنمية، فالأزمة بالنسبة لبلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء مثلاً، تتمثل في عدم قدرتها على تحقيق تراكم رأسمالي يزيد عن قدرتها على السداد، وذلك نظراً لما يتميز به جهازها الإنتاجي من ضعف كبير، وإعتمادها على تصدير عدد محدود من المواد الأولية.

أما بخصوص إجمالي خدمات الديون الخارجية المترتبة على بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فنلاحظ أنه شهد زيادة ملحوظة خلال الفترة (1982-1988)، بحيث إنتقل من 10,62 مليار دولار عام 1982 إلى 15,92 مليار دولار عام 1988، ليستقر بعدها عند 24 مليار دولار في المتوسط، وهذا إلى غاية سنة 2000.

ب. تطور خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية بعد سنة 2000:

بملاحظة بيانات الجدول أدناه، يمكننا وببساطة معرفة المنحى الذي إتخذه خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية، وذلك بعد سنة 2000 كما يلي :

يلاحظ من خلال الجدول رقم (1-11)، إنخفاض خدمات الديون الخارجية لأكبر المناطق الجغرافية إستدانة في العالم وهي أمريكا اللاتينية والكاريبي وهذا خلال الفترة (2000-2007)، حيث إنتقلت من 180,12 مليار دولار عام 2000 إلى 145,95 مليار دولار عام 2007، كما يلاحظ أيضاً وعلى العكس مما قيل سابقاً، الإرتفاع الكبير للخدمات المترتبة على الديون الخارجية لدول أوروبا ووسط آسيا خلال هذه الفترة، حيث إرتفعت بثلاث مرات تقريباً، أما بالنسبة لشرق آسيا والباسيفيك، فقد إرتفعت فيها خدمات الديون الخارجية، بإنتقالها من 72,87 مليار دولار سنة 2000 إلى 86,33 مليار دولار سنة 2002، لتعود وتنخفض إلى 73,48 مليار دولار سنة 2003، ثم تواصل إرتفاعها، حيث قفزت إلى 103,10 مليار دولار سنة 2006، لتنخفض بعدها إلى 90,47 مليار دولار سنة 2007، وفيما يخص خدمات الديون الخارجية للشرق الوسط وشمال إفريقيا، فقد عرفت ثباتاً نسبياً عند مستوى معين، وهذا بإستثناء سنة 2006، التي قفزت فيها إلى مستوى 32,14 مليار دولار، لتعود وتنخفض سنة 2007 إلى مستوى 20,11 مليار دولار، ويعود السبب في ذلك إلى تحسين الأوضاع الإقتصادية في المنطقة، والتي من بينها الإرتفاع المحسوس في أسعار النفط، وهو نفس ما عرفتته الدول الإفريقية وباقي الدول النفطية الأخرى.

الجدول رقم (1-11): تطور خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية خلال الفترة (2000-2007).
الوحدة: مليار دولار

البيانات	2000	2001	2002	2003
شرق آسيا والباسفيك	72.87	77.13	86.33	73.48
أوروبا وآسيا الوسطى	76.70	94.63	98.47	103.34
أمريكا اللاتينية والكاريبي	180.12	158.66	136.70	137.20
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	21.92	19.36	21.45	23.85
جنوب آسيا	15.43	13.86	17.53	21.37
إفريقيا جنوب الصحراء	13.37	12.78	12.42	13.31
إجمالي خدمات الديون الخارجية	380.42	376.44	372.93	372.57
البيانات	2004	2005	2006	2007
شرق آسيا والباسفيك	80.18	88.71	103.10	90.47
أوروبا وآسيا الوسطى	148.69	203.41	191.00	225.80
أمريكا اللاتينية والكاريبي	155.42	164.38	164.07	145.95
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	19.31	21.85	32.14	20.11
جنوب آسيا	26.72	30.15	22.10	23.86
إفريقيا جنوب الصحراء	14.87	23.24	21.62	16.76
إجمالي خدمات الديون الخارجية	406.91	472.75	570.20	522.95

المصدر: عزيزة بن سمينة بنت عمارة، الدول النامية وأزمة المديونية الأسباب والحلول، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص: 168-169.

أما فيما يتعلق بخدمات الديون الخارجية لمنطقتي جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، فقد شهدت تذبذباً بين الإرتفاع تارة والإخفاض تارة أخرى، وذلك خلال الفترة (2000-2007).

المطلب الثالث: الدين العام في الفكر الإقتصادي.

توجد بصفة عامة عدة مدارس اقتصادية فكرية، ولكل منها رأيها الخاص فيما يتعلق بالتأثير الاقتصادي للقروض (الديون) العامة، وهي كالتالي¹:

أولاً: النظرية الكلاسيكية:

بعد تتبع آراء الكلاسيكيين في فكرة اقتراض الدولة نجد أنهم عارضوا الفكرة من أساسها لما يترتب عليها من آثار اقتصادية ضارة وأعباء ثقيلة على الاقتصاد القومي. واعتبروا أن القروض مصدراً استثنائياً لا يجوز اللجوء إليه إلا في أضيق الحدود. وأن السياسة المثلى هي الحد من الاقتراض والإسراع في سداد القوائم منها. ولقد انطلقت أفكار الكلاسيك من إيمانهم الشديد بضرورة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا في أضيق الحدود. لإعتقادهم

¹ - عزيزة محمد عبد الله عبيد، مرجع سبق ذكره، ص: 61-62.

بأن اليد الخفية كفيلة بتحقيق التوازن الاقتصادي، وبالتالي فإن تدخل الدولة بالإقتراض يخل بهذا التوازن. ويرى "دافيد ريكاردو" * **David Ricardo** بأنه لا توجد علاقة بين توأمي العجز وهما عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري وعبر عن هذه الحالة في قانون التساوي أو التكافؤ، والذي يفيد بأن الزيادة في المدخرات الخاصة لا بد وأن تتساوى مع التناقص في المدخرات الحكومية، لأن الأفراد يتوقعون مع انخفاض المدخرات الحكومية أن الأعباء الضريبية عليهم سوف تزداد مستقبلاً ويخصصون لذلك الاحتياطي اللازم لدفع الضرائب، بمعنى أن العجز الحكومي هو عجز مؤقت لا تغذيه الاستدانة من الخارج بل من الادخارات الخاصة، لذلك نجد أن هذه النظرية نادى بضرورة توازن الموازنة، ومنطلق آخر أن الأموال اللازمة للحكومة سوف تغطي بالكامل من الادخار المحلي، ولا تلجأ للقروض ولا يتأثر الحساب الجاري للدولة.

وقد بنى التقليديون رأيهم المناهض للقروض العامة على افتراضين هما ثبات كمية النقود المعروضة، وعدم إنتاجية الإنفاق الحكومي، وافتراض أن العمالة كاملة. أما الاقتراض فهو مرفوض في تمويل النفقات إلا في الحالات الاستثنائية مثل الحروب والأزمات¹.

ثانياً: النظرية الكينزية:

ظهرت النظرية الكينزية بعد فشل النظرية الكلاسيكية في تفسير الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات وما صاحبها من كساد وبطالة. حيث اقترح المفكر الاقتصادي "جون مينارد كينز" **John Maynard Keynes** أنه لا بد من تدخل الدولة لتحقيق التوازن من خلال تطبيقها لسياسات مالية ونقدية².

حيث يرى كينز أن القروض شأنها شأن العناصر الأخرى المكونة لشقي الموازنة، وهي سلاح في يد الدولة تستخدمه في توجيه الاقتصاد القومي إلى المجالات التي تحقق أهداف المجتمع³. فيعتبر الكينزيون أن تأثير الاقتراض على الدخل والاستهلاك أقل من تأثير الضرائب، وذلك لأن التوسع في الإنفاق العام عن طريق الاقتراض سيؤثر بشكل إيجابي على الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي سيرفع التشغيل ويزداد الدخل القومي. الزيادة في الدخل سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع، وبالتالي إلى زيادة الإنتاج.

حيث أنه على الدولة أن تتدخل وترفع حجم الإنفاق عن الطريق الضرائب التي تحصل عليها، وبالتالي ينشأ عجز

* **دافيد ريكاردو David Ricardo**: ولد ديفيد ريكاردو يوم 18 أبريل/نيسان 1772 في مدينة لندن لأسرة يهودية بورجوازية من أصول برتغالية هاجرت إلى هولندا ثم استقرت في إنجلترا قادمة من أمستردام سنة 1760. بدأ العمل بمعية والده وهو في 14 من عمره، وكان والده يشتغل سمساراً في بورصة لندن. ويعتبر "ديفيد ريكاردو" اقتصادي وسياسي إنجليزي، يعد من أبرز رموز المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد، وهو مؤلف أحد أهم الكتب في تاريخ الاقتصاد السياسي "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"، وصاحب عدة نظريات اقتصادية من أشهرها نظرية "الميزات النسبية" في مجال التجارة الدولية. تأثر ريكاردو بالأفكار الاقتصادية الليبرالية لآدم سميث بعد الاطلاع على كتاب "فروة الأمم" سنة 1799، كما ساهمت صحبته للاقتصادي جيمس ميل وتوماس مالتوس اللذين عاصراه في تطوره الفكري، بالإضافة إلى أثر صديقه الفيلسوف ومؤسس مذهب النفعية جيريمي بنتام في تشكل قناعاته الفكرية. ويعتبر ريكاردو اقتصادياً ليبرالياً بجدارة، ومدافعاً عن حرية العمل والتجارة والتبادل الحر بين الأمم.

¹ - عزيزة محمد عبد الله عبيد، مرجع سبق ذكره، ص: 62.

² - الصوص نداء وآخرون، العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 29، جامعة البلقاء، الأردن، 2012، ص: 105.

³ - عبادي ميساء، القروض الأجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية المحلية، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2001، ص: 08.

في ميزانية الدولة، يتم تمويله من خلال النظام المصرفي، وبالتالي فإن كينز يعتبر أول من أسس لسياسة التمويل بالعجز في حالة عدم التوظيف الكامل. وبما أنه يطالب الدولة بالتدخل لتعويض أي نقص يحدث في الطلب الفعال فإنه يبرر اقتراضها لتحقيق هذه المهمة.

ثالثاً: النظرية النقدية الحديثة:

ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصادي "ميلتون فريدمان" * **Milton Fridman**، وتقوم هذه النظرية على تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي وترى أن السبب الرئيسي لعجز الموازنة العامة هو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والذي سبب أزمة كساد وتدهور في النمو الاقتصادي مصحوباً بالتضخم، وعليه تعارض تدخل الدولة بالنشاط الاقتصادي عن طريق الاقتراض.

وترى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة وظهور التضخم الركودي وعدم إستغلال الموارد الاقتصادية بشكل أمثل. وإن تم تطبيقه بنجاح في الدول المتقدمة فلا يمكن تعميمه على الدول النامية التي تعاني من انخفاض مستوى الدخل والادخار، وبالتالي تعجز رؤوس الأموال فيها عن تنفيذ المشروعات التنموية¹.

رابعاً: الفكر الاقتصادي الاسلامي:

إن الأفكار الاقتصادية التي وردت في علم الاقتصادية الإسلامي اشتقت من المصادر الرئيسية وهي الأصول والمبادئ الدينية التي تضمنت أفكاراً اقتصادية وذلك كما ورد في الكتاب والسنة وفي الفقه والعقيدة والتفسير، ومن آراء الفلاسفة المسلمين، وبعض المؤلفات الإسلامية.

قال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَعِّفَهُ لَهُ أَضعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (سورة البقرة آية: 245)، وقوله صلى الله عليه وسلم: " من سره أن ينجيهِ اللهُ من كرب يوم القيامة فلينفس عن معسر أو يضع عنه" (صحيح مسلم، حديث رقم: 2931).

فقد كان صلى الله عليه وسلم يقترض عند الحاجة للإنفاق على مصالح المسلمين العامة فلقد استلف من عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي حين غزا حنيناً ثلاثين أو أربعين ألفاً فلما قدم قضاه إياه، ثم قال له النبي "بارك الله لك في أهلك ومالك إنما جزاء السلف الوفاء والحمد".

والأدلة السابقة تدل على فضل القرض وجواز الاقتراض للفرد والدولة عند الحاجة سواء أكان القرض من مسلم أو

* - ميلتون فريدمان "Milton Fridman": ولد ميلتون فريدمان في 31 يوليو/تموز 1912 في مدينة نيويورك وترعرع في أسرة يهودية متواضعة الحال، هاجرت إلى الولايات المتحدة قادمة من مدينة هنغاريا تقع في أوكرانيا. ويعتبر فريدمان اقتصادي وأكاديمي أمريكي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لسنة 1976. ويعد من بين الوجوه البارزة على مستوى المدرسة الليبرالية في الاقتصاد، واحد من أهم منظري "النظرية النقدية"، ومن أبرز الأكاديميين المحسوبين على "مدرسة شيكاغو" في الاقتصاد، عمل أستاذاً مساعد بجامعة كولومبيا ثم عاد إلى جامعة شيكاغو مساعداً للاقتصادي "هنري شولتر". وقد عرف بمعارضته للنظريات "الكينزية"، التي كانت مهيمنة في الأوساط الأكاديمية الأمريكية في سنوات الخمسينيات، وانتقد السياسات العمومية المنبثقة عنها. ألف فريدمان العديد من الكتب، من بينها؛ "حرية الاختيار"، "الثورة المضادة في النظرية النقدية"،.. وتوفي ميلتون فريدمان يوم 16 نوفمبر 2006، على إثر أزمة قلبية.

¹ - عزيمة محمد عبد الله عبيد، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

غير المسلم، بالإضافة إلى إجماع المسلمين على جواز القرض وشرعيته¹.

ولقد أقر الإسلام تحريم القرض بفائدة، وقال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا...﴾ (سورة البقرة آية: 275) لذا لجأت الدولة الإسلامية إلى القروض العامة غير الربوية لتمويل نفقاتها العامة الاستهلاكية غير الإنتاجية كالتفقات الحربية أو الإدارية التي لا تعطي عائداً أو ربحاً من القيام بها، أما بالنسبة لتمويل نفقاتها العامة الإنتاجية فإن الإسلام أباح لها اللجوء إلى التمويل على أساس المشاركة أو المضاربة للحصول على التمويل المناسب لهذه النفقات بدلا من لجوئها إلى القروض الربوية².

ولكن نظرا للآثار التي تمارسها هذه القروض العامة على النشاط الاقتصادي فقد وضعت الشريعة الإسلامية بعض الشروط والضوابط التي لا بد أن تلتزم بها الدولة الإسلامية عند الاقتراض لتكفل ترشيد استخدامها بما يحقق الهدف المنشود منها دون أن يكون لها عبئا سيئا على الاقتصاد القومي، وهي³:

- ◀ وجود الحاجة أو المصلحة المعتبرة شرعا والذي قد يتضرر المسلمون من عدم قيام الدولة بها؛
- ◀ عدم كفاية الإيرادات العامة العادية المشروعة عن سد هذه المصلحة حتى مع تخفيض النفقات غير الضرورية؛
- ◀ قدرة الدولة على السداد؛
- ◀ خلو القرض العام من الفوائد الربوية: فلا يجوز شرعا تعاطي الفائدة الربوية أخذاً وعطاءً على القروض العامة والخاصة لحرمتها؛
- ◀ أن تتم جباية القرض العام وإنفاقه على الوجه المشروع وبقدر المصلحة: أي أن القرض العام في سد المصلحة التي عقد من أجلها، ويكون التصرف به وفق الأحكام الشرعية دون إسراف.

¹ - بن قدامة موفق الدين، المغني، دار الفكر، ط1، لبنان، 1984، ص:382.

² - عزيزة محمد عبد الله عبيد، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

³ - الشايجي وليد، وسائل سد عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي - دراسة مقارنة، جامعة أم القرى، السعودية، 1990، ص ص: 155-156.

المبحث الثاني:

مبررات التمويل الخارجي وطاقة الدول على خدمة ديونها الخارجية.

لجأت العديد من دول العالم إلى سياسة الإقتراض الخارجي منذ زمن بعيد نتيجة لتقليص مدخراتها المحلية. وقد تفاقمت هذه الديون على نحو خطير منذ أوائل الثمانينات، بحيث أصبحت عاملاً يهدد الدول المدينة ليس فقط من الناحية الاقتصادية فقط، بل يهددها إجتماعياً وسياسياً.

وعادة ما يتم اللجوء إلى التمويل الخارجية لسد الفجوة في الموارد المحلية (زيادة معدل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري عن معدل الادخار المحلي)، وعجز ميزان المدفوعات، مما تسبب في عرقلة التنمية الاقتصادية نتيجة لزيادة أعباء تلك الدول من الديون الخارجية، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة مشكلة المديونية.

ومن خلال هذا المبحث نتناول ثلاث نقاط نراها أساسية، و تتمثل في مبررات التمويل الخارجي ونموذج الفجوتين، وتقدير الحاجة إلى مصادر التمويل الخارجي، وطاقة الدول في خدمة ديونها الخارجية.

المطلب الأول: مبررات التمويل الخارجية ونموذج الفجوتين.

يعتبر تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى الدول النامية إلى الوصول إليها، وهذا لأن الزيادة في معدلات النمو هي وحدها التي تمكن هذه البلدان من تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. فالحاجة للاقتراض الخارجي تجتد مبررها الموضوعي بسد الفجوة القائمة بين الاحتياجات الاستثمارية المستهدفة والمدخرات القومية المتاحة.

أولاً: مبررات التمويل الخارجي.

تأتي الحاجة للتمويل الخارجي، بسبب وجود فجوة الموارد المحلية، وهي الفجوة بين معدل الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل النمو المستهدف و بين معدل الادخار المحلي الذي يتحقق في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة. وعندما تكون الموارد المحلية المتاحة أقل، فإنها لا تقوم بتحقيق معدل الاستثمار المطلوب وهو ما يعني وجود فجوة الموارد المحلية، لهذا يواجه المجتمع ثلاث احتمالات لحل هذا التعارض¹:

◀ الاحتمال الأول: هو أن يرضى المجتمع بمعدل أقل للنمو في حدود ما تسمح به موارد المحلية، وهو ما

يعد حلاً غير مقبول اقتصادياً واجتماعياً في العديد من الدول لما يترتب عليه من إبطاء عملية التنمية.

◀ الاحتمال الثاني: هو أن يعمل المجتمع على تعبئة فائضه الاقتصادي الكامن في مختلف قطاعات

الاقتصاد القومي والذي تستحوذ عليه الطبقات والفئات الاجتماعية الغنية، وذلك لكي يتمكن البلد من

¹ - رمزي زكي، الديون والتنمية، دار المستقبل العربي، ط1، مصر، 1985، ص19.

رفع معدل إيداعه المحلي، وهذا المسلك يؤدي إلى تحويل الادخار الكامن إلى إيداع فعلي أو حقيقي، وهذه العملية تحتاج إلى تغيير جذري للواقع السائد في الدول التي تعاني من الفجوة في الموارد المحلية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

◀ الاحتمال الثالث: هو أن يلجأ المجتمع إلى مصادر التمويل الخارجي.

فعندما يحدد المجتمع معدلا معيناً من النمو، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب معدلاً معيناً من الاستثمار، فإذا كانت الموارد المحلية للمجتمع غير كافية لتمويل الاستثمارات المطلوبة فإن المجتمع سيلجأ إلى مصادر التمويل الخارجي (القروض الخارجية، الاستثمارات الأجنبية، المساعدات وغيرها).

وكذلك تنشأ الحاجة إلى التمويل الخارجي بسبب عدم كفاية الموارد الخارجية المتاحة التي تحصل عليها الدول نتيجة موازينها التجارية. فعندما تكون قيمة مستوردات بلد ما خلال فترة معينة تزيد عما أمكن تحقيقه من حصيلته النقد الأجنبي نتيجة صادرة خلال هذه الفترة فإن الفرق هنا والذي يمثل العجز في الميزان التجاري المتحقق المدفوعات خلال هذه الفترة لا بد وأن يمول عن طريق تمويل خارجي إضافي. وعادة ما يطلق على هذا العجز إسم فجوة التجارة الخارجية.

ثانياً: نموذج الفجوتين.

ظهرت على ساحة الفكر الاقتصادي بعض النماذج والأبحاث الرياضية التي حاولت أن تربط بين مشكلة نقص الموارد المحلية في هذه الدول وبين العجز الحادث في موازينها التجارية. ومن هذه النماذج نموذج الفجوتين¹. وهو أبسط النماذج وأكثرها دلالة في تبيان العلاقة بين هاتين المشكلتين.

إن الفكرة الأساسية في هذا النموذج هي أن هناك علاقة وثيقة بين المدخرات المحلية ومستوى التمويل الخارجي. فكلما كان مستوى المدخرات المحلية ضعيفاً بالقياس إلى مستوى الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف، زادت الحاجة إلى التمويل الخارجي، والعكس صحيح².

إن الحاجة إلى التمويل الخارجي، إذا تمت بهدف سد النقص في الادخار المحلي أو سد الفجوة الموجودة في الموارد المحلية المخصصة للاستثمار؛ أي أن الاستثمارات التي يقوم بها الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة بشكل يزيد عما أمكن تدبيره من المدخرات المحلية، لا بد أن يتم عن طريق الاستعانة بالتمويل الخارجي³.

¹ - رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

² - عزازي فريدة، نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات (1970-2006)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2013، ص: 18.

³ - فضيلة جنوحات، مرجع سبق ذكره، ص ص: 17-18.

و كذلك تحدث الحاجة إلى التمويل الخارجي لتمويل التجارة الخارجية الناتجة عن زيادة قيمة الواردات عن قيمة الصادرات خلال فترة معينة¹.

و من خلال نموذج الفجوتين يمكن إثبات أن هناك تطابقاً بين فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية، وأن الفجوتين لا بد لهما أن تتساويا خلال أي فترة مضت ويمكننا إثبات ذلك كما يلي²:

$$Y + M = C + I + X \dots\dots\dots (1)$$

حيث أن :

Y: الناتج المحلي

M: الواردات من السلع والخدمات

C: الاستهلاك القومي

I : الاستثمار القومي

X: الصادرات

ومن هذه المعادلة يمكننا أن نستنتج أن :

$$Y = C + I + X - M \dots\dots\dots (2)$$

وبما أن الناتج المحلي يولد دخلاً مساوياً له، وأن هذا الدخل يستعمل في تمويل الاستهلاك الجاري وتكون المدخرات (S) ، فإن:

$$Y = C + S \dots\dots\dots (3)$$

ومن المعادلتين (1) و(3) نستنتج أن:

$$I = S + M - X \dots\dots\dots (4)$$

ومن المعلوم أن زيادة الواردات عن الصادرات تظهر في صورة عجز في الميزان التجارية ويميزان المدفوعات للدولة، وأن هذا العجز لا بد وأن يمول عن طريق تدفق لرأس المال الأجنبي (F) أي أن :

$$M - X = F \dots\dots\dots (5)$$

ومنه يمكن إعادة كتابة المعادلة رقم (4) على الشكل التالي:

$$I - S = M - X = F \dots\dots\dots (6)$$

و هذه المعادلة تعني أن الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد القومي خلال فترة معينة بشكل يزيد عما يوفره من المدخرات المحلية إنما تنتج عن طريق إحداث زيادة في الواردات تمول عن طريق تدفق صافي للرأس المال الأجنبي خلال

¹ - رائد محمد سلمان حلس، فجوة الموارد المحلية وطرق تمويلها في الاقتصاد الفلسطيني، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، 2013، ص: 17.

² - فضيلة جنوحات، مرجع سبق ذكره، ص ص : 17- 18.

المدة نفسها. وهذا هو المعنى المقصود بكون فجوة الموارد المحلية (الاستثمار - والادخار المحلي) لا بد وأن تتساوى مع فجوة التجارة الخارجية، وذلك في أي مدة سابقة.

و لكن ليس شرطاً أن يتم التعادل بين هاتين الفجوتين منظورياً إليهما في فترة قادمة، والسبب في ذلك يرجع إلى أن القرارات المتعلقة بالمتغيرات الأربعة (الادخار، الاستثمار، الصادرات والواردات) لا يقوم بها الأفراد أنفسهم أو الهيئات نفسها، وقد ينعقد التنسيق بينهم. وإن حصيلة الصادرات تتحدد في ضوء عوامل متغيرة ومتغيرات خارجية تتعلق بظروف السوق العالمي، ومن الصعب التحكم أو التأثير فيها.

و طبقاً لنموذج الفجوتين فإنه إذا حدث وأن حدد المجتمع معدلاً معيناً للنمو في مدة مقبلة، وكانت إحدى الفجوتين أكبر من الأخرى، في تلك المدة، فإن الفجوة الأصغر لا بد وأن تتسع لكي تتساوى مع الفجوة الأكبر، وإلا عجز المجتمع عن تحقيق معدل النمو المستهدف.

فمثلاً إذا كانت فجوة التجارة الخارجية أكبر من فجوة الموارد المحلية (الاستثمار - الادخار المحلي) عند تحقيق معدل معين للنمو في فترة قادمة، فإنه في هذه الحالة يتعين على الاقتصاد الوطني أن ينجح في الحصول على قدر من رأس المال الأجنبي يعادل الفرق بين الفجوتين. فإذا لم ينجح المجتمع في ذلك، فإن معدل النمو المستهدف لا يمكن تحقيقه؛ وهو ما يوضحه المثال العددي التالي¹:

لو افترضنا أن:

◀ الدخل المحلي الصافي (Y) = 2000 وحدة نقدية.

◀ الاستهلاك (C) = 1800 وحدة نقدية.

◀ الاستثمار (I) = 400 وحدة نقدية.

◀ الادخار (S) = 200 وحدة نقدية.

◀ الصادرات (X) = 200 وحدة نقدية.

◀ الواردات (M) = 500 وحدة نقدية.

وعليه فإن: فجوة الموارد المحلية = الاستثمار - الادخار

$$200 - 400 = -200 \text{ وحدة نقدية}$$

أما: فجوة التجارة الخارجية = الصادرات - الواردات

$$200 - 500 = -300 \text{ وحدة نقدية}$$

أي أن فجوة التجارة الخارجية البالغة (-300) وحدة نقدية هي الفجوة الأكبر، وتزيد بمقدار (100) وحدة نقدية عن فجوة الموارد المحلية.

¹ - رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1978، ص: 46 - 50.

وسنفترض أن الموارد الأجنبية سوف تتدفق إلى الاقتصاد القومي بما يعادل فجوة التجارة الخارجية. وبذلك سيحدث تساوي بين الفجوتين عن طريق التفاعل الذي يحدث بين العرض الكلي والطلب الكلي. فلو رجعنا إلى الأرقام في المثال السابق نجد بأن:

$$\text{الطلب الكلي} = \text{الاستثمار} + \text{الاستهلاك}$$

$$C + I =$$

$$1800 + 400 =$$

$$2200 \text{ وحدة نقدية}$$

$$\text{العرض الكلي} = \text{الدخل المحلي} + \text{الواردات} - \text{الصادرات}$$

$$(X - M) + Y =$$

$$(200 - 500) + 2000 =$$

$$2300 \text{ وحدة نقدية.}$$

أي أن هناك زيادة في العرض الكلي بمقدار 100 وحدة نقدية. وفي مثل هذا الوضع فإن جهاز الأسعار سوف يقوم بدور مهم في إحداث التوازن. وهناك احتمالات فيما يتعلق بمرونة جهاز الأسعار¹:

◀ **الاحتمال الأول:** أن تكون الأسعار غير مرنة، بمعنى أنها لن تنخفض لتصريف الزيادة في العرض وهنا

يحدث تراكم في المخزون السلعي، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تخفيض مستوى الدخل. وعندما يتقاعس

الاقتصاد القومي في الوصول إلى معدلات الاستثمار المرغوبة لتحقيق هدف النمو المحدد.

و باعتبار أن الادخار دالة في الدخل، فإن انخفاض مستوى الدخل القومي سيؤدي إلى انخفاض مستوى

الادخار المحلي في نهاية الفترة الجارية. وبذلك سوف ينخفض الادخار في هذه الحالة إلى ذلك المستوى

الذي يوسع من فجوة الموارد المحلية حتى تتطابق مع فجوة التجارة الخارجية.

وفي مثالنا السابق فإن المدخرات سوف تنخفض من 200 إلى 100 مليون وحدة نقدية، وهنا تصبح فجوة

الموارد المحلية (300 مليون وحدة نقدية) مطابقة مع فجوة التجارة الخارجية.

◀ **الاحتمال الثاني:** نفترض أن الأسعار تتسم بالمرونة، وأنها ستستجيب للتغيرات المطلوبة لامتصاص

فائض العرض، فإن الأسعار في هذه الحالة سوف تنخفض. وبالطبع سينتج عن ذلك خسائر لبعض

المشاريع وتخفيض لمعدل الربح بالنسبة لمؤسسات ومشاريع أخرى، وهذا الأمر سيؤثر سلباً في قرارات

الاستثمار، وبالتالي في معدل النمو الاقتصادي.

¹ - فضيلة جنوحات، مرجع سبق ذكره، ص ص : 19 - 20.

و من المفيد هنا أن تلجأ الحكومة إلى تشجيع الاستهلاك المحلي وذلك عن طريق تخفيض الضرائب مثلاً حتى تضمن أن التطابق بين الفجوتين، بنهاية الفترة الجارية يتم عند مستوى الاستثمار المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف.

و لنفترض الآن الحالة الثانية وهي أن فجوة الموارد المحلية أكبر من فجوة التجارة الخارجية. فلو افترضنا أن¹:

الدخل المحلي الصافي (Y) = 2000 وحدة نقدية.

الاستثمار (I) = 500 وحدة نقدية.

الإدخار (S) = 200 وحدة نقدية.

الصادرات (X) = 200 وحدة نقدية.

الواردات (M) = 400 وحدة نقدية.

فسنجد أن:

فجوة الموارد المحلية (I - S) = 200 - 500 = 300 وحدة نقدية.

فجوة التجارة الخارجية (X - M) = 200 - 400 = 200 وحدة نقدية.

و سنجد أن فجوة الموارد المحلية البالغة 300 وحدة نقدية هي الأكبر وتزيد بمقدار 100 وحدة نقدية عن فجوة التجارة الخارجية. وهنا نلاحظ أنه يوجد فائض في الطلب الكلي على العرض الكلي بمقدار 100 وحدة نقدية، ويظهر ذلك كما يلي:

الطلب الكلي = الاستثمار + الاستهلاك

$$= 1800 + 500 = 2300 \text{ وحدة نقدية}$$

أما: العرض الكلي = الدخل المحلي + (الواردات - الصادرات)

$$= 2000 + (200 - 400) = 2200 \text{ وحدة نقدية}$$

و هذا يعني أن المجتمع يطلب في هذه الحالة كمية من السلع والخدمات، عند المستوى السائد للأسعار تزيد بمقدار 100 وحدة نقدية عما أنتجه الجهاز الإنتاجي للاقتصاد القومي وعما استورده من الخارج. ولكي تستطيع الحكومة تلبية فائض الطلب فإنها ستزيد استيراد السلع الاستهلاكية من الخارج أو ستعمل على الحد من تصدير السلع والخدمات التي يمكن استهلاكها في الداخل. أي لا بد من توسيع فجوة التجارة الخارجية لتتعاقد مع فجوة الموارد المحلية. وبالطبع فإن تحقيق ذلك يتطلب سياسات مرنة لأسعار الصرف الأجنبي، أو أن تطبق الدولة سياسة جمركية تهدف إلى زيادة الواردات وتخفيض الصادرات.

¹ - رمزي ركي، أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص: 48-50.

أما إذا لم تلجأ الدولة إلى إتباع هذه السياسة، فإن حجم الاحتياجات من النقد الأجنبي سوف يزداد؛ ويتزايد أيضاً حجم الطلب الداخلي، فيقل حجم المخزون السلعي، وتبدأ الأسعار في الارتفاع نتيجة الضغوط التضخمية. إن ارتفاع الأسعار في الداخل سيؤدي إلى تخفيض حجم الطلب الخارجي على المنتجات المحلية. وبالتالي تدهور حجم الصادرات فتتسع بذلك فجوة التجارة الخارجية إلى أن تتعادل مع فجوة الموارد المحلية حينما تنتهي الفترة الجارية.

لكن لو تصورنا أن الدولة لجأت إلى زيادة وارداتها من السلع الإنتاجية، فهذا يعني زيادة في الاستثمار، وهنا فإن فجوة الموارد المحلية سوف تتسع، وهذا مما يزيد الموقف صعوبة نظراً للصعوبات التي قد تعترض الاقتصاد القومي في الحصول على القدر الكافي من رأس المال الأجنبي لتغطية هذا الاتساع في فجوة الموارد المحلية. و من ناحية أخرى، من الجائز جداً أن يتمخض النجاح في عملية التنمية عن إمكانية واسعة لإحلال عدد من المنتجات المحلية مكان الواردات. كما أنه من الصعوبة افتراض أن الواردات تنحصر فقط في السلع الإنتاجية المطلوبة لتنفيذ برامج الاستثمار. إذ نجد أن الجزء الكبير من الواردات هي من السلع الاستهلاكية خاصة الغذائية منها.

مهما يكن فإن التحليل السابق ينطوي على فرضيتين أساسيتين وهما¹:

◀ الافتراض الأول:

أن هناك حدوداً ضيقة جداً للإحلال بين الموارد المحلية والموارد الأجنبية. فالنقص الذي يحدث في الموارد المحلية عند تحديد مستوى معين للنمو، يمكن التعويض عنه باللجوء إلى الموارد الأجنبية ولكن العكس غير صحيح. بمعنى أن العجز الذي يحدث في الموارد الأجنبية، عند تحديد مستوى معين للنمو لا يمكن التعويض عنه باللجوء إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات المحلية، بسبب ضعف مرونة كل من عرض وطلب الصادرات، وبالأخص في الأجل القصير والمتوسط. ومن ناحية أخرى نجد أنه وإن أمكن فرض زيادة المدخرات المحلية، فإن هذه الزيادة لا يمكن أن تعوض النقص في الموارد الأجنبية المطلوبة وذلك بسبب الصعوبات التي تواجه الصادرات في الأسواق العالمية وكذلك زيادة الواردات وبخاصة زيادة الحاجة إلى السلع غير المنتجة.

◀ الافتراض الثاني:

إفتراض ثبات معدل الاستيراد الحدي مهما كان معدل النمو المستهدف. في هذه الحالة فإن الواردات تستخدم كمدخرات في الإنتاج وذات معاملات فنية ثابتة في دالة الإنتاج. ولا شك أن هذه الفرضية تبعدنا كثيراً عن الواقع، وذلك أنه من الصعوبة أن نفترض ثبات الميل الحدي لاستيراد خلال الفترات المختلفة للنمو. إذ تتجه الواردات في غالب الأحيان إلى الارتفاع وبخاصة في المراحل الأولى للتنمية بسبب ارتفاع النفاق الاستثماري الذي يجب أن يوجه إلى الواردات من السلع الإنتاجية.

¹ - علي عبد الغني مهرة، الديون الخارجية وأثارها على عملية التنمية، أطروحة الدكتوراه بجامعة دمشق، سوريا، 1996، ص: 59 - 60.

وفي ضوء هذين الفرضيتين، ينبغي الاحتراس عند استخدام نموذج الفجوتين، وخصوصا إذا كانت فترة التحليل طويلة نسبيا، وتسمح بوجود تغيرات هيكلية تؤثر في طبيعة التداخل بين الموارد المحلية والموارد الأجنبية. ولكن مهما يكن من أمر فإن النتيجة التي ينهي إليها النموذج، والتي لا يستطيع أحد أن يجادل فيها، هي أنه في ضوء تواجد الفجوتين، يصبح تحقيق معدل النمو المستهدف معتمدا على قدرة الاقتصاد القومي على تمويل العجز في العمليات الجارية في ميزان المدفوعات.

و يوضح ذلك، أنه إذا كانت هناك صعوبات تواجه الاقتصاد القومي في زيادة صادراته لتمويل الزيادة المطلوبة في الواردات، أو أنه عجز عن عقد القروض الخارجية والاستعانة برأس المال الأجنبي لتغطية الزيادة عن الواردات نظراً لعدم كفاية الموارد المحلية. ومنه يجب تقدير فجوة التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها.

المطلب الثاني: تقدير الحاجة إلى مصادر التمويل الخارجي.

على الرغم مما توصلنا إليه من أن فجوة الموارد المحلية تنعكس في فجوة التجارة الخارجية، وعلى أن الفجوتين لا بد وأن تتساويا في أية مدة ماضية، فإن ذلك لا يعني أن تقدير إحدى هاتين الفجوتين تغني عن تقدير الفجوة الأخرى.

إن فجوة الموارد المحلية تشير بشكل إجمالي إلى حجم الموارد المطلوبة لتحقيق هدف معين للنمو دون أن تميز في ذلك بين طبيعة هذه الموارد، محلية كانت أم أجنبية.

أما فجوة التجارة الخارجية، فتنطوي على أن الإنتاج المحلي في كثير من الحالات لا يمكن أن يكون بديلا عن الواردات. فإذا لم يتمكن الاقتصاد القومي من تدبير التمويل الكافي للواردات من السلع الإنتاجية والوسطية وغيرها من السلع، فإن المجتمع سيعجز عن الوصول إلى هدف النمو المستهدف. ولهذا يمكن النظر إلى طاقة الاقتصاد القومي على الاستيراد على أنها أحد القيود الجديرة بالاهتمام التي تحدد معدل النمو. و من هنا يمكن أن نعطي أهمية لتقدير فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيهما¹:

أولا : تقدير فجوة الموارد المحلية:

لتقدير الموارد المحلية يتطلب منا معرفة حجم التمويل الخارجي، وبالتالي تقدير المتغيرين الأساسيين وهما معدل الاستثمار ومعدل الادخار المحلي بشكل دقيق.

أ. تقدير الاستثمارات المطلوبة:

لتقدير الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف في الدخل القومي، يمكن الاعتماد على طرق مختلفة لتقدير الاستثمارات، ولكن الطرق الأكثر انتشارا هي طريقة معامل رأس المال نظرا لسهولةها. وتعتمد طريقة معامل رأس المال على تحديد العلاقة الفنية بين حجم رأس المال وحجم الناتج أو الدخل، وتتخذ هذه العلاقة

¹ - فضيلة جنوحات، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

الشكل التالي¹:

$$m = k / y$$

حيث أن:

(m) = معامل رأس المال

(k) = رأس المال القومي

(y) = حجم الناتج القومي

و تقيس هذه العلاقة عدد وحدات رأس المال اللازمة لزيادة الدخل بمقدار وحدة واحدة . وعند تقدير الاستثمارات المطلوبة، لا بد لنا أن نعتمد على معامل رأس المال الحدي وليس المتوسط، الذي يوضح لنا العلاقة القائمة بين الزيادة التي تحدث في رأس المال القومي (الاستثمار) وبين الزيادة التي تحدث في الناتج القومي. وتتخذ هذه العلاقة الشكل التالي:

$$\bar{m} = \Delta K / \Delta Y = I / \Delta Y$$

حيث أن:

 \bar{m} : معامل رأس المال الحدي. ΔK : الزيادة في رأس المال القومي.

I : الاستثمار.

 ΔY : الزيادة في الناتج القومي.

وحسب نموذج "هارود - دومار"^{2*}، باعتباره أهتم بمتطلبات النمو الاقتصادي العالمي في مرحلة التحول الذي يتطلب توسيع الفضاء الاقتصادي الذي يجري فيه التطور والتوسع الذي لا يمكن أن يحصل إلا من خلال انفتاح اقتصاديات البلدان النامية. ينطلق "هارود - دومار" في بناء النموذج من تحديد العوامل التي تحكم المستوى الأمثل لمعدل الاستثمار، وهما يقولان بصدد ذلك: "إن العامل الرئيسي المحدد للمعدل الأمثل للاستثمار هو الطاقة الإنمائية للاقتصاد. والتي تتوقف بدورها على كل من معدل تزايد عدد السكان العاملين، وأكبر زيادة ممكنة التحقيق في الدخل الفردي. هذا ويتوقف العامل الأخير في البلدان المتطورة على ما يظهر من أفكار جديدة؛ أما

¹ - فضيلة جنوحات، مرجع سبق ذكره، ص: 22-23.

* - نموذج "هارود ودومار" للنمو الاقتصادي: يعد من أكثر النماذج شيوعاً في النمو الاقتصادي، تم تطويره في الأربعينيات، ويرتبط بإسمي الاقتصاديين البريطاني "روي هارولد" والأمريكي "إيفري دومار"، يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد، وبين أهمية الإدخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو، يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكمي لرصيد رأس المال بإجمالي الناتج القومي، لتعرف هذه العلاقة والمشكلة لنسبة رأس المال إلى الناتج في الأدب الاقتصادي بمعامل رأس المال...، فنموذج "هارولد ودومار" يبين أن تحقيق عملية التنمية يتطلب زيادة الإدخار، وبالتالي الاستثمار السريع لزيادة سرعة النمو، وأساس النمو أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة، أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج أي معامل رأس المال، فإنه ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار أر رأس المال.

² - مسعود مجيطة، أزمة المديونية العالمية، أطروحة دكتوراه دولة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2005، ص: 45.

في البلدان السائرة في طريق النمو، فيتوقف أساساً على تضاعف عدد الإطارات (المبتكرون، المصممون، رؤساء العمال والمحامون... وغيرهم)¹. وكما أعتبر أن معدل نمو الناتج القومي (R) هو عبارة عن ناتج قسمة معدل

الاستثمار (I) على معامل رأس المال الحدي \bar{m} .

$$R = I / \bar{m} \quad \text{: معدل نمو الناتج القومي}$$

$$I = R \bar{m} \quad \text{: ومنه}$$

فإذا كانت قيمة كل من R و \bar{m} معلومة فمن السهل التعرف على معدل الاستثمار المطلوب، ثم التعرف على الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف.

فلو فرضنا أن معدل النمو المستهدف يساوي 6.8% ومعامل رأس المال الحدي يساوي 2.9 فإن معامل الاستثمار المطلوب يساوي 19.72% من الدخل القومي.

ب- تقدير المدخرات المحلية :

إن تقدير المدخرات المحلية يتطلب توافر بيانات كافية حول المصادر المتنوعة لهذه المدخرات. ويمكن أن نصنف هذه المصادر إلى ثلاثة أصناف، وذلك حسب القطاعات التي تقوم بتكوينها وهي²:

✓ مدخرات قطاع العائلات.

✓ مدخرات قطاع الأعمال (العام والخاص).

✓ مدخرات القطاع الحكومي.

و على الرغم من أن العوامل المؤثرة في تحديد نسبة وحجم الادخار في كل قطاع من القطاعات تتحدد وفقاً لعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تختلف حسب أوضاع المجتمع، ونوعية المؤسسات. وعليه فإن مستوى الادخار بشكل عام يتأثر بصورة كبيرة بمستوى الدخل القومي المحقق. لهذا يعتبر الادخار المحلي تابع لمستوى الدخل وعليه فإن³:

$$S = a Y$$

حيث أن:

(S) = المدخرات المحلية.

(a) = الميل للادخار (معدل الادخار المتوسط).

(Y) = الدخل .

¹ - مسعود مجيطة، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

² - فضيلة جنوحات، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

³ - نفس المرجع السابق، ص: 24.

و لكن عند تقدير المدخرات المحلية لا بد من حساب معدل الادخار الحدي الذي يقيس لنا نسبة ما يدخره الاقتصاد القومي من الزيادة التي تحدث في الدخل بوحدة واحدة:

$$\Delta S = S(Y_t - Y_0) = b$$

حيث أن :

$$\Delta S = \text{الزيادة التي حدثت في الادخار المحلي.}$$

$$S = \text{الميل الحدي للادخار.}$$

$$Y_t = \text{مستوى الدخل في الفترة } t.$$

$$Y_0 = \text{مستوى الدخل في سنة الأساس.}$$

يعتبر معدل الادخار الحدي ذا أهمية خاصة في تقدير مستوى العجز في الموارد المحلية، لأنه يبين لنا الإضافة التي يحققها المجتمع لزيادة مقدرته على النمو.

فإذا كان معدل الادخار الحدي أكبر من معدل الادخار المتوسط، فإن هذا يعني اتجاه معدل الادخار إلى التزايد. و لتقدير المدخرات المحلية لفترة قادمة عند السنة (t) فإن هذه المدخرات تتحدد بالمدخرات المحلية في بداية الفترة (S₀) مضافا إليها الزيادة التي تحدث في الادخار نتيجة الزيادة في الدخل خلال هذه الفترة أي أن :

$$S_t = S_0 + \Delta S$$

$$S_t = S_0 + S(Y_t - Y_0)$$

و بالمقارنة بين هذا المستوى المقدر للمدخرات المحلية في الفترة t والمستوى المقدر المطلوب للاستثمارات اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف نحصل على ما يسمى بفجوة الموارد المحلية أو العجز في الادخار المحلي (Gt).

$$G_t = I_t - S_0 - S(Y_t - Y_0)$$

ثانيا : تقدير فجوة التجارة الخارجية.

لتقدير فجوة التجارة الخارجية يجب علينا تقدير رصيد ميزان المدفوعات الجاري الذي يشمل أرصدة ميزان السلع المنظورة وغير المنظورة، ثم ميزان حركة رؤوس الأموال. والعلاقة الوطيدة بين فجوة الميزان التجاري، أي ميزان السلع المنظورة وغير المنظورة، والتي تسمى بفجوة التجارة الخارجية، وبين ميزان حركة رؤوس الأموال الذي يعكس حجم الديون الخارجية ومقدارها، والتي يتعين على الدولة أن تقوم بها في المستقبل.

أ. تقدير قيمة الواردات¹:

هناك علاقة بين حجم الواردات وحجم الدخل القومي في أي مجتمع، وهذه العلاقة يعكسها ما يسمى بمعامل الواردات ويطلق عليه عادة "الميل المتوسط للاستيراد".

$$M = m(Y)$$

حيث أن:

¹ - فضيلة جنوحات، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

$M =$ حجم الواردات.

$m =$ معامل الواردات (الميل المتوسط للاستيراد).

$Y =$ الدخل القومي.

وعند تقدير الواردات خلال فترة مقبلة لا بد لنا أيضا من معرفة العلاقة القائمة بين الزيادة التي تحدث في الواردات والزيادة في مستوى الدخل القومي.

وتقاس هذه العلاقة عن طريق ما يسمى بمعدل الاستيراد الحدي \bar{m} .

$$\Delta M = \bar{m}(Y_t - Y_0)$$

و من تم فإن الواردات في الفترة t عبارة عن الواردات في بداية الفترة M_0 مضافا إليها الزيادة التي حدثت في الواردات خلال الفترة نتيجة لزيادة الدخل ΔM .
أي أن:

$$M_t = M_0 + \bar{m}(Y_t - Y_0)$$

إن تقدير الواردات خلال فترة مقبلة يتطلب على المستوى القومي حساب الميل المتوسط للاستيراد m والميل الحدي للاستيراد \bar{m} . وعند حساب هذين المعاملين يمكن اللجوء إلى البيانات التاريخية في السنوات السابقة للتعرف على حجم هذين المعاملين في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الماضي. وعند اختيار المعادلة التي يتم على أساسها التقدير لا بد من مراعاة التغيرات المتوقعة في المستقبل وهي¹:

✓ الإمكانات المتوقعة للإنتاج المحلي البديل عن الواردات؛

✓ التغير في هيكل الصناعة وباقي فروع الإنتاج الأخرى؛

✓ التغير المتوقع في هيكل الطلب الاستهلاكي.

بـ. تقدير حصيلة الصادرات:

إن تقدير الصادرات المتوقعة للدولة في فترة مقبلة يتوقف أساسا على الظروف والعوامل الخارجية. ولذلك فإن التقدير يتطلب إجراء دراسات دقيقة حول مستقبل الطلب العالمي على السلع التي تصدرها الدولة، وعلى موقعها النسبي في السوق العالمي لهذه السلعة، وعلى اتجاهات حركة الدورة الاقتصادية في الدول الرأسمالية التي تصدر إليها.

إن الكثير من الخبراء والاقتصاديين يعتمدون في تقدير حصيلة الصادرات خلال الفترة المقبلة على أساس الدالة الآتية²:

$$X = X_0 (1 + r)^n$$

حيث أن :

¹ - رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص 66.

² - فضيلة جنوحات، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

X = مستوى الصادرات المتوقعة في نهاية الفترة.

X_0 = مستوى الصادرات في بداية الفترة.

r = معدل نمو الصادرات المتوقع.

n = عدد السنوات.

$$F = M_0 + \bar{m}(Y_t - Y_0) - X$$

و بذلك يمكننا قياس فجوة الواردات والصادرات كما يلي:

هذه الفجوة تظهر كعجز الميزان التجاري في ميزان المدفوعات، وهذا العجز لا بد وأن يغطي عن طريق تدفق صافي لرأس المال الأجنبي (F)، ويمكننا كتابة المعادلة الأخيرة كما يلي¹:

$$F = I - S = M - X$$

بمعنى أن الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة بشكل يزيد عما يوفره من مدخرات محلية إنما تنتج عن طريق إحداث زيادة في الواردات تمول عن طريق تدفق صافي للرأس المال الأجنبي خلال الفترة نفسها. وهذا هو المقصود بأن فجوة الموارد المحلية تنعكس في فجوة التجارة الخارجية؛ وأن الفجوتين لا بد أن تتساويا في أية فترة ماضية.

المطلب الثالث: طاقة الدول في خدمة ديونها الخارجية.

يقصد بطاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل الأعباء الناشئة عن الاقتراض الخارجي، والتي تتمثل في الفوائد وأقساط الاستهلاك بالعملة الأجنبية. وبصفة عامة يجب توفير شرطين حتى يستطيع الاقتصاد توفير الموارد اللازمة لمواجهة التزامات الدفع الخارجي²:

◀ **الشرط الأول:** أن يتم استخدام القروض في مشروعات إنتاجية مما يسمح بزيادة الدخل الوطني وحتى يتم اقتطاع جزء من هذه الزيادة لخدمة الديون الخارجية.

◀ **الشرط الثاني:** فهو أن تكون الاستثمارات التي يتم تمويلها عن طريق الاقتراض الخارجي ذات أثر إيجابي على ميزان المدفوعات.

فكلما أمكن للاقتصاد الوطني أن يوفر الموارد الأجنبية اللازمة لخدمة أعباء ديونه الخارجية، دون أن يؤثر ذلك على الاستهلاك أو الاستثمار، كلما دل ذلك على قدرة طاقة الاقتصاد على خدمة ديونه الخارجية، والعكس صحيح.

¹ - رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

² - علي لظفي، إقتصاديات المالية العامة، بدون دار وبلد النشر، 1999، ص: 140 - 141.

حيث أن الأقساط والفوائد تسدد من الناتج الوطني الإجمالي، ومن ثم تعتبر ضغطاً على الموارد المتاحة للاستهلاك والاستثمار. لذا سوف نتناول طاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية في الأجل القصير والأجل الطويل:

أولاً: محددات طاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية في الأجل القصير.

ترتبط طاقة الدول على خدمة ديونها الخارجية في الأجل القصير بمشكلة السيولة الدولية، أي بمدى ملاءمة وكفاية وسائل الدفع والاحتياطيات الدولية في مواجهة الالتزامات الخارجية في الأجل القصير. وبصفة عامة، يمكن تقسيم ودراسة العوامل المحددة للسيولة الدولية، لبلد ما، ومن ثم قدرة هذا البلد على خدمة ديونه الخارجية في الأجل القصير إلى¹:

أ. عوامل ذات طبيعة متقلبة:

من أهم العوامل حصيلة الصادرات، التي تمثل المصدر الرئيسي للعمالات الأجنبية للبلدان المتخلفة، إلا أن تعرض حصيلة صادرات هذه البلدان للتقلبات إنما يعرض قدرة البلاد على سداد ديونها الخارجية للارتفاع أو الهبوط تبعاً لحالة هذه الحصيلة.

وتعتبر أيضاً تحركات رؤوس الأموال الأجنبية على اختلاف أنواعها من العوامل ذات الطبيعة المتقلبة. وأن تحركات رؤوس الأموال تتأثر إرتفاعية وموجات إنخفاضية طبقاً لحال الدورة الاقتصادية بالبلاد الرأسمالية المتقدمة، ونظراً لذلك لا يستطيع البلد المدين أن يتنبأ تنبؤاً دقيقاً بحجم وشروط الموارد الأجنبية، وبالتالي فهو متغير من المتغيرات غير اليقينية في الأجل القصير والمتوسط. فضلاً عن ذلك الزيادة الطارئة في الواردات، فقد يتعرض الناتج المحلي للبلاد المتخلفة لحدوث تقلبات فجائية عنيفة نتيجة لعوامل طبيعة لا يمكن التنبؤ بها مسبقاً أو التحكم فيها، مما يشكل ضغط مفاجئ على حصيلة البلاد من العملات الأجنبية، وبالتالي فإن هذه العوامل تشكل صعوبة للاقتصاد الوطني على مواجهة أعباء ديونها الخارجية.

ب. عوامل ذات طبيعة تعويضية:

هي تلك المصادر المختلفة من النقد الأجنبي، التي يمكن للاقتصاد الوطني اللجوء في الأجل القصير لدعم قدرته على الوفاء بالتزاماته الخارجية، حينما يحدث عجز أو نقص طارئ في حصيلة الدولة من العملات الأجنبية، وبشرط أن ترد الدولة على ما حصلت عليه من نقد أجنبي من تلك المصادر بمجرد انتهاء الظروف الطارئة المسببة للجوء إلى هذه المصادر.

وتشمل هذه العوامل الاحتياطيات الدولية والتي تشمل بدورها الذهب والعملات الأجنبية بالإضافة إلى الشريحة الذهبية لدى صندوق النقد الدولي. والاحتياطيات الدولية تمثل سيولة غير مشروطة، ويمكن قياسها من خلال نسبة مجموع عناصرها وهي:

¹ - عزازي فريدة، مرجع سبق ذكره، ص ص : 11-13.

الذهب + العملات الأجنبية + الشريحة الذهبية بصندوق النقد الدولي إلى إجمالي واردات الدولة. و يتراوح حد الأمان لهذه النسبة ما بين 30 - 50 %، ويجب أن تكون، ويجب أن تكون هذه الاحتياطات كافية لتغطية تمويل الواردات لفترة تتراوح ما بين ثلاث وخمس شهور. وكلما ارتفعت النسبة فوق ذلك كلما دل ذلك على قوة السيولة الدولية للاقتصاد الوطني، وقدرته على مواجهة أعباء ديونه الخارجية في الفترات الحرجة التي يحدث فيها عجز طارئ في حصيللة الصادرات.

ويعتبر أيضا السحب من صندوق النقد الدولي حدود الشريحة الذهبية من فبيل العوامل التعويضية المحددة لطاقة الدولة على خدمة ديونها ومدفوعاتها الخارجية في الأجل القصير على أساس أن الموارد المسحوبة من هذه الإمكانيات يتعين سدادها للصندوق في غضون فترة تتراوح ما بين ثلاث وخمسة سنين. وهي سيولة مشروطة وتضم حقوق السحب الخاصة، والتمويل التعويضي، والتسهيلات الموسعة للصندوق، وتسهيلات صندوق الائتمان، وأن مقدار العملات الأجنبية التي تسحبها الدولة العضو مازال محكوما بمقدار حجم حصتها بالصندوق. وفيما يتعلّق بالواردات القابلة للضغط، فيمكن اعتبارها ضمن العوامل ذات الطبيعة التعويضية التي يمكن للدولة المدينة أن تلجأ إليها كمصدر إضافي للعملات الأجنبية في الأزمات النقدية التي تواجهها في تعاملها الخارجي.

وتتسم هذه الواردات بأنها كمالية أو شبه كمالية. وإن الضغط على استيرادها سوف يوفر قدر لا بأس به من العملات الأجنبية، مما يتيح للاقتصاد الوطني مزيدا من التدعيم لقدرته على مواجهة أعباء ديونه وإلتزاماته الخارجية. وفي هذا الصدد يرى بعض الخبراء تحديد معيار معيّن وهو نسبة الواردات من السلع الاستهلاكية غير الغذائية في إجمالي الواردات، فكلما ارتفعت هذه النسبة أمكن الضغط على هذا النوع من الواردات، وبالتالي توفير العملات الأجنبية.

ج. عوامل ذات طبيعة جامدة:

ويقصد بهذه العوامل، مجموعة محددة من البنود في الحساب الجاري لميزان المدفوعات للدولة والتي يصعب الضغط عليها لتقليل مقدار ما تستنزفه من عملات أجنبية، ومن أهم بنود الواردات التي تتسم بالجمود، أو بصعوبة الضغط عليها تتمثل في المواد الاستهلاكية الغذائية، قطع الغيار اللازمة لعمليات الإنتاج، السلع الوسيطة، مثل الطاقة مواد الخام اللازمة لتشغيل قطاعات الإنتاج، والمعدات الإنتاجية اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار. وتعتبر المبالغ التي تخصصها الدولة لسداد أعباء ديونها الخارجية أحد البنود غير القابلة للضغط. فهي تسبب إزعاجا شديدا للإقتصاد الوطني، خصوصا إذا تعرضت حصيللة صادراته لعدم الاستقرار أو التدهور.

والسبب في ذلك هو أن الجزء الأكبر من هذه المدفوعات محدد بشكل تعاقدى، وليس من السهولة تغيير شروط التعاقد في الأجل القصير حينما تتعثر الدولة في عملية السداد، وعموماً يتوقف مدى عبء هذه المدفوعات على ثلاثة أمور هامة¹:

◀ **الأمر الأول:** هو حجم الدين الخارجي، فكلما كانت ديون الدولة كبيرة فإن حجم مدفوعات خدمتها ستكون كبيرة مقارنة بالدول الأخرى التي يكون فيها حجم الدين أقل.

◀ **الأمر الثاني:** هو هيكل الديون الخارجية، أي توزيع هذه الديون فيما بين القروض الرسمية الميسرة وبين القروض الصعبة المعقودة مع جهات خاصة (مثل التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين)، فكلما كان الجزء الأكبر من ديون الدولة ممثلاً في ديون صعبة، أي ديون قصيرة الأجل، ولا يوجد فيها فترة سماح وسعر فائدة مرتفع، كلما كانت أعباء أكبر مقارنة مع الوضع الذي تكون فيه غالبية ديون الدولة في شكل ديون ميسرة.

◀ **الأمر الثالث:** فهو يتمثل في مدى قوة وتطور قطاع الصادرات، فكلما كان هذا القطاع قويا و متناميا عبر الزمن، فإنه من الممكن مواجهة أعباء الديون الخارجية والعكس صحيح.

ويمكن صياغة الشروط الأساسية التي لا بدّ من توافرها حتى تتحقق للإقتصاد المدين القدرة على خدمة ديونها الخارجية في الأجل القصير في ضوء المعادلة البسيطة الآتية:

$$X + F \geq M$$

أو

$$(X + F) - M = D$$

حيث أن:

X = النقد الأجنبي من صادرات الدولة في سنة معينة.

F = الموارد الأجنبية التي تحصل عليها الدولة في سنة معينة.

M = المبالغ المطلوبة لتمويل الواردات في نفس السنة.

D = مدفوعات خدمة الدين الخارجي (الفوائد + الأقساط) في نفس السنة.

وهذه المعادلة توضح أن حصيلة النقد الأجنبي من الصادرات من السلع المنظورة وغير المنظورة، مضافاً إليها إجمالي الموارد الأجنبية التي حصلت عليها الدولة، مثل القروض والمساعدات الاستثمارية الأجنبية، يجب أن تزيد عن المبالغ المطلوبة لتمويل الواردات، بذلك القدر الذي تتطلبه مبالغ خدمة الديون الخارجية.

¹ - عاززي فريدة، مرجع سبق ذكره، ص: 13-14.

ثانياً: محددات طاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية في الأجل الطويل.

ترتبط قدرة الدولة على خدمة ديونها والتزاماتها الخارجية في الأجل الطويل بمرحلة النمو الاقتصادي التي تصل إليها الدولة وبطبيعة وسرعة مسار عملية التنمية الاقتصادية. ومن ثم فهي تتوقف على الشروط والأوضاع والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في مدى نجاح أو تعثر عملية التنمية التي يعتمد تمويلها في جزء منه على وسائل التمويل الخارجية. وبعبارة أخرى، تتوقف قدرة الدولة على خدمة ديونها الخارجية في الأجل الطويل على مدى نجاحها في عملية التنمية، بحيث تتمكن من رفع نمو الادخار وإنتاجية استثماراتها ومعدل نمو الصادرات اللازم لتوفير ذلك القدر من الموارد المالية اللازمة لمواجهة أعبائها والتزاماتها الخارجية والمحافظة على مستوى الجدارة الائتمانية.

لكي تحافظ الدولة على مستوى الجدارة الائتمانية وقدرتها على مواصلة سداد أعباء ديونها الخارجية في الأجل الطويل يجب توافر حد أدنى من مستوى رأس المال يطلق عليه المستوى الحرج لرصيد رأس المال. بحيث إذا أنه ما انخفض رصيد رأس المال الحقيقي عن هذا المستوى تفقد الدولة جدارتها الائتمانية وتفشل في سداد أعباء ديونها الخارجية. ويتوقف تحقيق المستوى الحرج لرصيد رأس المال على تحقيق مستوى معين من الاستثمار يمكنها من خدمة الديون الخارجية.

فدراستنا في هذه النقطة تنحصر في مستوى الاستثمار الذي يتوقف بدوره على معدل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وعبء الدين الخارجي، وهو ما يعبر عنه بالمعادلة التالية¹:

$$I = a_1 K + a_2 (F - (r + \theta)D) + a_3$$

حيث أن:

$$I = \text{الاستثمار الإجمالي.}$$

$$K = \text{رأس المال القومي.}$$

$$a_1 = \text{معامل يتحدد وفقاً لمستوى الميل الحدي للادخار، أي معامل الإنتاج إلى رأس المال.}$$

$$F = \text{تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.}$$

$$r = \text{سعر الفائدة على القروض الخارجية.}$$

$$\theta = \text{معدل استهلاك الدين الخارجي.}$$

$$D = \text{رصيد الدين.}$$

$$a_2 = \text{نسبة تعبر عن مدى إمكانية الحصول على تدفق رأس المال من الخارج، وهي قناة تأثير رأس المال الخارجي على الاستثمار.}$$

$$a_3 = \text{مقدار ثابت يتوقع أن يكون موجبا.}$$

¹ - جنوحات فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص: 29-30.

يتضح من المعادلة السابقة أن تخفيض تدفق رؤوس الأموال الأجنبية أو زيادة أعبائها يؤدي إلى تخفيض مستوى الاستثمار. فالديون الخارجية تعمل كضريبة على الناتج، ذلك لأن الزيادة في إنتاج الدولة المدينة تولد إيرادات يتعين استخدام جزء منها في سداد التزامات الدين الخارجي. أي أن الدائنين يحصلون على جانب من نتاج الاستثمارات التي تحققها الدولة. وكلما ارتفع هذا الجزء أدى إلى تقليص الاستثمار وبالتالي قدرة الدولة على خدمة ديونها الخارجية.

وكذلك تتوقف قدرة البلد المدين على الوفاء بالمدفوعات الدورية لخدمة ديونه الخارجية أساساً على الكيفية التي يستخدم بها الاقتصاد المدين هذه الموارد الخارجية، ومدى تأثير السياسة التي تطبقها الدولة في استعانتها بالتمويل الخارجي في خلق موارد إضافية ذاتية لخدمة أعباء هذا التمويل. وتتمثل هذه الصورة في تركيب أو بنيان الاقتصاد القومي، ودرجة النمو الذي ينعكس في التغيرات الهيكلية ويظهر بصفة واضحة في هيكل تركيب ميزان المدفوعات خلال كل مراحل النمو. أي أن ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة لهشاشة الاقتصاد القومي، ذلك كما تظهر هذه الصورة في البنود المختلفة والمركبة لميزان المدفوعات. وتتغير هذه البنود وفقاً للتغيرات التي تطرأ في الجهاز الإنتاجي للاقتصاد القومي، وأيضاً تتأثر بدرجة النمو الاقتصادي.

فحسب هذا المفهوم يتبين لنا أن المديونية الخارجية للدولة تتأثر بهذا التغير الملحوظ في ميزان العمليات الرأسمالية، وأن التصور يكمن في أنه توجد علاقة تربط بين المديونية الخارجية للدولة، وبين درجة نمو اقتصادها. وقد اتفق الاقتصاديون على أن هناك خمسة مراحل هامة لتحقيق معدل النمو الممتني. وذلك وفق منظور ما يسمى بنظرية مراحل النمو.

المبحث الثالث:

الأسباب المؤدية إلى تفاقم مشكلة الديون الخارجية ومؤشرات الرئيسية لقياسها

إلى جانب الظروف السياسية والاجتماعية والبيئية والدولية العامة، التي مهدت الطريق أمام ظهور العجز الاقتصادي في الدول النامية، وأدت إلى تفاقم أزمة الديون العالمية، فإن أزمة الديون الخارجية هذه، تأثرت أيضاً، بجملة من المتغيرات الداخلية والخارجية، التي ساهمت في تفاقمها. وهناك أسباب داخلية تكون الدول النامية هي المسؤولة عنه، والأخرى خارجية ويكون المسبب الرئيس فيه هي الدول المتقدمة.

لهذا سوف نركز في هذا المبحث على مسؤولية كل من الدول المدينة والدائنة في تفاقم أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية؛ والتي تم إرجاعها إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى مؤشرات قياس المديونية الخارجية.

المطلب الأول: الأسباب الداخلية و مسؤولية الدول المدينة في تفاقم مشكلة الديون الخارجية.

إن مسؤولية البلدان المدينة في تفاقم مشكلة الديون الخارجية كبيرة. ونبين فيما يلي أهم هذه العوامل المحددة لهذه المسؤولية¹:

أولاً: الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي:

أن الحاجة إلى التمويل الخارجي، تجد مبررها الموضوعي في ضآلة حجم المدخرات الوطنية في البلدان النامية، ومن هنا فإن تحقيق معدلات نمو مرتفعة تقتضي اللجوء إلى التمويل الخارجي. لكن الخطأ الفادح الذي وقعت فيه معظم البلدان النامية كان يتمثل في استعانتها بالقروض الخارجية لتمويل برامج تنميتها. فهي كانت تنظر إلى الاقتراض الخارجي على أنه بديل للادخار المحلي. في حين أن منطق الأمور يقتضي تشجيع وتعبئة المدخرات المحلية وزيادتها بالقدر الذي يسمح بدفع أعباء الديون الخارجية السنوية.

إن ظروف الاقتراض الخارجي الميسرة والمتاحة نسبياً في السبعينيات، وانخفاض أسعار الفائدة آنذاك، شجع على زيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي والتفاعس عن تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن، والاعتقاد بإمكانية الاستمرار بالاقتراض لزيادة معدلات النمو ورفع مستوى الاستهلاك. غير أن تلك النظرة وما ترتب عليها من إفراط في الاقتراض الخارجي أدت إلى صعوبات الدين الخارجي خلال فترة الثمانينات. وقد تعرضنا سابقاً إلى التدهور الذي حدث منذ مطلع الثمانينات في أسعار صادرات البلدان النامية والتزدي الكبير في شروط تجارة الخارجية نتيجة الكساد الذي خيم على اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة؛ وذلك زيادة عن انخفاض معدل

¹ - جنوحات فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

الادخار لدى الدول المدينة. هذا ما أدى إلى اتساع فجوة الموارد المحلية نتيجة نمو الاستهلاك المحلي بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج، ويعود ذلك لأسباب عديدة من أهمها¹:

أ. انخفاض حجم الدخول النقدية:

إن حجم الناتج القومي الإجمالي في الدول النامية، ينعكس سلبيًا على دخول الأفراد. فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لعام 1991 في الدول النامية 880 دولار. ثم انخفض هذا المتوسط إلى 240 دولار في البلدان الأقل نموًا؛ بينما يبلغ 14860 دولار في البلدان الصناعية. ونلاحظ مدى الفرق الكبير في متوسط دخل الفرد بين البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية. وتجدر الملاحظة إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يقل في بعض البلدان ذات الدخل المنخفض عن 200 دولار². وبالطبع فإن انخفاض متوسط دخل الفرد، لا يؤدي فقط إلى انخفاض حجم الادخار العائلي فحسب، بل يؤدي كذلك إلى ضالة حجم الادخار الحكومي، فتتخفف الطاقة الضريبية للمجتمع.

ب. الإسراف في الإنفاق العام وشيوع أنماط استهلاكية غير رشيدة:

تعاني معظم البلدان النامية من ارتفاع نفقاتها الحكومية ومن ارتفاع النفقات المخصصة لأغراض الدفاع والأمن. فمنتصف الستينيات بلغت نفقات الدفاع في موازنة هذه البلدان أكثر من ثلاثة أضعاف الموازنات الاستثمارية في الاقتصاد الوطني. أما في البلدان العربية وعلى الرغم من السياسات التي اتبعتها في معظمها بشأن ضغط وترشيد الإنفاقات العامة، فمن الملاحظ أن ضغط النفقات العامة كان على حساب الإنفاق الإنمائي. وتتصف البلدان النامية بظاهرة عدم التناسب في توزيع الدخل، فهناك تفاوت حاد في توزيع الدخل يزيد عنه في البلدان الرأسمالية المتقدمة. وعلى الرغم من أن العديد من الاقتصاديين يؤكدون أن الطبقات والفئات ذات الدخل العليا هي التي تحقق الادخار بشكل رئيسي؛ بينما الطبقات الفقيرة غير قادرة على تحقيق الادخار، لأن دخلها لا يكفي لسد الحاجات المعيشية الضرورية، فإن هذا الواقع لا ينطبق على البلدان النامية. فحسب تقديرات الأمم المتحدة يخصص أكثر من 60% من مداخيل الفئات الاجتماعية التي تتمتع بمستوى معيشية عالية في البلدان النامية إلى الاستهلاك الشخصي. فهذه الفئات الاجتماعية، بدلا من أن تحقق معدلا مرتفعا من الادخار، وتستثمر أموالها في المشاريع الاستثمارية المنتجة، تنفق جزءا كبيرا من دخولها في شراء السلع الكمالية، وغير ذلك من أنماط استهلاكية لا تنسجم مع مستوى الاستهلاك العام في البلد، ومع الحاجات الفعلية، والإمكانات الحقيقية للاقتصاد الوطني.

ج. زيادة عدد السكان بشكل كبير:

إن ارتفاع معدل التزايد السكاني في الدول النامية يعتبر أحد العقبات الأساسية في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث أن معدلات زيادة الإنتاج السنوي تعادل أو تقل عن معدل تزايد السكان. مما يزيد من تعقيد

¹ - جنوحات فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص: 40-42.

² - الأمم المتحدة، تقرير السنوي للتنمية البشرية لعام 1994، نيويورك، 1994، ص: 164-165.

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية الفقيرة. ذلك أن الزيادة الكبيرة في عدد السكان تفرض عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني، مع استنفاد أسرع للموارد الاقتصادية المتاحة. فمن ناحية، يؤثر التزايد السكاني بصورة واضحة في عدد سكان المجتمع والإمكانيات المتوفرة. ومن ناحية أخرى، فإن الزيادة السكانية تؤثر على الفعاليات الاقتصادية وتزيد من أعباءها؛ والتي تتمثل في ضرورة توفر الاحتياجات الاستهلاكية المتنوعة والمتزايدة للمواطنين.

وحسب الإحصائيات الدولية يقدر عدد سكان العالم عند نهاية 2006 بحوالي ستة مليارات نسمة، ويزداد عددهم بحوالي المئة مليون نسمة سنويا. ومما يزيد خطورة الموقف أن حوالي 85 % من الزيادة السكانية تقع في البلدان النامية التي يعيش فيها أكثر من 80 % من سكان العالم الذي يعانون أصلا من سوء أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. وبالطبع فإن ارتفاع معدل النمو السكاني وتضاعف عدد السكان خلال فترات زمنية قصيرة في الوطن العربي مقابلا اتجاه معدل النمو الاقتصادي للانخفاض خلال عقد الثمانينيات سبب مشكلة حقيقية تمثلت في قصور مستويات تطور الإنتاج في العديد من البلدان العربية عن إمكانية تلبية الحاجات الاستهلاكية المتنامية للمواطنين، من جهة؛ وتوفير مستلزمات عملية التنمية من جهة أخرى. ففي الوقت الذي بلغ فيه معدل النمو السكاني للبلدان العربية في مجموعها حوالي 3% تراجع الناتج القومي الإجمالي العربي بالأسعار الجارية من حوالي 445 مليار عام 1981 إلى 361 مليار دولار عام 1986 وإلى 362 مليار دولار عام 1988. وكان التراجع بالأسعار الثابتة أكثر حدة، إذ بلغ 6.2 % في عام 1983 وحوالي 1.3 % في عام 1984. وكنتيجة لذلك، انخفض نصيب الفرد من الناتج القومي العربي بالأسعار الثابتة لعام 1980 من 2491 دولار إلى 1915 دولار عام 1981¹. وبالطبع فإن الزيادة السكانية المفرطة أسهمت في تباطؤ الأداء الاقتصادي وانخفاض النمو الاقتصادي العام في الثمانينيات والذي كان له الأثر الأكبر في تغيرات الاستهلاك والادخار والاستثمار على المستوى العام والخاص.

ثانيا: غياب السياسات السليمة في عملية التنمية :

إن التجارب التنموية في البلدان النامية تناولت عملية التنمية المنشودة وكأنها مرادفا للوصول إلى مستويات المعيشة المرتفعة التي ينعم بها سكان البلدان الرأسمالية الصناعية. لذلك انتهجت هذه البلدان بصفة عامة منهجا خاصا في التصنيع من غير مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة فيها. فقد ركزت معظم برامج التنمية على زيادة معدلات الاستثمار، دون أن تعطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والسياسية الأخرى الأهمية التي تستحقها؛ مما أدى إلى تعميق ازدواجية الاقتصاد ما بين القطاع الحديث والقطاع التقليدي. وهنا نشير إلى أن معظم البلدان النامية اختارت أنماطا معينة للتصنيع، لا تتلاءم مع واقع هذه الدول من ناحية، ولا تساعدها على إيجاد طريق النمو الذاتي المستقل من ناحية أخرى. وهو ما تجسده عقود استيراد المشاريع الجاهزة وفق أسلوب

¹ - عصام خوري ومصطفى العبد الله الكفري، قضايا حول السكان والتنمية في الوطن العربي، وزارة الثقافة، دمشق، 1992، ص: 76.

المفتاح باليد، الذي عادة ما يؤدي إلى تبعية دائمة نحو العالم الخارجي في الميادين المالية، التجارية والتكنولوجية . وهذا يسهم في تفاقم الضغط على ميزان المدفوعات . كما ساد أيضا نمط آخر من التصنيع وهو ما يسمى بسياسة إحلال الواردات، وهو نمط عرفه العديد من البلدان النامية خلال عقد السبعينيات . ولقد اتسمت الصناعات التي أقيمت وفق هذا النمط بعدة ميزات كان لها علاقة وثيقة بتفاقم مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية، وذلك للأسباب التالية¹:

- ◀ لأن هذه الصناعات تحتاج إلى رساميل ضخمة لإنشائها وتشغيلها . كما يعتمد تشغيل الطاقات لإنتاجية في هذه الصناعات على استمرار تدفق السلع الوسيطة والموارد الأولية وقطع الغيار، واستقدام الخبرات الأجنبية . مما أدى إلى حدوث ضغط على العملات الأجنبية المتاحة لهذه البلدان .
- ◀ تركز هذه الصناعات على إنتاج السلع الكمالية والترفيهية، التي يطلبها ويحتاجها أصحاب الدخل المرتفعة، مما أدى إلى إشاعة أنماط استهلاكية مترفة تتجاوز مقدرة الاقتصاد الوطني .
- ◀ غياب العلاقات التشابكية بين هذه الصناعات، وباقي فروع الاقتصاد القومي . إضافة إلى ذلك، فإن استراتيجيات التنمية في البلدان النامية لم تأخذ بعين الاعتبار تطوير أنظمة التعليم بما يتناسب مع متطلبات التنمية والتطور . فهي لا تزال تشجع التعليم الأكاديمي على حساب التعليم المهني التقني الذي من شأنه وحده الإسهام في تعبئة القدرات المحلية لاكتساب المهارات التكنولوجية المتطورة والتي تغني عن استيراد الخبرات والخدمات الجاهزة . كما أنها تشكل ضغطا كبيرا على ميزان المدفوعات وتسهم في جزء كبير من عجز الموازين الجارية .

إن إستراتيجية التنمية التي اتبعتها البلدان النامية لم تكن تتمتع برؤية واضحة وبعد النظر، فيما يخص شكل التغييرات الهيكلية المستقبلية في هيكل الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني، والتي تتطلبها عملية استمرار النمو . إن إستراتيجية التنمية القطبية قادت إلى إهمال التنمية في القطاع الزراعي، وبالتالي إلى تدني الإنتاجية الزراعية، وانخفاض الصادرات الزراعية . الأمر الذي انعكس بدوره على زيادة العجز في الموازين التجارية، مؤديا إلى وجود اختناقات في الموارد الخام الزراعية اللازمة للصناعات المحلية، وتفاقم مشكلة الغذاء . وهذا الأمر أدى إلى هبوط نسب الاكتفاء الذاتي وظهور مشكلة الأمن الغذائي . فقد بلغ متوسط معدل النمو في الإنتاج الغذائي والزراعي في البلدان النامية الأقل نموا 1.7 % سنويا خلال الفترة (1981-1988) ؛ بينما كان معدل النمو السكاني في هذه البلدان خلال الفترة نفسها 2.6% سنويا . ولقد هبط الإنتاج الزراعي والغذائي للفرد خلال الفترة نفسها بمتوسط بلغ 1% سنويا . كما انخفضت انخفاضاً حاداً خلال الثمانينات أسعار كثيرة من السلع الأساسية الزراعية ذات الأهمية التصديرية مثل البن، القطن، الكاكاو، السكر . فمثلا هبط مؤشر أسعار السكر بما يقرب من 90% بين عام 1980 وعام 1985 . وبالطبع انعكس سوء الأداء الزراعي على زيادة الفجوة الغذائية لدى هذه

¹ - جنوحات فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 43-44 .

البلدان؛ فقد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب لأقل نمو من متوسط 95% للفترة 1970-1980 إلى 93% خلال الفترة 1981-1987.

أما عن الوضع في الوطن العربي فهو أسوأ منه في البلدان النامية بصفة عامة، حيث يلعب التخلف التكنولوجي الزراعي دوراً رئيسياً في انخفاض معدلات الإنتاجية والإنتاج. فغلة الحبوب مثلاً تمثل حوالي 57% من غلة الحبوب في الدول النامية، وحوالي 44% في الدول المتقدمة. وتمثل غلة المهكتار الواحد من القمح في الوطن العربي عام 1992 حوالي 70% و 76% من نظيرها في الدول المتقدمة والدول النامية على التوالي.

يعود السبب في انخفاض الإنتاجية الزراعية في الوطن العربي إلى عدد من العوامل أهمها ضعف الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الزراعي. فقد قدرت بحوالي 10% خلال الفترة 1981-1986 من حجم الاستثمارات العربية. في حين بلغت النسبة في القطاع الصناعي 21%، وفي قطاع المواصلات والنقل 41%، وفي قطاع التشييد والبناء 13%، وإلى جانب ذلك، هناك انخفاض في مستوى البحث العلمي الزراعي، وتخلف وسائل الإنتاج، وعدم تحسين طرق الإنتاج في معظم الأقطار العربية. لهذا فإن الوطن العربي يعاني من عجز في معظم سلع الغذاء وتشير البيانات أن القيمة التراكمية للفجوة الغذائية بلغت خلال لفترة 1985-1992 حوالي 88 مليار دولار، منها حوالي 42 مليار دولار للحبوب.

ثالثاً: سوء تسيير و استخدام الموارد المالية المقترضة من الخارج (سوء توظيف القروض):

أصبحت مشكلة سوء التسيير في البلدان النامية المشكلة الرئيسية، فقد كشفت أزمة المديونية الخارجية في هذه البلاد عن كون تفاقم الديون الخارجية في البلدان النامية، مقترنة بمشكل سوء التسيير. إذ أن جانباً معتبراً من هذه القروض التي تم الحصول عليها خلال عقد السبعينيات وبداية الثمانينات تم بطريقة أو أخرى تبديده في أغراض غير إنتاجية عديدة منها الرشوة والتهريب وغيرهما.

والحقيقة أن ظاهرة تفشي سوء التسيير في البلدان النامية ومنها العربية، هي أحد مؤشرات التخلف في هذه البلدان. فسوء التسيير ينتج عن عوامل أخرى متعددة، منها التفاوت الكبير في توزيع الدخل، وتأخر البنى الاجتماعية، وانتشار البطالة، وضعف مستوى التعليم وغير ذلك. والحقيقة أن الطبقة الغنية وأصحاب الامتيازات في البلدان النامية تتمتع بمركز كبير يتيح لها فرصة الاستحواذ على الجزء الأكبر من الدخل القومي. أضف إلى ذلك، أن بعض البلدان النامية تنعدم فيها الديمقراطية، والبعض الآخر مازال في بداية الطريق، وهي تتميز بضعف نسي في مؤسساتها الدستورية. كل ذلك ينتج عنه كثرة التغيرات في أنظمتها السياسية، مما يقضي على الاستقرار السياسي في البلد. الشيء الذي ينعكس بدوره على الاستقرار الاقتصادي من خلال عدم وجود مناخ ملائم للاستثمار في هذه البلدان. وقد انعكس كل ذلك في هدر وتشتيت موارد البلدان النامية في اتجاهات متناقضة وسريعة التبديل. فمثلاً تشير العديد من الدراسات إلى أن الإنفاق العسكري أسهم إسهاماً فعالاً في تفاقم مديونية

البلدان النامية. وقد وضعنا ذلك سابقا. هذا ويتجلى سوء التسيير في البلدان النامية أيضا، في مظاهر الاستهلاك الترفي وتقليد نمط المعيشة الغربية. بل فإن مظاهر الترف والمفاخرة فاقت مثلتها في البلدان الرأسمالية الصناعية، وذلك نتيجة الثراء الفاحش الذي تتمتع به الطبقات الغنية وأصحاب الامتيازات.

فقد ثبت من تجارب التنمية في البلدان النامية أن العديد من المشروعات الضخمة قامت من غير دراسة الجدوى الاقتصادية لإنشائها، وأن الكثير من هذه المنشآت أوقفت عن العمل بعد فترة قصيرة، وتحملت البلدان النامية خسائر تقدر بالملايير الدولارات من جراء ذلك. وقد استفاد المتسبون في سوء التسيير من عمولات معتبرة مقابل الموافقة على إقامة مثل هذه المشروعات. ولعل أخطر ما واجهته البلدان النامية نتيجة ذلك ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج بمليارات الدولارات خلال عدة عقود من الزمن، ولاتزال الظاهرة متفشية على نطاق واسع حتى وقتنا الراهن¹.

كما أنفقت الكثير من حكومات الدول النامية الأموال المقترضة في توظيفات غير إنتاجية (أي في أنشطة استهلاكية)، أو غير مربحة، فالأموال لم تستثمر في كثير من الأحيان في القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة أو الهياكل الأساسية)، ولا حتى في الأسواق المالية المحلية، بل أنفقت في شراء السلاح وتمويل الحروب وبناء الأضرحة والمرقد والمشاريع الدعائية الإعلامية، وفي حالة استثمار الأموال المقترضة في مشاريع إنتاجية فأنها في الغالب كانت غير مربحة، وتعتبر عبئا على الخزانة العامة للدولة. وذلك لأسباب تعود إلى تدني كفاءة الجهاز الإداري القائم بالإشراف على تنفيذ المشاريع وإدارتها. إضافة إلى ظاهري التسبب والفساد التي يتميز بها الجهاز الحكومي في الدول النامية.

وأن جزءا من الأموال المقترضة كان يستخدم لسد العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة. حتى وصلت نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي 14% عام 1980، في كل من المغرب والأرجنتين والمكسيك. وتخصص الأموال المقترضة لدعم أسعار الموارد الغذائية الأساسية المستورد من الخارج، أو لدعم أسعار الطاقة المستوردة، أو أسعار الفائدة المصرفية، أو لدعم بعض القطاعات الاقتصادية لمصلحة فئات معينة أو مناطق جغرافية محددة، أو لحل مشكلة البطالة بتشغيل العاطلين وتضخيم الجهاز الاداري، ودفع مرتبات وتعويضات لهم بسبب التضخم النقدي المحلي. ومع كل ذلك يتناقص نصيب المواطن من الناتج المحلي، بينما يزداد عبء الديون الخارجية ونصيبه منها².

¹ - جنوحات فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص: 44-45.

² - ميشم صاحب عجام وعلي محمد سعود، مرجع سبق ذكره، ص: 150.

رابعاً: الفساد الإداري في الجهاز الحكومي:

أصبح الفساد ظاهرة من الظواهر الاقتصادية الاجتماعية الخطيرة في الدول النامية وحتى في الدول الصناعية المتقدمة. حتى أطلق عليه البعض مصطلح "عنصر الإنتاج الخامس". فقد أصبح حقيقة واقعة نتيجة لتصرفات غير مسؤولة لبعض الإداريين في الجهاز الحكومي.

ففي مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية في الدول النامية، تأكد أن قرابة 80% من الاعتمادات المخصصة لمشروعات التنمية تؤول في نهاية المطاف إلى مسؤولين حكوميين. وأوصى المؤتمر ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة الفساد، وذلك بوضع "ميثاق شرف دولي" للمسؤولين المدنيين، وإجبار المسؤولين الحكوميين على الكشف عن أرصدهم لدى المصارف المحلية والأجنبية. كما طالب المؤتمر بإقامة تعاون دولي بشأن السماح للدول بمصادرة "أرصدة غير مشروعة" بالخارج لحكام أساؤا التصرف في الاعتمادات المخصصة للتنمية. إذ كشفت التحقيقات التشريعية في إحدى البلدان النامية في الآونة الأخيرة أن الفساد الحق ضررا بالبلاد طال قرابة 70% من البنية الأساسية. كما خسرت دولة أخرى بسبب الفساد حوالي 80% من إجمالي مشروعات التنمية. ولم يجد التقرير أسماء الدولتين المعنيتين¹.

خامساً: ظاهرة هروب وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج*:

لقد كان لظاهرة هروب وتهريب رؤوس الأموال نحو الخارج، في العديد من البلدان النامية أثرا كبيرا على تزايد مديونيتها الخارجية، وإضعاف قدرتها على سداد أعبائها، ذلك أن هجرة رؤوس الأموال من البلدان النامية إلى بلدان أخرى، من شأنه أن يؤدي إلى تقليص حجم مدخراتها المحلية، وهو ما يعني في النهاية توسيع الفجوة القائمة بين المدخرات وحجم الإستثمارات المطلوب تنفيذها، بما يضطر معه البلد إلى الإستعانة بالقروض الخارجية لسد تلك الفجوة، تلك القروض التي ربما يعود جزء كبير منها إلى مواطني ذلك البلد، والتي قاموا بإيداعها لدى البنوك الأجنبية الدائنة².

ولعل عدم ملائمة مناخ الإستثمار في الدول النامية، وغياب السياسات المشجعة له (كإنخفاض معدل الفائدة، إرتفاع معدلات الضرائب، ووجود ضمانات غير كافية للإستثمار الخاص... إلخ)، تعتبر من الأسباب البارز لهجرة رؤوس الأموال نحو الخارج.

¹ - ميشم صاحب عجم وعلي محمد سعود، مرجع سبق ذكره، ص: 151.

* - تفرق هنا بين مصطلح هروب وتهريب رؤوس الأموال للخارج، مصطلح الأول هروب: يعني خروج رؤوس الأموال الخاصة من بلد إلى بلد آخر باحثة عن مناخ إستثماري ملائم، وهذا الخروج لا تخضره قوانين الدولة، أما مصطلح الثاني تهريب: فيعني خروج رؤوس الأموال من بلد وإستثمارها أو توظيفها في بلدان أخرى، بالرغم من أن قوانين البلد المعني لا تسمح بذلك.

² - عزيزة بن سميبة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 60-61.

وعلى الرغم من أنه لا توجد لدينا إحصائيات حديثة عن ظاهرة هروب رؤوس الأموال من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، إلا أن الأرقام التي يتضمنها الجدول أدناه، يمكن أن تعطينا صورة واضحة عن مدى خطورة هذه الظاهرة في عينة مختارة من البلدان النامية المدينة، وذلك خلال الفترة (1977-1990).

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أدناه، أن ظاهرة هروب رؤوس الأموال من البلدان النامية، قد تنامت بصورة كبيرة، هذا في الوقت الذي بدت فيه حاجات هذه البلدان إلى الإقتراض الخارجي، من أجل مواجهة متطلبات خدمات ديونها الخارجية وتمويل التنمية بها، وتعتبر المكسيك من البلدان النامية التي شهدت فيها ظاهرة هروب رؤوس الأموال احكاما كبيرة، حيث بلغت خلال الفترة (1977-1990) حوالي 58 مليار دولار، تليها فنزويلا بـ 43,4 مليار دولار ثم الأرجنتين بـ 42,6 مليار دولار، وهي مبالغ ضخمة تعكس مدى الخسارة الجسيمة التي لحقت بإقتصاديات هذه البلدان.

الجدول رقم (1-12): حجم رؤوس الأموال الهاربة نحو الخارج خلال الفترة (1977-1990).

الوحدة: مليار دولار

اليان	الأرجنتين	المكسيك	فنزويلا	البرازيل	الفلبين	كوريا جنوبية
1977	0.46	3.6	1.2	3.24	0,84	0.56
1978	1.81	0.87	0.7	1.27	0.43	0.81
1979	1.68	1.27	2.56	0.75	0.36	0.16
1980	3.96	5.23	5.41	1.73	0.4	0.36
1981	6.16	7.57	5.82	0.51	1.53	0.08
1982	7.49	6.7	4.65	1.83	0.61	1.09
1983	2.0	9.2	3.11	0.81	0.75	0.09
1984	3.0	4.25	4.01	3.36	1.03	0.6
1986	3.31	5.3	4.27	2.74	0.87	0.7
1988	3.92	5.21	3.83	3.84	1.2	0.52
1989	4.72	3.87	4.35	3.08	1.77	0.73
1990	4.1	4.76	3.76	3.1	1.3	0.68
المجموع	42.61	58.1	43.41	26.26	8.58	6.38

Source: Hossein Askari, *Innovation financière et dette du tiers monde*, OCDE, paris, 1991, p: 39.

أما بخصوص ظاهرة تهريب رؤوس الأموال نحو الخارج، فقد كان لها هي الأخرى أثرا بارزا على تزايد المديونية الخارجية للبلدان النامية، وإضعاف قدرتها على الوفاء بديونها الخارجية، ونظرا لتفاقم هذه الظاهرة وتزايد خطورتها في عدد كبير من البلدان النامية، بدأت بعض الأوساط المالية الدولية، تهتم بها وتعطي بعض الحقائق عنها، ففي

سنة 1955، نشر البنك الدولي أرقاماً عن الأموال المهربة للخارج في عدد من البلدان النامية، فكانت حسب ما يوضحه الجدول رقم (1-13) :

الجدول رقم (1-13): حجم الأموال المهربة للخارج في عدد من البلدان النامية ونسبتها إلى إجمالي تدفقات رأس المال إلى الداخل خلال الفترة (1979-1994).

البلد	مقدار الأموال المهربة (مليار دولار)	نسبة الأموال المهربة إلى إجمالي تدفقات رأس المال إلى الداخل (%)
فنزويلا	61.4	136.4
الأرجنتين	52.2	66.1
المكسيك	67.3	48.7
أورغواي	2.6	29.2
البرتغال	5.8	21.8
البرازيل	10.5	10.3
تركيا	2.1	7.2
كوريا الجنوبية	2.7	5.8

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، نيويورك، 1995، ص: 12.

من خلال الجدول السابق، يتضح لنا مدى خطورة ظاهرة تهريب الأموال للخارج في هذه البلدان النامية، إذ أنه وفي الوقت الذي تعاني فيه من نقص كبير في الأموال اللازمة للنهوض بإقتصادياتها، ومواجهة أعباء ديونها الخارجية، نجد أن هناك جانبا هاما من أموالها بالعملات الصعبة، يهرب نحو الخارج من قبل أشخاص معينين، لتوظيفها أو استثمارها هناك لحسابهم الخاص.

ولعل الحقائق التي تم الكشف عنها مؤخرا حول الأموال التي هربها الرئيس الزائيري السابق "موبوتو"، والمقدرة بـ7 مليار دولار، لخير دليل على مدى خطورة هذه الظاهرة، ومدى الإبتزاز الذي تتعرض له شعوب الدول النامية من قبل مسؤوليها، ومدى مساهمة ذلك الإبتزاز في تفاقم مشكلة مديونيتها الخارجية.

وتشير بعض الدراسات، أن الأموال المهربة من البلدان النامية، قد بلغت عام 1989 نسبة 75% من حجم مديونيتها الخارجية، أي بحدود 340 مليار دولار، وفي بلدان أخرى، كساحل العاج والزائير فاقت الأموال المهربة منها حجم مديونيتها الخارجية¹.

وفي دراسة أعدتها الإقتصادية الألمانية "سوزان إرب Susanne Erbe" تبين أن نسبة الأموال المهربة إلى إجمالي

¹ - علي عبد القادر علي، حول سياسة التصحيح وهروب رأس المال، ورقة قدمت في ندوة السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 26-27 أبريل، الكويت، 1989، ص: 10.

المديونية الخارجية لمصر، الأردن وسوريا، تفوق 20% وذلك خلال الفترة (1976-1992)¹. وفي دراسة أخرى أعدها الإقتصادي السوداني " علي عبد القادر علي"، تبين أن الأموال التي تم تهريبها من السودان خلال الفترة (1978-1985)، تقدر بـ 29 مليون جنيه سوداني، أي ما يعادل 19 مليار دولار، وهو ما يمثل نسبة 60% من الناتج الداخلي الخام للسودان عامي 1985-1986². أما بخصوص أسباب ظاهرة التهريب فهي متعددة، لعل أبرزها تفشي ظاهرة الفساد، الأمر الذي سمح لكثير من المسؤولين بالإستيلاء على جانب هام من ثروات بلدانهم عبر قنوات مختلفة، وتهريبها للخارج، وهذا عن طريق³:

- ✓ الرشاوي التي يتقاضاها المسؤولون بإبرام عقود تتعلق بمختلف الصفقات الدولية، والتي تسمى أحيانا هدايا أو عمولات، وتتم عادة بتحويلها إلى حسابات أصحابها لدى البنوك بالدول المتقدمة؛
- ✓ تخفيض قيمة فواتير الصادرات، والمغالاة في قيمة فواتير الواردات؛
- ✓ تمويل صفقات دولية وهمية؛
- ✓ الإستيلاء على جانب من القروض الخارجية المعقودة.

سادسا: التضخم المحلي وتدهور أسعار الصرف :

هناك علاقة وثيقة بين التضخم المحلي وتزايد الديون الخارجية في البلدان النامية، فالتضخم يؤثر سلبا في ميزان المدفوعات لأنه يؤدي إلى إرتفاع أسعار المستوردات، ومقابل ذلك تنخفض أسعار الصادرات المحلية إلى الخارج . وهذا ما كان دائما ينعكس سلبا على الموازين التجارية. كما يتسبب التضخم المحلي من جهة أخرى، في تدهور أسعار صرف العملة المحلية، ويقود إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، ويعمل أيضا على عرقلة إنسياب الاستثمارات الأجنبية الخاصة. وكل هذا يقود إلى آثار سلبية على ميزان المدفوعات. وتضطر الدول للاستدانة الخارجية، لتمويل العجز المتزايد في الحساب الجاري. إذا فالتضخم يعمل على زيادة الديون الخارجية لتلبية الحاجات المتزايدة في البلدان النامية. ولكن في الوقت نفسه تؤثر زيادة الديون الخارجية بدورها في التضخم في هذه البلدان. فهناك علاقة جدلية بين المديونية وأعبائها وبين التضخم وتفاقم مشكلته؛ والتي تظهر على الشكل التالي⁴:

◀ إن زيادة حجم المديونية وتفاقم أعباء خدمتها، يعني زيادة حصة النقد الأجنبي المخصصة لدفع أعباء هذه الديون، وهذا يعني إضعاف قدرة البلد المدين على الاستيراد، فتتخفض كمية الواردات، وترتفع أسعارها نتيجة الضغوط التضخمية عليها.

¹ - Susanne Erbe, *The Fight of Capital From Developing Countries*, review of international trade and development, November-December, 1995, p: 02.

² - علي عبد القادر علي، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

³ - عزيزة بن سمينة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

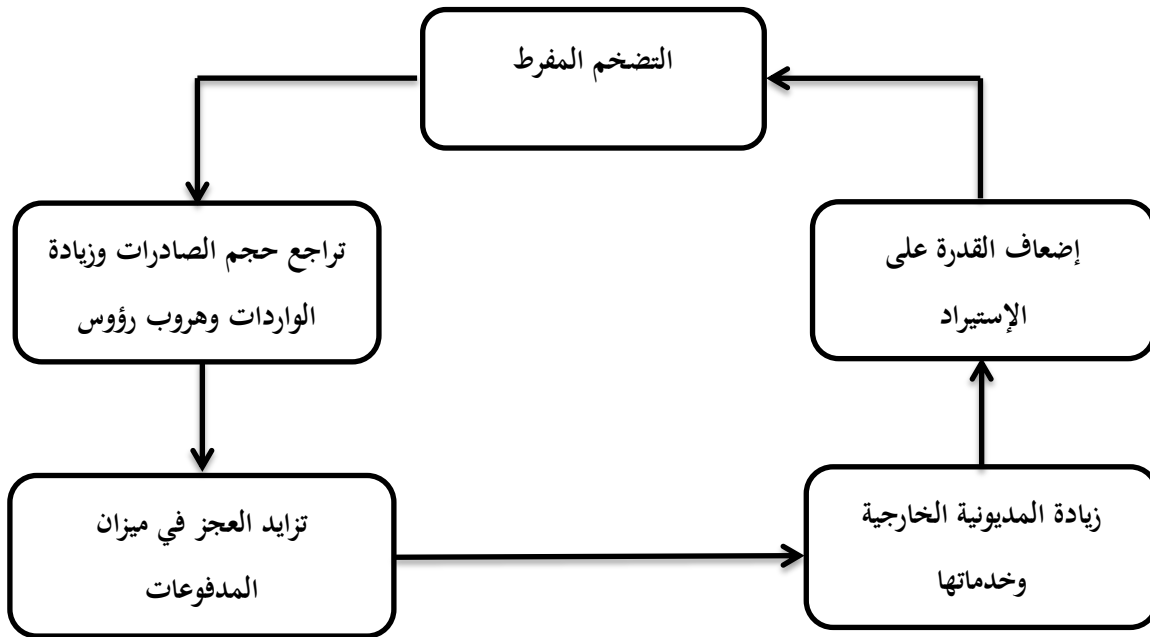
⁴ - جنوحات فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

◀ إن زيادة الحاجة للنقد الأجنبي بدفع أعباء الديون يدفع الحكومة إلى زيادة الصادرات المحلية، وهذا يسبب ضغوطا تضخمية على الأسعار الداخلية، وذلك نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في البلدان لنامية على اعتبار أن معظمها هي ذات طابع زراعي، وتختص أساسا في إنتاج الموارد الخام والأولية.

◀ إن ارتفاع أعباء الديون يعني ارتفاع كلف المشروعات الممولة بواسطة القروض الخارجية، وهذا ما يولد ضغوطا تضخمية تؤدي إلى حصول ارتفاع في أسعار السلع المصنعة، أي التضخم بالتكاليف.

◀ إن تفاقم أعباء الديون سوف يعمل على زيادة الضغوط على سعر صرف العملة الصعبة المحلية متسبب في تخفيض قيمتها، وهذا ما ينعكس في حصول ارتفاع في أسعار الواردات من السلع والخدمات. وبالتالي تزداد تكاليف الإنتاج، وينتج عنها ضغوط تضخمية، تنعكس في حصول زيادة في أسعار السلع المستوردة والمصنعة. إذا فالتضخم ظاهرة خطيرة تهدد استقرار وكيان اقتصاديات البلدان النامية. إذ أنه يضعف القدرة التنافسية للبلد على التصدير، ويسهم كذلك في تدهور أسعار الصرف، مما ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات. وذلك لأن التضخم سيقود إلى مزيد من العجز في الميزان التجاري وإلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وهذا يسبب عجزا في ميزان حركة رؤوس الأموال. وبذلك تزداد الحاجة باستمرار إلى الاقتراض من العالم الخارجي.

الشكل رقم (1-1): العلاقات الجدلية الوثيقة بين التضخم والمديونية الخارجية.



المصدر: الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية وبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المختلفة مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ليل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2003/2002، ص: 162.

فهذا الشكل يوضح أن ارتفاع معدلات التضخم بالبلدان النامية المدينة، والذي يرجع سببه إلى وجود إختلالات هيكلية، من شأنه أن يؤدي إلى تقليص الصادرات وزيادة الواردات، وهروب رؤوس الأموال الوطنية نحو

الخارج، وذلك بفعل تدهور سعر صرف العملة الوطنية، وإنخفاض قوتها الشرائية، وهو ما يؤدي إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات، مما يضطر هذه البلدان إلى زيادة إقراضها من الخارج لتغطية ذلك العجز، وهو ما يعني زيادة مديونيتها الخارجية وخدماتها، وبالتالي زيادة مقدار ما تمتصه تلك الخدمات من حصيلة الصادرات، مما يؤثر سلباً على القدرة الإستيرادية للبلد، فيقل عرض السلع المستورد في السوق المحلية، سواء كانت سلعاً إستهلاكية أو وسيطة أو إنتاجية، وهو ما يؤدي في النهاية لإرتفاع أسعارها، الأمر الذي يزيد من تكاليف الإنتاج، ومن ثم زيادة حدة التضخم المحلي وهكذا.

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية ومسؤولية الدول الدائنة في تفاقم مشكلة الديون الخارجية.

نظراً لإندماج غالبية الدول النامية في الإقتصاد العالمي، وتبعيتها له تجارياً ومالياً وتكنولوجياً، فضلاً عن التبعية العسكرية والسياسية في كثير من الحالات، فإنها تتأثر بسرعة لحركة الدورة الإقتصادية والأزمات والتغيرات الهيكلية التي تطرأ على هذا الإقتصاد. وقد ساهمت العديد من العوامل الخارجية في زيادة حدة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، وفيما يلي نتناول أهم هذه الأسباب الخارجية¹:

أولاً: إرتفاع أسعار الفائدة :

يعتبر إرتفاع سعر الفائدة من أهم الدوافع التي تقف وراء أزمة الديون الخارجية للدول النامية، ويخلق بالتالي صعوبات في خدمة تلك الدول لديونها، ذلك أن خدمة الدين ما هي إلا مدفوعات الفائدة مضافاً إليها أقساط الدين، بمعنى أن أسعار الفائدة المرتفعة تعني أموالاً أكثر لا بد أن توجه نحو عملية خدمة الدين. فأسعار الفائدة المدفوعة على القروض تختلف حسب نوعيتها وشروطها، و لا بد من القول أن هناك ميلاً نحو إرتفاع أسعار الفائدة في العقود الماضية، ويرجع السبب في ذلك أن السياسات الإقتصادية والمالية المتخذة من قبل الدول الرأسمالية الصناعية - خاصة الولايات المتحدة الأمريكية - قد أدت إلى ظهور أزمة إقتصادية في الدول النامية هي أزمة الديون الخارجية .

فتأثير سعر الفائدة على مدفوعات خدمة الديون في الوقت الحاضر، لم يعد كما في الماضي، إذ أن هذا التأثير كان يقارب الصفر بالنسبة لخدمة ديونها خلال السبعينات، ويعزى ذلك إلى الإستقرار النسبي لظروف أسواق الإئتمان الدولية، لذا أصبحت الدول النامية خلال تلك الفترة أكثر اعتماداً على التمويل الخارجي، وبهذا زادت نسبة إجمالي الدين الخارجي الخاضع لأسعار الفائدة عام 1973 إلى أكثر من ثلاث أرباع عام 1985،

في حين تميز عقد الثمانينات بإنخفاض إيرادات الدول النفطية ذات المستوى العالي للإدخار، وإزدياد الطلب الخاص على الإستثمار، وتزايد وعي الجهات المقرضة - خاصة البنوك التجارية - بالمخاطر التي تكثف قروضها،

¹ - عزيزة بن سميعة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 67-68.

فضلا عن السياسات النقدية التقييدية المتبعة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية - لمواجهة أزمة الركود التضخمي التي ضربت الإقتصاد الرأسمالي العالمي آنذاك - والتي أسفرت على النتائج المدونة في الجدول أدناه:

**الجدول (1-14): سعر الفائدة الإسمي والحقيقي الساري على الديون الخارجية لمجموعة من الدول
النامية خلال الفترة (1981-1988).
الوحدة: بالنسبة المئوية (%)**

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	البيانات
7.7	6.3	8	10.4	10.5	10.1	16.3	16.3	سعر الفائدة فيما بين مصارف لندن
9.8	0.9	8.7	14.3	10.5	28.9	19.1	10.3	سعر الفائدة الحقيقي الساري للبلدان المصدرة للنفط
9.8	0.9	6.6	18	14.8	11.3	23.3	27.1	سعر الفائدة للبلدان النامية غير المصدرة للنفط
9.8	0.9	6.6	18	13.1	19.9	18.9	21.7	سعر الفائدة للبلدان الخمسة عشر الثقيلة الديون
-	-	12.3	23.3	6.8	6.8	30.8	19.8	سعر الفائدة للبلدان النامية المنخفضة الدخل

المصدر: طلال محمد بطاينة، المديونية الخارجية وأثرها على إقتصاديات الدول النامية، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2000، ص:106.

وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية السبابة إلى تطبيق تلك السياسة منذ بداية 1980، حيث لجأت إلى تمويل العجز الحاصل في ميزانيتها، من خلال لجوئها للإقتراض من السوق المالية الأمريكية بدلا من إصدار نقدي جديد، وهو ما زاد في الطلب على الأموال المعدة للإقتراض في السوق المالية الدولية، هذا في الوقت الذي شهد فيه نقصا كبيرا بسبب تراجع المدخرات المالية، وهكذا تحولت المنافسة في السوق المالية الدولية من بين المقترضين إلى ما بين المقترضين، وقد انعكس ذلك على إرتفاع كبير في معدلات الفائدة في السوق المالية الدولية، ومن ثم على معدلات الفائدة التي تقترض بها البلدان النامية.

وقد تحولت بعد ذلك، وجهة الاموال المعدة للإقتراض الى البلدان الرأسمالية المتقدمة، حيث الربحية المرتفعة و المضمونة التي توفرها السندات التي توفرها السندات التي تطرحها تلك الدول للاكتتاب فيها، و التي لقيت اقبالا من طرف المقترضين، و هو ما جعل معدلات الفائدة تسجل ارتفاعات متواصلة، حيث بلغ معدل الفائدة على القروض في الفترة (1981-1986) مستوى لا يقل عن 10%، بعد ما كان في الحدود 6,5% في المتوسط خلال الفترة (1970-1980)، وهو ما يعني أن سداد تكلفة قروض قدرها 10% سنويا، يتطلب إستثماراً لذلك القرض يعطي عائدا سنويا لا يقل عن 10%، وهذا لا يتحقق في كل البلدان النامية، الأمر الذي أدى إلى إقصاء البلدان النامية العاجزة عن دفع معدلات فائدة مرتفعة، وعزز بالتالي من تركز الأموال المتاحة للتوظيف في

الأسواق المالية الكبرى للشمال، مثل بورصة نيويورك، لندن وباريس، حيث الفوائد جذابة وأكيدة ومضمونة¹. وكتيجة للزيادة التي شهدتها معدلات الفائدة، عرفت فوائد الديون الخارجية للبلدان النامية تزايداً عبر الزمن، حيث إنتقلت من 46,9 مليار دولار عام 1980 إلى 75,47 مليار دولار عام 1990، ثم 97,7 مليار دولار عام 2000، أي أنها تضاعفت أكثر من مرتين خلال الفترة (1980-2000)². وطبقاً للدراسة التي قام بها الإقتصادي الأمريكي "وليام كلاين"، فإن البلدان النامية قد تحملت أعباءً قدرت بمبلغ 41 مليار دولار، وذلك جراء الزيادات التي حصلت في معدلات الفائدة الحقيقية على القروض خلال الفترة (1981-1986)، مقارنة ومتوسط معدلات الفائدة خلال الفترة (1961-1980)³. وفي دراسة أخرى، تشير إلى أن إرتفاع معدل الفائدة "الليبور" * Libor من 8 إلى 11% خلال عامي 1988 و1989، قد أدى إلى زيادة مديونية البلدان بمقدار 18 مليار دولار⁴. وتأسيساً على كل ما سبق، فقد كانت الزيادة القوية التي عرفتها معدلات الفائدة الحقيقية بداية الثمانينات، أحد العوامل الخارجية المسؤولة عن إنفجار أزمة المديونية الخارجية لهذه البلدان، حيث أصبحت أعباء الديون - ومنذ ذلك الوقت - تلتهم مبالغاً ضخمة من العملات الصعبة للدول النامية المدينة، وهي بذلك تمثل إنتقاصاً من إمكانية التراكم والنمو لهذه البلدان، الأمر الذي سبب لها إرهاباً إقتصادياً قوياً، وضعفاً في مقدرتها على سداد ديونها الخارجية.

ثانياً: تدهور أسعار النفط:

إستطاعت دول الأوبك (O.P.E.C) **، ولأول مرة في التاريخ أن تقوم بخطوة جريئة، وأن تتخذ قراراً منفرداً برفع الأسعار العالمية للبتروول مرتين خلال سنتي 1973 و1974، والمرة الثانية خلال سنتي 1979 و1980،

¹ - أحمد هني، المديونية، مؤسسة الفنون المطبعية، الجزائر، 1992، ص: 31-32.

² - عزيزة بن سميحة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 70.

³ - William R. Klein, **International Debt Systematic and Policy Response**, institute of international economics, D.C, Washington, 1989, p:14.

* - **الليبور "Libor"**: هو إختصار London Interbank Offered Rate وهو معدل سعر الفائدة على القروض المتبادلة بين البنوك في سوق لندن بدأ تحديده رسمياً في بداية عام 1986 نظراً للحاجة العامة لمعدل موحد يتسم بالشفافية لأسعار الفائدة يمكن الرجوع إليه عند التعامل بالمشتقات المالية، مثل عقود الفائدة الآجلة، مبادلات أسعار الفائدة، ويتم احتسابه بواسطة British Bankers Association جمعية البنوك البريطانية "BBA" ويتم نشر هذا السعر في تمام 11:30 بتوقيت جرينتش. وتعود الأسباب وراء ظهور معدل ليبور بعد أن ظلت البنوك في لندن تفرض بعضها البعض على مدى قرون إلى النمو المفاجئ الذي شهدته مطلع الثمانينات من القرن العشرين في إستخدام العقود الآجلة للوقاية من مخاطر أسعار الفائدة، وظهرت الحاجة في ذلك الوقت إلى أسعار معيارية جيدة لتسوية هذه العقود، ولجأت الأسواق إلى المجموعة المعنية بقواعد العمل في الصناعة المصرفية وبنك إنجلترا ليوفرا لها هذا السعر الذي يُعد أحد أفضل أسعار الفائدة المعروفة ولها أهمية كبيرة على مستوى العالم.

⁴ - عزيزة بن سميحة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

** - **منظمة الدول المصدرة للنفط "O.P.E.C"**: تأسست منظمة الدول المصدرة للبتروول (أوبك) يوم 14 سبتمبر 1960 بمبادرة من الدول الخمسة الأساسية المنتجة للنفط حينها وهي: السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا، في إجتماع عقد بالعاصمة العراقية بغداد، وبذلك أصبحت أولك أهم منظمة أنشئت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها، وكان السبب الأساسي لهذه المبادرة هو التكتل في مواجهة شركات النفط الكبرى، وللسيطرة بشكل أكبر على أسعار البتروول وترتيبات الإنتاج. وتضم المنظمة حالياً إثنتي عشرة دولة هي: قطر، وإندونيسيا، وليبيا، والإمارات، والجزائر، ونيجيريا، وأنغولا، إضافة إلى الدول الخمس المؤسسة، وانتقل مقرها عام 1965 من سويسرا إلى العاصمة النمساوية فيينا. كما تملك الدول الأعضاء في هذه المنظمة 40% من الناتج العالمي، و70% من الاحتياطي العالمي للنفط. وغادرت إندونيسيا منظمة أوبك في سنة 2008 لأنها توقفت عن أن تكون مصدر رئيسي للنفط، وأعلنت كذلك قطر في ثالث من ديسمبر من عام 2018، أنها ستسحب من منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" إعتباراً من يناير 2019، وأبلغت قرارها هذا إلى المنظمة.

وبمقتضاه، قررت هز كيان الإقتصاد الرأسمالي العالمي، وتصحيح علاقات التبادل اللامتكافئ التي كانت قائمة بين سعر النفط وأسعار السلع الصناعية.

وقد كان من نتائج رفع أسعار البترول، أن حققت الدول المصدرة له فائضاً ضخماً في موازين مدفوعاتها، وهذا عن طريق نقل جزء محسوس من الدخل المتحقق في الدول الصناعية المتقدمة إلى مجموعة الدول المنتجة والمصدرة للبترول، وقد ظهر ذلك جلياً في حجم الأرصدة الأجنبية التي تمتلكها هذه الأخيرة.

ومن ثم، كان لابد من تدوير هذا الفائض، حيث لجأت للعالم الرأسمالي، المتمثل في الدول الصناعية التي تمتلك البنوك الضخمة، وهنا نشأ ما عرف بـ "البترودولار" ^{*} "Pétro Dollar"، وبمقتضاه، إستغلت الدول الصناعية هذا الموقف، وقامت بإعادة إقراض الدول النامية من تلك الأموال، الأمر الذي زاد في حجم المديونية الخارجية لهذه الدول.

ولكن وحينما نتحدث عن آثار التغيير في أسعار النفط على المديونية الخارجية للدول النامية، لابد من التفريق بين فترتين هما على التوالي¹:

1. فترة إرتفاع أسعار البترول عامي (1973-1974 و 1979-1980) :

لقد كان للزيادة التي عرفتها أسعار النفط العالمية خلال السبعينات، والتي جاءت عقب الصدمة النفطية الأولى عام 1979، أثراً لا يستهان به على إقتصاديات البلدان النامية غير النفطية، فإرتفاع سعر برميل النفط الخام من 03 دولار عام 1973 إلى 34 دولار عام 1980، قد ضاعف من قيمة فاتورة البلدان النامية المستوردة للنفط، حيث إزدادت من 7,3 مليار دولار عام 1973 إلى 31 مليار دولار عام 1975، ثم إلى 112 مليار دولار عام 1980، وهو ما يعني أن قيمة فاتورة البلدان النامية، قد تضاعفت خلال الفترة (1979-1980) بأكثر من 14 مرة².

كما شهدت نسبة قيمة الواردات النفطية للبلدان النامية إلى إجمالي قيمة وارداتها تزايداً كبيراً، إذ إنتقلت من 5,9% عام 1973 إلى 20% عام 1980³، وهو ما يعني أن خمس قيمة فاتورة وارداتها أصبحت تلتهمها تكاليف إستيراد مادة النفط.

* - البترودولار "Pétro Dollar": وقعت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1973 اتفاقاً مع المملكة العربية السعودية يقضي بأن تكون مبيعات النفط السعودي بالدولار الأمريكي مقابل الحماية ودعم العسكري، وفي عام 1975 تبعتها كل دول أوبك، ويأتي هذا الإتفاق بعد اختيار الدولار مقابل الذهب مما أدى بالرئيس ال.م.أ. "نيكسون" بفك الربط الدولار بالذهب عام 1971 (إنهيار إتفاقية بروتون وودز)، وبعد هذه الإتفاقية "البترودولار" كان إنتصاراً عظيماً للولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت جميع دول العالم التي تريد نفطاً مجرة على شراء دولار للحصول على النفط. فأدى ذلك إلى إرتفاع قيمة الدولار مجدداً وإجبار كثير من دول العالم على الحفاظ على احتياطي كبير من الدولار لتأمين حاجاتها النفطية، وأصبح بإمكان ال.م.أ. طباعة المزيد من الدولارات مقابل كل دولار يسحب من السوق ويوضع في احتياطي أي تخزين للدولار من أجل طلب وشراء النفط. وأول من أستخدم هذا المصطلح هو: البروفسور إبراهيم عويس مصري الولد وأمريكي الجنسية، أستاذ علم الاقتصاد في جامعة جورج تاون الأمريكية سنة 1973.

¹ - حسين السيد حسين محمد القاضي، إدارة الدين العام الخارجي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص: 91-93.

² - الهاشمي بوجعدار، مرجع سبق ذكره، ص: 170.

³ - William R clein, op, cit, p: 14.

وقد كان لإرتفاع أسعار النفط، أثرا كبيرا على الموازين التجارية والحسابات الجارية للبلدان النامية غير النفطية، حيث عرفت عجوزات كبيرة اضطرتها إلى زيادة إقتراضها الخارجي لتمويلها، وهو ما أدى بالتالي إلى زيادة مديونيتها الخارجية، وحسب الدراسة التي أعدها الإقتصادي "وليام كلاين"، فقد بلغت التكاليف الإضافية التي تحملتها البلدان النامية غير النفطية خلال الفترة (1973-1982) حوالي 259,5 مليار دولار، وذلك جراء الزيادات التي عرفتها الأسعار العالمية للنفط خلال ذات الفترة¹.

وعلى الرغم من أهمية المعونات والقروض الميسرة التي قدمتها دول منظمة الأوبك للبلدان النامية غير النفطية، والتي تمثل 1,7% من مجموع النواتج الوطنية لدول المنظمة، وهي تفوق تلك النسبة التي خصصتها الدول الرأسمالية الصناعية لنفس الغرض، إلا أنها كانت محدودة مقارنة بالتكاليف الإضافية التي تحملها تلك الدول، إذ تجاوزت 84 مليار دولار لغاية سنة 1984².

ويجدر بنا في هذا المقام أن نشير إلى حقيقة هامة، مفادها أن الزيادات التي عرفتها أسعار النفط العالمية خلال السبعينات والنصف الأول من الثمانينات، وإن كانت قد أسهمت في زيادة المديونية الخارجية لجميع البلدان النامية النفطية نتيجة لتحسن أوضاعها المالية، فهناك بعض البلدان النفطية مثل الجزائر، المكسيك، نيجيريا وفنزويلا... إلخ، والتي شهدت مديونيتها الخارجية خلال تلك الحقبة تزايدا كبيرا، بالنظر للجهود الإستثمارية الضخمة التي قامت بها، وقد كانت إحتياطاتها من النفط، وقدرتها على الإنتاج هما العاملان الرئيسيان اللذان شجعا الجهات المقرضة على منحها المزيد من القروض.

أما بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتقدمة، فقد إستطاعت أن تتكيف مع الأوضاع المستجدة، حيث قامت بزيادة أسعار صادراتها من السلع والخدمات، وكانت نسبة الزيادة في معظمها تفوق نسبة الزيادة في سعر البرميل النفط، الذي تصدره بلدان منظمة الأوبك، الأمر الذي مكن البعض منها من إستعادة التوازن في موازين مدفوعاتها، وحقق البعض الآخر منها فوائضا في موازينه، في حين تحملت البلدان النامية غير النفطية أعباء إضافية، رغم نجاح بعضها في رفع أسعار بعض المواد التي تصدرها، وهو ما زاد في مقدار العجز في موازين حساباتها الجارية، وقد إستطاعت بفعل شروط الإقتراض الدولي التي كانت ملائمة خلال فترة السبعينات، أن تواجه ذلك العجز بسهولة من خلال لجوئها للإقتراض الخارجي، وهو ما أدى في النهاية إلى تفاقم مديونيتها الخارجية.

2. فترة إنخفاض أسعار البترول في عام 1986:

بعد عام 1982، بدأت أسعار النفط في الإنخفاض تدريجيا، وذلك بعد أن قامت الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية المستوردة للبترول، بسياسات متعددة (ترشيد إستهلاك الوقود وتخفيض الطلب عليه، العمل على إستخدام مصادر بديلة للطاقة، بحيث تكون أرخص نسبيا من النفط كالفحم والغاز والطاقة النووية والشمسية)، وقد إستغلت الدول المستوردة للنفط الخلافات بين دول الأوبك، وراحت تشتري النفط بكميات كبيرة بغرض تكوين

¹ - William R. Klein, op. cit., p: 21.

² - صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، المجلد 23، العدد 1، واشنطن، مارس 1986، ص: 19.

مخزونات لديها، وللمحافظة على النفط الموجود في أراضيها، الأمر الذي أدى هزة شديدة ومفاجئة في سوق النفط، حيث تراجع سعر البرميل في مارس 1986 بما يزيد قليلا عن 25 دولار. ولا شك في أن إنخفاض سعر برميل النفط الخام بهذه الدرجة، وما ترتب عن ذلك من تراجع كبير في حصيللة صادرات الدول النامية النفطية من العملات الأجنبية، قد أثر سلبا في قدرتها على سداد ديونها الخارجية، على اعتبار أن الصادرات النفطية تمثل المصدر الرئيسي للحصول على العملات الأجنبية في كثير من البلدان النامية النفطية، ففي بلد مثل الجزائر، تساهم الإيرادات النفطية من العملات الأجنبية بنسبة لا تقل عن 80% من إجمالي إيرادات الصادرات، وفي المكسيك تصل هذه النسبة إلى 75%¹. وتشير التقديرات إلى أن 24 دولة نامية مصدرة للنفط، قد تحملت خسارة قدرها 70 مليار دولار عام 1986، بسبب إنخفاض سعر برميل النفط الخام في السوق العالمي، وكانت المكسيك قد تحملت وحدها خسارة قدرت بـ 6 مليار دولار.

وبفعل التدهور الحاد لأسعار النفط، تقلصت القروض الميسرة والمساعدات العامة للتنمية التي تقدمها البلدان المصدرة للنفط للبلدان النامية الأخرى، وإنطلاقاً من ذلك، وفي عام 1985، إنخفضت المساعدات العامة المقدمة من طرف دول الأوبك للدول النامية الأخرى بمقدار 1,5 مليار دولار مقارنة بعام 1984²، وقد استمر هذا الإنخفاض بشكل ملحوظ في السنوات التالية، بالرغم من التحسن الطفيف الذي عرفته أسعار النفط نهاية الثمانينات وبداية النصف الأول من التسعينات.

وبجدد بنا في هذا المقام الإشارة إلى أن هناك بعض البلدان المدينة غير النفطية، قد كان الإنخفاض في أسعار البترول في صالحها، بما أدى إلى قدرتها عللا الوفاء بأعباء ديونها الخارجية، عن طريق تخفيض العجز في موازينها التجارية، وذلك نتيجة للوفرة الكبيرة التي حدثت في تكلفة إستيراد الوقود والمنتجات النفطية، أما فيما يخص الدول الرأسمالية، فقد عملت عللا رفع أسعار البترول مرة أخرى، لأن ذلك في صالحها.

ومهما يكن من أمر، فإنه يمكننا القول أن التغييرات التي عرفتها الأسعار العالمية للنفط، خلال فترة السبعينات والثمانينات بالخصوص سواء بالزيادة أو بالإنخفاض، قد كان لها تأثيرا كبيرا على المسار الذي إتخذه المديونية الخارجية للبلدان النامية، وبلوغها المستوى الذي هي عليه الآن.

ثالثا: نمط تقسيم العمل الدولي وتدهور معدلات التجاري³:

إن نمط تقسيم العمل الدولي مسؤول إلى حد كبير عن تفاقم أزمة الديون الخارجية، لأنه قد أوجد أوضاعا لم تكن في صالح البلدان النامية، حيث حصر وظائف هذه الدول في إنتاج وتصدير المواد الأولية، بينما ترك للدول الصناعية أمر إنتاج وتصدير المواد المصنعة.

¹ - عزيزة بن سمينة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

² - Yves Gauthier, *La crise mondiale de 1973 au nous jours*, édition la compléxe, Paris, 1989, p: 164.

³ - عزيزة بن سمينة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 71 - 73.

ويتضح مما تقدم، أن الدول النامية تحصل على العملة الصعبة لتلبية حاجات الإستهلاك والتنمية، من خلال تصديرها لعدد محدد من السلع التي تتميز بإنخفاض أسعارها وتذبذب الطلب عليها، في حين تستورد مجموعة من السلع الصناعية التي تتميز بارتفاع أسعارها وزيادة الطلب عليها، ومن هنا نشأ تدهور معدل التبادل التجاري*.

فإنخفاض معدل التبادل كان ولا يزال يشكل إحدى أهم القنوات التي يتم عبرها إستنزاف جزء هام من موارد البلدان النامية، وهو ما ساهم في إفقارها، وخلق صعوبات كبيرة أمامها للقيام بأي عملية تنموية جادة، تمكنها من تجاوز مرحلة التخلف والتبعية التي تعيشها، وعليه فإن تدهور معدل التبادل، إنما يعكس علاقات التبادل اللامتكافئ بين البلدان الرأسمالية المتقدمة والبلدان النامية.

وقد شهد هذا المعدل في مجموعة من البلدان النامية خلال القرن العشرين تدهورا كبيرا، ملحقا خسائر كبيرة بهذه البلدان، لأن إنخفاضه إنما يعني تدهورا في القوة الشرائية لصادرات البلدان النامية.

وعلى رغم من أن معظم الدراسات تشير إلى أن البلدان النامية، قد تضررت كثيرا في السبعينات جراء تدهور معدل التبادل التجاري، إلا أنها تشير في نفس الوقت، أن هذا المعدل لم يتوقف عن التدهور خلال عقد الثمانينات وبداية التسعينات، حيث حدث تدهور في أسعار المنتجات الأولية - بما فيها النفط - التي تصدرها البلدان النامية، وعلى الرغم من أن أسعار السلع المصنعة التي تستوردها هذه البلدان، قد شهدت هي الأخرى إنخفاضًا في أسعارها بداية الثمانينات، إلا أن الإنخفاض الذي حدث في أسعار المواد الأولية التي تصدرها البلدان النامية (السكر، الأرز، النحاس، الألمنيوم، المطاط، الكاكاو، الوقود....) قد كان أشد وأقوى، فعلى سبيل المثال، إنخفضت أسعار المنتجات الأولية فيما عدا الوقود خلال الفترة (1980-1982) بنسبة تراوحت ما بين (-7) إلى (-12) %، بينما كانت الإنخفاض في أسعار السلع المصنعة التي تستوردها البلدان تتراوح ما بين (-4,8) و (-2,1) %.

وقد إستمر التدهور في معدل التبادل الدولي خلال التسعينات، حيث يلاحظ من خلال الجدول أدناه بأن التغيير في هذا المعدل بالنسبة للبلدان النامية خلال الفترة (1992-2001) كان سلبيا بإستثناء السنوات 1994، 1995، 1999 و 2000.

الجدول رقم (1-15): التغير في معدل التبادل التجاري في الدول المتقدمة والدول النامية.

الوحدة: النسبة المئوية (%)

البيان	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الدول المتقدمة	0.8	0.6	0.1	-	0.2	0.6	1.21	0.1	2.2	0.2
الدول النامية	2.8	2.6	0.1	2.8	1.8	0.7	6.7	4.5	7	2.8

المصدر: عزيزة بن سمينة بنت عمارة، الدول النامية وأزمة المديونية الأسباب والحلول، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص73.

وخلاصة القول، أن تدهور معدل التبادل التجاري للبلدان النامية، قد أدى إلى إستنزاف جزء كبير من فائضها الإقتصادي، الأمر الذي ساهم في إضعاف تراكم رأس المال اللازم للتنمية لديها، وزاد من حاجتها للإقتراض الخارجي بإستمرار، وأضعف بالتالي من قدرتها على سداد خدمات ديونها الخارجية.

رابعاً: آثار الركود الإقتصادي على الدول الصناعية :

تعتبر ظاهرة الركود الإقتصادي التي أصابت الإقتصاد الرأسمالي العالمي في فترة السبعينات والنصف الأول من الثمانينات، أحد العوامل الخارجية البارزة التي ساهمت بدرجة كبيرة في تفاقم المديونية الخارجية للبلدان النامية¹. إن تبعية الدول النامية للدول الصناعية المتقدمة يجعل الدول النامية تتأثر في حركتها الاقتصادية وتنميتها بتلك الدول. فمنذ مطلع الثمانينات تأثرت الاقتصاديات الرأسمالية بركود اقتصادي، فزادت معدلات البطالة وانخفض معدل النمو وقد صاحب هذا الركود انخفاض كبير في حركة التجارة الدولية، وقد أدى هذا إلى انخفاض الطلب العالمي على صادرات البلدان النامية إلى بلدان الإقتصاد الرأسمالي المتقدمة بحوالي الخمس بين أعوام 1981 و1985².

وقد انعكس الركود الاقتصادي الذي خيم على اقتصاديات البلدان الصناعية الرأسمالية في النصف الأول من عقد الثمانينات بشكل حاد على اقتصاديات البلدان النامية. فمع التدهور الحاصل في حجم وقيمة صادرات البلدان النامية إلى الدول الرأسمالية المتقدمة مقابل الواردات من السلع الصناعية الواردة من الدول الرأسمالية الصناعية، لجأت هذه الدول الأخيرة إلى رفع أسعار صادراتها إلى البلدان النامية وبخاصة أسعار المواد الغذائية والسلع الوسيطة، ذلك من أجل تعويض خسائرها الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط العالمي. كما انعكس أيضاً الركود الاقتصادي في الدول الصناعية سلبي على حجم القروض والمساعدات الميسرة للدول النامية فانخفض انسياب رؤوس الأموال الأجنبية الميسرة، وفي الوقت نفسه تزايدت مدفوعات خدمة الديون وتزايدت صعوبات الإقتراض الخارجي، وبخاصة بعد انفجار أزمة الديون العالمية عام 1982. وكنتيجة لذلك انخفض حجم الديون الميسرة والتسهيلات الائتمانية

¹ - عزيزة بن سمينة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 80-81.² - الأمم المتحدة، أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المجلد الثالث، نيويورك، 1989، ص: 33.

الحكومية من مجموع القروض من % 78 في الستينات إلى % 45 عام 1982. الأمر الذي دفع البلدان النامية وبخاصة بلدان أمريكا اللاتينية إلى اللجوء إلى القنوات العالية التكلفة مثل البنوك التجارية¹.

خامساً: تزايد تدابير فرض الحماية الجمركية على صادرات الدول النامية:

و ذلك على الرغم من أن الدول الرأسمالية تدعي مبدأ حرية التجارة والمنافسة الحرة، وأن هذه الدول موقعة جميعها على اتفاقية الجات التي تهدف إلى تنمية وتحرير التجارة الدولية بين الدول المنضمة إليها؛ وذلك من خلال القضاء على الإجراءات الحمائية التي قد تلجأ إليها بعض الدول. وقد وضعت هذه الاتفاقية عددا من المبادئ الرئيسية التي تنظم حركة التجارة الدولية، أهمها²:

◀ مبدأ التجارة من غير تمييز: وهو المبدأ الذي يتضمن شرط الدولة الأكثر رعاية، وهو يعني أن أية ميزة يتم تبادلها بين أية دولتين عضوين في اتفاقية الجات يجب منحها إلى باقي الدول الأعضاء.

◀ مبدأ الحماية التجارية: عبر استخدام التعريفات الجمركية فقط.

◀ مبدأ معاملة الدول النامية معاملة خاصة: فقد سمح للدول النامية بإجراء تقييدات كمية أو تعليق امتيازات جمركية سبق منحها لبعض المستوردات التي أصبحت تهدد المنتجين المحليين؛ وذلك حسب ما ورد في القسم الرابع المضاف إلى اتفاقيات الجات في عام 1965، والذي ينص صراحة في المادة 36 منها، على أنه ليس من المتوقع من الدول النامية أن تقدم تنازلات تعريفية لتتلاءم مع تنميتها واحتياجاتها المالية والتجارية.

ومع هذا، إن النزعة الحمائية تتنامى من حين لآخر لدى الدول الصناعية الرأسمالية لمواجهة نمو الاستيراد من البلدان النامية، وذلك بوضع العراقيل أمام دخول منتوجات الدول النامية إلى أسواقها، متمثلة في أساليب متنوعة أهمها:

◀ فرض رسوم جمركية عالية على مستورداتها من الدول النامية وبخاصة السلع الصناعية.

◀ تحديد الكميات المستوردة من الدول النامية وبخاصة السلع المصنعة (نظام الحصص).

◀ إغلاق أسواق هذه الدول بوجه بعض المنتجات الجاهزة للبلدان النامية.

وهذا ما حدث فعلا خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية إلى تطبيق كثير من القيود غير التعريفية ضد العديد من المنتوجات الصناعية التي أثبتت فيها اليابان والدول الآسيوية المصنعة حديثا ميزة تنافسية مثل: المنسوجات، الملابس، المنتجات الجلدية، الصلب، السيارات، المنتجات الإلكترونية... وغيرها.

¹ - جنوحات فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

² - نفس المرجع السابق، ص: 37.

ويبين لنا الجدول أدناه، تصاعد نزعة الحماية الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، خلال الفترة (1976-1985). تتضح هذه النزعة الحمائية من خلال ما تتخذه من إجراءات تتمثل فيما يلي¹:

◀ تشجيع الإنتاج الزراعي وإنتاج المواد الأولية الأخرى، وذلك باستخدام سياسة الحماية الزراعية لصالح الزراعة الوطنية. فقد عمدت حكومات البلدان الرأسمالية المتقدمة إلى تقديم مبالغ كبيرة لدعم الأسعار كي تعوض المزارعين عن قسم كبير من تكاليف المنتجات الزراعية. ذلك من أجل زيادة قدرة الإنتاج المحلي لدى الدول الصناعية في مواجهة منافسة منتجات الدول النامية. ونشير في هذا الصدد إلى قيمة الدعم الحكومي لقطاع الزراعة على مستوى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغة 35 مليار الدولار أمريكي عام 1993 وحده.

◀ إضافة إلى تدابير فرض الحماية والحواجز المختلفة أمام صادرات البلدان النامية، لجأت هذه الدول أخيراً إلى استخدام بعض التدابير، منها الحصار، والحظر، وتجميد الأموال، وفرض العقوبات الاقتصادية ضد العديد من البلدان النامية مثل نيكاراغوا - ليبيا - كوبا وسورية، التي تعرضت إلى حصار اقتصادي بتدبير من بريطانية داخل وخارج إطار المجموعة الاقتصادية الأوروبية، والتي انتهت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية عام 1986 بحجة تورط سورية بالإرهاب الدولي والقائمة طويلة.

الجدول رقم (01-16): تصاعد نزعة الحماية الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية ودور المجموعة الأوروبية خلال الفترة (1976-1985).

البيان	ضد كل الدول		ضد الدول المصنعة حديثاً	
	1980-1976	1985-1981	1980-1976	1985-1981
عدد الإجراءات الحمائية الجديدة التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية				
المنسوجات	9	11	2	10
المنتجات الجلدية	8	00	7	00
الخشب والورق	2	4	00	00
المطاط والسلع	9	10	5	6
الصلب والمعادن	9	74	4	48
معدلات النقل	3	3	1	1
الماكينات	6	10	3	2
سلع أخرى	10	41	7	20
الإجمالي	61	152	29	87

¹ - جنوحات فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

عدد الإجراءات الحمائية الجديدة التي طبقتها الدول الأوروبية				
4	3	7	6	المنسوجات
2	1	2	1	المنتجات الجلدية
4	4	9	8	الخشب والورق
10	3	30	10	المطاط والسلع
12	15	18	24	الصلب والمعادن
2	1	3	1	معدات النقل
1	2	6	8	الماكينات
12	4	22	7	سلع أخرى
47	33	97	70	الإجمالي

المصدر: رمزي زكي، محنة الديون وسياسات التحرير في دول العلم الثالث، دار العالم الثالث، القاهرة، 1991، ص: 200.

وفعلا فقد أدت هذه التدابير العديدة إلى انخفاض نمو صادرات الدول النامية وبخاصة الدول الأقل نمواً، حيث انخفض معدل الصادرات من حوالي 10% خلال فترة السبعينيات إلى حوالي 0.2% خلال الفترة (1990-1993)¹. إضافة إلى هذه الأسباب، هناك عوامل أخرى أسهمت في تفاقم مشكلة المديونية الخارجية بشكل غير مباشر، وذلك من خلال عرقلتها لعملية التنمية المنشودة في الدول النامية. ومن أهمها:

- ✓ عدم التقيد بتوصيات الأمم المتحدة التي نصت على أن تقدم الدول الصناعية المتقدمة معونة إنمائية رسمية في حدود 0.7% من إجمالي الدخل القومي. هذا إلى جانب مضاعفة حجم المعونة الإنمائية الرسمية.
- ✓ فشل منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي نص عليها ميثاقها الرسمي. فمع مرور خمسين عاماً على تأسيس هذه المنظمة الدولية لا يزال كل من الفقر والجوع يخيماً على العديد من الدول النامية وبخاصة في القارة الإفريقية. وتشهد العديد من الدول النامية نزاعات وحروباً مدمرة، دون أن تتمكن المنظمة الدولية من معالجتها وإحلال السلام العادل والشامل، ثم العمل على نزع الأسلحة النووية والكيميائية التي تكلف مليارات الدولارات وتهدد البشرية جمعاء.

¹ - الأمم المتحدة، تقرير عن أقل البلدان نمواً، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، 1995، ص: 42.

المطلب الثالث: المؤشرات الرئيسية لقياس أعباء الديون الخارجية.

تم تطوير مؤشرات المديونية للمساعدة على إكتشاف مخاطرها، وبالتالي المساعدة في إدارتها، وعندما تستخدم هذه المؤشرات لتحليل إستدامة المديونية، فإنها تساعد على تقييم ثقل مديونية أي دولة ومعرفة إمكانية تحولها إلى دولة ذات مديونية شديدة، أو مثقلة بالديون. ويتم إستخدام المؤشرات في إطار ديناميكي لإعطاء صورة كاملة عن إتجاهات المديونية وتحديد مخاطرها، كما تستخدم مع متغيرات إقتصادية أخرى مثل النمو المتوقع ومتغيرات مالية أخرى مثل أسعار الفائدة وحدود التبادل.

وبالرغم من فائدة هذه المؤشرات، فإنه توجد مشاكل في تحديد المستويات الحرجة أو حتى المجالات المقبولة والمخبرة لهذه المؤشرات، وعلى الرغم من أن تحليل المؤشرات يتم عبر الزمن وبالعلاقات مع المتغيرات الإقتصادية الكلية، فإنها تشكل نظاما للإنداز المبكر من الأزمات المحتملة. ومقارنة هذه المؤشرات عبر الزمن يمكن أن يوضح وجود مشاكل في خدمة المديونية. كما يمكن مقارنة مؤشرات مجموعات متجانسة من الدول للكشف عن مجالات لهذه المؤشرات تعكس الإقتراب من مستويات أدت إلى مصاعب المديونية في بعض الدول، وبالتالي يمكن إستخدامها في هذا الإطار كمؤشر إنذار مبكر¹. هناك مؤشرات عديدة تعكس حجم عبء المديونية الخارجية للدول، وهذه المؤشرات ذات طابع إحصائي بحت، يقيس كل على حسب دلالاته لبعض جوانب ضغط المديونية الخارجية، ومن أهم هذه المؤشرات نذكر ما يلي²:

أولاً: مؤشر معدل خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات.

يطلق على هذا المؤشر معدل خدمة الدين، وهذا المؤشر هو عبارة عن نسبة مدفوعات خدمة الديون (الأقساط + الفوائد) إلى إجمالي حصيلة الصادرات من السلع والخدمات، ودلالة هذا المؤشر بسيطة وواضحة فكلما إرتفع هذا المعدل، دل ذلك على ثقل عبء المديونية الخارجية، لأن معنى ذلك هو أن تلك المدفوعات تمتص جانبا مهما من حصيلة بعد الوفاء بهذا المدفوعات قليلا وربما لا يكفي لتمويل الواردات الضرورية، مما يضع إقتصاد البلد المدين في موقف حرج.

إن الدائنين يهتمون بحساب هذا المعدل بإعتباره مؤشرا يدلهم على مدى قدرة البلد المدين على سداد ديونه الخارجية، كما أن حساب هذا المعدل بالنسبة للمدين يعد مؤشرا مهما لقياس مدى ضغط أعباء الديون على حصيلة صادرات البلد وتحديد مدى قدرته على الإستيراد، وكذلك مدى هشاشة خدمة الدين لإنخفاض غير متوقع للصادرات. وعلى الرغم من أهمية هذا المؤشر وكثرة إستعماله فإن له عيوباً من أهمها³:

¹ - بلقاسم العباس، إدارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثلاثون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص: 14.

² - لعاطف عبد القادر، سياسات مواجهة أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1994-2005، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: نقود ومالية، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2006/2005، ص: 13.

³ - رمزي زكي، الإقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص: 130-132.

◀ هذا المعدل يربط بين متغيرين يتسمان بأتهما من طبيعتين مختلفتين، فالمتغير الأول هو مبالغ خدمة الديون، وهو متغير معلوم ومحدد سلفاً (طبقاً لشروط القرض)، كما أنه من الممكن معرفة حجم هذه المبالغ في السنوات المقبلة، أما المتغير الثاني وهو حصيلة الصادرات فهو متغير غير يقيني، إذ تخضع حصيلة صادرات الدول النامية لعوامل خارجية أو عوامل طارئة يصعب التأثير فيها أو السيطرة عليها، ومن هنا فإن دلالة هذا المؤشر هي دلالة تاريخية، أما حساب هذه العلاقة لفترات مقبلة فإنها محدودة وتتوقف على مدى دقة التنبؤ الإحصائي لحصيلة الصادرات في السنوات المقبلة.

◀ يتأثر هذا المؤشر كثيراً بفترة السماح، فقد يظهر بقيمة منخفضة في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ولكن في فترة تالية يرتفع فجأة بعد إنتهاء فترة السماح.

◀ كذلك فإن دلالة هذا المؤشر على عبء الدين تتأثر بأهمية قطاع الصادرات بالنسبة للإقتصاد الوطني، فكلما زادت أهمية هذا القطاع فإن قيمة هذا المؤشر تقل والعكس صحيح.

ثانياً: مؤشر نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

دلالة هذا المؤشر هو أنه يشير إلى سلة ما يقتطعه الدائنون الأجانب من الناتج المحلي الإجمالي لقاء ما قدموه من القروض إلى تلك الدول، ومن المهم عند حساب هذه النسبة معرفة حجمها وتطورها الزمني أيضاً، وتشير الإحصائيات المتاحة إلى أنه في غالبية البلدان النامية المدينة، يرتبط النمو الإنفجاري في ديون هذه البلدان بنمو مواز في حجم الحصة التي يقتطعها الدائنون من الناتج المحلي الإجمالي في تلك البلدان، وزاد من خطورة الموقف أن معدل نمو هذه الحصة يفوق كثيراً معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً: مؤشر نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الصادرات.

مؤشر المديونية الكلية القائمة في نهاية السنة إلى صادرات البلد من سلع وخدمات، يمكن إعتبره مؤشر إستدامة، حيث أن إرتفاع هذا المؤشر يدل على أن الديون باتت أكبر من موارد البلد الأساسية من العملات الصعبة، ويدل ذلك على أن البلد قد يواجه مشاكل في الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤشرات التي تعتمد مخزون المديونية تعاني نقاط ضعف عديدة. فالبلدان التي تستخدم المديونية لغرض الاستثمار مع فترات إدارة طويلة، قد تظهرها المؤشرات بأنها تعاني مديونية مرتفعة. لكن مع إرتفاع النمو والصادرات الناجمة عن مردود الاستثمار، فإن الإدارة الطويلة مثل استخدام متوسط الفترات المتعددة. وإذا كانت المديونية تتضمن نسبة كبيرة من القروض الميسرة، فإن خدمة المديونية لا ترتفع كما كان الفائدة مرتفعة. ولكي يتم الأخذ بعين الاعتبار العبء الداخلي (تكلفة الفرصة البديلة)، فيفترض حساب القيمة الحالية للمديونية بعد خصم تدفقات خدمة المديونية، بإستخدام سعر فائدة تجاري بمخاطر محايدة. ويعني إرتفاع هذه النسبة أن

البلد يتجه نحو مسار غير مستدام¹.

رابعاً: مؤشر نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

تعتبر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المؤشرات دلالة فهو يربط بين الديون وقاعدة الموارد، أي إرتباطه بمتغير أساسي وهو الناتج المحلي الإجمالي، الذي يمثل القوة الاقتصادية الرئيسية، ويعبر عنه بالعلاقة التالية²:

مؤشر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي = الديون الخارجية / الناتج المحلي الإجمالي

ويدل هذا المؤشر على حقوق العالم الخارجي في الناتج المحلي الإجمالي، وكلما تزايدت هذه النسبة دل ذلك على قيام الدولة المدنية بصفه مستمرة بتحويل أجزاء كبيرة من ناتجها المحلي للدول الدائنة وفاء بالتزاماتها الخارجية، وبالتالي إزدياد إعتمااد البلد على العالم الخارجي في علاج مشكلات الإقتصادية. وبما أن الديون تمثل حقوقاً للغير فإن إرتفاع هذه النسبة يعني ازدياد حقوق الغير في الناتج المحلي الإجمالي.

خامساً: مؤشر نسبة الإحتياطات الدولية إلى إجمالي الديون.

يحاول عدد من الخبراء الإقتصاديين معرفة مدى عبء الديون الخارجية من خلال نسبتها إلى حجم الإحتياطات الدولية للبلد المدين أي نسبتها إلى مجموع ما يملكه من ذهب و عملات أجنبية، فضلاً عن قيمة موقفها لدى صندوق النقد الدولي. وحسب هذه المؤشر يمكن القول أنه كلما إرتفعت هذه النسبة دل ذلك على قوة وضعية السيولة الخارجية، ومن ثم طاقة البلد على مواجهة أعباء الديون في الأوقات الحرجة، ولهذا يهتم الدائنون بحساب هذه النسبة إضافة إلى نسب أخرى عند تقدير طاقة البلد على سداد ديونه الخارجية³.

سادساً: مؤشر القيمة الحالية للدين إلى المداخيل الحكومية:

هو مؤشر القيمة المستقبلية لخدمة الدين المخصص بسعر فائدة تجاري بمخاطرة حيادية على المداخيل الجبائية للحكومة يقيس الاستدامة في البلدان ذات الإقتصاد المفتوح والتي تعاني من قيد الميزانية الناجم عن ارتفاع خدمة المديونية. وقد يدل هذا المؤشر لسنوات عديدة على أن الدولة تواجه مشاكل جبائية ومالية لخدمة المديونية⁴.

¹ - بلقاسم العباس، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

² - عزازي فريدة، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

³ - لعاطف عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

⁴ - بلقاسم العباس، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

خلاصة الفصل الأول:

إن مشكلة الديون الخارجية تعتبر من القضايا المعقدة التي تواجه الدول النامية المثقلة بالديون وكذلك الدول المتقدمة، وترتبط هذه الأزمة بثلاث أبعاد رئيسية يتمثل أولها في تزايد حجم المديونية الخارجية، وما ترتب عليها من تدهور مؤشرات الديون الخارجية، أما البعد الثاني يتمثل في ضعف طاقة الاقتصاد الوطني للدول النامية فراداً من خدمة أعباء هذه الديون، كما يتضمن البعد الثالث إلى طبيعة وخصائص الاختلالات الهيكلية والاقتصادية التي ساهمت في تعقد أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية وخاصة العربية.

فمن خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن أزمة المديونية الخارجية للدول النامية تعبر عن واقع التبعية والإعتماد على الغير، وهي نتاج حتمي لوضع الدول النامية في نظام تقسيم العمل الدولي، وفي العلاقات المالية والتجارية والنقدية غير المتكافئة داخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي. و لجوء الدول النامية إلى القروض الخارجية كان أمراً حتمياً وليس خياراً نتيجة لضعف تعبئة الإدخار المحلي المقابل للإستثمار.

ولقد تمكنت الدول المتقدمة من وضع الدول النامية في فخ المديونية وذلك عن طريق أداة رأس المال، وبالتالي أصبحت هذه الدول تواجه ضغوط دولية الهدف منها تحقيق مصالح الدول الدائنة، وهو ما يفسر بتنامي ظاهرة العولمة بكافة أوجهها، خاصة الوجه المالي لها.

ومن هنا يتطلب الأمر معرفة الأسباب الفعلية التي أدت إلى انتقال أزمة الديون الخارجية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة والمتمثل في أزمة الديون السيادية التي إنفجرت في معظم الدول الأوروبية، وهو ما سنتطرق له من خلال الفصل التالي.

الفصل الثاني

الفصل الثاني:

أزمة الديون السيادية الأوروبية

« المفاهيم، التطورات، النتائج »

تمهيد:

لم يكد ينتهي العقد الأول من عمر اليورو حتى وجد نفسه في طاحونة أزمة تعتبر الأسوأ في تاريخه ألا وهي أزمة الديون السيادية الأوروبية، فقد كان التركيز طوال عام 2010 على أزمة الديون السيادية لليونان وهي بمثابة تحدٍ لمدى صمود اقتصاديات منطقة اليورو الستة عشر أمام تداعيات الأزمة المالية العالمية وكذا مدى قدرة الحكومات على مواصلة دعم الاقتصاد الضعيف. وفي الواقع ظهرت بوادر الأزمة بالتحديد في نوفمبر 2009 عندما أعلنت اليونان عن خطة الموازنة العام للعام المالي الحالي وذلك كي تتجنب الوقوع في الإفلاس وعدم قدرتها على الوفاء بالديون المستحقة عليها الأمر الذي وضع تركيز العالم كله على اليونان على اعتبار أن ذلك يهدد استقرار وحدة منطقة اليورو النقدية ومن ثم انهيارها.

ويمكن القول أن أزمة الديون اليونانية الحالية تعد من أكبر تحديات الاتحاد الأوروبي، وتحديدًا من النظام النقدي الموحد «اليورو» لما يمكن أن تؤدي إليه ضغوطها المتزايدة من عواقب وخيمة تهدد بانتقال العدوى إلى بعض بلدان منطقة اليورو لا سيما منها البرتغال و إيرلندا وإسبانيا وبدرجة أقل إيطاليا، ووضعت احتمالية تقهقره إلى مراحل أدنى من تلك التي وصل إليها بدءاً من تفكك النظام النقدي الموحد «اليورو».

نحاول من خلال متن الفصل تناول ميلاد العملة الأوروبية الموحدة «اليورو»، ومن ثم التطرق لأزمة الديون السيادية الأوروبية « أزمة منطقة اليورو »، ثم نتناول تطور أزمة الديون السيادية إلى باقي دول منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : الإتحاد الأوروبي، وميلاد العملة الأوروبية الموحدة «اليورو».

المبحث الثاني : أزمة الديون السيادية الأوروبية « أزمة منطقة اليورو ».

المبحث الثالث : تطور أزمة الديون السيادية إلى باقي دول منطقة اليورو و إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الأول:

الإتحاد الأوروبي والعملية الأوروبية الموحدة «اليورو»

يعتبر تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الإنجاز الأهم في مسيرة التكامل والوحدة الأوروبية، وتتويجًا باهراً لجهودها المتواصلة التي بدأتها منذ الحرب العالمية الثانية. ويتطلب إقامة وحدة اقتصادية ونقدية توافر قواعد مشتركة تحكم السياسات الاقتصادية والنقدية ومراحل يجب تنفيذها حتى يكون البناء راسخًا ومتينًا. ومن أجل ذلك أسست معاهدة ماستريخت بهدف تحديد السبل الكفيلة لتحقيق هذه الوحدة من خلال التنسيق والإنسجام بين السياسات النقدية للدول الأعضاء.

المطلب الأول: نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي.

يعد الإتحاد الأوروبي، من أهم تجارب التكامل الإقتصادي في الوقت الراهن، حيث ظهرت الحاجة الملحة له بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، وما خلفته من دمار إقتصادي لأوروبا والتي كانت المحفز الأول للتفكير في إقامة نوع من التكتل والتعاون بين دول القارة¹.

أولاً: التطور التاريخي لنشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية:

لم تكن فكرة توحيد أوروبا فكرة جديدة في التوجه الإقتصادي السياسي لأوروبا. فقد كان لهذه القارة طموحات وحدوية قديمة قدم الزمان. كما كانت لها عدة محاولات للوحدة النقدية حيث شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر أشكالاً مختلفة للاتحاد النقدي بين الدول الأوروبية إلا أنها لم تكمل بالنجاح، ومن أهم هذه الجهود²:

- ✓ الاتحاد النقدي اللاتيني خلال الفترة (1865-1927) بين كل من فرنسا، بلجيكا، إيطاليا، سويسرا، اليونان وانتهى بسبب ضعف التنسيق بين دول الأعضاء؛
- ✓ واتحاد الدول الاسكندنافية في الفترة (1875-1923) بين السويد والنرويج والدانمارك وانتهى بسبب الحرب العالمية الأولى؛
- ✓ دعوة الكونت النمساوي "كودينوف كاليرجي" عام 1923 لإنشاء الولايات المتحدة الأوروبية؛

¹ - سماح أحمد فاضل، المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010، ص: 73.

² - فاروق محمود الحمد، الوحدة النقدية الأوروبية واليورو: النشأة، والتطور، والآثار، العدد 61 سلسلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، 2000، ص: 12-13.

✓ كذلك دعوة وزير الخارجية الفرنسي "أرستيد بريان" في ديسمبر عام 1929 إلى قيام الإتحاد الأوروبي في إطار عصابة الأمم المتحدة، شكلت الخطوات الأولى لتمهيد الطريق وتشجيع التعاون بين الدول الأوروبية¹؛

✓ في 19 سبتمبر من عام 1946 دعا "ونستون تشرشل" وزير خارجية بريطانيا إلى إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية محوراً تعاون فرنسي ألماني، وقد جعل العلاج الأساسي لمشاكل أوروبا يكمن في التوحيد، أو كما أسماه "إعادة إنشاء العائلة الأوروبية في ظل بناء يمكن أن يعيش في سلام وأمن وحرية"،

وفي الحقيقة فقد كانت نهاية الحرب العالمية الثانية هي البداية الفعلية للوحدة الأوروبية، حيث اقتضت الضرورة الاقتصادية ذلك - في تلك الفترة - في ظل تنامي القوة الأمريكية وبروزها كقوة عظمى في مواجهة الإتحاد السوفياتي، سابقاً، أين شعرت أوروبا على أن دورها غير ذي أهمية على الساحة الدولية، مما أفرز شعوراً قوياً لديها في التفكير في السبل التي توحد جهودها وتضمن مواردها لإعادة بناء قوتها ودورها على المستوى الدولي². وقد أيدتها الولايات المتحدة الأمريكية لبناء هذا التكتل رغبة منها في مواجهة المد الشيوعي. وتجلّى هذا التأييد في صورة "مشروع مارشال * Marshall Plan"، و بالتالي لم تتأخر بذلك الخطوات العملية لبدأ توقيع اتفاقيات هذا التعاون بين العديد من الدول الأوروبية، هذه الاتفاقيات كانت الدافع لنشأة و تأسيس الهيئات و المنظمات التالية:

أ. إتحاد دول بينيلوكس:

عقدت دول بينيلوكس والتي تضم ثلاث دول أوروبية كل من: بلجيكا، هولندا و لوكسمبورغ في 29 أكتوبر 1947 إتفاقاً جمركياً يتم بموجبها توقيع إتفاقية تأسيس الإتحاد الجمركي، وكان أول مرحلة من الإتحاد الاقتصادي بينها و أول تجربة تكامل الأوروبي ألغيت بموجب الرسوم الجمركية بين بلجيكا و لوكسمبورغ من جهة، وهولندا من جهة أخرى، في حين طبقت تعريفه جمركية واحدة على الواردات من الدول الأخرى، و في 1 جويلية 1950، أزيلت القيود التجارية ووحدت السياسة الجمركية، و اتبعت الدول الثلاث سياسة جمركية موحدة نحو العالم الخارجي³.

¹ - الجاسور ناظم عبد الواحد، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2007، ص: 60.

² - نبيل حشاد، الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي: من الفكرة إلى البوروا. العدد 55 سلسلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، 1998، ص: 11.

* مشروع مارشال: هو المشروع الاقتصادي لإعادة تعمير أوروبا بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، ووضع هذا المشروع الجنرال "جورج مارشال" رئيس هيئة أركان الجيش الأمريكي أثناء الحرب العالمية الثانية، ووزير الخارجية الأمريكي منذ جانفي 1947 والذي أعلن المشروع بنفسه في 5 يونيو (جوان) عام 1947 في خطابه أمام جامعة هارفارد، وكانت الهيئة التي أقامتها حكومات غرب أوروبا للإشراف على إنفاق 12,9925 مليار دولار أمريكي قد سميت "منظمة التعاون والإقتصاد الأوروبي" وقد ساهمت هذه الأموال في إعادة إعمار وتشغيل الإقتصاد والمصانع الأوروبية.

³ - محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومعزاهها لتكامل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004، ص: 527.

ب. إنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي:

كان من نتائج الحرب العالمية الثانية انهيار اقتصاد الكثير من الدول الأوروبية، فأعلن "جورج مارشال" وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1947 ضرورة قيام دول أوروبا الغربية بالتعاون الإقتصادي فيما بينها لإعادة بناء إقتصادياتها، في مقابل تخصيص حجم كبير من المساعدات الأمريكية، وهو ما يعرف بمشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا،¹ و قد أسفر ذلك عن تأسيس هذه المنظمة² سنة 1948، بتوقيع 16 دولة أوروبية مستفيدة منها اتفاقيتها المنشئة حيث عملت هذه المنظمة خلال السنوات الأربعة التي حددها مشروع مارشال على تنسيق سياسات الدول الإقتصادية بغرض الوصول إلى أفضل وسيلة لدفع عملية الإنتاج و الوصول إلى الاستقرار مما ساعد في زيادة نسبة التجارة البينية، و ارتفاع الإنتاج الصناعي مما زاد بدوره نسبة الصادرات إلى الدول الأخرى³، و بالموازاة مع ذلك تم التوقيع على معاهدة بروكسل سنة 1948، بهدف تحقيق التعاون العسكري بين كل من فرنسا و المملكة المتحدة و بلجيكا و هولندا و لوكسمبورغ، و بسبب تزايد الشكوك و النيات السوفياتية تجاه أوروبا الغربية تم تدعيم التعاون العسكري بالتوقيع على معاهدة حلف شمال الأطلسي سنة 1949، والتي ضمت بالإضافة إلى إتفاقية بروكسل عدد آخر من الدول الأور و بية، وكذلك الو م أ، وكندا، إذ شهد العام نفسه إنشاء مجلس أوروبا للتحقيق عدد من الأهداف السياسية والإقتصادية، أهمها حماية حقوق الإنسان والحريات العامة في أوروبا.⁴

ج. إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب:

أعلن وزير الخارجية الفرنسي "روبير شومان" في مؤتمر صحفي في 09 ماي 1950 عن إقتراح إنشاء الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب، والتي تم التوقيع على "معاهدة باريس" في 18 أبريل 1951 لتحقيق طموحات "شومان"، الذي يعد الأب الروحي للاندماج الاوروي⁵، وقد شملت 04 دول وهي: إيطاليا، وبلجيكا، ولوكسمبورغ، وهولندا، إضافة للدولتين المؤسستين لها و هما فرنسا وألمانيا⁶، إذ مثلت هذه الجماعة تطورا أساسياً في هوية أوروبا الغربية تقوم على أساس التعاون السلمي و المصلحة المتبادلة⁷، و لقد كان الهدف من هذه الجماعة هو السعي لإنشاء سوق مشتركة على مستوى القارة الأوروبية كخطوة لقيام جماعة إقتصادية تتبنى سياسات اقتصادية، وهنا كانت الفكرة هي إنشاء جماعة الفحم والصلب، التي يمكن الانطلاق منها إلى قطاعات أخرى بعدها وقد أختير الفحم والصلب على أساس أنهما مادتان أساسيتان في صناعة أدوات الحرب ومن ثمة فإن

¹ - عمر مصطفى محمد، التكتلات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي في دول النامية: دراسة تجارب مختلفة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص: 56-57.

² - عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 ديسمبر، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص: 122.

³ - محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص: 528.

⁴ - صدام مرير الجميلي، الاتحاد الاوروي ودوره في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2009، ص: 38-39.

⁵ - Jean Boulouis, Droit Institutionnel de l' union européenne, 6 éme édition Montchrestien, Delta, Paris, P : 22 .

⁶ - سمير صارم، اليورو، دار الفكر المعاصر، لبنان، 1999، ص: 76.

⁷ - جون بيلس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات المتحدة، 2004، ص: 874.

وضعها تحت إشراف مشترك سيحول دون إستخدامهما من إحدى الدول لمحاربة دولة أخرى¹، هذا كما تجدر الإشارة إلى أن النشاط الفعلي لهذه الجماعة بدأ في تموز 1952، بتحرير تجارة الفحم الحجري والحديد والصلب ملغية بينها الحواجز محددة لكميات الإستيراد والتصدير، فبعد أن دعت هذه المعاهدة إلى إنشاء مؤسسات أوروبية مشتركة لتكون هذه المعاهدة بالفعل مثلاً يجتذى به للمشاركة في المواد والأسواق معاً، على صعيد محصور وتحت مراقبة سلطة متخصصة وبذلك يمكن اعتبارها الشرارة التي أطلقت السوق الأوروبية المشتركة².

د. المجموعة الأوروبية للدفاع المشترك:

شكل قيام الجماعة الأوروبية للفحم والصلب نقلة نوعية في مسيرة الوحدة الأوروبية، غيرت شكل ومضمون العمل الأوروبي المشترك وضخت برياح جديدة في شراع أنصار الوحدة الأوروبية الذين راحوا يحاولون انتهاز الفرصة لتحقيق قفزة كبرى في مسيرة هذه الوحدة، وذلك بالتعجيل بمد نطاق العمل الأوروبي المشترك من قطاع الفحم والصلب إلى قطاعات أخرى أكثر حساسية وتعقيداً، مثل قطاع الدفاع والأمن وبالتالي إلى قطاع السياسة الخارجية نفسها وجاءت المناسبة مع اندلاع الحرب الكورية في يونيو 1950 فقد أثارت هذه الحرب جدلاً داخل الجمعية الاستشارية لمنظمة مجلس أوروبا حول جدوى إنشاء جيش أوروبي موحد وتزامن ذلك كله مع تزايد الضغوط الأمريكية على أوروبا لتحمل مسؤوليات دفاعية وأمنية أكبر في إطار الإستراتيجية العامة لحلف شمال الأطلسي والذي كانت معاهدته المنشأة قد دخلت حيز التنفيذ بالفعل³.

بدأت المفاوضات بين دول الجماعة الأوروبية الست (فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، ودول البينيلوكس) في 15 فيفري 1951، وحضرها مراقبون من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والنرويج والدنمارك، وانتهت بالتوقيع في 28 ماي 1952 على إتفاقية تؤسس لقيام الجماعة الأوروبية للدفاع على غرار الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وقد نصت هذه الإتفاقية على تشكيل 40 فرقة عسكرية أوروبية تخضع لقيادة هيئة أوروبية (مفوضية) على السلطة العليا في الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، يشرف على تسليحها جهاز فني وإداري خاص توضع تحت تصرفه ميزانية مشتركة، وتخضع الرقابة السياسية من جانب البرلمان الأوروبي والرقابة القانونية من محكمة العدل الأوروبية⁴.

وقد صادق عليها كل من برلمان: ألمانيا الاتحادية في 19 مارس 1953، وهولندا في 23 جويلية 1953، وبلجيكا في 26 نوفمبر 1953، ولكسمبورغ في 27 أبريل 1954، وبسبب بعض الإجراءات الروتينية والقضايا السياسية الحساسة تم تأخير عرض معاهدة لتصديق على البرلمان الايطالي، غير أن التصديق بدأ أمراً محسوماً. بعكس الجمعية الوطنية الفرنسية والتي لم تصدق بعد على معاهدتها المنشأة؛ ومع وصول اليمين الفرنسي الرفض

¹ - صدام مرير الجميلي، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

² - أحمد حسن صالح قادر، ظاهرة العولمة وتأثيراتها على أسواق المال العالمية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2013، ص: 269.

³ - حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص: 138.

⁴ - نفس المرجع السابق، ص: 139.

للفكرة وعدم تقبله لوضع الجيش الفرنسي تحت أي قيادة أجنبية خوفا من سيطرة ألمانيا عليها مستقبلا خاصة مع عدم مشاركة بريطانيا في المشروع وتورط فرنسا في الهند الصينية وعدم الموافقة على المشروع عند طرحه في البرلمان في نوفمبر 1954، أدى إلى فشل المشروع الجماعة الأوروبية للدفاع ورفضه من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية¹.

هـ. معاهدة روما وإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية:

لقد كان نجاح جماعة الفحم والصلب دافعا للدول الأوروبية الأعضاء، لأن تفكر مرة أخرى في توسيع إتحدائها الاقتصادي، حيث إتجهت لإقامة وحدة إقتصادية شاملة تقوم على سوق مشتركة وإتحد جمركي بل وإنشاء إقليم إقتصادي للدول الأعضاء تسود فيه حرية مرور الأشخاص والأموال والبضائع وتكون له سياسة إقتصادية وتجارية مشتركة². بذلك إنبثقت عن إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب معاهدتين جديدتين في روما³.

فقد تم بتاريخ 25 مارس 1957، في مدينة روما بإيطاليا بتوقيع على معاهدتين جديدتين من طرف كل من

بلجيكا ولوكسمبورغ، وإيطاليا، وهولندا، وفرنسا، وألمانيا على اتفاقيتي روما وهما:

◀ **الأولى:** خاصة بإنشاء "الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية" للأبحاث المشتركة والتعاون والإدارة في مجال الطاقة النووية.

◀ **أما الثانية:** فتتمثل في إنشاء "الجماعة الاقتصادية الأوروبية" وهي إتحد جمركي يفرض رسوما جمركية موحدة ويتبع سياسة زراعية موحدة.

ولقد دخلت المعاهدتان الجديدتان حيز التنفيذ في الأول من جانفي 1957، لتبدأ مرحلة جديدة ومهمة في مسيرة حركة التكامل والاندماج الأوروبي. ومع حلول عام 1967 نجحت هذه الدول في دمج كل من جماعة الفحم والصلب والجماعة الاقتصادية الأوروبية وجماعة الطاقة الذرية، في منظمة واحدة هي المجموعة أو الجماعة الأوروبية والتي أطلق عليها اسم "السوق الأوروبية المشتركة" واتفق على اكتمال مقوماتها بعد فترة تتراوح من 12 إلى 15 عاما وهذه الفترة تعتبر مرحلة انتقالية نحو السوق المشتركة، ويجري التركيز فيها على متطلبات إقامة الإتحاد الجمركي⁴، فنصت **معاهدة روما** على ما يلي⁵:

✓ إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء والقيود الكمية على الصادرات والواردات بينها؛

✓ إيجاد تعريف مشترك تجاه الدول غير الأعضاء وإتباع سياسة تجارية مشتركة إتجاهها؛

¹ - حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص: 141.

² - الشافعي محمد البشير، السوق الأوروبية المشتركة أقوى المنظمات الاقتصادية الدولية، دار وبلد النشر غير متذكورين، 1973 ص: 36.

³ - عمر مصطفى محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص: 57.

⁴ - المرجع نفسه.

⁵ - محمد محمود الإمام، تطور الأطر المؤسسة للإتحاد الأوروبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1998، ص: 134.

✓ إزالة العقوبات التي تعترض انتقال الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء؛

✓ إقامة بنك استثمار أوروبي لدعم النمو الاقتصادي؛

✓ إقامة سياسة زراعية مشتركة بين الدول الأعضاء وذلك عن طريق حماية المزارعين وإعطائهم دخولا أكثر ارتفاعا من تلك التي يحصلون عليها في السوق الحرة¹؛

✓ توحيد أسس التجارة الخارجية والنظم النقدية والعمالية والاجتماعية للدول الأعضاء؛

✓ وضع نظام يكفل عدم تعرض المنافسة للتشويه داخل السوق المشتركة؛

✓ اتخاذ إجراءات تمكن من تنسيق السياسات الاقتصادية لمعالجة الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء؛

✓ إنشاء أجهزة مشتركة تسهل التوسع الاقتصادي للجماعة².

فلقد تقرر أن يتم تنفيذ هذه الاتفاقية في ثلاث مراحل متساوية على مدى 12 سنة، تنتهي في آخر سنة 1970 ويمكن أن تمتد إلى سنة 1973 ، وقد حددت لكل مرحلة أغراض معينة، وكانت ترمي السوق الأوروبية المشتركة من وراء سياستها، إلى تطوير نظام المنافسة وحمايته في الأسواق المحلية داخل الدول الأعضاء.

ولقد اتخذت بريطانيا موقف المتخوف من التجمع الأوربي الجديد خشية أن يفقدها انضمامها إليه جانبا من سيادتها المطلقة على سيادتها الاقتصادية، وركزت اهتمامها على إنشاء منطقة أوروبية للتجارة الحرة، ونتيجة لذلك خرجت إلى النور منطقة التجارة الحرة الأوربية (EFTA) في عام 1959 بعضوية بريطانيا، النرويج، السويد، الدانمارك، والنمسا والبرتغال وأيسلندا وسويسرا وانضمت فنلندا بصفة عضو منتسب، ولكن بمضي الوقت أدركت بريطانيا أن بقاءها خارج الجماعة الأوربية يعرضها لمخاطر العزلة الاقتصادية، فتقدمت بطلب انضمامها إلى معاهدة روما في عام 1961 ومعها كل من الدانمارك، إيرلندا ثم النرويج عام 1962³.

❖ توسيع عضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية :

تجدر الإشارة إلى أن السوق الأوروبية المشتركة وان اعتمدت على مبدأ الحرية الاقتصادية، إلا أنها اتخذت فيما يتعلق بالزراعة أسلوب مختلف يعتمد على التدخل وتقديم الإعانات للمزارعين فيما يعرف بـ "السياسة الزراعية المشتركة"، حيث كانت فرنسا من أشد المدافعين عن هذه السياسة، فالجماعة الاقتصادية الأوروبية بدأت بناء تكاملها الاقتصادي بست دول وفق سياسات مشتركة، لكن في عام 1973 بدأت مفاوضات لتوسيع السوق

¹ - محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000، ص: 128.

² - عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية "دراسة تجارب مختلفة"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجواهر، 2007/2006، ص: 42.

³ - عمر مصطفى محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 58-59.

الأوروبية المشتركة حيث قبلت عضوية كل من إنجلترا وإيرلندا والدانمارك، وتوسعت المجموعة الأوروبية من مجموعة الست دول إلى مجموعة التسع، وبعد تغير النظم السياسية في اسبانيا والبرتغال واليونان، قبلت هذه الدول ضمن المجموعة الأوروبية، اليونان عام 1981، واسبانيا والبرتغال عام 1985 لتصبح اثني عشر دولة؛ وفي عام 1992 اتفقت دول المجموعة الأوروبية على إنشاء السوق الأوروبية الموحدة، وبمقتضى ذلك لم يقتصر الأمر على إلغاء الحواجز المادية، بل تضمن الاتفاق على إزالة القيود غير المنظورة، وكذلك تم الاتفاق على التنسيق النقدي بين عملات دول الجماعة الأوروبية في خطوات متعددة فيما عرف بالاتحاد الاقتصادي والنقدي وهذا ما سوف نراه لاحقاً، وأمام زيادة الدعوة لحرية انتقال رؤوس الأموال والخدمات المالية تم التوقيع على معاهدة "ماستريخت" والتي بمقتضاها يتم تحويل الجماعة الأوربية إلى الاتحاد الأوروبي¹.

ثانياً: إستعراض لأهم مراحل مسيرة النظام النقدي الأوروبي:

إن فكرة تكوين وحدة نقدية وإقتصادية، فكرة قديمة ظهرت منذ الخمسينيات من القرن الماضي، ولكنها لم تلق النور بسبب وجود نظام "برتون وودز" العالمي لتثبيت أسعار الصرف، الشيء الذي أعاق نظام نقدي منفصل داخل أوروبا، وبعد إنهاء هذا النظام وأزدياد معدلات العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وإنخفاض الدولار بنسبة 10% في فبراير 1971 ظهرت الحاجة لإصدار وحدة نقدية أوروبية مستقلة.

وخلال سعيها لوضع نظام نقدي فعال، قامت الجماعة الأوروبية بإقامة عدة نظم وإجراءات في محاولة لتحقيق هدف الاستقرار النقدي، حيث مرّ هذا النظام بالمرحل التالية²:

أ. إتحاد المدفوعات الأوروبي:

نتيجة للحرب العالمية الثانية واجهت معظم الدول الأوروبية مشاكل في موازين مدفوعاتها، مما جعلها مدينة ونظراً لحدودية صادراتها والحاجة الكبيرة للاستيراد اتبعت إستراتيجية تقييد الصادرات من السلع الضرورية والواردات من السلع غير الضرورية وسرعات ما وجدت بعض الدول الأوروبية أنها تواجه فائضاً تجاه دول وعجزاً تجاه دول أخرى؛ وهكذا فإن وجود عجز هيكلية في موازين مدفوعاتها دفعها إلى إستخدام سياسات تجارية تتناهي مع متطلبات تحرير التجارة الدولية، وكانت هناك حاجة لأن تتعاون الدول الأوروبية لتخفيض إستخدام العملات الأجنبية للسداد بدلاً من تحويل العملات عند كل صفقة³.

¹ - عبد المجيد محمد توفيق، العولمة والتكتلات الاقتصادية: إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرون، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013، ص ص: 269-271.

² - مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص 70.

³ - عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية (تجربة التكامل والوحدة)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1986، ص: 40.

وعليه أنشئ إتحاد المدفوعات الأوروبي في جويلية 1950، للقيام بعمليات المقاصة متعددة الأطراف بين مدفوعات الدول الأعضاء في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، وكذلك تقديم الاعتمادات المالية اللازمة العجز الذي قد يطرأ على ميزان مدفوعات أي من الدول الأعضاء وذلك لتيسير تسوية مديونيات الدول المدينة لغيرها من دول المنظمة.

ب. تقرير وارنر:

لقد بدأت الدول الأوروبية التفكير في إنشاء النظام النقدي الأوروبي في أواخر الستينات، ففي نوفمبر 1969 تم تشكيل لجنة أوروبية تحت رئاسة رئيس وزراء لوكسمبورغ "بيار وارنر Werner Pierre"، وكلفت بوضع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية، وبعد انتهاء هذه اللجنة من أعمالها، قامت بتقديم تقريرها إلى المجلس الأوروبي في عام 1971 الذي عرف "بتقرير وارنر"، متضمنا ضرورة إنشاء إتحاد نقدي أوروبي تدريجيا وعلى مراحل تستغرق فترة تتراوح ما بين 7-10 سنوات، وعلى أن يتم في المرحلة الأولى تضييق هامش أسعار صرف العملات الأوروبية ليصبح 0,6%.

ولكن لم تستطع "تقرير وارنر" تحقيق أهدافه المرجوة في أنجار الوحدة النقدية الأوروبية، وذلك نظرا لإعلان الرئيس الأمريكي "نيكسون" في أوت 1971، وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب حيث أدى هذا الإعلان إلى إشاعة الاضطراب في أسواق الصرف في العالم، وعلى أثر ذلك تمت عدة لقاءات للتشاور بين مجموعة الدول العشر لبحث هذه الأزمة وانتهت المشاورات في ديسمبر 1971 إلى عقد مؤتمر "السيمثونيان"، والتي تضمنت السماح لأسعار الصرف بأن تتقلب في حدود 2,25% صعوداً وهبوطاً بعد أن كانت في الحدود المحصورة في 1% حسب إتفاقية "بريتون وودز"¹. ومع ذلك يبقى "تقرير وارنر" له أهمية لكونه وضع الأساس الذي من خلاله إنجاز الوحدة النقدية، وإصدار عملة أوروبية موحدة بعد حوالي 30 عاماً².

ج. نظام الثعبان داخل النفق:

إتفق محافظو البنوك المركزية في دول المجموعة الأوروبية على إبقاء حركة تقلب عملات دولهم ضمن حدين أعلى وأدنى، وهذا ما يطلق عليه بالتعويم المشترك للعملات، وتعرف هذه الظاهرة بنظام "الثعبان داخل النفق"³ (the European Snake in the tunnel). ولقد تم الاتفاق أثناء الاجتماع الذي عقد بمدينة بازل السويسرية في العاشر من أبريل سنة 1972 على تحديد هوامش تذبذب عملات المجموعة الاقتصادية الأوروبية بالنسبة لبعضها البعض بـ $\pm 1,25\%$,

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 101.

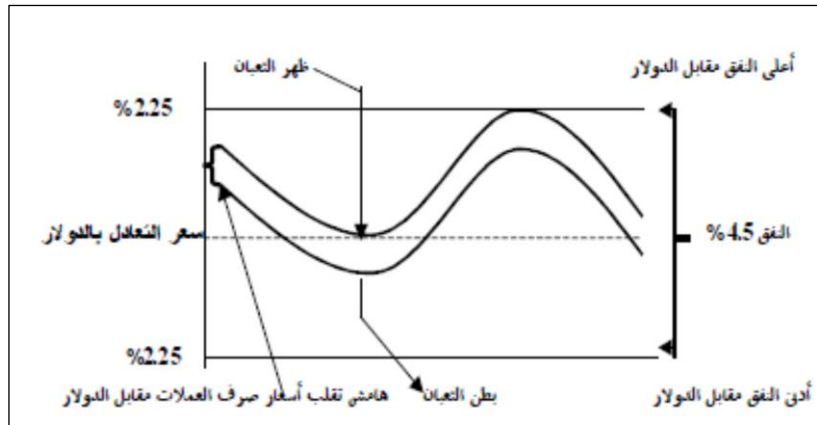
² - Jean Marc Siroén Armand, *Finances Internationales*, Sous la direction de Colin éditeur, Paris, 1993, P : 65.

³ - صالح فلاح، نظام النقد الدولي ومعضلة الدول الفقيرة، مجلة إتحاد الجامعات العربية للعلوم التطبيقية، المجلد الأول، العدد الثالث، سبتمبر 1999، ص: 72-73.

وهو بمثابة الحدود المسموح بها لتقلبات أسعار صرف عملاتها. كما تم الإبقاء على الهامش المقرر لتقلبات أسعار الصرف مقابل الدولار وهو $\pm 2,25\%$ ¹، مما يعني أنه يوجد هامشان لتحرك العملات الأوروبية الأول بالنسبة لأسعار صرف العملات الأوروبية مقابل بعضها البعض، والآخر بالنسبة لأسعار صرفها مقابل الدولار². إن حركة أسعار صرف العملات الأوروبية عند الارتفاع والانخفاض ضمن الحدود المتفق عليها تكون مشابهة لحركة الثعبان داخل النفق، حيث تقع العملات القوية أعلى هامش التقلب (على ظهر الثعبان). أما العملات الضعيفة أدنى هامش التقلب (على بطن الثعبان).

وكلما كان الفارق بين أسعار الصرف العملات بالنسبة للدولار كبيرا كان الثعبان سميكاً وفي حال العكس يكون الثعبان رقيقاً ومتى اقتربت العملات من بعضها البعض ويلتصق ظهر الثعبان ببطنه إذا كانت أسعار الصرف العملات بالدولار هي نفسها أسعار التعادل³. وهذا ما سيتم توضيحه من خلال الشكل أدناه.

الشكل رقم (2-1): كيفية عمل نظام الثعبان النقدي.



المصدر: مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1997، ص: 74.

إن العمل بنظام الثعبان النقدي يستلزم تدخل البنوك المركزية لدول المجموعة الأوروبية للمحافظة على أسعار صرف عملاتها في حدود الهوامش المسموح لها بالتحرك في إطارها وذلك عن طريق التدخل في أسواق الصرف الأجنبي سواء بالبيع أو الشراء للعملات الأوروبية⁴. ولقد انضمت بعض العملات الأوروبية إلى نظام الثعبان داخل النفق كالجنيه الإسترليني والجنيه الأيرلندي والكرون الدانماركي في الفاتح من ماي 1972. إلا أن المملكة المتحدة وأيرلندا انسحبتا من هذا التنظيم في الثالث والعشرون جوان 1972 والدانمارك في السابع والعشرون جوان 1972، وهذا الأخير عاد لتبني نظام الثعبان

¹ - مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص: 70.

² - Alleron Monique et Bon Philippe et Bonnaud Jean-Jacques, *Les Enjeux de L' Euro*, Economica, Paris, p: 16.

³ - مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص: 74.

⁴ - صالح فلاح، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

النقدي مرة أخرى في العاشر أكتوبر 1972. وفي الثالث عشر فيفري 1973 خرجت إيطاليا من هذا التنظيم بسبب عدم القدرة على إبقاء سعر صرف الليرة في المهوامش المتفق عليها في إطار نظام الثعبان داخل النفق، كما انضم لهذا التنظيم كل من الكرون السويدي والكرون النرويجي في الرابع عشر مارس 1973 كعضوين مشاركين¹.

وعلى العموم، لم يستمر العمل بنظام الثعبان داخل النفق طويلاً حيث أصبح غير ذي جدوى نتيجة اضطراب أسواق رأس المال الأوروبية بسبب تدهور أسعار صرف بعض العملات الأوروبية مثل الجنيه الإسترليني والليرة الإيطالية والكرون الدانماركي مما دفع قادة هذه الدول إلى تعويم هذه العملات. وبعد تعميم فكرة حرية التعويم خرج الثعبان من النفق مما يعني انهياره في عام 1973². وتم استبداله بالنظام النقدي الأوروبي EMS (European Monetary System).

د. النظام النقدي الأوروبي EMS:

إن انهيار نظام الثعبان داخل النفق الذي كانت الجماعة الأوروبية تعمل به وُلد لديها الرغبة لاستحداث البديل الأكثر فعالية، وتمثل في النظام النقدي الأوروبي. وفي هذا السياق قرر محافظو البنوك المركزية لدول المجموعة الأوروبية أثناء الاجتماع الذي عقد بمدينة بروكسل في الخامس والسادس من ديسمبر عام 1978 إعادة إحياء عملية الاتحاد الاقتصادي والنقدي بين دول المجموعة وتنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية فيما بينها وذلك بتبني هذا النظام الجديد والذي دخل حيز التنفيذ في الثالث عشر مارس 1979³. يرتكز النظام النقدي الأوروبي على ثلاثة دعائم رئيسية هي: وحدة النقد الأوروبية؛ آلية ضبط سعر صرف العملات الأوروبية؛ آليات الائتمان.

1. وحدة النقدية الأوروبية ECU:

ويطلق على هذه الوحدة اختصاراً بـ "الإيكو" ECU (European Currency Unit). لم تكن وحدة النقد الأوروبية في شكل عملة ورقية أو قطع نقدية معدنية وإنما كانت في شكل وحدة حسابية ووحدة للتبادل والاحتياطي بين البنوك المركزية⁴. ومع ذلك كانت تتميز بخصائص النقود. ويمكن القول أن الإيكو عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية. وتتغير القيمة اليومية للإيكو تبعاً للتغيرات التي تحدث للعملات الوطنية في البورصة. وتحدد الأوزان النسبية لكل عملة من عملات السلة حسب الوضع الاقتصادي وقوته واستقرار عملته بالنسبة لكل دولة. ويتكون الوزن النسبي

¹ - مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

² - فاروق محمود الحمد، الوحدة النقدية الأوروبية والبيورو: النشأة، التطور، والآثار، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 61، الكويت، ص: 23.

³ - مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

⁴ - François Descheemakere, *Mieux Comprendre L' EURO*, édition d' organisation, Paris, 1998, p: 25.

لكل عملة من العملات المشاركة من جزأين، جزء ثابت وآخر متغير. الجزء الثابت يتم تحديده على أساس جملة من المتغيرات الاقتصادية أهمها:

- ✓ الأهمية النسبية للنتائج المحلي الإجمالي للدولة العضو بالنسبة إلى إجمالي ناتج دول الاتحاد الأوروبي؛
- ✓ نسبة مساهمة الدولة في التجارة البينية للدول الأعضاء.

أما الجزء المتغير لكل عملة فيتم تحديده على أساس التغير اليومي في أسعار عملات الدول الأعضاء المشاركة في النظام النقدي الأوروبي¹. وتم الاتفاق على مراجعة تلك الأوزان مرة كل خمس سنوات من أجل مواكبة التغيرات الاقتصادية التي تطرأ على الدول الأعضاء أو إضافة عملة أخرى إلى السلة². والجدول الآتي يوضح أوزان العملات الأوروبية في سلة "الإيكو".

الجدول رقم (2-1): أوزان العملات الأوروبية المكونة للإيكو.

العملة	المقدار الثابت من العملة في السلة عام 1989	الوزن أو النسبة المئوية للعملة في السلة في عام 1989
المارك الألماني	0,6242	31,6
الفرنك الفرنسي	1,332	20,1
الجنيه الأسترالي	0,0878	13,4
الليرة الإيطالية	151,8	07,8
الفلورين الهولندي	0,2198	09,9
الفرنك البلجيكي	3,301	08,1
فرنك لوكسمبورغ	0,13	0,30
البيزيتا الإسبانية	6,885	04,1
الكرون الدانماركي	0,1976	02,6
الجنيه الإيرلندي	0,0086	01,1
الدراخما اليونانية	1,44	0,40
الإسكودو البرتغالي	1,393	0,70
الإيكو	1 إيكو	100

Source: <http://www.info-europe.fr>

من خلال البيانات في الجدول أعلاه، يتضح أن المارك الألماني يمثل النسبة الكبرى في مكونات وحدة النقد الأوروبية حيث تمثل نسبة مساهمته 31.6 بالمائة من مجموع وزن العملة الأوروبية، تأتي بعد ذلك العملة الفرنسية والبريطانية على الترتيب، مما يدل على قوة ووزن اقتصاديات هذه الدول، بالاستناد إلى فكرة أن التمثيل لأي عملة من العملات الأوروبية في سلة الإيكو يتناسب والأهمية الاقتصادية لبلد العملة.

¹ - مغاوري شلي علي، البورو و الآثار على اقتصاد الدول العربية والعالم، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000، ص: 25.

² - François Descheemakere, Op, cit, p :27.

2. آلية ضبط سعر الصرف العملات الأوروبية ERM: "European Rate Mechanism"

وفق هذه الآلية قامت كل دولة من الدول الأعضاء بتحديد سعر مركزي لعملتها مقابل وحدة النقد الأوروبية الإيكو وتوضع هذه الأسعار في جدول. وبالرجوع إلى الأسعار المركزية الخاصة بكل عملة يتم تحديد أسعار مركزية ثنائية لكل العملات المدرجة في الجدول. كما هو موضح في هذا الجدول الموالي.

الجدول رقم (2-2): كيفية تحديد الأسعار المركزية الثنائية للعملات الأوروبية.

الدولة	العملة	الفرنك البلجيكي	الفلورين الهولندي	الفرنك الفرنسي	المارك الألماني
بلجيكا		42,6263	0,05393	0,16259	0,04779
هولندا		18,5424	2,39886	3,01489	0,88630
فرنسا		6,1503	0,33169	6,93083	0,29397
ألمانيا		20,9211	1,12828	3,40166	2,03748

المصدر: مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غرب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1997، ص: 84.

الأرقام الواردة داخل المستطيلات تمثل الأسعار المركزية لعملات الدول مقابل وحدة النقد الأوروبية "الإيكو". ومن خلال الجدول يتضح أنه إذا كان السعر المركزي للفرنك الفرنسي مقابل الإيكو هو 6.93083، وكان السعر المركزي للمارك الألماني مقابل الإيكو هو 2.03748، فإن السعر المركزي للفرنك الفرنسي مقوماً بالمارك الألماني هو 0.29397 أي حاصل قسمة 6.93083 على 2.03748. وبنفس الطريقة يمكن الحصول على السعر المركزي الثنائي لعملة أي بلد مقابل عملات الدول الأخرى.

وفقاً لهذه الآلية فإنه يسمح لعملات الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية التحرك ارتفاعاً وانخفاضاً في حدود نسبة 2.25 بالمائة عن الأسعار المركزية، إلا أنه يسمح بزيادة هذه النسبة إلى 6 بالمائة في حالة العملات الضعيفة¹. كما تشترط هذه الآلية ضرورة عدم تعديل أسعار الصرف المركزية إلا باتفاق دول المجموعة. ويقضي الأمر أن يقوم محافظو البنوك المركزية الأوروبية بتبليغ صندوق النقد الأوروبي عن الاختلالات التي تعاني منها الدول الأوروبية لئتم اتخاذ الإجراءات المناسبة. وللإشارة فقد انضم إلى عضوية آلية صرف العملات الأوروبية كل الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية آنذاك ما عدا بريطانيا التي انضمت إليها عام 1990².

3. آليات الائتمان:

من أجل تخطي المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها بعض دول المجموعة الأوروبية التي تتبنى النظام النقدي الأوروبي - سيما المشاكل المتعلقة بموازن مدفوعاتها - ولغرض الحفاظ على استقرار الأسعار في إطار آليات الصرف الأوروبي سمح للدول الأوروبية الاقتراض من صندوق النقد الأوروبي الذي أنشئ عام 1983 لهذا الغرض،

¹ - Alleron Monique, Bon Philippe, Bonnaud Jean-Jacques, Op, cit, p :17.

² - فاروق محمود الحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

وتساهم الدول الأعضاء في تمويله¹. ويمكن الحصول على ثلاثة أنواع من التسهيلات الائتمانية وهي²:

◀ **النوع الأول:** تسهيلات لفترة 45 يوما ويمكن تمديد التسهيلات الائتمانية إلى ثلاثة أشهر إذا اقتضت

الضرورة ذلك، وهذه التسهيلات تتم بصورة تلقائية وغير مشروطة.

◀ **النوع الثاني:** يتمثل في تقديم مساعدات نقدية للدول التي تعاني عجزا مؤقتا في ميزان المدفوعات. ويقدم

الدعم لمدة ثلاثة أشهر ويمكن تمديد المدة على أن لا تتجاوز تسعة أشهر.

◀ **النوع الثالث:** يتمثل في التسهيلات الائتمانية المتوسطة الأجل تمنح وفق شروط متعلقة بالسياسة النقدية

للدولة التي تطلب هذا النوع من التسهيلات، وتتراوح مدتها بين سنتين وخمس سنوات.

وقد تمكن هذا النظام من خلق منطقة استقرار نسبي في أوروبا لفترة معينة، لكن ما فتئ أن واجهته العديد من

العقبات والمتاعب التي ظهرت بعد اتحاد الألمانيين نظرا للتفاوت بين المستوى الاقتصادي لكل منهما. كما

انسحبت كل من الليرة الإيطالية والجنيه الإسترليني من آلية أسعار الصرف³. وفي الفترة من سبتمبر 1992 إلى

ماي 1993 انخفضت قيمة البيزيتا الإسبانية ثلاث مرات والاسكودو البرتغالي مرتين والجنيه الأيرلندي مرة

واحدة. كل هذه المشاكل أدت إلى توسيع هامش التضخيم من 2.25% إلى 15%⁴.

ولعل من بين أهم الأسباب التي ساهمت في حدوث هذه الأزمات التفاوت في الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء

في النظام النقدي الأوروبي، والذي تجلّى في مؤشرات الاقتصادية مثل التضخم، أسعار الفائدة، عجز الموازنة...

وعليه توصلت الدول الأوروبية إلى نتيجة مفادها ضرورة توافر تقارب اقتصادي بين الدول قبل الدخول في النظام

النقدي الأوروبي مما جعلها تبحث عن الآليات التي تحقق لها هذا الهدف.

هـ. تقرير ديلور Delors :

تؤدي الأزمات في الكثير من الحالات إلى البحث الجدي لإيجاد السبل البديلة، وفي هذا السياق ومع

المتاعب التي تعرض لها نظام النقد الأوروبي، إقترح "جاك ديلور"^{*} طرح فكرة العملة الأوروبية الموحدة للدراسة من

جديد خلال القمة التي انعقدت في "هانوفر" بألمانيا في جوان 1988. وقد أنشئت لجنة برئاسته وقامت بإعداد

وثيقة عرفت "بتقرير ديلور" يحتوي على خطة تنفذ على ثلاث مراحل⁵:

◀ **المرحلة الأولى:** يتم خلالها إنجاز ما تبقى من خطوات التعاون والتنسيق لاستكمال إقامة السوق

الأوروبية الموحدة، وإقامة سوق موحدة للخدمات المالية ومن ثم إقامة منطقة مالية موحدة.

¹ - نبيل حشاد، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

² - فاروق محمود الحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

³ - مغاوري شلي، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

⁴ - Alleron Monique, Op, Cit, p :17.

^{*} - ترأس "جاك ديلور" المفوضية الأوروبية من سنة 1985 وحتى سنة 1995، وكان أحد مهندسي العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، وأطلق عدة مبادرات لتحقيق الوحدة الأوروبية، قام بتأليف "الكتاب الأبيض" ورسم فيه إستراتيجية لإنشاء سوق أوروبية مشتركة، وفي عام 1989 وضع خطة "ديلور" رسم فيها بشأن قيام الوحدة النقدية بين الدول الأوروبية.

⁵ - Jean-Pierre Faugère, *Economie Européenne*. Presse de Sciences Po, Paris, 1999. p p : 52-53.

◀ **المرحلة الثانية** : الانتقال إلى الوحدة النقدية الأوروبية عبر المزيد من التنسيق في السياسات الاقتصادية، مع العمل على إيجاد مؤسسة تعمل على تحقيق الوحدة النقدية من خلال توحيد السياسات النقدية لكل الدول والعمل على تقليص هوامش تحرك أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء.

◀ **المرحلة الثالثة** : بدء الوحدة النقدية الأوروبية وتولي البنك المركزي الأوروبي المستقل أمر وضع السياسات النقدية، ومن ثم تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية على أن يتم التعامل بعملة أوروبية موحدة. وكان تقرير ديلور " الأساس الذي بنيت عليه إتفاقية ماستريخت.

المطلب الثاني: العملة الأوروبية الموحدة «اليورو» : النشأة وتطور و معايير الإنضمام.

يعتبر تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الإنجاز الأهم في مسيرة التكامل والوحدة الأوروبية، وتتويجا باهرا لجهودها المتواصلة التي بدأتها منذ الحرب العالمية الثانية، ويتطلب إقامة وحدة اقتصادية ونقدية توافر قواعد مشتركة تحكم السياسات الاقتصادية والنقدية، ومراحل يجب تنفيذها حتى يكون البناء راسخا ومتينا.

أولاً: النشأة و مراحل تطور الوحدة النقدية الأوروبية (ميلاد اليورو) :

تعتبر البداية الحقيقية والعملية لفكرة إنشاء العملة الأوروبية الموحدة من معاهدة ماستريخت التي وقعتها 15 دولة أوروبية، فمن هذه معاهدة بدأت أوروبا حملتها في تحقيق الوحدة النقدية. أ. معاهدة ماستريخت " إتفاقية الوحدة النقدية الأوروبية":

رسمت معاهدة " ماستريخت" الطريق لإقامة "الإتحاد الأوروبي"، فخلال قمة ماستريخت التي عقدت في ديسمبر 1991، صادق رؤساء دول وحكومات البلدان الإثني عشر الأعضاء على إتفاقية تأسيس "الإتحاد الأوروبي"، والتي تم التوقيع عليها في 7 فيفري 1992، ودخلت حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 1993. واستهدفت تلك الإتفاقية تسهيل تحول الجماعة الأوروبية إلى اتحاد اقتصادي ونقدي بحلول عام 1999 كحد أقصى وإقامة إتحاد سياسي بما في ذلك تبني سياسة خارجية وأمنية مشتركة في مرحلة لاحقة¹. (حيث أدخلت تعديلات جوهرية على معاهدة روما).

وفي مطلع ماي 1998 قرر مجلس الوزراء الإتحاد الأوروبي بصلاحيه عضوية إحدى عشر دولة أوروبية للانضمام للترتيبات الخاصة بإقامة الوحدة النقدية الأوروبية، وتشكيل منطقة نقدية واحدة عرفت اصطلاحاً بـ: "منطقة اليورو" ابتداءً من أول جانفي 1999، هذه الدول هي : فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، النمسا، بلجيكا،

¹ - أوكار غورلار، انعكاسات إصدار العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" على اقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2003، ص: 16.

ايرلندا، فنلندا، البرتغال، لوكسمبورغ، هولندا، وفي جانفي 2001 استطاعت اليونان أن تستوفي الشروط الشكلية والموضوعية للانضمام إلى منطقة اليورو، وليصبح عدد الدول الأعضاء فيها اثني عشر دولة¹.

و من أبرز ما نصت عليه معاهدة ماستريخت ما يلي²:

✓ السعي لإقامة أوروبا الموحدة على شكل إتحاد فيدرالي؛

✓ التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء؛

✓ تحقيق سياسة خارجية وأمنية ودفاعية مشتركة؛

✓ إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوروبي قبل 1 جانفي 1994 ويتحكم

في إصدار العملة الموحدة.

ب. مراحل تطور و تحول إلى الوحدة النقدية الأوروبية (اليورو) :

حددت معاهدة ماستريخت الطريق نحو بناء منطقة الأورو، من خلال إلزام مؤسسات الإتحاد الأوروبي ببناء منظومة النقدية الأوروبية خلال التسعينيات من القرن الماضي، والقيام بالإجراءات الخاصة بالأمر التشريعية والمؤسسية لطرح العملة الموحدة، وتم الاتفاق بين الدول الأعضاء على ثلاث مراحل يتم من خلالها التحول إلى استخدام الأورو في الحياة اليومية هي³:

1. المرحلة الأولى: بدأت في جويلية 1990 وأمتدت إلى نهاية ديسمبر 1993، ويتم خلال هذه المرحلة تكتيف الجهود من أجل تحرير رؤوس الأموال للوصول إلى السوق المشتركة مع نهاية سنة 1993، ويتم ذلك من خلال توسيع مجالات التنسيق بين السياسات الاقتصادية والنقدية ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق التحكم في أهم المؤشرات الاقتصادية⁴، لتجنب حدوث عجز كبير في الميزانية العامة لأي دولة وزيادة حجم الاستثمارات الأوروبية المشتركة.

2. المرحلة الثانية : وتمتد من بداية 1994 حتى نهاية سنة 1998، ويتم من خلالها تهيئة الدول الأعضاء للدخول في الوحدة النقدية، عن طريق اتخاذ الإجراءات التنظيمية والتشريعية والمؤسسية تمهيدا لاعتماد عملة موحدة، وفي هذه المرحلة يتم التحول من عملية التنسيق بين السياسات النقدية المستقلة الخاصة بكل دولة إلى إيجاد صبغة لتطبيق سياسة نقدية موحدة⁵، كما تركز هذه المرحلة على إنشاء منظمة النقد الأوروبية التي تحولت بعد هذه المرحلة (نهاية سنة 1998) إلى البنك المركزي الأوروبي⁶، إضافة إلى تقليص هوامش أسعار صرف

¹ - سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005، ص: 201.

² - حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998، ص: 145.

³ - عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة، مستقبل الإتحاد النقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادى، الجزائر، يومي 26-27 فيفري 2012، ص: 3.

⁴ - مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية، الدار الجامعية، الاسكندرية، بدون سنة النشر، ص: 76.

⁵ - نبيل حشاد، الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي: من الفكرة إلى اليورو، سلسلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، العدد 55، 1998، ص: 18.

⁶ - صفوت عبد السلام عوض الله، الوحدة النقدية الأوروبية وأثرها على الاقتصاد المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص: 18-19.

عملات دول الاتحاد الأوروبي وتحقيق التقارب بين معدلات الأداء الاقتصادي سيما معايير التقارب الاقتصادي الأربعة الآتية:

✓ معدل التضخم؛

✓ نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

✓ أسعار الفائدة طويلة الأجل؛

✓ نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وتعتبر هذه الشروط والمؤشرات الاقتصادية الواردة في معاهدة ماستريخت الركيزة الأساسية التي يتم من خلالها تحديد الدول الأعضاء المؤهلة للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية¹.

3. المرحلة الثالثة : و تبدأ هذه المرحلة في أول جانفي 1999 لتنتهي في 30 جوان 2002 ، تميزت بإعتماد "اليورو" بشكل فعلي كعملة رسمية²، كما تم تحديد سعر الصرف بين العملات الدول الأعضاء فيما بينها وسعر صرفها مقابل اليورو³، وشهدت انضمام الدول التي حققت معايير التقارب إلى منطقة اليورو، والجدير أن المملكة المتحدة قد احتفظت لنفسها بحق عدم الانضمام لهذه المرحلة. وتتميز هذه المرحلة بمرحلتين فرعيتين هما⁴:

3.1. من جانفي 1999 إلى جانفي 2002 : خلال هذه الفترة الانتقالية لعب اليورو دور العملة المصرفية أي أن استخدامه كان مقصورا على العمليات المصرفية وتعاملات النقد الأجنبي ولم يتم تداوله في صورة ورقية أو معدنية.

3.2. من جانفي 2002 إلى جوان 2002: يتم في هذه المرحلة سحب الأوراق النقدية والقطع المعدنية الوطنية للدول المشاركة في الأورو وطرح الأوراق النقدية والقطع المعدنية للأورو للتداول في الحياة اليومية، وتقوم الحكومات والمؤسسات بدفع أجور العمال بالأورو، وكذلك تحديد أسعار السلع وتسديد الضرائب باليورو. و يصبح للأورو الصفة القانونية في 30 جوان 2002 كحد أقصى مما يعطي شيء من المرونة النسبية وقد أعطت فترة 10 سنوات بالنسبة للأعوان الاقتصاد لتحويل العملات الوطنية في البنوك إلى الأورو.

¹ - محمد عبد الحليم عمر، العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، سلسلة المنتدى الاقتصادي، اللقاء السادس، القاهرة، 22 مارس 1999، ص: 50.

² - عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة، مرجع سبق ذكره، ص: 3.

³ - محمد عبد الحليم عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

⁴ - عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة، مرجع سبق ذكره، ص: 3-4.

ثانياً: معايير الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية «منطقة اليورو»:

رسمت اتفاقية ماستريخت شروط انضمام الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي إلى العملة الموحدة "اليورو"، ومن أهم هذه الشروط هي: العجز في الموازنة العامة ومستويات التضخم متحكم فيها، إضافة إلى حجم الدين العام وأسعار الفائدة، هذه الشروط التي تعد كمعايير من أجل التنسيق والتقارب بين اقتصاديات الدول الأعضاء.

◀ المعيار الأول: ألا يزيد عجز الموازنة العامة للدولة عن 3% من الناتج الإجمالي للدولة :

اشتراطت معاهدة ماستريخت أن لا تتجاوز نسبة العجز السنوي للموازنة العامة في الدولة حدود 3% من ناتجها المحلي الاجمالي¹، وبعد توقيع معاهدة ماستريخت وجد أن البعض من دول الاتحاد الأوروبي استطاعت تحقيق هذا المعيار وهي : الدانمارك وفرنسا وايرلندا ولوكسمبورغ والمملكة المتحدة ، وحيث حققت دول أخرى نسبة قريبة من النسبة المعيارية وهي ألمانيا 3.3%، هولندا 3.6% أما الفئة الثالثة من الدول فقد حققت نسبة عجز مرتفعة مثل اليونان 18%، إيطاليا 10.5%²، وهو الأمر الذي أدى إلى التزام بعض الدول بتطبيق برامج اقتصادية على المدى المتوسط تتضمن مجموعة من السياسات للاقترب إلى المعيار المحدد في معاهدة ماستريخت، و هذا الدليل على جدية الدول الأوروبية في تحقيق ما نصت عليه تلك المعاهدة.

◀ المعيار الثاني: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:

نظراً لأهمية الدين العام وخطورته في آن واحد اشتراطت معاهدة ماستريخت أن لا تتجاوز نسبة إجمالي الدين العام للدولة 60 % من ناتجها المحلي الإجمالي، إلا إذا كانت هذه النسبة تتجه نحو الانخفاض وتتقرب من النسبة المعيارية بسرعة مرضية، ومع توقيع معاهدة ماستريخت وجد أن كلا من ألمانيا وفرنسا ولوكسمبورغ وإسبانيا والمملكة المتحدة، حققت هذا المعيار (60% و أقل) بينما كانت هذه النسبة مرتفعة في دول أخرى ولاسيما في بلجيكا 129%، إيرلندا 103%، إيطاليا 101%³، وتوضح هذه النسب التباين الذي تتسم به اقتصاديات الدول الأوروبية العضوة في الإتحاد الأوروبي.

◀ المعيار الثالث: معدل التضخم:

جددت معاهدة ماستريخت شرط التقارب الذي يؤهل الدول المعنية للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية المتمثل في المعدلات التضخم التي يجب أن تقترب من المعدلات التي حققتها اقتصاديات أفضل ثلاث دول من حيث قدرتها على كبح جماح التضخم أي عدم تجاوز معدل التضخم في الدولة المعنية 1.5% عن متوسط معدل

¹ - صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

² - فاروق محمود الحمد، الوحدة النقدية الأوروبية واليورو: النشأة، والتطور، والآثار، سلسلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، العدد 61، 2000، ص: 39.

³ - نفس المرجع السابق، ص: 40.

التضخم في الدول الثلاث¹، إلا أن هذه الطريقة وجهت لها الكثير من الانتقادات مما استلزم اختيار معدل أكثر تجريدا وتم اختيار معدل بين 2% إلى 3%، ويتم الاتفاق على أن يكون المعدل 2.7% ولقد استطاعت معظم دول الاتحاد الأوروبي استيفاء هذا المعيار بمعدلات أقل من 3%، ولقد استطاعت كل دول الاتحاد الأوروبي تحقيق هذا المعيار باستثناء اليونان.

◀ المعيار الرابع: معدل سعر الفائدة :

بالنظر إلى أهمية سعر الفائدة ومدى تأثيره على توجيه الاستثمارات بين مختلف الدول اشترطت معاهدة ماستريخت ألا يتجاوز معدلات الفائدة طويلة الأجل في الدول الأعضاء حدود 2% بالمقارنة مع متوسط هذا المعدل في أكثر دول الإتحاد الأوروبي تمتعا بالاستقرار في الأسعار (أقل ثلاث أسعار فائدة في الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي)²، وذلك من أجل خلق مزيد من الشفافية في الأسعار، وزيادة المنافسة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء.

◀ المعيار الخامس: سعر الصرف :

واجهت الدول الأوروبية متاعب جمة نتيجة تعدد عملاتها ومن ثم تعدد أسعار الصرف فيما بينها، وانطلاقا من هذا ألزمت معاهدة ماستريخت دول الإتحاد الأوروبي الراغبة في العضوية في الوحدة النقدية، أن تبقى عملتها مدة سنتين ضمن النطاق الضيق لآلية سعر الصرف في النظام النقدي الأوروبي، أي السماح بتقلبات سعر الصرف في الحدود المقررة دون اللجوء إلى تخفيض سعر العملة مقابل عملة أي من الدول الأخرى الأعضاء في الإتحاد الأوروبي (النطاق الضيق 2 إلى 6 بالمائة و النطاق الواسع 15 بالمائة).

وقد استطاعت جميع العملات تحقيق هذا المعيار باستثناء الجنيه الأيرلندي³، وهدف هذا المعيار هو تلاقي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء بالاتحاد، وتأثير هذه التقلبات على أداء الشركات وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

وتطبيقا لهذه المعايير واستنادا إلى نصوص اتفاقية ماستريخت تم قبول جميع البلدان المرشحة لعضوية الإتحاد الاقتصادي والنقدي بإستثناء اليونان، فأصبح عدد أعضاء الإتحاد 11 دولة، أما الدول التي لم تتقدم بطلب العضوية فهي السويد والدانمارك وبريطانيا، وتعامل عملاتها معاملة العملات الأخرى كالدولار من حيث أسعارها التعادلية مقابل اليورو، كما يتضح ذلك في الجدول الموالي:

¹ - François Descheemakere, **Mieux comprendre L' EURO** (Paris:d' organisation,1998) , p: 43.

² - Idem, p:43.

³ - فاروق محمود الحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

الجدول رقم (2-3) : وضعية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على ضوء معايير ماسترخت .

نسبة الفائدة على المدى الطويل %		الدين العام بالنسبة المئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي		عجز الموازنة بالنسبة المئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي		نسبة التضخم %		المؤشرات
								دول الاتحاد الأوروبي
7.8		60		3.0		2.7		المعايير المتفق عليها
1998	1997	1998	1997	1998	1997	1998	1997	
5.7	6.1	121.3	124.7	- 2.3	- 2.6	1.8	1.7	بلجيكا
6.2	6.5	62.2	67.0	+ 1.9	+ 1.3	2.5	2.1	الدانمارك
5.6	6.0	61.7	61.8	- 2.6	- 3.0	2.2	2.1	ألمانيا
9.8	-	106.4	109.3	- 3.0	- 4.2	4.5	6.0	اليونان
6.3	7.1	66.5	68.3	- 2.4	- 2.9	2.2	2.1	إسبانيا
5.5	6.0	58.2	57.3	- 3.0	- 3.1	1.5	1.3	فرنسا
6.2	6.6	59.2	65.8	+ 1.2	+ 0.6	2.5	1.4	أيرلندا
6.7	7.1	121.9	123.2	- 3.7	- 3.0	2.2	2.2	إيطاليا
5.6	6.1	6.9	6.7	+ 1.0	+ 1.6	1.7	1.6	لوكسمبورغ
5.5	6.0	71.5	73.4	- 1.9	- 2.1	2.1	2.1	هولندا
5.6	5.1	65.6	66.1	- 2.6	- 2.8	2.1	1.9	النمسا
6.2	7.0	60.8	62.5	- 2.4	- 2.7	2.1	2.2	البرتغال
5.9	5.3	57.3	59.0	- 0.2	- 1.4	2.0	1.3	فنلندا
6.5	7.0	75.3	77.4	- 0.2	- 1.9	2.0	1.8	السويد
7.0	7.7	51.5	52.9	- 0.6	- 2.0	2.4	2.4	المملكة المتحدة
6.2	5.9	71.5	72.4	- 2.2	- 2.7	2.2	2.1	المتوسط في UE 15

Source: Commission Européenne Publications, (Mars), 1999, p:14.

ثالثا: توسع عضوية الوحدة النقدية الأوروبية «اليورو» :

في إجتماع للمجلس الأوروبي في ماي 1998 تم تحديد قائمة الدول التي استوفت شروط الانضمام إلى الوحدة النقدية من بين 15 دولة المكونة للاتحاد الأوروبي، حيث اختيرت 11 دولة من بين هذه الدول الخمسة عشر الأعضاء أطلق عليها تسمية دول الموجة الأولى وهي: فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، إسبانيا ، البرتغال ، أيرلندا ، فنلندا ، هولندا ، بلجيكا ، لكسمبورغ ، النمسا ، والتي تشكل النواة الأولى لهذه العملة بينما بقيت أربعة دول لم تنضم إلى الاتحاد النقدي الأوروبي وهي:1: الدنمارك ، اليونان ، السويد ، بريطانيا ، والتي عازمت على الاحتفاظ بعملاتها الوطنية ، وقد استبعدت اليونان من العضوية لعدم استيفاء الشروط الاقتصادية والنقدية المطلوب توفرها،

¹ - سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الطبعة الأولى، مصر، 2001، ص: 222.

بينما فضلت الدول الثلاث أخرى التريث والانتظار، ويمكنها الانضمام إلى الاتحاد في وقت لاحق حين تستكمل شروط الانضمام وعندما تكون مستعدة لذلك. ثم بدأت منطقة اليورو* بالتوسع¹:

- ✓ **إنضمام اليونان** : في 01 جانفي 2001 لتصبح العضو الثاني عشر في منطقة اليورو.
- ✓ **إنضمام سلوفينيا** : في 01 جانفي 2007 لتصبح الدولة الثالثة عشر في منطقة اليورو.
- ✓ **إنضمام كل من قبرص و مالطا** : في 01 جانفي 2008 بعد قرار المجلس الأوروبي في 10 جويلية 2007 بتحقيق كل من مالطا وقبرص لمعايير الوفاق المنصوص عليها في اتفاقية ماستريخت ، ليصبح عدد دول منطقة 15 دولة.
- ✓ **إنضمام سلوفاكيا** : في 01 جانفي 2009 تبعا لقرار المجلس الأوروبي في 08 جويلية 2008 بتحقيقها لمعايير التقارب لتصبح سلوفاكيا العضو السادس عشر في الاتحاد النقدي الأوروبي.
- ✓ **إنضمام استونيا** : في 01 جانفي 2011 ، أصبحت استونيا الدولة السابعة عشر من دول الاتحاد الأوروبي التي انضمت إلى منطقة اليورو، وتعتبر الدولة الخامسة من الدول المنضمة في 2004 إلى الاتحاد التي اعتمدت العملة الموحدة بعد كل من سلوفينيا في 2007 ، مالطا وقبرص 2008، سلوفاكيا في 2009 .

وبالتالي بقيت عشر دول من دول الاتحاد خارج منطقة اليورو، وبإنضمام هذه الدول زاد عدد دول منطقة اليورو لتصبح تضم 17 دولة من أصل 27 دولة مكونة للاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسات والهيئات الاتحاد الأوروبي.

يتكون الاتحاد الأوروبي من مجموعة من المؤسسات تسهر على حسن سير الحياة وتناغم بين الدول وتشريعاتها، وقد قسمناها إلى ثلاث أجزاء²: مؤسسات صانعة للقرار ومؤسسات وهيئات رقابية ومؤسسات تقوم بالدور الاستشارة ومؤسسات أخرى لها دور وطابع تقني.

أولاً: مؤسسات صنع القرار:

يعتمد الاتحاد الأوروبي في بنيته التنظيمية على ثلاثة أجهزة إدارية، تعرف بما يسمى المثلث الإداري وهي:
أ. المجلس الأوروبي ومجلس الوزراء:

* **منطقة اليورو** : بلجيكا، ألمانيا، أيرلندا، اليونان، اسبانيا، فرنسا، إيطاليا، قبرص، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، النمسا، البرتغال، سلوفينيا، سلوفاكيا، فنلندا، وأصبحت بحلول 1 جانفي 2011 تضم 17 دولة بإنضمام إستونيا للوحدة النقدية الأوروبية «اليورو».

- **الاتحاد الأوروبي** يشمل : دول منطقة اليورو بالإضافة الى : بلغاريا، جمهورية التشيك، الدنمارك، لاتفيا، ليتوانيا، المجر، بولندا، رومانيا، السويد، المملكة المتحدة.

¹ - عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة، مرجع سابق، ص: 6-7.

² - حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص: 189-190.

1. المجلس الأوروبي:

يتكون المجلس الأوروبي من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد، ويعتبر أعلى مؤسسة في الاتحاد ومستويات صنع القرار ومستودع السلطة العليا، وهو عبارة عن اجتماعات قمة الرؤساء في الاتحاد الذي يجتمع ثلاث مرات سنوياً، حسب ما تم الاتفاق عليه في قمة ديسمبر عام 1974 في العاصمة الفرنسية باريس، إلا أنه عدل عام 1985، وأصبحت إجتماعات المجلس تنعقد مرتين في العام بدلا من ثلاثة. ومهمة المجلس وضع السياسة العامة للاتحاد والتنسيق بين دوله في المجالات المختلفة، ويترأس المجلس إحدى دول الاتحاد لمدة ستة شهور.

2. مجلس الوزراء:

هو إحدى الأجهزة الرئيسية التي تضمنها الهيكل التنظيمي لعملية التكامل والإندماج الأوروبي منذ البداية أي منذ تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، ولكن تعديلات كثيرة طرأت على تشكيل هذا المجلس وطريقة صنع القرار فيه، تضمنتها المعاهدات المختلفة التي وردت بها النصوص تناول تشكيل المؤسسات الأوروبية من بينها معاهدتان ماستريخت ونيس، ويتشكل مجلس الوزراء طبقاً للمادة 203 من معاهدة ماستريخت من ممثل واحد عن كل دولة ويتعين أن يكون على مستوى وزاري ومفوضاً يملك صلاحية التحدث باسم حكومة الدولة التي يمثلها¹.

ب. المفوضية الأوروبية:

تعتبر المفوضية الأوروبية إحدى المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار الأوروبي أطلق عليها سابقاً السلطة العليا وأريد لها أن تكون المركز الرئيسي لعملية صنع القرار وأن تدار بواسطة فنيين كبار يتمتعون بدرجة كبيرة من الاستقلال عن الحكومات، وقد أطلق عليها إسم المفوضية عند دمج الجماعات الأوروبية الثلاث وأعدت صياغة لأهداف ووظائف المفوضية بما يتناسب مع ما مرت به حركة التكامل الأوروبي من تحولات؛ ولا يقتصر الدور الذي تلعبه المفوضية على الدور التنفيذي الذي تلعبه الحكومات في النظم السياسية الداخلية، إذ تمارس المفوضية في الاتحاد الأوروبي وظائف وصلاحيات ذات أبعاد متعددة منها²:

✓ **التشريع:** المفوضية هي المخطط والمبادر لإعداد كافة المقترحات اللازمة للمحافظة على قوة الدفع في حركة التكامل الأوروبي، والعمل على تطويرها باستمرار، وذلك من منطلق أنها الجهة المسؤولة في المقام الأول عن كل ما هو مطلوب لإنجاح العملية التكاملية، ولذلك تبدأ الدورة التشريعية.

✓ **التنفيذ:** المفوضية هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ ما يشرع من قوانين أو يصدر من قرارات، وذلك من منطلق أنها أحد الأجنحة الرئيسية للسلطة التنفيذية في الاتحاد، ومن ثم فهي مسؤولة عن إدارة العملية التكاملية

¹ - حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص: 194 - 195.

² - بوصبيح صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية "دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكامل الاقتصادي دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة -، الجزائر، 2010/2011، ص:

برمتها، وبوسع المفوضية أن تتخذ دائما كل ما هو ضروري، ومطلوب لترجمة القرارات المتعمدة وإخراجها في صورة لوائح وتوجيهات وإرشادات.

✓ **المتابعة والرقابة:** فالمفوضية هي الجهة المسؤولة عن وفاء حكومات الدول الأعضاء بما تعهدت به والتأكيد من التزام الهيئات والشركات الأوروبية بالقوانين واللوائح المقررة، وإحالة المخالفات، سواء من جانب الحكومات أو من جانب الهيئات والشركات والأفراد إلى المحكمة الأوروبية. ولها أيضا أن تقترح فرض عقوبات على هذه الجهات لحملها على إحترام وتنفيذ إلتزاماتها. لذلك يمكن القول دون مبالغة أن المفوضية هي نواة الحكومات الأوروبية بالفعل.

✓ **التمثيل:** ففي ما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمن وبعض الأمور الأخرى المحدودة، تعتبر المفوضية هي الجهة التي تمثل الاتحاد الأوروبي، وتحدث بإسمه، وتقود المفاوضات الاقتصادية والتجارة الدولية.

ج. البرلمان الأوروبي:

حرصت حركة الوحدة الأوروبية منذ بداية إنطلاقها على أن تتضمن مؤسسات التكامل الأوروبي هيئة تمثيلية تعبر عن إرادة الشعوب لفكرة الوحدة، وتضمن مشاركتها في عملية صنع القرار؛ ونظرا لأن الدول الأوروبية لم تتمكن من الاتفاق على نظام إنتخابي موحد بالنسبة لإنتخابات البرلمان الأوروبي، فما تزال عملية شغل مقاعده تجري كل خمس سنوات وفقا للنظام الإنتخابي المتبع في كل دولة، ويخلف عدد المقاعد في البرلمان الأوروبي من دولة إلى أخرى ففي لوكسمبورغ وهي أصغر دول الاتحاد ممثل في البرلمان عن كل 60 ألف مواطن، أما في ألمانيا أكبر دول الاتحاد تعدادا للسكان فيصل العدد إلى ممثل لكل 800 ألف مواطن.

ويعتقد البرلمان اجتماعاته العادية في مدينة ستراسبورغ والتي تعتبر المقر الرسمي والنهائي للبرلمان الأوروبي؛ وكذلك يحدد البرلمان الأوروبي نظامه الداخلي بنفسه وبحرية تامة؛ وكانت مهام ووظائف البرلمان الأوروبي في بداية نشأته، إستشارية في معظمها ثم زادت هذه الصلاحيات تدريجيا، ومنذ صدور القانون الموحد تمتع البرلمان الأوروبي بثلاث صلاحيات رئيسية وهي:

✓ إدخال تعديلات على مشروعات القوانين المقترحة؛

✓ وحق الاعتراض أي وقف وتعطيل صدور بعض التشريعات؛

✓ سلطة إصدار آراء مطابقة تتعلق بالمصادقة على معاهدات الانضمام أو المشاركة.

وأضافت معاهدة ماستريخت سلطة رابعة هي سلطة المشاركة في إتخاذ القرار في بعض المجالات المهمة مثل الإجراءات الخاصة بتوحيد السوق أو البرامج الإطارية الخاصة بالبحث العلمي والبيئة وشبكة المواصلات الأوروبية، بالإضافة إلى صلاحية في أن يطلب من المفوضية وأغلبية بسيطة أن تعرض عليه أي إقتراح يستهدف بلورة وصياغة تشريعات أوروبية جديدة.

ثانياً: المؤسسات والهيئات الرقابية:

وتتمثل المؤسسات والهيئات الرقابية في الاتحاد الأوروبي فيما يلي¹:

أ. محكمة العدل الأوروبية:

هي الجهاز القضائي للاتحاد الأوروبي تلعب دوراً بالغ الأهمية في توضيح طبيعة ونطاق القوانين والقواعد الأوروبية الواجبة التطبيق وأيضا في حل الخلافات والمنازعات القانونية التي يمكن أن تثار عند تطبيق هذه القواعد والقوانين. وقد أكدت معاهدة ماستريخت على الدور البالغ الأهمية الذي تلعبه محكمة العدل الأوروبية بإعتبارها أحد مكونات النظام المؤسسي الأوروبي والجهة المسؤولة عن فرز وتوحيد القوانين الأوروبية الواجبة التطبيق وفرض إحترامها على الجميع، وربما كان أهم ما أدخلته هذه المعاهدة هو حول مسؤولية الدول الأعضاء عن تنفيذ أحكام المحكمة حتى ولو اقتضى الأمر تعديل التشريعات المحلية التي تتعارض معها. ويقع مقر محكمة العدل الأوروبية في اللكسمبرغ، وتجدر الإشارة إلى أن المادة 27 من مشروع الدستور الأوروبي تتحدث عن محكمة العدل بإعتبارها نظاماً قضائياً مركباً من ثلاث مكونات: محكمة العدل الأوروبي؛ المحكمة العليا ومحاكم متخصصة.

ب. محكمة المراجعين:

وهي جهة مسؤولة عن فحص ومراجعة ميزانية وحسابات الاتحاد الأوروبي، بكل تفاصيلها سواء ما تعلق منها بجانب الإيرادات أو بجانب النفقات، وتختص هذه المحكمة بالتأكد من:

- ✓ أن الموارد المدرجة في ميزانية الاتحاد تتطابق كما ونوعا ومصدرا مع هو مطلوب تحصيله وفق الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات والقوانين والقرارات الواجبة التطبيق؛
- ✓ أن هذه الوارد تم تحصيلها ووصلت الجهات المعنية بالفعل وأدرجت ضمن البنود المخصصة لها في جانب الإيرادات في الميزانية العامة؛

✓ أن إنفاق هذه الإيرادات تم على نحو صحيح وفي الأغراض المخصصة لها.

ولم تظهر الحاجة إلى إنشاء مثل هذه الهيئة إلا بعد أن أصبح للجماعة الأوروبية موارد وإيرادات ذاتية لا تقتصر فقط على إسهامات الدول الأعضاء، بعد أن إتسع حجم ونطاق المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتق المؤسسات المشتركة للجماعة أصبحت تمارس أنشطة وسياسات يطلب تنفيذها موارد مالية تتجاوز بكثير حجم الموارد المطلوبة لتغطية النفقات الإدارية ونفقات التشغيل.

أما على الصعيد النفقات، فمن المعروف أن نظام الموازنة يميز بين النفقات المترتبة على إلتزامات منصوص عليها مباشرة في المعاهدات الأساسية أو صادرة بقرارات ناجمة عن تلك الإلتزامات (النفقات الإجبارية)، والنفقات الأخرى (غير الإجبارية)، ويشتمل النوع الأول بوجه خاص على النفقات المخصصة أساساً لدعم المنتجات

¹ - حسن ناعمة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 214 - 215.

الزراعية، أما النوع الثاني فيشتمل على النفقات الهيكلية، وقد زادت النفقات غير الإجبارية حتى أصبحت تشكل إعتباراً من التسعينات أكثر من 50% من إجمالي النفقات.

ثالثاً: الهيئات والمؤسسات الأخرى:

هناك عدة هيئات مؤسسات أخرى في الاتحاد الأوروبية وهي كالتالي¹:

أ. الهيئات الاستشارية المعاونة:

حرص المؤسسون عند تصميمهم للبنية التنظيمية للمؤسسات التكاملية على وجود قنوات تربط بين المراكز الرئيسية لصنع القرار من ناحية وبين جماعات المصالح ومؤسسات المجتمع المدني والخبرات الفنية المختلفة، بهدف إشراك الجماعات التي ترتبط أو تتأثر مصالحها، بما يدور داخل الأوروبية والتشاور معها حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، ولهذا الغرض تم إنشاء العديد من اللجان ذات الطابع الاستشاري ومنها²:

◀ **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية:** تضم ممثلين عن تجمعات رجال الأعمال والعمال ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى خاصة تلك الممثلة لجماعات المصالح المعنية بالقرارات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والثقافية التي تتخذها مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وهذا التمثيل يساعد على تحقيق هدفين مرتبطين ومتكاملين في الوقت نفسه:

✓ **الأول:** ضمان أن تأتي القرارات الأوروبية معبرة عن الحد الأدنى لتوافق الجماعات المعنية المختلفة، وهي مصالح كثيراً ما تكون متعارضة.

✓ **والثاني:** الحصول على تأييد ودعم هذه الجماعات لحركة التكامل والاندماج الأوروبيين.

◀ **لجنة الأقاليم:** هي مؤسسة تشبه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، والتي كان الهدف منها التشاور مع جماعات المصالح المعنية قبل إتخاذ القرار، في حين استهدفت لجنة الأقاليم التشاور مع أجهزة وسلطات الحكم المحلي، والتي تلعب دوراً مهماً في صياغة وتنفيذ السياسات الوطنية العامة.

ب. هيئات إستشارية أخرى:

يضم الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي عددً كبيراً من الهيئات الاستشارية نذكر منها³:

◀ **اللجنة الاستشارية الخاصة بجماعة الفحم والصلب** والتي تضم عدداً من ممثلي المنتجين والعمال ومستهلكي الفحم والصلب؛

◀ **اللجنة العلمية والفنية الخاصة بالجماعة الأوروبية للطاقة النووية؛**

وهناك لجان أخرى مثل اللجنة الاقتصادية والمالية، لجنة اللوائح الجمركية، لجنة المواصلات ولجنة التوظيف وغيرها.

¹ - بوصبيح صالح رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

² - حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص: 223.

³ - بوصبيح صالح رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

رابعاً: الهيئات والمؤسسات المستقلة ذات الطابع التقني:

وتتمثل أهم الهيئات والمؤسسات المستقلة في الاتحاد الأوروبي فيما يلي:

أ. البنك الأوروبي للاستثمار:

يعود تاريخ تأسيس البنك الأوروبي للاستثمار إلى 1 جانفي 1958، بالتزامن مع دخول إتفاقية روما المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأوروبية حيز التنفيذ. وكان مقر البنك آنذاك في العاصمة البلجيكية بروكسل، وبعد ذلك قرر البنك نقل مقره المركزي الجديد من بروكسل إلى لوكسمبورغ في 1 جانفي 1968. ويعتبر البنك من المؤسسات مالية تابعة للاتحاد الأوروبي، دورها تمويل المشاريع الاستثمارية التي تسهم في تحقيق أهداف الاتحاد سواء كانت داخل الدول الأعضاء فيه أم خارجها. ويعد أول مؤسسة تمويل متعددة الأطراف في العالم من حيث حجم القروض الممنوحة والتي بلغت 77,5 مليار يورو عام 2015¹. وتأتي الموارد المالية للبنك الأوروبي للاستثمار من إصدار السندات التي تلقى تجاوبا كبيرا من المستثمرين في الأسواق المالية الدولية. وتعزز هذه الموارد بمساهمات الدول الأعضاء المقررة في رأسمال البنك، والقروض التي يحصل عليها من الدول والمؤسسات المالية الدولية. وبلغ حجم رأس المال المكتتب للبنك في جوان 2013 أكثر من 243 مليار يورو.

1. أهداف البنك الأوروبي للاستثمار:

يسعى البنك الأوروبي للاستثمار إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

- ✓ تعزيز قدرات دول الاتحاد الأوروبي على مستوى تحفيز النمو والتشغيل والابتكار وإكتساب المهارات.
- ✓ دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، وإبداع صيغ تمويلية ملائمة.
- ✓ دعم المشاريع الرامية إلى تطوير البنيات الأساسية لبلدان الاتحاد
- ✓ دعم المبادرات والمشاريع الهادفة إلى التخفيف من تداعيات التغيرات المناخية والانتقال إلى إقتصاد مستدام يحترم البيئة.
- ✓ الترويج لسياسات الاتحاد الأوروبي خارج دول الاتحاد.

2. الهيكل الإداري للبنك:

يتوفر البنك الأوروبي للاستثمار على عدة هيئات إدارية، يسهر كل منها على الاضطلاع بمسؤوليات مختلفة. وهذه الهيئات هي²:

¹ - موسوعة الجزيرة، بنك الاستثمار الأوروبي، تاريخ الإطلاع في: 2018/10/18، على الموقع التالي:

<https://www.google.com/amp/www.aljazeera.net/amp/encylopedia/economy/2016>

² - المرجع نفسه.

◀ **مجلس المحافظين:** يتكون من وزراء يمثلون حكومات جميع دول الاتحاد. وغالبا ما يكونون وزراء للمالية. ومهمته تحديد التوجهات العامة للسياسة الائتمانية للبنك، وتعيين أعضاء باقي الهيئات، كما أنه يصادق على الحسابات المالية السنوية للبنك.

◀ **مجلس الإدارة:** يتألف من 28 عضوا يتم تعيينهم من طرف دول الاتحاد وعضو واحد تعينه المفوضية الأوروبية، ويكون تحت رئاسة رئيس البنك. وتتمثل مهمة مجلس الإدارة في اعتماد عمليات الإقراض والتمويل والموافقة عليها بناء على التقارير التي تعدها مصالح البنك، إضافة إلى مراقبة أداء لجنة التدبير.

◀ **لجنة التسيير:** تتشكل بالإضافة إلى رئيس البنك من ثمانية نواب للرئيس يقوم كل منهم على تسيير مسؤوليات محددة تحت إشراف الرئيس. ويشغل الألماني "فيرنر هوير" منصب رئيس البنك الأوروبي للاستثمار منذ تعيينه في ديسمبر 2011.

◀ **لجنة الفحص:** تتكون من ستة أعضاء يعينون من قبل مجلس المحافظين ويتبعون له مباشرة، ويتم انتدابهم لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد. تدقق اللجنة الحسابات السنوية للبنك، وتتولى معاينة مختلف أنشطته للتأكد من إحترامها للقوانين والمساطر الداخلية التي تؤطر عمل البنك داخل الاتحاد وخارجه.

بـ. البنك المركزي الأوروبي:

أنشأ الاتحاد الأوروبي البنك المركزي الأوروبي في 1 جوان 1998، بعد مفاوضات طويلة جرت بين رؤساء البنوك المركزية للدول الأوروبية، ويقع مقره في مدينة فرانكفورت الألمانية، وبدأ عمله الفعلي عام 1999. وقد تم إعطاء هذا البنك الاستقلال عن الحكومات بحيث يحدد السياسة النقدية بالدول المشتركة في الوحدة النقدية الأوروبية "اليورو" بعيدا عن تدخل حكومات هذه الدول، ويمتلك هذا البنك كافة الأدوات والتقنيات التي تساعده على تحقيق أهدافه النقدية ودعم الاستقرار النقدي في دول الاتحاد¹، كما تلعب البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي دورا هاما تحت قيادة البنك المركزي الأوروبي، بحيث يتألف النظام الأوروبي للبنوك المركزية من تلك البنوك الوطنية إضافة إلى البنك المركزي الأوروبي.

وحددت اتفاقية ماستريخت الإطار المؤسسي للاتحاد الأوروبي، الذي يتولى الإشراف على إنجاز عملية الوحدة النقدية وإصدار اليورو. وقد حددت اتفاقية ماستريخت مهام هذا النظام فيما يلي²:

- ✓ رسم وتنفيذ السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي؛
- ✓ الإشراف على الإحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي، وتحديد كيفية إدارة هذه الإحتياطات ووظيفتها؛
- ✓ وضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي والنقدي في دول الإتحاد الأوروبي؛
- ✓ إصدار أوراق البنكنوت وصك الوحدات المعدنية لليورو؛

¹ - European Central Bank, The Monetary Policy of the ECB, Germany, 2011, p: 16 .

² - موسوعة البصائر، النظام الأوروبي للبنوك المركزية، تاريخ الإطلاع في: 2018/10/18، على الموقع التالي: <https://elbassair.net/Centre20%de20%tél%C3%A9chargement/maktaba>

- ✓ وضع وتنفيذ معايير الرقابة علي المؤسسات الائتمانية في الاتحاد الأوروبي؛
- ✓ العمل علي تدعيم موازنة المدفوعات دول الأعضاء وسياساتها الاقتصادية بما تحقق أهدافها التنموية؛
- ✓ يجمع البنك المركزي الأوروبي المعلومات الإحصائية اللازمة وتقدم التقارير الشهرية والسنوية للهيئات الأوروبية.

◀ الهيكل التنظيمي للبنك المركزي الأوروبي:

يضم البنك المركزي الأوروبي الهيئات التالية¹:

- ✓ **مجلس المحافظين** : يضم هذا المجلس أعضاء المجلس التنفيذي ومحافظي البنوك المركزية لمنطقة اليورو، ولقد اجتمع هذا المجلس لأول مرة في 9 جوان 1988. وينعقد 10 مرات علي الأقل خلال السنة، ويعد المسؤول عن إعداد السياسات النقدية، ووضع أسس وأدوات تنفيذها وفي هذا المجلس تتخذ القرارات بنظام الأغلبية.

- ✓ **المجلس التنفيذي** : ويتكون من الرئيس الذي ينتخب لفترة 8 سنوات من ضمن محافظي أعضاء البنوك المركزية في الدول المكونة للبنك المركزي الأوروبي²، ونائب الرئيس وأربعة أعضاء آخرين يختارون من بين أصحاب الخبرات باتفاق مشترك بين الحكومات والأعضاء وتمثل مهمته في تنفيذ السياسات النقدية وفقا لتوجيهات وقرارات المجلس المحافظين.

- ✓ **المجلس العام**: يعد الهيئة الثالثة في البنك المركزي ويضم الرئيس ونائب الرئيس للبنك المركزي الأوروبي ومحافظي البنوك المركزية والأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى الدول الغير الأعضاء في منطقة اليورو، ومهمته المجلس استشارية فهو يقدم استشاراته بشأن ترتيبان الأسعار الصرف التي تقترحها حكومات الدول الأعضاء.

ويبلغ رأس مال البنك المركزي الأوروبي حوالي 50 مليون يورو يقوم بدفعها الدول الأوروبية الأعضاء في البنك المركزي الأوروبي ويتم تحديد حصة كل دولة بناء على مؤشرات حجم السكان القوة الاقتصادية تمنح كل دولة صوت واحد في المجلس التنفيذي في البنك المركزي الأوروبي بغض النظر عن حصتها في رأس المال المركزي ويحسب صوت رئيس البنك على أساس صوتين في حالة تصويت على سياسة ما³.

يقوم البنك المركزي بالاحتفاظ بالنقد الأجنبي وإدارته وتوظيفه ثم يقوم بتوزيع الأرباح الناتجة عنها بعدد الاحتفاظ نسبة 20% لديه وتوزيع نسبة 80% على البنوك المركزية الأوروبية المشاركة في نظام اليورو وحسب نسبة مساهمتها في رأس مال البنك. والجدول التالي يوضح نسبة المساهمة للدول الأعضاء في رأس مال البنك وقيمتها بالدولار.

¹ - موسوعة البصائر، مرجع سبق ذكره.

² - فريد راغب النجار، اليورو العملة الأوروبية الموحدة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص ص : 48 - 49.

³ - نفس المرجع السابق، ص: 49.

جدول رقم (2-4): نسبة مساهمة الدول الأعضاء في رأس مال البنك.

الدولة	نسبة المساهمة في رأس مال البنك %	قيمتها بالمليون دولار
النمسا	2.3	1150
بلجيكا	2.9	1450
الدانمرك	1.55	775
فنلندا	1.35	675
فرنسا	16.2	8100
ألمانيا	22.95	11475
اليونان	2.3	1150
أيرلندا	0.95	475
إيطاليا	15.8	7900
لكسمبورج	0.15	75
هولندا	4.25	2125
البرتغال	2.25	1125
إسبانيا	9.3	4650
السويد	2.35	1150
إنجلترا	15.6	7800
الإجمالي	100	50075

المصدر: موسوعة البصائر، النظام الأوروبي للبنوك المركزية، تاريخ الإطلاع في: 2018/10/18، على الموقع التالي: <https://elbassair.net/Centre20%de20%téléchargement/maktaba>

المطلب الرابع: الاختلالات الاقتصادية وآليات التسوية داخل منطقة اليورو قبل الأزمة.

عندما طرح اليورو في العام 1999، توقع الاقتصادي الأمريكي المعروف "ميلتون فيردمان Fridman Milton"، أن اليورو لا ينجو من أول ركود اقتصادي كبير قد تتعرض له القارة الأوروبية نظرا لضعف البناء المؤسسي لمنطقة اليورو وأنها لا تحتوي على جميع شروط منطقة العملة المثلى¹، لذلك سوف يسلب الضوء على الاختلالات الاقتصادية التي تمثل قلب الأزمة الراهنة، وما هي العلاقة بين الاختلالات الاقتصادية والقيود المؤسسية في منطقة اليورو، بالإضافة إلى آليات التكيف أو التسوية في منطقة اليورو.

أولا: الاختلالات الاقتصادية داخل منطقة اليورو:

ساد الاعتقاد بأن الاختلالات الاقتصادية التي ظهرت بعد إطلاق اليورو، أنها ستختفي بمرور الوقت إلا أن الواقع قد خالف تماما هذه التوقعات، فقد انقسم الاتحاد الأوروبي إلى مجموعتين من الدول بينهما فارق شاسع، وهي مجموعة الدول الشمالية وتتضمن: النمسا، بلجيكا، ألمانيا، فنلندا، فرنسا، لكسمبورج، هولندا، ومجموعة

¹ - يوخاري لولو، عايب وليد، مستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادى، الجزائر، يومي 26-27 فيفري، 2012، ص: 5.

الدول الجنوبية* بما فيها: اليونان، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، والتي يشار إليها اختصاراً بدول "PIIGS".

يوضح الشكل أدناه أي رقم (2-2)، التطورات الاقتصادية في هاتين المجموعتين خلال العقد الأخير، حيث يلاحظ أنه قبل الأزمة سجلت دول الـ "PIIGS" معدلات نمو أسرع من نظيرتها الشمالية، إلا أن معدلات التضخم كانت أكبر كذلك في مجموعة دول الـ "PIIGS" نظراً للنمو السريع في أجور العمال (معدلة باختلافات في معدل الإنتاجية)، مما أدى إلى فقدان دول الـ "PIIGS" لقدرة التنافسية الصناعية لصالح الدول الشمال الأوروبي، وهذا ما انعكس في صورة عجز تجاري للدول الجنوبية مع تسجيلها لأعلى مستوى من عجز الموازنة والديون العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين سجلت الدول الشمالية فوائض معتبرة.

الشكل رقم (2-2): التطورات الاقتصادية لدول الـ "PIIGS" ودول أوروبا الشمالية.



Source : Rymond J. Ahearan and others, *the future of the euro and the US interests*, Congressional research service: CRS reported congress, January 10, 2011, p:10 .

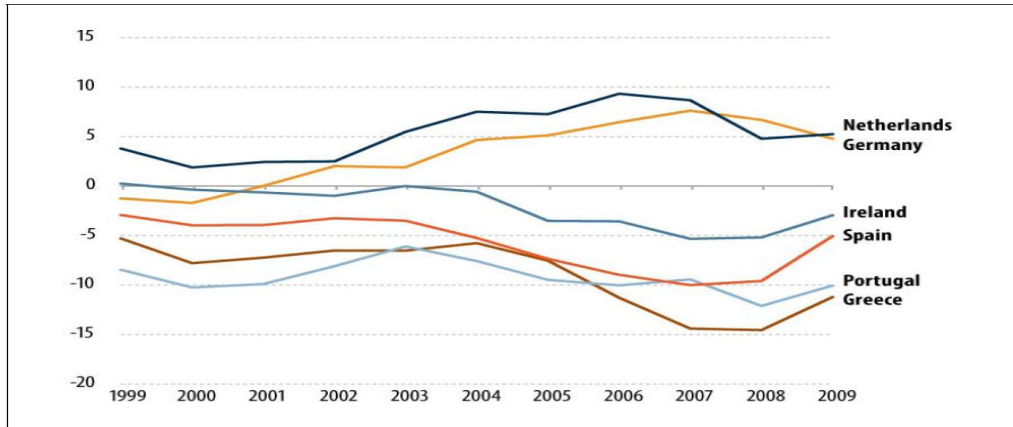
* - مجموعة الدول الجنوبية: وتتضمن دول جنوب أوروبا بما فيها: اليونان، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، والتي يشار إليها اختصاراً بدول "PIIGS"، أما مجموعة الدول الشمالية: تشمل النمسا، بلجيكا، ألمانيا، فنلندا، فرنسا، لكسبورغ، هولندا.

ثانيا: آليات التسوية داخل منطقة اليورو:

تعزى الاختلافات الموجودة بين دول الإتحاد الأوروبي إلى عدة أسباب كنوع السياسة الاقتصادية المتبعة، كما أن هناك من يرى أن هذه الاختلافات ترجع إلى خلل في البناء المؤسسي لليورو، حيث أن نظام اليورو غير مصمم بطريقة توفر إمكانيات المساندة والانقاذ للدول الأعضاء في حال حدوث أزمة لديها، وهذا ما أثبتته أزمة اليونان، فبعد تبني دول الـ "PIIGS" لليورو رسميا اتجه رجال الأعمال للاستثمار في هذه البلدان بإعتبارها مناطق آمنة ونظرا لانخفاض أسعار الفائدة فيها مقارنة بالدول الشمالية، وهو ما أحدث نوع من الضبابية والتشويه للقرارات الاستثمارية في منطقة اليورو نتج عنه إفراط الاستثمار في بعض القطاعات، بالإضافة إلى قيام القطاع الخاص بزيادة الاقتراض وبالتالي زيادة الطلب الكلي، تزامن ذلك مع إطلاق دول الـ "IGSPI" لمشروعات استثمارية ضخمة للحفاظ على معدلات نمو عالية ومستمرة مما دفعها إلى اللجوء إلى الاقتراض خارجي خصوصا من دول أوروبا الشمالية، كل هذه العوامل ساهمت في النهاية في تعميق العجز المالي لدول الـ "PIIGS"¹.

الشكل رقم (2-3): تطور الحساب الجاري لميزان المدفوعات في بعض البلدان الأوروبية.

الوحدة: (نسبة مئوية من الناتج %GDP)



Source: Rymond J. Ahearn and others, **the future of the euro and the US interests**, Congressional research service: CRS reported congress, January 10, 2011, p: 12.

أدى العجز في الحساب الجاري لدول الـ "PIIGS" إلى تراكم الديون العامة والخاصة وصلت إلى 80% من حجم الناتج الإجمالي، وفي المقابل لم تتأثر دول أوروبا الشمالية كثيرا بعد إطلاق اليورو، كما لم تشهد تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال ونتيجة لسياساتها المالية المتناسقة والتي تهدف إلى احتواء الطلب الكلي، ولم تشهد تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال ونتيجة لسياساتها مع الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة، وهذا ما أكسبها قدرة تنافسية أكبر مقارنة بنظيرتها الجنوبية، مما جعلها تصدر إلى دول الـ "PIIGS"، وتحقيق فوائض معتبرة في حساباتها الجارية.

¹ - Uri Dadush and Bennett Stancil, "Europe's Debt Crisis: More than a Fiscal Problem," in *Paradigm Lost: The Euro in Crisis*, ed. Uri Dadush and Contributors (Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2010, p p: 9-15.

يرى الكثير من المتبعين أن القيود المؤسسية التي تفرضها الوحدة النقدية، هي أحد الأسباب التي ساهمت في زيادة التباعد بين الدول الشمالية والجنوبية، فعلى سبيل المثال لا تستطيع دول الـ "PIIGS" تصحيح العجز في موازين مدفوعاتها عن طريق تخفيض قيمة العملة أو رفع أسعار الفائدة لجذب رؤوس الأموال إليها نتيجة اشتراكها في اليورو، في حين أن دول الشمالية لا زالت تحتفظ بحريتها في مجال السياسة المالية حيث يمكن أن تستخدمها كأداة لكبح جماح الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب للحد من الاستهلاك واحتواء الطلب الكلي مما يسمح بتوفير موارد لسداد الديون الخارجية¹.

أظهرت الاختلالات التجارية بين دول أوروبا الشمالية والجنوبية أن آلية التكيف في منطقة اليورو لا تعمل بشكل جيد رغم حرية انتقال العمالة ومرونة الأسعار لا يضمن استقرار الدول الأعضاء، ولا يساعد على تحقيق التضامن المطلوب في ما بينها على الأقل من الناحية القانونية، وأنه منطقة اليورو كما يشير بعض الكتاب أنها ليست منطقة عملة المثلى.

¹ - Rymond J. Ahearne and others, op-cit, p: 12.

المبحث الثاني:

أزمة الديون السيادية الأوروبية « أزمة منطقة اليورو »

لم يكد ينتهي العقد الأول من عمر "اليورو"، حتى وجد نفسه في طاحونة أزمة تعتبر الأسوأ في تاريخه، ألا وهي "أزمة الديون السيادية الأوروبية"، وظهرت بوادر الأزمة بالتحديد في نوفمبر 2009، عندما أعلنت اليونان عن خطة الموازنة العامة للعام المالي الحالي، وذلك كي تجنب الوقوع في الإفلاس وعدم قدرتها على الوفاء بالديون المستحقة عليها، الأمر الذي وضع تركيز العالم كله على اليونان على إعتبار أن ذلك يهدد استقرار وحدة منطقة اليورو النقدية من الإنهيار، وبناءً على ما سبق نسلط الضوء على أهم المراحل التي مرت بها هذه الأزمة.

المطلب الأول: مدخل إلى أزمة الديون السيادية الأوروبية.

بدأت الملامح الأولى لأزمة الديون السيادية الأوروبية في شهر نوفمبر 2009، حيث بدأت هذه الملامح بالتصاعد والظهور بعد الأزمة المالية العالمية 2008، وكانت البوادر الأولى للأزمة في اليونان، وقد قامت وكالات التصنيف الائتماني في جانفي 2009 بخفض التصنيف الائتماني لليونان بعد أن وصل حجم ديون هذه الدول الأوروبية وأحد دول منطقة اليورو إلى حوالي 300 مليار يورو¹.

وأشارت بعض التقارير الاقتصادية إلى أن حجم الديون السيادية في منطقة اليورو، قد تتزايد بصورة متسارعة مع وجود بطء واضح في معدلات النمو الاقتصادي لمجموعة من دول منطقة اليورو، وأشارت هذه التقارير إلى أن حجم الديون السيادية في منطقة اليورو في العام 2009 قد بلغ حوالي 7,1 تريليون دولار، ثم ارتفع ليصل إلى حوالي 7,8 تريليون دولار عام 2010².

وقد تأثر دول الاتحاد الأوروبي بالأزمة المالية العالمية وإنعكاساتها الحادة، وقد إمتدت هذه التأثيرات لسنوات على هذا الاتحاد. وقد وصلت بعض دول منطقة اليورو إلى أوضاع مالية وإقتصادية صعبة اضطرتها إلى طلب مساعدات وقروض مالية للخروج من أزمتها مثل³: اليونان وإيرلندا والبرتغال وإيطاليا وإسبانيا وقبرص.

¹ - يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص: 379.

² - بوريش هشام وعفيف هناء، دور المعلومة في أزمة الديون السيادية "دراسة حالة اليونان"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2016، ص: 21.

³ - يوسف أبو فارة، مرجع سبق ذكره، ص: 379.

أولاً: جذور أزمة الديون السيادية الأوروبية:

تُعد أزمة الديون السيادية التي ضربت منطقة اليورو أواخر سنة 2009، من الأزمات المالية التي تضررت منها الدول الأوروبية بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والذي كان سببها في الأصل فقاعة سوق العقارات بالولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية سنة 2007، أين تكونت حلقات من الأزمات المالية إتصلت ببعضها البعض، نتيجة للتوسع في التحرير المالي وشدة الإرتباط بين البنوك والأسواق المالية الأمريكية والأوروبية؛ مما تسبب في تضخم الإئتمان في أوروبا وشجع الدول على الإقتراض ليصل إلى حدود هددت إفلاس وإنهيار منطقة اليورو، وذلك لإرتفاع عبء الدين وعجز بعض دول المنطقة عن خدمة هذه الديون¹.

وبدأت أزمة الديون السيادية الأوروبية في اليونان، عندما تم إكتشاف أن المخاطر المصاحبة للدين السيادي اليوناني هي أسوأ بكثير مما كان يعتقد، فبالرجوع إلى إحصائيات صندوق النقد الدولي خلال الفترة (2002-2007)، نجد أن الطلب المحلي قد زاد بحوالي 4,2%، أما منطقة اليورو ككل فإنه لم يتجاوز 1,8% ويعود سبب هذا النمو السريع إلى لجوء اليونان إلى الاقتراض من الخارج لتمويل مشروعاتها التنموية، دون أن تأخذ بعين الاعتبار التدابير اللازمة لضمان كفاية هيكل نفقاتها النقدية للوفاء بتلك القروض، الشيء الذي أدى إلى حدوث عجز في حسابها الجاري وصل إلى 14,4% عام 2008 مقارنة بـ 5,8% عام 2004. كما بلغ العجز في الموازنة الحكومية عام 2008 حوالي 7,7% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد وصلت هذه النسبة عام 2010 إلى 13,6% ووصل حجم الدين العام في اليونان عام 2008 إلى 112%، مما أدى إلى فقدان مصداقيتها في الأسواق المالية وهبوط تصنيف سنداها والتي كانت نتيجتها إرتفاع صعودي في تكاليف الإقتراض وإرتفاع معدلات الفائدة على الديون المستحقة².

إلا أن جذور أزمة الديون السيادية الأوروبية ترجع في الواقع إلى وقت طويل، إذ تعود إلى جملة من الإختلالات في إقتصاد الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، نتيجة لعدم إكتمال الإندماج الإقتصادي والمالي وبالخصوص جانب المالية العامة والذي يحتاج إلى تغييرات هيكلية أساسية، حيث إنه تم تحويل سلطة إتخاذ القرارات النقدية إلى المستوى الأوروبي في إطار الإتحاد الإقتصادي والنقدي الأوروبي، إلا أن سلطة السياسة المالية بقيت على مستوى الدول الأوروبية كل على حدى؛ كما أن ضعف النمو في بعض الدول الأعضاء لمنطقة اليورو، راجع أساسا إلى الإختلالات الشديدة في التدفقات التجارية والرأسمالية التي تراكمت بعد إتخاذ "اليورو" كعملة

¹ - حنان درحون وحسين بورغدة، دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية - دراسة حالة اليونان -، مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 1، العدد 45، الجزائر، مارس 2016، ص: 201.

² - بوزرب خير الدين ومعيزى نجاة، دور الاقتصاديات المهيمنة على النظام المالي العالمي في ظل الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية - قراءة تحليلية بإستخدام نظرية الاستقرار بالهيمنة -، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الجزائر، مارس 2018، ص: 453.

مشتركة، بالإضافة إلى نقاط الضعف الناجمة عن إرتفاع الأسعار وضعف القدرة التنافسية، إضافة إلى تكاليف العمل في بلدان الجنوب منذ بداية الاتحاد النقدي، وكذا مشكلات التوظيف والفصل من العمل وإرتفاع الحد الأدنى للأجور ومركزية التفاوض على الأجور، مع تقييد الحصول على الوظائف والوصول إلى بعض الأسواق¹.

هذا وقد اختلفت إستراتيجيات دول منطقة اليورو في تحقيق النمو، حيث إعتمدت دول شمال المنطقة وفي مقدمتها ألمانيا وفرنسا على الصادرات لدعم النمو، بينما إعتمدت دول جنوب المنطقة كاليونان وإسبانيا على الطلب المحلي، وهذا ما يُفسّر إختلاف التطورات بين الشمال والجنوب في أسعارها النسبية بما في ذلك الأجور الإسمية وأرصدة حساباتها الجارية، حيث إعتمدت دول الجنوب على الإقتراض من دول الشمال مما أدى إلى تحقيق عجز كبير في حسابها الجاري، وتحقيق فائض في الحساب الجاري لدول الشمال².

لقد كانت للأزمة المالية العالمية 2008 تأثيرات سلبية بشكل كبير على دول الإتحاد الأوروبي ساهم في زيادة عجزها، حيث أن أغلب دول الإتحاد الأوروبي (أكثر من 80%) قد عانت من عجز في موازنتها تجاوز الحد المسموح به 3%، حيث أن 22 دولة (من أصل 27 دولة) تجاوز عجز موازنتها هذا الحد³.

وقد كشفت الأزمة المالية عن المفارقات الاقتصادية التي تتصف بها لإقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي، حيث أن هناك بعض دول الأعضاء في الإتحاد تعاني من الديون المتراكمة عليها وتدفع فوائد جد مرتفعة كاليونان، إيرلندا، البرتغال، إيطاليا وإسبانيا، وهناك بعض الدول ذات إقتصاديات قوية ومتمينة وذات أوضاع مالية مستقرة وأهمها ألمانيا (الاقتصاد الألماني هو صاحب أكبر نمو في أوروبا، وبلغ معدل نمو هذا الاقتصاد 3,5% عام 2010)، إضافة إلى فرنسا⁴.

وبذلك أصبحت معظم دول منطقة اليورو مثقلة بالديون السيادية صعبة السداد، مما يؤدي بها إلى إعلان إفلاسها عن سداد هذه الديون، وما قد يترتب عن ذلك من التسبب في أزمة للقطاع المصرفي الأوروبي، أو اللجوء إلى طلب المساعدة من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي من خلال برامج الإنقاذ.

ثانيا: مظاهر أزمة الديون السيادية الأوروبية:

إلى غاية سنة 2009، كان العالم منشغلا بكيفية تحقيق الإنتعاش الإقتصادي بعد أزمة إقتصادية هددت الإستقرار المالي والإقتصادي العالميين، إلا أن التعافي منها لم يكن ليتحقق بهذه الوتيرة، فسرعان ما دخلت دول منطقة اليورو في أزمة ديون سيادية حادة، تسببت في الإضرار بالنمو الإقتصادي للإتحاد الأوروبي والعالم عامة ومنطقة اليورو خاصة، حيث تراجع الناتج العالمي والناتج المحلي، كما بدأت الأسواق في التمييز بين دول الفائض ودول العجز لمنطقة اليورو، مما تسبب في إرتفاع تكاليف الإقتراض في دول العجز على مستوى القطاعين العام

¹ - بوزرب خير الدين ومعيذى نجاة، مرجع سبق ذكره، ص: 453.

² - برغليوت باركيو وحسمين رحمن، إعادة تشكيل نمط النمو، مجلة التمويل والتنمية، واشنطن، العدد 49، ديسمبر 2012، ص: 49.

³ - بوريش هشام وعفيف هناء، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

⁴ - المرجع نفسه.

والخاص فإنعكس ذلك على الإستثمار، وألغى جزء كبير من الوظائف في المنطقة لكونها من القطاعات المتأثرة بالأزمة المالية العالمية كقطاع العقارات، فارتفعت معدلات البطالة وانخفضت مستويات الإدخار، ودخلت منطقة اليورو في ركود عميق¹.

فبعد إنطلاق شرارة أزمة الديون السيادية الأوروبية من اليونان أواخر سنة 2009، بدأت إرهابات ومعالم إنخيار النظام المالي العالمي في الظهور وأصاب أصحاب الأموال وغيرهم بالهلع والذعر والرعب، كما ارتبكت المؤسسات المالية والوسطاء معها في التفكير في وضع الخطط للإنقاذ، كما أحدثت للحكومات خوفا على أنظمتها وديمومتها، وكان من أهم مظاهر هذه الأزمة ما يلي²:

✓ تعثر إيرلندا بسبب الضمانات الحكومية التي قدمتها للبنوك لتغطية قروضها العقارية، والتي أدت إلى خسارة مقدرة بحوالي 100 مليار يورو مما نتج عنه إنخيار إقتصادي، أين وصل عجز الموازنة العامة إلى إجمالي الناتج المحلي إلى نسبة 32% في سنة 2010، كما ارتفع معدل البطالة إلى حوالي 14% للسنة نفسها³؛

✓ تعثر البرتغال في أوائل سنة 2010 بسبب الإنفاق والتغطية على القطاع الخدمي، أين قُدّر عجز الموازنة العامة فيها بنسبة 4,5%، وقفزت البطالة إلى نسبة 14,8% خلال سنة 2010⁴؛

✓ هذا وقد تجاوزت أزمة الديون السيادية ما يُسمى بدول أوروبا الهامشية والمتمثلة في إيرلندا واليونان والبرتغال، بل وصلت إلى إيطاليا ثالث قوة إقتصادية في منطقة اليورو، فقد وصل عجز موازنتها العامة إلى نسبة 4,6%، وارتفع دينها العام إلى 120%⁵؛

✓ أما إسبانيا رابع قوة إقتصادية في المنطقة؛ ويعود تعثر إسبانيا إلى إرتفاع الإنفاق على القطاع العام، حيث قُدّر عجز الميزانية العامة على مستواها بنسبة 9,2% وبلغت البطالة نسبة 25% خلال سنة 2010⁶؛

✓ التسارع نحو سحب الإيداعات من البنوك، وقيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفاً من صعوبة إستردادها؛

✓ الإنكماش الحاد في النشاط الاقتصادي نتيجة لنقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جداً وضمادات صعبة مما أدى إلى توقف المقترضين عن سداد دينهم، كما صاحب ذلك تراجع مستوى الطاقة المستغلة في الشركات⁷؛

¹ - حنان درحمون وحسين بورغدة، مرجع سبق ذكره، ص: 202.

² - عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2014، ص: 292-293.

³ - حنان درحمون وحسين بورغدة، مرجع سبق ذكره، ص: 202.

⁴ - المرجع نفسه.

⁵ - خديجة خنطيط ومنال خلخال، اليونان... إنطلاق شرارة أزمة الديون السيادية الأوروبية، ملتقى الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 07 / 08 ماي 2013، ص: 09.

⁶ - المرجع نفسه.

⁷ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 293.

- ✓ التأثير السلبي على التداولات في أسواق النقد والمال، وهذا أحدث إرتباكاً وخلافاً في مؤشرات الهبوط والصعود؛
- ✓ انخفاض المبيعات ولاسيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها بسبب ضعف السيولة؛
- ✓ إزدياد معدل البطالة وتتجاوز نسبة البطالة لدى الشبان الأوروبيين 25% وتصل إلى 50% في إسبانيا فضلاً عن الظروف السيئة التي تعاني منها اليونان؛
- ✓ إزدياد معدل الطلب على الإعانات الإجتماعية من الحكومات في دول منطقة اليورو، إنخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والإدخار والإستثمار، وهذا ما أدى إلى مزيد من الكساد والتعثر والتوقف والتصفية والإفلاس؛
- ✓ وضعت مؤسسة فيتش التصنيفات الائتمانية لبلجيكا وإسبانيا وسلوفينيا وإيطاليا وإيرلندا وقبرص قيد مراجعة إئتمانية سلبية، وهو ما يعني خفضاً محتملاً للتصنيف؛
- ✓ أطاحت الأزمة ما لا يقل عن ستة رؤساء حكومات في أوروبا هم "جورج بابانديرو" في اليونان و"سيلفيو برلوسكوني" في إيطاليا و"خوسيه لويس ثباتيرو" في إسبانيا "براين كوين" في إيرلندا و"جوزيه سوكراتيس" في البرتغال و"إيفيتا راديكوف" في سلوفاكيا. وفي المقابل إزداد التأييد للأحزاب الشعبية فيما ظهرت بوادر عداء لألمانيا في صفوف اليسار الفرنسي، وباتت جميع الحكومات تتهنز¹.
- تأثرت باقي دول منطقة اليورو بأزمة الديون السيادية، والجدول والشكل التالي يلخص تطور بعض المؤشرات المعبرة عن مظاهر الأزمة في منطقة اليورو.

الجدول رقم(2-5): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في منطقة اليورو خلال الفترة

الوحدة: بالنسبة المئوية (%)

(2007-2014).

اليونان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي	3	0,4	4,4 -	2	1,4	1,6 -	0,3 -	1,1
الإنفاق الإستهلاكي	1,7	0,4	1 -	0,9	0,1	1,3 -	1 -	0,8
إجمالي الدين	66,5	70,3	80	85,6	88,1	92,9	95	95,3
صافي الإقراض	0,4	0,7 -	0,3	0,5	0,6	1,9	2,5	2,5
البطالة	7,5	7,6	9,4	10,1	10,5	11,7	12,3	12,3
الإستثمار	22,6	22,2	18,8	19,3	19,6	18,3	17,8	18
الإدخار	23	21,5	19,1	19,8	20,2	20,2	20,3	20,5

المصدر: حنان درهون وحسين بورغدة، دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية - دراسة حالة اليونان -، مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 1، العدد 45، الجزائر، مارس 2016، ص: 203.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 293.

من خلال الجدول أعلاه، يُظهر إنخفاض كل من الناتج المحلي والإنفاق الإستهلاكي لمنطقة اليورو في سنة 2008 تأثيرًا بالأزمة المالية العالمية، وعرف إنخفاضًا حادًا في سنة 2009، وذلك لدخول المنطقة في أزمة الديون السيادية، ثم أظهر إرتفاعًا طفيفًا خلال سنتي 2010 و 2011، ليعاودا الإنخفاض خلال سنتي 2012 و 2013 لإستمرار الأزمة، في إنتظار تحسّنها خلال سنة 2014؛ كما عرف كل من إجمالي الدين والبطالة إرتفاعًا متزايدًا منذ سنة 2007، ويتوقع أن تستمر هذه الزيادة إلى غاية 2014، أما باقي المتغيرات من الاستثمار والإدخار وصافي الإقراض فقد عرفت تذبذبًا خلال الفترة الدارسة، وذلك لإرتباطها بطبيعة المقبلين على الاستثمار والإخار ومدى الإقبال عليها.

◀ ممارسات وسلوكيات التي أدت إلى زيادة تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية:

تمت الإشارة في بعض التقارير الاقتصادية، إلى أن تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية قد رافقة مجموعة من السلوكيات التي أدت إلى زيادة هذا التفاقم في الأزمة، ومن هذه الممارسات والسلوكيات هي¹:

✓ رفع معدلات الفائدة على القروض المقدمة لدول جنوب أوروبا (ذات الديون السيادية الكبيرة) قياسا بمعدلات الفائدة على القروض الممنوحة للدول الأوروبية الأخرى التي لا تعاني من أزمة ديون سيادية.

✓ إتجاه الكثير من المؤسسات المالية الأوروبية (ذات الأوضاع المالية الجيدة) نحو إيداع أموالها لدى البنك المركزي الأوروبي والإبتعاد عن إقراض البنوك التجارية.

✓ تراجع ثقة المستثمرين بالسندات الحكومية الصادرة عن دول جنوب أوروبا (التي تعاني من أزمة الديون السيادية) قياسا بالثقة بالسندات الصادرة عن الدول الأوروبية الأخرى التي لا تعاني من أزمة ديون سيادية.

وفي ختام هذا العنصر، نقول إنَّ أزمة الديون السيادية الأوروبية تُشكّل تحديًا حقيقيًا لدول الإتحاد الأوروبي عامة ودول منطقة اليورو خاصة، وذلك بإختبار مدى قوة إندماجها ومدى قدرتها على التصدي للصدمات وتجاوز الأزمات؛ كما تُشكّل هذه الأزمة خطرًا كبيرًا يهدد مستقبل الوحدة الإقتصادية والنقدية الأوروبية، خاصة مع تزايد الطلب على إعادة النظر في سياسات الدخول لهذه الوحدة، وكذا تزايد الانتقادات حول عدم وجود سياسات للخروج منها، لاسيما مع بروز تطلعات بعض الدول للخروج من الإتحاد الأوروبي على غرار بريطانيا "بريكست Brexit" * في أواخر سنة 2019 ومطلع سنة 2020، وكذا الخروج من منطقة اليورو على غرار فرنسا، وهي الاحتمالات المرتقبة مع مطلع سنوات القادمة، وهو ما يستدعي الاستعجال في إدخال إصلاحات واسعة تسمح بضبط الأوضاع المالية للدول الأعضاء، وتضمن سلامة الوحدة الإقتصادية والنقدية الأوروبية.

¹ - يوسف أبو فارة، مرجع سبق ذكره، ص: 382-383.

* - بريكست Brexit: هو تعريب لكلمتين إنجليزية إختصرتا في كلمة واحدة، هما: "Britain exit"، بمعنى الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي، والذي تقرر في إستفتاء عام صوت فيه البريطانيون يوم 23 يونيو 2016 بنسبة 51,9% لصالح مغادرة أي خروج بلادهم من الإتحاد الأوروبي الذي إنضموا له عام 1973.

ثالثا: أسباب أزمة الديون السيادية الأوروبية:

بصورة عامة، يمكن القول أن هناك أسبابًا كثيرة كانت وراء أزمة الديون السيادية الأوروبية، ومن أهم هذه الأسباب هي:

أ. تراكم العجز الهيكلي في الميزانيات العمومية في دول منطقة اليورو:

تعود جذور العجز في الميزانيات العمومية لدول منطقة اليورو إلى العشرينات الأخيرة من القرن الماضي، إذ سجلت دول المنطقة عجزًا ميزانياً في المتوسط يقدر بـ 0,7% من الناتج الداخلي الخام في الفترة الممتدة بين (1961-1973)، ثم تطور هذا العجز إلى 3,4% ما بين الفترة الممتدة (1974-1986)، ثم إنتقل العجز إلى 5% من عام 1978 إلى عام 1994، وبالتالي فإن نسبة العجز في المتوسط للفترة الممتدة بين عام 1973 إلى غاية عام 1994 تجاوزت 3% من الناتج الداخلي الخام، وهي النسبة المتفق على عدم تجاوزها في إتفاقيات إنشاء العملة الأوروبية الموحدة¹.

وإبتداءً من عام 1995 إلى حدّ عام 2007، عرفت وضعية الميزانيات العمومية تحسناً ملحوظاً بسبب الظروف الاقتصادية العالمية الملائمة، وإنخفاض في معدلات الفائدة والتقييد بالتدابير المعتمدة في إطار إحترام قواعد الميزانية المتفق عليها من طرف الدول في منطقة اليورو، لكن مع إنفجار أزمة الرهن العقاري في عام 2007 وتحويلها إلى أزمة مالية عالمية ولما خلفته من إنعكاسات زادت نسبة العجز ووصلت في عام 2010 مستويات مرتفعة جداً²، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-6): نسبة العجز في الميزانيات العمومية لبعض دول الاتحاد الأوروبي عام 2010.

الوحدة: النسبة المئوية % من PIB

الدول	نسبة العجز	الدول	نسبة العجز
النمسا	4,4%	سلوفيكيا	7,7%
بلغاريا	3,5%	سلوفينيا	5,8%
بولونيا	7,8%	ألمانيا	4,3%
اليونان	10,6%	فرنسا	7,1%
إيطاليا	4,6%	البرتغال	9,8%
إسبانيا	9,3%	إيرلندا	11,8%
هولندا	5,1%	رومانيا	7,7%

المصدر: بوريش هشام وعفيف هناء ، دور المعلومة في أزمة الديون السيادية "دراسة حالة اليونان"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17 ، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2016، ص: 22.

¹ - OECD, Réformes Economique et Intégration en Economie Mondial, Revue N 13, 2012, p: 9.

² - بوريش هشام وعفيف هناء ، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

ومن خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن المعدلات المرتفعة لنسبة العجز تتعلق خاصة بإيرلندا 11,8%، واليونان 10,6%، البرتغال 9,8%، وإسبانيا 9,3%، وتعاني هذه الدول من مشاكل مزدوجة، من جهة ديون عمومية مرتفعة تستدعي تسديد الأقساط والخدمات سنويا، والتي تزيد في تعميق العجز في الميزانية العمومية بما فيها ديون خارجية هامة ذات مدى زمني طويل الأجل، ومن جهة أخرى تفشي ظاهرة الرشوة والفساد التي تجعل الإيرادات في مستويات دنيا.

ب. الديون العمومية المفرطة وإرتفاع في معدلات الفائدة المطبقة على هذه الديون:

تعرف الديون العمومية على أنها مجموعة التعهدات المالية التي تمت تحت صيغة قروض بنكية، أو إصدار سندات حكومية، أو أذونات الخزينة المصدرة من خزينة الدولة، أو الجماعات المحلية، والمؤسسات العمومية التابعة للدولة وهيئات الضمان الاجتماعي، وتعد نسبة معتبرة من الديون العمومية قابلة للتداول في السوق المالية، وتتشكل في أغلب الأحيان من تراكم عجز الميزانية العمومية السنوية، حيث تلجأ الدول والهيئات الإدارية التابعة لها للاستدانة لتغطية العجز المسجل في الميزانية، أو تمويل مشاريع ضخمة مستقبلية، وقد نصت إتفاقية ماستريخت على أن لا يتجاوز نسبة المديونية إلى الناتج الداخلي الخام 60% لكل دولة من أعضاء منطقة اليورو، وهذه النسبة لم تحترم من طرف أغلب دول المنطقة¹، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-7): الديون العمومية مقارنة بالناتج الداخلي الخام لسنة 2010.

الوحدة: النسبة المئوية (%) من PIB

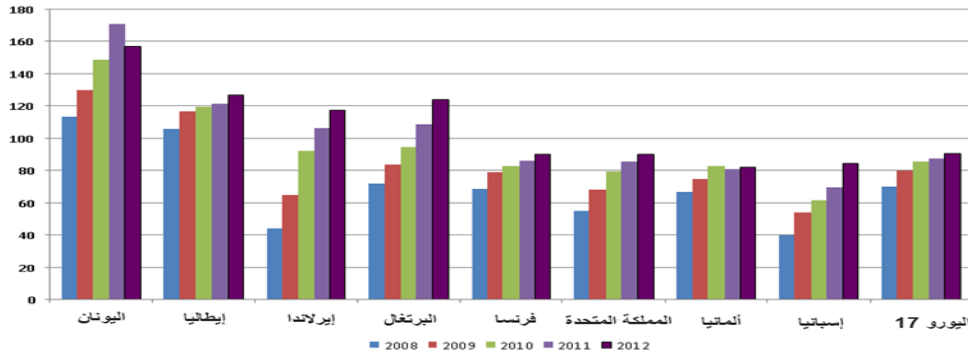
الدول	الديون العمومية	الدول	الديون العمومية
منطقة اليورو	58,7%	اليونان	146%
فرنسا	82,4%	إيطاليا	115,3%
النمسا	71,8%	إيرلندا	87,4%
ألمانيا	82,5%	البرتغال	93,3%
بلجيكا	96,2%	إسبانيا	60,1%

المصدر: بوريش هشام وعفيف هناء ، دور المعلومة في أزمة الديون السيادية "دراسة حالة اليونان"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17 ، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2016، ص: 23.

ومن خلال الجدول رقم (2-7) والشكل أدناه ، نلاحظ أن اليونان تحتل المرتبة الأولى في نسبة الديون العمومية خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012، وقدرت بحوالي 146% في عام 2010 وتليها إيطاليا بنسبة 115,3%، بلجيكا بنسبة 96,2% والبرتغال وإيرلندا على التوالي بنسبة 93,3% و 87,4%.

¹ - بوريش هشام وعفيف هناء ، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

الشكل رقم (2-4): نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض بلدان الأوروبية. الوحدة: بالنسبة المئوية (% من GDP)



Source: wikipedia, **European debt crisis**, Visit website on: 05/07/2018,

https://en.m.wikipedia.org/wiki/File:Budget_Deficit_and_Public_Debt_to_GDP_in_2012_%28for_selected_EU_Members%29-ar.png?156520654027

وما زاد من حدة المديونية في منطقة اليورو، هو إقدام البنك المركزي الأوروبي بإقراض البنوك الأوروبية خلال الفترة (2007-2009) بمعدلات فائدة منخفضة جدا لتفادي إفلاسها وتوفير السيولة، والتي بدورها قامت بإقراض جزء من هذه القروض بأسعار فائدة مرتفعة إلى الدول الأوروبية التي كانت تعاني من عسر مالي، ولاسيما الإقراض إلى اليونان مما زاد في ثقل أعباء المديونية، والذي يزيد بدوره من مخاطر عدم القدرة على التسديد الذي يؤدي إلى إرتفاع معدلات الفائدة من جديد، فالحدد الرئيسي لملاءة الدولة ليس حجم ديونها فقط، ولكن أيضا ثقل الفوائد التي يجب أن تسدها في آجال محددة.

ج. الأزمة المالية العالمية 2008:

لقد ساهمت الأزمة العالمية لعام 2008 في تطور المديونية العمومية مع إزدياد العجز في الموازنات العامة في دول منطقة اليورو خلال الفترة (2007-2015)، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-8): تطور الديون العمومية لليونان، إيرلندا، إسبانيا وإيطاليا خلال الفترة

الوحدة: النسبة المئوية %

(2007-2015).

السنة	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	الدول
اليونان	175,1	177,1	174,9	156,9	171,3	146	126,8	109,3	103,1	اليونان
إيرلندا	120	109,7	123,3	121,7	111,1	87,4	62,3	42,6	24	إيرلندا
إسبانيا	100,2	97,7	92,1	84,4	69,2	60,1	52,7	39,4	35,5	إسبانيا
إيطاليا	137	132,1	127,9	122,2	116,4	115,3	112,5	102,3	99,7	إيطاليا

المصدر: بوريش هشام وعفيف هناء ، دور المعلومة في أزمة الديون السيادية "دراسة حالة اليونان"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17 ، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر،

2016، ص: 23.

ومن خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن اليونان حققت أكبر تطور في الديون العمومية وصل سنة 2015 إلى 175,1%، ثم تليها إيرلندا من 24% إلى غاية 120% سنة 2015، وإسبانيا وإيطاليا اللذان وصلا إلى ديون قدرت بنسبة 100,2% و137% على التوالي سنة 2015.

د. دور السوق المالي ووكالات التصنيف الائتماني:

إنفجرت أزمة الديون في منطقة اليورو بسبب الإفراط في المديونية من طرف الحكومات والهيئات التابعة لها، حتى أصبحت بعض الحكومات غير قادرة على تسديد خدمات الديون، بمعنى إفلاسها الجزئي لكل من اليونان، والبرتغال، وإيرلندا، وما زاد في تفاقم الأزمة هو صعوبة الحصول على الأموال في السوق المالية بشروط مناسبة (سعر الفائدة، علاوة المخاطر وعلاوة التأمين) من جراء تخوف المستثمرين، وخصوصا في ظل القرارات التي إتخذتها وكالات التصنيف الائتماني بإعادة تصنيف الديون العمومية لدول المنطقة، وهو ما يعني رفع معدلات الفائدة وعلاوة التأمين بإعادة تصنيف الديون العمومية، والأثر الكبير الذي أحدثته وكالات التصنيف على أزمة منطقة اليورو هو إقدام وكالة "ستاندر آندبورس Standard and Poor's" على تخفيض التصنيف الائتماني لتسعة دول في يوم واحد أي في 15 جانفي 2012¹. كما هو موضح في الجدول رقم (2-9).

من خلال الجدول رقم (2-9)، نلاحظ أن وكالة التصنيف الائتماني "ستاندر آندبوز"، أعلنت في جانفي 2012 عن تخفيض تصنيفها الائتماني لتسعة من دول منطقة اليورو، حيث جرى تخفيض تقييم خمس دول درجة واحدة وهي: فرنسا، النمسا، مالطا، سلوفاكيا، وسلوفينيا، وتخفيض تقييم أربع دول بمقدار درجتين وهي: إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، وال قبرص، كما جاءت النظرة المستقبلية لدول منطقة اليورو سلبية لعدد 14 دولة، ما يشير إلى احتمال إجراء مزيد من التخفيضات الائتمانية مستقبلاً.

الجدول رقم (2-9): تصنيف وكالة ستاندر آند ورز لبعض دول منطقة اليورو.

الدولة	التقييم الحالي	توصيف التقييم	التغير في التصنيف السابق	النظرة المستقبلية
ألمانيا	AAA	أفضل نوعية المقترضين.	لا تغير	مستقرة
النمسا	AA+	جودة عالية ومخاطر إئتمانية منخفضة جداً ولكن التعرض للمخاطر على مدى الطويل تبدو أعلى نوعاً ما.	خفض التصنيف درجة واحدة	سلبية
بلجيكا	AA	مقترضين ذو جودة، ولكن المخاطر أكبر قليلاً.	لا تغير	سلبية
قبرص	BB+	أكثر عرضة للتغيرات الاقتصادية	خفض التصنيف درجتين	سلبية
إسبانيا	A	المقترضين الذين يمكن أن يتأثر إستقرارهم المالي ببعض الأوضاع الاقتصادية.	خفض التصنيف درجتين	سلبية
أستونيا	AA-	مقترضين ذو جودة، ولكن المخاطر أكبر قليلاً من تصنيف AA.	لا تغير	سلبية

¹ - بوريش هشام وعفيف هناء ، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

سلبية	لا تغير	أفضل نوعية المقترضين.	AAA	فنلندا
سلبية	خفض التصنيف درجة واحدة	جودة عالية ومخاطر إئتمانية منخفضة جدًا ولكن التعرض للمخاطر على مدى الطويل تبدو أعلى نوعًا ما.	AA+	فرنسا
سلبية	لم يشملها التقييم الأخير	السندات ضعيفة جدًا، والغاية منها المضاربة.	CC	اليونان
سلبية	لا تغير	المقترضين من الفئة المتوسطة التي تعتبر مرضية في الوقت الراهن.	BBB+	إيرلندا
سلبية	خفض التصنيف درجتين	المقترضين من الفئة المتوسطة التي تعتبر مرضية في الوقت الراهن.	AAA	إيطاليا
سلبية	لا تغير	أفضل نوعية المقترضين.	A-	لوكسمبرغ
سلبية	خفض التصنيف درجة واحدة	المقترضين الذين يمكن أن يتأثر إستقارهم المالي، ببعض الأوضاع الاقتصادية، والمخاطر أكبر من تصنيف A.	AAA	مالطا
سلبية	لا تغير	أفضل نوعية المقترضين.	AAA	هولندا
سلبية	خفض التصنيف درجتين	فئة الاستثمارات المعرضة للمضاربة.	BB	البرتغال
سلبية	خفض التصنيف درجة واحدة	المقترضين الذين يمكن أن يتأثر إستقارهم المالي ببعض الأوضاع الاقتصادية.	A	سلوفاكيا
سلبية	خفض التصنيف درجة واحدة	المقترضين الذين يمكن أن يتأثر إستقارهم المالي، ببعض الأوضاع الاقتصادية، والمخاطر أقل من تصنيف A.	A+	سلوفينيا

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2014، ص: 316.

المطلب الثاني : أزمة الديون السيادية* اليونانية: قراءة في الأزمة والتسلسل الزمني لأهم الأحداث.

تعود جذور أزمة الدين السيادي، التي برزت جليا في سنة 2009 في البلدان المتقدمة وخاصة في دول منطقة اليورو، إلى الأزمة المالية العالمية لسنتي 2007-2008، عندما اضطرت البلدان المتقدمة إلى إتخاذ تدابير هامة لدعم الاقتصاد ولإنقاذ القطاع المالي بغية تجنب الانكماش، واضطرت الدول الأكثر تضررا وخاصة اليونان من أزمة الدين السيادي إلى اللجوء إلى المساعدة الدولية من أجل الخروج من الأزمة الديون السيادية.

أولا: تاريخ اليونان الاتحادي وطبيعة إقتصادها:

تعتبر اليونان عضوا الثاني العشر في الوحدة النقدية الأوروبية "اليورو"، وسوف نقوم بدراسة الخلفية التاريخية والاقتصادية لليونان في ظل التطورات الاقتصادية العالمية.

* - تواجه منطقة اليورو أزمة تعد الأخطر من نوعها، ألا وهي " أزمة الديون السيادية"، ولعل البعض يتساءل ماهي الديون السيادية ؟

تمثل "الديون السيادية Sovereign Debt" في سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية و طرحها للبيع لمستثمرين من خارج الدولة، أي أنه شكل من أشكال الاقتراض. ولهذا فعلى الحكومة أن تكون قادرة على الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية، وأن يكون لديها هيكل تدفقات نقدية من النقد الأجنبي والذي يسمح لها بذلك، حرصا منها على ثقتها لدى المستثمرين الأجانب، وكذلك على تصنيفها الائتماني في سوق الإقراض.

ولكن ماهي النتيجة لو عجزت الحكومة عن الوفاء بمديونيتها تجاه الديون السيادية ؟ تنشأ هنا أزمة مالية خطيرة وهي "أزمة الديون السيادية"، كما هو في أزمة الديون السيادية الأوروبية، التي جذبت الانتباه في شتى أنحاء العالم، والتي أثارت القلاقل من تداعياتها على الاقتصاد العالمي، ويتجه حاليا كل من صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي والاتحاد الأوروبي نحو البحث عن حل سريع لها.

أ. إنضمام اليونان إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي:

يعود انضمام اليونان إلى الإتحاد الأوروبي سنة 1981، وإنّفع بذلك من كل الآليات الممنوحة من طرفه في شكل صناديق إعانات يوفرها للبلدان المنضوية تحته والتميزة بدخل أقل من المعدل الأوروبي، هذه الموارد الهامة أتاحت لليونان تغطية عجز ميزانيته، ومضاعفة دخله السنوي للفرد الواحد بـ 8مرات، ففي حين كان هذا الدخل يعادل 4000 دولار سنة 1981 أصبح يقارب 32000 دولار في الوقت الحالي ما أتاح لليونان مشاركة الدول المتقدمة في التصنيف العالمي الممنوح من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والذي صنف اليونان في المرتبة 25 على 177 دولة، ولكن ومنذ أن انضمت 10 دول جديدة إلى قائمة الإتحاد الأوروبي سنة 2004، بدأت المشاكل الاقتصادية بالظهور في اليونان¹، حيث أن معدل الدخل السنوي للفرد الواحد بهذه الدول لا يتجاوز 25000 دولار، أي أقل بكثير من الدخل السنوي لليونان، فانتقلت هذه الأخيرة من بلد منتفع من الإعانات الأوروبية إلى مساهم فيها، هذا التحول الهام تزامن مع انتهاء الألعاب الأولمبية بأثينا والذي تداين فيه اليونان كثيرا لتحضير هذه الألعاب دون أن ننسى الانعكاس لانتهاؤ هذه الألعاب على السياحة في هذا البلد والتي تمثل لوحدها قرابة العشر للنتائج المحلي الخام².

❖ اليونان العضو الثاني عشر في منطقة اليورو³:

لم تستطيع اليونان الوفاء بالمعايير المحددة في اتفاقية ماستريخت على رغم من أن الإدارة السياسية والرأي العام اليونان كانت مع فكرة الانضمام إلى الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، لكن بذلت الحكومة اليونانية جهوداً كبيرة من أجل تأهيل اقتصادها للانضمام إلى اليورو مع مطلع عام 2001، وبالفعل استوفت اليونان مع مرور الوقت معظم الشروط الضرورية، وخلال القمة المنعقدة بالبرتغال في جوان عام 2000، تم الاتفاق على أن يكون انضمام اليونان لنظام اليورو يوم 1 جانفي 2001 وهكذا انصهرت العملة اليونانية "الدارخما" في اليورو.

ب. طبيعة الاقتصاد اليوناني والمؤشرات الرئيسية له:

يقع الاقتصاد اليوناني في المرتبة رقم 27 في العالم حسب الناتج المحلي الاسمي (GDP)، وفي المرتبة رقم 26 حول العالم في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. والقوة الشرائية حسب الفرد تأخذ المرتبة رقم 25 حول العالم، وتعتبر اليونان عضو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، وفي منظمة التجارة العالمية، وفي منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، وفي الإتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو⁴.

¹ رضا الشكندالي، الاقتصاد التونسي بين تداعيات الأزمة الأوروبية ومتطلبات النمو، مجلة المغرب الموحد، تونس، العدد الثامن - 01 سبتمبر 2010، ص: 19.

² المرجع نفسه.

³ سامية مفاش، العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاساتها على ميزان مدفوعات الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006/2007، ص: 26.

⁴ هشام يوسف عويضة، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الإقليمية "حالة دراسية دبي واليونان 2009-2010"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015، ص:

1. نظرة عن طبيعة الاقتصاد اليوناني:

إن المتتبع لتاريخ اليونان، يلاحظ ويلمس أن هذا الاقتصاد كان قد إعتاد عبر التاريخ على الاقتراض لأسباب إقتصادية وأخرى سياسية، حيث أن الهدف من الاستدانة لم يكن في كل الحالات هدفاً مالياً إقتصادياً فقط، ففي بعض الحالات كان الهدف سياسياً، على سبيل المثال تعمدت اليونان بعد تغلبها على الدول العثمانية إلى الاقتراض من الدول الغربية من أجل جرّ ودفع هذه الدول إلى مناصرة هذه الدولة الناشئة في مواجهة الدولة العثمانية، فوجدت مبالغ ضخمة من القروض يزيد ترابط وتشابك المصالح الاقتصادية ويقود إلى الدعم السياسي لهذه الدولة المقترضة (اليونان)¹.

لكن ما حدث هو أن اليونان قد توقفت عن سداد ديونها المعروفة بإسم "ديون الثورة" عام 1821، وهذا الأمر أدى إلى مشكلات مالية لليونان وإلى عدم قدرة اليونان على الوصول إلى أسواق المال الدولية حتى عام 1878، حيث تمت مفاوضات بين اليونان والدائنين تم بموجبها الاتفاق على جدولة ديون اليونان، ودفع الفوائد المترتبة على الديون القديمة، وإقتراض مبالغ جديدة، لكن اليونان تعثرت بعد ذلك من جديد حيث لم تتمكن اليونان من السداد وتضخمت الديون، وتم الإعلان عن إفلاس اليونان عامي 1843 و1893².

وبالرجوع إلى تاريخ اليونان في القرن العشرين، يلاحظ أنها قد إقتضت مبالغ كبيرة خلال حروب البلقان الأولى عام 1912، وكذلك حصلت على قروض أخرى مع خروج 1,5 مليون لاجئ يوناني من آسيا الصغرى عام 1922. وقد وقع الإفلاس الآخر لليونان عام 1929 في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية في ذلك العام أي "الكساد الكبير أو الكساد العظيم"، حيث أن السيولة قد إنقطعت عن الاقتصاد اليوناني في ظل تلك الأزمة، علماً أن الجزء الأكبر من هذه السيولة كانت تحوّل الجاليات اليونانية العاملة خارج اليونان³.

تكاد تكون أسباب عجز اليونان عن الإيفاء بمستحقات ديونها في المرات السابقة هي نفس الأسباب التي أدت إلى عجز اليونان عن الإيفاء بمستحقات ديونها في الأزمة الأخيرة⁴، يشير خبراء الاقتصاد إلى مجموعة من عوامل متجذرة في الاقتصاد اليوناني تؤدي إلى هذه الأزمات⁵، منها:

- ✓ سوء التسيير وفساد الإدارة العامة؛
- ✓ التهرب الضريبي المبني على المحسوبية السياسية؛
- ✓ الاستهلاك بنسب مرتفعة، والتوسع في الإنفاق الإجتماعي بصورة غير منتظمة وكبيرة؛
- ✓ الإنفاق الحكومي المتزايد، وتدفق رؤوس الأموال لإنخفاض أسعار الفائدة؛

¹ - يوسف أبو فارة، مرجع سبق ذكره، ص: 394.

² - البليلة فوزية ويوسفاوي سعاد، أزمة الديون السيادية وأثرها على الوحدة النقدية في إطار التكامل الاقتصادي الأوروبي - اليونان أنموذجاً -، جامعة بشار، الجزائر، ص:

45. تاريخ الاطلاع: 2018/12/20، على الموقع التالي: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/37>

³ - يوسف أبو فارة، مرجع سبق ذكره، ص: 394 - 395.

⁴ - البليلة فوزية ويوسفاوي سعاد، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

⁵ - هيثم يوسف عويضة، مرجع سبق ذكره، ص: 278.

- ✓ تخلف النظام المصرفي؛
- ✓ ضعف البنية التحتية؛
- ✓ تخلف القوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية؛
- ✓ البيروقراطية والمحسوبية السياسية، وعجز الدولة عن تطبيق القوانين لحسابات سياسية وإجتماعية وخشيتها من النقابات¹.

ويتميز الاقتصاد اليوناني بعدة خصائص وحقائق نذكر منها، فيما يلي²:

- ◀ يعتمد الاقتصاد اليوناني أساسا حول قطاع الخدمات والذي يشكل نسبة 75%، وقطاع الصناعة 20,7%، بينما تشكل الزراعة نسبة 33% من الناتج المحلي الإجمالي؛
- ◀ يعد قطاع السياحة أحد الصناعات الرئيسية التي تقوم عليها اليونان، والتي وصلت إلى 14,9 مليون من السياح الدوليين عام 2009، والذي تم تصنيفه في المرتبة السابعة ضمن البلدان الأكثر زيارة في الاتحاد الأوروبي؛
- ◀ الاعتماد بشكل كبير في التصدير للأسواق الأوروبية على قطاع المنسوجات والسياحة والسكر؛
- ◀ تعمل العديد من المؤسسات عند مستويات منخفضة من الكفاءة والإنتاجية ما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية القادمة من تقلبات العملة وانخفاض الطلب؛
- ◀ معظم المؤسسات تعاني استئدانة مفرطة، وبالتالي إمكانية التعرض لخطر ضائقة مالية شديدة في أوقات الأزمات.
- ◀ نقص الأدوات المالية الوسيطة بين المدخرين والاستثمار المحتمل التي تمكن الشركات من تحسين إدارة المخاطر الإنتاجية التي يتعرضون لها؛
- ◀ هناك نقطة ضعف كبيرة في مجال التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد للشركات، ما يجعل من الصعب بالنسبة للاقتصاد اليوناني التكيف مع ديناميكية الاقتصاد العالمي واغتنام الفرص مع ذلك؛
- ◀ هناك مشكلة حادة في القدرة على تنفيذ البنية التحتية العامة في الوقت المحدد مما يحدث تأخير شديد في الاستعداد لمواجهة التحديات واغتنام الفرص المتاحة³.

2. المؤشرات الرئيسية للاقتصاد اليوناني :

وتتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد ليونان، فيما يلي :

¹ - عبد اللطيف درويش، الأزمة المالية اليونانية.. جذورها وتداعياتها، مركز الجزيرة للدراسات، 11 يونيو 2012، ص: 2.

² - بوريش هشام وعفيف هناء، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

³ - رحمان موسى، بوصيب صالح رحيمة، الأزمة اليونانية بين الانتشار والانحسار الأوروبي "قراءة في خطط وحلول الأزمة"، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 26-27 فيفري 2012، ص: 3.

1.2. الناتج القومي الإجمالي لليونان ومعدلات النمو:

حقق الاقتصاد اليوناني معدلات نمو سنوية قدرها 4% في المتوسط بين عامي 2004 و 2007 فيما نما بمعدل 2% خلال عام 2008 (وفق الأسعار الثابتة لعام 2000)، ليعد بذلك واحدا من أعلى المعدلات في منطقة اليورو، وقد أثر عدم استقرار الاقتصاد العالمي خلال 2009 على اليونان، مما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي (- 2.0%)، وقد أسفر شمول اليونان بخطة الدعم المقدمة من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، مقرونة بإجراءات اقتصادية تقشفية لتحقيق التعالي المالي المنشود عن التأثير على قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 أيضا، وتجلّى ذلك في تراجع بنحو 2.5% إلى 4%¹. من خلال الجدول والشكل أدناه، نجد أن الناتج والدخل القومي الإجمالي كان في الفترة 1992-2006 في حدود 3 بالمائة وارتفعت نسبيا خلال العام 2007 ليلغ 4.3% و 3.4% على التوالي، كما نلاحظ أن صافي صادرات اليونان كان بقيم سالبة خلال العام 2007 لتتقلص القيمة خلال سنة 2008، ولعل السبب الرئيسي لذلك هو تأثر اليونان بتداعيات الأزمة العالمية والتي أثرت بشكل بالغ على قطاع السياحة الذي يعتبر عصب الاقتصاد اليوناني، ومن ثم تحول إلى قيم موجبة شبه ثابتة في كل من عامي 2009-2010 مع توقع استمرار زيادة نموها في كل من عامي 2011-2012 مع ملاحظة توقع انخفاضها نسبيا خلال العام الأخير وعلى العكس من ذلك نجد أن المخزونات وإجمالي الطلب كانا بقيم موجبة خلال العامين 2007 و 2008 على التوالي لكن أثر الأزمة انخفضت قيمتهما سنة 2009 لتصبح بقيمة سالبة، مع توقع زيادة قيمتهما رغم بقائها بقيم سالبة سنة 2011 أما في سنة 2012 فيتوقع نمو المخزونات للتحقيق قيما موجبة مع بقاء إجمالي الطلب منخفضا رغم نموه.

الجدول رقم (2-10): الناتج والدخل القومي الإجمالي لليونان.

الوحدة: نسبة مئوية (%)

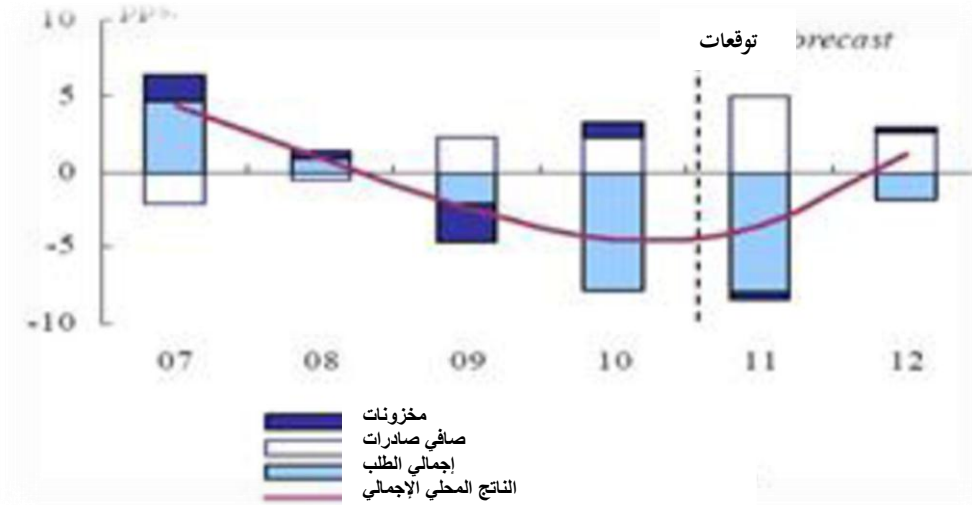
2012	2011	2010	2009	2008	2007	06-92	2009		البيان
							الناتج المحلي الإجمالي بـ %	مليار يورو بالعملة المحلية	
1,1	3,5-	4,5-	2,0-	1,0	4,3	3,0	100,0	235,1	الناتج المحلي الإجمالي
1,1	3,7-	4,5-	1,5-	0,7	3,4	2,9	97,3	228,6	الدخل القومي الإجمالي
1,8-	8,0-	7,7-	1,8-	1,0	4,6	3,5	-	-	الطلب المحلي
0,3	0,5-	0,9	2,3-	0,5	1,6	0,1-	-	-	مخزونات
2,6	5,0	2,3	2,0	0,5-	2,0-	0,4-	-	-	صافي الصادرات

Source: European Commission, European Economic Forecast, Luxembourg, Spring 2011, p:107.

¹ - بوسبيغ صالح رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 139.

الشكل (2- 5) : نمو الناتج المحلي الاجمالي والعناصر الداخلة في تكوينه لليونان

الوحدة: نسبة مئوية (%)

Source:European Commission, **European Economic Forecast**, Luxembourg, Spring 2011,p:105.

2.2. قراءة في الإستهلاك ومعدلات التضخم اليوناني:

من خلال الجدول رقم (2-11)، نلاحظ أن الاستهلاك الشخصي والعام قد كان خلال الفترة (1992-2006) في حدود 3,1% مع ثباته في حدود هذه القيمة في سنتي 2007-2008 بالنسبة للاستهلاك الخاص وإنخفاضه خلال باقي السنوات ليصل عتبات القيم السالبة بدءًا بسنة 2009، وذلك جراء تزامن هذه الفترة وتداعيات الأزمة العالمية وأزمة اليورو، أما الاستهلاك العام فقد إنخفض سنة 2008 إلى 1,5% بعد أن كان 8,2% سنة 2007 مع ملاحظة إرتفاع في نفس المغير سنة 2009 ليلبغ 10,3 بالمئة.

الجدول رقم (2-11): مؤشرات الاستهلاك في اليونان.

الوحدة: نسبة مئوية (%)

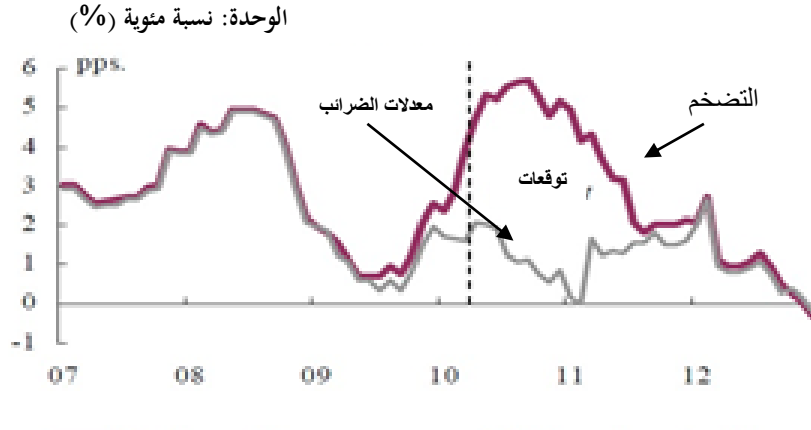
البيان	2009		2007	2008	2009	2010	2011	2012
	مليار يورو بالعملة المحلية	الناتج المحلي الإجمالي بـ %						
الاستهلاك الشخصي	174,0	74,0	2,8	3,2	2,2	4,5-	6,4-	2,2-
الاستهلاك العام	48,4	20,6	3,1	1,5	10,3	6,5-	2,6-	0,1
مخفض الناتج المحلي الإجمالي	-	-	3,1	3,3	1,3	2,6	0,3	0,4
رقم القياسي للاستهلاك	-	-	-	4,2	1,3	4,7	2,4	0,5

Source:European Commission, **European Economic Forecast**, Luxembourg, Spring 2011,p:105.

ومن الجدير بالذكر أن معدلات التضخم ونسب الضرائب في اليونان قد لعبت دورا هاما في النتائج السابقة وهو ما يوضحه الشكل أدناه، إذ يشير لارتفاع مضطرد لكلي المؤشرين خلال الفترة 2007-2009 مع

ملاحظة انخفاض طفيف لهما خلال الفترة 2009-2010 كنوع من الاستجابة للإصلاحات الاقتصادية المتبعة لحل الأزمة والتي ما لبثت أن استأنفت الارتفاع مجددا جراء الأزمة اليونانية أو أزمة اليورو.

الشكل (2-6): التضخم ومعدلات الضرائب في اليونان.



Source :European Commission, **European Economic Forecast**, Luxembourg, Spring 2011, p:106.

3.2. الاستثمار والإدخار في اليونان:

بلغت قيمة تكوين رأس المال الثابت في اليونان 44,8 مليار يورو خلال عام 2008 حسب الأسعار الثابتة، ليمتد هذا الثبات بالقيمة نفسها تقريباً منذ عام 2007، أما في عام 2009 فقد شهدت هذه القيمة إنخفاضاً بلغت معه 39,9 مليار يورو جزاء الأزمة المالية العالمية. من جانب آخر، بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر - وفقاً للبيانات الحديثة المنقحة - نحو 3,1 مليار يورو في عام 2008، أي بزيادة تعادل 100% مقارنةً بعام 2007. أما في عام 2009 فظل إجمالي الاستثمارات وصافيتها عند مستويات مرتفعة رغم تعاضم الأزمة المالية. وفي السياق ذاته، شهد صافي تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة إلى اليونان إنخفاضاً بنسبة 21% مقارنة بعام 2008، غير أن هذه التراجع بدأ أقل بكثير من قيمة التدفقات بلغت 37% وفقاً لتقرير حديث صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة والتنمية «الأونكتاد». كما بلغ إجمالي تدفقات رأس المال الأجنبية 4,496 مليار يورو عام 2009، أي ضعف صافي التدفقات عن العام نفسه 2,145 مليار يورو، ومن المعلوم أن هذا الإجمالي يعد مرآة لأداء الدولة الحقيقي. ومع إبداء المستثمرين من الاتحاد الأوروبي والصين والدول العربية إهتماماً فعلياً بضح استثمار كبيرة في اليونان، ثمة آفاق واعدة لبقاء تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عند مستويات مرضية خلال 2010 رغم الأزمة المالية العالمية والمحلية¹.

¹ - بوسبيغ صالح رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 142.

الجدول رقم (2-12): الاستثمار والإدخار في اليونان.

الوحدة: نسبة مئوية (%)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	06-92	2009		اليونان
							الناتج المحلي الإجمالي بـ %	مليار يورو بالعملة المحلية	
1,9-	16,6-	16,5-	11,2-	7,5-	5,5	4,3	17,1	40,2	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
1,2	16,0-	23,5-	11,8-	6,6	22,3	8,6	7,6	18,0	منها: معدات
5,0	3,2	0,2-	4,2	0,3-	4,4	-	-	-	معدل الادخار الأسري

Source: European Commission, European Economic Forecast, Luxembourg, Spring 2011, p:107.

4.2. التجارة الخارجية لليونان:

زادت الصادرات اليونانية - حسب الأسعار الحالية - بنسبة 11,2% خلال الفترة الواقعة بين عامي 2006 و2008، فيما تراجعت النسبة في عام 2009 لتصل إلى قيمة قدرها 19,2 مليار يورو من أصل 22,8 مليار يورو في عام 2008، ويعد هذا التراجع مقبولا بالنظر إلى الأوضاع المالية المتأزمة عالميا وما لها من تأثير مباشر على التجارة الدولية. الجدير بالذكر أن معدلات الواردات شهدت تراجعا أقوى خلال عام 2009، مما يعني محدودية التأثير على الميزان التجاري اليوناني¹.

الجدول رقم (2-13): التجارة الخارجية لليونان.

الوحدة: نسبة مئوية (%)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	06-92	2009		اليونان
							الناتج المحلي الإجمالي بـ %	مليار يورو بالعملة المحلية	
6,9	10,7	3,8	20,1-	4,0	5,8	6,3	18,8	44,3	الصادرات (سلع وخدمات)
3,1-	8,4-	4,8-	18,6-	4,0	9,9	5,8	29,6	69,5	الواردات (سلع وخدمات)
0,9-	3,6-	4,0	1,0	3,3-	0,8	0,0	-	-	معدل التبادل التجاري للسلع
12,3-	13,0-	14,2-	16,3-	20,4-	19,5-	15,2-	-	-	الميزان التجاري
6,1-	8,3-	11,8-	14,0-	16,3-	15,6-	6,3-	-	-	ميزان الحساب الجاري

Source: European Commission, European Economic Forecast, Luxembourg, Spring 2011, p: 107.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ التجارة الخارجية لليونان خلال العقدين الماضيين مع لمحة لبداية العقد الحالي إذ احتلت الصادرات الخارجية للسلع والخدمات خلال الفترة (1992-2006) نسبة 6,3% من إجمالي الصادرات ثم إنخفضت سنتي 2007 و2008 إلى 5,8 و4,0% على التوالي مع معدل تبادل تجاري 0,8- و-

¹ - المرجع نفسه.

3,3% لتصبح -20,1% سنة 2009 جراء الأزمة بمبلغ 44,3 مليار يورو ونسبة 18,8% من الناتج الاجمالي بمعدل تبادل تجاري 1% مع توقع إنتعاشها خلال العقد الحالي لتبلغ 3,8 و 10,7 و 6,9 بالمئة خلال السنوات 2010 و 2011 و 2012 على التوالي فقد بلغت 5,8 بالمئة خلال الفترة (1992-2006) لترتفع إلى 9,9 بالمئة سنة 2007 نتيجة إحتضان اليونان للألعاب الأولمبية خلال هذه الفترة لينخفض سنة 2008 إلى 4% ثم -18,6% سنة 2009 مع توقع إستمرار إنكماشها خلال السنوات اللاحقة نتيجة السياسة التقشفية التي تتبعها اليونان، أما الميزان التجاري والميزان الجاري فقد عانيا خلال هذه الفترة من عجز متفاوت النسب مع توقع إستمرارية هذا العجز خلال الفترة اللاحقة.

2.5. العمالة ومعدل البطالة في اليونان:

وللوقوف على العمالة ومعدل البطالة نقوم بإدراج الجدول (2-14).

من خلال الجدول أدناه، نلاحظ أن معدل البطالة حتى عام 2008، بلغ مستويات منخفضة نسبياً 7.7% وهذا معدل متوسط مقارنة بالمعدلات المسجلة في منطقة اليورو، وخلال عام 2009 ارتفع معدل البطالة كنتاج طبيعي للأزمات العالمية التي أثرت على اليونان كباقي الدول حتى بلغ 9.5% ويتوقع تزايد هذا المعدل في عام 2010، نتيجة لسياسة التقشف المالي جدير بالذكر أن معدل البطالة زاد بدوره في الدول السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نتيجة للأزمات المالية العالمية، علماً بأن البطالة في الاتحاد الأوروبي بلغ 9.6% في ديسمبر 2009¹.

الجدول (2-14): العمالة ومعدل البطالة في اليونان.

الوحدة: نسبة مئوية (%)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	06-92	اليونان
0.1	2.6 -	2.1 -	0.7 -	0.2	1.7	1.2	العمالة
15.3	15.2	12.6	9.5	7.7	8.3	9.9	معدل البطالة
0.1	1.0-	3.5 -	3.6	7.0	6.1	7.9	تعويضات العاملين/الرؤساء
0.9 -	0.1 -	1.1 -	5.0	6.2	3.6	6.0	تكاليف وحدة عمل في الاقتصاد
1.3 -	0.4 -	3.5 -	3.7	2.8	0.5	0.2 -	التكاليف الحقيقية لوحدة العمل

Source :European Commission, *European Economic Forecast*, Luxembourg, Spring 2011,p: 107.

2.6. الميزانية والدين الحكومي اليوناني:

يأتي الاستقرار المالي في عام 2010 على رأس الأولويات بالنسبة لليونان، ومع ذلك يعد الاستثمار الخاص {على الصعيد الوطني والدولي} والصادرات من محركات النمو الرئيسية، وليس الزيادة في الإنفاق العام كما كانت الحال في الماضي².

¹ - <http://www.investingreece.gov.gr/default.asp?pid=16&la=6>, visite site dat: 20-05-2012

² - Ibid.

الجدول رقم (2-15): الميزانية والدين العمومي اليوناني.

الوحدة: نسبة مئوية (%)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	06-92	اليونان
4.0 -	6.4 -	10.1 -	12.9 -	14.9 -	13.3 -	-	صافي الاقتراض (+) أو الاقتراض (-)
9.3 -	9.5 -	10.5 -	15.4 -	9.8 -	6.4 -	6.5 -	الميزان الحكومي العام
6.6 -	6.1 -	8.2 -	14.9 -	10.4 -	7.5 -	6.6 -	توازن الميزانية العامة معدل دوريا
7.9 -	7.4 -	8.6 -	14.0 -	9.5 -	7.3 -	-	هيكلية الميزانية
166.1	157.7	142.8	127.1	110.7	105.4	97.7	إجمالي الدين الحكومي

Source: European Commission, European Economic Forecast, Luxembourg, Spring 2011,p: 107.

الجدير بالذكر أن إنتاجية العمالة في اليونان واصلت ارتفاعها في عام 2009، بل ومازالت تتفوق على متوسط المعدلات المسجلة في دول الإتحاد الأوروبي السبع والعشرين، أما العجز العام في الميزانية فقد تقلص بدوره بنحو 46% خلال النصف الأول من عام 2010، مما رفع من شأن التوقعات القائلة بعودة اليونان إلى أسواق السندات في عام 2011، وهو العام الذي تشير التوقعات إلى شهوده اتجاهات نمو تصاعدية في إجمال الناتج المحلي بفضل المزيد من الإصلاحات الرامية إلى إيجاد بيئة أكثر جذبا للاستثمار والنشاط التجاري، ويشمل ذلك تحرير عدد من الأسواق واختصار إجراءات استصدار التراخيص وتمير قانون الاستثمار الجديد، علاوة على بث المرونة في سوق العمل، إلى غير ذلك من التدابير والإجراءات¹.

ثانيا: اليونان وإنطلاق شرارة أزمة الديون السيادية الأوروبية:

بدأت تلك الأزمة في نهاية عام 2009 وبداية عام 2010، حينما تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان من منطقة اليورو، هي اليونان وإيرلندا والبرتغال، والتي ما لبثت أن امتدت إلى عدة دول أوروبية أخرى، وأصبحت خطراً يهدد بالانتشار في إيطاليا وأسبانيا، وهما يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة علي التوالي في اقتصاد منطقة اليورو².

أ. النشأة وتطور أزمة الدين الحكومي اليوناني:

تعد اليونان هي أول من دق ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو، عندما تأهل الحزب الاشتراكي بالبلاد لتسيير دفة الحكم بعد نجاحه في الانتخابات ونهاية حكم اليمين³. عند ذلك فجر وزير المالية الجديد "جورج باباكستنتينو" في حكومة رئيس الوزراء "جورج بابا نديريو" قبلة من العيار الثقيل لأعضاء الإتحاد الأوروبي، وذلك بإعلانه أن أرقام رئيس الوزراء السابق "كوستاس" غير صحيحة ولا تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد اليوناني وأن العجز الحقيقي في الموازنة العامة اليونانية يقدر بـ 12.8% من

¹ - <http://www.investingreece.gov.gr/default.asp?pid=16&la=6>, visite site dat: 20-05-2012

² - لخضر مرغاد وخالد أحيمية، أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وأثارها على التجارة الخارجية -دراسة حالة الجزائر-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، العدد الثامن، ديسمبر 2017، ص: 356.

³ - رضا الشكندالي، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

النتائج المحلي الإجمالي بدل 3.6%¹، أي أربعة أضعاف ما صرحت به الحكومة اليمينية السابقة، مما أدى وكالات التقييم المالي "فيتش"، "ستاندر آند بورز" و"موديز" إلى تخفيض تقييما على الدين العمومي اليوناني، فارتفعت بذلك نسبة الفائدة على هذا الدين وأصبحت الحكومة اليونانية عاجزة عن تسديد ديونها².

وعندما تكشفت محاور أخرى في الأزمة حيث ثبت أن اليونان انتهجت على مدى سنوات ممارسات أضعفت موقفها وهزت مصداقيتها إذ ظلت تقدم على مدى عشر سنوات تقريبا أرقاما وإحصائيات خاطئة عن اقتصادها في محاولة لإخفاء حجم ديونها والعجز في ميزانيتها لتظليل الناخبين في الداخل وتفادي أي ضغوط خارجية من شركائها، كون الإتحاد الأوروبي يشترط على دولة ألا يتجاوز العجز في ميزانيتها نسبة 3% من الناتج القومي، وعندما اندلعت الأزمة اتضح أن العجز المالي يبلغ أربعة أضعاف النسبة المسموح بها، كما أن الديون المعلنة تجاوزت 300 مليار يورو، وأن اليونان تواجه احتمال العجز عن خدمة ديونها³.

حيث تلتزم قوانين الإتحاد الأوروبي دول الإتحاد بتقديم معلومات إحصائية وتقارير اقتصادية تتعلق بأوضاعها وتجربها على إتباع خطط تتعلق بالنظام الضريبي والاستثمار وغيرها من الأمور الاقتصادية بغرض تطبيق سياسة اقتصادية موحدة، حيث قامت الحكومة اليونانية وباستمرار بتقديم معلومات غير صحيحة إلى الـ "Eurostat" الديوان الإحصاء الأوروبي تتعلق باقتصادها، وقد اكتشف ذلك خلال عملية التحقق من صحة المعلومات، ففي شهر أفريل 2009 قدمت الحكومة اليونانية تقريرا إلى الديوان الإحصاء الأوروبي "Eurostat" محتواه أن العجز خلال 2008 وصل إلى 5% من الدخل القومي، وقد اكتشف الـ "Eurostat" العديد من الأخطاء وطلب من الحكومة اليونانية إعادة تنقيح التقرير⁴.

كما زاد الديوان الأوروبي للإحصاء "Eurostat" الطين بله حين صرح بأن عجز اليونان هو في حدود 13.6% وليس 12.7% من الناتج المحلي الخام، فلجأت مؤسسة "ستاندر آند بورز" إلى تخفيض مرة أخرى في تقييما للدين اليوناني فتعقدت الوضعية المالية أكثر فأكثر⁵.

وهو ما جعل المستشار الألمانية "أنجيلا ماركيل" تشبه أزمة الديون اليونانية بالفضيحة التي جعلت البنوك تشارك في تزوير المعطيات وإحصائيات الميزانيات المالية لليونان، وهو ما جعل بعض الألمان في عز الأزمة يطالبون اليونان ببيع بعض جزرها لتسديد الديون الخارجية⁶.

¹ - Muhamed Akram, *The Greek Sovereign Debt Crisis: Antecedents, Consequences and Reforms Capacity*, Journal of Economics and Behavioral Studies Vol. 2, No. 6, pp. 306-318, June 2011, p: 307.

² - رضا الشكندالي، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

³ - أحمد السيد علي، أزمة اليونان سياسات صارمة لترتيب المنزل من الداخل، مجلة تداول (مجلة السوق المالية السعودية)، العدد 41، الرياض، مارس 2010، ص ص: 21-23.

⁴ - عبد اللطيف درويش، الأزمة المالية اليونانية .. جذورها وتداعياتها، مركز الجزيرة للدراسات، 11 يونيو/حزيران 2012، ص: 4.

⁵ - رضا الشكندالي، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

⁶ - مصطفى صايح، انعكاسات الأزمة المالية الأوروبية على الاقتصاد الجزائري، مجلة المغرب الموحد، تونس، العدد الثامن - 01 سبتمبر 2010، ص 14.

وقد أدى هذا الأمر على عوامل أخرى سابقة مشابهة إلى حالة من عدم الثقة بما تقدمه اليونان من تقارير اقتصادية، لذلك فإن الاتحاد الأوروبي يتهم اليونان بما يلي¹:

- ✓ تزوير الدخل الضريبي؛
- ✓ هدر وسوء استغلال التمويل الأوروبي؛
- ✓ تضخيم ميزانية الجيش؛
- ✓ تقديم إحصائيات غير دقيقة فيما يتعلق بالخدمات؛
- ✓ تقديم معلومات زائفة حول العجز الاقتصادي؛
- ✓ تقديم معلومات غير صحيحة حول سعر الفائدة على السندات؛
- ✓ الحصول على دعم أوروبي للقطاع الخاص تم تقديمه على أنه دخل حكومي.

مما أدى ذلك إلى استفحال الأزمة، حيث فرض الإتحاد الأوروبي لجنة رقابة دائمة على اليونان تشبه لجان دول الإنتداب.

توصلت دول منطقة اليورو بقيادة ألمانيا وفرنسا إلى وضع مجموعة من الإجراءات لتجنب عدوى الأزمة اليونانية إلى دول جنوب الإتحاد الأوروبي، وهو ما جعل مدير صندوق النقد الدولي "دومنيك ستروس خان" يثني على الإجراءات الأوروبية لإحتواء الأزمة التي وصفها بالإجراءات القوية والمنظمة بعدما خصص صندوق دعم بلدان الأورو بمبلغ 750 مليار أورو².

وتتمثل الإجراءات الإتحاد الأوروبي بتقديم قروضا سريعة سماها "حزمة الإنقاذ المالية" ومقابل ذلك فرض على اليونان بأن تقوم بما يلي³:

- ✓ إعفاء 150.000 شخص من موظفي القطاع العام من مناصبهم؛
- ✓ خفض المرتبات عموما والمرتب الأساسي ومعاشات التقاعد ورفع سن التقاعد؛
- ✓ رفع ضريبة الدخل والضريبة على السلع؛
- ✓ تحسين أداء جهاز التحصيل الضريبي؛
- ✓ دمج أو حل العديد من مؤسسات القطاع العام بغرض خفض الإنفاق؛
- ✓ خفض الإنفاق على التسليح.

وقد نجحت الحكومة اليونانية في التنصل من تخفيض بعض ديونها الداخلية، كما قامت بتخفيض قيمة السندات التي يملكها الأفراد، لكنها لم تنجح في جباية الضرائب ولم تتمكن من إعفاء موظفي الدولة من مناصبهم بسبب الخشية ردود فعل الشارع اليوناني، وبشكل عام فإنه لا يمكن تقييم تلك الإجراءات بأنها ناجحة، ولكن

¹ - عبد اللطيف درويش، مرجع سبق ذكره، ص: 5.

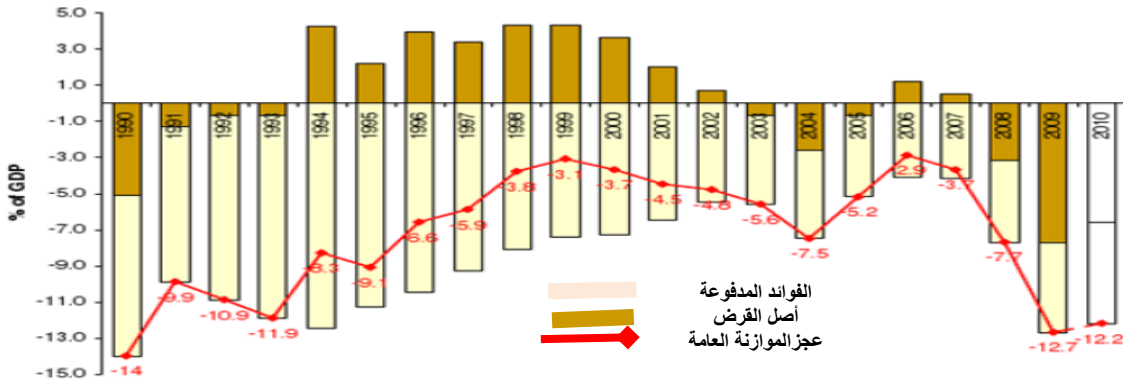
² - مصطفى صايح، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

³ - عبد اللطيف درويش، مرجع سبق ذكره، ص: 5.

يمكن القول بأنها لم تحقق الأهداف المطلوب من خطة التقشف. وبنظرة نقدية إلى خطة التقشف أو خطة الإنقاذ الأوروبي، فإنه يمكن القول إلى تلك الخطة كانت عقوبة بأكثر منها خطة للخروج من الأزمة.

الشكل رقم (2-7): تطور العجز المالي لليونان.

الوحدة: (نسبة مئوية / % / مليار يورو)



Source: Muhamed Akram The Greek Sovereign Debt Crisis: Antecedents, Consequences and Reforms Capacity, Journal of Economics and Behavioral Studies Vol. 2, No. 6, pp. 306-318, June 2011,p: 308.

ومما زاد الأمر تعقيدا إلى جانب المؤشرات الاقتصادية السلبية الفساد الذي تزرع تحته اليونان فحسب منظمة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي 2010 اعتبرت اليونان أسوأ دولة مقارنة بباقي الدول جنوب أوروبا، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة التهرب الضريبي فيها 30% أي ما يعادل 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي في حين كانت النفقات العامة مرتفعة نسبيا مقارنة بالإيرادات العامة هذه العوامل مجتمعة جعلت اليونان تحتل المرتبة 86 من مجموع 133 دولة واعتبرت بذلك الأسوأ في الإتحاد الأوروبي.

الجدول رقم (2-16): النمو الفعلي والمتموقع للناتج المحلي الإجمالي والدين والميزان الجاري باليونان

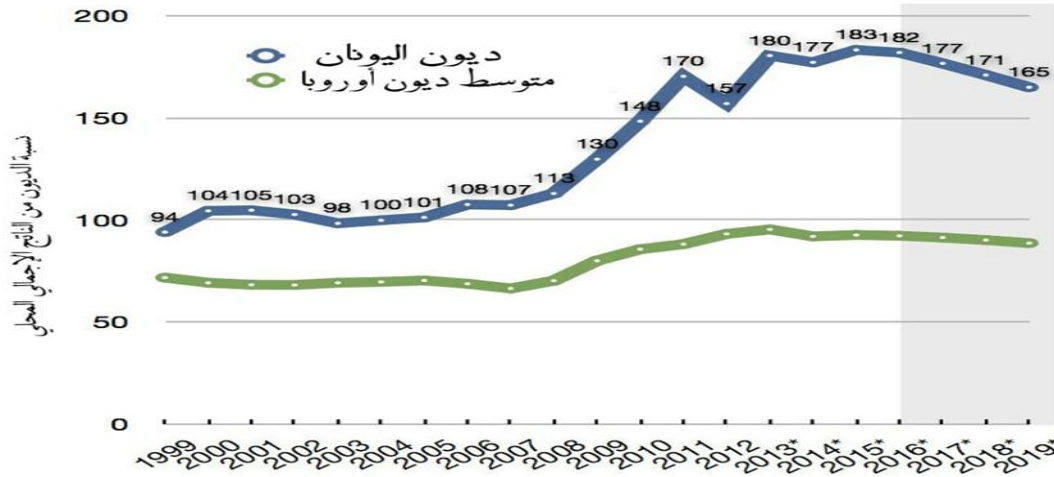
الوحدة: نسبة مئوية (%). (2009-2015).

السنة	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	اليونان
النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي المحلي	2.7	2.1	2.1	1.1	2.6-	4.0-	2.0-	
إجمالي الدين (من الناتج المحلي الإجمالي)	140	146	149	149	145	133	115	
ميزان الحساب الجاري	6.0	5.9	3.1	1.0	0.9-	2.4-	8.6-	

Source: The International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, September 2011.

تشير بيانات الجدول رقم (2-16) والشكل رقم (2-8) ، إلى أن حجم الدين الحكومي لليونان قد وصل إلى 94% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1999، وواصل في الارتفاع إلى 133% عام 2010 و170% عام 2011، وتشير توقعات صندوق النقد الدولي أن تلك النسبة ستقترب من 150% بحلول عام 2012، وتبشر النتائج ببداية تخطي الأزمة ونمو الناتج المحلي، وانخفاض حجم الدين وزيادة التوازن في الحسابات الجارية في اليونان

بجول عام 2014، غير أنه في الوقت الحالي نظراً لتزايد المخاوف، وعلي الرغم من إعلان البنك المركزي الأوروبي بأنه سيقوم بشراء السندات اليونانية والايطالية، إلا أن حالة الخوف والقلق ما زالت تحتاح الأسواق المالية العالمية. الشكل رقم (2-8): نسبة الديون اليونانية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1999-2019).



المصدر: موسوعة ويكيبيديا، أزمة الديون السيادية الأوروبية، تاريخ الاطلاع: 2018/07/06، المتاح على الموقع التالي:

[https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/1/12/Budget Deficit and Public Debt to GDP in 2012 %28for selected EU Member s%29-ar.png?1565206540270](https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/1/12/Budget_Deficit_and_Public_Debt_to_GDP_in_2012_%28for_selected_EU_Member_s%29-ar.png?1565206540270)

ب. التسلسل الزمني لأهم أحداث الأزمة اليونانية:

مرت اليونان بمراحل صعبة منذ إعلان إنضمامها إلى منطقة اليورو عام 2001، وتجلت في الأحداث التي كان لها الأثر الأكبر على اليونان وهي: الأزمة المالية العالمية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008، وأزمة الديون التي ضربت منطقة اليورو واليونان عام 2009، وللقوف على التسلسل الزمني لأهم أحداث أزمة الدين العمومي اليوناني، نقوم بإدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (2-17): التسلسل الزمني لأهم أحداث أزمة الديون السيادية اليونانية خلال الفترة (1999-2018).

في عام	أهم الأحداث أزمة الديون السيادية اليونانية
1999	* ميلاد العملة الموحدة " اليورو": ✓ في 01 جانفي 1999: دخول "اليورو" حيز تنفيذ، بعد إستيفاء 11 عضو في الاتحاد الأوروبي لمعايير التقارب في عام 1998.
2001	* اليونان في منطقة اليورو: ✓ في 01 جانفي 2001: تصبح اليونان العضو الثاني عشر، بعد فشلها في إستيفاء شروط الانضمام في: 1999/01/01، ولكن العجز في الميزانية ملفقة وغير صحيح.
2004	* دورة الألعاب الأولمبية باليونان: ✓ في 13 - 29 أوت 2004: ساهمت دورة الألعاب الأولمبية الثامنة والعشرون بأثينا، في ارتفاع العجز المالي إلى

<p>7,4 في المئة مخالف بذلك إتفاقية "ماستريخت"، كما ارتفع حجم العجز في الموازنة العامة ليصل إلى 13,8 مليار يورو على أثر زيادة الانفاق العام على الأولمبياد.</p> <p>✓ وضعت اليونان تحت مراقبة المجموعة الأوروبية بسبب العجز الكبير الذي سجلته في صيف 2004، مما أضطر وزير المالية "جورج الوغوسكوفيس" في الحكومة الجديدة، بفرض ميزانية تقشف في محاولة لخفض العجز المالي في البلاد بعد التكاليف الباهظة نتيجة الألعاب الأولمبية.</p>	
<p>2008 * الأزمة المالية العالمية بالولايات المتحدة الأمريكية:</p> <p>✓ في أغسطس 2008: إعلان أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد إفلاس بنك الاستثمار الأمريكي "ليمان براذرز"، مما أثر على سوق السندات لأجل 10 سنوات اليونانية؛</p> <p>✓ في 15 سبتمبر 2008: حرر البنك المركزي الأوروبي 125 مليار يورو خلال أسبوع واحد، والتي ضخت لإعادة تمويل البنوك الأوروبية؛</p> <p>✓ في ديسمبر 2008: اتفق زعماء الاتحاد الأوروبي على مشروع خطة لتحفيز بـ 200 مليار أورو للمساعدة في تعزيز النمو ولمواجهة التباطؤ الاقتصادي في أعقاب الأزمة المالية العالمية.</p>	
<p>2009 * انطلاق شرارة الأزمة المالية اليونانية :</p> <p>✓ في 18 أكتوبر 2009: أعلن رئيس الوزراء اليوناني الجديد " جورج بابا ندرينو " أن العجز في الميزانية اليونانية بلغ 12,7% من الناتج المحلي الإجمالي، أكثر من أربعة أضعاف مما ذكر أو أعلن من الحكومة السابقة، وأنه بعد التدقيق والمراجعة، قد وصل إلى 15,8%، مما أدى إلى تراجع في الأسواق المالية، وإرتفاع الفائدة على السندات اليونانية لأجل 10 سنوات حتى وصل إلى 130 نقطة، وأصبحت الحكومة اليونانية عاجزة عن تسديد ديونها السيادية؛</p> <p>✓ في 8 ديسمبر 2009: وكالة التصنيف الائتماني " فيتش " و " ستا ندراندبورز " تخفيض التصنيف الائتماني السيادي لليونان من A- إلى BBB+ وهو النظرة "سلبية". مما أدى إلى إرتفاع تكاليف الإقتراض.</p> <p>✓ في 22 ديسمبر 2009: قامت وكالة التصنيف الائتماني "Moody's" بتخفيض التصنيف الائتماني لديون اليونان من A1 إلى A2.</p>	
<p>2010 * الإعلان عن حزمة التقشف وخطط الإنقاذ لليونان:</p> <p>✓ في 10 جانفي 2010: تدين المفوضية الأوروبية اليونانية لتزوير بيانات ماليتها العامة، والسماح لضغوط سياسية لعرقلة جميع الإحصائيات، وفي تقرير الإدانة أنه لا يمكن الإعتماد على التصريحات اليونانية، التي صدرت من الحكومة الماضية ومن المتوقع أن يكون العجز والدين العام أكبر مما هو معلن في ذلك الوقت، حيث قدر العجز في عام 2009 بـ 12,5% من الناتج بدل من 3,7% المتوقعة، ومع مراجعة عام 2008 تبين أن العجز 7,7% بدل من 5%.</p> <p>✓ في 11 جانفي 2010: إعلان صندوق النقد الدولي، أنه سيرسل بعثة إلى أثينا مهمتها تقديم المشورة للحكومة اليونانية على إصلاح نظام التقاعد، والسياسة الضريبية، وتحصيل الضرائب، والضوابط المتعلقة بالميزانية.</p> <p>✓ في 14 جانفي 2010: تعلن اليونان خطة طموحة لمدة ثلاث سنوات، للحد من العجز في ميزانيتها، وتدعو الخطة إلى خفض العجز في الميزانية من 12,7% في عام 2009، إلى 2,8% في نهاية عام 2012، وردود أفعال</p>	

- السوق لا تزال سلبية إ تجاه الخطة، نتيجة قلق المستثمرين إ تجاه المخاطر، ومعتبرين أن تلك التوقعات مفرطة بالتفاؤل.
- ✓ في 2 فيفري 2010: اليونان تكشف النقاب عن حزمة تقشف جديدة، وهي سلسلة من تدابير التقشفية على نطاق واسع، بما في ذلك تجميد التوظيف والأجور موظفي القطاع العام يتقاضون أقل من 2000 يورو شهرياً، وفرض ضرائب أعلى على الأسر، وضريبة جديدة على البنزين، وخفض 15% من ميزانية الوزارات، وخفض 15% من الأجور التكميلية لموظفي الخدمة المدنية من ضمنهم رئيس الوزراء.
- ✓ في 3 فيفري 2010: تدعم المفوضية الأوروبية خطة اليونان، وتدعو إلى مزيد من التقشف من خلال خفض فاتورة إجمالي الأجور، حتى يصل العجز إلى أقل من 3% في عام 2012. والحكومة بحاجة إلى إعادة تمويل 54 مليار يورو في عام 2012، وتكاليف خدمة دين بقيمة 205 مليار يورو.
- ✓ في 10 فيفري 2010: البدء في إضراب القطاع العام، والمظاهرات تعم البلاد وانطلاق شرارة أعمال الشغب في الشوارع، وذلك رد فعل على خطة التقشف؛
- ✓ تضخم الديون اليونانية إلى 300 مليار يورو، في حين الفارق بين الفائدة التي يتقاضاها على الديون اليونانية والديون الألمانية تتسع إلى 4 في المائة مع إقبال المستثمرين.
- ✓ في 25 فيفري 2010: وكالة التصنيف الائتماني "Moody's" تخفض التصنيف الائتماني لليونان، عقب إجراء مماثل من S&P للتصنيف الائتماني، وتحذيرات من تخفيضات أخرى.
- * في 05 مارس 2010: إعلان اليونان على سياسة تقشف جديدة لتوفير ما يقارب 4.8 مليار أورو، من خلال:
- ✓ بيع أملاك عقارية عامة، ورفع متوسط سن التقاعد في القطاع العام من 61 إلى 63 عام؛
- ✓ خفض الأجور في القطاع العام إلى 20% ومعاشات التقاعد إلى 30%، ورفع الضريبة على الغاز والكحول والتبغ من 19% إلى 23%؛- فرض ضريبة على القيمة المضافة بزيادة تقدر ب 30%.
- ✓ في 11 مارس 2010: إضراب باليونان ومظاهرات شملت القطاعين العام والخاص.
- * في 11 أبريل 2010: الإعلان عن خطط الإنقاذ لليونان:
- ✓ قادة الاتحاد الأوروبي توافق على خطة إنقاذ لليونان ب 30 مليار يورو ما يعادل (40 مليار دولار)؛
- ✓ اليونان تلوح بطلب مساعدة من صندوق النقد الدولي، لدفع حزمة المساعدة إلى 15 مليون دولار أخرى وفقاً لمسؤولين أوروبيين بمعدلات فائدة 5% لمدة ثلاث سنوات سعر فائدة ثابت.
- ✓ في 20 أبريل 2010: إرتفع معدل البطالة إلى أعلى مستوى في ستة أعوام إلى 11,3%، قبل إجتماع في أثينا حول حزمة إنقاذ من صندوق الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، وقفز سعر الفائدة على السندات لأجل 10 سنوات إلى 36,2 نقطة أساس إلى مستوى قياسي بلغ 7,84%، أعلى ب 473 نقطة أساس عن السندات الألمانية. وهو رقم قياسي ناتج أن هناك تخوف أن أموال الدفع لن تصل في الوقت المناسب.
- ✓ وكالة الاتحاد الأوروبي الإحصائية (يوروستات)، تعلن أن العجز في ميزانية اليونانية لعام 2009 كان 13.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وليس كما أبلغ من قبل 12.7%.
- ✓ في 22 أبريل 2010: وكالة التصنيف الائتماني "Moody's" تخفض التصنيف الائتماني بنقطة إلى A3، والعجز في الموازنة بلغ 32,34 مليار يورو ما يعادل 13,6% من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ في 23 أبريل 2010: تطلب اليونان تفعيل خطة الإنقاذ والتي تحتوي على 110 مليار يورو، 80 مليار يورو من

- دول منطقة الاتحاد الأوروبي، و30 مليار يورو من صندوق النقد الدولي.
- ✓ في 27 أبريل 2010: وكالة "ستاندر بورز" تخفض التصنيف الائتماني لليونان إلى BB+ وهو الوضع غير المرغوب فيه.
- * في 02 ماي 2010: مساعدات لليونان تقدر بـ 110 مليار يورو لتجنب الانهيار:
- ✓ رئيس الوزراء اليوناني "جورج باندرينوس" يعلن أن اليونان والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، أتفقا حزمة إنقاذ مقابل خفض ميزانية إضافية بقيمة 30 مليار يورو لمدة ثلاثة سنوات لانقاذ اليونان بـ 110 مليار يورو على مدى ثلاثة سنوات، حيث وافقت اليونان ودول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي على هذه الخطة لإنقاذ اليونان، وسوف تقدم دول منطقة اليورو 80 مليار يورو وصندوق النقد الدولي 30 مليار يورو.
- ✓ قامت دول منطقة اليورو بإنشاء مرفق الاستقرار المالي الأوروبي "EFSF" مع ضمان رأس المال الأولي من 440 مليار يورو. ويتعهد مرفق الاستقرار بتقديم قروض تصل إلى 60 مليار يورو.
- ✓ في 04 ماي 2010: عمال القطاع العام يعلنون إضرابا لمدة 48 ساعة على الصعيد الوطني، ومقتل ثلاثة أشخاص عند إضرام النار بأحد البنوك.
- ✓ في 09 ماي 2010: صندوق النقد الدولي يوافق على حصته من خطة الإنقاذ اليونانية، على أن يصرف 5,5 مليار يورو وبشكل فوري.
- ✓ في 18 ماي 2010: يتلقى اليونان 14,5 مليار يورو ما يعادل (18,5 مليار دولار) قرض من الاتحاد الأوروبي من أجل سداد الديون المستحقة فوراً.
- ✓ في 20 ماي 2010: احتجاج الآلاف من العمال اليونانيين في أثينا ضد تخفيضات للأجور والمعاشات التقاعدية، وإضراب لمدة 24 ساعة دعا إليه أكبر النقابات (GSEE) و (ADEDY) غلق المدارس الحكومية، والنقل العام، والمكاتب الحكومية، وتعين جلسة النواب للموافقة على إجراء شامل لإصلاح نظام التقاعد.
- ✓ في 1 جوان 2010: وكالة موديز "Moody's" تخفض تصنيف اليونان الائتماني ثلاث درجات إلى الاستثمار غير مرغوب فيه.
- ✓ في 08 جوان 2010: اليونان يوافق على حزمة التقشف بقيمة 6,48 مليار يورو لعام 2011 للمحاولة على تحقيق وفورات لعام 2015، لخفض عجز الموازنة.
- ✓ في 09 جوان 2010: الحكومة اليونانية توافق على خطة مالية متوسطة المدى وخطة للخصخصة المطلوبة من قبل المانحين، لإستعادة أموال تمويل البلاد، نمو الناتج الإجمالي يتراجع إلى 5,5% في الربع الأول وهو أعلى من المتوقع 4,8%، وتدابير تقشف إضافة يطلبها البنك الأوروبي وصندوق النقد الدولي.
- ✓ في 12 جوان 2010: أكثر من 20 ألف يحتجون على خطة التقشف، حيث تم إعلان الإضراب في المرافق العامة المملوكة للدولة.
- ✓ في 13 جوان 2010: اليونان يعتبر دولة ذات المرتبة الأدنى في تقييم الائتمان في العالم حيث خفضت تصنيفها الائتماني من درجة B إلى C.
- ✓ في 14 جوان 2010: وكالة موديز "Moody's" للتصنيف الائتماني تخفض التصنيف الائتماني أربع درجات ليصل إلى خردة، وتم تصنيف الديون من قبل وكالات سابقة على أنها ديون معدومة. والحكومة اليونانية تقترح ان

- تصنيفات وكالات الإئتمانية، لا يعكس التقدم المحرز في اليونان على المدى الأشهر الماضية في معالجة الأزمة.
- ✓ في 15 جوان 2010: رئيس الوزراء اليوناني "جورج بانديريوس" سيشكل حكومة جديدة وطلب التصويت على الثقة على مشروع قانون تقشف قاسي.
- ✓ في 16 جوان 2010: تأجيل تشكيل الحكومي بسبب إنشقاقات في البرلمان من الحزب الإشتراكي الحاكم.
- ✓ في 27 جوان 2010: اليونان تقول أنها تستعد للعودة للأسواق المالية في جويلية، وستحاول جمع 4 مليار دولار، وهي المحاولة الأولى بعد حزمة الانقاذ، والمستثمرون يحدرون أنها مقامرة محفوفة بالمخاطر.
- ✓ في 07 جويلية 2010: البرلمان اليوناني يمدد إصلاح النظام التقاعدي، وهو شرط أساسي في الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، والذي يتضمن رفع سن التقاعد من 60 إلى 65 ليتطابق مع سن التقاعد للرجال في دول المنطقة.
- ✓ في 13 جويلية 2010: عودة ناجحة لليونان في الأسواق المالية، حيث تم رفع المزاد على أذونات الخزينة لمدة 6 شهور بـ1,62 مليار يورو، الذي اجتذب المستثمرين المحليين والأجانب. وستدفع فائدة 5% ثابتة على حزمة الإنقاذ لمدة 6 سنوات العائد من هذه السندات أعلى بما قيمته 4,55% عن تكلفة القرض التي سوف يدفعها اليونان ولكن الثقة لاتزال هشة.
- ✓ في 05 أوت 2010: خبراء التفتيش في الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي يعطون الضوء الاخضر لمنح اليونان دفعة من أموال الانقاذ بقيمة 9 مليارات يورو ما يعادل (12 مليار دولار)، بعد تقييم تنفيذ أئينا للتدابير المتفق عليها لإصلاح وضعها المالي.
- ✓ في 12 أوت 2010: احصاءات جديدة تظهر تدهور الأوضاع الاقتصادية في اليونان، حيث انكمش الاقتصاد في الربع الثاني من العام 2009 بنسبة 3,5%، وارتفاع فقدان الوظائف من 8,5% الى 12,5%.
- ✓ في 19 أوت 2010: المفوضية الأوروبية تعلن أن الشريحة الثانية المرفقة مع خطة الانقاذ، أعدت مما يعني أن اليونان تسير على طريق الحصول على 9 مليار يورو في شكل قروض، ومفوض الشؤون الاقتصادية والنقدية يثني على التدابير، التي اتخذتها الحكومة اليونانية في الأشهر الأخيرة .
- ✓ في سبتمبر 2010: صندوق النقد الدولي يعلن أن اليونان على رأس قائمة الإصلاح الاقتصادي ويصرف مبلغ اضافي 2,57 مليار يورو من حزمة الانقاذ ، تقرير صندوق النقد الدولي في الأول من سبتمبر يشير أن الأسواق تبلغ في مخاطر عدم السداد للإقتصاد اليوناني.
- ✓ في 20 سبتمبر 2010 : وزير المالية اليوناني يعلن أن اليونان لن تقوم بإعادة هيكلة ديونها.
- ✓ في 04 أكتوبر 2010: اليونان تكشف النقاب عن تقلص مشروع الموازنة إلى البرلمان، وتعهد بخفض العجز في ميزانية 2011 لنسبة أقل مما اتفق عليها في خطة الإنقاذ، حيث تهدف إلى خفض العجز الى 7,6% بدلا من 7%، ما قيمته 6,28 مليار يورو ما يعادل (21.74 مليار دولار)، ضمن السابقة بدلا من 8,5 مليار يورو، وذلك من خلال زيادة إيرادات الضرائب وخفض الانفاق، ومن المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الاجمالي إلى 2,6%.
- ✓ في 12 أكتوبر 2010: الثقة في الاقتصاد اليوناني تعود، مع نجاح مزاد الديون قصيرة الأجل حيث انخفضت تكلفة الاقتراض بنسبة أكثر من ربع نقطة لمدة شهر ، وارتفعت أسعار السندات لأجل 10 سنوات بنسبة 10%، وذلك

<p>مع هبوط عائداتها بنسبة 13% منذ 30 يونيو، وهي المرة الأولى التي تحقق أسواق السندات اليونانية عائدات في مجملها ايجابية على مدى فترة ثلاثة أشهر منذ أزمة منطقة اليورو التي بدأت في سبتمبر 2009.</p> <p>✓ في 05 نوفمبر 2010: ارتفاع كبير في عائدات السندات، وتجدد القلق بشأن الاستقرار السياسي قبل الانتخابات المحلية يوم الأحد، حيث ارتفعت عائدات السندات لأجل 10 سنوات بـ 11,43% وتقترب من أعلى مستوياتها التاريخية في مايو 2010.</p>	
<p>2011</p> <p>* تجنب إعادة هيكلة الديون اليونانية:</p> <p>✓ في 14 جانفي 2011: وكالة التصنيف الائتمانية "Fitch" ثالث وكالة تصنيف ائتماني بعد S&P وتخفيض التصنيف الائتماني لليونان إلى الاستثمار الغير مرغوب فيه.</p> <p>✓ في 11 فيفري 2011: مفتشي صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي يوافقون على شريحة جديدة من المساعدات بقيمة 15 مليار يورو من أموال خطة الإنقاذ.</p> <p>✓ إنشاء وزراء مالية منطقة اليورو صندوقا إنقاذ دائم، ودعا الآلية الأوروبية لتحقيق الاستقرار المالي، ويقدر قيمة الدعم الصندوق نحو 500 مليار يورو، لدعم الدول التي مستها الأزمة.</p> <p>✓ في 21 فيفري 2011: اليونان تكشف عن تشريعات صارمة للحد من التهرب من دفع الضرائب، كجزء من الإصلاحات المتفق عليها في خطة الإنقاذ.</p> <p>✓ في 23 فيفري 2011: احتجاجات شديدة أمام البرلمان في أثينا ضد خطة التقشف.</p> <p>✓ في 23 أبريل 2011: المفوضية الأوروبية تظهر بيانات العجز في الميزانية اليونانية لعام 2009، حيث بلغت 13,6% من الناتج المحلي الاجمالي، أي أعلى بنقطة كاملة من توقعات الحكومة اليونانية البالغة 12,7%.</p> <p>✓ في 08 أبريل 2011: رئيس منطقة اليورو يحذر اليونان من أهمية السيطرة على الانفاق، بعد أنباء تجاوزت توقعات الموازنة لعام 2010 بأكثر من 15% من الناتج المحلي الاجمالي .</p> <p>✓ في 15 أبريل 2011: اليونان يقدم خططاً مالية جديدة، وخطط للخصخصة للإقناع المستثمرين أنه يستطيع تلبية الشروط الاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، لإنقاذ وإعادة هيكلة اليونان. وتكشف برنامج ميزانية تقشفية يمتد إلى عام 2015.</p> <p>* في 01 ماي 2011: تجنب إعادة هيكلة الديون اليونانية:</p> <p>✓ اجتماع بين رئيس الوزراء اليوناني "جورج بابا ندريو" وكبار المسؤولين من البنك المركزي الأوروبي، يتفقون على تجنب إعادة هيكلة الديون اليونانية من أجل الأزمة، كلا الطرفين اتفقا على التأكيد على أن حزمة التقشف المالي لليونان هو السبيل الوحيد لحل الأزمة.</p> <p>✓ في 09 ماي 2011: مؤسسة "ستاندر أند بورز" تخفض تصنيف اليونان الائتماني إلى درجة B أي درجة واحدة فوق باكستان.</p> <p>✓ في 11 ماي 2011: وصول مفتشي الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، للتأكيد من مستويات الدين، وحشد الموارد المالية لليونان حتى تسمح بالحصول على الدفعة (الشريحة) الخامسة من المساعدات البالغة 12 مليار يورو، و20 ألف متظاهر في مسيرة للبرلمان احتجاج على خفض الأجور، وارتفاع الضرائب.</p> <p>✓ في 23 ماي 2011: اليونان تكشف النقاب عن سلسلة من عمليات الخصخصة، وهي جزء من الهدف الرئيسي</p>	

- لجمع 50 مليار بحلول عام 2015، لتسديد ديونها.
- ✓ في 29 ماي 2011: الآلاف من المتظاهرين ضد الطبقة الحاكمة، وسياسات التقشف التي يطالب بها صندوق النقد الدولي.
- ✓ في 1 جوان 2011: وكالة موديز "Moody's" للتصنيف الائتماني تخفض التصنيف الائتماني لليونان، إلى ثلاثة نقاط ليصل إلى درجة caa1 أعمق من الاستثمار غير المرغوب فيه.
- ✓ في 8 جوان 2011: اليونان يوافق على ما قيمته 6,48 مليار يورو من تدابير التقشف الإضافية لعام 2011، وتحقيق وفورات لعام 2015 من خلال تقليل العجز، والحفاظ على تلقي المعونات.
- ✓ في 13 جوان 2011: اليونان تحصل على أدنى تصنيف إئتماني في العالم، بعد خفض S&P للتصنيف الائتماني لليونان من B إلى CCC.
- ✓ في 17 جوان 2011: رئيس الحكومة يقوم بتعديل وزاري، وتعين "كارلوس باباولياس" من حزب المنافس الرئيس وزير مالية، والحكومة تفوز بإقتراع الثقة في 22 جوان.
- ✓ في 29 جوان 2011: الحكومة تنجح في تمرير خطة تقشف لمدة خمسة سنوات في البرلمان بـ155 صوت مقابل رفض 138، وإزالة العقبة أمام الحصول على تمويل دولي جديد.
- * في جويلية 2011: إتباع سياسة تقشفية جديدة، حيث ضمت:
- ✓ خصخصة شركات بمليار أورو، وزيادة الضريبة المفروضة على أصحاب الدخل الذي يتجاوز 8000 أورو للسنة؛
- ✓ ضريبة إضافية لمن دخله أكبر من 12000 أورو للسنة، وزيادة الضريبة على المعاشات التقاعدية؛
- ✓ خلق هيئة خاصة لإستغلال الممتلكات العمومية.
- ✓ في 08 جويلية 2011: صندوق النقد الدولي يوافق على منح اليونان 3,2 مليار يورو ما يعادل (4,4 مليار دولار) لتقليص حجم ديونها، وهذا ما رفع حجم القروض، التي منحها الصندوق لهذا البلد إلى 17,4 مليار يورو ما يعادل (23 مليار دولار).
- ✓ يصوت البرلمان اليوناني لصالح حولة جديدة من تدابير التقشف الشديد، فإن الاتحاد الأوروبي يوافق على آخر شريحة من قروض اليونانية تبلغ قيمتها بـ12 مليار يورو، وتم الاتفاق على خطة إنقاذ ثانية لليونان من دول منطقة اليورو تقدر بـ 109 مليار يورو (155 مليار دولار أي 96.3 مليار جنيه إسترليني) وهي حزمة تهدف إلى حل الأزمة اليونانية، ومنع العدوى بين الاقتصاديات الأوروبية الأخرى.
- ✓ في 21 جويلية 2011: قادة اليورو يوافقون على خطة ثانية لإنقاذ اليونان بقيمة 159 مليار يورو ما يعادل (157 مليار دولار).
- ✓ في 25 جويلية 2011: خطة الإنقاذ الثانية لليونان، تضعف التصنيف الائتماني لكل من إيطاليا وإسبانيا، بناءً على توقعات وكالة موديز "Moody's". وكالة تصنيف US تخفض تصنيف اليونان ثلاث درجات، لتصل إلى Ca، ووكالة موديز تخفض تصنيفها الائتماني لليونان إلى درجة فقيرة جدًا ودرجة التخلف والضعف الشديد.
- ✓ في 11 سبتمبر 2011: اليونان تعتمد المزيد من الإجراءات، لخفض عجز الميزانية وأبرزها تقليص معاشات التقاعد بنسبة تصل إلى 20%، وتجدد شائعات حول قرب إفلاس اليونان.
- ✓ في 22 سبتمبر 2011: إضراب العمال لمدة 24 ساعة، مما أدى إلى إغلاق نظام النقل بشكل كامل.

- ✓ في 27 سبتمبر 2011: الحكومة اليونانية تقرر ضريبة عقارية جديد، لإقناع الدائنين الدوليين بالإفراج عن دفعة أخرى من حزمة الإنقاذ بقيمة 8 مليار يورو، وذلك لدفع أجور شهر أكتوبر وتفادي إعلان الإفلاس.
- ✓ في 29 سبتمبر 2011: الآمال تتحدد لإيجاد حل لأزمة الديون السيادية الأوروبية، عند موافقة الألمان على خطة إنقاذ موسعة. تبدأ الترويكا بمحادثات بشأن خطة طالبت فيها الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي اليوناني بتخفيضات في الميزانية ورفع الضرائب.
- ✓ في 02 أكتوبر 2011: تعلن اليونان عدم قدرتها على تحقيق خفض عجز الموازنة العامة برسم السنة الجارية، كما هو مقرر في خطة الإنقاذ، و الحكومة تصادق على ميزانية 2012 وتلتزم بخفض عجز الموازنة بنسبة 8,8% من الناتج العام الاجمالي لعام 2011، أي أعلى من الرقم المستهدف 7,6%.
- ✓ في 03 أكتوبر 2011: اجتماع وزراء منطقة اليورو ، لبحث امكانية الموافقة على المساعدات القادمة .
- ✓ في 05 أكتوبر 2011: الاضراب ل 24 ساعة تنفيذ لقرار أكبر نقابتين للعمال ، وهما ADEDY وGSEE ضد تدابير التقشف .
- ✓ في 07 أكتوبر 2011: البنك المركزي الأوروبي سوف يستأنف شراء السندات اليونانية و بسعر 1,5% (سينفق البنك المركزي 40 مليار يورو) (53 مليار دولار) على شراء السندات الشهر القادم .
- ✓ في 11 أكتوبر 2011: البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي (ترويكا)، يعلن الموافقة على دفع الشريحة السادسة بقيمة 8 مليار يورو ما يعادل (11 مليار دولار) 5,8 مليار يورو من البنك المركزي الأوروبي، و 2,2 مليار يورو من الصندوق النقد، وتصبح متاحة أوائل نوفمبر .
- ✓ في 21 أكتوبر 2011 : وافقت وزراء المالية للدول منطقة اليورو، على منح شريحة جديدة من القروض بـ 8 مليار يورو لإنقاذ اليونان.
- ✓ في 27 أكتوبر 2011: قادة منظمة اليورو يتوافق مع المصارف الخاصة، وشركات التأمين لقبول خسارة بنسبة 50% على السندات الحكومية اليونانية في اطار خطة لخفض عبئ ديون اليونان .
- ✓ في 31 أكتوبر 2011: رئيس الوزراء اليوناني يدعو الى استفتاء على خطة الانقاذ دون التشاور مع القادة الأوروبيين .
- ✓ في 04 نوفمبر 2011: ضغط مكثف من الزعماء الأوروبيين على اليونان لإلغاء الاستفتاء، و الحكومة تؤكد أنها أسقطت خطط الاستفتاء.
- ✓ في 05 نوفمبر 2011: رئيس الوزراء ينحو من تصويت على الثقة في البرلمان، وتجنب اجراء انتخابات مبكرة .
- ✓ في 06 نوفمبر 2011: الاتفاق مع المعارضة لتشكيل ائتلاف للموافقة على خطة الانقاذ قبل انتخابات مبكرة، ورئيس الوزراء يتنحى بعد ثلاثة أيام .
- ✓ في 07 نوفمبر 2011: الأحزاب السياسية يعملون على تقاسم السلطة لتأمين خطة الانقاذ، و الأسواق لا تزال حذرة.
- * في 09 نوفمبر 2011: استقالة الحكومة اليونانية:
- ✓ يعلن رئيس الوزراء اليوناني "جورج بابا ندرينو" استقالة الحكومة وحلت محلها حكومة "لوكاس بابا ديموس" وهو تكنوقراطي وليس سياسي.

<p>✓ في 15 نوفمبر 2011: يعين رئيس البنك المركزي الأوروبي السابق، و نائب رئيس الوزراء "لوكاس بابا ديموس" لرئاسة الائتلاف الجديد، ويصرح أن اليونان ستنفذ صفقة الإنقاذ قبل الدعوى إلى إجراء إنتخابات مبكرة .</p> <p>✓ في 16 نوفمبر 2011: اليونان يتعارض مع البنوك الدولية، على تفاصيل شطب 100 مليار يورو (135 مليار دولار) من ديونها، ورئيس الوزراء الجديد يفوز في اقتراع الثقة .</p> <p>✓ في 18 نوفمبر 2011: توقع في اليونان أن العجز سينخفض بشكل حاد العام المقبل، ولن يكون هناك حاجة لإجراءات تقشفية جديدة، لسد فجوة التمويل لهذا العام.</p> <p>✓ في 24 نوفمبر 2011: صندوق النقد الدولي يرحب بالتعهد الخطي لرعيم حزب الديمقراطى الجديد المحافظ "ساماراس أنطونيوس" بدعم صفقة الإنقاذ.</p> <p>✓ في 06 ديسمبر 2011: إندلاع الاحتجاجات خارج البرلمان في أثينا، أصيب العديد من المواطنين نتيجة الاشتباكات مع الشرطة، وتم القبض على 38 شخص.</p> <p>✓ في 07 ديسمبر 2011: التحالف الجديد يمدد ميزانية تقشف لعام 2012، تهدف إلى خفض العجز إلى 5,4% من الناتج المحلي الإجمالي (من ما كان متوقع في عام 2011 بـ9%)، وإلى خلق فائض في سنة 2012 قبل اتخاذ مدفوعات الفائدة بالحسبان.</p> <p>✓ في 08 ديسمبر 2011: رئيس البنك المركزي الأوروبي "ماريو دراغي" حيث قال: "يجب علينا عدم محولة الائتلاف على روح معاهدة ماستريخت، ومهما كانت خدعة القانونية في استجابة لدعوات للبنك المركزي الأوروبي إلى بذل المزيد من الجهد الأوروبي في تخفيف أزمة الديون السيادية الأوروبية".</p> <p>✓ في 14 ديسمبر 2011: صندوق النقد الدولي الإصلاحات تسير متأخرة عن الجدول الزمني، وهذا التأخير يؤدي إلى المماطلة في الإنعاش والأزمة.</p>	
<p>* الإعلان عن حزمة الإنقاذ جديدة لليونان:</p> <p>✓ في 13 جانفي 2012: بعد ما يقارب شهرين من المفاوضات المصارف تفشل في التوصل إلى إتفاق لشطب جزء من مديونية اليونان.</p> <p>✓ في 06 فيفري 2012: تقول ميركل: " يجب على اليونان على عجل القبول في شروط مواثمة حزمة الإنقاذ المقدمة من الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي".</p> <p>✓ في 07 فيفري 2012: النقابات اليونانية تعمل على سلسلة من الإضرابات العامة.</p> <p>✓ في 09 فيفري 2012: محادثات بين المفتشين، وزعماء الأحزاب الثلاثة للتحالف اليوناني والتوصل إلى إتفاق، البطالة ترتفع في اليونان إلى 20,9% وتدابير التقشف تؤثر على النمو الإقتصادي، ونقابات العمال GSEE و ADEDY تدعوا إلى إضراب 48 ساعة.</p> <p>✓ في 12 فيفري 2012: وسط إحتجاجات عنيفة البرلمان اليوناني يمرر 3,2 مليار يورو تخفيضات جديدة.</p> <p>✓ في 15-21 فيفري 2012: دول منطقة اليورو توافق على حزمة الإنقاذ الثانية من 237 مليار يورو، منها 107 مليار يورو شطب من الدائنين (البنوك والمؤسسات الخاصة)، و 130 مليار يورو قروض جديدة، ووضع اللمسات الأخيرة لتدابير خفض الديون في اليونان إلى 120,5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2020.</p> <p>✓ في 02 مارس 2012: وزراء منطقة اليورو يجتمعون في بروكسل، لدراسة آلية مبادلة سندات القطاع الخاص.</p>	<p>2012</p>

- ✓ في 07 مارس 2012: مجموعة من المصارف والصناديق، التي تمثل ما يعادل 40,8% من 206 مليار يورو من ديون اليونان، سوف يشاركون في مبادلة سنداتهم المعروضة للقطاع الخاص، ومن المحتمل أن يؤدي الإتفاق إلى التمهيد للحصول على خطة الإنقاذ، حيث اشترط المانحين تقديم سندات مبادلة ناجحة للحصول عليها.
- ✓ في 08 مارس 2012: معدل البطالة في اليونان، يرتفع إلى مستوى قياسي جديد 21%.
- ✓ في 09 مارس 2012: اليونان تعرض نتائج عرض مبادلة السندات.
- ✓ في 04 أبريل 2012: موجة جديدة من الإحتجاجات، لمواجهة التقشف بعد قيام متقاعد بإطلاق النار على رأسه في الساحة المركزية وسط أثينا.
- ✓ في 11 أبريل 2012: رئيس الوزراء يعلن أنه سيتنحى عن منصبه بعد الإنتهاء من صفقة الديون، الأمر الذي يمهّد الطريق لإجراء إنتخابات برلمانية.
- ✓ في 06 ماي 2012: الحزبين الرئيسيين باسوك الاشتراكي، والحزب الديمقراطي الجديد المحافظ، الذي وقع صفقات التقشف، تعاني من خسائر كبيرة في الانتخابات، والأحزاب اليسارية الراديكالية group Syriza تأتي في المرتبة الثانية، والنازيين الجدد حزب الفجر الذهبي يصبح سادس أكبر حزب في البرلمان الذي يضم 300 مقعدًا.
- ✓ في 07 ماي 2012: الحزب الديمقراطي الجديد، الذي أخذ أعلى الأصوات يفشل في تشكيل حكومة إئتلافية.
- ✓ في 10 ماي 2012: زعيم حزب Syriza لا يريد اتفاقية الإنقاذ، وييدي رغبته في بقاء اليونان داخل منطقة اليورو ومحاولات وفشل في تشكيل الحكومة.
- ✓ في 14 ماي 2012: محاولات جديد لتشكيل الحكومة دون جدوى، وهناك احتمالات عديدة لإجراء انتخابات مبكرة تعزز من القوى المناهضة لبرامج التقشف وخطة الإنقاذ.
- ✓ في 18 ماي 2012: تنبؤ بخروج اليونان من منطقة اليورو، حيث أن اليونان على مقربة من نقطة الانهيار في الوقت التي تكافح فيه، مع أهداف التقشف التي وضعها الدائنين.
- ✓ في 31 ماي 2012: إستفتاء شعبي على الإتفاقية المالية الأوروبية، التي تحدف إلى وضع معايير للانضباط المالي في دول منطقة اليورو، وإيرلندا أول المصوتين.
- ✓ الانتخابات القادمة في اليونان يوم 17 جوان، ويخشى المستثمرين أن نتائجها قد تثير الاضطرابات في إيطاليا، وإسبانيا ودول أوروبية أخرى، مع وجود مؤشرات خروج اليونان من منطقة اليورو، ومع رفض فكرة اليورو بوند من قبل ألمانيا، وتمسك فرنسا بما تزداد الأزمة داخل الاتحاد الأوروبي.
- ✓ في 09 أوت 2012: المفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي يزور اليونان لإستعراض التقدم المحرز في اليونان، لتلبية شروط خطة الإنقاذ الثانية، وسيعود في سبتمبر لإجراء تقييم نهائي من أجل اتخاذ قرار إذا كان سيتم الإفراج عن مزيد من الأموال أم لا، حيث تشترط الخطة تخفيض النفقات بـ3,7 مليار دولار في عام 2012 واقتطاعات إضافية بقيمة 14,2 مليار دولار لعام 2013-2014، من أجل تأمين استمرار تمويل إنفاق الدولة، والمعاشات التقاعدية، والإعانات الإجتماعية.
- ✓ في 13 أوت 2012: البيانات الرسمية تظهر الإنكماش المستمر للإقتصاد اليوناني، حيث إنخفض الناتج المحلي الإجمالي 6,2% في الربع الثاني من عام 2012، مقارنة في العام الذي سبقه، وبعد 6,2% انكماش في الربع الأول.

<p>✓ في 11 سبتمبر 2012: الإئتلاف الحاكم في اليونان يفشل في تمرير قرار بتخفيض النفقات.</p> <p>✓ في 12 أكتوبر 2012: ففز معدل البطالة في اليونان إلى أكثر من 25%، في الوقت الذي قالت فيه أكبر شركة عالمية عاملة فيها إنها ستغادر البلاد في ضربة جديدة للإقتصاد، حيث أعلنت شركة تعبئة المشروبات "كوكا كولا" هيلينيك، بأنها ستحول إدارتها الأساسي من أثينا إلى لندن وستنقل مقرها إلى سويسرا، وأعلنت شركة "فاج"، وهي إحدى الشركات الرئيسية المنتجة والمصدرة للألبان، إنها ستنقل مركزها الرئيسي إلى لوكسمبورغ.</p>	
<p>2013 * الإعلان عن حزمة التقشف الجديدة:</p> <p>✓ في 28 أبريل 2013: صادقت الحكومة على قانون جديد يهدف لتوفير 2,5 مليار يورو، وذلك من خلال:</p> <p>✓ رفع الضرائب المفروضة على المهن الحرة؛</p> <p>✓ رفع الضرائب على الرواتب التي تتعدى 21 ألف يورو في السنة؛</p> <p>✓ فرض الضرائب على قطاع صناعة السفن؛ وذلك لأول مرة منذ سنة 1953.</p> <p>✓ في جوان 2013: أعاد مقدم مؤشر الأسهم "MSCI" إلى تصنيف اليونان كدولة ناشئة مشيراً إلى عدم التأهيل في عدة معايير للوصول إلى الأسواق</p>	2013
<p>2014 * عودة اليونان إلى الأسواق المالية:</p> <p>✓ في 11 أبريل 2014: زيارة المستشار الألمانية "أنغيلا ميركل" اليونان، وذلك غداة إعلان الأخيرة طرح سندات للاكتتاب لأول مرة منذ أربع سنوات من أزمة مالية خانقة و سياسة التقشف المالي؛</p> <p>✓ أصدرت اليونان في سندات دين للمرة الأولى منذ 2010، جرى الاكتتاب بها ثماني مرات على الأقل، مما أتاح بيع ما يوازي 3 مليارات يورو من السندات لخمس سنوات مرفقة بفائدة 4,75%. ويعتبر إصدار السندات نجاحاً غير متوقع في بلاد لاتزال وكالات التصنيف الائتماني تعتبرها في فئة السندات الخطيرة.</p> <p>✓ في 09 ماي 2014: تم إقتراح من الحكومة اليونانية على حزمة التقشف جديدة، والتي وافق عليها البرلمان بموافقة 150 صوتاً مقابل رفض 119 صوت.</p> <p>✓ في 14 ماي 2014: حملت حزمة التقشف التاسعة أقل إيلا من الحزم التدابير السابقة. وشملت أحكام حول السياسة الاقتصادية اليونانية للسنوات الأربع المقبلة. مقدمة الخطة الاستراتيجية المالية متوسطة الأجل، حيث سيتحقق الفائض الأول سواء في سنة 2014 بنسبة 2,3% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أنه في سنة 2018 سيكون 5,3%. أما أهم ما جاء في حزمة التقشف ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ تجميد الأجور والمعاشات التقاعدية على مدى السنوات الأربع المقبلة حتى 2018؛ ▪ تخفيضات نفقات القطاع العام كتخفيضات لنفقات وزارة الصحة وغيرها. 	2014
<p>2015 * التفاوض مع الدائنين حول خطط إنقاذ جديدة:</p> <p>✓ في 25 جانفي 2015: فاز حزب سيريزا اليوناني بقيادة "الكسيس تسيبراس" في الانتخابات التشريعية، وعودة التفاوض مع الدائنين حول خطة إنقاذ جديدة ووضع حد لسياسة التقشف.</p> <p>✓ في 27 جوان 2015: بعد أشهر من مفاوضات اليونان مع دائنيها، لم يتم التوصل إلى أي إتفاق فوضع "تسيبراس" شعبه أمام خيار خطة تقشف أخرى وإجراء إستفتاء حول الخطة.</p> <p>✓ في 05 جويلية 2015: أجرى اليونانيون إستفتاء حول تحديد المستقبل الاقتصادي لليونان حيث صوت</p>	2015

- اليونانيون بـ "لا" على مجموعة شروط ومطالب الدائنين، نتائج التصويت جاءت برفض اليونانيين إجراءات التقشف جديدة بنسبة 61,31%، مقابل 38,69% لمؤيدي مقترحات الدائنين، هذه الشروط مما هدد بقاء اليونان في منطقة اليورو.
- ✓ في 06 جويلية 2015: أعلن وزير المالية اليوناني "يانيس فاروفاكيس" إستقالته، غداة رفض اليونانيين بغالبية كبرى خطة الدائنين في الاستفتاء الذي نظم يوم الأحد 05 جويلية.
- ✓ دعت الولايات المتحدة واليابان ، كلا من اليونان والاتحاد الأوروبي إلى التوصل لتسوية بشأن الديون اليونانية وبقاء أثينا في منطقة اليورو، بينما قال الرئيس الفرنسي إن الباب مازال مفتوحا أمام اليونان لإيجاد حل للأزمة.
- ✓ في 07 جويلية 2015: عقد قادة دول منطقة اليورو في بروكسل قمة مخصصة لانعكاسات رفض اليونانيين خطة الإنقاذ في الاستفتاء.
- ✓ في 08 جويلية 2015: منح الأوروبيون مهلة للتوصل إلى إتفاق مع اليونان ويستعدون، في حال عدم الاتفاق، إلى "السيناريو الأسود" لخروج هذا البلد من منطقة اليورو بعد قمة الثلاثاء 07 جويلية التي أتت إليها أثينا بأيدي فارغة من أي مقترحات لإصلاحات ملموسة.
- ✓ في 09 جويلية 2015: قال رئيس الوزراء الفرنسي "مانويل فالس"، إن فرنسا ستفعل كل ما في وسعها لمنع خروج اليونان من منطقة اليورو، وهي خطوة إذا حدثت فسوف يكون لها إنعكاسات جيوسياسية وتضر بالاقتصاد العالمي.
- ✓ قالت رئيسة صندوق النقد الدولي "كريستين لاغارد"، إن أية خطة جديدة لإصلاح الوضع المالي في اليونان يتطلب من الجهات الدائنة إعادة هيكلة ديون أثينا.
- ✓ يسابق رئيس الوزراء اليوناني "ألكسيس تسيبراس" الزمن، للإنتهاء من حزمة صعبة تقدر قيمتها بـ 12 مليار يورو أي أكبر من خطة السابقة قيمتها 8 مليار يورو، وتتضمن زيادات ضريبية وإصلاحات لنظام التقاعد، وينبغي تقديمها في غضون ساعات لكي تحصل أثينا على طوق نجاة من الدائنين وتنفادي الخروج من منطقة اليورو.
- ✓ في 11 جويلية 2015: وافق البرلمان اليوناني على إقتراح الاتفاق مع الدائنين، الذي رفعته حكومة "ألكسيس تسيبراس" ، فيما رافق تلك الموافقة معرضة عدد كبير من نواب حزبه، حسب تعداد أجرته وكالة "فرانس برس".
- ✓ في 13 جويلية 2015: إتفاق قادة منطقة اليورو بالعاصمة البلجيكية بروكسل على خطة إنقاذ ثالثة لليونان تتشكل من نحو 80 مليار يورو في شكل قروض، وبالتالي زادت من احتمالية استسلام اليونان بشكل كامل لمطالب دائئها، وتعهدا بالقيام بإصلاحات سريعة وصعبة مع تجاهل الاستفتاء الذي صوت بـ"لا" للخطة، وبهذا ألزمت مجموعة اليورو اليونان بإصلاحات جوهرية مقابل بقائها في منطقة اليورو، وقبل هذا كان هناك مقترح بخروج اليونان مؤقتا من منطقة اليورو لمدة 5 سنوات لتحسين وضعية إقتصادها؛
- ✓ قالت المديرية العامة لصندوق النقد الدولي "كريستين لاغارد" إن الاتفاق بشأن اليونان هو خطوة نحو إعادة بناء الثقة بين أثينا ودائئها. لكنها أكدت أن الاتفاق يحتاج إلى خطوات كثيرة من الجانب اليوناني.
- ✓ في 15 جويلية 2015: صوت البرلمان اليوناني على حزمة التقشف الجديدة، رغم الرفض الكبير من قبل حكومة "ألكسيس تسيبراس" رئيس اليسار المتطرف الذي وصل سدة الحكومة في جانفي 2015 وتمثلت بنوده الأساسية فيما يلي:

- تغيير نظام ضريبة القيمة المضافة وتوسيع قاعدتها لزيادة إيراداتها؛
 - إجراءات من أجل تحسين إستدامة نظام التقاعد نظرا للإصلاحات المتكررة؛
 - إنشاء هيئة ضريبية مستقلة وآلية لخفض تلقائي للنفقات في حالة تحقيق أهداف الموازنة العامة؛
 - ضمان إستقلالية معهد الستات للإحصائيات.
- ✓ في 16 جويلية 2015: قال وزير المالية الألمانية "فولفغانغ شوبله" إنه يتعين على منطقة اليورو أن تحافظ على قواعدها ونظامها، بينما تتفاوض على خطة إنقاذ مالي جديدة مع اليونان، التي تقول برلين إنها تستبعد أي خفض صريح لديون أثينا في المنطقة.
- ✓ في 17 جويلية 2015: إستبعد رئيس الوزراء اليوناني "أليكسيس تسيراس"، من حكومته وزراء متمردين صوتوا ضد إصلاحات طالب بها الدائون الدوليون كشرط لبدء محادثات بشأن إتفاق للإنقاذ المالي، واحتفظ وزير المالية "إيوكليد تسالكالوتوس" بمنصبه الذي تولاه في 06 جويلية خلفا "ليانيس فاروفاكيس".
- ✓ في 18 جويلية 2015: تعيد المصارف اليونانية المغلقة منذ 29 جوان، فتح أبوابها، مع مرونة طفيفة في سحب الأموال نقدًا، بالإضافة إلى عمليات الشراء بواسطة بطاقات الائتمان، بحسب مرسوم حكومي صدر يوم السبت 16 جويلية.
- ✓ لاتزال عمليات السحب اليومية من المصارف اليونان محددة بـ60 يورو، مع استمرار القيود على رؤوس الأموال، إلا أن السكان سيكون بإمكانهم سحب مبالغ أكبر لاتتجاوز 420 يورو أسبوعيا، بالإضافة إلى استخدام بطاقات الائتمان في الخارج، وهو ما كان ممنوعًا منذ 3 أسابيع.
- ✓ يتيح المرسوم للطلاب اليونانيين في الخارج تحويل مبلغ يصل إلى 5 آلاف يورو كل فصل، بينما بإمكان الأشخاص الذين يتلقون علاجًا في الخارج، أن يسحبوا حتى 2000 يورو نقدًا.
- ✓ في 20 جويلية 2015: بدأت اليونان عملية سداد نحو 6 مليار يورو إلى البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي، بعد حصولها على تمويل مؤقت بـ 7 مليارات يورو من آلية الاستقرار المالي الأوروبية. وفتحت المصارف أبوابها بعد إغلاق لمدة 3 أسابيع.
- ✓ في 21 جويلية 2015: قدمت الحكومة اليونانية مشروع قانون جديد إلى البرلمان، أي تشريعا جديدا اشترطه دائنوها الدوليون لبدء مباحثات حول حزمة إنقاذ جديدة تبلغ قيمتها مليارات اليورو؛
- ✓ يواجه المواطنون اليونانيون بدءًا من الثلاثاء 21 جويلية أسعارا جديدة للكثير من السلع والخدمات، وذلك بعد إقرار الحكومة اليونانية الاثنين 20 جويلية زيادة 10% في قيمة الضريبة المضافة لتصبح 23 في المائة.
- ✓ في 24 جويلية 2015: قال مسؤولون إنه تم إرجاء محادثات رفيعة المستوى بين اليونان ودائنيها الأوروبيين، حول حزمة إنقاذ تالفة للدولة التي تعاني من نقص شديد في السيولة، إلى أن يتم تذليل مصاعب لوجستية.
- ✓ في 31 جويلية 2015: مع الحدود التي وضعتها السلطات اليونانية للسحب النقدي في البلاد، وجد بعض اليونانيين أنفسهم مضطرين للعودة إلى "المقايضة"، أي إلى العصور التي سبقت اعتماد النقود في التعاملات التجارية.
- ✓ في 05 أوت 2015: شهدت أسهم البنوك اليونانية عمليات بيع مكثفة تراجع لليوم الثالث على التوالي، لكن الخسائر جاءت أقل بكثير من الجلسات السابقة، وهبط مؤشر قطاع البنوك بنسبة 20,3%، بعدما تراجع بنحو

- 30% في الجلستين السابقتين، ويعني ذلك دخول بعض المشتريين إلى السوق.
- ✓ في 11 أوت 2015: قالت المتحدثة بإسم المفوضية الأوروبية، إن المفاوضات بين اليونان ودانيتها قد وصلت إلى إتفاق من حيث المبدأ حول الأساسيات الفنية، إلا أن المحادثات لا تزال مستمرة حول التفاصيل الأخيرة.
- ✓ في 12 أوت 2015: رفع نص الاتفاق بين الحكومة اليونانية ودانيتها بشأن خطة مساعدة ثالثة للبلاد مقابل اصلاحات في الميزانية واصلاحات أخرى، إلى البرلمان من أجل التصديق عليه من قبل النواب، وتعمل اليونان على هذه الدفعة الأولى لسداد 3,4 مليار يورو للبنك المركزي الأوروبي في 20 أوت.
- ✓ في 13 أوت 2015: وافق البرلمان اليوناني على مشروع حزمة مساعدات "صفقة الإنقاذ" الثالثة لبلادهم، في تصويت برلماني أعتمد على دعم أحزاب المعارضة، وشهد معاناة الائتلاف الحكومي من معارضة كبيرة. وجاء التصويت بعد جلسة ماراتونية امتدت طوال الليل، وتميزت بتأخير الاجراءات والنقاش الحاد حول حزمة صفقة الانقاذ، التي تمتد ثلاث سنوات، وتبلغ قيمتها 85 مليار دولار ما يعادل (93 مليار دولار)، وتتضمن خفضا قاسيا في الانفاق وزيادة في الضرائب.
- ✓ في 18 أوت 2015: أعلنت اليونان تخفيفا تدريجيا جديدا للقيود الرأسمالية التي فرضت في جوان الماضي للحيلولة دون إنحيار النظام المصرفي في البلاد، وبموجب قرار وزاري نشر في الصحيفة الرسمية يمكن فتح حسابات مصرفية لسداد الديون، بينما سيسمح بدفع ما يصل إلى 8000 يورو لتغطية تكاليف دراسة وإقامة الطالب في الخارج في كل فصل دراسي؛
- ✓ في غضون ذلك، سيتم الابقاء على حد السحب النقدي للأفراد من حساباتهم المصرفية عند 420 يورو في الأسبوع.
- ✓ في 19 أوت 2015: وافق البرلمان الألماني "البوندستاغ" بأغلبية ساحقة على حزمة إنقاذ ثالثة لليونان، وذلك على الرغم من الشكوك بين بعض النواب المحافظين من الحزب المسيحي الديمقراطي الذي تنتمي إليه المستشارة "أنغيلا ميركل"، وتعتبر ألمانيا هي أكبر مساهم منفرد في عمليات الإنقاذ اليونانية.
- ✓ في 20 أوت 2015: أعلن رئيس الوزراء "ألكسيس تسيبراس" إستقالته، داعيا إلى إجراء إنتخابات تشريعية مبكرة.
- ✓ في 28 أوت 2015: وقع الرئيس اليوناني "بروكوبيس بافلوبولوس" المرسوم الرئاسي، الذي ينص على حل البرلمان ويحدد موعد إجراء الانتخابات التشريعية المبكرة في 20 سبتمبر الجاري، وإنعقاد البرلمان الجديد في الأول من أكتوبر.
- ✓ في 20 سبتمبر 2015: فاز الزعيم اليساري المتشدد "ألكسيس تسيبراس" في الانتخابات المبكرة في اليونان ، متقدما بثلاث نقاط على الأقل على اليمين المعارض بزعمارة "فانغيليس مايماركيس".
- ✓ في 23 سبتمبر 2015: شكل رئيس الوزراء اليوناني "ألكسيس تسيبراس" مع حزب اليونانيين المستقلين اليميني حكومة ائتلافية، احتفظ فيها بوزير المالية في الحكومة السابقة "إقليدس تساكالوتوس" بحقيته، وفق ما أعلنت المتحدثة بإسم الحكومة الجديدة "أولغا غيروفاسيلي".
- ✓ في 25 سبتمبر 2015: حث رئيس الوزراء اليوناني المنتخب "ألكسيس تسيبراس"، الوزراء على العمل الجاد لتنفيذ سياسات الحكومة اليسارية، بدلا من قضاء وقتهم في الظهور ببرامج التلفزيون.

✓ في 08 أكتوبر 2015: اجتازت حكومة رئيس الوزراء اليوناني "ألكسيس تسيبراس" بسهولة اقتراحًا على الثقة، قبيل أول مراجعة حاسمة لخطة دولية لإنقاذ اليونان. ووعدت اليونان بتنفيذ البرنامج الثالث من خطة الإنقاذ التي اتفقت عليها الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي في أوت الماضي للحصول على 86 مليار يورو.

✓ في 12 أكتوبر 2015: تعد الحزمة التقشف الحادي عشر تتويجا لشروط الدائنين على حكومة "تسيبراس2" وفق المتطلبات المباشرة لإتفاق الإنقاذ المالي الثالث واجبة التنفيذ قبل 17 أكتوبر 2015، ومن أبرز الإجراءات نجد:

- إصلاح نظام التقاعد ، حيث ستسمح هذه الإجراءات بتوفير نقطة أي 1% من الناتج الداخلي الخام سنويا أي ما يعادل 1,8 مليار يورو؛ تأخير سن التقاعد إلى 67 سنة؛
- خفض معاشات التقاعد بـ11% سنويا، وهو ما سيؤدي إلى تقهقر المستوى المعيشي لفئة المتقاعدين، الذين خفضت معاشاتهم بحوالي 45% في المتوسط منذ 2010؛
- رفع الاشتراكات المرضية للمتقاعدين، وإدخال إشترك جديد بحوالي 6% على التقاعد الإضافي؛
- إصلاح النظام الضريبي، حيث سيؤدي إلى تحصيل 2,39 مليار يورو إضافية من خلال:
- رفع الضريبة على الأرباح من 26% إلى 29%، رفع الرسوم السلع الفاخر التي ستنتقل من 5 إلى 13%؛
- تثبيت الرسم على القيمة المضافة عند 23% لجميع السلع بإستثناء قائمة تخضع لمعدل مخفض عند 13% تتعلق بالمأكولات الطازجة، فواتير الطاقة والماء، والإقامة بالفنادق، بالمقابل يخضع الدواء، والكتب، وتذاكر المسرح بمعدل 6% فقط؛
- رفع ضريبة التضامن من 6% إلى 8% للدخول التي تتجاوز 50 ألف يورو.

2016 * مشروع قانون إصلاحي جديد (خصخصة مؤسسات العامة):

✓ في 15 ماي 2016: أعلن رئيس الوزراء اليوناني "ألكسيس تسيبراس"، أن بلاده ستتمكن من العودة إلى أسواق المال في عام 2017، بعد ما منعت من ذلك عام 2010.

✓ في 23 ماي 2016: أقر البرلمان اليوناني، مشروع قانون إصلاحي يقضي بزيادة الضرائب، وفرض المزيد من تدابير التقشف، وإجراءات إضافية لتسريع عمليات الخصخصة وزيادة الضرائب غير المباشرة.

✓ وتنتظر أئينا من دائنيها الإفراج، عن حوالي 5,4 مليار يورو، وتخفيف الديون الهائلة التي تمثل حوالي 180% من إجمالي الناتج الداخلي للبلاد.

✓ في 25 ماي 2016: وافق وزراء مالية منطقة اليورو على صرف شريحة جديدة من القروض لليونان بقيمة 10,3 مليار يورو، وأكد وزير المالية الفرنسي "ميشال سابان"، أنه تم توصل إلى اتفاق في ختام اجتماع بروكسل استمر نحو 11 ساعة، وقال الوزير أن هذا الاتفاق هو إجراء يعبر عن الثقة في اليونان، مشيراً إلى أن الاتفاق شامل ويتضمن إجراءات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بشأن الديون.

✓ في 28 سبتمبر 2016: أقر البرلمان اليوناني إجراءات تقشف جديدة يطالب بها دائنو البلاد، وتتعلق خصوصا بنقل شركتي المياه والكهرباء العامتين إلى وكالة الخصخصة، وصادق البرلمان بأكثرية 152 نائبا من أصل 293 حضروا الجلسة على مشروع القانون الذي يتضمن هذه الإجراءات، في حين صوت النواب الباقون وعددهم 141 ضدها، كما أعلن نائب رئيس المجلس "يورغوس فارممينوس".

✓ تظاهر أمام البرلمان أكثر من 500 شخص بحسب الشرطة، بدعوة من النقابات شركات المياه العامة وأحزاب

<p>يسارية صغيرة رفضا لخصخصة هذه الشركات.</p> <p>✓ في 09 أكتوبر 2016: قال مصدران مطلعان إن صندوق النقد الدولي لن ينضم إلى برنامج إنقاذ اليونان، لكن من المرجح أن يقبل بدور استشاري خاص يعطيه صلاحيات محدودة كي يظل حاضرا في العملية. قائلا إن الأهداف المالية المنصوص عليها في خطة الإنقاذ الأوروبية غير واقعية، في غياب أي إعفاء كبير من الديون.</p> <p>✓ لم تتقرر طبيعة دور الصندوق بعد، لكن سلطاته ستتجاوز الدور الاستشاري، إذ سيكون مسؤولا على سبيل المثال عن صياغة الاتفاقات المقترحة ووثائق التفاوض والتنسيق مع اليونان والاتحاد الأوروبي.</p>	
<p>2017</p> <p>* آخر ميزانية ضمن خطة الإنقاذ المالي الأوروبية:</p> <p>✓ في 28 جانفي 2017: حذر صندوق النقد الدولي في تقرير سري اطلعت عليه وكالة فرانس برس من أن ديون اليونان "لا تحمل وقابلة للانفجار" على المدى الطويل، مطالبا منطقة اليورو بتخفيف هذا العبء عن كاهل أثينا عبر إجراءات "أكثر مصداقية"،</p> <p>✓ وأضاف التقرير أنه إذا لم تستفد أثينا من إجراءات لتخفيف عبء هذا الدين عن كاهلها فإن حجم الدين سيبلغ 275% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد.</p> <p>✓ في 20 أبريل 2017: قالت شرطة اليونانية إن عبوة ناسفة صغيرة انفجرت أمام مبنى يضم مقر مصرف "يوروبنك" بوسط أثينا، مما ألحق أضرار بمدخله وتسبب في تحطم بعض النوافذ دون إصابة أحد بسوء. ويعتبر مصرف "يوروبنك" هو ثالث أكبر مصرف في اليونان من حيث الأصول.</p> <p>✓ في 20 ديسمبر 2017: وافق البرلمان اليوناني، على ميزانية عام 2018 التي وصفتها الحكومة بأنها الأخيرة ضمن خطة الإنقاذ المالي الأوروبية، التي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات وتنتهي مبدئيا في أوت المقبل.</p> <p>✓ وقال رئيس الوزراء "ألكسيس تسيراس": "بعد ثمانية أعوام هذه هي آخر ميزانية لخطة الإنقاذ يدعى البرلمان للموافقة عليها. نترك خلفنا حقبة لا أحد يريد أن يتذكرها". وأضاف: "لقد استعدنا المصداقية في إدارة الأموال العامة"</p> <p>✓ أبقىت وزارة المالية على سلسلة من الضرائب المرتفعة بهدف تحقيق فائض في الميزانية يعادل 3,8% من الناتج المحلي الإجمالي، مع استثناء دفعات الديون المستحقة عام 2018. ويتوقع أن ينمو الاقتصاد بمعدل 2,5% مقارنة بـ 1,6% هذا العام.</p> <p>✓ قال وزير الدفاع والشريك في الائتلاف الحكومي "بانوس كامينوس": "هذه أول ميزانية طبيعية في السنوات السبع الماضية". وأضاف: "لن يكون هناك بعد الآن مساومات على شرائح دين (لخطة الإنقاذ)".</p> <p>✓ قامت الحكومة بتشريع تخفيضات ضريبية ستدخل حيز التنفيذ عامي 2019 و2020 بعد خروج اليونان من خطة الإنقاذ.</p> <p>✓ أشار المفوض الشؤون الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي "بيير موسكوفينشي" إلى أن اليونان سوف تبقى تحت الإشراف المالي حتى تنتهي من دفع 75% من ديونها الأوروبية.</p> <p>✓ انخفضت عائدات السندات لأجل عشرة سنوات إلى ما دون 4,0% للمرة الأولى منذ عام 2006، والسندات لأجل خمس سنوات راوحت حول 3,5%.</p>	
<p>* منطقة اليورو تعلن إنتهاء أزمة الديون اليونانية:</p> <p>✓ في 22 جويلية 2018: أعلن وزراء مالية منطقة اليورو ليل الخميس - الجمعة، إنتهاء أزمة الديون السيادية</p>	<p>2018</p>

<p>اليونانية، بعد اجتماع صعب دام أكثر من 6 ساعات في لوكسمبورغ، إثر توصلهم إلى إتفاق واسع النطاق يشمل تخفيفاً كبيراً لمرّة أخيرة لديون اليونان، ويضع حداً للأزمة التي تخللتها اضطرابات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبرى؛</p> <p>✓ أعلن الناطق باسم الحكومة اليونانية "ديمتريس تزاناكوبولوس"، الجمعة 22 جويلية 2018 أن أثينا "تطوي صفحة" بعد اتفاق وزراء مالية منطقة اليورو الذي أنهى 8 سنوات من الأزمة والتكشف وخطط الإنقاذ للبلاد،</p> <p>✓ رحّب وزير المالية اليوناني "يوكليد تسالكوتوس" بالاتفاق «التاريخي»، قائلاً: "أنا مسرور"، مضيفاً: "يجب أن نحرص على أن يشعر الشعب اليوناني بنتائج ملموسة"؛</p> <p>✓ سيتيح الاتفاق لأثينا الخروج من وصاية دائنيها في الموعد المقرر في 20 أوت المقبل، كما سيتيح لها أن تموّل نفسها في الأسواق بعد سنوات من الانكماش الحاد وثلاثة برامج مساعدات؛</p> <p>✓ وكالة "فرانس برس" نقلت عن المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية "بيار موسكوفيسي"، أن "أزمة اليونان تنتهي هنا، هذه الليلة. لقد وصلنا أخيراً إلى نهاية النفق الذي كان طويلاً جداً وصعباً. إنها لحظة تاريخية".</p> <p>✓ وافقوا الأوروبيون يوم الجمعة، على تمديد استحقاق سداد قسم كبير من ديون اليونان لمدة 10 سنوات، ما سيتيح لليونانيين ألا يبدأوا بسداد قسم من الديون إلا اعتباراً من عام 2032، بدلاً من عام 2022 كما كان قائماً.</p> <p>✓ حصلت اليونان خلال 8 سنوات على مساعدات تزيد عن 273 مليار يورو من دائنيها في منطقة اليورو وصندوق النقد، ووُزعت على ثلاثة برامج مساعدات. وفي المقابل، اضطر اليونانيون إلى تطبيق مغات الإصلاحات المؤلمة.</p>	
---	--

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- Jason voss, **European Sovereign Debt Crisis: Overview, Analysis, and Timeline of Major Events**, CFA Institute Enterprising Investor, <http://blogs.cfainstitute.org/investor/30/05/2012>.
- Juan Carlos Conesa, **Chronic Sovereign Debt Crises in the Eurozone**, Federal Reserve Bank of Minneapolis, May 2012, p: 3.
- Getting Nashty, **Greece Debt Crisis**, Midterm.p1. <http://www.guardian.co.uk/business/2010/may/05/greece-debt-crisis-timeline> 01/06/2012.
- Agenda for European Union in NTU Model United Nation, **European Debt Crisis**, 2012, p: 10.
- Gibson Heather and others, **The Greek financial crisis growing aim balances and sovereign spreads**, Working paper, University of Leicester, UK, March 2011, p p: 9-10.
- Woestman lais, **The Global Economic crisis and Gender Relation : the Greek Case**, Awid Toronto, Canada, 2010, p: 6.
- خالد أحيمه، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2005-2011)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص ص: 40-42.
- هشام يوسف عويضة، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الإقليمية "حالة دراسية دبي واليونان 2009-2010"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015، ص ص: 285-305.

- سكاى نيوز عربية، أزمة الديون اليونانية، تاريخ الاطلاع: 2018/08/02، على الموقع التالي: <https://www.skynewsarabia.com>

- العربي الجديد، خروج اليونان من نفق الديون ... إلى الرقابة المشددة، تاريخ الاطلاع: 2018/07/26، على الموقع التالي:

<https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/6/22/%D8%AE%D8%B1%D9%88%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%86>

المطلب الثالث: أسباب أزمة الديون السيادية اليونانية ومخاوف من إنتشارها.

انقسمت أسباب أزمة الديون اليونانية إلى عوامل محلية تتعلق في الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد اليوناني، والسياسات المالية التي لا تتناسب مع الواقع الاقتصادي، وعوامل خارجية تتمثل في شروط الانضمام لمنطقة اليورو، والأزمة المالية العالمية بالولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً: الأسباب الداخلية للأزمة اليونانية :

وللوقوف على أهم الأسباب الداخلية التي أدت إلى إنفجار أزمة الديون السيادية في اليونان ومنطقة اليورو، ومن أهم هذه أسباب هي:

أ. الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد اليوناني:

حقق الاقتصاد اليوناني نمواً اقتصادياً خلال الفترة (1994-2008) الأسرع بعد إيرلندا في منطقة اليورو حيث بلغت نسبة النمو بالمتوسط 3,6%¹.

الجدول رقم (2-18): النمو الاقتصادي في اليونان من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2008-1993)
الوحدة: النسبة المئوية (%)

اليونان	2002-1993	2003	2004	2005	2006	2007	2008
اليونان	2,7	5,9	4,4	2,3	5,2	4,3	1
منطقة اليورو	2,1	7,0	2,2	1,7	3,2	3	0,4

Source: International Monetary Fund, **World Economic Outlook Tension from the Two-Speed Recovery Unemployment**, Commodities, and Capital Flows, International Monetary Fund, Publication Services, Washington, D.C. U.S.A, April 2011, p: 180.

ورغم معدلات النمو المرتفعة عانى الاقتصاد اليوناني اختلالات هيكلية وضعف في إقتصادياته ناتج عن تأكل قدرته التنافسية، من خلال العجز في الميزان التجاري، وفي الموازنة العامة، وتراكم الدين العام خلال الثلاث عقود الماضية، وافتقار الانضباط المالي في القطاع العام، وانخفاض إنتاجيته، وعدم كفاءته. مما أدى إلى أهدار الموارد العامة، وأثقل كاهل الموازنة العامة²، فالعوامل التي أدت إلى النمو الإقتصادي عوامل سطحية وهشة لا تستند على تحسين وزيادة الإنتاجية داخل الإقتصادي اليوناني، حيث كان السبب الرئيسي تحرير الأسواق المالية في بداية عام 1990، وإقتران ذلك مع دخول الإتحاد النقدي الأوروبي، تطورين دفعا الإقتصاد الكلي للاستقرار. وهذا توجه ساعد الحكومة اليونانية لتمويل الإستهلاك، وذلك من خلال العجز في الموازنة العامة من خلال زيادة الإنفاق الحكومي.

والتوسع في الإئتمان الخاص تعزز مع انخفاض أسعار الفائدة بشكل كبير منذ العام 1998، والشحن البحري، وصناعة السياحة أمنها تدفقات بنسبة 25% من الناتج المحلي الإجمالي، تم إضافتها إلى الطلب المحلي للتخفيف من عجز الميزان التجاري، كما قامت الحكومة بتقديم حوافز من أجل الإستثمار في البنى التحتية، لتحسين المرافق الرئيسية لاستقبال الألعاب الأولمبية عام 2004 أدت إلى زيادة سريعة في هذه الإستثمارات، ومن الأسباب الأخرى التي تم تحرير العمل بها، كسوق الاتصالات السلكية واللاسلكية في بداية 1990، ووسائل النقل والطاقة³.

¹ - هيثم يوسف عويضة، مرجع سبق ذكره، ص: 307.

² - Galatsidas George and sklias pantelis, **The political economic of the Creek crisis: Roots, Causes and perspectives for sustainable development**, Euro Journal Publishing, 2010, p p: 168-169.

³ - Pelagidis Theodore, **Greece's Sudden Flattering economic: the paradox of falling competitiveness and weak institution in a high GDP growth Rate Context (1995-1998)**, The paper presented in the LSE/HO seminar, on February 9th 2011, London School of Economics, Hellenic Observatory, UK, 2011, p p: 2-3.

ب. عدم قدرة الإقتصاد اليوناني على خلق فرص العمل:

إن عدم قدرة الإقتصاد اليوناني على خلق فرص عمل جديدة، هو مؤشر لضعف الإستثمارات، وتحديدًا عدم قدرة الإقتصاد اليوناني على جذب تدفقات رأس المال الاستثماري المباشر وغير المباشر، حيث ارتفعت نسبة البطالة في الإقتصاد اليوناني حتى بلغت 9,5 في عام 2009. كما هو موضح في الجدول رقم (2-14). رغم ارتفاع مستويات التوظيف (التشغيل) في الإقتصاد اليوناني في الفترة بين 1994-2005 من 54,2% إلى 60,1%، ولكنها بقيت أقل من المتوسط في الدول منطقة اليورو الذي ارتفع من 59,8% إلى 65,2%، وأعلى من التوظيف المستهدف البالغ 70% لعام 2010 التي تم اعتمادها في إستراتيجية لشبونة، ولا يزال معدل التوظيف المؤقت منخفضة لعام 2005 ليصل إلى 4,8% مقارنة بـ 18,5% في دول منطقة اليورو، هذا الاختلاف الكبير بين اليونان والاتحاد الأوروبي يرجع أساساً إلى إنخفاض توظيف الإناث ارتفع من 41,7% في عام 2001 إلى 45,2% عام 2004، ولا تزال متخلفة كثيراً عن المتوسط الأوروبي 55,7% لدول منطقة اليورو¹.

وحسب الإحصاءات الوطنية في اليونان كانت القطاعات التي تقود على تولد وظائف جديدة كإدارة العقارات، والتجارة، ومجالات مرتبطة مباشرة في القطاع العام، مثل: الإدارة العامة، والتعليم، الرعاية الصحية والاجتماع، ومن ناحية أخرى تقلصت الوظائف في القطاعات الأولية من الصناعات التحويلية، وإمدادات الطاقة الكهربائية، مما أدى إلى خسائر تدريجية في الوظائف².

ج. ضعف كفاءة الإقتصاد اليوناني:

تحتل اليونان أدنى مرتبة كفاءة بين دول منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي (OECD) أو دول الاتحاد الأوروبي، حيث بلغت في الفترة من عام 1980 إلى عام 1990 بين 65-70% على مستوى القطري، وحتى في القطاعات التعليمية في أحسن الأحوال كان مستوى الكفاءة يتراوح بين 70-75%، وفي القطاع العام بلغت النسبة في حدود 78%. في أحدث بيانات صادرة عن دائرة الإحصاء المركزي الأوروبي "Eurostat" منطقة الاتحاد الأوروبي 27 دولة في الفترة من 1990 إلى 2008 بلغت نسبة الكفاءة لديه 87%، مقابل 71% لليونان، إنخفاض مستويات الكفاءة في الإقتصاد اليوناني تزداد عندما يتم مقارنتها مع دول منطقة اليورو، حيث بلغ مستوى الكفاءة لديهم 92%. مستوى الكفاءة لدى الإقتصاد اليوناني وصلت أدنى مستوى لها في عام 1965 مع كفاءة مستوى 65%، قبل أن تزداد بشكل مطرد لتصل إلى نسبة 76% في العام 2007، هذا المستوى المحقق في الكفاءة في الفترة من عام 1995 إلى 2008 مؤشر أن مستويات الكفاءة في اليونان

¹ - هشام يوسف عويضة، مرجع سبق ذكره، ص: 311.

² - Ministry of Finance, National strategies reference frame work 2007-2013, Hellenic Republic Ministry of Finance, Athens, Greece, January 2007, p: 9.

منخفضة، واتسمت في الاستقرار، واستمرارها بهذا الشكل هو مؤشر قوي على وجود نقاط ضعف في القيادة وضعف في الأداء¹. وكما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-19): مؤشرات الكفاءة لمجموعة من بلدان منطقة اليورو خلال الفترة (1995-2008).
الوحدة: نسبة مئوية (%)

البلد	1995	2000	2005	2006	2007	2008
الدنمارك	100	100	100	100	100	100
أسبانيا	14	82	68	67	68	60
فنلندا	72	83	82	83	84	72
اليونان	65	69	74	76	76	67
إيرلندا	100	91	77	75	78	71
إيطاليا	100	100	84	83	85	73
البرتغال	50	53	53	54	56	48
منطقة اليورو	91	95	91	91	91	85

Source: Desli Evangelia and pelagidis Theodore, Greece's Sudden Faltering Economy: From Boom to Bust with special reference to the dept problem paper, International Political Economy, April 2012, p p: 6-8.

د. إنخفاض القدرة التنافسية للإقتصاد اليوناني:

أسهمت العديد من العوامل في سوء الأداء في جوانب الإقتصاد اليوناني من ضمنها ضعف القدرة التنافسية للإقتصاد اليوناني، حيث تعاني الصناعة اليونانية من تراجع القدرة التنافسية الدولية ناتجة عن ارتفاع مستويات الأجور، وانخفاض مستويات الإنتاجية حيث أشارت العديد من الدراسات إلى أن الأجور زادت بمعدل سنوي بلغ 5% منذ أن تبنت البلاد عملة "اليورو"، أي ضعف منطقة اليورو بالمتوسط، في حين نمت الصادرات بمعدل 3,8% سنوياً نصف معدل صادرات هذه الدول، وتعتبر اليونان أدنى مستوى منافسة بين الدول الـ 27 في دول الاتحاد الأوروبي². كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-20): النمو والمنافسة في اليونان ودول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2000-2008)

اليونان	نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2008-2000	التغير في مستويات البطالة 2008-2000	ترتيب المنافسة لسنة 2000	ترتيب المنافسة لسنة 2008
اليونان	3,9%	4-	17	26
دول الاتحاد الأوروبي الـ 27	2%	2-	14	14

Source: Meghir Costas and Vayanos Dimitri, The economic crisis in Greece a time of a reform and opportunity, University college London, UK, August 2010, p: 21.

¹ - Desli Evangelia and pelagidis Theodore, Op.Cit, p p: 6-8.

² - هيثم يوسف عويضة، مرجع سبق ذكره، ص: 313.

من خلال جدول أعلاه، نلاحظ أن الفترة ما بين (2000-2008) نما الناتج في اليونان بمقدار الضعف من المتوسط في دول الاتحاد الأوروبي الـ 27، وانخفضت نسبة البطالة بمقدار الضعف، وزيادة النمو تترجم كزيادة في الدخل، حيث نما الدخل بشكل أسرع من دول الاتحاد الأوروبي الـ 27 الأخرى، نسب نم لم تترك أثر إيجابي وهذا ما ظهر جلياً في الأزمة المالية العالمية عام 2008، حيث أنها لم تؤدي إلى زيادة في القدرة التنافسية للاقتصاد، والتي كانت بين أدنى المعدلات في الاتحاد الأوروبي في بداية العقد الماضي، وانخفضت للمزيد في هذا العقد. فعلى سبيل المثال كانت في منطقة الإتحاد الأوروبي هناك ثماني دول أقل تنافسية في دول الإتحاد الأوروبي من اليونان، وفي عام 2008 لم يكن هناك سوى دولة واحدة وهي بلغاريا، ومن منتصف عام 1990 والاقتصاد اليوناني كان في أسوأ موقف بين البرتغال وإسبانيا وإيرلندا فيما يتعلق في أداء القدرة التنافسية. يتوجب على اليونان تعزيز القدرة التنافسية للصناعات، من خلال خفض العجز في ميزان الحساب الجاري، وزيادة الانتاجية، وخفض الأجور، وزيادة المدخرات، ولا يتم ذلك إلا من خلال زيادة الاستثمار في المجالات التي يكون لدى اليونان بها الميزة النسبية من أجل زيادة صادراتها منها، حيث كانت أهم القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد اليوناني هي السياحة، وصناعة النقل البحري¹، وتعود أهم أسباب ضعف المنافسة في الإقتصاد اليوناني إلى²:

✓ فارق التضخم المستمر في الإقتصاد اليوناني مقارنة مع منطقة اليورو؛

✓ استمرار العجز المرتفع في الميزان التجاري؛

✓ إنخفاض مستوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة؛

✓ عدم تناسب القدرة التنافسية مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛

✓ ارتفاع تكلفة وحدة العمل وانخفاض مستوى الانتاجية.

هـ. إستمرار العجز المرتفع في الميزان التجاري والحساب الجاري:

يعاني الإقتصاد اليوناني من عجز مستمر في ميزان المدفوعات، ناتج عن العجز في الميزان التجاري، حيث أن العجز في الميزان التجاري عام 2001 بلغ -8,5% من الناتج المحلي الإجمالي، وأرتفع ليصل إلى -9,6% في عام 2006، وليصل إلى -14,9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008. وتعتبر اليونان أقل دولة تصدير للسلع والخدمات في منطقة اليورو، حيث بلغت نسبة الصادرات من السلع والخدمات 21% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010، في حين بلغت في ألمانيا 45,9%، فلندا 8,9%، فرنسا 25,3%، إيرلندا 102,9%، إيطاليا 26,8، متوسط دول منطقة اليورو 15 قدرت بـ 39,1%، ومتوسط دول منطقة اليورو 17 قدرت بـ 40,1%، ودول الإتحاد الأوروبي 27 قدرت ما نسبته 40,5%³.

¹ - Rebecca Nelson and others, **Greece's debt crisis over view policy Responses and Implication**, Prepared for Members and Committees of Congress, Congressional research services, USA, August 18, 2011, p: 6.

² - هشام يوسف عويضة، مرجع سبق ذكره، ص: 314.

³ - Statistical Year Book, **Statistical Year Book 2011 of the Austrian economic chambers (WKO) in house Gmbit derwirtschaftskammern osterreichs**, Vienna, Austria, May 2011, p: 14.

من خلال الجدول رقم (2-13)، نلاحظ أن العجز في الميزان التجاري أنعكس ذلك على زيادة العجز في ميزان الحساب الجاري من -6,3% من الناتج المحلي الإجمالي متوسط الفترة ما بين (1992-2006)، ليصل إلى -15,6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007، وإلى -16,3% في عام 2008، حيث أن العجز في الحساب الجاري في الاقتصاد اليوناني يعتبر الأكبر، حيث بلغ في الفترة ما بين 2000-2005 في بلجيكا +4,6% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي ألمانيا +2,1%، وفرنسا +0,2%، وفنلندا +6,6%، وأما اليونان -11,6%، في حين بلغ متوسط دول منطقة اليورو الـ 15 ما قيمته 0,1%، وبلغ المتوسط لدول منطقة اليورو الـ 17 ما قيمته 0,3%، للفترة ما بين 2000-2005، ودول الإتحاد الأوروبي الـ 27 بلغ المتوسط ما قيمته -0,1%.

و. زيادة العجز في الموازنة والدين العام:

خلال الفترة 2001-2009 شهد الاقتصاد اليوناني تزايد الاختلالات الخارجية، التي لا يمكن تحملها منذ اعتماد العملة الأوروبية الموحدة " اليورو " في عام 2001 وحتى عام 2008، حيث أفادت التقارير اليونانية بأن متوسط العجز في الميزانية تقدر بنسبة 5% سنوياً، مقارنة مع متوسط العجز في منطقة اليورو وهو بنسبة 2%، ويقدر العجز الميزانية اليونانية في عام 2009 إلى أكثر من 13% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث مولت اليونان هذا العجز المزدوج عن طريق الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية، وأدى هذا الاقتراض إلى ارتفاع الديون الخارجية إلى 116% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009¹.

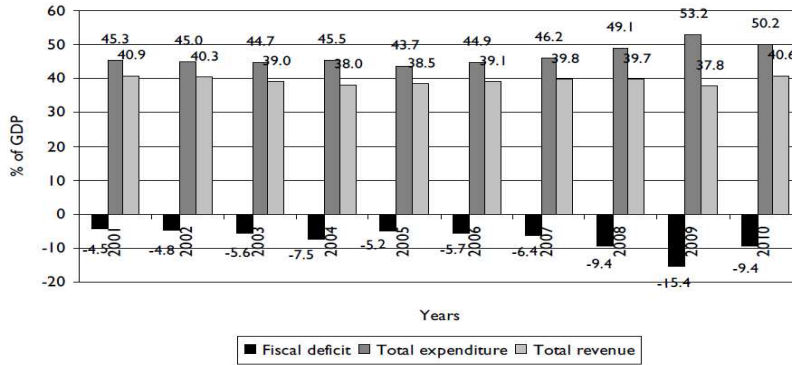
وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) كان الإنفاق في اليونان في الفترة ما بين 2001-2009 من أعلى نسب الإنفاق الحكومي في دول المنطقة، حيث بلغ الإنفاق الحكومي في عام 2004 أعلى من أي عضو في المنظمة، حيث شكلت النفقات الحكومية العامة في عام 2004 ما نسبته 45,5% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود هذا الارتفاع إلى التحضيرات للألعاب الأولمبية، لترتفع إلى 53,8% من الناتج في عام 2009، وشكلت الأجور ما نسبته 27,5% من تلك النفقات، في حين شكلت برامج الرعاية الاجتماعية ما يعادل 43,3% أي ما يعادل 70% من النفقات الأولية².

¹ - Amir N. R. Armanious, Op.Cit, p: 2.

² - هشام يوسف عويضة، مرجع سبق ذكره، ص: 332.

الشكل رقم (2-9): العجز المالي بلغ مجموع النفقات وإجمالي الإيرادات

الوحدة: نسبة مئوية من GDP

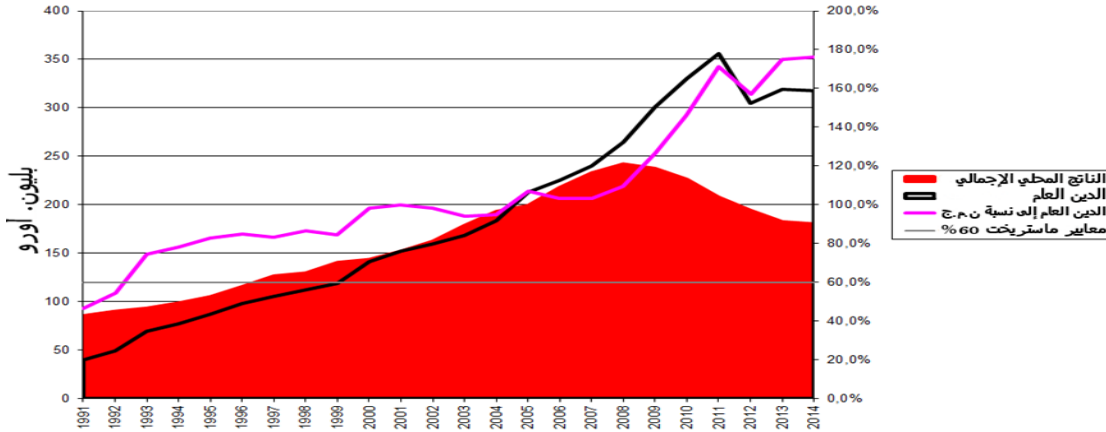


Source: European Commission, Excessive Debt Procedure Notification.

إن اليونان لم تلتزم بما اتفق عليه في معاهدة "ماستريخت" التي تنص بعدم تجاوز العجز المتعلق بالموازنة بنسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك بالنسبة لحجم الدين العام أي لا يتجاوز نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث نجد أن اليونان ليست وحدها التي تجاوزت حدود اتفاقية "ماستريخت" من أعضاء 27 في الإتحاد الأوروبي، بل يوجد 25 دول عضو تجاوزت هذه الحدود. كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم (2-10): الدين العام والناتج المحلي الإجمالي اليوناني خلال الفترة (1991-2014).

الوحدة: نسبة مئوية من GDP



المصدر: موسوعة ويكيبيديا، ديون السيادية الأوروبية، تاريخ الاطلاع: 2018/07/06، المتاح على الموقع التالي:

https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/1/12/Budget_Deficit_and_Public_Debt_to_GDP_in_2012_%28for_selected_EU_Member_s%29-ar.png?1565206540270

وفي أكتوبر 2009 أعلن رئيس الوزراء اليوناني " جورج بابا ندرينو " بأن العجز في الميزانية بلغ 12.7% من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من أربعة أضعاف مما ذكر أو أعلن من الحكومة السابقة وعلى مدى السنوات الست الماضية، قدرت النفقات الحكومة بنسبة 87% ونمت الإيرادات بنسبة 31% فقط، مما يؤدي ذلك إلى عجز في

الميزانية أعلى بكثير من الإتحاد الأوروبي، وبالنسبة المتفق عليها وهي عتبة 3% وتواجه الحكومة اليونانية العجز في الميزانية والحساب الجاري، حيث أنها لم تعد قادرة على تمويل عن طريق الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية¹.

ز. اللجوء المتزايد للاستدانة الخارجية:

تعود الإقتصاد اليوناني منذ فترة طويلة على أن يكون العجز في الموازنة العامة 7%، حيث إعتاد المواطن اليوناني على العيش بأعلى من مدخلاته، نتيجة سهولة الحصول على الائتمان²، وانخفاض أسعار الفائدة الأوروبية، والارتفاع الكبير في الانفاق الاستهلاكي الخاص الذي ارتفع بنسبة 70% من عام 2000 إلى 2009، ناتج عن التسهيلات الائتمانية التي توسعت نتيجة انخفاض تكلفة التمويل (انخفاض أسعار الفائدة)، ومع تراجع الادخار في الفترة ما بين 1974-2009 بنسبة 32%. أصبحت اليونان من أكثر الدول الأقل إيدخاراً في العالم³، بدأ العجز في ميزان الحساب الجاري يزداد، وعجز الموازنة الناتج عن زيادة النفقات يرتفع. ومع ضعف الإيرادات تم تمويل العجز بالاستدانة.

بدأت الحكومة بالإقتراض من خلال بيع السندات للمواطنين، التي قسمت مدخراتهم إلى السندات الحكومية، وسندات الشركات، نتيجة ذلك القليل من الادخار الخاص أصبح متاح لتمويل الإستثمار الانتاجي من خلال القطاع الخاص، والأموال التي حصلت عليها الحكومة من خلال اصدار السندات لم تذهب للإنتفاق الانتاجي، وقد تضرر الإستثمار الانتاجي الخاص والعام بشكل كبير، ومع انخفاض أسعار الفائدة أصبح تمويل تكلفة الإنفاق من خلال الاقتراض أقل تكلفة من تمويله المدخرات، فلجأ الأفراد والحكومة إلى الاقتراض الخارجي⁴ حتى أصبح الدين الخارجي يشكل 82,5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009.

الجدول رقم (2-21): الاقتراض الخارجي اليوناني ما بين 1990-2009.

الوحدة: نسبة مئوية (%) من GDP

اليونان	1990-1999	2000-2009
صافي الاقتراض كنسبة من الناتج	4,1	10,2
صافي المستلم من الأجانب كنسبة من الناتج	5,9	2

Sources: OECD, **Borrowing-External borrowing**, Statistic Data, Available at, Visit Data: 10/6/2012 : <http://www.oecd.org/ststistics/>.

لذلك ارتفع إجمالي الدين كقيمة إسمية بشكل كبير، من 140971 مليون يورو في عام 2001 إلى 212418 مليون يورو في عام 2005، وإلى 263284 مليون يورو في عام 2008، ليصل إلى 299685 مليون يورو في عام 2009، أي ارتفع من 105,7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000 إلى 129,4%

¹ - Amir N. R. Armanious, Op.Cit, p p: 2-3.

² - Ioannes yannis, **Greece The eurozone and the dept crisis**, text presentation at the conference world of the crisis and shifting Geopolitics karamanlis chair, Fletcher school of law and diplomacy, 28 October, 2011, p: 3.

³ - Tazotze lanara, **The Impact of Ant-crisis Measures and the social and employment situation Greece**, European economic and social committee workers Group, 2012, p: 3.

⁴ - Neghir costas and other, **The economic crisis in Greece A tim of Reform and opportunity**, 5 August, 2010, p p: 4-7.

من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009. والجزء الأكبر من هذا الدين هو عبارة عن أوراق مالية (سندات)، بلغت المشتقات المالية ما يعادل 82,3% من إجمالي الدين في عام 2002، ووصلت إلى 84,6% في عام 2009، والجزء الأكبر الثاني من الدين العام هو عبارة عن قروض، حيث بلغت القروض في عام 2000 ما نسبته 17,6% من إجمالي الدين، لترتفع إلى 19,7% في عام 2006، لتعود إلى الانخفاض لصالح المشتقات المالية في عام 2009 بنسبة 14,9%.

تعتبر الديون اليونانية ديون طويلة الأجل، حيث أن الأوراق المالية طويلة الأجل تشكل 80%، منها القروض طويلة الأجل تشكل النسبة الأكبر¹. كما هو موضح في الجدول رقم (2-22).

وقد تم توزيع تلك الديون على ديون لصندوق النقد الدولي، والبنك المركزي الأوروبي، والقطاع الخاص، والبنوك اليونانية، والمعاشات التقاعدية، والشركات التأمينات، 7% من إجمالي الديون اليونانية يتركز للبنوك الأجنبية، والمؤسسات الإستثمارية. والحامل الأكبر لهذه الديون حسب بنك التسوية الدولي هي البنوك الألمانية، والفرنسية، وذلك حسب إحصائية الربع الرابع من عام 2010. وحسب توزيع المديونية اليونانية حسب حملة السندات الحكومية، البنوك اليونانية لها 56 مليار يورو، البنوك الأوروبية الأخرى 50 مليار يورو، البنك المركزي لليونان 15 مليار يورو، الأوراق المالية الاجتماعية/ الحكومية 30 مليار يورو، مستثمرون آخرون 120 مليار يورو، 210 مليار يورو قيمة السندات الحكومية قبل تدخل البنك المركزي الأوروبي، وقيامه بشراء 50 مليار يورو ليصبح المبلغ 260 مليار يورو².

¹ - هيثم يوسف عويضة، مرجع سبق ذكره، ص: 346.

² - نفس المراجع السابق، ص: 347.

الجدول رقم (2-22): هيكل الدين في الاقتصاد اليونان خلال الفترة (2001-2011).

الوحدة: بالمليون دولار / نسبة مئوية (%)

اليونان	2001	2003	2005	2007	2009	2011
القيمة الاسمية للدين	151869	166025	212418	239490	299685	355616
العملة والودائع	198	756	1235	693	1477	820
الأوراق المالية	125940	144006	169492	199337	253622	248638
قصيرة الأجل	752	3064	11562	1625	10820	11758
طويلة الأجل	125188	141922	168336	112712	242802	236880
القروض	25731	23263	41691	44460	44586	106158
قصيرة الأجل	1533	325	181	555	1514	2605
طويلة الأجل	24198	22938	41510	43905	43072	103554
النسبة المئوية (%) من إجمالي الدين لأجل	2001	2003	2005	2007	2009	2011
العملة والودائع	0,1	0,4	0,6	0,3	0,5	0,2
الأوراق المالية	82,9	85,7	79,8	81,1	84,6	69,9
1- قصيرة الأجل	0,5	1,8	0,5	0,7	3,6	3,3
2- طويلة الأجل	82,4	83,9	79,2	80,5	81	66,6
القروض	16,9	13,8	19,6	18,6	14,9	29,9
1- قصيرة الأجل	1	0,2	0,1	0,2	0,5	0,7
2- طويلة الأجل	15,9	13,7	19,5	18,2	14,4	29,1

Source: National Statistical services of Greece, **The Greek economy**, Hellenic Republic, Hellenic Statistical Authority, Available at www.Statistics.gr, 30 August, 2012, p:30.

ح. التقارير والإحصائيات مغلوبة (معلومات غير دقيقة من إحصاءات):

التقارير الكاذبة في الإحصاءات الاقتصادية الرسمية للحفاظ على إطار المبادئ التوجيهية للوحدة النقدية، وكانت الحكومة اليونانية مثل حكومات أخرى كثيرة في منطقة اليورو في تظليل الإحصاءات الاقتصادية الرئيسية في البلاد.

في بداية عام 2010، تم اكتشاف أن اليونان قد دفعت بنك " جولدمان ساكس " وبنوك أخرى مئات الملايين من الدولارات على شكل رسوم منذ عام 2001 لتنظيم المعاملات التي أخفت الفعلية الحقيقية مستوى الاقتراض، وجعل الغرض من هذه الصفقات من قبل العديد من الحكومات اللاحقة اليونانية، وكان لتمكينها من مواصلة الإنفاق في الوقت الذي يختبئ العجز الفعلي في الإتحاد الأوروبي، وتميل التركيز على القضية اليونانية تلقى بظلالها على مخالفات خطيرة مماثلة واستخدام المشتقات المالية و"تلفيق" الإحصائية " لتلبية المبادئ التوجيهية للإتحاد النقدي ". وقد لوحظ أيضا في حالة البلدان الأوروبية الأخرى، ولكن اليونان كانت معظم الحالات بتغطية إعلامية أي حالة شهرة¹.

¹ - Amir N. R. Armanious, Op.Cit, p: 5.

ثانياً: الأسباب الخارجية للأزمة:

ومن أهم هذه الأسباب الخارجية التي كان لها دور كبير في أزمة الديون السيادية اليونانية هي:

أ. تنفيذ قواعد الإنضمام للإتحاد الأوروبي:

يعتبر عدم إستيفاء معاهد الاستقرار، والنمو سبباً رئيسياً لمستويات الدين اليونانية المرتفعة، ففي العام 1997 أعتمد دول أعضاء منطقة اليورو هذا الإتفاق، وهو إتفاق لتغذية المراقبة وإنقاذ قواعد المالية العامة المنصوص عليها في معاهدة التقارب "معاهدة ماسترخت" في عام 1992، والتي تنص على أن ميزانيات الحكومات لا يتجاوز العجز فيها 3% من الناتج المحلي الإجمالي، والدين العام لا يتجاوز 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وواضح الميثاق إجراءات العجز المقدرة ليتم تطبيقها على أعضاء الدول التي تجاوزت حد العجز، حيث في حالة عدم الالتزام للتدابير التصحيحية الموصى بها من المفوضية الأوروبية، ومجلس الإتحاد الأوروبي أثناء العجز المفرط، وتم وضع غرامة بقيمة 0,5% من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، بعد إطلاق اليورو قد وجد عدد متزايد من الأعضاء من الصعب امتثالهم للنسب المنصوص عليها في الميثاق، منذ عام 2003 تم اتخاذ 30 إجراء بحق الدول غير الملتزمة من أجل الضغط عليها لتغير المالية العامة لها، أو على الأقل الوعد للقيام بذلك، ومع ذلك لم تفرض المفوضية أي عقوبة على عدم وجود إنفاذ للمعاهدة، مما أدى إلى عدم التشجيع لتطبيقها¹.

بدأت المفوضية بإتخاذ إجراءات ضد العجز المرتفع لليونان في عام 2004، حيث أعلنت اليونان أن عجزها أرتفع ليلغ 3,2% من الناتج المحلي الإجمالي، أفاد تقرير المفوضية أن البيانات العامة المقدمة من قبل اليونان غير مرضية، ولم يتم التصديق عليها من قبل دائرة الاحصاء المركزية، أن اليونان انتهك حدود 3% سنوياً منذ عام 2000 إلى 2007، وقدر العجز بين 7-9% من الناتج المحلي الإجمالي، والتقديرات الاحصائية اظهرت ارتفاع مستويات الدين عن 100% من الناتج المحلي الإجمالي.

الاتحاد الأوروبي أقفل إجراءات العجز المفترض مع اليونان، خلصت اللجنة أن دائرة الإحصاء المركزية اليونانية حسنت من مستويات أدائها، مما أدى إلى جودة أعلى في البيانات، وأفاد أن اليونان أتخذت تدابير على أن يكون العجز 2,6% في عام 2006، و2,4% في عام 2007، والمفوضية فتحت إجراءات جديدة في حق اليونان عام 2009 عندما أبلغت اليونان أن العجز لعام 2007 بلغ 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي، ولم يتم إتخاذ أي إجراء ضدها².

ب. زيادة الوصول إلى رأس المال بأسعار فائدة متدنية:

تم إعتماد "اليورو" في اليونان كعملة نقدية في عام 2001، ومع السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي، والكتلة الإقتصادية الكبيرة في دول منطقة اليورو كدولة ألمانيا، وفرنسا، مما أدى إلى زيادة الثقة في البلدان الأعضاء بشكل

¹ - هيثم يوسف عويضة، مرجع سبق ذكره، ص: 348.

² - Rebecca Nelson and others, Op. Cit, p: 5.

متزايد، هذه الثقة والاستقرار إتاحة لليونان ولالأعضاء الآخرين الاقتراض بأسعار فائدة متدنية (الأموال الرخيصة)، مما سهل تمويل الموازنة العامة للدولة من الدين، وسمح لليونان بتجميع مستويات دين مرتفعة¹.

ج. الأزمة المالية العالمية 2007-2008:

ورغم أن الأزمة المالية بدأت في أمريكا إلا أنها انتقلت بشكل سريع الى المملكة المتحدة و منطقة اليورو، وفقدت المؤسسات المالية قدر كبيرة من قيمتها ، حيث قدرت مؤسسة Ernst & Young أن من 51% الى 70% من قيمة رأس المال لأكبر عشرة بنوك أوروبية وشركات تأمين تبخرت نتيجة الأزمة، وتدهورت الثقة في الأسواق، وانخفضت القيمة السوقية لهذه الشركات من 30% الى 96%، وتم تشديد معايير الاقتراض، وتراجعت ثروات القطاع العائلي ، وانخفض الاستثمار في القطاع العقاري، وزاد الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة ، مما أدى الى المزيد من التخفيضات في الانتاج الناتج عن توقعات السلبية للنمو الاقتصادي ، ودخل الاقتصاد في منطقة اليورو، في أعماق حالة ركود يشهدها منذ الحرب العالمية الثانية ، ورغم المؤشرات الايجابية في بداية عام 2010 إلا أن الاقتصاد لا زال يعاني من آثار الأزمة².

جدول رقم (2-23): مؤشرات منتقاة للاقتصاد اليوناني خلال الفترة (2007-2009).

الوحدة: نسبة مئوية (% من GDP)

اليونان	2007	2008	2009
النمو الاقتصادي	3	0,2-	3,2-
البطالة	8,4	7,8	9,6
التضخم	3	4,2	1,3
الإيرادات	40,8	40,7	38,2
النفقات	7,6	50,6	53,8
الصادرات	21,9	23,1	18,3
الواردات	33,1	34,7	26,1
ميزان الحساب الجاري	14,6-	14,9-	11,1-
العجز في الموازنة العامة	6,7-	9,7-	15,6-
الدين العام	107-	113-	129,4-
الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دولار)	209855	209527	202527

Sources: OECD, Selected indicators of the Greece economy, Statistic Data, Available at, Visit Data: 15/7/2012 : <http://www.oecd.org/stistics/>.

قامت الحكومة اليونانية في زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة الأزمة حيث تعهدت بإنفاق 11,4% من ناتجها المحلي للتعامل معها، وذلك من خلال خطة إنقاذ قدرت قيمتها بحوالي 28 مليار يورو ما يعادل (38,25 مليار

¹ - Sajad Humna with other, Contagious of Greece crisis on euro-zone states, International journal of business and social science, Vol.2, No. 12, July 2011, p: 124.

² - هيثم يوسف عويضة، مرجع سبق ذكره، ص: 350.

دولار)، وذلك لزيادة رأس المال البنوك اليونانية لغاية 5 مليار يورو، من خلال شراء أسهم تفضيلية مع حق التصويت، وإصدار سندات خاصة بقيمة 8 مليار يورو لتكون قادرة على ضخ السيولة في البنوك. أثقلت برامج التحفيز الإقتصادي اليوناني، وبدأ العجز في الموازنة العامة يزداد بشكل كبير، ومن خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن العجز زاد من 6,7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2007، ليصل إلى 15,6% في عام 2009، وأدى هذا العجز إلى إرتفاع في الدين العام من 107% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007، ليصل إلى 129,4% في عام 2009.

ثالثا: مخاوف إنتشار الأزمة اليونانية :

أحد مخاوف منطقة اليورو هو اتساع رقعة الأزمة الاقتصادية ووصولها إلى دول أخرى مثل إيطاليا وإسبانيا والبرتغال دول (PIIGS)، علما أن جميع تمر بأوضاع اقتصادية صعبة وتحاول هذه الدول أن تجعل الدين العام فيها تحت السيطرة. تكافح منطقة اليورو من أجل إحتواء أزمة الديون التي أجبرت ثلاثا من الدول الأعضاء بالمنطقة على طلب مساعدات مالية دولية وهي : اليونان، والبرتغال وإيرلندا، كما أدت التقلبات الحادة في أسواق المال بسبب المخاوف من أزمة الديون الأوروبية إلى ظهور شبح الحاجة إلى حزم إنقاذ مالية جديدة لدول أخرى في منطقة اليورو وفي مقدمتها إسبانيا وإيطاليا¹. والجدول الموالي يبين المديونية العامة إلى الناتج الداخلي الخام وعجز الموازنة إلى الناتج الداخلي الخام لدول منطقة اليورو.

نلاحظ من خلال الجدول أدناه، أن معظم الدول الأوروبية لم تعد توافق معايير التقارب بالنسبة للدين العام وعجز الميزانية في سنة 2009 بحيث وصل العجز الموازنة إلى الناتج الداخلي الخام في دول منطقة اليورو إلى 6.4% وهو أكثر من معيار التقارب المحدد بـ 3% بمرتين وعجز الدين العام بـ 78.2% من الناتج المحلي الإجمالي "الخام" متجاوزا معيار التقارب المحدد بـ 60%، ولو نظرنا إلى كل دولة على حدى نجد الدول الأكثر عجزا في الميزانية هي اليونان بـ 13.6% تليها إيرلندا بـ 12.5% بعدها تأتي إسبانيا 11.2%، أما بالنسبة إلى الدين العام نجد في المقدمة إيطاليا بـ 114.6% تليها اليونان بـ 112.6% وبلجيكا بـ 97.2% ثم البرتغال بـ 77.4%، وهذه الأرقام تبين أنه ورغم أن الأزمة انفجرت في اليونان وإيرلندا إلا أن هناك احتمال كبير لانتقالها إلى البرتغال وإسبانيا وإيطاليا، وهذا ما يفسر المخاوف.

¹ - عبد الكريم عبيدات وعلي بوعمامة، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

الجدول رقم (2-24): انحراف معايير التقارب لدول منطقة اليورو 2008-2009.

المديونية العامة إلى PIB المعيار 60%		عجز الميزانية إلى PIB المعيار 3%		البيان الدول
2009	2008	2009	2008	
73.2	61.5	-6.9	-2.3	دول الاتحاد الاوربي
78.2	69.3	-6.4	-2	دول منطقة اليورو
73.1	65.9	-3.4	0	ألمانيا
69.1	62.6	-4.3	-0.4	النمسا
97.2	89.8	-5.9	-1.2	بلجيكا
53.2	48.4	-3.5	0.9	قبرص
54.3	39.7	-11.2	-4.1	اسبانيا
112.6	99.2	-13.6	-7.7	اليونان
41.3	34.1	-2.8	4.1	فنلندا
76.1	67.4	-8.3	-3.4	فرنسا
65.6	44.1	-12.5	-7.2	ارلندا
114.6	105.8	-5.3	-2.7	ايطاليا
68.5	63.8	-4.5	-4.7	مالطا
59.8	58.2	-4.7	0.7	السويد
77.4	66.3	-8	-2.7	البرتغال
35.1	22.5	-6.3	-1.6	سلوفاكيا
34.6	27.7	-6.3	-2.3	سلوفينيا

Source: Pierre BERNARD-REYMOND et Richard YUNG, **RAPPORT D'INFORMATION**, FAIT au nom de la commission des affaires européennes (1) sur la gouvernance économique européenne, Sénat, Session Ordinaire de 2010-2011. n 49. p:16.

المبحث الثالث :

تطور أزمة الديون السيادية إلى باقي دول منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية

لعل الأزمة التي امتدت ظلها على اليونان قد تشعبت في أنحاء أخرى من دول منطقة اليورو، حيث تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان وهي: اليونان، و إيرلندا، والبرتغال، والتي ما لبثت أن امتدت إلى عدة دول أوروبية أخرى، وأصبحت خطراً يهدد بالإنتشار في إسبانيا وإيطاليا وهما يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي في إقتصاد منطقة اليورو، وانتقلت بعد ذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول : أزمة الديون السيادية في إيرلندا والبرتغال.

تطورت أزمة الديون اليونانية وانتقلت إلى باقي دول منطقة اليورو، بالرغم من المخاوف الأوروبية من إنتشارها وسوف نقوم بالوقوف حول الأزمة الأيرلندية والبرتغالية من خلال هذا المطلب.

أولاً: أزمة الديون السيادية في إيرلندا:

أ. خلفية عامة للأزمة:

نجحت إيرلندا خلال العقود الأربعة الأخير (منذ نهاية السبعينات) من التحول من بلد زراعي فقير إلى أوروبي ينعم بالرخاء والحركة الاقتصادية المتميزة، وقد زاد الدخل القومي لإيرلندا عن الدخل القومي لبريطانيا وألمانيا، ووصلت الأجور في إيرلندا إلى أعلى حد للأجور. وقد حققت إيرلندا طفرة اقتصادية وصناعية كبيرة خلال التسعينات من القرن العشرين.

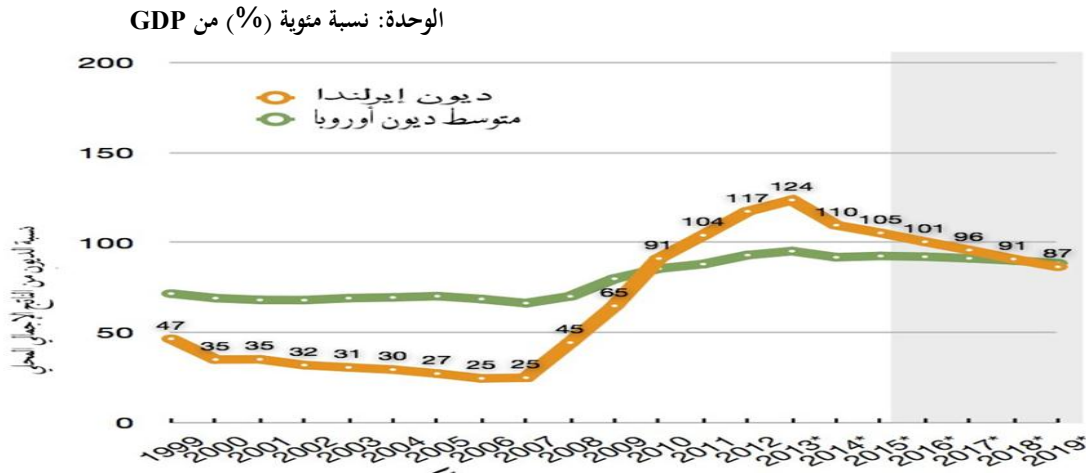
وقد استخدمت إيرلندا سياسات ضريبية جاذبة للاستثمار الأجنبية حيث فرضت على الشركات الأجنبية معدلات ضريبة منخفضة، وقد رفضت إيرلندا بعض المطالب الأوروبية برفع نسبة الضرائب على الشركات الأجنبية خوفاً من خسارة استثمارات هذه الشركات في إيرلندا¹.

تعد إيرلندا ثاني أكبر الدول في منطقة اليورو بعد اليونان التي تسببت في نشوء أزمة الديون السيادية فقد تسارع النمو على نحو مرتفع فيها ليصل إلى نسبة 9.6% في الفترة 1995-2000، كما وصل سعر الفائدة على مديونيتها من ألمانيا إلى أدنى مستوياته في عالم 2005، كما زادت الأجور بنسبة 13%، إلا أن النمو السريع والسياسة النقدية الأوروبية ساهمت في ضخ المزيد من النقد الأجنبي في القطاع المالي، مما أدى إلى زيادة حجم الائتمان ليشكل حوالي 200% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008².

¹ - يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 387.

² - Dadush, U., Paradigm Lost "The Euro in Crisis", Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2010, p p, 45-47.

الشكل رقم (2-11): ديون إيرلندا بمقارنة مع متوسط ديون دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (1999-2019).



Source: wikipedia, European debt crisis, Visit website on: 05/07/2018,

https://en.m.wikipedia.org/wiki/Budget_Deficit_and_Public_Debt_to_GDP_in_2012_%28for_selected_EU_Members%29-ar.png?156520654027

غير أنه نظرا لتحول الاقتصاد الإيرلندي من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الخدمي والإسكان والوساطة المالية والعقارات، فقد تأثرت إيرلندا بالأزمة المالية العالمية 2008، حيث تراجع الطلب المحلي العام فيها بنسبة 16%، وانخفضت حركة الاستثمارات بنسبة 40% وانخفضت أسعار المساكن بنسبة 40% بحلول عام 2010 طبقا لتقارير اللجنة الأوروبية، إلا أنه من الملاحظ أن أكثر القطاعات تأثرا كان القطاع المالي، حيث انخفضت الأسهم المالية إلى أكثر من 70%، وقدرت خسارة البنوك إلى ما يصل إلى 35 مليار يورو، وبنسبة 20% من الناتج المحلي الإجمالي، وتم الإعلان عن تأمين البنك الإنجليزي الإيرلندي الذي تكبد خسائر قدرت بنحو 12.7 مليار يورو¹.

الجدول رقم (2-25): نسبة العجز في الميزانية في دول منطقة اليورو في عام 2010.

الدولة	نسبة العجز في الميزانية %	الدولة	نسبة العجز في الميزانية %
إيرلندا	14.7-	بلجيكا	5.8-
اليونان	12.2-	قبرص	5.7-
اسبانيا	10.1-	النمسا	5.5-
فرنسا	8.2-	إيطاليا	5.3-
البرتغال	8.0-	ألمانيا	5.0-
سلوفينيا	7.0-	فنلندا	4.5-
نيوزيلندا	6.1-	مالطا	4.4-
تشيكوسلوفاكيا	6.0-	لوكسمبورج	4.2-

المصدر: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير الاقتصادي "الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية"، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض السعودية، إصدار سنوي العدد 19 لعام 2011، ص 19.

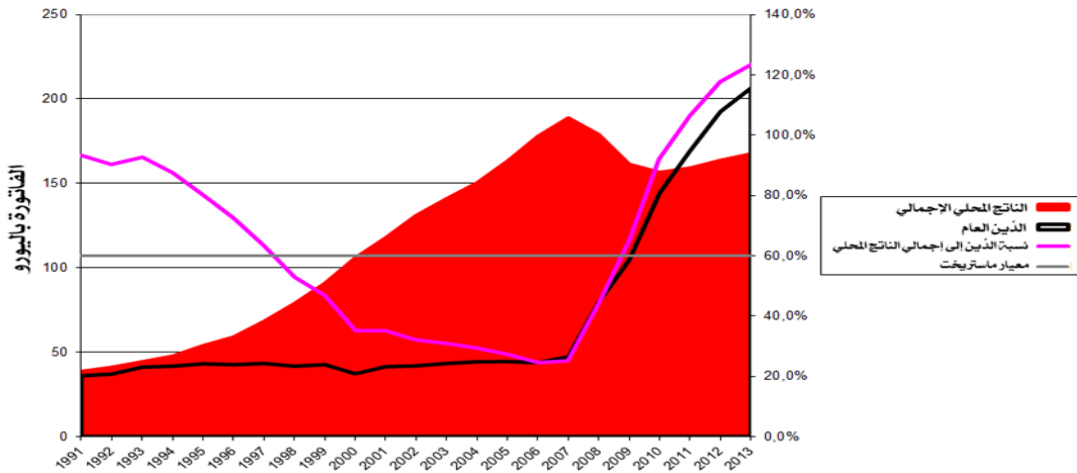
¹ - Dadush, U., Paradigm Lost "The Euro in Crisis", Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2010, p p: 45-47.

وتشير بيانات الجدول رقم (2- 25) والشكل رقم (2-12)، إلى أن أيرلندا تصدرت قائمة دول منطقة اليورو من حيث نسبة العجز في الميزانية، حيث وصلت نسبة العجز في ميزانيتها إلى نحو 14.7% يليها اليونان بنسبة 13.2% ثم اسبانيا وفرنسا والبرتغال.

بحيث كشفت الأزمة المالية الأيرلندية الأخيرة عن المآزق الذي يعيشه الاقتصاد الأوروبي عموماً وتعتبر كتأكيد للأزمة التي تعاني منها منطقة اليورو، حيث أعلنت أيرلندا عن عجز في ميزانيتها قفز من 14.3% عام 2009 إلى ما يناهز 32.4% من قيمة نتاجها المحلي الإجمالي في 2010، كما كشفت ذات الدولة من صعوبات مالية التي يواجهها جهازها البنكي الذي أصبح يتكبد تفاقمًا في الديون المشكوك في استرجاعها بسبب المضاربة بالقطاع العقاري، ليصبح غير قادر على تحويل الاقتصاد الأيرلندي، من أجل تجنب الحكومة الأيرلندية عواقب الخلل في هياكل المصارف المالية ضخمت مئات ملايين من اليورو من أجل دعم القطاع المصرفي، كما اعتمدت خطة قاسية للتشف، إلا أن ذلك أدى في المقابل إلى ارتفاع سعر الفائدة على الإقراض، ويحدث الأمر نفسه مع كل من اسبانيا والبرتغال إن وصل سعر الفائدة على السندات الإسبانية والبرتغالية إلى ما فوق 7.5% على التوالي¹.

الشكل رقم (2-12): الدين العام والنتاج المحلي الإجمالي الأيرلندي خلال الفترة (1991-2013).

الوحدة: نسبة مئوية من GDP



المصدر: موسوعة ويكيبيديا، ديون السيادية الأوروبية، تاريخ الاطلاع : 2018/07/06، المتاح على الموقع التالي:

https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/1/12/Budget_Deficit_and_Public_Debt_to_GDP_in_2012_%28for_selected_EU_Member_s%29-ar.png?1565206540270

ب. تفشي الأزمة وتغلغلها في الاقتصاد الأيرلندي وتداعياتها:

يمكن توضيح كيفية تفشي الأزمة و تغلغلها في الاقتصاد الأيرلندي و تداعيات هذه الأزمة في النقاط الآتية :

¹ - عبد الكريم عبيدات وعلي بوعمامة، مرجع سابق، ص 11.

- ✓ لم تنشأ أزمة الديون السيادية الأيرلندية من الإنفاق الحكومي المفرط، بل من الدولة التي ضمت المصارف الستة الرئيسية في إيرلندا، والتي مولت فقاعة عقارية. في 29 سبتمبر 2008 أصدر وزير المالية " بريان لينيهان جنر" ضمانا لمدة سنتين لمودعي البنوك وحملة السندات¹. وجرى في وقت لاحق تجديد الضمانات للودائع والسندات الجديدة بطريقة مختلفة بعض الشيء، وفي عام 2009 أنشئت وكالة وطنية لإدارة الأصول "NAMA" للحصول على قروض كبيرة ذات صلة بالامتلاكات من المصارف الستة في "قيمة اقتصادية طويلة الأجل" متصلة بالسوق².
- ✓ فقدت البنوك الأيرلندية ما يقدر بنحو 100 مليار يورو معظمها يتعلق بالقروض المتعثرة لمطوري العقارات وأصحاب المنازل في حضم فقاعة الممتلكات التي انفجرت في عام 2007. وانهار الاقتصاد خلال عام 2008. وارتفعت البطالة من 4 في المائة في عام 2006 إلى 14٪ بحلول عام 2010 في حين أن الميزانية الوطنية انتقلت من فائض في عام 2007 إلى عجز 32٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 وهو أعلى مستوى في تاريخ منطقة اليورو على الرغم من تدابير التقشف³.
- ✓ في بدايات العام 2009 تزايدت الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأيرلندي، وبرزت مؤشرات كثيرة أشارت إلى هذه الآثار و الانعكاسات السلبية، و من ذلك الارتفاع الكبير و البارز في عدد الأفراد المطالبين بإعانات البطالة حيث وصل عدد هؤلاء في شهر كانون الثاني من عام 2009 إلى حوالي 326 ألف فرد، و هذا العدد يعد الأعلى منذ العام 1967 حسب السجلات و التقارير الاحصائية و الاقتصادية .
- ✓ انعكست الأوضاع الاقتصادية السيئة في أيرلندا بسبب تأثيرات الأزمة المالية العالمية على الأوضاع السياسية و الاجتماعية في تلك الدولة، و قد تجلّى ذلك في تراجع بعض الشخصيات و الأحزاب السياسية، و كذلك في الكثير من الاحتجاجات و الاضرابات و التظاهرات التي جرت في أيرلندا⁴.
- ✓ انخفاض التصنيف الائتماني لإيرلندا بسرعة في مواجهة التقديرات المتزايدة للخسائر المصرفية والمودعين المضمونين وحملة السندات التي تم صرفها خلال الفترة 2009-2010، وخاصة بعد أغسطس 2010 تم اقتراض الأموال اللازمة من البنك المركزي مع العائد على أيرلندا وارتفعت الديون الحكومية بسرعة وكان من الواضح أن الحكومة سوف تضطر إلى طلب المساعدة من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي⁵.

¹ - ويكيبيديا، أزمة الديون السيادية الأوروبية، مرجع سبق ذكره.

² - wikipedia, **European debt crisis**, Op, Cit.

³ - Ibid.

⁴ - يوسف أبو فارة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 389.

⁵ - wikipedia, **European debt crisis**, Op, Cit.

- ✓ ان تراجع و سوء الأوضاع الاقتصادية في ايرلندا دفع مؤسسات التصنيف الائتماني (مثل مؤسسة S&P و مؤسسة موديز و مؤسسة فيتش) إلى تخفيض تصنيف الديون الحكومية لايرلندا لأكثر من مرة . و قد جاءت هذه التخفيضات في ظل التكاليف العالمية لدعم و انقاذ المؤسسات المالية و المصرفية الضعيفة و المتداعية و التي تهاوت أمام اثار و انعكاسات الأزمة المالية العالمية .
- ✓ في ظل الأوضاع الاقتصادية و المالية الصعبة للاقتصاد الايرلندي ، و في ظل تخفيض التصنيف الائتماني للديون الحكومية الايرلندية ، فقد تأثر سعر الفائدة على القروض الحكومية الايرلندية ، حيث ارتفع هذا السعر أكثر من مرة .
- ✓ أكدت تقارير مالية و اقتصادية على أن تكلفة دعم الحكومة الايرلندية لقطاع البنوك في ايرلندا أدى الى زيادة واضحة في الدين الحكومي لإيرلندا (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي)
- ✓ تزايدت الأوضاع الاقتصادية في ايرلندا سوءا في ظل ارتفاع تكاليف القروض . و بطء الانتعاش الاقتصادي، و التكاليف العالمية لدعم و تطهير القطاع المصرفي الايرلندي.
- ✓ تفاقمت أزمة الديون في ايرلندا بسبب أزمة الديون السيادية و أزمة ديون القطاع المصرفي التي تجاوزت 45 مليار يورو، فقد تم تجاوز مستوى العجز المسموح به من الاتحاد الأوروبي و صندوق النقد الدولي ، و قد اشارت تقارير مالية و اقتصادية الى ان مجموع ديون ايرلندا قد وصل (في العام 2009) الى حوالي 65% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي لايرلندا . و تجدر الاشارة الى ان معاهدة ماسترخت لا تسمح أن تزيد نسبة ديون أية دولة من الدول الموقعة على هذه المعاهدة عن 60% من اجمالي ناتجها المحلي الإجمالي . وقد واجهت ايرلندا في أواخر العام 2010 عجزا عاما وصلت نسبته الى حوالي 32% من اجمالي الناتج المحلي بسبب الالتزام بتأمين جميع البنوك الوطنية من الخسائر بعد وقوع الأزمة المالية العالمية .
- ✓ واجهت البنوك في ايرلندا أوضاعا صعبة بسبب الأزمة المالية ،على سبيل المثال ،ارتفعت القروض المستحقة على هذه البنوك للبنك المركزي الأوروبي بحوالي 11 مليار يورو (من 119 مليار يورو الى 130 مليار يورو)خلال المدة الممتدة من 24 أيلول 2010 الى 29 تشرين الأول 2010.
- ✓ شهدت أواسط عام 2010 تدفقا كبيرا لرؤوس الأموال من ايرلندا الى الخارج ، و قد جاء ذلك في ضوء تزايد الشكوك و تراجع الثقة في الاقتصاد الايرلندي و الأسواق و تراجع الثقة في قدرة الحكومة الايرلندية على تجاوز أزمتها المالية و الاقتصادية بسهولة . و قد قام المستثمرون بسحب أموالهم من البنوك الايرلندية و أسواق السندات بصورة متزايدة في شهر تشرين أول عام 2010، و هذا الأمر أدى الى تزايد تكاليف الاقتراض لايرلندا و كذلك لدول أخرى ذات اقتصاديات ضعيفة في منطقة اليورو (مثل اسبانيا و البرتغال).

- ✓ أشار بعض التقارير المالية و الاقتصادية الى التزايد الكبير في معدلات البطالة بسبب الأزمة المالية العالمية عام 2008 و تداعيتها اللاحقة على الاقتصاد الايرلندي .
- ✓ زادت المهجرة من ايرلندا بعد الأزمة حيث وصلت نسبة المهجرة الى حوالي 14% كما زادت نسبة من يفكرون بالمهجرة الى خارج ايرلندا .
- ✓ كشفت الازمة المالية العالمية عن سلسلة فضائح لمجموعة من البنوك الايرلندية¹ .

ج. مواجهة الأزمة المالية في إيرلندا:

في البداية، رفضت ايرلندا طلب مساعدات مالية رغم الأوضاع الاقتصادية و المالية الصعبة التي مرت بها، لكنها وافقت بعد ذلك على طلب المساعدة المالية في ظل الضغوط التي تعرضت لها من بعض الدول الاوروبية، حيث أن طلب هذه المساعدة ربما ساعد في تخفيف حدة الضغوط على دول أخرى في منطقة اليورو، عانت من مصاعب مالية كبيرة مثل اسبانيا و البرتغال و غيرها، رغم أن البرتغال قد طلب لاحقا مساعدات مالية لمواجهة الأزمة المالية و الاقتصادية².

و في شهر تشرين الثاني من العام 2010، أعلن أحد المسؤولين الايرلنديين أن ايرلندا بحاجة ماسة الى مساعدة مالية من الهيئات الدولية لتتمكن من مواجهة الأزمة المالية الحادة التي تواجهها، و أشار هذا المسؤول الكبير إلى أن ايرلندا تبحث عن قرض مناسب بشروط مناسبة تساعد الاقتصاد الايرلندي على النهوض من محنته المالية و الاقتصادية . وتجدر الاشارة الى أن ايرلندا كانت قد نفت (قبل هذا التصريح) نيتها طلب اية مساعدات مالية من الاتحاد الأوروبي لمواجهة أزمتها .

طلبت الحكومة الايرلندية المساعدة من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، مما أسفر عن اتفاق "الإنقاذ" بقيمة 67,5 مليار يورو في 29 نوفمبر 2010 جنبا إلى جنب مع 17,5 مليار يورو إضافية تأتي من احتياطات أيرلندا والمعاشات التقاعدية، تلقت الحكومة 85 مليار يورو³ منها 34 بليون يورو لاستخدامها في دعم القطاع المالي الفاشل في البلاد لم يستخدم سوى نصف هذا المبلغ تقريبا في أعقاب اختبارات الإجهاد التي أجريت في عام 2011. وفي المقابل وافقت الحكومة على تخفيض عجز ميزانيتها إلى أقل من ثلاثة في المائة بحلول عام 2015. وفي أبريل 2011 على الرغم من جميع التدابير المتخذة خفضت موديز ديون البنوك إلى حالة غير المرغوب فيه⁴.

و قد أشار بعض التقارير المالية و الاقتصادية الى أن اعتماد ايرلندا على المساعدات المالية وحدها لم يمكن كافيًا للخروج من أزمتها المالية و الاقتصادية، حيث أن الأمر كان قد تطلب أن تترافق هذه المساعدات المالية مع

¹ - يوسف أبو فارة، مرجع سبق ذكره، ص: 389-391.

² - نفس المرجع السابق، ص: 391.

³ - CNN, EU unveils Irish bailout, Washington, Amérique, 2 Décembre 2010.

⁴ - ويكيبيديا، أزمة الديون السيادية الأوروبية، مرجع سبق ذكره.

تدابير و إجراءات و سياسات و استراتيجيات مالية و اقتصادية و تقشفية و اصلاحية مع التركيز على خفض الانفاق العام و إصلاح نظام الضرائب حتى تتمكن ايرلندا من استعادة التوازن في الموازنة و خفض العجز الى الحد المسموح به في منطقة اليورو (علما أن هذا الحد هو 3% من الناتج المحلي الاجمالي). و أكد بعض التقارير المالية والاقتصادية على ضرورة أن تتبنى ايرلندا السياسات و الاستراتيجيات التي تكفل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مناسبة و كافية لاعادة انتعاش الاقتصاد الايرلندي و سداد الديون و القروض و سداد خدمة هذه القروض . و في ضوء ذلك ، و ضمن اجراءات مواجهة الازمة ، فقد تخفيض رواتب الوظائف الرسمية . كما تم اقتطاع نسبة محددة من تعويضات البطالة ، و هذا الأمر ساعد في توفير مبالغ مالية ساعدت جزئيا في مواجهة الأزمة .

و قد ركزت الحكومة الايرلندية على تطبيق خطط تقشف تهدف خطة التقشف الايرلندية إلى ¹ :

✓ خفض الفجوة بين الانفاق الحكومي و عائدات الضرائب؛

✓ خفض رواتب تقاعد الموظفين ؛

✓ الغاء حوالي 25 ألف وظيفة عامة ؛

✓ خفض اعانات البطالة ؛ الاعانات العائلية و مخصصات الرعاية الاجتماعية .

من جانب آخر، فإن المساعدات المالية لإيرلندا (التي وافق عليها صندوق النقد الدولي و الاتحاد) كانت بمثابة برنامج إقراض مالي لإيرلندا يتم تنفيذ على مدار عدد من السنوات . وقد هدفت المساعدات المقدمة الى ايرلندا الى تحقيق مجموعة من الاهداف منها :

✓ التخلص من الديون الايرلندية ؛

✓ منع فقدان الثقة في اقتصاديات دول أخرى في منطقة اليورو تتسم ببعض الضعف (مثل اقتصاد البرتغال و اقتصاد اسبانيا و غيرها ..)؛

✓ ضمان الاستقرار في النظام المالي لدول منطقة اليورو؛

✓ المحافظة على مكانة العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)؛

✓ انجاح عمليات اعادة هيكلة القطاع المصرفي الايرلندي بدعم من البنك المركزي الأوروبي ؛

✓ انجاح الجهود المبذولة لتقليص النفقات العامة (رغم الاحتجاجات و مواقف الرأي المناهضة لهذه الجهود) .

ويشهد تقرير " يورو بلوس مونيتور" الصادر في نوفمبر 2011 على التقدم الهائل الذي حققته آيرلندا في التعامل مع الأزمة المالية ويتوقع أن تقف البلاد على قدميها مرة أخرى وتمول نفسها دون أي دعم خارجي من النصف الثاني من عام 2012 فصاعدا. ووفقا لمركز الاقتصاد وأبحاث الأعمال الانتعاش الذي تقوده إيرلندا في مجال التصدير " سوف تسحب اقتصادها تدريجيا من الحوض الصغير". ونتيجة لتحسن التوقعات الاقتصادية، انخفضت

¹ - يوسف أبو فارة، مرجع سبق ذكره ، ص: 392.

تكلفة السندات الحكومية لمدة 10 سنوات من مستوى قياسي بلغ 12% في منتصف يوليو 2011 إلى أقل من 4% في عام 2013¹.

في 26 يوليو 2012 ولأول مرة منذ سبتمبر 2010 تمكنت إيرلندا من العودة إلى الأسواق المالية وبيع أكثر من 5 مليار يورو في الديون الحكومية طويلة الأجل بمعدل فائدة 5.9% للسندات لمدة 5 سنوات و 6.1% للسندات لمدة 8 سنوات للبيع. وفي ديسمبر 2013 وبعد ثلاث سنوات على دعم الحياة المالية تركت أيرلندا أخيراً برنامج الإنقاذ المشترك بين الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي رغم أنها احتفظت بدين قدره 5,22 بليون يورو لصندوق النقد الدولي؛ في أغسطس 2014 كان يجري النظر في السداد المبكر البالغ 15 بليون يورو مما سيوفر للبلد 375 مليون يورو من الرسوم الإضافية. وعلى الرغم من انتهاء خطة الإنقاذ لا يزال معدل البطالة في البلاد مرتفعاً ولا تزال أجور القطاع العام تقل بنحو 20% عما كانت عليه في بداية الأزمة. وبلغ الدين الحكومي 123.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013².

وفي 13 مارس 2013 تمكنت إيرلندا من استعادة الوصول الكامل إلى الإقراض في الأسواق المالية عندما نجحت في إصدار 5 مليار يورو من سندات استحقاق 10 سنوات بمعدل عائدات قدره 4.3%. وانتهت إيرلندا برنامج الإنقاذ المالي كما كان مقرراً في ديسمبر 2013 دون الحاجة إلى دعم مالي إضافي³.

ثانياً: أزمة الديون السيادية البرتغالية:

أ. خلفية عامة للأزمة:

تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد البرتغالي عانى من أوضاع صعبة خلال العقد الذي سبق هذه الأزمة، حيث أن معدل النمو الاقتصادي في هذه الدولة لم يتجاوز نسبة 0,7% (خلال هذا العقد الذي سبق هذه الأزمة)، ورغم ذلك، كانت البرتغال مستمرة في الاعتماد على الديون لتمويل عمليات الاستهلاك التي تجاري أنماط الحياة في دول الاتحاد الأوروبي الغنية.

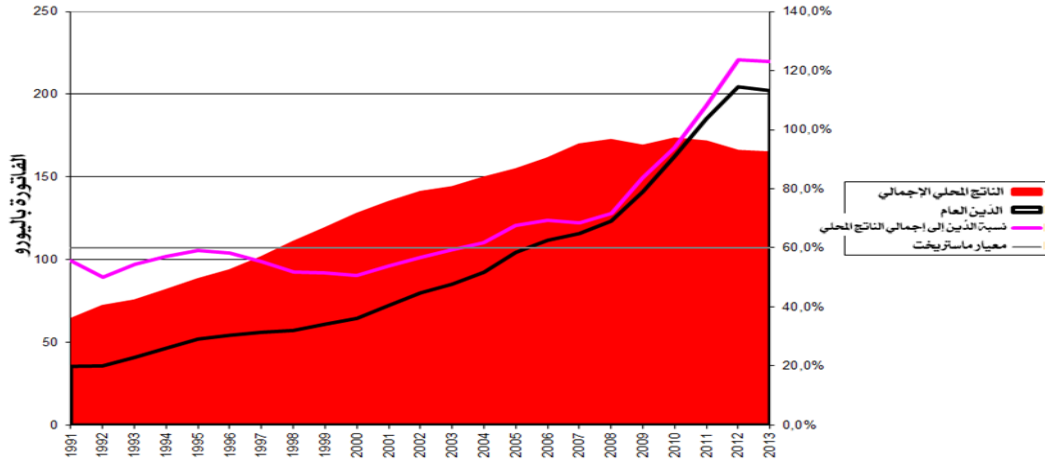
¹ - wikipedia, European debt crisis, Op, Cit.

² - ويكيبيديا، أزمة الديون السيادية الأوروبية، مرجع سبق ذكره.

³ - المرجع نفسه.

الشكل رقم (2-13): الدين العام والناتج المحلي الإجمالي البرتغالي خلال الفترة (1991-2013).

الوحدة: نسبة مئوية من GDP

Source: wikipedia, **European debt crisis**, Visit website on: 05/07/2018,

https://en.m.wikipedia.org/wiki/File:Budget_Deficit_and_Public_Debt_to_GDP_in_2012_%28for_selected_EU_Members%29-ar.png?156520654027

إن السياسات المالية والاقتصادية التي تم اعتمادها في البرتغال قبل الأزمة المالية العالمية 2008، وقبل أزمتها المالية (التي تفجرت بصورة علنية في الربع الثاني من العام 2011) أدت إلى إيجاد بيئة غير قادرة على جذب الاستثمارات الكافية للعمل في الأسواق البرتغالية، وأدت إلى ضعف أو فقدان الثقة في الاقتصاد البرتغالي، وفي السياسات المالية والاقتصادية المعتمدة، وكان المستثمرون يطلبون معدلات مرتفعة للعائد على الاستثمار بسبب ظروف البيئة الاستثمارية البرتغالية التي وصفها المستثمرون بالبيئة المغامرة¹.

ووفقاً لتقرير صادر عن "دياريو دي نوتيشياس"، فقد سمحت البرتغال بانزلاق كبير في الأشغال العامة التي تديرها الدولة وتضخم الإدارة العليا ومكافآت الموظفين الرئيسيين والأجور في الفترة الواقعة بين ثورة القرنفل في عامي 1974 و 2010. وأدت سياسات التعيين الدائمة والدائمة إلى زيادة عدد الموظفين العموميين الزائدين عن الحاجة وقد أسيت إدارة الائتمان المحفوف بالمخاطر وخلق الدين العام والصناديق الإنشائية والتماسكية الأوروبية خلال ما يقرب من أربعة عقود. عندما عطلت الأزمة العالمية الأسواق والاقتصاد العالمي جنباً إلى جنب مع أزمة الرهون العقارية الأمريكية وأزمة منطقة اليورو و كانت البرتغال واحدة من الاقتصادات الأولى للاستسلام وتأثرت بعمق شديد².

ب. وقوع الأزمة المالية في البرتغال:

بعد الأزمة المالية في اليونان، والأزمة المالية في إيرلندا، ظهرت أزمة مالية جديدة في البرتغال لتضيف عبئاً جديداً على اقتصاديات الاتحاد الأوروبي.

¹ - يوسف أبو فارة، مرجع سبق ذكره ، ص: 407.

² - wikipedia, **European debt crisis**, Op.Cit.

وقد تم الكشف عن حدة هذه الأزمة وتفاقمها، في أوائل نسيان عام 2011 من خلال إعلان الحكومة البرتغالية عن حاجتها الماسة إلى مساعدة مالية عاجلة وضرورية من الاتحاد الأوروبي، للمحافظة على الاقتصاد البرتغالي والمحافظة على النظام المصرفي في البرتغال وعدم إهتبار هذا النظام. وقد أعلن صندوق النقد الدولي يوم 2011/04/08 أن البرتغال قد تقدمت له بطلب رسمي للحصول على مساعدة مالية لإنقاذها من أزمة الديون السيادية التي تتعرض لها.

وقد كشفت عدة تقارير مالية واقتصادية صدرت بعد الأزمة المالية العالمية، أن اقتصاد البرتغال يعاني من مشكلات اقتصادية جوهرية، وأشارت هذه التقارير إلى أن اقتصاد البرتغال هو ضمن أضعف اقتصاديات منطقة اليورو¹. تفاقم أزمة الديون في البرتغال بسبب الاضطرابات السياسية في منتصف شهر مارس في عام 2011، استقالة رئيس الوزراء البرتغالي "جوزيه سوكراتيس" من منصبه بعد رفض برلمان البلاد تدابير التقشف التي فرضتها الحكومة والتي كانت تهدف إلى تجنب عملية خطة الإنقاذ ونتيجة لذلك كانت إدارة الحزب الاشتراكي المؤقتة أي خيار سوى الحصول على حزمة الإنقاذ من الاتحاد الأوروبي، والتمويل الخارجي في حالات الطوارئ كانت هناك حاجة لتغطية تكاليف التعويض وإعادة تمويل التزامات الديون الخارجية للبرتغال، وتم الاتفاق على برنامج إنقاذ بـ 78 مليار يورو في أوائل شهر ماي، على خطة إنقاذ من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق الاستقرار في أوضاعها المالية، والذي يركز على ثلاث ركائز للاقتصاد البرتغالي:

- التكيف المالي؛ - تعزيز الملائمة المالية للقطاع المصرفي؛ - تحسين القدرة التنافسية.

فإن حكومة الائتلاف يمين الوسط التي نشأت بعد الانتخابات العامة التي جرت في 5 يونيو هو ملتزمة ببرنامج الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي مع أغلبية برلمانية، فإن الحكومة على الأرجح لتحسين الثقة في السوق المالية في البرتغال وتفادي انهيار الاقتصاد والمالي للبلاد، ومع ذلك فإن التحدي الأكبر، خطة الإنقاذ الأوروبية التي تهدف إلى تخفيض العجز الميزانية 3% من الناتج الإجمالي بحلول عام 2013، أكثر من 9% في 2010، من خلال تنفيذه مجموعة أخرى من الزيادات الضريبية وتخفيضات في الإنفاق وإصلاحات سوق العمل وإعادة رسملة البنوك، وتسريع برنامج الخصخصة، حيث أن هذه الإصلاحات تتمتع بتأييد سياسي واسع النطاق. ويتوقع الصندوق النقد الدولي أن يكون البرتغال قادرا على العودة إلى الدين السيادي في الأسواق على المدى المتوسط و الطويل الأجل بحلول نهاية عام 2013².

ج. مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية في البرتغال:

تمكنت البرتغال لغاية الربع الأول من العام 2011، من توفير الأموال اللازمة التي تكفل عدم إفلاسها، لكن معدلات الفائدة على قروضها وعلى سنداتها تصاعدت بشكل كبير حمل في طياته مخاطر عالية أنذرت بعدم القدرة على السداد، حيث إرتفعت الفائدة على السندات البرتغالية لأجل عشر سنوات لتصل في الأسبوع الأول

¹ - يوسف أبو فارة، مرجع سبق ذكره، ص: 408.

² - Report Special Dun & Bradstreet Limited, The Euro Debt Crisis, One Year On, Decide with Confidence, July 2011, p: 5.

من شهر نيسان 2011 إلى حوالي 8,77%، وهذه النسبة كانت قبل نحو عام من هذا التاريخ حوالي 5,8%، وهي نسب مرتفعة بالمقارنة مثلا مع الفائدة على سندات ألمانيا، والتي بلغت حوالي 3%، علما أن سندات ألمانيا هي السندات المرجعية لمنطقة اليورو.

وقد أعلنت حكومة البرتغال عن حجم وطبيعة هذه الأزمة المالية الشديد، التي تواجهها والتي هزت الاقتصاد البرتغالي، وأعلنت عن طلب المساعدة المالية من الاتحاد الأوروبي.

وبعد تصاعد الأزمة المالية وتصاعد انعكاساتها على الاقتصاد البرتغالي قامت البرتغال بإتخاذ الكثير من التدابير والإجراءات الاقتصادية والمالية التي هدفت إلى مواجهة تداعيات الأزمة على الاقتصاد، وركزت على تحقيق أهداف متعددة خلال هذه التدابير والإجراءات أهمها¹:

✓ مواجهة عجز الموازنة، حيث أشارت تقارير اقتصادية ومالية إلى أن العجز في موازنة البرتغال هو رابع أعلى عجز بين دول منطقة اليورو.

✓ تحقيق إصلاحات هيكلية جديدة في القطاع المالي وفي سوق العمل.

✓ السيطرة على الديون المتزايدة ووضع حد للغموض الذي عانى منه الاقتصاد البرتغالي.

✓ ضمان إستقرار الاقتصاد البرتغالي.

✓ ضمان تعزيز النظام المالي في البرتغال.

✓ تحقيق المرونة للاقتصاد البرتغالي.

✓ زيادة وتعزيز فرص النمو في الاقتصاد البرتغالي.

وتجدر الإشارة إلى أن التدابير الاقتصادية التي تم إتخاذها في البرتغال قد شملت خططا جريئة لخفض الإنفاق في مجالات متعددة، ومن ذلك:

✓ خفض الإنفاق في مجال الصحة.

✓ خفض الإنفاق في مجال الرعاية الإجتماعية.

✓ تأجيل مشروعات أساسية مهمة للبنى التحتية.

وطبقا لتقرير "فاينانشال تايمز" الخاص حول مستقبل الاتحاد الأوروبي فان الحكومة البرتغالية "حققت تقدما في

اصلاح تشريعات العمل وخفضت مدفوعات التكرار السخية السابقة أكثر من النصف وتحرير اصحاب العمل

الاصغر من التزامات المفاوضة الجماعية وجميع مكونات البرتغال 78 مليار برنامج إنقاذ". وبالإضافة إلى ذلك

انخفضت تكاليف وحدة العمل منذ عام 2009 وتحرير ممارسات العمل ويجري حاليا ترشيد التراخيص الصناعية.

وفي 18 مايو 2014 تركت البرتغال آلية الإنقاذ الأوروبي دون الحاجة إلى دعم إضافي، حيث استعادت بالفعل

إمكانية الوصول الكامل إلى أسواق الإقراض في مايو 2013، وبإصدار أحدث سندات حكومية مدتها 10

¹ - يوسف أبو فارة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 408 - 409.

سنوات بنجاح وبنسبة منخفضة تصل إلى 3.59%. حيث أن البرتغال لا تزال لديها العديد من السنوات الصعبة المقبلة وخلال الأزمة زادت الديون الحكومية البرتغالية من 93 إلى 139% من الناتج المحلي الإجمالي. في 3 أغسطس 2014 أعلن بنك البرتغال عن ثاني أكبر بنك في البلاد بنك "إسبيريتو سانتو" سوف ينقسم إلى اثنين بعد أن خسر ما يعادل 4.8 مليار دولار في الأشهر الستة الأولى من عام 2014 وأسهم أسهمه بنسبة 89 في المئة¹.

المطلب الثاني: أزمة الديون السيادية في إيطاليا وإسبانيا.

انتقلت الأزمة إلى كل من إيطاليا وإسبانيا بعد إيرلندا والبرتغال واليونان، وسنحاول الوقوف على خليفة الأزمة الإيطالية والإسبانية من خلال هذا المطلب.

أولاً: أزمة الديون السيادية في إيطاليا:

أ. خلفية عامة للأزمة²:

شهدت الاقتصاد الإيطالي نمواً محدوداً منذ أواخر التسعينات، وقد كانت المنافسة قوية بين الصناعات الإيطالية والصناعات الآسيوية. ولما بدأت بوادر الأزمة المالية العالمية في العام 2007، فقد تأثر الاقتصاد الإيطالي بذلك حيث عانى من إنكماش تجاوز 6%.

وخلال عامي (2010-2011) تعرضت دول أخرى في منطقة اليورو إلى هزات مالية شديدة أهمها إيرلندا والبرتغال وإسبانيا وإيطاليا، وتم تخفيض التصنيف الائتماني لبعض دول منطقة اليورو (مثلاً تم في أيلول 2010 تخفيض التصنيف الائتماني لإيطاليا، وفي تشرين أول 2011 تم تخفيض التصنيف الائتماني لكل من إيطاليا وإسبانيا).

وخلال النصف الثاني من العام 2011، بدأت إيطاليا وبلجيكا (وبعض الدول الأوروبية الأخرى) تواجه مشكلات مالية واقتصادية تشبه تلك المشكلات التي واجهتها اليونان والبرتغال وإيرلندا، وجعلتها تطلب المساعدات المالية الدولية لتجنب الإفلاس، وقد أكدت بعض التحليلات الاقتصادية التي صدرت في الربع الثاني من عام 2011 على أن ديون كل من إيطاليا وبلجيكا قد وصلت مستويات مرتفعة تنذر بالخطر. وقد حذرت مؤسسة "موديز" للتصنيفات الائتمانية في أواخر حزيران 2011 من الأوضاع المالية والاقتصادية الصعبة التي تمر بها إيطاليا، وأشارت إلى واقع الاقتصاد المتعثر لإيطاليا، كما أشارت إلى تدني قدرة إيطاليا على تخفيض حجم ديونها التي تعد من بين الديون الكبيرة في أوروبا، وقد تم التأكيد على وجود مشكلات هيكلية تعيق تحقيق النمو الاقتصادي من جانب آخر، قامت مؤسسة S&P بتخفيض التصنيف الائتماني لإيطاليا من مستقر إلى سلبي في

¹ - wikipedia, European debt crisis, Op.Cit.

² - يوسف أبو فارة، مرجع سبق ذكره، ص: 409 - 411.

نفس الة المذكورة. وأشارت تقارير مالية واقتصادية في النصف الثاني من العام 2011 إلى أن إيطاليا عانت من ديون سيادية تعد من أعلى الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي حوالي 120% من إجمالي الناتج المحلي. وقد أشارت تقارير اقتصادية صادرة في الربع الثالث من العام 2011 إلى أن إيطاليا وقعت تحت عبء الديون الضخمة التي هددت مستقبلها المالي. وأشارت هذه التقارير إلى أن هذه الأزمة أثرت على ثقة المستثمرين في قدرة إيطاليا على تصحيح وتصويب أوضاعها المالية والاقتصادية. وقد أوردت هذه التقارير بعض المؤشرات السلبية المتعلقة بالاقتصاد الإيطالي، ومن ذلك أن تكاليف الاقتراض قفزت في الربع الثالث من العام 2011 بدرجة ملحوظة، وقد زاد سعر الفائدة ليصل إلى حوالي 5,77% على بعض السندات، وهو ضعف سعر الفائدة قياسا بنفس النوع من السندات في ألمانيا (سندات لأجل 10 سنوات). وأكدت تقارير اقتصادية صادرة في الربع الثالث من عام 2011 على أن إرتفاع أسعار الفائدة أدى إلى إضعاف قدرة إيطاليا على سداد ديونها الضخمة، وأشارت هذه التقارير إلى ضرورة تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبيا لمواجهة تردي الأوضاع المالية والاقتصادية.

ووفقا لتقارير اقتصادية صادرة في العام 2011، فقد وصلت الديون السيادية لإيطاليا إلى حوالي 1,9 تريليون يورو، وانخفض معدل النمو الاقتصادي في إيطاليا بصورة حادة. وحسب تقارير اقتصادية في عام 2011 فإن إيطاليا تأتي في المرتبة الثانية بعد اليونان في مجال الديون السيادية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت هذه النسبة حوالي 120%. وقد زاد سوء الأوضاع المالية والاقتصادية في إيطاليا في العام 2011 لدرجة أن الفائدة على السندات الإيطالية لأجل عشر سنوات قد تجاوزت نسبة الـ 7% هذه النسبة تعبر عن تكلفة الحصول على قروض من الأسواق المالية، وتعد هذه النسبة 7% نسبة مرتفعة كثيرا.

وتجدر الإشارة إلى أن اقتصاد إيطاليا يشكل ثقلا اقتصاديا مؤثرا ضمن اقتصاديات منطقة اليورو، فهو ثالث اقتصاد ضمن الاقتصاديات، ولتوضيح حجم وأهمية الاقتصاد الإيطالي يكفي أن نقول أن هذا الاقتصاد يعادل ضعفي اقتصاديات اليونان وإيرلندا والبرتغال وهي على حافة الإفلاس (وهي مجموعة دول ضمن منطقة اليورو كان قد تم إنقاذها بسبب ديونها السيادية).

وتعد إيطاليا واحدة من دول منطقة اليورو التي عانت من ديون سيادية صعبة، وقد كشفت الأزمة المالية العالمية عن المفارقات الاقتصادية التي تتصف بها اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي، حيث أن بعض دول الاتحاد عانت من الديون المتراكمة عليها وترتب على ذلك فوائد مرتفعة جداً (مثل اليونان وإيرلندا والبرتغال وإيطاليا وإسبانيا)، وهناك بعض الدول الأعضاء ذات اقتصاديات قوية ومتمينة وذات أوضاع مالية مستقرة، وأهم هذه الدول ألمانيا وفرنسا.

ب. الملامح والخصائص الأساسية لأزمة الديون السيادية في إيطاليا:

توجهت أنظار العالم في الأيام القليلة الماضية إلى إيطاليا، وجميعها متخوفة من المصير المحتوم للديون الإيطالية، ومدى تأثيرها على الأسواق الأوروبية في أسواق المال العالمية.

- بالفعل، هناك عدة أسباب تثير وتزيد من حدة المخاوف من تأثير أزمة ارتفاع الدين العام الإيطالي، بالإضافة إلى مجموعة من الملامح والخصائص الأساسية لأزمة الديون السيادية في إيطاليا، أهمها¹:
- ✓ تعتبر إيطاليا ثامن أكبر اقتصاد في العالم، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لها ما يقرب من 2.1 تريليون دولار في عام 2010، كما هو موضح بالجدول أدناه.
 - ✓ تعد إيطاليا من أكبر الأسواق في العالم إصدارا للسندات الحكومية، وأي إخلال منها بسداد ديونها، سيؤدي إلى ارتفاع سعر فائدة الدين لأكثر من 12%.
 - ✓ الارتفاع الهائل لحجم الدين بشكل قد يصعب اجتيازه، والذي وصل إلى 2.2 تريليون دولار في عام 2011م، وبما شكل ما نسبته 120% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011م.
 - ✓ تخفيض "ستاندرد أند بور" تصنيف إيطاليا مستوى واحد من "A+/A-1+" إلى "A/A-1" معللة ذلك بعدم قدرة إيطاليا على خفض الإنفاق العام وضبط أوضاعها المالية، خاصة في ظل توقعات النمو غير المشجعة.
 - ✓ أن امتداد الأزمة بتلك السرعة إلى إيطاليا تثير المخاوف من تتابع تداعياتها لباقي الدول الأوروبية.

الجدول رقم (2-26): الناتج المحلي الإجمالي والدين العام والاستثمارات وميزان الحسابات الجارية لإيطاليا (2007-2011).

البيانات	2011	2010	2009	2008	2007
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	2,246	2,055	2,117	2,307	2,119
الدين العام (مليار يورو)	1,924	1,843	1,764	1,667	1,602
الدين العام (نسبته من الناتج المحلي الإجمالي)	121.1	119.0	116.1	106.3	103.6
ميزان الحسابات الجارية (نسبته من الناتج المحلي الإجمالي)	-78.2	-67.6	-44.1	-67.7	51.7
إجمالي الاستثمارات (نسبته من الناتج المحلي الإجمالي)	19.9	20.2	18.9	21.2	21.9

Source: The International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, September 2011.

ثانيا: أزمة الديون السيادية في إسبانيا:

أ. خلفية عامة للأزمة:

تعتبر إسبانيا من بين الاقتصاديات المتقدمة في منطقة اليورو، حيث أثر الركود الاقتصادي التي أعقبت الأزمة المالية العالمية، وسجلت إسبانيا في فترة قصيرة جدا من الزمن من وجود فائض في الميزانية العامة للحكومة 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 إلى عجز في الميزانية بـ 11.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009، حيث تغير الوضع في عامين فقط ويرجع ذلك إلى انخفاض كبير في العائدات المالية، وذلك بسبب الركود وإلى ثقب فقاعة الإسكان، وكان في ذلك الوقت عندما كان هناك شعور من عدم وجود إصلاح سوق العمل

¹ - مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير الاقتصادي "الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية"، مرجع سبق ذكره، ص 21-22.

الحقيقي لسنوات عديدة والتي أنتجت مرة أخرى نسبة البطالة التي وصلت إلى 21% من القوة العاملة، وكان الانخفاض في الإيرادات المالية للحكومات عالية جدا لأن جزءا من ذلك يعود إلى الركود وجزء الآخر إلى انفجار حقيق للفقاعة العقارات والبناء، والتي كانت تولد عائدات مالية ضريبية كبيرة لسنوات عديدة¹. ولكن بعد وقت قصير من الإعلان الاتحاد الأوروبي " صندوق الطوارئ" لبلدان منطقة اليورو في أوائل 2010، واضطرت الحكومة الإسبانية بقيادة " خوسيه لويس ثابا تيرو" إعلان إجراءات تقشف للحد من زيادة في العجز في الموازنة في البلاد، ومن أجل الإشارة إلى الأسواق المالية أنها آمنة للاستثمار في البلاد².

ب. مواجهة أزمة الديون السيادية في إسبانيا:

وقد اتخذت الحكومة الإسبانية خطوات جادة لتجنب العدوى الانكماش المالي قوي على المدى القصير، حيث نجحت الحكومة في خفض العجز في الميزانية العامة من 11.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011، أي بتخفيض 5.1% في غضون عامين وهناك الالتزام القوي هو تحقيق 3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013، حيث أن هناك حاجة 60% من الانكماش، وخفض عجز الموازنة إلى 3%³. وتحت ضغط من الاتحاد الأوروبي على الحكومة الجديدة المحافظ بزعامة" ماريا نواراخوي" حيث تهدف إلى خفض العجز إلى ما يزيد من 5.3% في عام 2012 و 3% في عام 2013 في حين تم تقييد الدين العام قبل الأزمة الذي تغذيه ديون وهن العقاري من القطاع الخاص فقاعة الإسكان، وكان هدف الحكومة أن الدين العام قد لا يزيد على 60% من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من أن هناك استثناءات في حالة وقوع كارثة طبيعية والركود الاقتصادي أو غيرها من حالات الطوارئ.

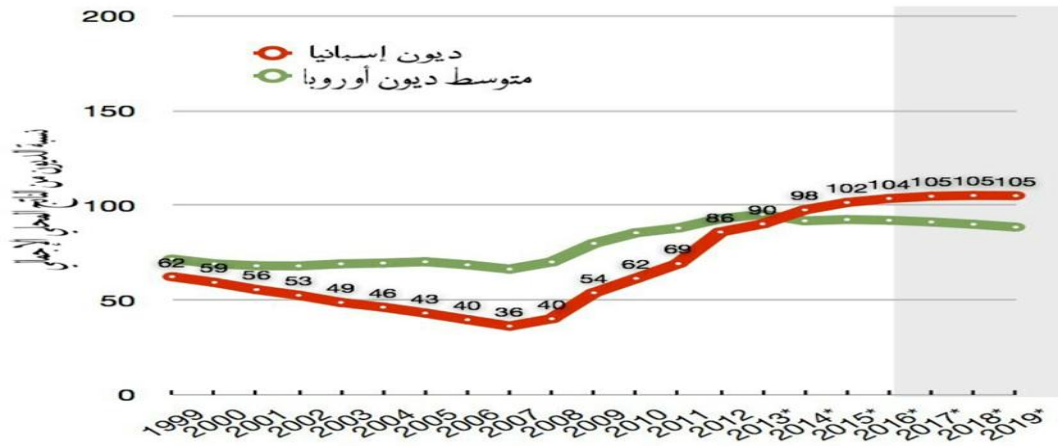
وذلك اعتبارا من 6 يونيو 2012 أفادت الأنباء عن خطة إنقاذ لإسبانيا من 40 إلى 100 مليار يورو وحدد المبلغ بـ 100 مليار يورو وستخصص هذه خطة إلى إنقاذ المصارف الإسبانية على تجنب الوقوع في أزمة، وإضافة إلى الديون السيادية لإسبانيا. ونظرا للإصلاحات التي بدأت بالفعل من قبل الحكومة المحافظين من التقشف إسبانيا أقل حزمة هو الحال مع عمليات الإنقاذ السابقة لإيرلندا و البرتغال واليونان.

¹ - Centre for Economic Policy Research, **Spain and the Euro Area Sovereign Debt Crisis**, Paper prepared for Resolving the European Debt Crisis, a conference hosted by the Peterson Institute for International and Bruegel, Chantilly, France, September 13-14,2011,p: 5.

² - Wikipedia , **European sovereign-debt crisis**- Wikipedia 2012/07/07 : http://en.wikipedia.org/wiki/European_sovereign-debt_crisis

³ - Centre for Economic Policy Research, **Spain and the Euro Area Sovereign Debt Crisis**, Op,Cit,p:3.

الشكل رقم (2-14): ديون إسبانيا بمقارنة مع متوسط ديون دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (1999-2019). الوحدة: نسبة مئوية (% من GDP)



Source: wikipedia, **European debt crisis**, Visit website on: 05/07/2018,

https://en.m.wikipedia.org/wiki/File:Budget_Deficit_and_Public_Debt_to_GDP_in_2012_%28for_selected_EU_Members%29-ar.png?156520654027

وخلال شهر يونيو عام 2012، أصبح أزمة الديون الإسبانية مصدر قلق رئيسي لمنطقة اليورو، حيث أن الفائدة على السندات لـ 10 سنوات تصل إلى مستوى 7% وإنها تواجه صعوبة في الوصول إلى أسواق السندات، حيث وافقت إسبانيا على حزمة مساعدات بـ 100 مليار يورو لبنوكها لقد دعمت المصارف الإسبانية على الحكومة التي هي الآن مضطرة إلى اللجوء للاتحاد الأوروبي للمساعدة في دعم المصارف الأضعف، حيث أن أقوى البنوك يتراجعون عن شراء سندات الحكومة لا يعتبر مقتطع الديون الإسبانية إجمالي فرص لها السيادة إنقاذ الدين وحزمة المساعدات يجلب الديون في إسبانيا بالقرب من مستوى 90% ومتوسط منطقة اليورو ومن المتوقع أن زيادة وبالنظر إلى معدل سلبي بنسبة 1.7% والبطالة ارتفعت حيث وصلت إلى 25% وهبوط أسعار المساكن وعجز قدرة بـ 5.4% وتعتبر إسبانيا رابع أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي، أكبر من اقتصاد اليونان و البرتغال وإيرلندا مجتمعة¹.

المطلب الثالث: أزمة الدين السيادي الأمريكي.

لقد ترقب العالم بأكمله حدوث أزمة مالية عالمية جديدة، نظراً لما تناقلته الكثير من التقارير الدولية من مخاوف حول أزمة الدين الأمريكي، والمناقشات والمداورات المطولة التي سادت الكونجرس الأمريكي والتي استهدفت رفع "سقف الدين الفيدرالي الأمريكي". فمن المعروف أن الاقتصاد الأمريكي يعتبر أكبر اقتصاد في

¹ - Wikipedia , **European sovereign-debt crisis**- Wikipedia, 2012/07/07 : http://en.wikipedia.org/wiki/European_sovereign-debt_crisis .

* - سقف الدين الفيدرالي : من الهام إلقاء الضوء على مفهوم " سقف الدين "، وهو يتمثل في الحد الأقصى للمبلغ الإجمالي للسندات التي تصدرها الدولة، وطبقاً للمادة (1) بالقسم الثامن من دستور الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الكونجرس الأمريكي صاحب السلطة الوحيدة في تحديد حد الاقتراض بموجب السندات التي يقوم بإصدارها لحساب الولايات المتحدة الأمريكية. ومن هنا فإن رفع "سقف الدين" يعني زيادة إصدار الحكومة الفيدرالية للسندات وطرحها للبيع، لإنعاش حركة الاقتصاد الأمريكي، وسد العجز في الميزانية، فضلاً عن تمكين الولايات المتحدة من سداد ديونها المستحقة.

العالم، كذلك فإن الدولار لا يزال يعتد به كعملة دولية لقياس عملات البلدان الأخرى. من هنا فإن حدوث أي اهتزاز في الاقتصاد الأمريكي تتوالى تداعياته على النظامين المالي والاقتصادي العالميين.

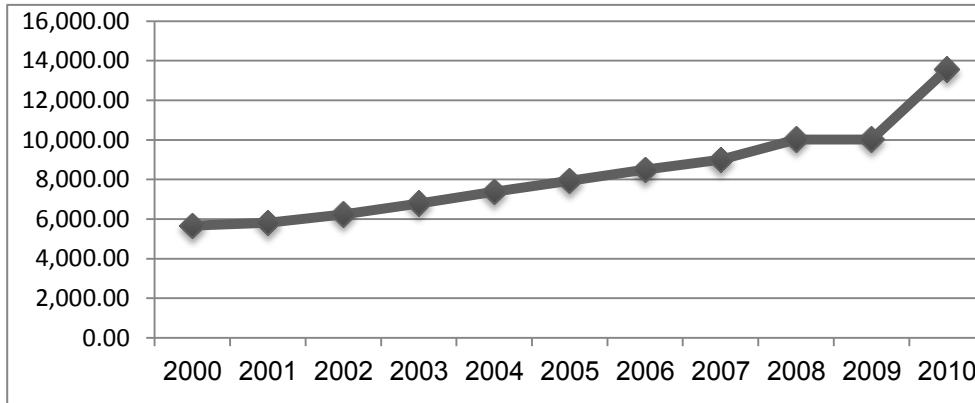
أولاً: التطور التاريخي للدين العام الأمريكي :

يرجع تاريخ الدين الأمريكي إلى عام 1917م أي قبل الحرب العالمية الأولى، عندما قامت الحكومة الفيدرالية بوضع قانون للحد أو السقف لقيمة سندات الحرية، والتي قامت بإصدارها لتمويل الولايات المتحدة للدخول في الحرب العالمية الأولى. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية زادت نسبة الدين الأمريكي لتصل إلى 121.7% في عام 1946م، ولكن استطاعت الولايات المتحدة التعامل مع هذا الدين وتخفيضه تدريجياً، حتى وصل إلى نسبة 32.5% في نهاية عام 1981¹.

وبالنظر إلى تطور الدين بين عامي 2000 و2010م، نجد أنه قد تضاعف مرتين، فبعد أن كان مقداره 5.67 تريليون دولار في عام 2000م، حدثت قفزه الكبيرة ليصل إلى حوالي 13.56 تريليون دولار، وذلك كما يتضح من الشكل التالي :

الشكل رقم (2-15): تطور الدين العام الأمريكي خلال الفترة (2000-2010).

الوحدة: مليار دولار



المصدر: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير الاقتصادي "الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية"، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض السعودية، إصدار سنوي العدد 19 لعام 2011، ص:10.

ويرجع هذا النمو الهائل في حجم الدين خلال تلك الفترة إلى أحداث 11 سبتمبر، والسياسات التي اتخذتها الولايات المتحدة بعدها، سواء سياستها الداخلية أو سياستها الخارجية. فقد كان للسياسة الأمريكية في عصر الرئيس بوش، وشن الحرب علي العراق وأفغانستان، أثر بالغ في تزايد العجز في الميزانية نظراً لتزايد الإنفاق علي ميزانية الحرب، وزيادة حجم الأنفاق العسكري. كذلك للسياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة للخروج من الأزمة المالية العالمية، وضخها للمزيد من الأموال، وبرامج التحفيز المالية والنقدية التي اتخذتها للخروج من الأزمة،

¹ - مركز البحوث والدراسات، التقرير الاقتصادي : الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية، مرجع سبق ذكره، ص:10.

مما ضاعف من عجز ميزانيتها. أيضاً كان زلزال اليابان، والربيع العربي أثر في اتخاذ الحكومة لإجراءات لوضع ميزانية لمواجهة الكوارث، وهو يعد إجراء لا مفر منه. كما أن تحمل الحكومة الأمريكية لتسديد تكاليف الرعاية الطبية الكاملة، وتخفيض الضرائب، والإجراءات التي اتخذتها لمكافحة التضخم أثر بالغ الأهمية في زيادة العجز في ميزانيتها وتزايد حجم الديون.

ثانياً: التطور اليومي للدين الأمريكي خلال عام 2011 :

لقد حقق الدين الأمريكي خلال الأيام القليلة الماضية نمواً طفيفاً ، فبعد أن كان إجمالي الدين قد وصل إلى 14.93 تريليون دولار في الثلث الأخير من شهر أكتوبر 2011، ارتفع في الثلث الأخيرة من شهر نوفمبر من نفس العام ليصل إلى 15.04 تريليون دولار، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (2-27).

ويرجع هذا النمو الطفيف في الارتفاع إلى قدرة الولايات المتحدة علي حث الكونجرس الأمريكي علي رفع سقف الدين للخروج من تلك الأزمة في أغسطس 2011، ولتفادي تعرض الولايات المتحدة لخطر الإفلاس، وخطر تخفيض تصنيفها الائتماني، وهو ما وافق الكونجرس عليه، واستطاعت أمريكا الخروج من تلك الشرنقة جزئياً، غير أن تداعيات أزمة الديون السيادية للدول الأوروبية ما زالت تخيم بظلالها علي الأسواق المالية، وتؤثر بشدة علي تداول الدولار، مما يتسبب في قلق الولايات المتحدة، كما أن رفع سقف الدين ليس هو الكافي لاحتواء الأزمة، حتي وإن ارتفع مرة أخرى.

إرتفع إجمالي الدين العام الامريكي لحكومة الولايات المتحدة وأصبح يتجاوز 19 ترليون دولار وبزيادة بلغت 9 ترليون دولار خلال الفترة حكم الرئيس "أوباما" وهي بحدود السبع سنوات المنصرمة. حيث بلغت مجمل الديون الاتحادية في عام 2009 مقداره 10,6 ترليون دولار، ويشير أحداث الاحصاءات والبيانات بأن الدين العام أصبح الآن أكثر من 19 ترليون دولار، وهذا يعني أن الدين العام الفدرالي ارتفع منذ تولي الرئيس " أوباما" منصبه بنسبة 78,9% أي 8,4 ترليون دولار، وقبل أشهر عديدة وقع الرئيس "أوباما" خطة الميزانية التي تضمنت رفع سقف الدين من 18,5 ترليون إلى 19,6 ترليون دولار، وضمن هذه الديناميكية في نحو فإن الحكومة ستضطر لرفع السقف مجدداً¹.

¹ - محمد طاقة، دراسة حول أزمة الدين العام الامريكي وآثاره الاقتصادية (ترامب والقوى الخفية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الواحد والخمسون، بغداد، 2017، ص: 11.

الجدول رقم (2-27): تطور الدين الأمريكي خلال الفترة (أكتوبر-نوفمبر 2010).

الوحدة: مليار دولار

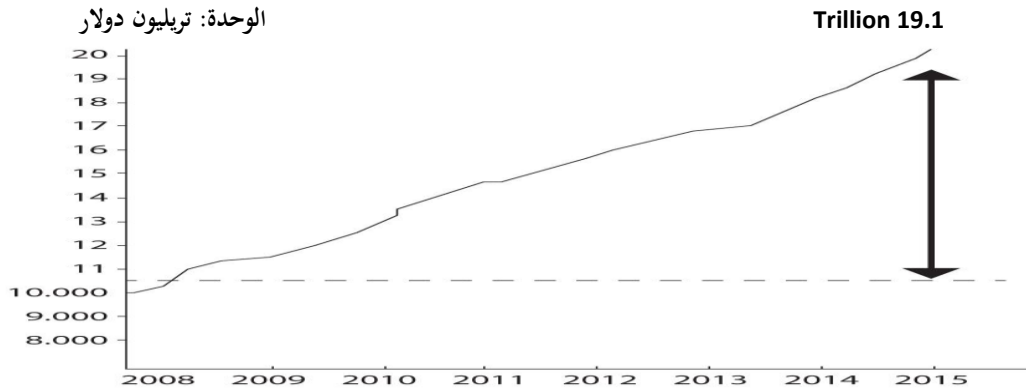
اليوم	الدين العام	الدين الحكومي	إجمالي الدين
19/10/2011	10,196.0	4,735.3	14,931.3
20/10/2011	10,201.9	4,738.5	14,940.4
21/10/2011	10,201.8	4,737.5	14,939.2
24/10/2011	10,202.2	4,738.5	14,940.7
25/10/2011	10,202.3	4,741.3	14,943.6
26/10/2011	10,203.3	4,733.7	14,937.0
27/10/2011	10,205.6	4,734.0	14,939.6
28/10/2011	10,205.9	4,731.9	14,937.9
31/10/2011	10,256.0	4,737.7	14,993.7
01/11/2011	10,253.0	4,718.8	14,971.8
02/11/2011	10,253.5	4,724.5	14,978.0
03/11/2011	10,260.7	4,712.6	14,973.2
04/11/2011	10,260.2	4,712.4	14,972.7
07/11/2011	10,260.7	4,715.8	14,976.5
08/11/2011	10,261.1	4,721.4	14,982.4
09/11/2011	10,262.3	4,711.0	14,973.3
10/11/2011	10,267.8	4,711.8	14,979.6
14/11/2011	10,265.5	4,712.4	14,977.9
15/11/2011	10,314.5	4,719.1	15,033.6
16/11/2011	10,314.9	4,712.1	15,027.0
17/11/2011	10,325.3	4,714.0	15,039.4

المصدر: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير الاقتصادي "الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية"، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض السعودية، إصدار سنوي العدد 19 لعام 2011، ص: 12.

وإن مكتب الميزانية في الكونغرس الأمريكي يتوقع نمو الدين العام ليصل إلى 22,6 ترليون دولار بحلول عام 2020 وإلى 29,3 ترليون دولار عام 2026، وهذا سيشكل نسبة 120% من حجم الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، وأن هذه الحالة العكسية بمؤشر الديون السيادية بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي يؤشر على عجز الدولة في تحقيق النمو وتوفير فرص عمل وتحقيق مستويات معقولة من الدخل لمواطنيه والقضاء على البطالة، مما يجعل الوضع الاقتصادي للبلد في خطر الانهيار.

ففي عام 2009 إلى عام 2011 بلغ نصيب الجهات الخارجية من الدين العام للولايات المتحدة ما قيمته 9,7 ترليون دولار، وهذا المبلغ يحتل إجمالي الدين العام الخارجي وأهم الدول التي تملك الديون هي: الصين وبريطانيا واليابان والمملكة العربية السعودية أما الباقي 4,6 ترليون دولار فهو دين داخلي، أي يعني ذلك أن كل مواطن أمريكي مدين بحدود 46 ألف دولار منها 30 ألف دولار من نصيب دول العالم.

الشكل رقم (2- 16): تطور الدين العام الأمريكي خلال الفترة (2008-2015).



المصدر: محمد طاقة، دراسة حول أزمة الدين العام الأمريكي وآثاره الاقتصادية (ترامب والقوى الخفية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الواحد والخمسون، بغداد، 2017، ص: 12.

وإذا قسمنا الدين العام الأمريكي على عدد دافعي الضرائب فسيكون حصة كل واحد منهم 129 ألف دولار أمريكي ووفقاً لذلك فإن الدين العام الأمريكي يزداد 3,85 مليار دولار يومياً. وأن هذا ينذر الولايات المتحدة الأمريكية من الاستمرار بالاستدانة، مما سيكبتها سعر فائدة أعلى من ذي قبل حين تضطر للاستدانة، وعلى هذا الأساس فإن أمريكا تواجه تحدي إعلان إفلاسها في السنوات القادمة لأنها ستعجز عن ترتيب عمليات السداد دون أن تعمل على رفع سقف الدين العام، وهي بذلك تحتاج إلى موافقة الكونغرس ومن عدمه ستقع الكارثة¹.

ويتكون هيكل الدائنين للولايات المتحدة الأمريكية من عدة أطراف، تتمثل فيما يلي²:

1. **الجمهور:** وتشمل الأفراد والشركات والبنوك وشركات التأمين والمعاشات التقاعدية وصناديق الاستثمار المشترك، والدولة والحكومات المحلية.
2. **المستثمرين الأجانب:** الصين، اليابان، بريطانيا، الدول المصدرة للنفط، وآخرون.
3. **صناديق الاحتياطي الفيدرالية:** وهي مصممة لتأمين العملة الأمريكية "الدولار"، وتخزين السيولة لتلبية الاحتياجات الطارئة.
4. **صناديق الضمان الاجتماعي:** التي تشمل برنامج الاستثمار في السندات الحكومية.

¹ - محمد طاقة، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

² - Jackso. J., **The United States as a Net Debtor Nation: Overview of the International Investment Position**, Congressional Research Service, US, October, 2007.

ثالثا: أسباب أزمة الدين الأمريكي:

وللوقوف على أهم العوامل التي كانت سبب في تفاقم أزمة الدين السيادي في الولايات المتحدة الأمريكية هي¹:

أ. الصراعات السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية:

يرجع السبب الرئيسي للأزمة إلى الصراع المتفاقم بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، ومحاولة كل منهما الضغط على الطرف الآخر من أجل التحضير للانتخابات المقبلة في عام 2012م، حيث وجد الحزب الجمهوري الفرصة للاستفادة من عجز الحزب الديمقراطي عن الوفاء بالتزاماته المالية. ومن هنا فقد عارض الجمهوريين بشدة فكرة رفع سقف الدين حتى تتمكن الولايات المتحدة من سداد ديونها وسد العجز في ميزانيتها، حتى تضع الحزب الديمقراطي في مأزق تستفيد منه في المرحلة الانتخابية المقبلة.

بمعنى أن الصراع بين الحزبين هو ما حول الأمر إلى أزمة، فالدين أمر ليس جديدا على الاقتصاد الأمريكي، ولكن معارضة الجمهوريين لرفع سقف الدين هو ما حوله إلى أزمة حقيقية.

كذلك، فإن الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة، وإنفاقها الكبير للأموال على التجهيزات العسكرية والجيوش، قد كلفها مبالغ طائلة ساهمت في مضاعفة العجز في ميزانيتها، وتشير الإحصائيات أن الموازنة العسكرية الأمريكية قد بلغت 40% من حجم الإنفاق العسكري في كل دول العالم.

ب. الأسباب الاقتصادية والمالية:

تتمثل في تداعيات الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على الاقتصاد الأمريكي، والعجز الذي انتاب الميزانية الأمريكية بسببها، وما تكبدته الإدارة الأمريكية من خسائر لتجاوز آثار الأزمة بدءًا من ضخ كميات هائلة من الأموال لإنعاش الاقتصاد، حتى تراجع إيراداتها والتراجع في الضرائب، مع استمرار الزيادة في الإنفاق.

رابعاً: تداعيات أزمة الدين السيادي الأمريكي:

ومن أهم تداعيات أزمة الديون السيادية في الولايات المتحدة الأمريكية هي²:

أ. تخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية:

لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، تتعرض الولايات لتخفيض تصنيفها الائتماني، حيث أعلنت وكالة ستاندرد & بورز في أغسطس 2011م - إحدى أهم شركات التصنيف الائتماني في العالم - تخفيضها لتصنيف الدين السيادي الأمريكي من درجة (AAA) إلى (AA+) أي بواقع درجة واحدة. ومن أبرز التداعيات السلبية لهذا الإجراء هو تناقص ثقة المستثمرين بالاقتصاد الأمريكي، كذلك زيادة المخاوف من ضعف استقرار المؤسسات

¹ - مركز البحوث والدراسات، مرجع سبق ذكره، ص ص: 12-13.

² - نفس المرجع السابق، ص ص: 13-14.

المالية الأمريكية، ومن عدم قدرة الإدارة الأمريكية علي تحقيق استقرار في ديناميكية الديون المتوسطة الأجل. فضلا عن أن هذا التخفيض تسبب في زعزعة الثقة في كافة الخطط المالية بالاقتصاد الأمريكي.

ب. تداعيات أزمة الدين الأمريكي على الدولة الدائنة:

مما لا شك فيه أن لأزمة الدين الأمريكي العديد من التأثيرات السلبية علي الاقتصاد العالمي، وذلك لحجم الاقتصاد الأمريكي في السوق، ولسيطرته علي بعض المؤسسات المالية العالمية، والأهم من ذلك تأثر الدولار بتلك الأزمة وهو العملة المعتد بها في المعاملات التجارية وفي الاستثمارات خاصة في الدول النامية. لذلك، فإن تأثير الدين الأمريكي علي تباطؤ نشاط الاقتصاد العالمي سيؤثر تبعاً علي جميع دول العالم، علي غرار ما تم بالفعل خلال الأزمة المالية العالمية لعام 2008، وتعد الدول الدائنة للولايات المتحدة هي الأكثر تأثراً وعلي رأسهم الصين واليابان، ودول مجلس التعاون الخليجي.

وتشير احصاءات وزارة الخزانة الأمريكية عن عام 2011 إلي أن ما يزيد علي 4.5 تريليون دولار أمريكي مستثمرة فقط علي شكل سندات وأذون خزانة، حيث تصدرها الاستثمارات الصينية، ثم اليابانية والبريطانية. وتقدر الاستثمارات العربية إجمالاً فيها بنحو 340 مليار دولار، والتي تتخذ شكل سندات وأذون. علاوة علي الاستثمار بما يقدر بنحو 630 مليار دولار في أسواق الأسهم والسندات الصادرة من الشركات الأمريكية، والاستثمارات في بلدان وشركات وأسواق مالية، مرتبطة بالسوق الأمريكي.

1. أزمة الدين الأمريكي والصين :

نظراً لأن الصين أكبر الدول الدائنة للولايات المتحدة الأمريكية، ولأنها من أكبر الدول من حيث حجم احتياطات النقد، فإن خطرها سيكون بالغ في حالة عدم تمكن الولايات المتحدة من سداد ديونها لها. الأمر الذي من المحتمل أن يؤثر علي عائداتها الاستثمارية من الخارج، والأكثر من ذلك أن الصين -صاحبة أكبر قوة تصديرية في العالم- من المتوقع أن تواجه خطر الانكماش الاقتصادي، لأن الركود الذي قد يصيب العالم في حالة نشوب الأزمة سيقبل من حجم الطلب علي البضائع الصينية، مما سيؤثر علي الحصيلة النقدية للبنوك والمصارف المقرضة للمصنعين، نظراً لتعثرهم في سداد قروضهم لعدم رواج بضاعتهم¹.

2. تأثير أزمة الدين الأمريكي علي الدول المصدرة للنفط :

على الرغم من رفع سقف الدين الأمريكي، إلا إن هذا تفجر أزمة هذا الدين تركت تداعياتها علي الاقتصاد العربي والخليجي من خلال عدة محاور، تتمثل فيما يلي² :

¹ - Setser, B, China: Creditor to the Riche, China Security, 4(4) 2008, p p: 17-23.

² - مركز البحوث والدراسات، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

- ✓ نظراً لارتباط عمالات معظم الدول العربية بالدولار، فإن حدوث هبوط في قيمة الدولار سيؤثر حتماً علي انخفاض قيمة عملاتها، ومن ثم انخفاض أسعار صادراتها للدول الأخرى، الأمر الذي يترك تأثيرات واسعة على هيكل النقد الأجنبي فيها.
- ✓ نظراً لقيام الولايات المتحدة بتخفيض معدل الفائدة بمقدار 1% علي الدولار، بما أسهم في تقليص قيمة السندات المستحقة لتلك الدول. وبعبارة أخرى ستقل قيمة الأموال التي قامت تلك الدول باستثمارها في شكل شراء سندات، بما سيقص العائد علي الاستثمار فيها.
- ✓ سيؤدي انخفاض سعر الدولار إلي اتخاذ بعض الدول للذهب كغطاء لعملتها النقدية مما يترتب عليه ارتفاع أسعار الذهب بصورة هائلة، وهذا ما حدث بالفعل في الآونة الأخيرة.

خامساً: سيناريوهات التي أدت لحل أزمة الدين الأمريكي:

يوجد هناك بعض السيناريوهات التي أدت لحل أزمة الدين الأمريكي، تتمثل فيما يلي¹:

أ. رفع سقف الدين الفيدرالي:

بموجب هذا القرار "رفع سقف الدين" تم الاتفاق على قيام الحكومة بخفض مستوى الإنفاق الحكومي بمقدار 2.1 تريليون دولار، وهو الأمر الذي لاقى معارضة شديدة في البداية، ولكنه تم بالفعل في النهاية. وجدير بالذكر أن قرار رفع سقف الديون لهذا الحد، سوف يتيح لإدارة أوباما عدم الحاجة للتصويت من جديد علي المزيد من الديون قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة 2012.

ب. زيادة حجم الاستثمارات الخاصة:

تقوم الحكومة الأمريكية بإصدار المزيد من الأوراق المالية الحكومية، وتعرض بيعها على جمهور المواطنين، بغية استقطاب الأموال المدخرة لديهم من جهة. ومن جهة أخرى تنشيط حركة الاستثمار المحلي، وقد تلجأ الدولة لبيع تلك الأوراق إلي مستثمرين أجانب، غير أن هذا قد يضاعف من نفس المشكلة القائمة في النهاية.

ج. زيادة حجم الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي:

وفي هذا السياق ستوقف الحكومة الأمريكية جزئياً عن تمويل برنامج التسهيلات والخدمات العامة داخل الولايات المتحدة، مع زيادة معدلات الضرائب، وخفض الإعانات الحكومية، لتحقيق المزيد من الإيرادات، والمساهمة في سد العجز في الميزانية الحكومية.

¹ - مركز البحوث والدراسات، مرجع سبق ذكره، ص: 15-16.

خلاصة الفصل الثاني:

جابهت الأزمة المالية والإقتصادية الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو بعدد ضخم من الاختبارات المتنوعة إذ تفجرت أزمة السيادية اليونانية في المنطقة بداية من نهاية 2009، وانتشرت إلى كل من البرتغال و إيرلندا وإسبانيا وإلى الولايات المتحدة الأمريكية، قبل أن تتمكن منطقة اليورو من إكتساب الفعالية اللازمة بعد الأزمة العالمية مهددة النظام المالي والإقليمي.

فمن خلال الفصل توصلنا إلى أن أزمة الديون السيادية الأوروبية أظهرت فشل اتفاقية "ماستريخت" إلى حد ما في فرض قواعدها بشكل صحيح وسليم، كما أن القيود المؤسسية التي تفرضها الوحدة النقدية هي أحد الأسباب التي ساهمت في زيادة التباعد بين الدول الشمالية والجنوبية، فقد أظهرت الاختلالات التجارية بين دول أوروبا الشمالية والجنوبية أن آلية التكيف في منطقة اليورو لا تعمل بشكل جيد رغم حرية انتقال العمالة ومرونة الأسعار لا يضمن استقرار الدول الأعضاء ولا يساعد على تحقيق التضامن المطلوب في ما بينها. رغم أن هناك ميثاق الاستقرار والنمو والذي يعتبر دليلاً لمتابعة وضع كل دولة في منطقة اليورو، إلا أن هذه الأزمة قد كشفت عن خلل كبير في التمكن من السيطرة والتحكم في الأوضاع المالية والنقدية في منطقة اليورو، وذلك لنقص الشفافية والمصادقية في الأرقام والإحصائيات المقدمة إذ لا تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد كما حدث في اليونان. ولم تكن اليونان الدولة الوحيدة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي التي تجاوزت الحدود في المديونية وعجز الميزانية ما جعل الأزمة اليونانية تهدد مستقبل منطقة اليورو بالإختيار.

فبفضل العمل المشترك القوي والواسع النطاق على مستويات سياسات دول الاتحاد، تم إحتواء الأزمة وتم وقف الاضطرابات المالية، والحد من تأثيرها المعاكس على النشاط الاقتصادي لأوروبا، من خلال الدعم غير المسبوق للسيولة والائتمان، وأدوات التمويل الأوروبية الجديدة، وإتخاذ إجراءات مالية كبيرة في البلدان المتضررة. وعليه وبالرغم من أن الأزمات توهن أحيانا عزيمة السياسيين، لكنها يمكن أيضاً أن تكون دعوة لزيادة الاتحاد وتوفير فرصة للتغلب على العقبات القديمة.

أظهرت أزمة الديون السيادية تداعيات كبيرة على اقتصاديات دول منطقة اليورو والعالم، وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي من بين الدول التي تربطها علاقات تاريخي واقتصادية والسياسية مع الدول العربية، ومن هنا سوف نتطرق في الفصل الموالي إلى تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على اقتصاديات الدول العربية المصدرة والمستوردة للنفط.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لأثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على

اقتصاديات الدول العربية

« دراسة حالة بعض الدول النفطية وغير النفطية »

تمهيد:

اتسم الاقتصاد العالمي خلال العقود الثلاثة الماضية بتعرضه لعدد كبير من الأزمات، حيث أصبحت الأزمات سمة من سمات النظام الاقتصادي العالمي، ولكن الجديد في الأمر هو تقارب تلك الأزمات. فما لبث الاقتصاد العالمي أن بدأ في التعافي نسبياً من تداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2008، ومن ثم تحقيق معدلات نمو قريبة من تلك التي كان يحققها قبل الأزمة، إلا وعاد ليقع على حافة مرحلة أخرى من الانكماش، حيث أطل علينا العالم المتحضر في أواخر عام 2009 بأزمة أقوى منها، أزمة الدين العمومي باليونان، والتي شملت بعد ذلك دولاً أوروبية أخرى، وأمتد تأثيرها للولايات المتحدة الأمريكية بعد ما زادت حدة الأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو خلال عام 2011 بصورة أكبر، وهو ما دفع دول المنطقة إلى تبني سياسات مالية تقشفية لتجاوز التداعيات السلبية لتلك الأزمة، مما أضعف من فرص النمو والتوظيف في تلك المنطقة ودول المرتبطة بها.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للدول العربية، حيث يستوعب نحو 12,7% من الصادرات العربية، كما أن 25,4% من الواردات العربية تأتي من دول الاتحاد الأوروبي، ومن ثم فإن أي تباطؤ أو انكماش في الاقتصاد الاتحاد الأوروبي يؤثر سلباً على اقتصاديات الدول العربية.

وعليه وبناء على ما سبق يأتي هذا الفصل ارتباطاً بسابقه، ومحاولة للإجابة على التساؤلات، ولمعرفة مدى أثر أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على اقتصاديات الدول العربية قبل وبعد الأزمة، قمنا بتقسيم الدول العربية إلى قسمين: دول العربية المصدرة للنفط أي دول النفطية، وأختارنا السعودية والجزائر كنموذج، ودول العربية المستوردة للنفط أي دول غير النفطية، وأختارنا الأردن والمغرب كنموذج، وذلك من خلال تتبع آثار الأزمة على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع الاقتصاديات العربية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لأثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على اقتصاديات الدول العربية النفطية «السعودية، الجزائر» أنموذجاً.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على اقتصاديات الدول العربية غير النفطية «الأردن، المغرب» أنموذجاً.

المبحث الأول:

واقع الاقتصاديات العربية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

شهد الاقتصاد العالمي في العقود المنصرم، تحولات جذرية، حملت في طياتها دلالات هامة لمستقبل الاقتصاديات العربية، وغيرها من الاقتصاديات النامية، كما تحظى الدول العربية بمكانة معتبرة في الساحة الاقتصادية الدولية والعالمية، نظرا لحجم الموارد التي تتوفر عليها منها الطبيعية والبشرية والمادية وغيرها من الامكانيات الأخرى، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى محاولة معرفة طبيعة الاقتصاديات العربية من خلال خصائصها، وتحليل مستوى أدائها والوقوف على تحديات التنمية بها.

المطلب الأول: نظرة كلية على الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للدول العربية.

يمكن النظر إلى الدول العربية، على أنها متشابهة إلى حد كبير، في بنيتها الاقتصادية والمؤسسية العامة، هذا بالرغم من وجود تباين وتنوع فيما بينها، بشأن بعض المناهج والسياسات الاقتصادية التفصيلية. ويمكن تصنيف الاقتصاديات العربية إلى دول نفطية ودول غير نفطية، وفي ضوء ذلك؛ يمكن إلقاء نظرة إجمالية على الاقتصاد العربي من خلال الجوانب التالية¹:

المساحة والسكان والقوى العاملة العربية، والمؤثرات الكلية على الأداء الاقتصادي.

أولا: المساحة والسكان والقوى العاملة العربية:

يقع الوطن العربي في قلب العالم، وفي أهم مناطق العالم استراتيجية²، ويمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي غربا حيث يقع المغرب العربي، إلى الخليج العربي شرقا، ومن بحر العرب جنوبا حتى تركيا والبحر الأبيض المتوسط شمالا، شاملا الدول التي تتخذ العربية كلغة رسمية فيها، والتي تنضوي تحت عضوية جامعة الدول العربية* وهي: "الأردن،

¹ فاطمة بن علي تواتي، واقع وآفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2007/2006، ص:59.

² موسوعة الجزيرة نت، الوطن العربي، تاريخ التصفح: 2018/11/01، نقلا عن موقع الجزيرة:

www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d0e82da9-41fb-4c0e-bbb7-4e8b14403730

* جامعة الدول العربية: هي منظمة تضم دول من الشرق الأوسط وأفريقيا، ويعتبر أعضائها دولاً عربية، ينص ميثاقها على التنسيق بين الدول الأعضاء في الشؤون السياسية والاقتصادية، من ضمنها العلاقات التجارية، الاتصالات، العلاقات الثقافية....، المقر الدائم لجامعة الدول العربية هو مدينة القاهرة بالجمهورية العربية المصرية، وأمينها العام الحالي هو أبو لغظ.

الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، جزر القمر، جيبوتي، المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، الصومال، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، ليبيا، موريتانيا واليمن".

أ. المساحة والسكان في الوطن العربي:

المجموعة الكلي لمساحة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية 13,602,171 كم²، بدون الصحراء الغربية¹، ويقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2016 بحوالي 400 مليون نسمة مقارنة بحوالي 390 مليون نسمة في نهاية العام 2015. ويبلغ متوسط معدل النمو بين عامي 2015 و2016 حوالي 2,4%. ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً، إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية².

وسجلت قطر أعلى معدل نمو سكاني في عام 2016، حيث بلغ حوالي 7,2%، وقد إستمر الانخفاض السريع لهذا المعدل في بعض الدول، حيث وصل في تونس ولبنان والمغرب إلى حوالي 1,3 و0,1 و1,1% على التوالي في العام ذاته. وهو ما يطرح إشكالية جديدة بالنسبة لهذه الدول لم تكن عهدتها من قبل ولا تملك القدرة المالية على مقابلتها وهي إرتفاع أعداد المسنين فيها بصفة ملحوظة وسريعة، وما ينجم عن ذلك من رفع تكاليف الرعاية الصحية والمعاشات.

يعود سبب إرتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية منفردة، بشكل أساسي، إلى المستوى المرتفع لمعدلات الخصوبة في معظم هذه الدول، على الرغم من تراجعها طيلة السنوات الماضية، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لتحسين الخدمات الصحية والمستويات المعيشية. كما أن الإرتفاع في معدلات صافي الهجرة يؤدي إلى إرتفاع معدلات النمو السكاني خاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية³.

و مما يجب الإشارة إليه هو أن المعدل المرتفع للنمو السكاني لم يصاحبه تحسن في تقديم بعض الخدمات للمواطن العربي، كالخدمات الصحية، توفير المياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي الكثافة الطلابية في المدارس و الجامعات، معدلات القيد في مرحلة التعليم، معدلات الأمية، حيث نجد اختلاف من بلد إلى آخر فهي مرتفعة (أي الخدمات المقدمة) في دول الخليج العربي، و منخفضة في دول أخرى خاصة موريتانيا وفلسطين. ويمكن توزيع دول الوطن العربي جغرافياً إلى أربع مجموعات وهي كالتالي⁴:

1. واد النيل والقرن الافريقي: ويضم كل من: مصر، السودان، الصومال، جزر القمر، جيبوتي.

¹ - فاطمة بن علي تواتي، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

² - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، العدد السابع والثلاثون، أبوظبي، 2017، ص: 40.

³ - المرجع نفسه.

⁴ - أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، إقتصاديات الوطن العربي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص: 14.

2. شمال إفريقيا: ويضم كل من: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا.
3. الهلال الخصيب: ويضم كل من: العراق، سوريا، لبنان، وفلسطين.
4. شبه الجزيرة العربية ودول الخليج العربي: ويضم كل من: المملكة العربية السعودية، اليمن، عمان، الامارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، والكويت.

ب. القوى العاملة والبطالة:

1. حجم القوى العاملة ومعدل نموها:

يقدر حجم القوى العاملة في عام 2015 بحوالي 130 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 49,8% من إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية في سن العمل في الدول العربية في العام نفسه، مقارنة بحوالي 63% على المستوى دول العالم ككل، وبلغ المعدل السنوي لنمو القوى العاملة في الدول العربية حوالي 2,7% في الفترة الممتدة بين (2006-2015). ويرجع ارتفاع معدل نمو القوى العاملة بالأساس إلى استمرار النمو السكاني¹.

ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان الناشطين اقتصادياً لعدة عقود قادمة نتيجة لتأثير النمو السكاني السريع في العقود الثلاثة الماضية، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً ومستمرّاً بالنسبة للدول العربية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

1.1. مساهمة الإناث في أسواق العمل:

لا تزال حصة النساء من القوى العاملة في الدول العربية منخفضة، إذ لا تتجاوز حوالي 21,6% سنة 2015. وتعتبر هذه النسبة الأدنى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم.

2.1. التوزيع الجغرافي والقطاعي للقوى العاملة:

يبين التوزيع الجغرافي للعمالة العربية لعام 2015 أن أزيد من 60% من إجمالي القوى العاملة العربية تتركز في خمس دول هي: مصر، والجزائر، والسودان، والمغرب، والسعودية. وتجدد الإشارة إلى أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي إنخفضت من 26,4% في عام 2005 لتصل إلى حوالي 20% في عام 2015. ويستحوذ قطاع الخدمات على أكبر نسبة 61,9% من القوى العاملة في السنة ذاتها، ليبقى بذلك التوسع في قطاع الصناعة والتقنيات الجديدة، لخلق فرص عمل تنافسية ومجزية، أكبر التحديات التي تواجه الدول العربية².

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

² - المرجع نفسه.

2. البطالة في الدول العربية:

قُدِّر عدد العاطلين عن العمل عام 2016 في الدول العربية بحوالي 21,2 مليون عاطل، بما يمثل حوالي 14,9% من إجمالي قوة العمل العربية. وأثر الأداء الاقتصادي العام في الدول العربية على مستويات التوظيف حيث زادت معدلات البطالة عام 2016 في عدد من تلك الدول وبقيت شبه مستقرة في البعض الآخر. وتعزى النتائج المتواضعة في أسواق العمل العربية خلال عام 2016 بالخصوص إلى تراجع معدلات نمو التشغيل في القطاع العام وبطء النمو في القطاع الخاص ومحدودية قدرته على استيعاب الزيادة المتسارعة في أعداد المتعطلين عن العمل.

ففي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أثرت السياسات المالية الحذرة التي اتبعتها تلك الدول نتيجة انخفاض عائدات صادرات النفط خلال الأربع سنوات الماضية، على فرص التشغيل في القطاع العام، فضلاً عن تأثير أداء هذا القطاع وحالة الركود التي يشهدها الاقتصاد العالمي على أداء القطاع الخاص في تلك الدول، وبالتالي قدرته على توفير فرص عمل إضافية وتخفيض معدلات البطالة خاصة بين الشباب.

من ناحية أخرى، فإن الأوضاع الداخلية ببعض دول المنطقة العربية، فضلاً عن تواضع أداء الاقتصاد الكلي وتفاقم العجز في الميزانية وزيادة المديونية في عدد من الدول العربية، أثر سلباً على مستويات الإنتاج والاستثمار وأدت إلى انخفاض نمو التشغيل وزيادة نسب البطالة خاصة في الدول المتأثرة مباشرة أو بشكل غير مباشر بتلك الأوضاع على غرار الأردن وتونس ومصر¹، كما هو موضح في الجدول رقم (3-1).

نلاحظ من خلال الجدول أدناه، أنه تم تسجيل أعلى معدلات البطالة عام 2016 في الدول التي تشهد حالة من عدم الاستقرار مثل: سوريا واليمن وفلسطين قدرت بـ 50% و70% و26,9% على التوالي. وحافظت دول المجلس التعاون لدول الخليج العربية على أدنى مستويات للبطالة بين الدول العربية، وذلك رغم تأثر التوظيف في القطاع العام في هذه الدول بتراجع عائدات الصادرات النفطية فيها. ولم يطرأ تغيير كبير على توزيع العاطلين بين الدول العربية، حيث يتركز حوالي 45% من عدد العاطلين عن العمل في خمس دول عربية وهي: مصر، والسودان، والعراق، والجزائر، والمغرب، وذلك دون إعتبار سورية واليمن التي تمر كل منهما بظروف إستثنائية، حيث يقدر أن معدلات البطالة قد تجاوزت نصف عدد القوى العاملة في سورية وأكثر من الثلثين في اليمن.

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

الجدول رقم (3-1): تطور معدلات البطالة في بعض الدول العربية.

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأردن	13,1	12,7	12,9	13,4	13,4	12,8	12,6	11,9	13,1	15,5
الإمارات	3,2	4,0	4,3	4,0	4,3	4,2	4,2	4,1	4,1	3,6
تونس	14,1	14,0	13,3	13,0	18,9	16,7	15,3	15,3	15,4	15,5
الجزائر	13,8	11,3	10,2	10,0	10,0	11,0	9,8	10,6	11,2	10,4
السعودية	5,6	5,0	5,4	5,3	5,4	5,5	5,6	5,7	5,7	5,7
سورية	8,4	8,4	9,2	8,4	8,1	25,0	35,0	40,0	50,0	50,0
فلسطين	21,7	26,6	24,5	23,7	20,9	23,0	23,4	23,4	25,9	26,9
قطر	0,5	0,5	0,8	0,7	0,4	0,5	0,3	0,3	0,4	0,7
الكويت	2,0	2,0	2,2	2,1	2,1	2,7	2,7	2,1	2,2	2,2
مصر	8,9	8,7	9,4	8,9	11,9	13,0	13,1	13,4	12,8	13,2
المغرب	9,8	9,6	9,1	9,1	9,1	8,7	9,2	9,1	9,7	10,0
اليمن	15,9	15,7	15,0	16,0	18,0	18,0	17,4	-	-	70,0

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، العدد السابع والثلاثون، أبوظبي، 2017، ص: 48.

ثانياً: المؤشرات الكلية عن أداء الاقتصاد العربي:

سنحاول تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد العربي من خلال العناصر التالي¹:

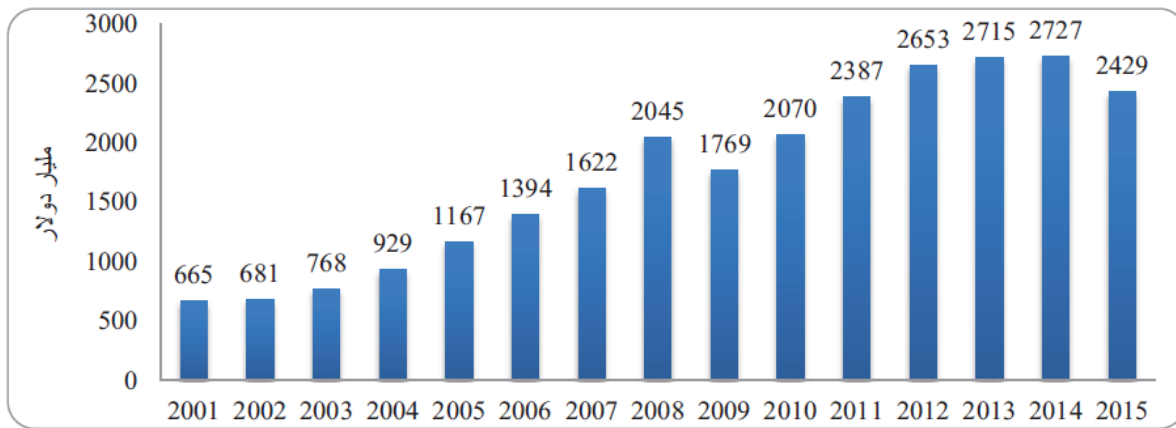
أ. الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه:

تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية ككل للسنة الثانية على التوالي متأثراً بالعوامل ذاتها المتمثلة في تواصل انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث إنخفض المتوسط السنوي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك من حوالي 96,3 دولار للبرميل عام 2014، إلى حوالي 49,5 دولار للبرميل في عام 2015 وإلى 40,7 دولار للبرميل في عام 2016، بالإضافة إلى تباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي بما أثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدخل، وعلى قيمة الصادرات عددٍ من الدول العربية إلى الأسواق العالمية وبخاصة دول المجموعة الأوروبية، وأخيراً نتيجة تواصل تداعيات التطورات الإقليمية والأوضاع الداخلية في بعض البلدان العربية خاصة في سورية واليمن وليبيا وتأثير ذلك على الأداء الاقتصادي لهذه الدول، والدول المجاورة لها والمنطقة برمتها.

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، مرجع سبق ذكره، ص: 24-25.

رغم تبني عددٍ من الدول العربية برامج إصلاحات إقتصادية، لاسيما بدعم من مؤسسات التمويل الدولية، للحد من تأثير الأوضاع المذكورة أعلاه، إلا أن تلك الأوضاع أدت إلى تراجع الأداء الاقتصادي العام للدول العربية. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل بالأسعار الجارية، حوالي 2347 مليار دولار عام 2016 بالمقارنة مع 2437 مليار دولار عام 2015 مسجلاً بذلك تراجعاً بلغ نحو 3,7 %، وذلك عقب التراجع الذي شهده بين عام 2014 وعام 2015 والمقدّر بحوالي 11,1 %، وشكل الموالى يوضح ذلك.

الشكل رقم (3-1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية خلال الفترة (2015-2001)



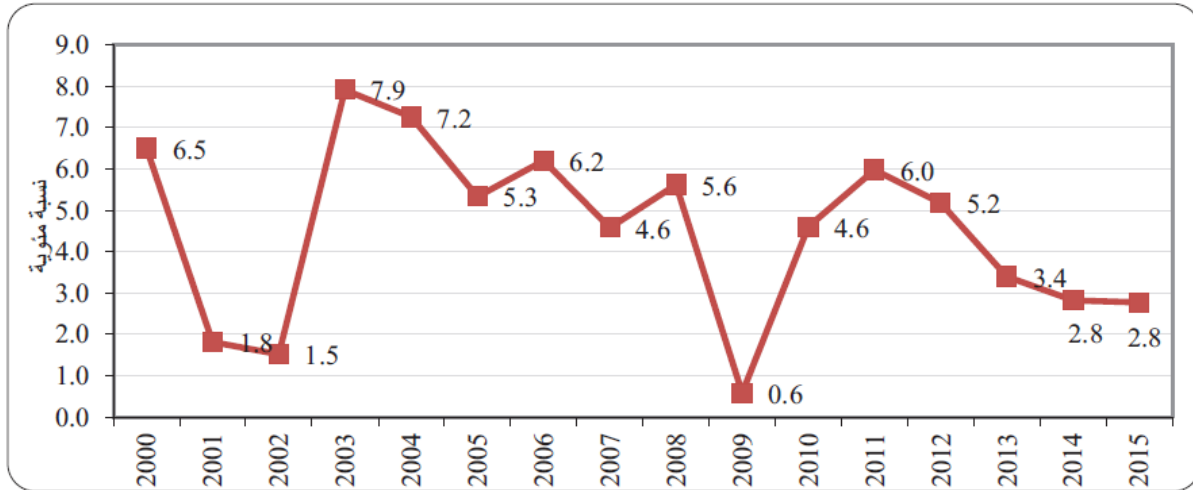
المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، العدد السابع والثلاثون، أبوظبي، 2016، ص: 34.

سجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالعملة المحلية عام 2016 تراجعاً في الدول التي تأثر أداؤها بتداعيات أوضاعها الداخلية على غرار اليمن وليبيا التي تقدر نسبة تراجع مستويات الناتج فيهما بحوالي 18 و16 % على التوالي، بالإضافة إلى الدول المصدرة للنفط نتيجة تراجع إيرادات التصدير، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالعملة المحلية في قطر بحوالي 7,4 %، وفي عمان بنسبة حوالي 5,1 %، وحوالي 2,8 % في الكويت، وحوالي 1,2 % في كل من الإمارات والسعودية. أما في بقية الدول العربية، فإن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية المحلية قد نما بين عامي 2015 و2016 بنسب تتراوح بين 2,4 % في البحرين وحوالي 19 % في السودان، علماً بأن قيمة تأثرت سلباً في بعض الدول العربية بإنخفاض قيمة العملات المحلية أمام الدولار بالنسبة للدول التي لا تثبت عملاتها الوطنية مقابلة، إما نتيجة لسياسة إدارية كما في حالة مصر التي إتخذت إجراءات لتحرير سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار، أو نتيجة للأوضاع الداخلية كما في سورية، وليبيا، واليمن¹.

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية ككل، من حوالي 3,2% عام 2015 إلى حوالي 1,7% عام 2016. وحتى بعد إستبعاد سورية وليبيا واليمن، بسبب الظروف الداخلية الصعبة التي تعيشها هذه البلدان، فإن معدل النمو في باقي الدول العربية بلغ نحو 2% في عام 2016، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (3-2): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية خلال الفترة (2015-2000)



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، العدد السابع والثلاثون، أبوظبي، 2016، ص: 34.

وبالنظر إلى أداء النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة في الدول العربية كمجموعات، فإن متوسط معدل النمو الحقيقي تراجع في مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط* من حوالي 6% عام 2015 إلى حوالي 1,6% عام 2016، وتراجع النمو بالأسعار الثابتة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حوالي 4% عام 2015 إلى حوالي 2,5% عام 2016. وتراجع النمو بالنسبة للدول المستوردة للنفط من حوالي 2% إلى 1,9%.

أما بالنسبة لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية فرادى، فقد سجلت معظم الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط إنخفاضاً في معدلات نموها عام 2016 بالمقارنة مع 2015. وإنكمش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الجزائر عام 2016 بحوالي 4,1% نتيجة تأثرها بإنخفاض إيرادات النفط، وليبيا بمعدل 8,4% نتيجة لإنخفاض إنتاج النفط الخام وتراجع أسعاره في الأسواق الدولية وللظروف الداخلية التي

* - الدول العربية المصدرة للنفط: تضم هذه المجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالإضافة إلى كل من الجزائر والعراق وليبيا.

تعيشها البلاد. وفي المقابل، فإن معدلات النمو سجلت إرتفاعاً ملحوظاً في العراق نتيجة للزيادة الكبيرة في كميات إنتاج النفط خلال العام والتي زادت بنسبة 33%.

كما إرتفع معدل النمو بشكل طفيف في البحرين من 2,9% إلى حوالي 3% خلال نفس الفترة. تجدر الملاحظة أن معدلات النمو بالأسعار الثابتة الوطنية في عدد من الدول المصدرة للنفط كانت موجبة مع أن معدلات نموها بالأسعار الجارية المحلية كانت سالبة، وذلك نظراً لتزامن إرتفاع كميات الإنتاج النفطي في عدد منها مع إنخفاض مستوى الأسعار المحلية¹. أما في باقي الدول العربية، فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، أي تراجع معدل النمو بالأسعار الثابتة خلال عام 2016.

ب. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العربي:

إنّ التعرف على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يكشف عن مدى التفاوت الشاسع بين الدول العربية²، تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنة الخامسة على التوالي، من حوالي 6832 دولار في عام 2015 إلى حوالي 6420 دولار عام 2016، أي مسجلاً إنخفاضاً بنسبة 6%، وتراجعاً بمعدل 20% خلال الفترة (2012-2016)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (3-2).

من خلال الجدول أدناه، نلاحظ تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في 13 دولة من الدول العشرين المبينة في الجدول، وبلغت أعلى مستويات التراجع في الدول المتأثرة بأوضاع داخلية غير مواتية مثل ليبيا واليمن. كما تراجع نصيب الفرد من الناتج في معظم الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط، وفي مصر نتيجة تخفيض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، رغم نموه إيجابياً بالعملة المحلية، وتراجع أيضاً في كل من الأردن وتونس وموريتانيا نتيجة لتأثر أداء الناتج في هذه الدول. وكان معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج موجباً في كل من لبنان والمغرب والسودان وجيبوتي وجزر القمر والعراق، نتيجة نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية بمعدلات أعلى من معدلات نمو السكان في تلك الدول.

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

² - فاطمة بن علي تواتي، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

الجدول رقم (3-2): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 و2005

الوحدة: دولار/ نسبة مئوية (%) و(2010-2016)

الدولة	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	معدل النمو 2016-2015
قطر	28925	49151	72958	96812	101928	99166	93062	67531	58350	-13,6
الإمارات	34837	43989	34630	41686	44233	45541	46604	42475	41530	-2,2
الكويت	17008	27014	32199	41672	45496	43812	40126	27019	25141	-6,9
البحرين	12582	15140	20930	24080	25434	25969	25390	22920	22691	-1,0
السعودية	9255	14069	19271	23826	25470	25213	24930	21063	20337	-3,5
عمان	8121	12388	21147	20618	21167	20477	20294	16791	15019	-10,6
لبنان	4618	5720	10180	10620	11605	12160	12628	13031	13355	2,5
متوسط الدول العربية	2672	3898	6066	7211	8040	8020	7891	6832	6420	-6,0
العراق	871	1296	3605	4722	5438	5903	5355	4169	4171	0,0
الجزائر	1801	3132	4479	5454	5574	5477	5472	4133	3825	-7,4
تونس	2247	3216	4166	4291	4177	4244	4317	3868	3724	-3,7
الأردن	1742	2186	3951	4130	4171	4146	4075	3773	3680	-2,5
المغرب	1377	2062	2894	3113	2980	3199	3260	2965	3004	1,3
مصر	1557	1279	2775	2930	3394	3409	3520	3740	2941	-21,4
السودان	430	994	1914	1585	1778	1770	2100	2523	2929	16,1
ليبيا	6130	7186	8850	4001	9639	6075	2753	2266	1845	-18,6
جيبوتي	817	911	1340	1433	1523	1592	1692	1760	1841	4,6
موريتانيا	405	623	1290	1501	1492	1561	1452	1265	1214	-4,1
القمر	366	627	764	825	788	834	868	880	888	0,9
اليمن	622	953	1335	1304	1308	1376	1310	900	554	-38,5
سوريا	1160	1560	2912	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، العدد السابع والثلاثون، أبوظبي، 2017، ص: 27.

ولم يتغير ترتيب الدول العربية بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث مازالت قطر تحتل المرتبة الأولى بمتوسط بلغ حوالي 58 ألف دولار للفرد بما يمثل نحو تسعة أضعاف متوسط الدول العربية وحوالي 105 ضعف أدنى متوسط لنصيب الفرد من الناتج في عام 2016، المسجل في اليمن والذي بلغ نحو 554 دولار للفرد. حافظت بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى جانب لبنان على ترتيبها، بمتوسط نصيب الفرد من الناتج أعلى من المتوسط المسجل بالنسبة لمجموع الدول العربية، بينما كان متوسط نصيب الفرد من الناتج بالنسبة لبقية الدول العربية أقل من المتوسط العربي.

تراجع معدل التغير المرجح لمتوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة في مجموع الدول العربية، من حوالي 0,4% عام 2015 إلى حوالي -0,9% عام 2016، وتراوحت معدلات التغير في نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة الوطنية من حوالي -20,8% في اليمن إلى حوالي 3,9% في جيبوتي¹.

ج. الادخار والاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:

بلغت نسبة الإيداع من الناتج المحلي الإجمالي العربي في عام 2016 نحو 26,7%، مقارنةً بحوالي 36% لعام 2015، أي بإنخفاض بلغ تسع نقاط مئوية، ويعود سبب ذلك إلى إنخفاض عوائد صادرات النفط وصعوبة تخفيض الإنفاق الاستهلاكي بشكل كبير خاصةً في ظل الظروف التي تشهدها بعض الدول العربية، حيث تحملت حصة الادخار جل هذا التأثير، بل واتجهت بعض الحكومات، والشركات والأفراد، لمواجهة تراجع العوائد والدخول بالسحب من المدخرات السابقة، أو الاستدانة للحفاظ على مستويات الإنفاق والاستهلاك ولو بحدده الأدنى.

وعلى مستوى الدول اختلفت معدلات الادخار وتراوحت بين 51,1% في قطر و-26,9% لفجوة الادخار في جزر القمر، وتوزعت الدول بين دول تجاوزت نسبة الادخار فيها المتوسط العربي البالغ 26,7% من الناتج المحلي الإجمالي، وتشمل من الأعلى تنازلياً، قطر، والإمارات، والجزائر، وعمان، والبحرين، والسعودية، والكويت ودول تراوح فيها معدل الادخار بين 2,9 و22,5%، مرتبة تنازلياً كالتالي: المغرب، وموريتانيا، والسودان، والعراق، وتونس، ومصر، وليبيا. أما بقية الدول العربية فقد سجلت معدلات نمو سالبة للادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعني وجود فجوة في الموارد المحلية أثرت على معدلات الاستثمار، كما هو موضح في الجدول رقم (3-3).

أما بالنسبة لحصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي، على مستوى الدول فرادى، فكان التفاوت واضحاً، حيث بلغت النسبة أعلى مستوياتها في موريتانيا بحوالي 53,3%، وسجلت أدناها في ليبيا بنسبة 4,2%. توزعت بقية الدول بين دول أعلى من المتوسط العربي البالغ 28,3% وهي مرتبة تنازلياً كالتالي: موريتانيا، والجزائر، وقطر، والسعودية، والمغرب، وعمان، والإمارات، فيما إنخفض معدل الاستثمار في باقي الدول دون معدلات المتوسط العربي.

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

الجدول رقم (3-3): نسبة الادخار والاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الاستثمار في

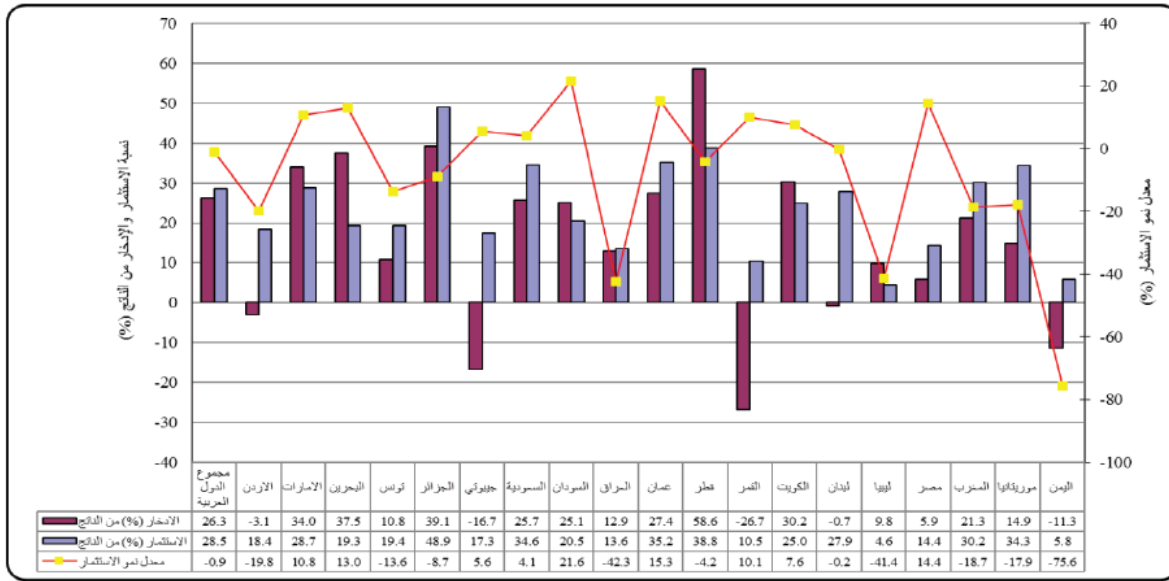
الدول العربية 2016
الوحدة: نسبة المتوية (%)

الدولة	الادخار من الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الاستثمار
السودان	17,9	20,9	19,5
جيبوتي	18,6-	17,8	10,4
المغرب	22,8	33,1	9,9
قطر	51,1	45,3	9,8
البحرين	33,9	25,5	7,3
الإمارات	39,4	29,5	6,1
الكويت	28,8	27,0	2,8
القمر	26,9-	10,4	2,2
لبنان	0,5-	20,7	0,8-
عمان	34,9	36,2	4,3-
موريتانيا	19,5	53,3	4,5-
مجموع الدول العربية	26,7	28,3	4,5-
تونس	8,8	19,7	5,6-
الجزائر	34,8	50,3	7,1-
الأردن	3,6-	16,0	10,2-
السعودية	31,5	31,0	12,7-
مصر	5,8	15,0	15,1-
ليبيا	2,9	4,2	23,1-
العراق	12,6	10,7	26,5-
اليمن	17,3-	5,6	38,4-

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، العدد السابع والثلاثون، أبوظبي، 2017، ص: 27.

على مستوى الدول العربية فرادى فقد سجل الاستثمار عام 2016 أعلى معدلات نمو في السودان بلغ 19,5% فيما انكشمت مستويات الاستثمار في اليمن بشكل كبير، حيث انكشمت الاستثمارات بنسبة 38,4%، كما حققت الدول الأخرى معدل نمو استثماري إيجابي على التوالي وهي: جيبوتي، وقطر، والبحرين، والإمارات، والمغرب، والكويت، وجزر القمر، فيما سجل الاستثمار انكماشاً في بقية الدول العربية خلال عام 2016 مقارنةً بالمستويات المسجلة في عام 2015، كما هو موضح في الجدول السابق والشكل الموالي.

الشكل رقم (3-3): معدل الاستثمار والادخار في الدول العربية.



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، العدد السابع والثلاثون، أبوظبي، 2016، ص: 46.

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ تراجع مستويات الاستثمار على مستوى الدول العربية خلال عامي 2015 و2016¹ إلى تضافر مجموعة من الأسباب، أهمها تباطؤ النمو في الاقتصاد العربي والعالمي والأوضاع الداخلية غير المواتية للنمو والظروف غير الجاذبة للاستثمار في بعض الدول العربية، وتأثير مستويات السيولة المحلية نظراً لتراجع حصيلة الصادرات النفطية، والضغط على الموازنات الحكومية والإنفاق العام.

المطلب الثاني: واقع التجارة الخارجية والدين العام الخارجي للدول العربية.

يمكن تطرق لهذا العنصر من خلال التحليل التجاري الخارجية والتجارة البينية في الدول العربية كالتالي:

أولاً: التجارة الخارجية للدول العربية.

أشارت بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2016، إلى أن التجارة الخارجية العربية تراجعت عام 2016 وللعام الثاني على التوالي، نتيجة لتواصل انخفاض أسعار النفط العالمية تراجعت قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية عام 2016 بنسبة بلغت نحو 7% لتبلغ قيمتها 796,4 مليار دولار مقارنة مع نحو 856,6 مليار دولار في عام 2015 مما أثر في وزن الصادرات الإجمالية العربية من قيمة الصادرات العالمية لتبلغ نحو 4,7% في عام 2016 مقابل 5,2% خلال عام 2015².

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

² - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، مرجع سبق ذكره، ص: 142.

كما إنخفضت قيمة الواردات السلعية الإجمالية العربية، بنحو 6,5 % لتبلغ 795,8 مليار دولار خلال عام 2016 مقارنة بنحو 850,7 مليار دولار في عام 2015. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع مستويات الطلب المحلي لقيام عدد من الدول بتقليص مستويات الإنفاق العام إضافةً إلى التدابير التي اتخذتها بعض الدول نتيجة للضغوط التي يتعرض لها سعر صرف العملات المحلية في تلك الدول مع تراجع الموارد من النقد الاجنبي. يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): التجارة الخارجية العربية الإجمالية.

معدل التغير السنوي 2015-2012	القيمة (مليار دولار أمريكي)					البيان
	2016	2015	2014	2013	2012	
13,5-	796,4	856,6	1,243.9	1,311.1	1,321.7	الصادرات العربية
1,4	795,8	850,7	900,7	858,2	815,9	الواردات العربية
3,6-	16,843.3	16,482.0	18,935.0	18,784.0	18,404.0	الصادرات العالمية
3,4-	17,169.9	16,766.0	19,024.0	18,874.0	18,608.0	الواردات العالمية
-	4,7	5,2	6,6	7,0	7,2	وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية
-	4,6	5,1	4,7	4,5	4,4	وزن الواردات العربية في الواردات العالمية
معدل التغير السنوي 2015-2012	معدل التغير السنوي (%)					البيان
	2016	2015	2014	2013	2012	
13,5-	7,0-	31,1-	5,1-	0,8-	8,9	الصادرات العربية
1,4	6,5-	5,6-	5,0	5,2	8,0	الواردات العربية
3,6-	2,2	13,0-	0,8	2,1	0,6	الصادرات العالمية
3,4-	2,4	11,9-	0,8	1,4	0,7	الواردات العالمية

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، العدد السابع والثلاثون، أبوظبي، 2017، ص: 143.

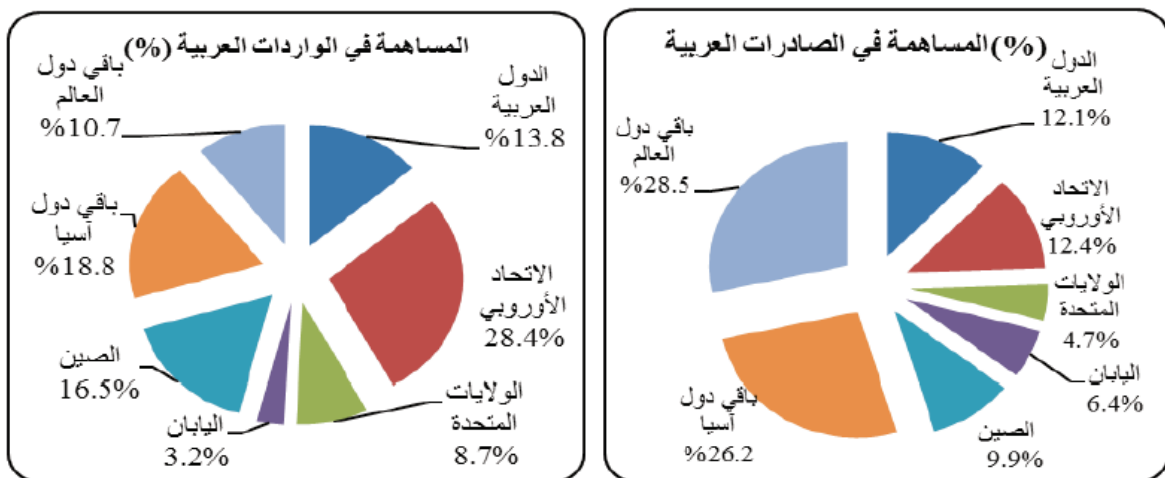
1. إتجاه التجارة السلعية الإجمالية العربية:

جاء انخفاض إجمالي الصادرات السلعية العربية عام 2016 بنسبة 7% كحصيلة لإنخفاض الصادرات السلعية العربية المتجهة إلى كل التجمعات الاقتصادية بنسب متفاوتة تراوحت بين 8,8% للاتحاد الأوروبي، و31,1% لليابان، و12,7% للولايات المتحدة الأمريكية، و12,1% لإجمالي دول آسيا وبشكل خاص اليابان التي إنخفضت الصادرات العربية إليها بنسبة 31,1% وقد إنخفضت الصادرات العربية البينية بنسبة 10,1% وفي المقابل فقد زادت الصادرات العربية إلى باقي دول العالم بنسبة 5,5%.

وقد ساهم هذا الانخفاض بنسب مختلفة في حصص شركاء التجارة الرئيسيين في الصادرات العربية، فقد انخفضت حصة الصادرات العربية البينية والاتحاد الأوروبي والصين لتصل إلى 12,1% و 21,4% و 9,9% على الترتيب خلال عام 2016 مقارنة مع مستوياتها السابقة خلال عام 2015¹.

وفيما يتعلق بالواردات السلعية العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام 2016 فقد انخفضت الواردات مع معظم الشركاء التجاريين وسجلت اليابان أعلى تلك النسب حيث حققت نسبة انخفاض بلغت 10,8% بينما حققت الواردات من باقي دول آسيا زيادة بنسبة 5,9%. كما انخفضت الواردات العربية البينية بنسبة انخفاض بلغت 4,4%، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (3-4): اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين خلال عام 2016.



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، العدد السابع والثلاثون، أبوظبي، 2017، ص: 145.

من خلال الشكل رقم (3-4)، نلاحظ على مستوى حصص الشركاء التجاريين في الواردات العربية لعام 2016 فقد استمرت آسيا إحدى أهم وجهات الواردات العربية واستأثرت بالحصة الكبرى بنسبة بلغت 38,4%. كما استأثرت الصين واليابان معاً بنسبة 19,7% من إجمالي الواردات العربية. كما ارتفعت حصة الإتحاد الأوروبي من 26,7% عام 2015 إلى 28,4% عام 2016، بينما ارتفعت حصة الولايات المتحدة الأمريكية إلى مستوى 8,7% مقارنة بنحو 8,4% في عام 2015. أما حصة الواردات العربية من الدول العربية فقد استقرت عند 13,8% للسنة الثانية على التوالي.

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، مرجع سبق ذكره، ص: 144.

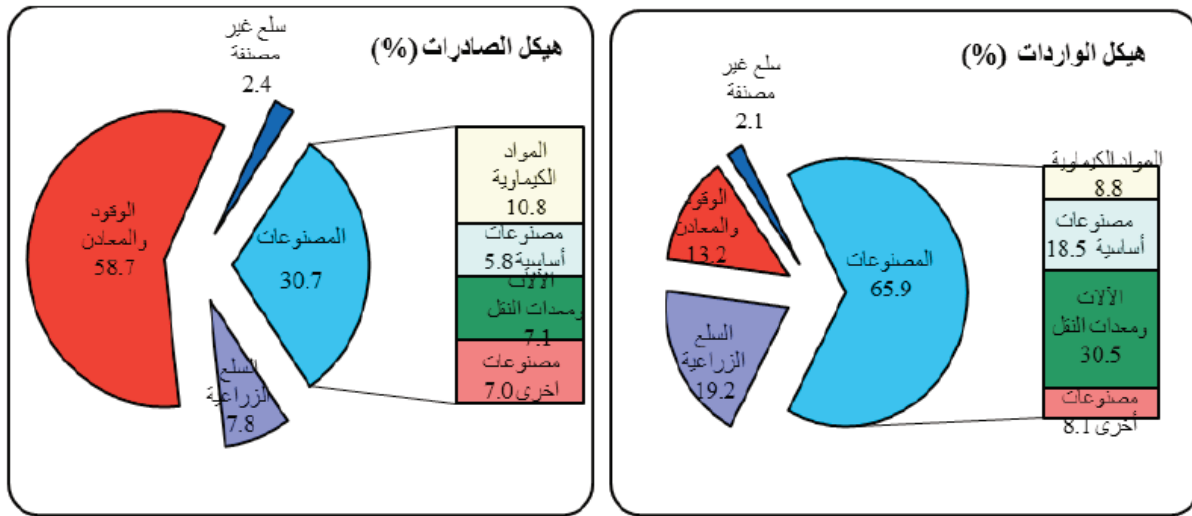
2- الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية:

استأثرت فئة الوقود والمعادن على الحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية على الرغم من اتجاهها إلى الانخفاض حيث انخفضت مساهمتها في هيكل الصادرات السلعية العربية من 62,2% في عام 2015 إلى 58,7% في عام 2015. أما حصة المصنوعات فقد استمرت في اتجاهها الصعودي منذ 2012 حيث ارتفعت لتبلغ 30,7% عام 2016 مقارنة بنحو 29,2% في عام 2015. وعلى مستوى مكون المصنوعات فقد جاءت المواد الكيماوية كأكبر حصة من المصنوعات بنسبة 10,8% من جملة الصادرات في عام 2016، وإن كان ذلك بإنخفاض عن حصتها في عام 2015 التي بلغت 12,4%. أما صادرات السلع الزراعية فقد حققت تحسن جيد حيث بلغت نسبتها 7,8% في عام 2016 مقارنة بـ 4,7% في عام 2015 لتبلغ 2,4% في عام 2016¹.

وبالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، تشير البيانات أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية مع حدوث زيادة في حصتها من 63,5% في عام 2015 إلى 65,9% عام 2016. وضمن فئة المصنوعات استأثرت الآلات ومعدات النقل بالمركز الأول مع تزايد في حصتها من الواردات الإجمالية من 28,3% عام 2015 إلى 30,5% عام 2016 تلتها في المركز الثاني المصنوعات الأساسية واستأثرت بحصة بلغت 18,5% من الواردات الإجمالية عام 2016 بإنخفاض طفيف عما كانت عليه في العام 2015. كما تزايدت حصة المصنوعات المتنوعة الأخرى من 7,5% عام 2015 إلى 8,1% عام 2016. وكذلك المواد الكيماوية من 8,6% عام 2015 إلى 8,8% عام 2016. وبالمقابل إنخفضت حصة الوقود والمعادن إلى 13,2% عام 2016 مقارنة بنسبة 15% عام 2015. وفيما يتعلق بفئة السلع الزراعية فقد إرتفعت حصتها بشكل طفيف من 19% عام 2015 إلى 19,2%، والشكل الموالي يوضح ذلك.

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص: 145.

الشكل رقم (3-5): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية خلال عام 2016



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، العدد السابع والثلاثون، أبوظبي، 2017، ص: 146.

ثانياً: التجارة البينية العربية.

وفيما يتعلق بالتجارة العربية البينية، تشير البيانات المتوافرة إلى أنّ التجارة العربية البينية شهد عام 2016 تواصل تأثر أداء التجارة العربية السلعية البينية ببقاء أسعار النفط العالمية عند مستويات منخفضة، إضافة للتطورات الداخلية ببعض دول المنطقة وأثرها على حركة التجارة بين الدول العربية. وكمحصلة لذلك انخفضت قيمة التجارة البينية العربية خلال عام 2016 بنسبة بلغت حوالي 7,2% لتبلغ حوالي 102,9 مليار دولار، مقارنة مع نحو 110,9 مليار دولار مسجلة خلال عام 2015. ويعزى ذلك إلى تراجع الصادرات البينية بنحو 10,1% لتصل إلى نحو 96,1 مليار دولار، مقارنة مع نحو 106,9 مليار دولار خلال السنة الماضية. وتراجعت أيضاً الواردات البينية بنحو 4,4% لتبلغ حوالي 109,8 مليار دولار عام 2016¹، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): أداء التجارة البينية العربية خلال الفترة (2012-2016).

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	معدل التغير السنوي
متوسط التجارة البينية العربية	111,2	119,2	121,2	110,9	102,9	7,2- 0,1
الصادرات البينية العربية	111,7	117,1	120,7	106,9	96,1	10,1- 1,4
الواردات البينية العربية	110,6	121,5	121,8	114,8	109,9	4,4- 1,2

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، العدد السابع والثلاثون، أبوظبي، 2017، ص: 148.

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، مرجع سبق ذكره، ص: 148.

وفيما يتعلق بالدول فردى، تراجع قيمة الصادرات البينية السلعية للدول العربية خلال 2016 في ستة عشرة دولة بنسب تراوحت بين 2,9% في جزر القمر، وحوالي 39,6% في قطر. فقد سجلت كل من: ليبيا والجزائر والعراق إنخفاض في صادراتها البينية بلغت نسبته حوالي 39,2% و 24,6% و 21,3% على الترتيب. كما تراجعت الصادرات البينية في كل من جزر القمر، والبحرين، والسعودية، ومصر، الامارات، الصومال، الجيبوتي، تونس، الأردن، لبنان، اليمن وعمان بمعدلات تراوحت بين 2,9% و 20,4% خلال عام 2016. بينما ارتفعت الصادرات البينية لكل من موريتانيا، المغرب، الكويت والسودان بنسب تفاوتت بين نحو 3,4% و 17,5% خلال عام 2016 مقارنة بالعام 2015.

وفيما يخص الواردات السلعية البينية، انخفضت الواردات البينية في ستة عشرة دولة عربية خلال عام 2016 بمعدلات تراوحت بين 2% في الكويت و 51,9% في اليمن. هذا، بينما زادت الواردات البينية في كل من السودان، قطر، الامارات، لبنان بنسب تراوحت بين حوالي 3,8% و 22,1%¹.

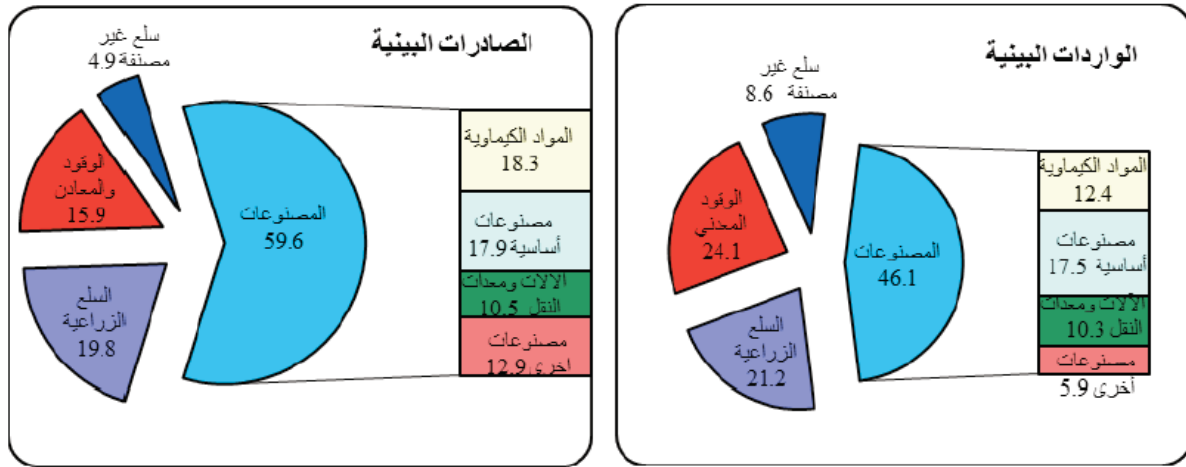
1. تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية:

بالنسبة للهيكل السلعي للصادرات البينية العربية، فقد استمر خلال عام 2016 انخفاض حصة كل من الوقود المعدني والمعادن الأخرى والسلع الزراعية. هذا في حين زادت حصة المصنوعات في إجمالي الصادرات البينية للدول العربية. تماشياً مع بقاء أسعار النفط العالمية عند مستويات منخفضة خلال عام 2016 تراجعت حصة مجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية لتبلغ حوالي 15,9% مقابل حصة قدرها 18,2% خلال عام 2015. كما تراجع نصيب السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية من مستوى 20,3% محققة خلال عام 2015 لتبلغ نحو 19,8% خلال عام 2016. أما مجموعة المصنوعات فقد سجلت أعلى نسبة مساهمة في الصادرات البينية، حيث ارتفعت لتحقق مستوى 59,6% خلال عام 2016 مقابل حصة قدرها 55% مسجلة خلال عام 2015، كما هو مبين في الشكل أدناه.

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، مرجع سبق ذكره، ص: 149.

الشكل رقم (3-6): الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية خلال عام 2016 .

الوحدة: نسبة مئوية (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، : النظورات الاقتصادية والاجتماعية، العدد السابع والثلاثون، أبوظبي، 2017، ص: 152.

من خلال الشكل رقم (3-6)، نلاحظ إرتفاع حصة كل من المواد الكيماوية، والآلات ومعدات النقل، في الصادرات البينية العربية خلال عام 2016. بينما انخفضت نصيب مجموعة المصنوعات الأساسية في الصادرات البينية خلال عام 2016 لتسجل نحو 17,9% وذلك بالمقارنة مع مستوى 18,4% محقق خلال عام 2015.

وفيما يتعلق بهيكل الواردات البينية، فإنه من المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية بالإضافة إلى قيمة الشحن والتأمين ولهذا فمن الناحية النظرية، فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب ألا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية. إلا أنه عملياً توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية، وبالتالي تباين قيم المجموعات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية.

2. اتجاهات التجارة البينية السلعية:

تشير البيانات الخاصة بهيكل اتجاه الصادرات والواردات البينية العربية إلى تركيز التبادل التجاري بين الدول العربية بشكل عام في دول الجوار، أما فيما يخص الصادرات البينية للدول العربية خلال عام 2016، فقد حصلت كل من السعودية والعراق والامارات والكويت حوالي على 67% من الصادرات الأردن إلى الدول العربية. وتركز نحو 71% من صادرات الامارات في كل من عمان والسعودية وقطر. وشهدت البحرين خلال عام 2016 استحواذ كل من الإمارات والسعودية وعمان على حوالي 75% من صادراتها البينية إلى الدول العربية. واستحوذ دول الجوار (الجزائر وليبيا والمغرب) على نحو 85% من صادرات تونس إلى الدول العربية. وبالنسبة لصادرات الجزائر إلى الدول العربية فقد تركزت في تونس وموريتانيا ومصر بنسبة بلغ حوالي 87%، أما السودان فقد اتجه

معظم صادراتها، حوالي 94% إلى كل من الإمارات والسعودية ومصر. وتركز حوالي 87% من إجمالي صادرات الصومال البنينية للدول العربية في كل من الإمارات وعمان واليمن. وحصل كل من سورية ومصر والمغرب على حوالي 87% من الصادرات العراقية البنينية. كما حصلت الإمارات على حوالي 64% و 59% من صادرات كل من عمان وقطر البنينية. واستحوذت مصر على نسبة 54% من الصادرات البنينية العربية للكويت. واستحوذ على نحو 88% من صادرات ليبيا كل من الإمارات وسورية. أما اليمن فقد تركزت صادراتها البنينية إلى الدول العربية في كل من الإمارات وسورية. أما صادرات الدول العربية التي تتصف بأنها اقتصادات أكثر تنوعاً مثل السعودية ومصر والمغرب فإنها تتوزع على حوالي خمس دول عربية رئيسية أو أكثر¹.

وبالنسبة للواردات السلعية البنينية للدول العربية، جاء حوالي 74% من واردات الأردن العربية من كل من السعودية والإمارات. كما جاء نحو 81% من الواردات العربية للإمارات من كل من عمان والسعودية وقطر. واستحوذت السعودية على حوالي 79% من الواردات البنينية للبحرين، ويأتي حوالي 65% من الواردات البنينية لتونس من كل من الجزائر والسعودية. وتركزت الواردات البنينية للسعودية في كل من الإمارات ومصر والبحرين بنسبة بلغت حوالي 70%، وواردات الصومال البنينية في جيبوتي وعمان بنسبة 76%، وواردات العراق البنينية في سورية وعمان بنسبة 81%. وجاء حوالي 70% من الواردات البنينية لقطر من الإمارات والسعودية، ونسبة 82% من الواردات البنينية لعمان من الإمارات والسعودية، ونسبة 60% من الواردات البنينية للكويت من كل من الإمارات والسعودية. أما الواردات البنينية لليبيا فقد جاء معظمها من كل من سوريا ومصر وتونس بنسبة بلغت حوالي 80%.

كما تركز حوالي 71% من الواردات البنينية للمغرب من كل من السعودية والإمارات والجزائر، وجاء حوالي 84% من الواردات البنينية لموريتانيا من الجزائر وليبيا. وفيما يخص الواردات البنينية لكل من الجزائر ولبنان فإنها تعتبر أكثر توسعاً في مصادر وارداتها من الدول العربية، إذ تتوزع حصص الاستيراد لكل منها بين حوالي أربعة إلى خمس دول عربية.

ثالثاً: تجارة الخدمات في الدول العربية:

استقر إجمالي التجارة الدولية في الخدمات خلال عام 2016 عند نفس المستوى المحقق خلال العام 2015 تقريباً ليبلغ حوالي 4679 مليار دولار. وبلغت حصة مدفوعات تجارة الخدمات في الدول النامية من إجمالي العالمي نحو 36,3% خلال عام 2016 مقابل نصيب قدره نحو 39,2% مسجل خلال عام 2015. بينما شهدت حصة المدفوعات الخدمية للدول العربية من إجمالي العالمي إرتفاعاً خلال عام 2016 لتصل إلى حوالي 6,9%، مقارنة مع حوالي 6,7% مسجلة في العام المقابل، كما هو مبين في الجدول رقم (3-6).

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، العدد السابع والثلاثون، أبوظبي، 2017، ص ص: 155 -

كما شهد عام 2016 تجارة الخدمات في الدول العربية بتراجع المدفوعات الخدمية بنسبة أقل من مستوى الارتفاع المسجل بالمتحصلات الخدمية. فقد تراجعت قيمة المدفوعات الخدمية للدول العربية بنحو 1,7% لتبلغ حوالي 319,3 مليار دولار خلال عام 2016 مقارنة مع حوالي 324,7 مليار دولار خلال العام الماضي. وجاء ذلك نتيجة للانخفاض الذي حققته بنود النقل والشحن والتأمين نتيجة لتراجع قيمة الواردات السلعية للدول العربية واستمرار أثر التطورات المحلية في بعض دول المنطقة. في المقابل ارتفعت المتحصلات الخدمية للدول العربية بنحو 2% خلال عام 2016 لتبلغ نحو 179 مليار دولار مقابل حوالي 175,6 مليار دولار مسجلة خلال عام 2015. يعزى ذلك للتحسن النسبي الذي شهدته المتحصلات من بند السفر في تلك الدول. وكمحصلة لتلك التطورات في كل من جانبي المتحصلات والمدفوعات فقد تواصل انخفاض العجز المسجل في الميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2016 بنسبة قدرها 6% ليلعب نحو 140,3 مليار دولار مقابل عجز قدره 149,2 مليار دولار محقق خلال عام 2015¹.

الجدول رقم (3-6): حصة إجمالي تجارة الخدمات للدول النامية والعربية والأسواق الناشئة في إجمالي تجارة الخدمات العالمية

الوحدة: نسبة مئوية (%)

معدل التغير في إجمالي مدفوعات تجارة الخدمات 2016	المدفوعات					البيان
	2016	2015	2014	2013	2012	
2,3-	36,3	39,2	37,7	37,1	37,0	الدول النامية
1,7	6,9	6,7	6,8	6,2	6,2	الدول العربية
0,9-	13,2	13,9	11,4	11,7	11,9	الأسواق الناشئة
0,02	4,679-	4,678-	4,860-	4,860-	4,395-	العالم (مليار دولار أمريكي)
معدل التغير في إجمالي متحصلات تجارة الخدمات 2016	المتحصلات					البيان
	2016	2015	2014	2013	2012	
1,4-	28,9	30,2	29,3	29,4	30,1	الدول النامية
0,5	3,6	2,9	2,8	2,6	2,8	الدول العربية
0,2-	9,9	10,8	9,8	10,0	10,1	الأسواق الناشئة
2,0	4,841	4,747	4,940	4,743	4,506	العالم (مليار دولار أمريكي)

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016: التجارة الخارجية للدول العربية، العدد السابع والثلاثون، أبوظبي، 2017، ص: 157.

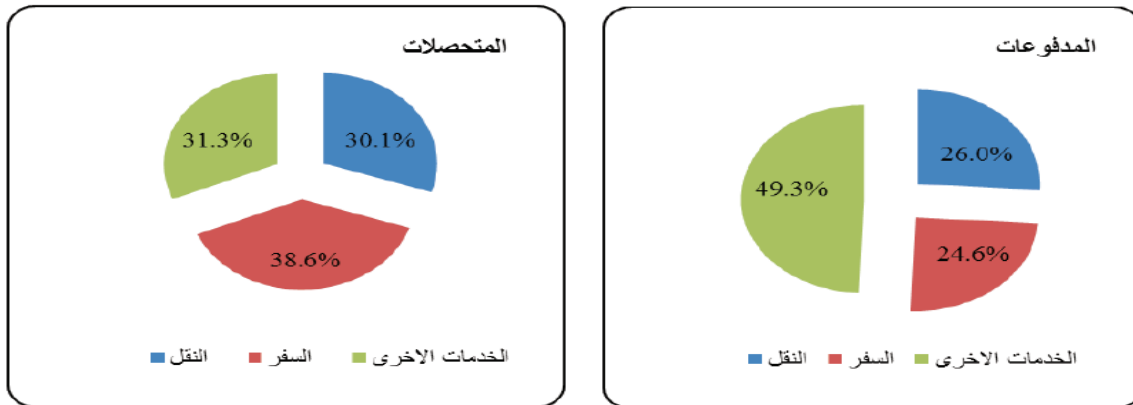
¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، مرجع سبق ذكره، ص: 158.

◀ هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية:

ارتفعت نسبة مساهمة المتحصلات من بند السفر في إجمالي المتحصلات الخدمية للدول العربية خلال عام 2016 لتبلغ حوالي 38,6 %، مقارنة مع حصة قدرها 36,3% مسجلة في عام 2015. بينما تراجع نصيب المتحصلات من بند النقل بصورة طفيفة ليسجل نحو 30,1% خلال عام 2016 مقابل نسبة مساهمة قدرها 30,5% محققة خلال عام 2015¹.

وعلى صعيد المدفوعات عن الواردات الخدمية، انخفضت نسبة مساهمة بند النقل في إجمالي المدفوعات عن الواردات الخدمية للدول العربية لتصل إلى حوالي 26% في عام 2016. هذا، في حين ارتفعت حصة المدفوعات من بند السفر في إجمالي المدفوعات الخدمية للدول العربية من مستوى 24,2% محقق خلال عام 2015 ليبلغ نحو 24,6% في عام 2016، كما هو مبين في شكل الموالى.

الشكل رقم (3-7): هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية خلال عام 2016



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016: التجارة الخارجية للدول العربية، العدد السابع والثلاثون، أبوظبي، 2017، ص: 159.

رابعاً: الاحتياطات الدولية العربية²:

تراجعت الاحتياطات الخارجية الرسمية الإجمالية للدول العربية في عام 2016 وذلك للعام الثالث على التوالي، حيث انخفضت بنسبة قدرها 10,3% لتصل إلى نحو 1034,6 مليار دولار مقارنة مع حوالي 1153 مليار دولار خلال عام 2015. وكمحصله لذلك انخفضت نسبة تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية للواردات

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، مرجع سبق ذكره، ص: 159.

² - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016: موازين المدفوعات والدين العام الخارجى وأسعار الصرف، مرجع سبق ذكره، ص: 169-

السلعية، للدول العربية كمجموعة خلال عام 2016، لتسجل حوالي 17,8 شهر مقارنة مع 18,2 شهر محققة خلال عام 2015.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، انخفضت قيمة الاحتياطات الخارجية الرسمية لمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية انخفاضاً ملموساً بلغت نسبته حوالي 9,6% ليصل إلى نحو 705 مليار دولار خلال عام 2016 مقارنة مع احتياطات قدرها 780,3 مليار دولار محققة خلال عام 2015. وجاء التراجع في إجمالي الاحتياطات الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كنتيجة أساسية لانخفاض الاحتياطات في كل من السعودية وقطر والبحرين بنسب بلغت حوالي 13,1% و 17,5% و 44,4% على الترتيب خلال عام 2016. هذا في حين ارتفعت تلك الاحتياطات في كل من الكويت والإمارات وعمان بنسب قدرها 10,1% و 10,8% و 15,5% في كل منهما خلال عام 2016 على التوالي مقارنة بعام 2015.

وبالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط، فقط تراجعت الاحتياطات الخارجية في تلك الدول كمجموعة خلال عام 2016 بنسبة بلغت 19,8% لتبلغ نحو 219 مليار دولار، مقابل نحو 273 مليار دولار احتياطات محققة في عام 2015. ويعزى ذلك لتحقيق جميع دول المجموعة انخفاضاً في تلك الاحتياطات خلال عام 2016، بنسب تراوحت بين 7,4% و 49,5% خلال عام 2016 مقارنة بالعام 2015.

وعلى صعيد الدول العربية المستوردة للنفط، فقد سجلت ارتفاعاً بلغت نسبته 10,9% في إجمالي الاحتياطات الخارجية لها كمجموعة خلال عام 2016 لتبلغ حوالي 110,6 مليار دولار، مقارنة مع نحو 99,7 مليار دولار محقق خلال العام 2015. ويعزى ذلك بصفة أساسية لإرتفاع الاحتياطات في كل من جيبوتي والمغرب ولبنان ومصر بنسب تفاوتت بين حوالي 5,8% و 45,9% خلال عام 2016. في حين سجلت تلك الاحتياطات تراجعاً في كل من الأردن وتونس والسودان وجزر القمر وموريتانيا بنسب تراوحت بين 0,4% و حوالي 19,8% خلال عام 2016.

وفيما يخص نسبة تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية للواردات، انخفضت تلك النسبة خلال عام 2016 في الجزائر لتبلغ 26,5 شهراً، وقطر لتصل إلى 11,6 شهراً. وتراجعت أيضاً في كل من الأردن والبحرين وتونس وجيبوتي وموريتانيا واليمن لتحقيق مستويات تراوحت بين نحو 2,2 شهراً و 9,1 شهراً خلال عام 2016. بينما ارتفعت نسبة تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية للواردات في ليبيا لتبلغ حوالي 91,2 شهراً، والسعودية لتبلغ 47,3 شهراً، ولبنان لتحقيق 29,4 شهراً، والعراق لتسجل 25,8 شهراً، والكويت لتحقيق 14,1 شهراً. كما

سجلت كل من الامارات وعمان وجزر القمر ومصر والمغرب زيادة في نسبة تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية للواردات لتتحقق مستويات تراوحت بين 4,2 شهراً و9,5 شهراً في عام 2016. واستقرت تلك النسبة في السودان عند نفس المستوى المسجل في العام 2015 لتبلغ 1,4 شهراً.

خامساً: الدين العام الخارجي للدول العربية:

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم* في ذمة الدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة بلغت 12,2% في عام 2016، مقارنة بزيادة بلغت 3,2% في العام 2015. وازدادت المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة** من حوالي 207,1 مليار دولار في نهاية عام 2015 إلى نحو 232,2 مليار دولار في نهاية عام 2016. تعود الزيادة في المديونية إلى لجوء عدد من الدول المقترضة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل عجز الموازنة العامة وبعض الدول المقترضة الأخرى لتمويل عجز موازين المدفوعات، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7): الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة خلال عامي (2015 و2016).

الدول	الدين العام الخارجي القائم		خدمة الدين العام الخارجي	
	2016	2015	2016	2015
الأردن	13,226.1	14,505.6	2,059.9	2,252.8
تونس	28,349.0	29,204.0	1,661.0	1,943.0
الجزائر	2,046.0	3,849.0	471.2	281.3
جيبوتي	1,217.0	1,621.0	73.1	97.3
السودان	43,884.0	45,395.8	450.0	83.0
عمان	3,298.5	4,020.0	454.4	386.2
القمر	132.7	140.0	11.8	12.4
لبنان	26,775.0	27,795.0	3,952.0	4,353.0
مصر	47,792.3	67,322.6	4,628.8	5,583.5
المغرب	30,385.0	30,940.0	2,529.0	3,459.1
موريتانيا	3,132.1	2,300.0	84.6	159.6
اليمن	6,884.5	5,241.0	356.0	271.0
الدول العربية المقترضة	207,122.2	232,334.0	16,731.7	18,882.3

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016: موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف، العدد السابع والثلاثون، أبوظبي، 2017، ص: 171.

* - يتكون الدين العام الخارجي من الديون الطويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة.

** - تشمل الدول العربية المقترضة مجموعة الدول العربية المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولي وهي: الأردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، سورية، الصومال، عمان، القمر، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، واليمن.

وقد أثرت جملة من العوامل على أوضاع المديونية العامة الخارجية في معظم الدول العربية المقترضة في عام 2016. فقد استمرت تداعيات التطورات الاقتصادية العالمية المتمثلة في بقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة واستمرار تباطؤ وتيرة النمو العالمي وتراجع قدرة الدول المانحة على توفير المساعدات الخارجية تلقى بظلالها على الأوضاع الاقتصادية في العديد من الدول العربية المقترضة، الأمر الذي انعكس سلباً على الأوضاع المالية الداخلية والخارجية. كمحصلة لهذه التطورات، ظلت معظم الدول المقترضة تواجه عجز في الموازنة العامة مما اضطرها للجوء إلى الاقتراض وإصدار سندات دين سيادية لتمويل العجز في موازنتها العامة.

من ناحية أخرى فقد شكل بقاء أسعار النفط العالمية ضمن مستويات منخفضة ضغوطاً على الموازنات العامة والوضع المالي لعدد من الدول العربية المصدرة للنفط الذي أدى إلى لجوئها إلى إصدار سندات دين سيادية لاستقطاب موارد خارجية لتمويل العجز في موازنتها العامة والتركيز بشكل أقل على الاقتراض الداخلي تفادياً لمزاحمة القطاع الخاص على الموارد الداخلية.

وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي، فقد ارتفعت في الدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة 12,9% في عام 2016 مقارنة بنسبة ارتفاع بلغت 2% في عام 2015. وإزادات خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة من حوالي 16,7 مليار دولار في نهاية عام 2015 إلى نحو 18,9 مليار دولار في نهاية عام 2016. بالنسبة للدول العربية المقترضة، فقد ازدادت خدمة المديونية الخارجية في المغرب بنسبة 36,8% لتبلغ 3,5 مليار دولار، وفي مصر بنسبة 20,6% لتصل إلى نحو 5,6 مليار دولار، وفي تونس بنسبة 17% لتصل إلى نحو 1,9 مليار دولار، وفي لبنان بنسبة 10,1% لتصل إلى نحو 4,4 مليار دولار، وفي الأردن بنسبة 9,4% لتصل إلى نحو 2,3 مليار دولار، وفي جزر القمر بنسبة 5,1% لتبلغ نحو 12,4 مليون دولار¹.

سادساً: تطورات أسعار الصرف العربية*

تأثرت العملات العربية بالتطورات في أسعار صرف العملات الرئيسية العالمية خلال عام 2016، لاسيما على ضوء بدء مجلس الفيدرالي الأمريكي العودة لمسارات السياسة النقدية ورفع أسعار الفائدة حيث شهد عام 2016 رفعين لأسعار الفائدة على الدولار الأمريكي لتصل إلى ما يتراوح بين 0,50-0,75%، في الوقت

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016: موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف، مرجع سبق ذكره، ص: 171-172.

* - تربط تسع دول عربية عملاتها بالدولار (السعودية، الإمارات، البحرين، قطر، عمان، الأردن، العراق، لبنان، جيبوتي)، ودولتان بوحدة حقوق السحب الخاصة (سوريا، ليبيا)، ودولة بسلة من العملات الكويت. في حين تتبنى دولتان عربيتان نظماً ثابتة للصرف مقابل اليورو أو مقابل سلة من العملات يغلب عليها اليورو (المغرب، القمر). وتتبنى سبع دول عربية نظماً مرنة لأسعار الصرف تتمثل في (الجزائر وتونس ومصر والسودان واليمن وموريتانيا والصومال).

الذي بقيت فيه أسعار الفائدة في باقي الاقتصادات المتقدمة عند مستويات منخفضة، وهو ما عمل على مواصلة أسعار صرف الدولار الأمريكي الارتفاع مقابل عدد من العملات الرئيسية ولكن بنسبة تقل بكثير عن تلك المسجلة في الأعوام السابقة لاسيما فيما يتعلق باليورو حيث سجل الدولار مكاسب محدودة مقابل اليورو خلال العام بنسبة لم تتعد 0,3%، حيث أنهى الدولار تعاملات عام 2016 مرتفعاً بما يقرب من 4% مقابل سلة مكونة من ست عملات رئيسية. على ضوء تلك التطورات استقرت أسعار صرف العملات العربية المثبتة مقابل الدولار خلال العام مع تدخلات من بعض البنوك المركزية في أسواق الصرف الأجنبي بهدف الإبقاء على مستويات ثابتة لأسعار بعض هذه العملات¹.

وفي هذا السياق، سجلت العملات العربية المثبتة بالدولار مكاسب محدودة مقابل اليورو، حيث ارتفعت قيمة عملات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقابل اليورو بنسب تراوحت بين 0,29% إلى 0,33%، فيما انخفضت قيمة الدينار الكويتي المثبت مقابل سلة من العملات مقابل اليورو بنسبة 0,09% خلال العام. كذلك ارتفعت قيمة كل من الدينار العراقي والديرة اللبنانية والدينار الأردني والفرنك الجيوتي مقابل اليورو بنسبة تراوحت بين 0,04 و 0,94%.

أما فيما يتعلق بالعملات العربية المثبتة بسلة حقوق السحب الخاصة، فقد سجل الدينار الليبي ارتفاعاً طفيفاً مقابل الدولار بنسبة 0,38%، فيما انخفضت قيمته مقابل اليورو بنسبة 0,11%.

فيما يتعلق بالعملات المثبتة مقابل سلة من العملات يشكل اليورو الجزء الأكبر منها فقد سجلت قيمة الدرهم المغربي تراجعاً طفيفاً مقابل الدولار بنسبة 0,74%، وانخفض الدرهم المغربي مقابل اليورو بنسبة 0,17%. يشار إلى أن البنك المركزي المغربي يدرس في الأجل المتوسط إمكانية زيادة مستويات مرونة سياسة سعر الصرف بهدف دعم تنافسية الصادرات المغربية وتعزيز قدرة الاقتصاد المحلي على مواجهة الصدمات الخارجية.

فيما يتعلق بالعملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف (سواء التعويم المدار أو الحر)، سجلت قيمة الجنيه المصري أكبر معدل تراجع مقابل الدولار حيث فقد خلال العام نحو 31% من قيمته المسجلة عام 2015، حيث بلغ متوسط سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي نحو 10 جنيهات للدولار خلال عام 2016 مقابل 7,6 جنيه للدولار للمتوسط المسجل عام 2015.

جاء ذلك بما يعكس استمرار الصعوبات في أسواق الصرف الأجنبي في مصر في ظل تراجع المتحصلات من النقد الأجنبي وهو ما اضطر الحكومة إلى إتخاذ قرار بنهاية عام 2016 بتحرير سياسة سعر الصرف لاستعادة التوازنات الخارجية ودعم مستويات تنافسية الصادرات.

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016: موازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف، مرجع سبق ذكره، ص: 174-

من جهة أخرى، شهد أيضاً كل من الأوقية الموريتانية والدينار التونسي والدينار الجزائري ضغوطات ناتجة عن تراجع المتحصلات من النقد الأجنبي نظراً لتأثير القطاعات الرئيسية المولدة للنقد الأجنبي حيث تراجعت هذه العملات مقابل الدولار بنسبة 16,65% و 9,46% و 8,94% على التوالي. كما انخفضت قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار بنسبة 2,84% خلال عام 2016¹.

المطلب الثالث: واقع مناخ الاستثمار وصعوبات التنمية في الدول العربية.

نحاول التطرق إلى واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، بالإضافة إلى صعوبات التنمية الاقتصادية التي تعاني منها الدول العربية بالرغم من الامكانيات الطبيعية والبشرية وجغرافية، التي تتميز بها معظم الدول العربية.

أولاً: واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية:

يشير مناخ الاستثمار إلى مجمل الظروف والأوضاع المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، فالوضع السياسي في الدول وما يتسم به من استقرار بتنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من كفاءة وفعالية، ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته من بني تحتية وعناصر الإنتاج، وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية وديمقراطية، فكل ذلك اصطلاح على تسميته مناخ الاستثمار. وفيما يلي بعض مؤشرات مناخ الإستثمار في الدول العربية²:

أ. تقرير مؤشر التنافسية العالمي:

هو تقرير سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ سنة 2004، ويركز على دمج متغيرات الاقتصادية الكلي والجزئي وجوانب من بيئة الأعمال في مؤشر واحد، كما يقدم تقييم عن قدرة الدول على توفير مستويات عالية من الرخاء لمواطنيها، والذي بدوره يعتمد على إنتاجية الدول بإستخدام مواردها المتاحة، ويقاس مؤشر التنافسية مجموعة من المؤسسات والسياسات التي تحدد مستويات الإستدامة الحالية. كما حدد التقرير القدرة التنافسية بأنها مجموع العوامل والمؤسسات والسياسات التي تساهم في رفع مستوى إنتاجية الدول استناداً إلى نحو 110 من المؤشرات يشكل ثلثها مسوحات الرأي للمدراء التنفيذيين الذين يمثلون قادة الأعمال في بلدانهم، ويستمد الثلث المتبقي للمصادر المتاحة للجميع كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويتم ترتيب

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016: موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف، مرجع سبق ذكره، 2017، ص: 175.

² - إلياس حناش، واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل اقتصاد المعرفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: علوم اقتصاد، جامعة محمد بوضياف - المسيلة-، الجزائر، 2017/2018، ص: 117.

المؤشرات في 12 دعامة رئيسية تمثل أهم العوامل في قياس القدرة التنافسية، ويصنف التقرير الدول وفقا لمؤشر التنافسية لسنة 2004*.

وحسب التقرير فإنه مع تطور اقتصاديات الأمم فإن أجور العمالة تميل إلى الزيادة، وبغرض تحسين إنتاجية العمل يجب الحفاظ على مستوى من الدخل الأمثل لكي تكون الدول قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وعليه يميز التقرير بين الدول بناءً على ثلاثة أسس وهي: العامل، الكفاءة والابتكار، حيث تكون التنافسية مدفوعة بشكل متزايد من قبل التعليم العالي والتدريب المستمر للعمالة وتطوير قدراتها لتكون عمالة ماهرة، إضافة إلى تسخير التكنولوجيا التي تساهم بدرجة كبيرة في تحسين جودة المنتج، والجدول الموالي يوضح ترتيب الدول العربية وفق مؤشر التنافسية للفترة (2010-2015):

الجدول رقم (3-8): ترتيب الدول العربية في مؤشر التنافسية للفترة 2013-2015.

الترتيب				الدول
2015/2014		2014/2013		
دوليا	عربيا	دوليا	عربيا	
16	2	13	1	قطر
12	1	19	2	الإمارات
24	3	20	3	السعودية
46	5	33	4	عمان
40	4	36	5	الكويت
44	6	43	6	البحرين
64	7	68	7	الأردن
72	8	77	8	المغرب
87	10	83	9	تونس
79	9	100	10	الجزائر
113	11	103	11	لبنان
-	-	108	12	ليبيا
116	12	118	13	مصر
-	-	145	14	اليمن

المصدر: إلياس حناش، واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل اقتصاد المعرفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: علوم اقتصاد، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، الجزائر، 2017/2018، ص: 118.

* - أهم المؤشرات والعوامل في قياس القدرة التنافسية هي: أداء المؤسسات العامة والخاصة، البنية التحتية المناسبة، الاستقرار الاقتصادي الكلي، الصحة والتعليم الابتدائي، التعليم العالي والتدريب، كفاءة أسواق البضائع، أسواق العمل الفعالة، السوق المالية، القدرة على تسخير التكنولوجيا القائمة، حجم السوق على الصعيدين المحلي والدولي، استخدام العمليات الأكثر تطوراً في الانتاج، الابتكار.

من خلال الجدول أعلاه، يلاحظ أن الدول العربية احتلت مراكز مختلفة متباينة على المستوى الدولي في مؤشري التنافسية العالمية 2014/2013 و2015/2014، خاصة بعض دول الخليج العربي التي احتلت مراكز متقدمة على غرار قطر والامارات والسعودية التي احتلت المراكز 16 و12 و24 على التوالي في تقرير 2015/2014، مما يدل على التحسين في مؤشرات العامل والكفاءة والابتكار لهذه الدول واستقرار بيئتها الاقتصادية الكلية، وتحسين مستوى أداء مؤسساتها ما يعكس المكانة المحترمة التي تحظى بها، عكس بعض الدول العربية الأخرى التي احتلت مراكز متأخرة كمصر واليمن، وذلك نظرا للمشاكل التي تعاني منها خاصة ما تعلق منها بالجانب الأمني، وما تجدر إليه الإشارة كذلك هو سيطرة دول الخليج العربي على المراتب الأولى عربيا وعلى كافة المستويات نظرا للتحسين في الأداء تعرفه هذه الدول والذي قد يبعث بها للنهوض بإقتصادياتها.

ب. مؤشر أداء بيئة الأعمال:

يصدر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2003، حيث يبرز دور الحكومات والاجراءات العامة والتشريعات التي انتجتها بغرض تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية وتسهيل الأعمال المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، كما يصنف التقرير اقتصاديات العالم إلى 10 مجالات مختلفة، مثل بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء والحصول على الكهرباء، وتسجيل الائتمان والحصول على الملكية، وحماية المستثمرين ودفع الضرائب، وتسوية حالات الاعسار والتجارة عبر الحدود، والجدول الموالي يبين ترتيب الدول العربية في مؤشر بيئة الأعمال عام 2014.

الجدول رقم (3-9): ترتيب الدول العربية في مؤشر بيئة الأعمال لسنة 2014

الدول	الترتيب		الدول	الترتيب	
	عربيا	دوليا		عربيا	دوليا
الإمارات	1	13	مصر	11	128
السعودية	2	26	اليمن	12	133
البحرين	3	46	السودان	13	149
عمان	4	47	العراق	14	151
قطر	5	48	الجزائر	15	153
تونس	6	51	القمر	16	158
المغرب	7	87	جيبوتي	17	160
الكويت	8	104	سوريا	18	165
لبنان	9	111	ليبيا	19	187
الأردن	10	119	/	/	/

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، أبوظبي، 2016، ص: 10.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن الامارات العربية المتحدة احتلت المركز الأول عربيا و23 عالميا، وجاءت السعودية في المركز 02 عربيا و26 عالميا، تليها البحرين في المرتبة 03 عربيا و46 عالميا، ثم عمان وقطر في المرتبتين 04 و05 عربيا و47 و48 عالميا على التوالي، مما يدل على التحسن الكبير الذي تعرفه بيئة الأعمال في دول الخليج العربي من مرونة للقوانين والتشريعات وتسهيل للإجراءات المشجعة لجذب المستثمرين خاصة الأجانب، وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار، بينما احتلت بعض دول المغرب العربي مراكز مقبولة على غرار تونس والمغرب في المرتبة 6 و7 عربيا و51 و87 عالميا على التوالي، بينما احتلت الجزائر مراتب متأخرة بـ 15 عربيا و153 عالميا، مما يعكس أن مناخ الاستثمار بها لا يزال يحتاج إلى كثير من التحسين والتطوير بما يتماشى وجذب المستثمرين من مرونة للقوانين والتشريعات والتعديلات، واحتلت دولا أخرى مراتب متأخرة على غرار سوريا وليبيا بسبب الأوضاع التي تعيشها.

يمكننا القول أن دول الخليج العربي تحظى بمكانة محترمة على المستوى الدولي في مختلف مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار، مما يوحي بإمكانية النهوض بإقتصاداتها وتحسين مستوى أداء مؤسساتها لتكون في مسار الدول المتقدمة وتكون نموذج لباقي الدول العربية الأخرى التي تحتل مراتب غير محترمة، بسبب ضعف الخطط التنموية التي تطبقها من جهة، والمشاكل التي تعاني منها بعض الدول من جهة أخرى خاصة ما تعلق منها بالجانب السياسي والأمني.

ثانيا: صعوبات التنمية في البلدان العربية:

تواجه التنمية الاقتصادية في الوطن العربي مجموعة من المشاكل الداخلية والخارجية فالأولى تتمثل في عدم كفاية رؤوس الأموال وتخلف وسائل الإنتاج وكذلك الحلقة المفرغة للفقر، أما الثانية فتتمثل في التبعية الاقتصادية، فالحصول على الآلات والمهارات اللازمة لمشاريع التنمية الاقتصادية يتم استيرادها من الدول الصناعية، كما أن الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية يعود مردودها أساساً للدولة المستثمرة. وفيما يلي أهم التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في البلدان العربية¹:

أ. انخفاض الاستثمار والادخار:

إن ارتفاع نسبة التراكم في الدخل القومي لا يؤدي حتماً إلى حل مشكلة تمويل الاستثمارات الضرورية، ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار كمية التراكم في الدول العربية خاصة في مرحلة تحديث اقتصاداتها الوطنية واستيراد التكنولوجيا، وعملية التنمية تحتاج إلى تزايد تراكم لرأس المال باستمرار، حيث يجب استخدام مدخرات الأفراد

¹ - إلياس حناش، مرجع سبق ذكره، ص ص: 120-121.

والمجتمع عن طريق خلق فرص كافية للاستثمار- قد تكون الدول العربية الغنية بالنفط لا تعاني من هذا النوع من الصعوبات- إلا أن بقية الدول العربية تواجه هذه المشكلة التي تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى، والسبب الرئيسي في ذلك هو أن غالبية المجتمعات في الدول العربية تعاني من الفقر حيث لا يمكنها التفكير في الادخار يعتبر من أهم ركائز التنمية الاقتصادية.

ب. ارتفاع النمو الديمغرافي:

يعتبر ارتفاع معدل النمو السكاني من التحديات المهمة في طريق التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، حيث تكون معدلات زيادة الإنتاج السنوي تعادل أو تقل عن معدل تزايد السكان، فالزيادة الكبيرة في عدد السكان تفرض عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني، فهي تستفيد الموارد المتاحة بصورة أسرع. ولقد استطاعت بعض البلدان العربية الحد من زيادة السكان، ودول عربية أخرى تبنت بدايات سليمة في سبيل الوصول إلى الهدف ذاته، في حين لم يتمكن بعضها من خفض معدل تزايد السكان، مما أدى جزئيا إلى عرقلة سير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها، وهذا ما أدى إلى تزايد انتشار الفقر والبطالة بين السكان.

ج. التفاوت في مستوى التطور بين البلدان العربية:

يضم الوطن العربي دولاً ذات ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية متباينة ومستويات متفاوتة من التطور، هذا وتختلف الدول العربية بعضها من حيث المؤشرات الطبيعية والديمغرافية، رغم ما يوحدتها من العوامل الهامة كاللغة المشتركة، والتاريخ المشترك، والثقافة العربية الإسلامية، والمصالح الاقتصادية المشتركة الأخرى، إضافة لذلك هناك عامل مهم جداً يجمع بينها يتمثل في مهمة التنمية الشاملة وتسريع النمو الاقتصادي، وفي الوقت ذاته يتجلى بوضوح أكثر تمايز البلدان العربية فيما بينها واشتداد التفاوت في تطورها.

د. اتساع حجم الفجوة المعرفية:

يمثل اتساع الفجوة المعرفية بين الوطن العربي والعالم المتقدم صنعا من أكبر التحديات المستقبلية التي تواجه التنمية العربية، خصوصا بعد أن أصبح النمو المطرد في القطاعات الاقتصادية يعتمد بالدرجة الرئيسية على العلم والتقنية اللذان يعتبران الماكنة الأساسية للتقدم الاقتصادي، وتشير أحدث الدراسات إلى أن السلع ذات المحتوى التقني الواضح تمثل اليوم حوالي 70% من المنتجات المصنعة حديثة.

ونرى أنه يمكن إضافة إلى هذه الصعوبات، غياب الإدارة والوعي المعرفي والتكوين والتدريب المستمر للفرد العربي بإعتباره العصب المحرك في التنمية، ومهما توفرت للدول العربية الموارد الطبيعية والمادية، فإن تسييرها وتفعيلها بما يضمن زيادة في الثروة وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتوفير مناصب الشغل لا يتحقق إلا عن طريق توفر الكفاءات البشرية الفعالة القادرة على استخدامها بكفاءة وفعالية.

المطلب الرابع: محاولات التوجه والاندماج العربي في الاقتصاد الأوروبي.

لعلّ تسارع الأحداث وتزايد التكتلات الإقليمية، وما يتبعها من حصر تبادل المنافع بين أعضائها دون غيرهم¹، هو ما حثّ الدول العربية إلى السعي إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

ويعدّ الإتحاد الأوروبي، الشريك التجاري الأول للدول العربية، حيث تمثل المنطقة العربية سوقاً كبيراً لمنتجاته. وتمثل الشراكة الأورو-متوسطية، تجمعاً إقليمياً، يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط سواء أن كانت أوروبية أم آسيوية أو إفريقية، وتضم هذه الشراكة دول الإتحاد الأوروبي في غربي المتوسط كانت متوسطية أو ليست متوسطية طالما أنها أعضاء في الإتحاد الأوروبي، وجميع الدول العربية في شرقه وجنوبه إضافة إلى تركيا².

وتختلف الشراكة الأورو-متوسطية، عن اتفاقية التعاون بأنها إطار شامل متعدد الأطراف، وتمثل إحدى الأدوات الرئيسية لتجسيد التعاون الحقيقي بين الإتحاد الأوروبي، وكل من الدول المتوسطية المشاركة من أجل مواجهة التحديات المشتركة.

أولاً: مراحل الشراكة الأورو-متوسطية:

يمكن إرجاع ملامح التعاون والحوار العربي الأوروبي إلى سنة 1969، وذلك من خلال اتفاقية التعاون المبرمة مع كل من تونس والمغرب، بحيث فتحت السُّوق الأوروبية إمكانية دخول المواد والمنتجات المصنعة أو نصف مصنعة لهذين البلدين، دون فرض رسوم جمركية، أو برسوم جمركية مخفضة بالنسبة للسلع الزراعية، غير أن ضعف القاعدة الصناعية في هذين البلدين أفقدهما هذه المزايا، وتم إبرام إتفاقيات التعاون سنة 1976، مع أربع دول عربية وهي الأردن، سوريا، لبنان، ومصر.

غير أنّ هذا الحوار والتعاون، عرف تراجعاً ابتداءً من سنة 1988، بحيث تم إعادة صياغة الاتفاقيات، فأصبحت الدول الأوروبية أقل انفتاحاً على الدول العربية، بل تمّ التضييق والتشديد الاقتصادي والجمركي على هذه الدول مقابل منح كل من تركيا، قبرص، وإسرائيل شروطاً وإجراءات أفضل، خاصة وأنّ هذه المرحلة عرفت بسعي دولة الاحتلال إسرائيل للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، وبالخلافات الأوروبية الخليجية فيما يخص ضريبة الكربون المفروضة على المواد النفطية، وذلك بحجة حماية البيئة بواقع 3 دولار على كل برميل نفط، والتي وصلت إلى 10 دولار سنة 2000، لكن سرعان ما تم إعادة النظر في هذه العلاقات (العربية - الأوروبية)، وهذا من خلال مؤتمر

¹ - زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو-متوسطية وآثارها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، السداسي الثاني 2004، ص: 52.

² - فاطمة بن علي تواتي، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

برشلونة وما تبعه من مؤتمرات ولقاءات أكدت أهمية الشراكة وضرورتها بالنسبة للجانبين، لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية، خاصة وأنّ التكتلات التي قامت للتعاون فيما بينه، أصبحت ترغب في الاتجاه نحو إقامة علاقات مع تكتلات مماثلة، أو دول أخرى لتحقيق مكاسب أكثر وضمان كسب أسواق أوسع، والاستفادة من تقنيات وتكنولوجيات أفضل¹.

من هذا المدخل؛ يمكننا تلخيص أهم مراحل الشراكة الأورو - متوسطة في النقاط التالية:

1. مرحلة التعاون العربي - الأوروبي وفق السياسة المتوسطة الشاملة بداية من 1973:

عرفت هذه المرحلة بمرحلة الحوار، حيث شهدت هذه المرحلة نمواً معتبراً للعلاقات الأوروبية - العربية، وتم اعتبار دول السوق الأوروبي من دول السوق أكثر من 40% من إجمالي الواردات العربية، أمّا الصادرات العربية إلى دول السوق، فقد وصلت إلى أكثر من 3/1 إجمالي الصادرات العربية.

أمّا فيما يخص التعاون المالي والتقني، فقد بلغت المساعدات الأوروبية المقدمة للدول العربية السبع المرشحة للشراكة 639 مليون إيكو، لترتفع إلى 970 مليون إيكو سنة 1981، كقروض مقدمة من البنك الأوروبي للإستثمار BEI لتنتقل إلى 1908 مليون إيكو سنة 1991².

غير أنّه ومن خلال تقييمنا لهذه المرحلة، نلاحظ أنّ العلاقات لم تصل فيها إلى المستوى المطلوب، لا سيما وأنّ هذه المساعدات لم تكن كافية، ناهيك عن التفضيلات الجمركية الممنوحة للسلع الصناعية والزراعية التي لم تكن كافية هي أيضاً.

2. مرحلة التعاون العربي - الأوروبي وفق الشراكة الأوروبية المتوسطة ابتداء من سنة 1995:

يمكن اعتبار بداية هذه المرحلة مع مؤتمر برشلونة في نوفمبر سنة 1995، وذلك بمشاركة 27 دولة، بحيث تم فيه وضع الخطوات الأولى لإنشاء نظام تعاون اقليمي، سياسي و اقتصادي و اجتماعي و ثقافي جديد لحد الوصول الى اقامة منطقة تجارة حرة أورو-متوسطة في غضون سنة 2010، والتي تعمل على ازالة جميع القيود المفروضة على حرية تنقل السلع الصناعية و الزراعية ورؤوس الأموال. غير أنّ حدث بين هاتين المرحلتين، نوع من الانقطاع في الحوار أحيانا و استئنائه أحيانا أخرى، بسبب قضية الصراع العربي - الإسرائيلي التي كانت ولا تزال تشكل القضية الأساسية في جدول أعمال الحوار العربي الأوروبي.

¹ - سمير صارم، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2000، ص: 208.

² - فاطمة بن علي تواتي، مرجع سبق ذكره، ص: 99.

و الجدير بالذكر، أنه في سنة 1992، توقف الحوار نظراً لاشتراط الجانب الأوروبي استبعاد كلا من العراق و ليبيا من الحوار بالمقابل اصرار الجامعة العربية، على عدم الاستجابة لهذا الشرط، غير أن الجانب الأوروبي أبدى فيما بعد مواقف جديدة تجاه المطالب العربية، وذلك بإيجاد أساليب أكثر توازناً تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي، وذلك من خلال البيان الذي أصدرته قمة المجلس الأوروبي الذي انعقد في لشبونة سنة 1992¹، والذي أكد على أن الضفتين الجنوبية و الشرقية للبحر المتوسط، تشكلان مناطق جغرافية يرتبط بها الاتحاد الأوروبي بمصالح هامة تتمثل في الحفاظ على الأمن و الاستقرار في تلك المناطق. ثم تلى هذا البيان اجتماع المجلس الوزاري الأوروبي بمصالح هامة تتمثل في الحفاظ على الأمن و الاستقرار في تلك المناطق. ثم تلى هذا البيان اجتماع المجلس الوزاري الأوروبي الذي انعقد سنة 1994 في اليونان، و الذي دعا فيه اللجنة الأوروبية بتقديم ورقة عمل، تبين فيها المبادئ الأساسية لصياغة سياسة أورو-متوسطية، وقد تم اقرار هذه الورقة في القمة الأوروبية، التي انعقدت في ألمانيا خلال نفس السنة، والتي وضعت أسساً عامة لسياسة أوروبية متوسطة، ثم صياغتها لاحقاً في وثيقة مؤتمر برشلونة.

ثانياً: أهداف الشراكة الأورو - متوسطة.

من الملاحظ، أن دول الاتحاد الأوروبي تتفاوض كمجموعة ومن منطلق قوة مع الدول العربية، وذلك قصد تحقيق بعض الأهداف المعلنة و غير المعلنة، و المتمثلة أساساً في توفير مجال أوسع للصادرات الأوروبية بأنواعها سلعاً و خدمات ورأسمال.

و يتمثل الهدف المعلن من الشراكة الأورو-متوسطية بشكل عام، في جعل المنطقة المتوسطية فضاء للحوار و التبادل و التعاون من أجل تحقيق السلم و الاستقرار و الازدهار، و ترسيخ مبادئ الديمقراطية و احترام حقوق الانسان، و تنمية المنطقة اقتصادياً و اجتماعياً بشكل دائم، بمحاربة الفقر، و إيجاد فرص أفضل للتقارب بين الثقافات، و يمكننا تلخيص أهداف كلا الطرفين فيما يلي²:

1. أهداف الشراكة من منظور الدول الأوروبية : و تتمثل فيما يلي :

✓ توسيع منطقة نفوذ مجموعة الدول الأوروبية، لتشمل دول الحوض المتوسط في جنوبه و دول الشرق الأوسط.

✓ تحاول أوروبا فرض نفسها واستقلاليتها عن الولايات المتحدة الأمريكية، التي انفردت وحدها بقيادة العالم، و بمشروعها الشرق أوسطي الذي لا يراعي المصالح الأوروبية.

¹ - Calard Daniel, *La Conférence de Barcelone et Partenariat euro-mediterranneen*, politique étranger, paris, 1995, p : 112.

² - فاطمة بن علي تواتي، مرجع سبق ذكره، ص: 100.

✓ التقليل أو الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها، و الزاحفة من دول الجنوب المتوسطي، و الحد من آثارها السلبية المنعكسة على الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية، و المتمثلة في خلق بؤر التوتر و النزاعات الناتجة عن الفقر وسوء توزيع الثروة ، و الخطر النووي و الارهاب ، و غيرها ، حيث زاد عدد المهاجرين من خارج المجموعة الى البلدان الأعضاء من 882.000 شخص عام 1950 ، ليصل الى 3.5 مليون شخص سنة 1974، خاصة أن الحوض المتوسطي يعتبر المصدر الرئيسي لليد العاملة الأجنبية في دول المجموعة .

✓ الحاجة اقتحام أسواق جديدة في دول جنوب و شرق المتوسط .

✓ العمل على توفير عوامل الاستقرار في المنطقة المتوسطة ، وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة فيها ، و تشجيع الإصلاح الاقتصادي ، لبلوغ أهداف التنمية المنشودة .

2. أهداف الشراكة من منظور الدول العربية :

تسعى الدول المتوسطة وخاصة الدول العربية من وراء هذه الشراكة أساساً، الى الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية و العالمية ، كمحرك للتنمية و الاندماج في الاقتصاد العالمي ، لاسيما و أن العالم عرف ظهور تجمعات كثيرة ، مثل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA ، ورابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN ، و الاتحاد الأوروبي UE ، و لبلوغ هذه الغاية ، ينبغي على الدول الأوروبية أن توفر وضعاً أفضل متميزاً لمنتجات الدول العربية في السوق الأوروبية ، بالإضافة الى زيادة حجم المساعدات المالية و الفنية من الاتحاد الأوروبي لتنمية الاقتصاديات العربية، و دعم عمليات التحرير و الإصلاح الاقتصادي، و تشجيع الاستثمارات الأجنبية في هذه الدول.

ومن بين الأهداف التي تطمح اليها الدول العربية من الشراكة ، نذكر ما يلي¹ :

✓ الاستفادة من فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية ، وكذا تخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية بسبب حمائية السياسة المشتركة للمجموعة الأوروبية.

✓ الحصول على مساعدات و قروض لتمويل مشاريعها ، و جلب رؤوس الأموال الأجنبية من أوروبا ، بالإضافة الى الدور الذي يمكن أن يلعبه البنك الأوروبي للاستثمار في هذا الاطار .

✓ الاستفادة من نقل التكنولوجيا ، وذلك من خلال اقامة المشاريع الاستثمارية الأوروبية في الدول العربية .

¹ - نفس المرجع السابق، ص: 101.

و تجدر الإشارة، الى أنّ من بين العوامل التي أدت الى التعجيل بإبرام اتفاقيات الشراكة مع أوروبا، هو الانضمام المرتقب لدول أوروبا الوسطى و الشرقية ، وما قد تنتج عنه من انعكاسات سلبية على الاقتصاديات العربية في الجوانب الآتية:

- ✓ سوف يقل الدعم المالي المخصص من ميزانية الاتحاد الأوروبي، لدول جنوب المتوسط لينتقل الى دول أوروبا الوسطى و الشرقية ، و هذا باعتبار أن ميزانية الاتحاد الأوروبي غير مرنة.
- ✓ تتيح معاهدة ماستريخت ، حرية تنقل اليد العاملة الوافدة من دول أوروبا الوسطى و الشرقية ، الى دول الاتحاد الأوروبي ، وهذا ما يؤدي الى تقليل فرص الشغل للدول الجنوبية على وجه الخصوص.
- ✓ زيادة اهتمام دول الاتحاد الأوروبي بدول أوروبا الوسطى و الشرقية ، منة حيث نقل الأنشطة الانتاجية و تنقل رؤوس الأموال الى هذه الدول، كونهما لازالت فيها تكاليف الانتاج مناسبة للغاية ، وهذا ما يؤدي الى تقليل فرص الاستثمار في دول جنوب المتوسط و شرقه ، بالإضافة الى انفتاح أسواق الاتحاد الأوروبي على صادرات أوروبا الوسطى و الشرقية ، التي قد تنافس منتجات دول جنوب وشرق المتوسط.
- ولعل السبب الأخير، هو الذي دفع بالدول العربية للتعجيل بالدخول في اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، و القبول بمبادئها وتحمل آثارها وحي بعض مكاسبها .

ثالثاً: مضمون ومحتوى مؤتمر برشلونة:

تم عقد مؤتمر برشلونة، في الفترة ما بين 27 - 28 نوفمبر 1995¹، بحضور وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعددهم 15 وزيراً، إضافة إلى وزراء ثماني دول عربية وهي: (الجزائر، المغرب، تونس، مصر، سوريا، لبنان، الأردن، وفلسطين)، إضافة إلى دول متوسطة أخرى من بينها تركيا، مالطا، وقبرص، (ودولة محتلة إسرائيل بصفة إستثنائية)، ولقد أقر المؤتمر الجوانب الآتية:

1. الشراكة في السياسة والأمن: حيث اعتبر السلام والإستقرار في حوض البحر المتوسط، هدفاً جماعياً مشتركاً، تسعى لتحقيقه جميع الأطراف وبكل الوسائل، ومن أهم المبادئ المعتمد في هذا المجال ما يلي²:

¹ - عمير منلا حسن، اتفاقية الشراكة الأوروبية - الخيارات والمعوقات والفرص بالنسبة لسوريا، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2001، ص: 121.

² - فاطمة بن علي تواتي، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

✓ التنسيق والعمل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقوانين الأخرى المنبثقة عن القانون الدولي.

✓ العمل على تطوير أسس ومبادئ الديمقراطية في النظم السياسية، والإعتراف بحق كل دولة في إختيار نظامها السياسي، والثقافي، والاجتماعي، والقضائي الذي يناسبها.

✓ احترام جميع الحقوق المتعلقة بسيادة الدولة، والوفاء بما تعهدت به الأطراف من التزامات وفق القانون الدولي، كحرية التعبير وحرية المساهمة في إحلال السلام، وحرية الفكر والعقيدة والدين، والقضاء على التمييز على أساس الأعراق والجنسيات واللغات والأديان.

✓ احترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها.

✓ تعزيز التعاون في مجال الوقاية من الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات وتبييض الأموال.

✓ تعزيز الأمن في المنطقة، من خلال منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، بالإنضمام إلى المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بهذه الشؤون كوكالة الدولية للطاقة الذرية.

2. الشراكة الاجتماعية والثقافية: تتمثل فيما يلي¹:

✓ تعزيز سبل الحوار واحترام الثقافات والأديان، كشرط مسبق للتقارب بين الشعوب، والتأكيد على الدور الهام الذي ينبغي أن تلعبه وسائل الإعلام في هذا الإطار.

✓ التأكيد على أهمية قطاع الصحة، وتطوير الموارد البشرية مع ضرورة احترام الحقوق الاجتماعية والإنسانية.

✓ التعاون من أجل التقليل من الضغوط الناجمة عن الهجرة، ووضع برامج محلية ووطنية للتدريب المهني، وإيجاد فرص شغل محلية، والقضاء على الهجرة غير الشرعية.

✓ تشجيع اللقاءات بين الشباب، والإمتزاج الحضاري والتبادل، وفق برامج تعاونية تهدف إلى دفع العلاقات بين الطرفين عبر الجامعات (كالجامعة المتوسطة UNIMED، ووسائل الاتحادات التجارية العامة والخاصة).

✓ العمل على محاربة الإرهاب، والقضاء على هذه الظاهرة، واتخاذ الإجراءات الكفيلة لإيجاد حل لمشكلة تجارة المخدرات، والجرائم الدولية، والرشوة والفساد.

¹ - المرجع نفسه، ص: 103.

3. الشراكة الاقتصادية والمالية: تتمثل الشراكة الاقتصادية والمالية حسب ما جاء به مؤتمر برشلونة، في النقاط الآتية:

- ✓ تحسين شروط وظروف معيشة السكان، برفع مستوى التشغيل وتخفيض الفوارق التنموية بين الدول الأوروبية، من جهة وجنوب المتوسط من جهة أخرى؛
- ✓ تشجيع التعاون الإقليمي، والتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة¹؛
- ✓ التعاون المالي، وذلك برفع المساعدات المالية الأوروبية الممنوحة للشركاء المتوسطين بصفة ملموسة؛
- ✓ دعم الاقتصاد الحر وتطويره، ووضع الإطار القانوني والتنظيمي الملائم لاقتصاد السوق، مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص؛
- ✓ اعتماد إجراءات فيما يخص شهادة المنشأة (قواعد المنشأ)، وشهادة الأصل وحماية الملكية؛
- ✓ دعم التنمية الاقتصادية وتحسين شروطها، من خلال تشجيع الإدخار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، مع التأكيد على الشروط التي تساعد على الإستثمار، وإزالة الحواجز والعراقيل التي تعيقه، وبالتالي نقل التكنولوجيا ورفع مستويات التصدير.

بالإضافة إلى هذا؛ فقد تضمن البيان إعلان برشلونة إشارات أخرى في الجانب الاقتصادي أهمها²:

- ✓ التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة؛
 - ✓ أهمية الحفاظ على الثروة السمكية؛
 - ✓ الدور الحيوي لقطاع في الشراكة الأورو - متوسطة؛
 - ✓ مسألة المياه، تنظيمها وإدارتها وتنمية الموارد المائية؛
 - ✓ التعاون من أجل عصرنه وتحديث القطاع الفلاحي، والعمل على تطوير البنى التحتية.
- وخلاصة القول؛ أن الهدف من الشراكة الأورو - متوسطة هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، من خلال بناء منطقة تبادل حر أورو - متوسطة واسعة، وفي هذا الإطار، أكد المشاركون في برشلونة بخصوص الجانب المالي، بأن إقامة منطقة للتبادل الحر والوصول إلى شراكة حقيقية، يتطلب دعماً مالياً معتبراً لتشجيع النمو الداخلي لهذه الدول، وهذا ما تجسد آنذاك في موافقة المجلس الأوروبي على منح مساعدات مالية قدرت بـ 3,435 مليون أورو في الفترة ما بين (1995-1999)، في شكل اعتماد من ميزانية المجموعة الأوروبية

¹ - أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص: 117.

² - عبير منلا حسن، مرجع سبق ذكره، ص: 122.

بالإضافة إلى مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار، وتدخل هذه المساعدات في إطار ما يسمى ببرنامج "MEDA" ، وهذا ما سنعالجه بشيء من التفصيل عند دراستنا للنقطة الثانية المتعلقة بمنطقة التبادل الحر.

إلا أنه ثمة عراقيل كثيرة دون تجسيد بنود إعلان برشلونة، أهمها:

- ✓ قيام تعاون بين أطراف غير متكافئة على جميع الأصعدة؛
- ✓ قلة حجم الاستثمارات في دول الجنوب، وتراجع الدخل الفردي فيها؛
- ✓ تخلف العديد من القطاعات الاقتصادية في دول الجنوب المتوسطي عنها في دول الشمال؛
- ✓ مواجهة دول الجنوب لصعوبات كثيرة أمام الإصلاحات الاقتصادية الواجب القيام بها، منها محدودية الموارد والإمكانات، وفرض شرط عدم تدخل الدولة لصالح القطاع الخاص؛
- ✓ وجود تناقض بين اتفاقية ماستريخت وإعلان برشلونة، وهذا ما يعرقل الطرف الأوروبي في تنفيذ نصوص الإعلان، خاصة ما يتعلق بالسلع الزراعية، والتزام دول الإتحاد بعدم استيراد المواد التي تتمتع بمنافسة عالية للإنتاج الزراعي الأوروبي.

رابعا: منطقة التبادل الحر الناتجة عن اتفاقية الشراكة:

إن إقامة منطقة للتبادل الحر مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط، تمثل أهم العناصر في استراتيجية الإتحاد الأوروبي الجديد مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط¹.

ومن خلال الاجتماعات واللقاءات التي تمت بين الدول العربية ودول الإتحاد الأوروبي، بداية من تسعينات القرن العشرين، خاصة في سنة 1992 في اجتماع لشبونة، ثم سنة 1995، في مدينة "كان" الفرنسية، ثم مؤتمر برشلونة سنة 1995، تكلفت اللجنة التنفيذية للإتحاد الأوروبي بتحديد ما يجب اتخاذه لتحقيق منطقة التبادل الحر ومنطقة للرخاء والازدهار المشترك وذلك من خلال ما يلي²:

- ✓ اعتماد تدابير وإجراءات ملائمة لقواعد المنشأ، وحماية حقوق الملكية الصناعية والفكرية والمنافسة؛
- ✓ تحديث البنى الاقتصادية والاجتماعية، مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص؛
- ✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا؛

* - هو اختصار الأحرف الأولى لعبارة "MEDA" إجراءات الملاحقة المالية والتقنية لإصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في إطار الشراكة الأوروبية- المتوسطية.

Mesures d'accompagnement financiers et techniques a la réformes des structures économiques et sociales dans du partenariat euro méditerranéen.

¹ - زابري بلقاسم، السياسات المرافقة لنجاح منطقة للتبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي والجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث، ديسمبر 2005، ص: 45.

² - فاطمة بن علي تواتي، مرجع سبق ذكره، ص: 105.

✓ تحسين القدرة التنافسية، عن طريق إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ التعجيل بدفع المسار التنموي الاقتصادي والاجتماعي المستدام.

خامسا: إنعكاسات منطقة التبادل الحر على الاقتصاديات العربية:

ستتحمل الدول العربية، تكاليف تكييف وتقوم اقتصادياتها مع متطلبات نظام التبادل الحر، وبالتالي مخلفاته، وهذا ناتج عن :

✓ التراجع عن الحماية الجمركية أو إلغائها بصفة نهائية أو تدريجية، وذلك حسب الاتفاق المبرم مع كل دولة

على انفراد؛

✓ احترام الضوابط النوعية وقواعد المنافسة وحماية الملكية الثقافية والصناعية؛

✓ تحريم الخدمات وحرية تنقل رؤوس الأموال.

وهذا ما يدعو الدول العربية، إلى المطالبة بحق التمتع بشروط بحق التمتع بشروط ميسرة، لدخول صادراتها الزراعية إلى السوق الأوروبية، واستقطاب رؤوس الأموال الأوروبية وكذا الوطنية الخاصة لإنعاش اقتصادياتها، وضمان النجاح في المرحلة الانتقالية إلى غاية موعدها 2010.

وعلى هذا الأساس؛ فقد تنتج بعض الآثار الإيجابية والسلبية لنخصها فيما يلي¹:

1. الآثار الإيجابية: من أهم آثار الدخول في التجارة الحرة مع الإتحاد الأوروبي، هو زيادة حجم الاستثمارات الوطنية أو الاستثمار الأجنبي المباشر وتمثل فيما يلي:

✓ سوف يزيد اهتمام الدول الأوروبية بالمنطقة العربية، نتيجة توافر العمالة والمواد الخام، وقرب الموقع الجغرافي

من الأسواق الأوروبية، وغيرها من عناصر المزايا التنافسية المتمثلة في المزايا المتعلقة بإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على التجارة بين دول الإتحاد الأوروبي ودول المنطقة المتوسطة، والتي من شأنها استقطاب المزيد من الاستثمارات الأوروبية، بحيث يمكن أن تجعل من الدول العربية المتوسطة، قاعدة للإنتاج والتصدير إلى السوق الأوروبية.

✓ من آثار التجارة الحرة، هو زيادة اهتمام الدول المتوسطة بتبني المزيد من الخطوات في مجال الإصلاح

الهيكلية التشريعي وتحسين الخدمات، وهذا قصد توفير البيئة الاقتصادية المواتية للاندماج في الاقتصاد العالمي.

¹ - نفس المرجع السابق، ص: 106.

2. الآثار السلبية: سيؤدي تحرير التجارة مع أوروبا، إلى ارتفاع مستوى الواردات العربية من السلع الرأسمالية والمنتجات النصف مصنعة، بسبب إعفائها من الرسوم الجمركية في بداية المرحلة الانتقالية، وبالمقابل سوف يتراجع مستوى الصادرات العربية من المنتجات ذات الميزات النسبية والمنافسة العالمية، كالغزل والنسيج والملابس والمصنوعات الجلدية والأسمدة، وستعرف الصادرات العربية في البداية نمواً بطيئاً نسبياً، بسبب عدم مرونة العرض في هذه الاقتصاديات.

وتجدر الملاحظة؛ إلى أنّ التعجيل برفع أو إزالة التعريفات الجمركية في البلدان المتوسطة، ستكون له بعض الآثار السلبية بالنسبة لمؤسسات الدول المتوسطة، وذلك بمواجهتها لمنافسة شديدة من المؤسسات الأوروبية، وهذا نتيجة عدم التكافؤ، سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات في الدول المتوسطة، ويفسح المجال للمنتجات الأوروبية لاقتحام الأسواق المتوسطة، وهذا ما ينعكس على اختلال الموازين التجارية للدول المتوسطة، إضافة إلى تراجع إيرادات الميزانيات العامة للدول المتوسطة، نتيجة إزالة التعريفات الجمركية.

ومن هذا المنطلق؛ ولتطوير التجارة الحرة المتدرجة في هذه المنطقة، ينبغي إزالة العراقيل الجمركية وغير الجمركية على المنتجات بصفة تدريجية، وحسب برنامج زمني يتم مناقشة بين الأطراف المعنية.

إنّ الدخول في الشراكة، يتطلب أن تعمل الدول العربية، على إقامة مشروعها الاقتصادي المشترك، والمتمثل في "منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى"، وتشجيع التجارة البينية بينهم، إذ أنّ الظهور المسبق لسوق كبيرة عربية داخلية، يعتبر شيء ضروري لضمان تحسين الكفاءة الاستقطابية للدول المغاربية لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، وتحضر إقتصادياتها لمواجهة متطلبات تحرير المبادلات مع أوروبا، وبالتالي يعتبر إنشاء منطقة للتبادل الحر العربية (أو مغاربية على الأقل) ضرورة قبل الدخول في منطقة التبادل الحر الأورو - عربية.

المبحث الثاني:

دراسة تحليلية لأثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على اقتصاديات

الدول العربية النفطية

« السعودية ، الجزائر » نموذجاً

تختلف انعكاسات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على اقتصاديات الدول العربية النفطية بحسب هيكلها الاقتصادي و درجة ارتباطها و اندماجها في الاقتصاد العالمي، لذلك من صعب أن نتكلم عنها ككتلة واحدة. وتعتبر كل من السعودية والجزائر من دول العربية النفطية التي أخذت نصيباً من الآثار الناجمة عن أزمة الديون في منطقة اليورو، ولغرض الوقوف عن تلك الآثار التي أفرزتها أزمة الديون السيادية في أوروبا على كل من السعودي والجزائري، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: أثر أزمة الديون السيادية على القطاع المالي والنقدي للاقتصاد السعودي والجزائري.

تأثر الوضع النقدي والمالي للاقتصادات العربية في عام 2011 بمتغيرات عديدة، ومن أهم تلك المتغيرات والتطورات التي شهدتها الاقتصادات الدول النفطية خلال هذا العام هو أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وما نجم عنها من تدابير التقشف التي اتخذتها الدول الأوروبية للسيطرة على عجز الموازنة، وهذه التدابير أثرت بالطبع على اقتصاديات الدول العربية في عام 2011 من خلال انخفاض الطلب على صادراتها النفطية. فالاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للدول العربية يستوعب نحو 12,7% من الصادرات العربية كما أن 25,4% من الواردات العربية تأتي من دول الاتحاد الأوروبي، ومن ثم فإن أي تباطؤ أو انكماش بإقتصاد الاتحاد الأوروبي يؤثر سلباً على القطاع النقدي والمالي لإقتصاديات الدول العربية¹ النفطية بصفة عامة وعلى الاقتصاد السعودي والجزائري بصفة خاصة .

أولاً: أثر أزمة الديون السيادية على القطاع المصرفي السعودي والجزائري:

كان أداء القطاع المصرفي العربي عام 2011 متفاوتاً نسبياً. فمن جانب تأثرت بعض المصارف العربية من تداعيات الأحداث التي شهدتها بعض الدول العربية وخاصة لدى تلك الدول التي عرفت اضطرابات فيها. كما تأثرت المصارف العربية أيضاً بتداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وانعكاساتها على القطاع المصرفي، وإن كان ذلك بشكل محدود طال تلك المصارف العربية ذات الإنكشافات الكبيرة نسبياً على القطاع المصرفي

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011: التطورات الاقتصادية الدولية، أبوظبي، 2012، ص: 15.

الأوروبي. إلا أن ما عوض عنه، متانة القواعد الرأسمالية لأغلب هذه المصارف العربية مما قلل من الآثار السلبية لهذه التداعيات¹.

وقد عملت هذه الأزمة على تقييد مستويات التدفقات الرأسمالية إلى الدول العربية، وخاصة تلك التي لم تتعافى بعد من تأثير الأزمة المالية العالمية. ويتباين بشكل كبير التأثير المتوقع لأزمة الديون السيادية الأوروبية على قطاع المصارف العربية وفقاً لعدد من العوامل. فمن المتوقع أن تتأثر الدول العربية المستوردة للنفط بشكل أكبر من هذه الأزمة مقارنة بالدول العربية المصدرة للنفط².

وتعتبر السعودية والجزائر من بين الدول المصدرة للنفط التي تأثرت من خلال مستويات الائتمان في ظل الانكماش المتوقع للتدفقات الرأسمالية العالمية الناتج عن أزمة الديون السيادية الأوروبية.

أ. تطورات القطاع المصرفي للمملكة العربية السعودية في ظل الأزمة:

يتكون النظام المصرفي والمالي السعودي من البنك المركزي (مؤسسة النقد العربي السعودي)، والمصارف التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة، وسوق الأوراق المالية، ويشكل القطاع المصرفي عنصراً هاماً في دعم الاقتصاد السعودي، وذلك من خلال ما تقدمه البنوك من قروض مصرفية، حيث تساهم تلك القروض في تعزيز مشتريات المملكة من الخارج، سواء للسلع الاستهلاكية أو المواد الوسيطة³.

وواصلت المصارف التجارية تحقيق معدلات نمو عالية في أداؤها، لتنسجم بذلك مع التطورات الاقتصادية الإيجابية التي يشهدها الاقتصاد السعودي، وعملت المصارف على أداء دورها في النشاط الاقتصادي بشكل فاعل سواء من حيث تلبية احتياجات التمويل أو تقديم خدمات مصرفية ومالية تناسب تطلعات العملاء. كذلك استطاعت تلافي التداعيات السلبية لأزمة ديون السيادية في منطقة اليورو.

1. تطور الودائع المصرفية:

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الفترة (2000-2017) ارتفاعاً بنسب متفاوتة، ويعزى نمو الودائع المصرفية إلى عدة عوامل من أبرزها ارتفاع صافي الإنفاق الحكومي المحلي.

ومن خلال الملحق رقم (03-01)، وبإستعراض تطورات الودائع المصرفية حسب نوعها*، نلاحظ انخفاض الودائع تحت الطلب في عام 2015 ولأول مرة منذ عام 2000، حيث انخفضت بنسبة 1,3% أي ما يعادل 12,9 مليار ريال لتبلغ حوالي 976,2 مليار ريال، مقارنة بنموه نسبته 15,4% أي ما يعادل 131,9% في

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011: التطورات النقدية والمصرفية وفي سواق المال في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 140.

² - المرجع نفسه، ص: 142.

³ - مركز البحوث والدراسات، التقرير الاقتصادي: الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

* - للمزيد من الإطلاع أنظر إلى: الملحق رقم (03-01): تطور حجم الودائع لدى المصارف السعودية خلال الفترة (2000-2017).

العام السابق، وتراجع نصيبها المئوي من إجمالي الودائع من 62,8% في نهاية عام 2014 إلى 60,8% في عام 2015. كما انخفضت الودائع تحت الطلب في عام 2016 بنسبة 0,2% أي ما يعادل 2,1 مليار ريال لتبلغ حوالي 974,1 مليار ريال، مقارنة بإنخفاض في العام السابق.

وفي المقابل انخفضت الودائع الزمنية والإدخارية في عام 2009 بنسبة 12% أي ما يعادل 44,2 مليار ريال ولأول مرة منذ عام 2000 لتبلغ حوالي 323,4 مليار ريال، مقارنة بزيادة في العام السابق نسبتها 29,9% أي ما يعادل 84,6 مليار ريال، وبذلك انخفض نصيبها المئوي من إجمالي الودائع في عام 2009 إلى 34,4% مقارنة بنسبة 43,4% في العام السابق، وبدأت الودائع الزمنية والإدخارية في الارتفاع بنسب متفاوتة خلال الفترة (2016-2011)، حيث ارتفعت بنسبة 2,4% أي ما يعادل 7,2 مليار ريال لتبلغ 305,4 مليار ريال، مقارنة بإنخفاض في عام 2010 نسبته 7,8% ما يعادل 25,1 مليار ريال، وبذلك قل نصيبها المئوي من إجمالي الودائع في عام 2011 إلى 27,7% مقارنة بنسبة 30,3% في عام 2010.

وبالنسبة للودائع الأخرى شبه النقدية (معظمها ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية)، فقد انخفضت في عام 2010 ولأول مرة منذ عام 2000 بنسبة 15% أي ما يعادل 27,5 مليار ريال لتبلغ حوالي 156,5 مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته 35,3% ما يعادل 48 مليار ريال في عام 2009، وتراجع نصيبها المئوي من إجمالي الودائع في عام 2010 إلى 15,9% مقارنة بنسبة 19,6% للعام السابق. كما انخفضت في عام 2016 بنسبة 22% ما يعادل 42,7 مليار ريال لتبلغ 151,3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 3,4% أي ما يعادل 6,4 مليار ريال في عام 2015، وتراجع نصيبها المئوي من إجمالي الودائع في نهاية عام 2016 إلى 9,4% مقارنة بنسبة 12,1% في العام السابق.

وفيما يتعلق بتوزيع الودائع حسب القطاع، فقد انخفضت ودائع القطاع العام في عام 2016 وللعام الثاني على التوالي منذ عام 2000 بنسبة 10,3% أي ما يعادل 35,9 مليار ريال لتبلغ حوالي 312,5 مليار ريال، مقارنة بإنخفاض نسبته 1,5% ما يعادل 5,3 مليار ريال في العام الماضي. وبذلك انخفض نصيب ودائع القطاع العام من إجمالي الودائع من 21,7% في نهاية عام 2015 إلى 19,3% في نهاية عام 2016. كما شهدت ودائع القطاع الخاص خلال الفترة (2017-2000) ارتفاعاً مستمر ومتزايد بنسب متفاوتة. كما هو موضح في الملحق رقم (01-03).

وبالنسبة لتطورات الودائع المصرفية حسب العملة، فقد انخفضت الودائع بالعملة الأجنبية في عام 2010 بنسبة 23,4% أي ما يعادل 37,6 مليار ريال لتبلغ حوالي 123 مليار ريال، مقارنة بزيادة نسبتها 43,5% ما يعادل 48,8 مليار ريال في عام 2009، وبذلك انخفض نصيبها من إجمالي الودائع من 17,1% في عام 2009 إلى 12,5% في نهاية عام 2010. كما انخفضت الودائع بالعملة الأجنبية في عام 2016 بنسبة 23,6% أي ما يعادل 38 مليار ريال لتبلغ 123,1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 2,3% ما يعادل 3,6 مليار ريال في عام

2015، وانخفض نصيبها من إجمالي الودائع في نهاية عام 2016 ليلعب نحو 7,6%، مقارنة بنسبة 10% بنهاية العام السابق.

ومن خلال استعراضنا للمؤشرات تطورات الودائع المصرفية حسب نوعها، يظهر تأثيراً محدوداً للمصارف السعودية بتداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، كما يظهر جلياً خاصة في تطورات الودائع المصرفية حسب العملة، فقد انخفضت الودائع بالعملة الأجنبية في عام 2010 بنسبة 23,4%، وبذلك انخفض نصيبها من إجمالي الودائع من 17,1% في عام 2009 إلى 12,5% نهاية عام 2010، كما انخفضت الودائع المقيمين بالعملة الأجنبية وأول مرة منذ عام 2000 بنسبة 15%، وتراجع نصيبها المئوي من إجمالي الودائع في عام 2010 إلى 15,9% مقارنة بنسبة 19,6% في عام 2009. أما الانخفاض الذي شهدته ودائع بالعملة الأجنبية عام 2016 كان نتيجة انخفاض متوسط سعر برميل النفط العربي الخفيف بنسبة 17,8% ليلعب 40,96 دولار للبرميل مقارنة بنحو 49,85 دولار للبرميل في عام 2015.

2. مطلوبات المصارف على القطاعين الخاص والعام:

انخفض إجمالي مطلوبات المصارف على القطاعين الخاص والعام (قروض وسلف، وكيميالات محسومة، واستثمارات) في عام 2009 ولأول مرة منذ عام 2000 بنسبة 6,1% أي ما يعادل 59,5 مليار ريال ليلعب 917,9 مليار ريال، مقارنة بزيادة نسبتها 28,5% ما يعادل 216,5 مليار ريال في عام 2008. وبذلك شكل إجمالي المطلوبات على القطاعين الخاص والعام في نهاية عام 2009 نسبة 97,6% من إجمالي الودائع المصرفية مقارنة بنسبة 115,5% في العام السابق¹.

هذا وقد سجل حجم الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص قفزة كبيرة وبقوة خلال الأعوام السابقة للأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية الأوروبية، إذ بلغ 21% في عام 2007 و 27% في عام 2008، وصعد نمو الإقراض إلى ذروته في يونيو 2008 بمعدل سنوي قدره 35%². إلا أن الأزمة المالية في منطقة اليورو وفي النصف الثاني من عام 2009، تزايد المخاوف من عمليات الإقراض المصاحبة لها، أدى إلى تقلص عمليات الأسواق المصرفية ليس بالمملكة فحسب، ولكن على المستوى العالمي، الأمر الذي أدى إلى تراجع سريع لحجم الائتمان المحلي خلال النصف الثاني من عام 2009، وتزايدت معدلات تراجعها في عام 2010. وفي عام 2011، بدأ الائتمان الخاص يستعيد عافيته نسبياً.

¹ مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والأربعون: أحدث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2010، ص: 53.

² مركز البحوث والدراسات، التقرير الاقتصادي: الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

3. التطورات التشريعية والرقابية لتطبيق معيار بازل 2 وبازل 3 في المملكة العربية السعودية:

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في جوان 2004، وثيقة بعنوان "التقارب الدولي بشأن قياس ومعايير رأس المال" وتضع هذه الوثيقة تفاصيل إطار العمل، المعروف بإسم "بازل 2"، لقياس كفاية رأس المال ومعايير الحد الأدنى لرأس المال¹.

طبقت المملكة العربية السعودية في عام 1992 قواعد بازل المتعلقة بكفاية رأس المال بموجب تعليمات أصدرتها المؤسسة بهذا الخصوص. وأتاح تطبيق قواعد بازل مراقبة كفاية رأس المال في المصارف المحلية، وساهم في مقارنة أداء البنوك المحلية مع البنوك الدولية. وبلغت نسبة كفاية رأس المال (معيار بازل 2) في عام 2011 نحو 17,4% مقارنة بنسبة 17,1% في عام 2010².

وبسبب تداعيات الأزمة المالية في منطقة اليورو، وما حصل للنظام المالي الدولي وما نتج عنها من تآكل في مستوى ونوعية رأس المال في عدد كبير من البنوك العالمية وإفراط في عمليات الاقراض، قدمت لجنة بازل في 2011 مجموعتين أساسيتين من التدابير لتعزيز إطار معيار بازل 2 من خلال وثيقتين بعنوان "معيار بازل 3: إطار تنظيمي عالمي للمصارف ونظام مصرفي أكثر مرونة" و"معيار بازل 3: إطار دولي لقياس معايير ومراقبة مخاطر السيولة". وتعرّف هذه المتطلبات بمعيار بازل 3.

كما تخطط المؤسسة النقد العربي السعودي للانتقال إلى معيار بازل 3 خلال المدة المحددة من لجنة بازل للرقابة المصرفية بحلول عام 2019. وأعدت المؤسسة وثيقة متطلبات بازل 3 الضرورية وستخصص الفترة حتى عام 2019 لرصد واختبار واستكمال وتنفيذ الإصلاحات بناءً على جدول زمني محدد.

وتشمل متطلبات معيار بازل 3 توفير المصارف رؤوس أموال إضافية لضمان عدم تعرضها للمخاطر، حيث تم تعديل النسب الإشرافية لكفاية رأس المال. واشتمل معيار بازل 3 على مفهوم الاحتياطي الإضافي لحفظ رأس المال والاحتياطي الإضافي لحفظ رأس المال والاحتياطي الإضافي لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية. وسيكون لذلك تأثير ملحوظ على مستوى رأس المال المطلوب من البنوك³.

ب. تطورات القطاع المصرفي الجزائري في ظل الأزمة:

واصل مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر في سنة 2012 جهودهما في مجال توطيد وتعزيز شروط ممارسة النشاط المصرفي والتقارير المصرفية وحماية زبائن المصارف والمؤسسات المالية. وواصل بنك الجزائر واللجنة المصرفية العمل على تدعيم ممارسة الإشراف المصرفي، لجعله على وجه الخصوص مطابقاً للمعايير والمبادئ العالمية في هذا

¹ - مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السابع والأربعون: أحدث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2011، ص: 60.

² - مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثامن والأربعون: أحدث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2012، ص: 52.

³ نفس المرجع السابق، ص: 52.

المجال. وبالتوازي، قام بنك الجزائر بتدقيق آليات المراقبة واليقظة والإنذار، لاسيما متابعة وضع المصارف بواسطة تمارين اختبار المقاومة ومؤشرات صلابة النظام المصرفي في ظل أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو. وفي هذا الإطار، قام بنك الجزائر بتحسين الإجراءات والمدونات المنهجية للرقابة المصرفية. من ناحية أخرى، تمّ خلال سنة 2012 اختبار النظام الجديد لتنقيط المصارف على مستوى المصرف عام ومصرف خاص، كما تمّ على إثر ذلك تحليل النتائج المتحصل عليها¹.

وكثيرة هي التصريحات الرسمية والتي مضمونها أن ليس للجزائر علاقات مع الأسواق المالية العالمية، ما يجعلها بمنأى عن الأزمات المالية الدولية، وهذا صحيح على المدى القصير، فالمنظومة المالية الجزائرية ليست معرضة للإفلاس ولا لتعثر المالي الائتماني في أداؤها، بسبب ضعف أو انعدام اندماجها في النظام المالي الرأسمالي العالمي². وذلك للأسباب التالية:

- ✓ البنوك الجزائرية في أغلبها بنوك عمومية لا تمارس أعمال المضاربة.
- ✓ عدم قابلية الدينار الجزائري للتحويل.
- ✓ جزء كبير من الكتلة النقدية الجزائرية تدور في قنوات الاقتصاد غير رسمي ولا تدخل البنوك وبالتالي لن تتأثر بالأزمة المالية.
- ✓ البورصة الجزائرية لا يسمح لها وضعها بدخول الأسواق العالمية³.
- ✓ عدم وجود البنوك الأجنبية بكثافة في الأسواق المحلية من جهة ومن جهة أخرى فهي لا تستحوذ على حصة سوقية، مما يعني أنه في حالة انسحاب إحدى هذه البنوك من السوق أو امتصاصها لسيولة المحلية لغرض تعزيز أوضاعها المالية لا يؤدي لإحداث مخاطر نظامية بالجهاز المصرفي الجزائري⁴.

1. الودائع المصرفية المجمعة:

بعد الانخفاض المسجل في عام 2015 للودائع تحت الطلب و الودائع لأجل المجموعة المقدر بنسبة 2,2%، عادة وسجل انخفاض من جديد في سنة 2016 بنسبة 2,3%، مقابل ارتفاعاً بنسبة 17,8% في عام 2014⁵، مما أدى هذا إلى انخفاض مجموع الودائع المصرفية المجمعة في نهاية عام 2016 بنسبة 1,3% وللمرة

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، 2013، ص: 111.

² - فطيمة لبعل، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2017، ص: 135.

³ - عبد الرحمان مغازي، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاد الجزائر، ملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة سطيف الجزائر، أيام 21-22 أكتوبر، 2009، ص: 6.

⁴ - معيزي أحلام وحسين ذباح، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على أداء البنوك الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيرها على اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة تبسة الجزائر، 2013، ص: 10.

⁵ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، 2017، ص: 85.

الأولى منذ عام 2009 وخلال فترة الدراسة حيث سجلت انكماشاً بنسبة 4,2%، وهي السنة التي شهدت إنخفاضاً حاداً في الموارد المتأتية من عائدات الصادرات.

ومن خلال الملحق رقم (03-02)، وبإستعراض تطور الودائع المصرفية المجمعة في المصارف الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)، نلاحظ ما يلي*:

✓ تواصل انخفاض الودائع المجمعة لدى القطاع العمومي في عام 2016 بنسبة 11,9%، بعد انخفاض في عام 2015 بنسبة 8,9%، مقابل ارتفاع بنسبة 25,3% في عام 2014، حيث انتقلت حصة هذه الودائع في إجمالي الودائع المصرفية المجمعة من 41% في عام 2015 إلى 36,9% في عام 2016. كما بلغت حصة الودائع لأجل في القطاع العمومي بنسبة 37,9% في عام 2016، مقابل نسبة 37,7% في عام 2015¹؛

✓ انخفاض الودائع المجمعة لدى القطاع العمومي في عام 2012 بنسبة 6,5%، مقابل ارتفاع بنسبة 21,2% في عام 2011، مقارنة بارتفاع ودائع المؤسسات الخاصة بنسبة 16,9% في عام 2012 مقابل انخفاض بنسبة 12% في عام 2011، أما الأسر والجمعيات فارتفعت بنسبة 12,9% في عام 2012، مقابل نسبة 12,2% في عام 2011، مما أدى إلى ارتفاع حصة الودائع المجمعة من طرف المصارف لدى القطاع الخاص (المؤسسات، الأسر، الجمعيات) في إجمالي الودائع (القطاع العمومي والخاص). انتقلت هذه الحصة، التي كانت تقدر بنسبة 54,6% في 2010 وبنسبة 52,7% في 2011، إلى 57,6% في 2012²؛

✓ انخفاض الودائع تحت الطلب بنسبة 4% في عام 2012، مقابل ارتفاع بنسبة 21,8% في عام 2011. يُنسب هذا الانخفاض للمصارف العمومية التي سجلت انخفاضاً في الودائع تحت الطلب بنسبة 8,8% في عام 2012، مقابل ارتفاعاً قدره 20,5% في 2011، في ظرف تميز بانخفاض كبير لودائع قطاع المحروقات بينما واصلت المصارف الخاصة الازدياد المعتبر في الودائع تحت الطلب بنسبة 33,3% في عام 2012، مقابل نسبة 32,8% في عام 2011.

✓ رغم استقراره، يبقى مستوى ودائع الأسر مقارنة بإجمالي ودائع القطاع الخاص معتبراً بنسبة 68,3% في عام 2012، مقابل نسبة 68,7% في عام 2011. أخيراً، تبقى نسبة الودائع بالعملة الصعبة للأسر إلى إجمالي الودائع بالعملات الصعبة المجمعة من طرف المصارف جد معتبرة بنسبة 65,5% في عام

* - للمزيد من الإطلاع أنظر إلى: الملحق رقم (03-02): تطور الودائع المصرفية المجمعة في المصارف الجزائرية خلال الفترة (2000-2017).

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

² - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 116.

2012، مقابل نسبة 68,3% في نهاية 2011، في ظرف يتميز بإنخفاض طفيف للودائع بالعملة الصعبة للمؤسسات العمومية والخاصة. كما سجل انخفاض الودائع بالعملة الصعبة في عام 2016 بنسبة 7,4% لودائع الشركات الخاصة، ونسبة 1,8% التي خصت الأسر¹.

ومن خلال استعراضنا للمؤشرات تطورات الودائع المصرفية المجمعة في الجزائر خلال الفترة الدراسة، يظهر تأثر المصارف الجزائرية بتداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، كما يظهر جليا في إنخفاض الودائع المجمعة لدى القطاع العمومي في عام 2012 بنسبة 6,5%، مقابل ارتفاع بنسبة 21,2% في عام 2011، وكذلك إنخفاض الودائع تحت الطلب بنسبة 4% في عام 2012، مقابل ارتفاع بنسبة 21,8% في عام 2011. كما انخفضت نسبة الودائع بالعملة الصعبة للأسر إلى إجمالي الودائع بالعملة الصعبة المجمعة من طرف المصارف جد معتبرة بنسبة 65,5% في عام 2012، مقابل نسبة 68,3% في نهاية 2011، في ظرف يتميز بإنخفاض طفيف للودائع بالعملة الصعبة للمؤسسات العمومية والخاصة.

كما سجل انخفاض مجموع الودائع المصرفية المجمعة في نهاية عام 2016 بنسبة 1,3% وللمرة الأولى منذ عام 2009 وخلال فترة الدراسة حيث سجلت انكماشاً بنسبة 4,2%، وهي السنة التي شهدت إنخفاضاً حاداً في الموارد من تداعيات الأزمة المالية العالمية. و انخفضت الودائع بالعملة الصعبة في عام 2016 بنسبة 7,4% لودائع الشركات الخاصة والمؤسسات العمومية، ونسبة 1,8% التي خصت الأسر. وكان هذه الانخفاض نتيجة طبيعية لاستمرار الاختلالات في الاقتصاد الكلي، خصوصاً في الحسابات الخارجية، حيث انخفضت الموارد المجمعة من طرف المصارف نتيجة الانخفاض الحاد في الموارد المتأتية من عائدات النفط، حيث انخفضت أسعار المحروقات المصدرة بمستويات مختلفة حسب المنتجات. بالنسبة للمحروقات السائلة، تراوح الانخفاض الأسعار ما بين 14% و 16,1%. أما بالنسبة للمحروقات الغازية كان انخفاض أكثر حدة من 29,9% بالنسبة للغاز الطبيعي المميع إلى 33,9% بالنسبة للغاز الطبيعي.

2. القروض الموزعة:

استمر التباطؤ في وتيرة نمو القروض المصرفية الموجهة للاقتصاد في عام 2016، حيث بلغ إجمالي القروض بعد طرح المستحقات المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية، مبلغاً قدره 7907,8 مليار دينار أي بنمو نسبته 8,7%، مقابل 11,9% في عام 2015 و 26,2% في عام 2014. بلغ معدل نمو القروض بما فيها المستحقات المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية في عامي 2015 و 2016 ما نسبته 14,4% مقابل 16,6% في 2015.

¹ - نفس المرجع السابق، ص: 117.

خلال السنة المالية لعام 2016، قامت الخزينة العمومية من جديد بإعادة شراء مستحقات على الشركات العمومية بمبلغ إجمالي قدره بـ 456,2 مليار دينار، ليبلغ إجمالي صافي عمليات إعادة الشراء في عامي 2015 و2016 761,1 مليار دينار. وقامت الخزينة العمومية بإلغاء قروض قدرها 161,2 مليار دينار مُنحت للمصارف بموجب هذه القروض أصدرت سندات للمبلغ المتبقي الذي قدره بـ 599,9 مليار دينار¹. كما سجّلت سنة 2012 نموا مهماً في القروض الموزعة من طرف المصارف، بما في ذلك إعادة شراء الديون غير الناجعة².

نلاحظ من خلال ما سبق، وبإستثناء الودائع، استمرت المؤشرات الأخرى للوساطة المصرفية في التطور إيجابياً، كما كان الأمر بالنسبة للقروض الموجهة للاقتصاد، على الرغم من تراجع السيولة المصرفية. وهي مؤشرات للعمق المالي. بالمثل، لم تتأثر مؤشرات الصلابة ومردودية المصارف إلا قليلاً بتقلص النشاط الاقتصادي خارج المحروقات.

3. الرقابة والإشراف المصرفي:

أدت الأزمة المالية في منطقة اليورو إلى حتمية تعزيز التنظيم المصرفي من طرف لجنة بازل. ومن جهتها، واصل كل من مجلس النقد والقروض وبنك الجزائر في سنة 2012، أعمال تعزيز وتدعيم الإجراءات التنظيمية والاحترازية. في إطار مهمته الجديدة في مجال الاستقرار المالي، المنصوص عليها في الأمر رقم: 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، طوّر بنك الجزائر أدوات رقابة جديدة تركز على المخاطر وعزّز قدراته من حيث اكتشاف وتحليل نقاط الضعف التنظيمية. وتمثلت الرقابة والإشراف المصرفي فيما يلي³:

1.3. تعزيز التدابير الاحترازية:

عرف الإطار التنظيمي الاحترازي عدة تطورات مهمة منذ سنة 2010، عقب إصدار الأمر رقم: 10-04، مع هدف جعل التدابير الاحترازية مطابقة للممارسات الدولية، لا سيما تلك التي تنص عليها لجنة بازل. تمت، خلال سنة 2012، مواصلة أعمال ملائمة وتعزيز التدابير الاحترازية. تدرج هذه الأعمال في إطار تحسين تسيير المخاطر وتدعيم الرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية لأحسن الممارسات الدولية.

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

² - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 117.

³ - نفس المرجع السابق، ص: 139-140.

3.2. أشغال عصرنة وظيفية الإشراف:

تم في سنة 2012 استكمال واختبار لدى مصرفين، مشروع إنشاء نظام التنقيط المصرفي، والذي طوّر بمساعدة تقنية للخرينة الأمريكية وصندوق النقد الدولي بهدف مقارنة أشغال الإشراف بالمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة التي تنص عليها لجنة بازل.

يعدّ نظام التنقيط المصرفي المطوّر "SNB" طريقة إشراف موحّدة، مستوحاة من طريقة "CAMELS" ومن أحسن الممارسات الدولية، وهو يركز على تقييم مؤشرات أداء وملائمة المؤسسات المالية. بفضل طابعه التنبؤي للمخاطر، يسمح هذا النظام¹ بـ:

- ✓ رد فعل مستهدف وسريع للجنة المصرفية بأخذ تدابير تصحيحية ملائمة تسمح بمواجهة صعوبات قد تعرفها مؤسسة مالية؛
- ✓ تخفيض معتبر لتكلفة الإشراف، بتقييم أحسن لمخاطر كل مؤسسة مالية وباستعمال أكثر عقلانية للموارد؛
- ✓ استهداف المصارف التي تعرف صعوبات.

في إطار مهامه القانونية الجديدة في مجال الاستقرار المالي، بأدرة بنك الجزائر في سنة 2012، بشراكة مع البنك العالمي، بمشروع وضع أدوات جديدة لإختبار الصلابة تعزّز القدرة على التحليل واكتشاف نقاط الضعف النظامية والمراقبة الاحترازية الكلية².

3.3. نشاط الرقابة والإشراف:

في تناغم مع برنامج اللجنة المصرفية، تعمل المديرية العامة للمفتشية العامة لبنك الجزائر على المراقبة الاحترازية للمصارف والمؤسسات المالية.

طبقا للمبادئ الأساسية التي تنص عليها لجنة بازل، تركز هذه المراقبة على الرقابة الدائمة والقائمة خاصة على الوثائق المحاسبية والاحترازية المرسلّة دوريا من طرف الخاضعين، وعلى مهمات الرقابة بعين المكان³. وتمثلت نشاط الرقابة والإشراف المصرفي فيما يلي⁴:

✓ الرقابة على أساس المستندات (الرقابة المستمرة)؛

✓ الرقابة بعين المكان، وتتمثل في:

◀ مهمات الرقابة الكاملة؛

◀ مهمات الرقابة الخاصة بمواضيع معينة؛

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، 2011، ص: 139.

² - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 144.

³ - المرجع نفسه.

⁴ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، 2013، ص: 138-141.

◀ مهمات التحقيقات الخاصة؛

◀ مهمات رقابة عمليات التجارة الخارجية.

ثانيا: أثر أزمة الديون السيادية على سوق المال السعودية والجزائرية.

رغم أن أسواق الأوراق المالية في الدول العربية يضفي عليها طابعها المحلي، إلا أنها تعتبر شديدة الحساسية تجاه أية أحداث اقتصادية أو سياسية خارجية، فقد شهدت هذه الأسواق خلال عام 2008 تقلبات حادة على أعقاب الأزمة المالية العالمية وأزمة أسواق المال الخليجية عام 2006، فبعد التحسن النسبي في أدائها خلال عام 2007 وفي بداية عام 2008، عادة مؤشرات هذه الأسواق إلى الهبوط مع تفاقم تداعيات الأزمة المالية العالمية.

وشهدت غالبية أسواق المال العربية اضطرابات حادة خلال عام 2011. فعلى الرغم من أن هذه الأسواق كانت قد افتتحت الأسابيع الأولى من عام 2011 على ارتفاعات، واصلت من خلالها تعافيتها الذي بدأته خلال النصف الثاني من العام 2010 بعد فترة طويلة من الانخفاض، إلا أن هذا التحسن ما لبث أن توقف مع تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية، بالإضافة إلى إندلاع الاضطرابات في مصر في 25 يناير 2011. فقد خسرت البورصات العربية مجتمعة ما قيمته نحو 141 مليار دولار أي ما يعادل نسبته 14% من قيمتها السوقية، وذلك خلال خمسة أسابيع فقط¹. وسنحاول توضيح من خلال هذا العنصر أثر الأزمة في منطقة اليورو على أسواق المال في كل من السعودية والجزائر.

أ. تطورات أسواق المال السعودية في ظل الأزمة:

تراجعت مؤشرات سوق المال العربية و السعودية بشكل ملحوظ ومتسارع عاكسة مخاوف المستثمرين من تداعيات هذه الأحداث. وقد دفعت هذه التطورات العديد من السلطات العربية وخاصة السعودية لإتخاذ بعض الإجراءات سعيا وراء استقرار أسواقها المالية، وهو الأمر الذي ترافق مع تدخل صناديق الاستثمار المحلية في بعض البورصات العربية الكبيرة. وقد ساهم ذلك في استعادة البورصات العربية جزاء من خسائرها السابقة².

ومن ثم جاء تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو إبتداءً من الصيف الذي استمر لنهاية العام وما صاحبه من تداعيات انعكست سلبا على آفاق الاقتصاد العالمي وثقة المستثمرين، لتشهد البورصات العالمية والأسواق الناشئة تراجعات كبيرة. و البورصات العربية، وخاصة بورصة السعودية الأكثر ارتباطا بالأسواق العالمية بهذه التطورات، لتعاود مؤشرات أسعارها مجددا بالانخفاض. إلا أن هذا الانخفاض في مؤشرات أسعار البورصات العربية

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 151.

² - المرجع نفسه.

والسعودية خلال النصف الثاني من عام 2011، كان أقل نسبيًا من الانخفاضات التي عرفتها أغلب مؤشرات البورصات العالمية والناشئة خلال تلك الفترة، حيث كانت تلك البورصات أكثر تأثراً بتداعيات أزمة المديونية الأوروبية¹.

← تطورات سوق الأسهم السعودية:

بعد مرحلة من التراجع في أداء أسواق المال العربية وخاصة السعودية في عام 2008 على أثر نتائج الركود المتأثر بأزمة الرهن العقاري الأمريكية حققت البورصات العربية والسعودية أرباحاً في عام 2009، كادت تغطي وبنسبة عالية الخسائر التي منيت بها هذه الأسواق، واستناداً إلى بيانات مناخ الاستثمار في الدول العربية فقد ارتفع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي والذي يقيس أداء خمسة عشر سوقاً مالية عربية بنسبة 18,1% ليصل إلى 196,3 نقطة في نهاية عام 2009، بعد أن تراجع بنسبة 49,4% ليصل إلى 166,2 نقطة في نهاية عام 2008، أما أسواق الخليج للأوراق المالية فقد حظيت بأهمية خاصة، فجاءت مؤشرات نجاحها بائنة، باستثناء ديون دبي².

شهد عام 2011 انخفاضاً في أبرز مؤشرات السوق المالية السعودية، فقد انخفض مؤشر سوق الأسهم السعودية بنهاية عام 2011 بنحو 203 نقطة عمّا كان عليه في نهاية عام 2010، أي بإنخفاض نسبته 3,1% ليلعب في نهاية عام 2011 عند مستوى 6417,73 نقطة، مقارنة بنحو 6620,75 نقطة في نهاية عام 2010. وانخفضت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام 2011 بنسبة 4,1% لتبلغ 1279,8 مليار ريال مقارنة بنحو 1320,4 مليار ريال في نهاية عام 2010. كما هو موضح في الملحق رقم (03-03)*. وانخفض إجمالي أصول صناديق الاستثمار بمقدار 12,5 مليار ريال أو ما نسبته 13,2% ليصل بنهاية عام 2011 إلى نحو 82,2 مليار ريال³.

ومن خلال الملحق رقم (03-03)، وبإستعراض تطور مؤشرات سوق الأسهم السعودية خلال الفترة (2000-2017)، نلاحظ إغلاق المؤشر العام لأسعار السهم السعودية في نهاية عام 2008 عند مستوى 3803,0 نقطة مقارنة بنحو 11038,7 نقطة في نهاية 2007، أي بإنخفاض نسبته 56,5%، وحقق مؤشر أسعار الأسهم أعلى نقطة إغلاق في 12 جانفي 2008، حيث أغلق عند مستوى 11697,0 نقطة، وانخفضت

¹ - نفس المرجع السابق، ص: 152.

² - عاطف لاني مزوك، أزمة اليورو 2011: تحليل للسيناريو العالمي وآثاره المتوقعة على بلدان الخليج، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة السابعة- العدد الواحد والعشرون، جامعة الكوفة، 2011، ص: 32.

* - للمزيد من الإطلاع أنظر إلى: الملحق رقم (03-03): تطور مؤشرات سوق الأسهم السعودية خلال الفترة (2000-2017).

³ - مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثامن والأربعون: أحدث التطورات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

القيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام 2008 بنسبة 52,5% لتبلغ 924,0 مليار ريال مقارنة بنحو 1946,4 مليار ريال في نهاية عام 2007.

كما أغلق المؤشر العام لأسعار الأسهم السعودية في نهاية عام 2015 عند مستوى 6911,8 نقطة مقارنة بنحو 8333,3 نقطة في نهاية عام 2014، أي بإنخفاض نسبته 17,1%، وحقق مؤشر أسعار الأسهم أعلى نقطة إغلاق في 30 أبريل 2015 عند مستوى 9834,5 نقطة. وانخفضت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في عام 2015 بنسبة 12,9% لتبلغ حوالي 1579,1 مليار ريال مقارنة بنحو 1812,9 مليار ريال في نهاية عام 2014.

تشير نشرات سوق السعودية للأوراق المالية إلى تراجع في معدل التداول في عام 2011، فبعد أن كان هذا المعدل 6620,75 نقطة كمعدل في عام 2010، أصبح 600 نقطة في عام 2011 كمعدل للنصف الأول منه، وقد سجل تراجعاً تدريجياً بتأثير العوامل النفسية للمستثمرين على أثر أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو التي لحقت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، فقد شهدت الأشهر الست من عام 2011 تراجعاً مستمراً، وإن كان ضئيلاً، هذا التراجع جاء نتيجة تراجع أداء القطاعات القيادية، ففي الوقت الذي تراجع فيه المؤشر بنسبة 8% حتى إغلاق نوفمبر 2011، تراجع كذلك قطاع البتروكيماويات بالنسبة نفسها، تراجع قطاع الاتصالات وبنسبة 16% وتراجع قطاع المصارف بنسبة 15%، وقطاع الطاقة بنسبة 6%، أما الارتفاعات، فكانت في قطاع المضاربة، حيث ارتفع قطاع الاعلام بنسبة 40%، وقطاع التجزئة بنسبة 23,5%، وقطاع التأمين بنسبة 8%، وقطاع الزراعة بنسبة 7%¹.

ومن خلال ما سبق، يعتبر السوق المالي السعودي من الأكثر نصيباً في الخسائر بسبب أزمة الديون السيادية الأوروبية، إذ بلغت خسائره خلال المدة من نهاية 2009 وحتى منتصف 2011 حوالي 25 مليار دولار من قيمته السوقية. ويظهر القطاع الأكثر تأثراً في سوق الأوراق المالية السعودية هو قطاع البتروكيماويات المحرك الرئيسي لمؤشر السوق، حيث تشكل القيمة السوقية لذلك القطاع حوالي 38% من إجمالي القيمة السوقية السعودية، وجاء التأثير بسبب العامل الخارجي المتأتي في الأساس من ضعف الثقة لدى شريحة المستثمرين الرئيسيين وخاصة بعد التأثير الذي أصاب السوق الحقيقي وتذبذب أسعار النفط. لذا جاء الضرر أكبر في قطاع البتروكيماويات لأن عدم استقرار قطاع النفط يؤثر فيه سلباً.

ب. تطور سوق المال الجزائري في ظل الأزمة:

تعرف بورصة الجزائر مشاكل كثيرة مما أدى إلى وجود عراقيل تعترض تطور نشاط البورصة وحالت دون انطلاقتها فعلياً، ومن أهم هذه العراقيل هي:

¹ - عاطف لاني مزوك، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

✓ يكتسب الإطار القانوني والتنظيمي المرن للمواكبة التطورات الاقتصادية أهمية بالغة في تطوير أداء البورصات ورفع كفاءتها في حين يؤدي جمود هذا الإطار وتخلفه وقصوره إلى إعاقه عملية نمو البورصة وتطورها، وتعاني أغلب البورصات العربية من قصور في تشريعاتها وتنظيماتها وتخلفها عن مواكبة التطورات في القوانين واللوائح المنظمة للبورصات المتطورة؛

✓ تتمثل في أن أغلب الشركات ملك الدولة حيث لازلت حتى الآن العديد من المؤسسات العمومية الجزائرية تعاني من اضطرابات مالية وقد تمت لفترات طويلة، وأن السبب الأول في الحالة التي آلت إليها البورصة يعود إلى سوء التسيير الذي يتضح فيما يلي¹:

- غياب الكفاءات المهنية اللازمة، وإهمال وتضييع الطاقات الإنتاجية وعدم الإحساس بالمسؤولية مادامت الأملاك عمومية وليست خاصة؛
- معدلات النمو هي معدلات مالية ما عدا البعض منها ينحصر في عدد قليل أو في قطاع وحيد وهو قطاع المحروقات الذي يشكل الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري؛
- يفضل العديد من المستثمرين التوجه للمشاريع غير المالية كالبناء، والأشغال العمومية، والفلاحة...، والتي باتت تشكل بديل أحسن أو ضمان من سوق البورصة، ذلك أنها تضمن أرباحاً سهلة وتجنب المخاطر؛
- إن الضرائب تمثل عبئاً ثقيلاً على المؤسسات المصروفة بنشاطها، ولذلك فإن اللجوء إلى السوق الموازية يخفف منها أو تكون منعدمة.

✓ وكذلك انتشار التضخم وعدم ارتفاع عائد الأسهم، وضعف الادخار لدى الأفراد بسبب غلاء المعيشة ومن عدم تدفق رأس المال الأجنبي الذي يعود على انعدام الثقة وتدهور الوضع الاقتصادي بسبب الظروف الخاصة التي تعيشها البلاد، وضعف المنافسة في السوق المالية لقلّة الشركات المصدرة بسبب تعثر مسار الخوصصة.

يتبين في أنماط البيروقراطية التي تسود الإدارة الجزائرية، حيث تعقيد الإجراءات وعدم المرونة في التعامل والسرعة والتفاعل مع المستثمرين، بالإضافة إلى المعوقات التي سبق ذكرها هناك بعض الخصائص التي تعتبر في نفس الوقت عوائق لنمو أسواق الأوراق المالية العربية نوجزها كما يلي:

✓ ضعف الطاقة الاستيعابية في الوطن العربي، مع قصور في البنية الأساسية اللازمة لقيام أسواق متطورة للأوراق المالية في ظل عدم نمو الاقتصاد العربي بالشكل الجيد والملائم الذي يساعد على تطوير أسواق

¹ - خليل الهندي وأنطوان الناشف وآخرون، العمليات المصرفية والأسواق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس، لبنان، 2000، ص: 203.

الأوراق المالية العربية، والاعتماد المباشر على الفوائض البترولية في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية دون اللجوء إلى التعبئة الكاملة للموارد الادخارية؛

✓ عدم وجود وسائل الربط بين أسواق الأوراق المالية العربية يحول دون قيامها بالدور النشط المنوط بها في جمع المدخرات المحلية للدول العربية المتاحة والممكنة واستخدامها على نحو فعال في مشروعات التنمية الاقتصادية، وكذا ارتفاع درجة تركيز التداول الذي تعاني منه كافة أسواق الأوراق المالية العربية وتعكس قلة عدد الأسهم ذات الجاذبية¹.

ومن خلال ما سبق، نلاحظ أن البورصة الجزائرية لم تتأثر بداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وذلك نتيجة لعدم انفتاحها على الأسواق المال العربية والعالمية وضعف أدائها المالي، وبالإضافة لعدة معوقات التي تم ذكرها سالفاً، ويعتبر تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر جزء من عملية تطوير القطاع المالي، ويحتاج هذا الأخير إلى منهجية صحيحة تبدأ من خلق بيئة اقتصادية مساندة وتصل إلى تطوير الأجزاء الأساسية للقطاع المالي، التي قد تساهم في تطوير وتفعيل بورصة الجزائر.

ثالثاً: التطورات النقدية في الاقتصاد السعودي والجزائري في ظل الأزمة:

استمر النهج التوسعي للسياسة النقدية في غالبية الدول العربية المصدر للنفط خلال عام 2012 بهدف دفع النشاط الاقتصادي وحفز الائتمان المصرفي. فقد تأثرت معدلات النمو الاقتصادي سلباً بتباطؤ معدلات نمو الطلب الخارجي نتيجة تراجع معدلات النمو في الاقتصاديات المتقدمة والدول الأوروبية الشريك التجاري الأبرز لعدد من الدول العربية خاصة النفطية منها، وبترجع مستويات الطلب المحلي نتيجة ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي التي شهدتها بعض دول المنطقة². من جانب آخر حرصت الدول العربية التي تبني نظاماً مرنة للصرف على إتباع سياسات نقدية داعمة للسيولة المحلية، والتي تأثرت سلباً في بعضها سواءً بسبب ظروف عدم الاستقرار الناتج عن التحولات السياسية التي شهدتها بعض دول المنطقة خلال عامي 2011 و2012 أو تأثر النشاط الاقتصادي في بعض الدول العربية بتفاقم أزمة الديون السيادية³. وعلى ضوء ما سبق، حرصت معظم البنوك المركزية العربية وخاصة السعودية والجزائرية على تبني بيئة نقدية محفزة للنمو الاقتصادي.

¹ - إبراهيم أنور، تذبذب أسواق الأوراق المالية، ورقة بحثية مقدمة إلى مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية حول التنمية في الاقطاع العربية، العدد 94، جوان السنة التاسعة، معهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010، ص ص: 10-16.

² - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011: التطورات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 130.

³ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012: التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2013، ص: 127.

أ. تطورات السياسة النقدية في السعودية:

استمرت الأوضاع النقدية في المملكة العربية السعودية تدعم النشاطات الاقتصادية المحلية في عام 2011. وواصلت مؤسسة النقد العربي السعودي المحافظة على السياسة النقدية التوسعية التي تبنتها في عام 2008 لمواجهة الأزمة المالية العالمية¹، وحافظت مؤسسة النقد على الإبقاء على سياسة أسعار الفائدة الرسمية عند مستويات منخفضة لتعزيز النشاط الاقتصادي ودعم التوظيف تماشياً مع السياسة النقدية التيسيرية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي استمرت حتى عام 2014. من جانب آخر، واصلت مؤسسة النقد العربي السعودية استخدامهما لعدد من الأدوات النقدية لامتناس فائض السيولة الناتج عن ارتفاع المتحصلات النفطية بهدف ضبط التوسع النقدي والحفاظ على استقرار سياسة سعر الصرف².

1. عرض النقود:

سجل عرض النقود بتعريفاته المختلفة (ن2) و (ن3) في عام 2016 نمواً بنسب متفاوتة مما كان عليه في عام 2015. حيث سجل عرض النقود (ن3) وهو الأداء الأوسع لقياس السيولة المحلية ويسمى أيضاً عرض النقود بتعريفه الواسع، ويتكون من النقد المتداول خارج المصارف وإجمالي الودائع لدى المصارف، حيث سجل ارتفاعاً نسبته 0,8% أي ما يعادل 14,1 مليار ريال ليبلغ حوالي 1,79 تريليون ريال في عام 2016، مقارنة بنسبة 2,5% أي ما يعادل 43,9 مليار ريال في عام 2015. كما حافظت الودائع المصرفية على معدل نموها مقارنة بالعام السابق، والتي شكلت 90,5% من عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3). وانخفض معدل نمو النقد المتداول خارج المصارف ليبلغ 1,1% ما يعادل 1,8 مليار ريال في عام 2016، مقارنة بنسبة 9,6% أي ما يعادل 14,7 مليار ريال في عام 2015³. كما هو موضح في الملحق رقم (03-04)*.

من خلال الجدول رقم (3-10) والملحق رقم (03-04)، وبإستعراض معدلات عرض النقود ومكوناته خلال الفترة (2000-2016)، تظهر بيانات الواردة في عام 2010 تباطؤ معدلات نمو عرض النقود بتعريفه (ن1) و (ن3) وبنسب متفاوتة. فقد تباطأ معدل نمو عرض النقود (ن1) وتتكون من (النقد المتداول خارج المصارف + الودائع تحت الطلب) بنحو 2,7% لينخفض إلى نسبة 19,9% مقابل 22,6% في عام 2009، وذلك لتباطؤ نمو حجم الودائع تحت الطلب بحوالي 4,1 نقطة مئوية على الرغم من إرتفاع حجم النقد المتداول خارج المصارف بنحو 1,6 نقطة مئوية، وتباطؤ أيضاً معدل نمو عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3) بنحو 5,7 نقطة مئوية ليصل إلى 5% ولم تصل لهذه النسبة منذ 2001 مقارنة بنمو قدره 10,7% في عام 2009، وذلك

¹ - مؤسسة النقد العربي السعودية، التقرير السنوي الثامن والأربعون : أحداث التطورات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

² - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012: التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 127.

³ - مؤسسة النقد العربي السعودية، التقرير السنوي الثالث والخمسون : أحداث التطورات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

* - للمزيد من الإطلاع أنظر إلى: الملحق رقم (03-04): تطورات عرض النقود خلال الفترة (2000-2016).

نتيجة الانخفاض الملحوظ في الودائع الأخرى شبه النقدية. بينما ارتفع نمو عرض النقود (ن2) بنحو 2,8 نقطة مئوية ليبلغ 9,3% مقارنة بنمو نسبته 6,5% في عام 2009، ويعزى نمو عرض النقود (ن2) بشكل رئيسي إلى تراجع الانخفاض في حجم الودائع الزمنية والادخارية، حيث تراجعت بنحو 4,2 نقطة مئوية.

الجدول رقم (3-10): معدلات عرض النقود ومكوناته خلال الفترة (2000-2016).

الوحدة: نسبة مئوية (%)

نهاية السنة	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	ن1	الودائع الزمنية والادخارية	ن2	الودائع الأخرى شبه النقدية	ن3
2000	7,3-	12,7	5,6	6,4	5,9	1,4-	4,5
2001	3,6-	13,7	8,4	0,9	5,8	1,6	5
2002	6,3	15,2	12,8	17,8	14,5	15,8	14,8
2003	5,9	11,7	10,2	5	8,4	1,2	6,9
2004	8,5	26	21,6	20	21,3	8,7	18,8
2005	6,9	3,8	4,5	20,9	10	19	11,6
2006	7,8	11	10,3	36,8	20	16,2	19,3
2007	4,1	27,9	22,6	25,2	23,7	1,1	19,6
2008	15	10	10,9	29,9	19	10,4	17,6
2009	6,5	26,5	22,6	12-	6,5	35,3	10,7
2010	8,1	22,4	19,9	7,8-	9,3	15-	5
2011	25,6	20,9	21,6	2,4	15,4	0,4	13,3
2012	11,0	17,6	16,6	6,2	13,6	16	13,9
2013	7,5	13,7	12,8	6,4	11,1	9,6	10,9
2014	7,4	15,4	14,2	15,6	14,6	6-	11,9
2015	9,6	1,3-	0,2	9	2,4	3,4	2,5
2016	1,1	0,2-	0,0	13,1	3,6	22-	0,8

المصدر: من إعداد الباحث، بإعتماد على:

- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثالث والخمسون: أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2017، ص: 46.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثامن والأربعون: أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2012، ص: 30.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الأربعة والأربعون: أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2007، ص: 42.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الواحد والأربعون: أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2005، ص: 76.

2. تطورات أسعار الفائدة وسعر الصرف:

انخفضت أسعار الفائدة على الودائع بالريال بين المصارف المحلية في المملكة العربية لتصل إلى أدنى مستوياتها في عام 2010 نتيجة استمرار المؤسسة النقد في المحافظة على معدل العائد الرسمي على اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس، وكذلك إنسجاماً مع الاتجاه العام لمستويات أسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية، وانخفض متوسط معدل الفائدة على الودائع بالريال بين المصارف السعودية لمدة ثلاثة أشهر "SIBOR" اتجاهها التنازلي في أعقاب السياسة النقدية التوسعية التي اعتمدت منذ عام 2008¹. حيث انخفض خلال عام 2010 بنحو 18 نقطة أساس

¹ - مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثامن والأربعون، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

ليصل إلى مستوى 0,74% مقارنة بمستوى 0,91% خلال عام 2009، أي بمعدل انخفاض بلغت نسبته 19,2%، وبشكل مقارب للودائع بالريال، كما انخفض أيضا متوسط سعر الفائدة على الودائع بالدولار خلال عام 2010 بنحو 38 نقطة أساس ليصل إلى 0,36% مقارنة بمعدل فائدة قدره 0,74 في عام 2009، وبانخفاض نسبته 51,4%، ليرتفع بذلك الفارق بين متوسط السعرين إلى 0,38 نقطة أساس وبفارق نقطتين لصالح الريال¹.

كما ظل ربط سعر الصرف بين الريال السعودي والدولار الأمريكي مستقرا في سوق النقد الأجنبي. وبات سعر الصرف في السوق الفورية قريبا من السعر الرسمي البالغ 3,75 ريال للدولار في عام 2011². وتجدد الإشارة إلى أنه لوحظ بعض التذبذبات في سعر صرف الريال الأجل مقابل الدولار في معاملات محدودة نتيجة لبعض التوقعات غير الدقيقة من قبل بعض المضاربين بإمكانية تأثر الاقتصاد السعودي بأسعار النفط المنخفضة. غير أن توفر الاحتياطات الأجنبية التي بلغت 2,009.2 مليار ريال في نهاية عام 2016، واستمرار الاقتصاد السعودي بمؤشراته الجيدة، بالإضافة إلى التزام مؤسسة النقد بالحفاظ على سعر الصرف أدى تضائل هذه التذبذبات وعودة سعر الصرف الأجل إلى مستويات مستقرة³.

وعلى ضوء ما سبق، يظهر تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية من خلال تباطؤ نمو معدلات عرض النقود (ن1) و (ن3) وبنسب متفاوتة، فقد تباطأ معدل نمو عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3) بنحو 5,7 نقطة مئوية ليصل إلى 5% ولم تصل لهذه النسبة منذ 2001 مقارنة بنمو قدره 10,7% في عام 2009، وذلك نتيجة الانخفاض الملحوظ في الودائع الأخرى شبه النقدية، كما يظهر ذلك في تطورات الودائع المصرفية حسب العملة، فقد انخفضت الودائع بالعملة الأجنبية في عام 2010 بنسبة 23,4%، وبذلك انخفض نصيبها من إجمالي الودائع من 17,1% في عام 2009 إلى 12,5% نهاية عام 2010.

كما تظهر التداعيات كذلك في انخفاض أسعار الفائدة على الودائع بالريال بين المصارف المحلية في المملكة العربية السعودية لتصل إلى أدنى مستوياتها في عام 2010، حيث انخفض خلال عام 2010 بنحو 18 نقطة أساس ليصل إلى مستوى 0,74% مقارنة بمستوى 0,91% خلال عام 2009، أي بمعدل انخفاض بلغت نسبته 19,2%، وبشكل مقارب للودائع بالريال، كما انخفض أيضا متوسط سعر الفائدة على الودائع بالدولار خلال عام 2010 بنحو 38 نقطة أساس ليصل إلى 0,36% مقارنة بمعدل فائدة قدره 0,74 في عام 2009، ولم تتأثر أسعار الصرف وظل ربط سعر الصرف بين الريال السعودي والدولار الأمريكي مستقرا في سوق النقد الأجنبي.

¹ - مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السابع والأربعون : أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والاحصاء، الرياض، 2011، ص: 41.

² - المرجع نفسه.

³ - مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثالث والخمسون : أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والاحصاء، الرياض، 2017، ص: 52.

ب. تطورات السياسة النقدية في الجزائر:

تميّز تطور الاقتصاد الكلي خلال السنوات الأولى للألفية الجديدة بفائض في الادخار على الاستثمار، رغم التآكل الواضح لهذا الفائض المسجل خلال سنة 2009 بسبب الصدمة الخارجية الحادة. وفي وقت ساهمت فيه صلابة الوضعية المالية الخارجية خلال العقد الأول للألفية الجديدة في إرساء القدرة على مقاومة الصدمات الخارجية، لاسيما بين 2004 و2008. وأدى التراكم المستمر للاحتياطيات الرسمية للصرف الناجمة عن ذلك إلى بروز الموجودات الخارجية كمصدر رئيسي للتوسع النقدي في الجزائر.

بالتوازي مع ذلك وفي إطار التسيير الاقتصادي الكلي السليم للمزيد من الموارد، أدى التراكم المتواصل في موارد صندوق ضبط الإيرادات إلى تخفيف توسع السيولة في الاقتصاد الوطني، في حين أدت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو في سنة 2009 إلى انخفاض تاريخي لوتيرة التوسع النقدي، وحتى تقلصها. من جهة أخرى، ومرساة على استئناف التوسع النقدي في سنتي 2010 و2011، وسجلت سنة 2012 توسعا نقدياً في ظرف يتميز بتزايد معتبر للقروض للاقتصاد واستمرار تزايد نفقات الميزانية الجارية.

في مثل هذا الظرف، والذي يتميز بالتوسع النقدي واستمرار التضخم الداخلي، واصل بنك الجزائر في امتصاص فائض السيولة على مستوى السوق النقدية خلال سنة 2012، وذلك بواسطة إدارة مرنة ومنظمة للوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية، وفي تناغم مع الأهداف الكمية الوسيطة للسياسة النقدية. كما استفاد سير هذه السياسة من طرف بنك الجزائر، تبعا لإصلاح إطار السياسة النقدية في أوت من سنة 2010، من تعزيز الإطار التنظيمي لسنة 2009¹.

كما أدى الانخفاض في فائض السيولة المصرفية في 2015 واستمراره في 2016 إلى تغيير جذري في إدارة السياسة النقدية. كانت تكمن إدارة السياسة النقدية منذ مدة طويلة في امتصاص فائض السيولة المصرفية من خلال أدوات الامتصاص وتسهيلات الودائع، ثم اتجهت، ابتداءً من شهر أوت 2016 نحو استعمال أدوات لضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي².

1. التطورات النقدية الرئيسية:

تميزت سنة 2012 بذرورة في التضخم رغم تباطؤ وتيرة التوسع النقدي³. ويوضح الملحق رقم (03-05) تحليل تطور الوضعية النقدية المجمعة محددات التباطؤ النقدي.

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012: التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 171 - 172.

² - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016: التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

³ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012: التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 178.

* - للمزيد من الإطلاع أنظر إلى: الملحق رقم (03-05): تطور الوضعية النقدية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2016).

ومن خلال الملحق رقم (03-05)، نلاحظ ارتفاع المجمع النقدي M2 بـ 10,92% فقط مقابل 19,91% بموجب سنة 2011، ما يوافق الوتيرة الأقل ارتفاعاً للربع سنوات الأخيرة باستثناء 2009، سنة الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير، التي سجلت أدنى وتيرة تاريخياً 3,12%. كما تراجع وتيرة نمو العملة النقدية بـ 8 نقاط مئوية بسبب تداعيات أزمة الديون في منطقة اليورو، أي نمو بنسبة 14,81% في 2012 مقابل 22,53% في 2011. هذا، وقد تقلص هذا المجمع في سنة 2012. مع ذلك، تواصل الميل التصاعدي لنسبة العملة النقدية إلى M2 خلال سنة 2012 لتصل إلى 26,8% في نهاية الفترة.

نتيجة لذلك، يشير هيكل M2 في نهاية 2012 انخفاضاً في الحصة النسبية للودائع المصرفية إلى 60,9% مقابل 63,7% في نهاية 2011، بينما سجلت حصة ودائع مركز الصكوك البريدية والخزينة العمومية ارتفاعاً قدره 12,3% مقابل 10,4% في نهاية 2011. فيما يخص حصة التداول النقدي، فقد ارتفعت بصفة طفيفة بـ 26,8% مقابل 25,9% في نهاية 2011. بالفعل، بقي صافي المبالغ المسحوبة شهرياً للنقود الورقية المعتبر خلال سنة 2012، باستثناء شهري نوفمبر وديسمبر 2012 اللذان تميزا بتقلص في هذا المجال. بقي الطلب على النقد مستمراً في 2012، بعد التوسع الكبير للنقود الورقية في 2011، وذلك بارتباط مع ظاهرة توسع السوق الموازية و الاكتناز. يؤكد الميل التصاعدي نسبياً لنسبة النقد الورقي إلى الودائع خارج قطاع المحروقات هذا الاتجاه.

كما تسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط، الذي بدأ في 2015 والذي استمر في 2016، في حدوث عجوزات كبيرة في الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات¹. عكس التقلص المعتبر للاحتياطي النقدي، الناجم عن هذه العجوزات النمو الضعيف أو شبه المنعدم في الكتلة النقدية (M2) بنسبة 0,79% في عام 2016، كما كان عليه الحال في عام 2015 نسبة 0,13%. لكن، وعلى خلاف سنة 2015، أين كان النمو الضعيف لـ M2 راجع جزئياً، إلى الانخفاض الحاد في ودائع قطاع المحروقات، ففي عام 2016 يكمن مصدر الانخفاض في ودائع القطاعات خارج المحروقات بنسبة -3,2%، بينما ارتفعت ودائع قطاع المحروقات بنسبة 2,6%.

2- السوق النقدية والسيولة المصرفية:

بينما تميزت سنوات 1990 بأزمة سيولة، أدى ظهور فائض السيولة في بداية سنة 2002، بينك الجزائر إلى وضع، ابتداء من شهر أبريل 2002، أدوات امتصاص فائض السيولة على مستوى السوق النقدية. بالفعل، أثناء النصف الثاني من السنوات 1990، وسّع بنك الجزائر إطار الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية مع مضاعفة

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016: التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 129.

تدخلاته على السوق النقدية والمتمثلة في عرض السيولة للمصارف. وإلى غاية نهاية سنة 2001، بقيت إعادة التمويل لدى بنك الجزائر أهم مصدر لتوفير السيولة للمصارف.

وعلى عكس ذلك، ومنذ هذا التاريخ وإلى غاية 2012، لم تلجأ المصارف والمؤسسات المالية إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، وذلك بسبب فائض السيولة المتزايد في السوق النقدية. وحتى سنة 2009 سنة الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير والناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية، فقد تميّزت باستمرار فائض السيولة الهيكلية على مستوى السوق النقدية¹.

خلال الفترة (2001-2014)، التي تميزت بالفائض الهيكلية للسيولة المصرفية، بلغت السيولة المصرفية 2730,9 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2014. ومنذ ذلك الحين، تقلصت السيولة المصرفية، لتبلغ 1832,6 مليار دينار في نهاية 2015 ثم 820,9 مليار دينار في نهاية 2016².

تجدر الإشارة إلى أنّ الظرف المتميز بفائض السيولة في السوق النقدية منذ أكثر من عشرة، والذي بقي هيكلياً في سنة 2012، ومنذ نهاية 2014 تقلصت السيولة المصرفية. يظهر تحليل سلوك العوامل المستقلة للسيولة المصرفية، بفهم تطورها وتوجهها نحو الانخفاض، حسب درجة الأهمية التغيرات السنوية التالية³:

✓ تقلصت الموجودات الخارجية الصافية؛ "AEN؛ الاحتياطات المعبر بالدينار" بـ 18,1%، منتقلة من 15374,4 مليار دينار في 2015 إلى 12596 مليار دينار في 2016. في حين وبسبب العجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، كان التغير في السيولة المصرفية سالباً بما يعادل 26,03 مليار دولار. كما ارتفعت الموجودات الخارجية الصافية لبنك الجزائر في عام 2012 بـ 1052,42 مليار دينار، ناتج عن فائض ميزان المدفوعات، مغدياً السيولة المصرفية بعد الصدمة الخارجية لسنة 2009⁴؛

✓ بسبب التغير في قائم ودائع الخزينة العمومية (الحساب الجاري وصندوق ضبط الإيرادات) لدى بنك الجزائر، بلغت عمليات ضخ السيولة المصرفية بـ 1318,2 مليار دينار، وهو ما يمثل مبلغ الاقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات لتمويل جزئياً العجز في الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية⁵. كما يظهر تغير إيجابي في عام 2012 قدره 252,05 مليار دينار بموجب ودائع الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر، وهو يمثل تعقيماً للسيولة⁶؛

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 190.

² - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 134.

³ - نفس المرجع السابق، ص: 135.

⁴ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 191.

⁵ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 135.

⁶ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 191.

✓ تزايد تداول النقد الورقي خارج بنك الجزائر بمبلغ 389,1 مليار دينار، نتيجة لتحوّل الودائع إلى نقد ورقي، وهو ما يمثل عاملا مستقلا لاقتطاع السيولة من النظام المصرفي¹.

ترجم تطور العوامل المستقلة (اقتطاع وضخ)، بتقلص السيولة المصرفية بـ 1011,7 مليار دينار. أمام الاتجاه التنافسي لفائض السيولة المصرفية، كون المبالغ المتسببة في اقتطاع السيولة أصبحت تقف المبالغ المساهمة في زيادتها، قام بنك الجزائر بـ²:

✓ وقف عمليات استرجاع السيولة، بعد قيامه بالتخفيض التدريجي لاعتبات الامتصاص، وألغى تسعيرة عمليات تسهيل الإيداع. مما حفز المصارف بطرح فوائضها من الموارد لدى السوق النقدية ما بين المصارف؛

✓ خفض معدل الاحتياطيات الإجبارية من 12% إلى 8% في 2016؛

✓ إعادة تنشيط عمليات إعادة خصم السندات الخاصة والعمومية وخفض معدلها من 4% إلى 3,5%، مع الاستعداد المباشر في عمليات السوق المفتوحة في بداية سنة 2017.

3. تطور أسعار الصرف:

إنّ الوضع الدولي المتميز بالأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية خلال (2008-2012) قد أبرز حدّة التقلبات المتزايدة لأسعار صرف العملات الصعبة الرئيسية، أي الدولار الأمريكي و اليورو³، وبعد الانخفاضات الكبيرة لقيم عدة عملات للاقتصاديات المتقدمة وللبلدان الناشئة والنامية في عام 2015 مقابل الدولار، لا يزال تقلب أسعار الصرف لمختلف العملات في سوق الصرف العالمي والمستوى المتدني لأسعار البترول حديث الساعة في 2016، لا سيما بعد الاعلان عن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي⁴.

استمر بنك الجزائر في تسيير سياسة نشطة لمعدل الصرف "التعويم الوجه"، مع هدف استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي وفق تطور أساسيات الاقتصاد الوطني.

في نفس السياق، اتساع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين وتراجع أسعار البترول، ترافقا مع تدهور المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، وانخفاض سعر الصرف الاسمي للدينار من جديد في 2016 مقابل الدولار واليورو، ولكن بوتيرة أضعف من تلك المسجلة في 2015.

مقابل الدولار الأمريكي، انتقل متوسط سعر الصرف السنوي للدينار من 100,46 دينار للدولار الواحد في 2015 إلى 109,47 دينار في عام 2016، أي انخفاضاً بنسبة 8,2%، مقابل انخفاض نسبته 19,8% في

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016: التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 135.

² - المرجع نفسه.

³ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012: التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 88.

⁴ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016: التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 62.

عام 2015. وفي وقت نفسه ومقابل اليورو، انخفضت قيمة الدينار الجزائري بنسبة 8,03% مقابل اليورو بين سنتي 2015 و 2016، لتبلغ 121,18 دينار للأورو الواحد في 2016، مقابل 111,44 دينار للأورو الواحد في 2015¹.

في ظرف يتميز باستمرار الاختلالات في الحسابات الخارجية والعامه وبالتطور غير المواقي لبعض أساسيات الاقتصاد الوطني، لا سيما فارق التضخم مع شركائنا التجاريين الرئيسيين وتراجع أسعار النفط، يعكس انخفاض سعر صرف الدينار خاصة مقابل اليورو، إلى حد كبير، وتطور أسعار صرف عملتين التسديد الرئيسيتين للجزائر اليورو مقابل كل العملات تقريباً والدولار مقابل بعض عملات البلدان الشريكة².

على ضوء ما سبق، نلاحظ أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط في عام 2015 أثر كثيراً على الوضعية النقدية للاقتصاد الجزائري مقارنة بتداعيات أزمة منطقة اليورو، حيث أدى إلى تقلص المعبر للاحتياطي النقدي، الناجم عن هذه العجوزات النمو الضعيف أو شبه المنعدم في الكتلة النقدية (M2) بنسبة 0,79% في عام 2016، كما كان عليه الحال في عام 2015 نسبة 0,13%. كما تقلصت الموجودات الخارجية الصافية؛ "AEN؛ الاحتياطيات المعبر عنها بالدينار" بـ 18,1%، منتقلة من 15374,4 مليار دينار في 2015 إلى 12596 مليار دينار في 2016. بالإضافة إلى تدهور المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، وانخفاض سعر الصرف الاسمي للدينار من جديد في 2016 مقابل الدولار واليورو، ولكن بوتيرة أضعف من تلك المسجلة في 2015.

المطلب الثاني: تداعيات أزمة الديون السيادية على الاقتصاد الحقيقي السعودي والجزائري.

ثمة إقرار واسع بأن أزمة المالية في منطقة اليورو أثرت في الإقتصاد الحقيقي وسببت ركوداً إذ لم يكون كساداً على مستوى الإقتصاد العالمي ككل، فالتأثير لم يكن محصوراً في القطاع المالي فقط بل أصاب الإقتصاد الحقيقي أيضاً، ومن خلال هذا المطلب سنحاول توضيح أثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على المالية العامة، البطالة والتضخم، التجارة الخارجية وميزان المدفوعات للإقتصاد السعودي والجزائري.

أولاً: أثر أزمة الديون السيادية على المالية العامة في السعودية والجزائر.

كان لارتفاع أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية والتحويلات السياسية التي شهدتها عدد من دول المنطقة العربية أثراً بارزاً على أوضاع المالية العامة في الدول العربية خلال عام 2011. فقد ساهم تصاعد أسعار النفط خلال عام 2011 وما ترتب عنه من زيادة في الإيرادات المالية في الدول العربية النفطية، في زيادة الإنفاق العام في

¹ - نفس المرجع السابق، ص: 64.

² - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، 2018، ص: 54.

معظم هذه الدول من خلال زيادة الأجور والرواتب والتحويلات الاجتماعية وأشكال الإنفاق الجاري الأخرى، إضافة إلى زيادة الاستثمار الحكومي، ومن ناحية أخرى، لجأت الدول العربية النفطية التي تربطها علاقات تجارية واقتصادية وثيقة مع الاتحاد الأوروبي إلى إتباع سياسات مالية توسعية لتعزيز الطلب المحلي ودفع عجلة النمو الاقتصادي في ضوء تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وما ترتب عنها من تراجع في الطلب الخارجي على صادرات هذه الدول من السلع والخدمات¹. وفي ضوء هذه التطورات، يمكن أن نوضح أثر الأزمة المالية في منطقة اليورو على الإيرادات ونفقات والموازنة العامة لكل من المملكة العربية السعودية والجزائر.

أ. تطورات المالية العامة في المملكة العربية السعودية في ظل الأزمة:

تتركز الإيرادات العامة للسعودية بشكل عام في مصدر شبه واحد وهو الإيرادات النفطية، وهذا يعد مشكلة بالأساس ذلك أن أسعار النفط مرتبطة بالنمو والاستقرار في الأسواق العالمية، وبالتالي تكون الإيرادات العامة مرتبطة بالإيرادات النفطية، فأي انخفاض في أسعار النفط العالمية تشكل خطراً على توازن ميزانية في السعودية، فمع تعرض الاقتصاديات المتقدمة لأزميتين مالييتين متتاليتين وهي الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية تراجعت معدلات النمو بالاقتصاديات المتقدمة وخاصة دول منطقة اليورو تبعثها تراجع معدلات النمو للدول العربية² النفطية، مما يؤثر بشكل مباشر على الموازنة العامة للسعودية. كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (3-11): فائض أو عجز الميزانية العامة في السعودية خلال الفترة (2000-2017).

الوحدة: مليار ريال سعودي

البيانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإيرادات العامة	258,1	228,2	213	293	392,3	564,3	673,7	642,8	1101
النفقات العامة	235,3	255,1	233,5	257	285,2	346,5	393,3	466,2	520,1
عجز أو فائض	22,8	26,9 -	20,5 -	36	107,1	217,8	280,4	176,6	580,9
البيانات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإيرادات العامة	509,8	741,6	1117,8	1247,4	1156,4	1044,37	615,9	519,4	691,5
النفقات العامة	596,4	653,9	826,7	873,3	976	1109,90	978,1	830,5	930
عجز أو فائض	86,6 -	87,7	291,1	374,1	180,4	65,53 -	362,2 -	311,1 -	238 -

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على:

- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الواحد والأربعون: أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2005، ص: 39.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والأربعون: أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2010، ص: 27.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الخمسون: أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2014، ص: 26.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثالث والخمسون: أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2017، ص: 29.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الرابع والخمسون: أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2018، ص: 25.

¹ - صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 113.

² - ليندة رزقي، مرجع سبق ذكره، ص: 202.

من خلال الجدول رقم (3-11)، نلاحظ انخفاض الإيرادات العامة للمملكة العربية السعودية عام 2009 بعد ستة سنوات أي منذ 2003 من النمو الاستثنائي في الإيرادات النفطية بفضل العوامل الخارجية، حيث انخفضت بنسبة 53,69% أي ما يعادل 509,8 مليار ريال في عام 2009 مقابل 1101 مليار ريال في عام 2008، ويعود هذا التراجع الكبير بشكل أساسي إلى الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية بنسبة 55,8% للمملكة إثر تراجع الكبير في أسعار النفط من جراء الأزمة المالية العالمية، ومع بداية تفاقم أزمة المالية في منطقة اليورو نمت الإيرادات العامة بنسبة 45,46% و 50,72% في عامي 2010 و 2011، ويعود هذا التحسن بشكل رئيسي إلى زيادة الإيرادات النفطية للمملكة بعد ارتفاع أسعار النفط الخام. كما سجلت الإيرادات العامة إنخفاضاً بنسبة 41,02% أي ما يعادل 615,9 مليار ريال في عام 2015 مقابل 1044,37 مليار ريال عام 2014، وسجلت إنخفاضاً عام 2016 قدرة بـ 519,4 مليار ريال أي بنسبة 15,66%، ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض متوسط سعر برميل النفط العربي الخفيف بنسبة 17,8% ليبلغ 40,96 دولار للبرميل مقارنة بنحو 49,85 دولار للبرميل في عام 2015.

أما بخصوص النفقات العامة للمملكة، فقد سجلت إنخفاضاً في عام 2015 بنسبة 11,87% ما قيمته 978,1 مليار ريال مقابل 1109,90 مليار ريال في عام 2014، كما سجلت انخفاض عام 2016 بنسبة 15,09% ما قيمته 830,5 مليار ريال، ويعود هذا الإنخفاض إلى تراجع الكبير في الإيرادات النفطية بنسبة 51,1% في عام 2015 جراء انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، ولم تسجل النفقات العامة هذا الانخفاض لمدة 13 سنة أي منذ عام 2002، حيث انتهجت المملكة العربية السعودية السياسات المالية التوسعية، حيث قامت بإنشاء 500 ألف وحدة سكنية وبناء مستشفيات جديدة، ودفع علاوة وزيادة الحد الأدنى لأجور القطاع العام¹.

وبالنسبة للميزانية العامة للمملكة العربية السعودية، فقد سجلت عجزاً بلغ نحو 86,6 مليار ريال أي ما نسبته 6,1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 مقارنة بفائض بلغ 580,9 مليار ريال أو ما نسبته 32,5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008، ويعود هذا العجز بعد ستة سنوات من الفوائض المالية للميزانية العامة نتيجة للطفرة المالية المتأتية من الإيرادات البترولية إثر ارتفاع أسعار النفط الخام، كما سجلت الميزانية العامة عجزاً في عام 2015 بلغ حوالي 362,2 مليار ريال أي ما نسبته 452,7% مقارنة بالعجز الذي بلغ حوالي 65,53 مليار ريال في عام 2014، وسجلت الميزانية العامة عجزاً في عام 2016 بلغ حوالي 311,1 مليار ريال، ويعزى هذا العجز إلى إنخفاض الإيرادات النفطية بنسبة 51,1% في عام 2015.

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد: التطورات المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 122.

على ضوء ما سبق، ومن خلال استعراضنا للميزانية العامة للمملكة العربية السعودية، وفي ظل تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو خاصة عامي 2010 و2011، نجد أن الميزانية العامة للمملكة حققت فوائض مالية في الموازنة نتيجة زيادة في الإيرادات النفطية بعد ارتفاع أسعار النفط الخام، ومن هنا نستنتج أن الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية لم تتأثر بتداعيات أزمة منطقة اليورو، وأما في السنوات التي سجلت فيها الميزانية العامة للمملكة عجزاً خاصة في عامي 2009 و2015، يعود هذا العجز الكبير بشكل أساسي إلى الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية للمملكة إثر تراجع الكبير في أسعار النفط خام. ومن هنا نستنتج أن الميزانية العامة للمملكة تتأثر بتقلبات أسعار النفط الخام بالأسواق العالمية.

ب. تطورات المالية العامة في الجزائر في ظل الأزمة:

خلال سنوات 2000 وحتى 2008، عرفت النفقات العمومية زيادة حادة لكنها مقرونة بارتفاع إيرادات الميزانية بشكل يجعل قابلية استمرار المالية العامة مضمونة، كما يشهد على ذلك تشكيل قدر كبير من الموارد في صندوق ضبط الإيرادات (FRR)، في هذا الطرف، فإن الزيادة القوية في النفقات العمومية خلال هذه الفترة، وخاصة بين 2005 إلى 2008، نجمت عن الزيادة القوية في نفقات التجهيز التي انتقلت نسبتها مقارنة بالنفقات الجارية من 65,4% في سنة 2001 إلى 89% في سنة 2008¹.

في المقابل، منذ 2009 وبالرغم من الاستقرار النسبي لنفقات ميزانية التجهيز، كانت أرصدة الميزانية الإجمالية في حالة عجز لكن بأحجام جد متفاوتة. بعد العجز الكبير الذي شهدته سنة 2009 والناجم عن انخفاض إيرادات الضريبة البترولية بنسبة (-41%) المرتبط بالصدمة الخارجية الحادة، لم يمثل عجز سنتي 2010 و 2011 إلا 0,6% و 0,4% من إجمالي الناتج الداخلي على التوالي. إزداد العجز الميزانية في عام 2012 من جديد في ظل تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو بنسبة 4,8%، وذلك بسبب الارتفاع الكبير للنفقات الإجمالية ما نسبته 22,5% وخاصة الارتفاع الكبير للنفقات الجارية بنسبة 27,2%، بعد الارتفاعات التي لا تقل حدة التي سجلت في عام 2011 بنسبة 31% و 45,9% على التوالي².

بالتالي وبالرغم من استقرار أسعار المحروقات عند مستوى مرتفع 111 دولار للبرميل في 2012 مقابل 112,9 دولار في 2011، أدت الارتفاعات الحادة المتتالية في النفقات العمومية للسنتين الأخيرتين، خاصة وأنها نفقات التسيير، إلى عجز معتبر في الميزانية. أخذاً بعين الاعتبار الميل التنازلي لحجم صادرات المحروقات منذ 2006 والميل التصاعدي للنفقات الجارية، تبرز قابلية استمرار الميزانية كاهتمام على المدى القصير، كما يظهر ذلك بوضوح من تحليل وضعية المالية العامة من خلال الجدول الموالي.

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2012: التطورات الاقتصادي والنفدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

² - المرجع نفسه.

الجدول رقم (3-12): فائض أو عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

الوحدة: مليار دينار

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	اليــــــــان
5190,5	3687,8	3639,8	3082,6	2229,7	1966,6	1603,2	1505,5	1578,1	الإيرادات العامة
4191	3108,5	2453	2052	1891,8	1766,2	1550,6	1321	1178,1	النفقات العامة
999,5	579,3	1186,8	1030,6	337,9	200,4	52,6	184,5	400	عجز أو فائض
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	اليــــــــان
6182,8	5110,1	5103,1	5738,4	5957,5	6411,3	5790,1	4392,9	3676	الإيرادات العامة
7389,3	7297,5	7656,3	6995,7	6024,1	7169,9	5853,6	4466,9	4264,3	النفقات العامة
1206,5-	2187,4-	2553,2-	1257,3-	66,6 -	758,6-	63,5-	74-	588,3-	عجز أو فائض

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على:

- Banque D' Algerie, **Rapport 2004: Evolution Economique et Monetaire en Algerie**, Alger, Juillet 2005, p: 71.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، سبتمبر 2009، ص: 113.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، 2013، ص: 108.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، جويلية 2018، ص: 108.

من خلال الجدول رقم (3-12)، نلاحظ إرتفاع إيرادات الميزانية العامة في عام 2012، حيث قدرت حوالي 6411,3 مليار دينار مقابل 5790,1 مليار دينار في عام 2011، أي سجلت إرتفاعاً بنسبة 10% أي ما يعادل 621,2 مليار دينار مقابل ارتفاع بنسبة 31,8% أي ما يعادل 1397,2 مليار دينار في عام 2011، هذا في ظل تفاقم أزمة المالية في منطقة اليورو، وبعد الانخفاض الكبير الذي سجلته في عام 2009 بنسبة (-29,2%) أي ما يعادل 1514,5 مليار دينار، إثر تراجع أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي من جراء الأزمة المالية العالمية. كما بلغت الإيرادات الميزانية العامة في عام 2015 مبلغ 5103,1 مليار دينار مقابل 5738,4 مليار دينار في عام 2014، أي بإنخفاض قدره 635,3 مليار دينار أي ما نسبته 11,1%، نتج عن هذا الانخفاض في إجمالي الإيرادات العامة عن الانخفاض الكبير في إيرادات المحروقات بمبلغ قدره 1014,9 مليار دينار أي ما نسبته (-30%).

أما بالنسبة للنفقات الميزانية العامة ومن خلال الجدول أعلاه، فقد سجلت إنخفاضاً في عام 2013 لأول مرة منذ عام 2000، حيث بلغت 6024,1 مليار دينار مقابل 7169,9 مليار دينار في عام 2012 أي بإنخفاض يساوي 15,9%، جاء هذا الانخفاض بعد الارتفاعات التي شهدتها بنسبة 31% و22,4% على التوالي في 2011 و2012. وكانت هذه الارتفاعات نتيجة ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية والتحولت السياسية التي شهدتها عدد من دول المنطقة العربية، حيث اتبعت الجزائر سياسة مالية توسعية لتعزيز

الطلب المحلي ودفع عجلة النمو الاقتصادي في ضوء تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية، وما ترتب عنها من تراجع في طلب الخارجي على صادرات¹.

أما الميزانية العامة الكلية ومن خلال الجدول رقم (3-12)، فقد سجلت عجزاً بنسبة 103% في عام 2015 والأكثر ارتفاعاً منذ 2009. بلغ حوالي 2553,2 مليار دينار مقابل مبلغ 1257,3 مليار دينار في عام 2014. نتج هذا العجز عن الإنخفاض في إيرادات الميزانية العامة بنسبة 11,1%، المرتبطة بالإنخفاض في الإيرادات الجبائية للمحروقات بنسبة 30% إثر تراجع متوسط سعر البترول بنسبة 47% في الأسواق العالمية، وعن الارتفاع في نفقات الميزانية العامة بنسبة 9,4%.

على ضوء ما سبق، نلاحظ أن الميزانية العامة الكلية للجزائر سجلت عجزاً خلال الفترة (2009-2017)، وبالرغم من استقرار أسعار النفط عند مستوى مرتفع 111 دولار للبرميل في 2012 مقابل 112,9 دولار في 2011، ومن هنا نستنتج أن الميزانية العامة للجزائر تأثرت بتداعيات التحولات السياسية التي شهدتها عدد من دول المنطقة العربية، وما نتج عنها من الارتفاعات الحادة والمتتالية في النفقات العمومية نتيجة السياسة المالية التوسعية المتبعة، وكذلك تأثرت الميزانية بتداعيات تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية، وما ترتب عنها من تراجع في طلب الخارجي على صادراتها بسبب السياسة التقشف المتبعة من قبل دول منطقة اليورو.

ثانياً: تداعيات أزمة الديون السيادية على التضخم والبطالة في السعودية والجزائر.

تعتبر السعودية والجزائر من الدول العربية المصدر للنفط الخام، والتي تتأثر بالتطورات المالية والاقتصادية في العالم خاصة من ناحية صادراتها النفطية، بالإضافة إلى الأسعار العالمية للنفط، سوف نتطرق في هذا العنصر إلى أثر أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على التضخم والبطالة في كل من السعودية والجزائر.

أ. معدلات التضخم والبطالة في المملكة العربية السعودية ومدى تأثيرها بالأزمة:

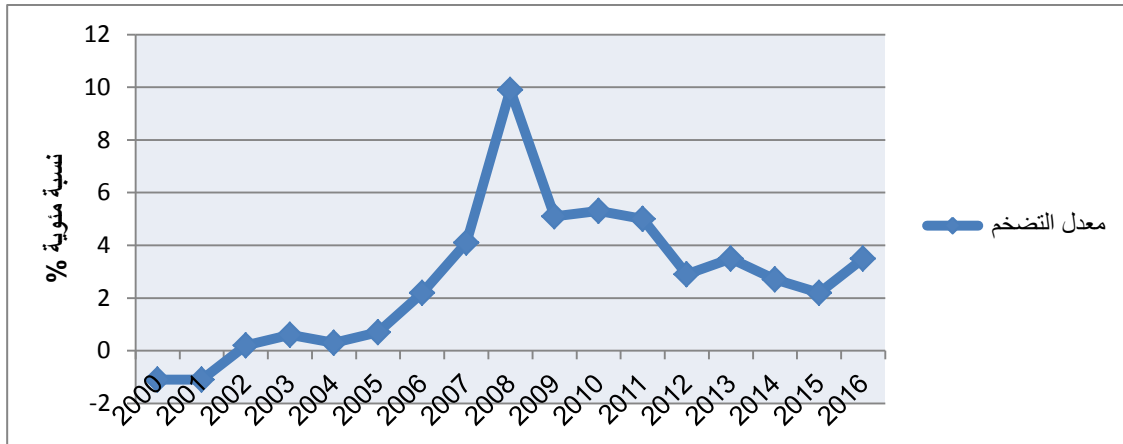
سنحاول توضيح أثر أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على التضخم والبطالة في المملكة العربية السعودية. من خلال:

1. تحليل تطور معدلات التضخم في المملكة:

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ويعد ظاهرة مواكبة للنمو الاقتصادي في كثير من الأحيان. ولا تختلف العوامل الرئيسية المسببة للتضخم من اقتصاد لآخر إلا أن العوامل الأخرى المسببة للتضخم تتفاوت لأسباب تتعلق بطبيعة الاقتصاد وتنوع قاعدته ودرجة انفتاحه على العالم الخارجي والممارسات التجارية السائدة فيه وغيرها، إضافة إلى عوامل موسمية قد تختلف من اقتصاد لآخر.

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011: التطورات المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 113.

الشكل رقم (03-08): معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2016-2000)



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على: الجدول رقم (3-13).

2. تطور معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية :

برزت مشكلة البطالة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي في المملكة، وذلك نتيجة لإرتفاع معدلات نمو السكان وتزايد أعداد الداخلين لسوق العمل، إضافة إلى استمرار تدفق العمالة الوافدة. وقد كانت معدلات البطالة في البداية معقولة نسبياً، إلا أنها سرعان ما تفاقمت وازداد القلق بشأنها على مستوى المجتمع والحكومة، نتيجة ارتفاع معدلاتها إلى مستويات غير متوقعة، وصعوبة توظيف الوظائف واستيعابهم من جهة، ولعدم قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة في بعض الفترات الزمنية من جهة أخرى، من هنا برز الخلل واضحاً في عدم التوازن بين العرض من القوى العاملة الوطنية والطلب عليها، وهذا بدوره أدى إلى زيادة أعداد المتعطلين عن العمل، ومن ثم استمرار ارتفاع معدل البطالة للسعوديين خلال ثلاث عشرة سنة؛ حيث ارتفع من 8,1% عام 2000 إلى نحو 12,2% عام 2012¹. كما هو موضح في الجدول رقم (3-14).

تشير البيانات في الجدول رقم (3-14)، ارتفاع معدل البطالة في المملكة العربية السعودية إلى 7,21% من إجمالي القوى العاملة خلال عام 2011، لأول مرة منذ عام 2000 تصل لهذا المعدل، بعدما سجلت انخفاضاً في عام 2008 بنسبة 5,74% مقابل نسبة 6,63% في عام 2007، كما سجلت معدلات البطالة استقراراً في حدود نسبة 5,5% إلى 5,7% خلال الفترة (2012-2016)، وبلغت نسبة السعوديين العاطلين عن العمل حوالي 12,3% من إجمالي القوى العاملة السعودية في عام 2016 مقارنة بنسبة 11,5% في عام 2015، وسجل معدل البطالة السعوديين الذكور بنسبة 5,9% من إجمالي قوى العمل للذكور السعوديين، بينما بلغت نسبة السعوديات الإناث العاطلات عن العمل حوالي 34,5% من إجمالي القوة العمل النسائية

¹ - رشود بن محمد الخريف، البطالة في المملكة العربية السعودية: تطور معدلاتها وتباينها الجغرافي وخصائصها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، الجمعية الجغرافية السعودية، جامعة الملك سعود الرياض، المملكة العربية السعودية، ص: 17.

السعودية. أما نسبة العاطلين غير السعوديين فقد بلغت نسبة 0,5% من إجمالي القوى العاملة غير السعودية في المملكة العربية السعودية. وهذا ليس مستغربا كون العمالة الوافدة تأتي بناء على عقود عمل مسبقة¹.

الجدول رقم (03-14): معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2017).

الوحدة: نسبة مئوية (%)

البيانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة	4,57	4,62	5,27	4,61	4,09	5,03	6,25	6,63	5,74
البيانات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة	6,26	6,43	7,21	5,5	5,6	5,7	5,6	5,6	5,8

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على:

- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الواحد والأربعون : أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2005، ص: 364.
- حسن العالي، نمط النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 21 أبريل 2013، ص: 11.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، العدد السابع والثلاثون، أبوظبي، 2017، ص: 48.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثالث والخمسون: أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2017، ص: 39.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017: الملاحق الإحصائية، أبوظبي، 2018، ص: 306.

كما يلاحظ أن هناك اختلافا كبيرا بين الذكور والإناث السعوديين، إذ بلغ معدل البطالة لجملة قوة العمل السعودية 8,1% في عام 2000، ثم بدأ الارتفاع التدريجي منذ ذلك الحين ليصل إلى 12,4% في عام 2011، وهو أعلى مستوى سجل من خلال المسوحات القوى العاملة في ظل الأزمة المالية في منطقة اليورو. وفي عام نفسه ارتفع معدل التعطل للإناث السعوديات إلى 33,4% وكذلك للذكور إلى نحو 7,4%. ومن اللافت للنظر ارتفاع معدلات التعطل للنساء على الرغم من انخفاض مشاركتها في سوق العمل التي لا تتجاوز 16,5% في عام 2006، وبناء عليه، تبرز خطورة هذه المعدلات وأهمية الحد منها.

كما أظهر تقرير اقتصادي الصادر عن شركة جدوى للاستثمار، ارتفاع معدل البطالة بين السعوديين في الربع الثالث من عام 2016 إلى أعلى مستوى له في أربع سنوات، رغم ارتفاع معدل مشاركة القوى العاملة السعودية في الربع نفسه، إلى مستوى قياسي يصل إلى 42% مدفوعا بارتفاع نسبة المشاركة لكلا الجنسين.

وأضاف التقرير، أن الفترة من بداية عام 2016 حتى سبتمبر سجلت ارتفاعا صافيا في القوى العاملة السعودية بنحو 92,2 ألف، مقارنة بانخفاض قياسي في صافي القوى العاملة المضافة عام 2015 التي بلغ عددها 45.6 ألف، كما جاء مصحوبا بتراجع غير اعتيادي في صافي أعداد السعوديين في سن العمل خارج القوى العاملة الذي بلغ 482 ألفا من 8,4 مليون في 2015 إلى 7,9 مليون في الربع الثالث من 2016².

¹ - رشود بن محمد الخريف، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

² - صحيفة الوثام الإلكترونية، ارتفاع معدل البطالة بين السعوديين، تاريخ الاطلاع: 2019/02/01، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

تقرير-ارتفاع-معدل-البطالة-بين-السعودي /438398/alweeam.com.sa/https://

على ضوء ما سبق، نلاحظ أن أعلى مستوى سجل في معدل البطالة من إجمالي القوى العاملة في المملكة العربية السعودية ما نسبته 7,21% في عام 2011، نتيجة للأزمة السيادية في منطقة اليورو انخفضت التدفقات الاستثمارات الأجنبية وانخفاض الطلب العالمي الصادرات في المملكة مما ساعم في انخفاض معدلات النمو، وبالتالي انخفاض معدلات خلق فرص عمل جديدة وفقدان للوظائف، مما ساهم أيضا في تصاعد معدلات البطالة. ويتضح مما سبق أن أعداد المتعطلين السعوديين لا يزال كبيرا، على رغم من الجهود الكبيرة المبذولة التي تقوم بها الدولة من أجل الوظائف وتوطينها، والحد من البطالة مثل سياسة الإحلال المتبعة منذ فترة طويلة وكذلك برنامج حافز.

ب. معدلات التضخم والبطالة في الجزائر ومدى تأثيرها بالأزمة السيادية:

يعتبر التضخم والبطالة من أهم المشكلات الاقتصادية القديمة المعاصرة والتي شغلت الاقتصاديين لفترة طويلة من الزمن بسبب آثاره السلبية بشكل عام، ويؤدي عدم التحكم في معدلات التضخم إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية الأخرى المعتمدة لإتخاذ القرارات الاقتصادية. وقد ارتفعت معدلات التضخم في الجزائر خلال السنوات الأخير خاصة مع بروز الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وخاصة في منطقة اليورو، وهذا ما يقودنا إلى التساؤل عن أثر أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على معدلات التضخم والبطالة في الجزائر.

1. تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر في ظل إفرازات الأزمة المالية الأوروبية:

عرفت معدلات التضخم في الجزائر تذبذبا خلال السنوات الأخيرة محققة أعلى مستوياتها نتيجة الأسباب السابقة، إضافة إلى تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي ساهمت بقسط مباشر أو غير مباشر في ذلك، والجدول الموالي يبين تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2017).

الجدول رقم (3-15): تطور معدلات التضخم في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2017.

الوحدة: نسبة مئوية (%)

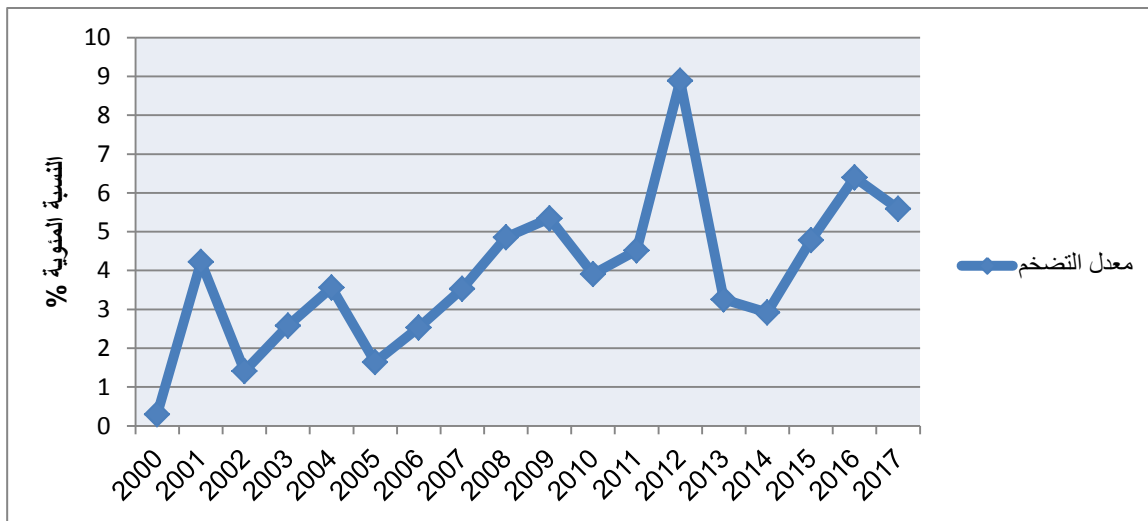
2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	اليان
4,86	3,53	2,53	1,64	3,56	2,58	1,41	4,22	0,33	معدل التضخم
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	اليان
5,59	6,40	4,78	2,92	3,26	8,89	4,52	3,91	5,34	معدل التضخم

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على :

- وليد بشيشي ومجلح سليم، تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثيره بالمتغيرات الخارجية والزمة العالمية، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 30 الجزء الثاني، الجزائر، بدون سنة نشر، ص: 53.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، جويلية 2018، ص: 108.

من خلال الجدول رقم (3-15) والشكل أدناه، نلاحظ ارتفاعاً في معدلات التضخم بداية من سنة 2006 إلى غاية سنة 2009 مع تراجع طفيف سنة 2008، حيث بلغ معدل التضخم 5,34% كأقصى قيمة له سنة 2009، ويرجع هذا الارتفاع في معدلات التضخم لعدة أسباب أهمها اعتماد سياسة نقدية توسعية تعتمد على التخطيط البرامج الإنمائية الداعمة للنمو، ارتفاع أسعار المواد الأولية، الزراعية والغذائية المستورد 6,8% سنة 2009 منها 14,3% منتجات غذائية طازجة، إضافة إلى التوسع في الكتلة النقدية 62% إلى غاية 2010، وارتفاع فائض السيولة النقدية من 52,57% إلى 57,63% إلى 63% إلى 72% خلال سنوات على التوالي 2006، 2007، 2008، 2009 والناتج عن ارتفاع السيولة في السوق البنكية من 56,68% إلى 74,48% إلى 71,4% إلى 68,9% خلال نفس السنوات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ساهم ارتفاع معدل التضخم المستورد في الو م أ والدول الغربية الناتج عن ظهور اضطرابات وتطورات خطيرة في الأسواق المالية الدولية منذ منتصف 2007 بسبب الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية في اتساع فارق التضخم بين الجزائر والدول الغربية حيث اتسع من 1,2 نقطة إلى 3,1 نقطة بين سنتي 2008 و2009.

الشكل رقم (03-09): معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).



المصدر: من إعداد الباحث، بإعتماد على: الجدول رقم (3-15).

وارتفع معدل التضخم مجدداً خلال سنتي 2011 و2012 وبلغ رقم قياسي سنة 2012 بـ 8,89% نتيجة إلى حسب ما ورد على لسان وزير المالية إلى عدم التوازن بين العرض والطلب، رفع أجور العمال ورواتب العاملين في كل القطاعات وبأثر رجعي من سنة 2008 وزيادة الأجر الوطني المضمون من 15000 دج إلى 18000 دج، خلل في تنظيم السوق نتيجة لارتفاع هامش ربح الوسطاء بسبب المضاربة وارتفاع الأسعار الداخلية التي لا تعكس التراجع في الأسعار الخاصة بالمنتجات الأساسية المستوردة بل تطور في الاتجاه المعاكس، ارتفاع أسعار المنتجات والمواد الغذائية في الأسواق المالية الدولية نتيجة للأزمة السيادية في منطقة اليورو خاصة بعض المنتجات الطازجة. ومن الملاحظ أن سنة 2012 التي بلغ فيها معدل التضخم هي السنة الثانية التي يعمل

بها في إطار سياسة استهداف التضخم إلا أن النتائج كانت عكسية وهو ما تم الإشارة إليه، أن استهداف التضخم في الدول النامية قد يؤدي إلى نتائج عكسية وضياح المستهدف في حالة التطبيق غير الكامل لهذه السياسة وهذا ما حدث سنة 2012.

تميزت سنة 2014 باستمرار مسار تخفيض التضخم والذي بدأ في فيفري 2013، بعد ما شهد ذروة التضخم سنة 2012. إذ إن معدل التضخم السنوي لسنة 2014 استقر عند معدل 2,92% مقابل نسبة 3,26%؛ أي بإنخفاض طفيف قدره 0,34% والمهم هنا هو أن هذا المعدل المسجل لسنة 2014 أقل من الهدف المسطر من قبل مجلس النقد والقرض والذي قدر بـ4%.

وبالتالي تبقى درجة الاستقرار النقدي ذات قيمة معتبرة في سنة 2014 في ظل ثبات نسبي جيد لأسعار الاستيراد وفي إطار الحفاظ على الاستقرار النقدي فقد امتص بنك الجزائر بطريقة فعلية زيادة السيولة في السوق النقدية مما أسهم في التحكم في ظاهرة التضخم عبر توظيف وسائل السياسة النقدية الملائمة (استعادة السيولة وتسهيل تسليم الودائع في ظرف 24 ساعة والاحتياطات الإجبارية)، وفي الأخير سجلت سنة 2014 إصلاحا هاما في منظومة الحيلة وذلك في إطار تقوية جانب الاستقرار المالي¹.

بعد سنتين متتاليتين من التراجع المعتبر للمعدل التضخم خلال (2013-2014)، تسارع متوسط الوتيرة السنوية للتضخم بإرتفاع في عام 2015 بنسبة 4,78% واستمر هذا التسارع في عام 2016، ليلغ 6,4% فيما يخص المؤشر الوطني.

ومما سبق يمكن القول أن معدل التضخم تأثر بصفة غير مباشرة بإفراقات الأزمة المالية العالمية و أزمة الديون السيادية الأوروبية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية، الغذائية والزراعية، والصناعية والنصف مصنعة المستوردة وما نتج عنه ما يعرف بالتضخم المستورد. كما يمكن القول أن تطور معدلات التضخم في الجزائر مر بمرحلتين أساسيتين²:

◀ **المرحلة الأولى امتدت من 2006 إلى 2009:** وكان السبب الرئيسي في ارتفاع معدلات التضخم هو التضخم المستورد الناتج عن الآثار السلبية غير مباشرة للأزمة المالية العالمية على أسعار المنتجات الغذائية لاسيما الحبوب والمنتجات الحليب، إضافة إلى التضخم الداخلي الناتج عن ارتفاع تكاليف الإنتاج المتعلقة أساسا بالأجور والرواتب.

◀ **المرحلة الثانية الممتدة من 2010 إلى 2013:** والتي بلغت فيها معدلات التضخم رقما قياسيا في عام 2012 ويرجع أسباب ارتفاع معدلات التضخم خلال هذه الفترة لأسباب داخلية مرتبطة بتنظيم الأسواق وعدم استجابتها للتراجعات الخاصة بأسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق المالية الدولية،

¹ - وليد بشيشي ومجلخ سليم، تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثيره بالمتغيرات الخارجية والزمة العالمية، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 30 - الجزء الثاني، الجزائر، بدون سنة نشر، ص: 52-53.

² - نفس المرجع السابق، ص: 53.

إضافة إلى الأسباب الخارجية الناتج عن الآثار السلبية مباشر أو غير مباشر للأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو.

وقد ارتفعت معدلات التضخم في الجزائر خلال السنوات الأخير خاصة مع بروز الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وخاصة في أزمة الديون في منطقة اليورو، وهذا ما يقودنا إلى التساؤل عن أسباب ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر.

◀ أسباب ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر في ظل الأزمة:

كانت معدلات التضخم في الجزائر مكبوتة خلال مرحلة اقتصاد السوق، ذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، لكن ومع التحول الذي عرفته الجزائر من خلال دخولها اقتصاد السوق وتحرير الأسعار، أصبحت معدلات التضخم تخضع للتطورات التي يعرفها الاقتصاد الوطني، ويرجع ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر خلال السنوات الأخير إلى مجموعة من الأسباب المتمثلة في¹:

✓ التضخم المستورد: مع عودة ظهور التضخم العالمي يحتل التضخم المستورد جزءا هاما في تطوير مؤشرات الأسعار عند الاستهلاك على المستوى الداخلي نتيجة ارتفاع تكاليف استيراد المنتجات الغذائية ومستلزمات الإنتاج، وقد ازدادت تأثيرات التضخم المستورد مع بروز أزمة الرهن العقاري و أزمة الديون السيادية التي ساهمت في ارتفاعه في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

✓ ارتفاع تكاليف الإنتاج والمتمثلة أساسا في كتلة الأجور والرواتب خاصة مع ارتفاعها وبأثر رجعي بداية من سنة 2008، وكذا رفع الأجر الأدنى المضمون من 12000 دج إلى 15000 دج في سنة 2010 وإلى 18000 دج سنة 2012.

✓ ارتفاع الكتلة النقدية: عرفت الكتلة النقدية في الجزائر ارتفاعا كبيرا منذ 2001 حيث بلغ نموها 22,3% سنة 2001، 24,21% سنة 2007، 19,9% سنة 2011، 10,9% سنة 2011، 10,9% سنة 2012، فساهمت في ارتفاع حجم السيولة التي انتقل نموها من 63% إلى 69,1% سنة 2010 إلى 69,5% سنة 2012، فأصبحت بذلك سيولة هيكلية.

✓ إضافة إلى التوسع في الإنفاق العام من خلال اعتماد مجموعة من المخططات التنموية التي خصصت لها مبالغ مالية ضخمة. فارتفاع الإنفاق يؤدي إلى ارتفاع معدلا التضخم.

¹ - وليد بشيشي ومجلح سليم، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

2. تطور معدلات البطالة في الجزائر في ظل الأزمة:

تغيرت معدلات البطالة في الجزائر وفقا لعدة ظروف تتعلق بالاقتصاد الوطني من جهة والسياسات التي إتبعتها الحكومات من جهة أخرى، وشهدت الجزائر بطالة هيكلية واسعة النطاق في مرحلة ما بعد الاستقلال، وذلك نظرا لأن اليد العاملة أن ذاك كانت غير مؤهلة، ومع بداية النزوح الريفي نحو المدن تفاقمت مشكلة البطالة بشكل كبير، وقد أثر ذلك لمدة طويلة على سوق العمل.

وبهدف معالجة الأوضاع المستجدة على الاقتصاد الجزائري، شهدت الدولة التحول من النظام الاقتصادي الموجه نحو الاقتصاد السوق، حيث باشرت عملية الخوصصة وحل العديد من مؤسسات وتسريح العمال، وهو ما زاد اختلال سوق العمل ودفع بمعدلات البطالة نحو الارتفاع بوتيرة متسارعة ليصل إلى مستويات غير مسبوقة.

وتعتبر إختلالات سوق العمل في الجزائر ذات ارتباط وثيق بالهيكل الاقتصادي، وهو أغلب ما توصلت إليه الدراسات الحديثة حول سوق العمل بالجزائر، وكذلك ترتبط معدلات البطالة في الجزائر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والعوامل الديموغرافية، في حين أن معدلات البطالة يظهر أثرها في المتغيرات الاقتصادية والتي تعكس ضعف الأداء والنمو الاقتصادي، وأيضاً المتغيرات الاجتماعية كالفقر وانتشار ظواهر اجتماعية سلبية¹. والجدول التالي يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر.

الجدول رقم (03-16): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

الوحدة: نسبة مئوية (%)

البيانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة	28,89	27,3	25,51	23,72	17,7	15,3	12,3	12,4	11,3
البيانات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة	10,2	10	10	11	9,8	9,5	11,2	10,5	11,7

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على :

- موسى حديدي، دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد السابع، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، الجزائر، السنة السابعة 2016، ص:170.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، 2017، ص: 21.

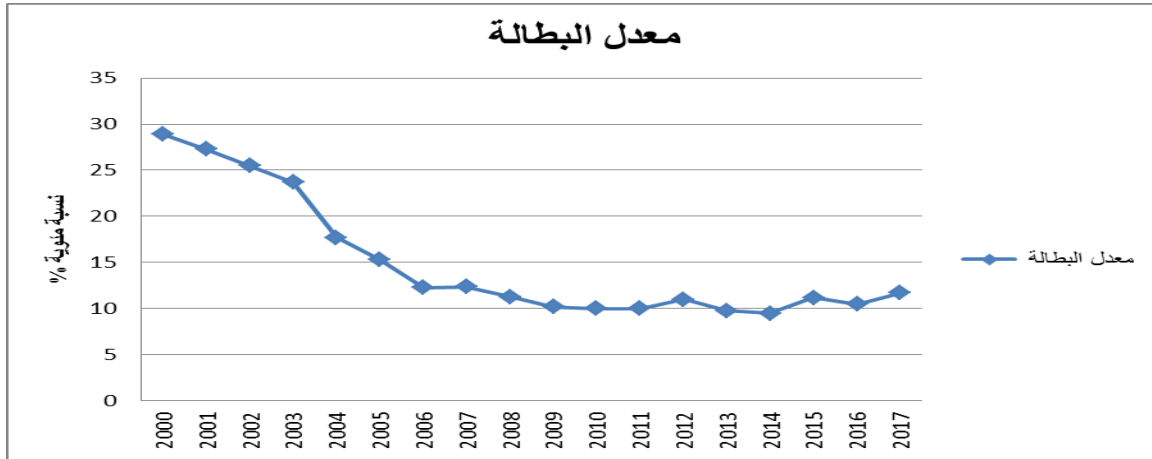
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، جويلية 2018، ص: 14.

من خلال الجدول أعلاه تظهر معدلات البطالة في الجزائر غير مستقرة، وذلك تباعا لعدة مراحل اقتصادية وسياسية مرت بها الجزائر منذ عام 2000، وتعرف هذه المرحلة على أنها مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2001-2010)، حيث تدخلت الدولة من أجل التخفيف من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية، ولحسن الحظ إرتفعت أسعار البترول وهو ما إنعكس بإرتفاع إيرادات الجزائر، الشيء الذي مكن الحكومة من تسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي، والعديد من البرامج الأخرى مثل برنامج التنمية

¹ - موسى حديدي، دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد السابع، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، الجزائر، السنة السابعة 2016، ص:170.

الفلاحية والريفية، وتمويل مختلف برامج الدعم وخاصة تلك الموجهة للشباب. والشكل التالي يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر.

الشكل رقم (3-10): معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على: الجدول رقم (3-16).

من خلال معطيات الجدول رقم (3-16)، والشكل التوضيحي رقم (3-10)، نلاحظ أن البرامج المتبعة كان لها أثر جد إيجابي على سوق العمل، مما أدى إلى تقليص حجم البطالة، فقد كان عدد البطالين سنة 2001 حوالي 2,3 مليون بطلان بنسبة 27,3% ليصل إلى 2078270 بطلان سنة 2003 ليصبح معدل البطالة 23,7% وذلك حسب التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات في سبتمبر 2003 حول الشغل والبطالة، ثم إلى 17,65% سنة 2004، وكان هذا التراجع بسبب الزيادة الهامة في فرص التشغيل بإستحداث حوالي 720000 منصب شغل جديد منها 230000 منصب مؤقت¹. وخلال هذه المرحلة نجحت الجهود المبذولة من طرف الحكومة والسعي الجاد من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، وهو ما يعكسه التراجع المستمر والمرضى لمعدلات البطالة من 28,89% سنة 2000 إلى 9,5% سنة 2014.

لم يسجل النمو الطفيف خارج المحروقات بتحسّن في نسبة البطالة، التي ارتفعت إلى 11,7% من القوى العاملة أي ما يعادل 1,44 مليون عاطل عن العمل، مقابل نسبة 10,5% في عام 2016. وبالمثل، ارتفعت نسبة البطالة عند الشباب الذين يتراوح عمرهم (16-24 سنة) إلى 28,3% في عام 2017 مقابل نسبة 26,7% في عام 2016².

أما فيما يخص البطالة حسب الجنسين، نجد أن معدل البطالة لدى الذكور أكثر من الإناث، حيث أن حصة الإناث من البطالة كانت في أعلى مستوياتها سنة 2010 بنسبة تقدر بـ 32,31% وهي نسبة شهدت

¹ - موسى جديدي، مرجع سبق ذكره، ص: 173.

² - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

ارتفاعاً حيث كانت حصة الإناث من البطالة سنة 2001 حوالي 17,20% لتصبح 29,24% سنة 2014، وهذه الزيادة لم تؤثر كثيراً في أعداد النساء في حالة البطالة حيث بقي عدد متقارباً. وبمقابل الزيادة في نسبة البطالة للإناث فإنه بتأكيد تتراجع حصة الذكور من البطالة حيث كانت 82,71% سنة 2001 لتصبح 70,76% سنة 2014، وعلى عكس الإناث فإن التراجع الذي عرفته حصة الذكور من البطالة تبعه انخفاض عدد البطالين حيث قدر سنة 2011 بحوالي 1934910 بطلال لينخفض هذا العدد سنة 2014 إلى 859000 بطلال¹. من خلال ما سبق تبين أن أسباب ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر، تعددت منها داخلية وأخرى خارجية ومنها اقتصادية وأخرى اجتماعية المتمثلة في ما يلي:

- ✓ فشل السياسة التشغيلية في ظل النظام الاشتراكي التي تقوم على أسس اجتماعية لا اقتصادية، والتراجع الذي شهدته أسعار البترول ابتداء من 1984 زاد من عبئ هذه السياسات على كاهل الدولة؛
- ✓ التحول إلى اقتصاد السوق وتحرير اقتصاد الوطني، حيث تم حل العديد من المؤسسات وتسريح العمال خلال مرحلة الإصلاحات الهيكلية، هو ما أدى إلى ارتفاع قياسي في معدلات البطالة في عقد التسعينات وبداية عقد الأول من الألفية الجديدة .
- ✓ ارتفاع معدل النمو السكاني في الجزائر مع ثبات لفرص العمل، إضافة إلى ارتفاع المستوى التعليمي لقوة العمل من دون أن يرافقها زيادة في فرص العمل؛
- ✓ تأثر الموازنة العامة بسبب أزمة منطقة اليورو، وبالتالي محدودية ما يخصص لإيجاد فرص عمل والاستثمار في مشاريع إنتاجية حقيقية قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين الجدد والباحثين عن العمل، هذا أدى إلى تزايد العرض مقابل شح الطلب على العمل².

من هنا يتضح أن تأثير أزمة منطقة اليورو على مؤشرات الأداء الداخلي للجزائر وخاصة البطالة كان بطريقة غير مباشرة، ذلك أن الأزمة أدت إلى تراجع النمو في دول منطقة اليورو والاقتصاديات المتقدمة بشكل عام، وكذلك ترتبط معدلات البطالة في الجزائر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والعوامل الديموغرافية، في حين أن معدلات البطالة يظهر أثرها في المتغيرات الاقتصادية والتي تعكس ضعف الأداء والنمو الاقتصادي، وأيضاً المتغيرات الاجتماعية كالفقر وانتشار ظواهر اجتماعية سلبية، وهذا بدوره أثر على السوق العمل في الجزائر.

¹ - موسى حديدي، مرجع سبق ذكره، ص: 176.

² - ليندة رزقي، مرجع سبق ذكره، ص : 205.

ثالثاً: أثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على التجارة الخارجية وميزان المدفوعات في السعودية والجزائر.

لم تؤثر أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على المؤشرات الداخلية للدول العربية النفطية خاصة لكل من السعودية والجزائر فقط، بل أيضاً كان تأثيرها واضحاً على بعض مؤشرات الأداء الخارجي لها وهي التجارة الخارجية وميزان المدفوعات.

أ. تأثير أزمة الديون السيادية على التجارة الخارجية وميزان المدفوعات السعودي:

لقد كان لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو أثر كبير على نمو التجارة العالمية وعلى أوضاع موازين مدفوعات مختلف الدول المتقدمة، وحتى النامية منها بما فيها المملكة العربية السعودية، وهذا ما سنتطرق إليه.

1. التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية في ظل الأزمة:

تلعب التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية دوراً مهماً في المكونات الاقتصادية للمملكة، نظراً للارتباط الشديد لهذا الاقتصاد مع العالم الخارجي، وأن المملكة تعتبر من أهم مصادر الطاقة للدول المتقدمة والصناعية من خلال صادرات النفطية الكبيرة لتلك الدول، إضافة إلى أنها تعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات من السلع والخدمات من الخارج وخاصة دول منطقة اليورو، نظراً لمحدودية تنوع منتجاتها.

يسجل الميزان التجاري للمملكة العربية النفطية فوائض مالية كبيرة كل سنة، فالنفط سلعة إستراتيجية تمثل نسبة كبيرة من صادراتها، ما سمح بتسجيل فوائض مالية للمملكة، لكن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية يؤدي إلى تراجع هذه الفوائض، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-17): الميزان التجاري للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2017).

الوحدة: مليون دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات	77,584.0	68,064.0	72,561.0	93,243.5	125,665.3	180,571.7	211,023.5	233,174.1	313,480.6
الواردات	30,238.0	31,223.0	32,334.0	33,867.8	41,050.4	54,552.8	63,829.1	82,542.4	101,453.6
الميزان التجاري	47,346	36,841	40,227	59,375.7	84,614.9	126,018.9	147,194.4	150,631.7	212,027.0
البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	192,307.2	251,142.7	364,735.0	388,400.5	375,872.8	342,432.5	203,550.1	182,304.5	221,072.0
الواردات	87,077.6	97,431.1	120,023.0	155,592.8	168,155.2	173,833.6	174,675.5	135,889.1	119,328.0
الميزان التجاري	105,229.6	153,711.5	244,712	232,807.7	207,717.6	168,598.9	28,874.6	46,415.4	101,744.0

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على:

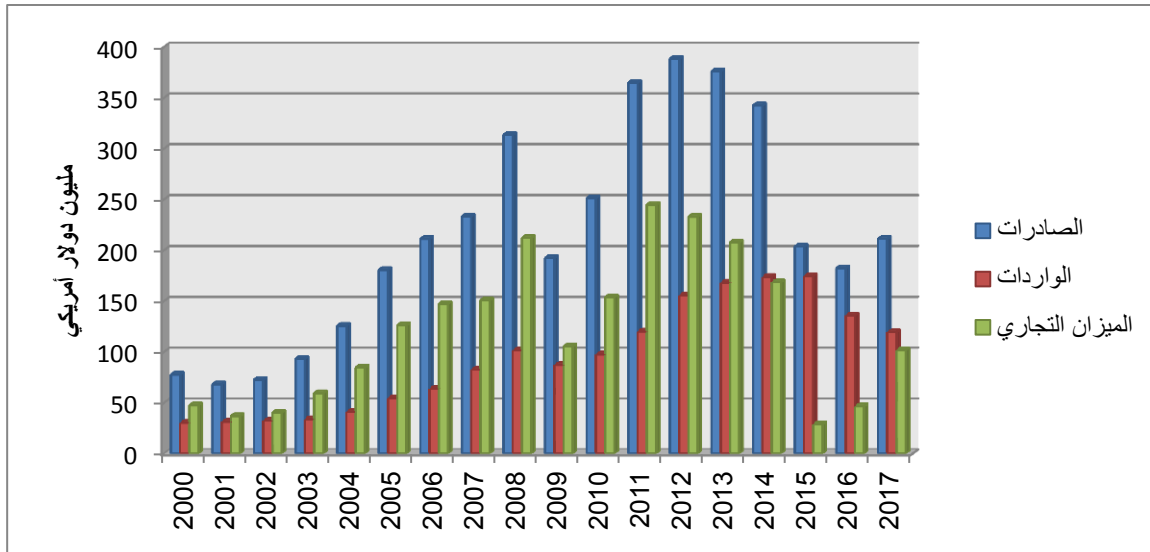
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2004: التجارة الخارجية للدول العربية، أبوظبي، 2005، ص: 14.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، أبوظبي، 2009، ص: 357.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011، أبوظبي، 2012، ص: 423.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، العدد السابع والثلاثون، أبوظبي، 2017، ص: 381.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، أبوظبي، 2018، ص: 384.

من خلال الجدول رقم (03-17) والشكل رقم (03-11)، نلاحظ أن إجمالي صادرات المملكة السلعية بلغت خلال عام 2009 حوالي 192,307.2 مليون دولار مقابل 313,480,6 مليون دولار في عام 2008، مسجلة انخفاضاً لأول مرة منذ عام 2001 بنسبة 38,7%، كما بلغت إجمالي الصادرات السلعية خلال عام 2011 حوالي 364,735.0 مليون دولار مقابل 251,142.7 مليون دولار في عام 2010، مسجلة بذلك ارتفاعاً نسبته 45,2% في ظل تفاقم أزمة الديون في منطقة اليورو، ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع إجمالي الصادرات النفطية، وذلك بارتفاع أسعار النفط حيث ارتفع متوسط الأسعار النفط الخام العربي الخفيف بنسبة 20,5% أي من 78,96 دولار للبرميل في عام 2010 إلى 95,18 دولار للبرميل في عام 2011، كما بلغت صادرات المملكة السلعية في عام 2015 حوالي 203,550.1 مليون دولار مقابل 342,432.5 مليون دولار في عام 2014، مسجلة بذلك انخفاضاً نسبته 40,6% مقارنة بانخفاض نسبته 8,9% في عام 2014 و 10,4% في عام 2016. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية والتي تمثل نسبة 85% من إجمالي الصادرات السلعية، إثر تراجع متوسط أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث انخفض متوسط سعر النفط العربي الخفيف لعام 2015 حوالي 38,85 دولار للبرميل مقابل حوالي 97,18 دولار للبرميل خلال عام 2014. بالرغم من ارتفاع متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام من 9,71 مليون برميل يومياً في عام 2014 إلى 10,19 مليون برميل في عام 2015¹.

أما بالنسبة إلى إجمالي الواردات السلعية للمملكة، ومن خلال الجدول رقم (03-17) والشكل رقم (03-11)، نلاحظ أن إجمالي الواردات السلعية بلغت خلال عام 2009 حوالي 87,077.6 مليون دولار مقابل 101,453.6 مليون دولار في عام 2008، مسجلة انخفاضاً ولأول مرة خلال فترة الدراسة بنسبة 14,1%، كما سجلت إجمالي قيمة الواردات السلعية (سيف) تراجعاً لعام 2016 بنسبة 22,2% لتبلغ حوالي 135,889,1 مليون دولار مقابل 174,675.5 مليون دولار في عام 2015. ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع الكبير في الإيرادات النفطية بنسبة 51,1% في عام 2015 جراء انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

¹ - مؤسسة النقد العربي السعودية، التقرير السنوي الثاني والخمسون: أحدث التطورات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 91-92.

الشكل رقم (3-11): تطور رصيد الميزان التجاري للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2017).



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على: الجدول رقم (3-17).

ومن خلال الشكل رقم (3-11) والجدول رقم (3-17)، نلاحظ أن الميزان التجاري للمملكة العربية السعودية سجل فوائض خلال الفترة (2000-2017)، كما سجل الميزان التجاري تراجعاً خلال عام 2009 بنسبة 50,3% أي ما يعادل حوالي 105,229.6 مليون دولار مقابل 212,027.0 مليون دولار في عام 2008، كما شهد الميزان التجاري انخفاضاً كبيراً عام 2015 بنسبة 82,87% أي ما يعادل حوالي 28,874.6 مليون دولار مقابل 168,598.9 مليون دولار في عام 2014. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات السلعية، إثر تراجع متوسط أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، حيث انخفض متوسط سعر النفط العربي الخفيف لعام 2015 حوالي 38,85 دولار للبرميل مقابل حوالي 97,18 دولار للبرميل خلال عام 2014.

وعلى ضوء ما سبق، نلاحظ أن هناك ارتباط كبير بين فائض الميزان التجاري للمملكة العربية السعودية بعائدات الصادرات النفطية، إذ سجل فائض الميزان التجاري للمملكة انخفاضاً في عام 2009 بنسبة 50,3% مقارنة بعام 2008، وذلك راجع إلى انخفاض متوسط أسعار النفط العربي الخفيف بنسبة 35,2% ليبلغ 61,4 دولار للبرميل مقارنة بنحو 94,8 دولار للبرميل في عام 2008، بعدها سجلت أسعار النفط العربي الخفيف ارتفاعاً إذ وصلت في عام 2011 إلى 107,8 دولار للبرميل و110,28 دولار للبرميل في عام 2012 في ظل تفاقم أزمة المالية في منطقة اليورو، صاحبها تسجيل فوائض كبيرة للميزان التجاري للمملكة العربية السعودية. ومن هنا نستنتج أن التجارة الخارجية للمملكة تتأثر بتقلبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

الحساب الجاري للمملكة الذي سجل عجزاً كبيراً ولأول مرة منذ عام 1998 بحوالي 72,268.6 مليون دولار مقارنة بفائض بلغ حوالي 58,362.1 مليون دولار في عام 2014. وبلغت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي 8,3%. ويعزى هذا العجز في الحساب الجاري إلى عجز ميزان السلع والخدمات البالغ حوالي 31,577.5 مليون دولار، وارتفاع عجز صافي التحويلات الجارية بنسبة 5% أي ما يعادل حوالي 40,691 مليون دولار مقابل عجز بحوالي 38,7339 مليون دولار. ويعود هذا العجز بشكل رئيسي إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية والتي تمثل نسبة 85% من إجمالي الصادرات السلعية، إثر تراجع متوسط أسعار النفط الخام في السوق العالمية.

وعلى ضوء ما سبق، وفي ظل تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، شهد ميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية فائضاً بنسبة 173,9% أي ما يعادل حوالي 95,9549 مليون دولار خلال عام 2011 مقابل 35,0283 مليون دولار في عام 2010، ويعود هذا الفائض إلى ارتفاع متوسط أسعار النفط الخام العربي الخفيف بنسبة 20,5% أي من 78,96 دولار للبرميل في عام 2010 إلى 95,18 دولار للبرميل في عام 2011. وهنا نستنتج، أن النفط من أهم صادرات المملكة من السلع وأهم البنود المؤثرة على ميزان المدفوعات المملكة العربية السعودية، لذا فأي تغير في أسعار النفط وكميات الإنتاج يؤثر على وضع الحساب الجاري وصيد ميزان المدفوعات المملكة.

ب. تأثير أزمة الديون السيادية على التجارة الخارجية وميزان المدفوعات الجزائري:

شهدت معاملات الحساب الجاري وميزان المدفوعات تطورات كبيرة نتيجة أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وقد شكل النفط وتذبذب أسعار الدولار مقابل اليورو من بين العوامل والمسببات الرئيسية في تلك التطورات، خاصة وأن النسبة الكبيرة من الصادرات الجزائرية تتشكل من المحروقات، وذلك إلى جانب التزايد الكبير لفاتورة الواردات من الاتحاد الأوروبي.

1. تطورات التجارة الخارجية للجزائر في ظل أزمة الديون السيادية:

يعاني الميزان التجاري الجزائري من سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات، التي تقوم (بالبيع بالدولار) من جهة، ومن عبء ارتفاع قيمة الواردات التي يعتبر ارتفاع أسعار اليورو (الشراء باليورو) أحد محددات قيمتها من جهة أخرى، كما يتوقف الفائض أو العجز في الموازين الجارية بدرجة أولى على الميزان التجاري، والذي عرف تراجعاً كبيراً في عام 2009، وفي هذا الصدد نحاول تحليل مدى تأثير التجارة الخارجية الجزائرية بالمتغيرات الناجمة عن أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو.

ونحاول من خلال الجدول أدناه تتبع تطورات رصيد الميزان التجاري الجزائري والوضعية الجديدة لتغطية الصادرات للواردات، بالإضافة الى تطور حجم التجارة الخارجية.

الجدول رقم (3-19): تطورات رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2017).

الوحدة: مليار دولار أمريكي

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	اليان
78,59	60,59	54,74	46,33	32,22	24,47	18,71	19,09	21,65	الصادرات
37,99-	26,35-	20,68-	19,86-	17,95-	13,32-	12,01-	9,48-	9,35-	الواردات
40,60	34,24	34,06	26,47	14,27	11,14	6,70	9,61	12,30	الميزان التجاري
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	اليان
34,569	29,309	34,566	60,129	64,867	71,736	72,888	57,090	45,18	الصادرات
48,981-	49,437-	52,649-	59,670-	54,987-	51,569-	46,927-	38,885-	37,40-	الواردات
14,412-	20,129-	18,083-	0,459	9,880	20,167	25,961	18,205	7,78	الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الباحث، بإعتماد على:

- Banque D' Algerie, **Rapport 2004: Evolution Economique et Monetaire en Algerie**, Alger, Juillet 2005, p: 54.

- Banque D' Algerie, **Rapport 2009: Evolution Economique et Monetaire en Algerie**, Alger, Juillet 2010, p: 70.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، 2013، ص: 62.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، جويلية 2018، ص: 47.

ومن خلال جدول رقم (3-19) والشكل أدناه، نلاحظ إنخفاض إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية في عام 2009 بعد ستة سنوات من الارتفاع المستمر، حيث سجلت إجمالي الصادرات إنخفاضاً كبيراً قدرة بحوالي 33,41 مليار دولار أي ما نسبته 42,51% ليلغ حوالي 45,18 مليار دولار مقابل 78,59 مليار دولار في عام 2008. ويعزي ذلك الانخفاض الحاد إلى إنخفاض أسعار البترول إلى 62,35 دولار للبرميل متأثرة بتراجع الطلب العالمي وحالة الركود التي أعقبت حدوث الأزمة المالية الأمريكية وبداية إنطلاق شرارة أزمة منطقة اليورو. كما سجلت إجمالي الصادرات إرتفاعاً في ظل تفاقم أزمة الديون السيادية خلال عامي 2010 و 2011 قدرت على التوالي حوالي 57,090 مليار دولار و 72,888 مليار دولار أي ما نسبته 26,36% و 27,67% على التوالي، بالموازاة مع ذلك الارتفاع ارتفعت أسعار النفط إلى 80,35 دولار للبرميل في عام 2010 واستمر الارتفاع إلى 112,62 دولار للبرميل في عام 2011¹. كما سجل إجمالي الصادرات إنخفاضاً كبيراً في عامي 2015 و 2016 على التوالي حيث قدرت بحوالي 34,566 مليار دولار و 29,309 مليار دولار مقابل 60,129 مليار دولار في عام 2014 أي ما نسبته 42,51% و 51,25% على التوالي. ويعود سبب الانخفاض بالدرجة الأولى إلى إنخفاض أسعار النفط الخام في السوق الدولية، بحيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط الخام من 100,23 دولار للبرميل في عام 2014 إلى 53,07 دولار للبرميل في عام 2015 أي ما نسبته 47,1%، وقد أدت هذه الأزمة النفطية إلى إنخفاض كبير في قيمة الصادرات النفطية والتي تمثل حوالي 98% من إجمالي الصادرات الجزائرية، فقد سجلت إنخفاضاً في عام 2015 بنسبة 43,4% مقارنة

¹ - خالد أحيمية، مرجع سبق ذكره، ص: 156.

بتلك المسجلة في عام 2014¹.

أما بالنسبة إلى إجمالي الواردات السلعية الجزائرية، ومن خلال جدول رقم (03-19) والشكل رقم (3-12)، يتبين أن القيمة الإجمالية للواردات شهدت ارتفاعاً ملحوظاً ومستمر في عام 2011 في ظل تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية، إذ بلغت حوالي 46,927 مليار دولار مقابل 38,885 مليار دولار في عام 2010 أي بمعدل ارتفاع قدرة بنسبة 20,68%، ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع قيمة حصة الواردات من الاتحاد الأوروبي في عام 2011 حيث بلغت 24616 مليون دولار أي ما نسبته 52,4% من إجمالي الواردات، ومن خلال هذه تعتبر دول الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأول من ناحية الواردات (استيراد السلع الاستهلاكية). وأن أي تطورات تحدث في منطقة اليورو سوف تتأثر الجزائر بهذه التطورات، كما سجلت إجمالي الواردات انخفاضاً في عامي 2015 و 2016 على التوالي بحوالي 52,649 مليار دولار و 49,437 مليار دولار أي ما نسبته 11,76% و 17,14% على التوالي مقابل 59,670 مليار دولار في عام 2014، ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي في الأسواق الدولية.

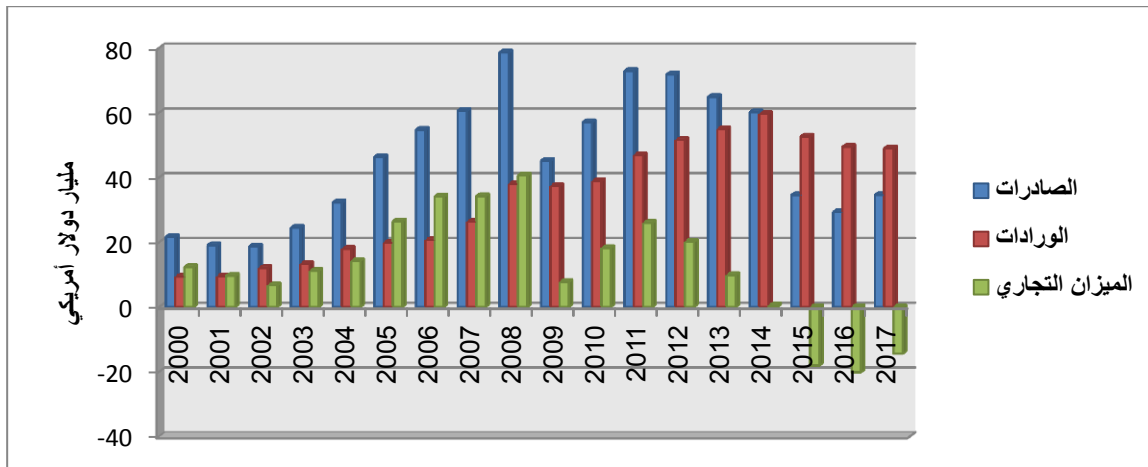
وتجدر الإشارة إلى أن الارتفاع الذي عرفته الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2014) راجع إلى التطورات التي حدثت في منطقة اليورو، بالرغم من الاجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية في عام 2014 بمجموعة من السياسات بهدف كبح الفاتورة الضخمة للواردات، وقد نتج عن ذلك بداية تراجع فاتورة الاستيراد في عام 2015، ومن أهم هذه الاجراءات هي²:

- ✓ الإبقاء على منع الاستيراد للسيارات القديمة؛
- ✓ تحديد قائمة الأدوية الممنوعة من الاستيراد والتي تنتج محلياً؛
- ✓ ضبط عمليات التجارة الخارجية مع تعميم استخدام الاعتماد المستندي؛
- ✓ بالإضافة إلى زيادة الضريبة على بعض الواردات.

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015: التطورات الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، نوفمبر 2016، ص: 59-60.

² - لخضر مرغاد وخالد أحميمة، مرجع سبق ذكره، ص: 363.

الشكل رقم (3-12): الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2017).



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على: الجدول رقم (3-19).

أما بخصوص الميزان التجاري الجزائري، ومن خلال الجدول رقم (3-19) والشكل رقم (3-12)، نلاحظ تراجع كبير للميزان التجاري في عام 2009 بنسبة قدرت بـ 86% حيث بلغ في عام 2008 قيمة 40.60 مليار دولار، وانخفض في عام 2009 إلى 7.78 مليار دولار، حيث كلف خزانة الدولة خسارة بمقدار 32,82 مليار دولار، والسبب راجع في ذلك إلى الركود الاقتصادي العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية وبداية شرارة الأزمة الأوروبية، بالإضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية أمام اليورو والدينار الجزائري، حيث قدر سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري في سنة 2009 بـ 65 دينار مقارنة مع سنة 2008 قدر بـ 70 دينار جزائري¹.

كما نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه، انتقال رصيد الميزان التجاري من شبه توازن في عام 2014 بحوالي 0,459 مليار دولار إلى عجز قدره حوالي 18,083 مليار دولار و 20,129 مليار دولار على التوالي في عامي 2015 و 2016، ويعزى هذا العجز إلى الانخفاض الحاد في متوسط سعر النفط، والذي سجل انخفاضاً حاداً في عام 2015 و 2016 ليصل إلى 53,07 دولار للبرميل و 45,01 دولار للبرميل على التوالي، بعدما تجاوز 100 دولار للبرميل بين عام 2011 و 2014².

كما أشار الخبير الاقتصادي الدولي "ارسلان شيخاوي"، أن أثر الأزمة الأوروبية على الجزائر، يمكن أن تؤدي إلى انخفاض مداخيل المحروقات جراء تراجع استهلاك الطاقة في أوروبا وتشديد الاجراءات على تدفق الهجرة وفي الأخير زيادة الصادرات الأوروبية نحو بلدان الضفة الجنوبية من المتوسط ومنها الجزائر .

¹ - Ministre Des Finances, **Rapport de Présentation de Projet de la Loi de Finances pour 2009**, Algerie, 2009, p: 20.

² - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017: التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

وأضاف ذات الخبر أنه، وبسبب سياسات التقشف التي اعتمدها البلدان المتضررة من الأزمة، فإنه من المحتمل أن هناك انخفاض لإستهلاك الطاقة في تلك البلدان، مما تكون له أثر مباشر على صادراتنا من الغاز وبالتالي على مداخيلنا¹.

وفي ذات السياق أشار الخبير الاقتصادي "مصطفى مقيدش"، أن ذلك سي طرح مشكلا كبيرا لمداخيلنا من العملة الصعبة في تلك المنطقة التي لدينا معها دوما حصص هامة من سوق الطاقة إلى أن موقعنا كمصدر للمحروقات سيتدهور لأن أسعار البترول يخشى أن تنخفض بشكل كبير في الوقت الذي يتم فيه تمويل عجز الميزانية من الجباية الخاصة بالمحروقات، ويجب أن نتذكر سنة 2008 التي عرفت فيها أسعار النفط انخفاضاً حاداً مما أدى الى تدهور ميزان المدفوعات. كما تؤدي الأزمة كذلك في ارتفاع فاتورة الواردات الجزائرية، مشيراً إلى أن فاتورة وارداتنا لاسيما الصناعة الغذائية سترتفع كثيراً بفعل آثار المضاربة المنجزة عن الأزمة في منطقة اليورو مع الاقتصادات الحقيقية الأوروبية².

من خلال ما سبق، نلاحظ أن الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو أحدثت صدمة كبيرة على الاقتصاد الجزائري، وذلك بتراجع رصيد الميزان التجاري بنسبة كبيرة في عام 2009 بنسبة قدرت بـ 86%، بالإضافة إلى الارتفاع المستمر الذي عرفته الواردات الجزائرية خلال الفترة (2009-2014)، وهذا راجع إلى التطورات التي حدثت في منطقة اليورو، وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأول من ناحية استيراد السلع الاستهلاكية. كما شهد رصيد الميزان التجاري عجزاً كبيراً خلال عامي 2015 و2016، مما انعكس ذلك سلباً على التجارة الخارجية، بالفعل، كانت صدمة النفط جدّ حادّة، بحيث سجل رصيد الميزان التجاري الجزائري أول عجز له بعد أكثر من ثمانية عشر (18) سنة من الفوائض المتتالية.

2. أثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على ميزان المدفوعات الجزائري:

سجل ميزان المدفوعات في الجزائر تدهورا حادا بداية من سنة 2009 ، مما ساهم في تراجع معدل نمو الاحتياطيات الصرف الاجنبي التي عرفت نمو بالغ الاهمية خلال الفترة 2005-2008. للوقوف على تطور حجم ميزان مدفوعات الجزائر قبل وبعد أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، نقوم بإدراج الجدول التالي :

¹ - بلقاسم عثمان ، أثر الأزمة الأوروبية على الجزائر، الإذاعة الجزائرية، تاريخ الاطلاع: 2018/12/19 على الموقع الالكتروني:

<http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=815521>

² خالد أحيممة، مرجع سبق ذكره، ص: 169.

الجدول رقم (3-20): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر.

الوحدة: مليار دولار أمريكي

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
34,45	30,54	28,95	21,18	11,12	8,83	4,37	7,06	8,93	رصيد الحساب الجاري
2,33	1,37	1,75	1,06	0,62	0,62	0,97	1,18	0,42	رصيد حساب رأس المال
0,43-	0,77-	11,89-	3,05-	2,23-	1,38-	1,32-	1,99-	1,96-	رؤوس الأموال الرسمية
0,64	1,59-	1,08-	2,25-	0,26-	0,61-	0,36-	0,06-	0,18	حساب السهو والخطأ
36,99	29,55	17,73	16,94	9,25	7,47	3,66	6,19	7,57	رصيد ميزان المدفوعات
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	البيان
22,096-	26,219-	27,289-	9,277-	1,153	12,418	17,766	12,149	0,41	رصيد الحساب الجاري
1,206	1,589	0,688-	1,522	1,952	1,532	2,045	3,478	2,54	رصيد حساب رأس المال
0,066-	0,473	0,459-	0,517	0,384-	0,587-	1,081-	0,136	1,30	رؤوس الأموال الرسمية
0,807-	1,875-	0,899	1,357	2,588-	1,306-	1,411	0,437-	0,39-	حساب السهو والخطأ
21,762-	26,031-	27,537-	5,881-	0,133	12,057	20,141	15,326	3,86	رصيد ميزان المدفوعات

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على:

- Banque D' Algerie, **Rapport 2004: Evolution Economique et Monetaire en Algerie**, Alger, Juillet 2005 , p: 54.
- Banque D' Algerie, **Rapport 2009: Evolution Economique et Monetaire en Algerie** Alger, Juillet 2010, p: 70.

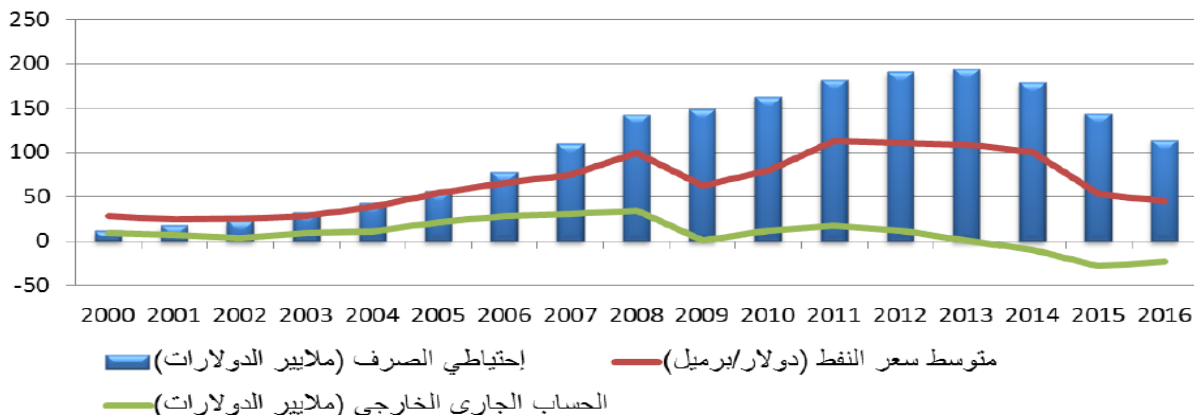
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، 2013، ص: 62.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، جويلية 2018، ص: 47.

يتضح من خلال الجدول رقم (3-19)، أن ميزان المدفوعات الجزائري تأثر بالصدمة الخارجية وهذا بتراجع رصيده من 36.99 مليار دولار سنة 2008 إلى 3.86 مليار دولار سنة 2009، وهذا بعدما حقق معدل نمو بنسبة 66.66% سنة 2007 و 25.17% سنة 2008، إلا أن ذلك المعدل تراجع سنة 2009 إلى 0.28%، وهو ما يمثل صدمة في المعاملات الخارجية للجزائر، وسجل ارتفاع طفيف بـ 15.33 و 20.06 مليار دولار سنتي 2010 و 2011، وكان هذا السبب تراجع حجم الفوائض التي كانت تساهم في زيادة احتياطات الجزائر من الصرف الاجنبي، حيث تراجع معدل زيادة هذا الاخير من معدل زيادة تقدر بـ 29.88% سنة 2008 إلى 4.06% و 8.93% على التوالي سنتي 2009 و 2010 محققا بذلك ما قيمته 148.91 مليار دولار.

كما سجل رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزه الثاني على التوالي بعد أكثر من خمسة عشر (15) سنة من الفوائض المتتالية. علاوة على ذلك، فقد تدهور هذا العجز إلى حد كبير بين عامي 2014 و 2015، إذ إنتقل من حوالي 9,277 مليار دولار في عام 2014 إلى حوالي 27,289 مليار دولار في عام 2015 أي إرتفع نسبة العجز إلى 194,15%، على خلفية التدهور الكبير في الميزان التجاري. أما بالنسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، فقد بلغ العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات مستوى قياس قدرة بنسبة 16,6% في عام 2015 مقابل نسبة 4,3% في عام 2014. وهو ما أدى إلى تسجيل عجزاً قياسياً في رصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في عام 2015 قدرة بحوالي 27,537 مليار دولار مقابل عجزاً بحوالي 5,881 مليار دولار في عام

2014، أي ارتفاع العجز إلى نسبة 368,23%. ويعود هذا العجز إلى الركود المستمر في الاقتصاد العالمي نتيجة الصدمات الخارجية في الاقتصاد العالمي خاصة في منطقة اليورو إثر أزمة الديون، بالإضافة إلى استمرار انخفاض الحاد في متوسط سعر النفط في السوق الدولية، الذي انطلق في النصف الثاني من عام 2014، بحيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط الخام من 100,23 دولار للبرميل في عام 2014 إلى 53,07 دولار للبرميل في عام 2015 و إلى 45,01 دولار في عام 2016 أي بنسبة انخفاض على التوالي قدرت بـ 47,1% و 55,09%.

الشكل رقم (3-13): تطور احتياطات الصرف الجزائري خلال الفترة (2000-2016).



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016: التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، العدد السابع والثلاثون، أبوظبي، 2017، ص: 75.

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن العجز القياسي في الحساب الجاري لميزان المدفوعات خلال عامي 2015 و2016، أدى إلى تراجع حاد للاحتياطات الرسمية للصرف، حيث انتقلت من حوالي 178,94 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2014 إلى حوالي 144,13 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015 ثم إلى 114,14 مليار دولار في نهاية 2016. مع ذلك لا يزال مستوى احتياطات الصرف عالي، مُمثلاً ما يقارب 23 شهراً من الواردات من السلع والخدمات. وقد سمح هذا المستوى من الاحتياطات، بتخفيف آثار الصدمة النفطية الكبيرة على الاقتصاد الجزائري.

في حين، قد يؤدي استمرار الصدمة الخارجية إلى تآكل صلابة الوضعية المالية الخارجية للجزائر بشكل سريع، خصوصاً أن مستوى الواردات لا يزال عالياً، مما يمثل عامل خطر إضافي على المدى المتوسط لميزان المدفوعات الخارجية. يدعوا هذا المستوى للواردات من السلع والخدمات، غير القابل للاستمرار إلى تحكم أفضل في مستوى الاستيعاب المحلي¹.

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016: التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

على ضوء ما سبق، أدى الركود المستمر في الاقتصاد العالمي نتيجة الصدمات الخارجية في الاقتصاد العالمي خاصة في منطقة اليورو إثر أزمة الديون السيادية، بالإضافة إلى التدهور الحاد في سوق النفط، الذي بدأ في النصف الثاني من عام 2014، إلى أول عجز للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر منذ عام 1998 ليبلغ حوالي 5,881 مليار دولار. أدى هذا التراجع الحاد في أسعار البترول في عام 2015 بنسبة 47,1%، إلى عجز في الحساب الجاري قدرة بحوالي 27,289 مليار دولار، و عجز في رصيد الإجمالي لميزان المدفوعات يقدر بحوالي 27,537 مليار دولار، أي عجز الحساب الجاري يمثل نسبة 99% من إجمالي عجز رصيد ميزان المدفوعات، ويعود هذا العجز إلى انخفاض متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط الخام من 100,23 دولار للبرميل في عام 2014 إلى 53,07 دولار للبرميل في عام 2015 و إلى 45,01 دولار في عام 2016.

المطلب الثالث: أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في السعودية والجزائر.

تعتبر السعودية والجزائر من بين الدول العربية النفطية التي لها دور مهمة في منظومة الاقتصاد العالمي ومن ثم لا يمكن أن تكون بمعزل عن المتغيرات والأحداث الدولية وتبقى عرضة للتأثير بأي متغيرات سياسية أو اقتصادية عالمية خاصة في ظل تزايد حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود، والتشابكات بين الاقتصاديات الدول النفطية والاقتصاد العالمي، ومن خلال هذا المطلب سنحاول التطرق لأثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على التنمية الاقتصادية في السعودية والجزائر من خلال حصر الدراسة في ثلاث مؤشرات أساسية وهي: أولاً: معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي، ثانياً: تدفقات الاستثمارات الأجنبية لما لها من دور مهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية، وثالثاً وأخيراً نصيب الفرد من الدخل الوطني.

أولاً: تداعيات أزمة الديون السيادية على معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي في السعودية والجزائر.

في ظل تواصل ضعف نمو الاقتصاد العالمي، وتراجع عائدات النفط وتعاقد حدة الاضطرابات السياسية والاقتصادية في بعض دول المنطقة العربية، سوف نتطرق إلى أثر أزمة منطقة اليورو على معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي لكل من المملكة العربية السعودية والجزائر.

أ. أثر أزمة الديون السيادية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي:

يشكل القطاع النفطي نحو أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي السعودي عدا الأهمية النسبية لإيرادات الخزنة والتصدير، ومن شأن تقليص الاعتماد على القطاع النفطي وإخراج الاقتصاد من تحت رحمة التطورات في أسواق النفط العالمية، والمعروف أن النفط سلعة إستراتيجية تتأثر أسعارها بجملة من المتغيرات تشمل مستويات الإنتاج

النفطي، التطورات السياسية والاقتصادية ونفسيات المتعاملين في أسواق النفط العالمية وغير ذلك من المتغيرات خارج سيطرة الدول المنتجة للسلعة¹.

وتعتبر السعودية من بين الدول المصدرة للنفط فقد شهدت معدلات نموها تراجعاً في فترة الأزمة المالية العالمية لتتحسن بعد ذلك بعض الشيء لتبقى دائماً مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية العالمية. ولتوضيح أكثر نقوم بإدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (03-21): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية ومنطقة اليورو خلال الفترة (2000-2017).

اليورو	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المملكة العربية السعودية	4,9	0,6	0,1	7,7	5,2	5,5	3,1	3,3	4,2
منطقة اليورو	3,6	1,6	0,9	0,5	2	1,7	3,3	3	0,4
سعر البرميل النفط \$*	26,81	23,06	24,32	27,69	34,53	50,15	61,05	68,74	94,77
اليورو	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المملكة العربية السعودية	0,6	5,1	7	5,3	2,6	3,5	3,5	1,7	0,86-
منطقة اليورو	4,5-	2,1	1,6	0,9-	0,3-	0,9	1,6	1,8	2,3
سعر البرميل النفط \$	61,38	77,82	107,82	110,22	106,53	97,18	49,85	40,96	52,59

* متوسط سعر لبرميل النفط العربي الخفيف السعودي.

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على:

- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الواحد والأربعون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2005، ص: 39-40.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الواحد والأربعون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2005، ص: 10.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي أربعة والأربعون : أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2007، ص: 25.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ستة والأربعون : أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2010، ص: 27.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثامن والأربعون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2012، ص: 8 - 21.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الواحد والخمسون: أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2015، ص: 25.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثاني والخمسون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2016، ص: 8 - 24.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثالث والخمسون: أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2017، ص: 29.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الرابع والخمسون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2018، ص: 8 - 25.

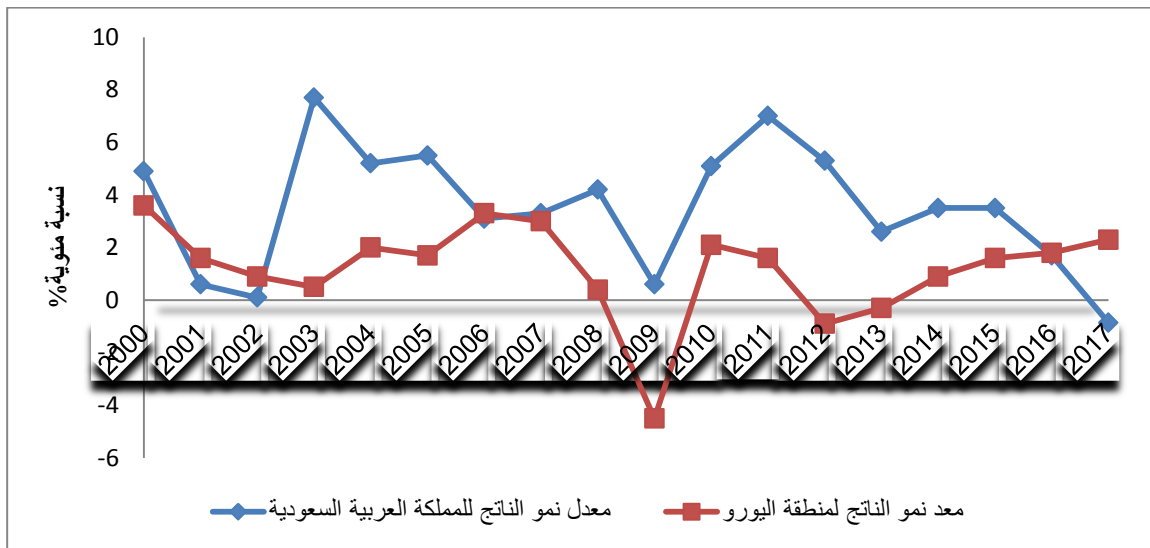
تشير البيانات الجدول رقم (03-21) والشكل رقم (03-14)، أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي شهد تراجعاً حيث إنخفاض في عام 2009 بنسبة 0,6% مقابل نسبة 4,2% في عام 2008، ولم يسجل هذا الانخفاض منذ 2001. وبالموازاة مع ذلك، شهدت منطقة اليورو انكماشاً بلغت نسبته 4,5% مقابل نمو بلغ نسبته 0,4% في عام 2008، ويعود هذا الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نتيجة الركود الاقتصادي العالمي من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وما نتج عنها من إنخفاض في أسعار النفط، حيث سجل متوسط سعر البرميل النفط العربي الخفيف السعودي إنخفاضاً في عام 2009 بنسبة 35,23% أي ما يعادل حوالي 61,38

¹ - ليندة رزقي، مرجع سبق ذكره، ص: 192.

دولار للبرميل مقابل 94,77 دولار للبرميل في عام 2008. بعدها سجلت معدلات نمو إيجابية في عام 2011 بنسبة 7% بعد التعافي النسبي للاقتصاد العالمي وعودة أسعار البترول للارتفاع إذ وصلت إلى 107,82 دولار للبرميل سنة 2011، والتي أدت إلى انتعاش الاقتصاد السعودي وتحقيق فائض كبير في ميزانية المملكة.

ومع تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية وتسجيل معدلات نمو سالبة بمنطقة اليورو في عام 2012 و2013 أي سجلت إنكماشاً بنسبة -0,9% و-0,3% على التوالي، و بالموازاة مع ذلك، انخفضت معدلات النمو أيضاً في المملكة العربية السعودية بنسبة 5,3% و 2,6% على التوالي، بحكم ارتباط الاقتصاد السعودي بالاقتصادات الأوروبية وبالخصوص اقتصاديات دول منطقة اليورو.

الشكل رقم (03-14): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية ومنطقة اليورو خلال الفترة (2000-2017).



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على: - الجدول رقم (03-21).

كما تشير البيانات الجدول رقم (03-21) والشكل رقم (03-14)، أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة سجل إنخفاضاً بنسبة 1,7% في عام 2016، و شهدت المملكة أول إنكماش خلال فترة الدراسة في عام 2017 بنسبة -0,86%. ويعزى هذا الانكماش السلبي إلى إنخفاض متوسط سعر برميل النفط العربي الخفيف السعودي إلى 40,96 دولار للبرميل في عام 2016، بالإضافة إلى خفض إنتاج المملكة من النفط تنفيذ للخفض المشترك والمتفق عليه مع عدد من الدول المنتجة للنفط، مما أدى ذلك إلى إنخفاض الناتج المحلي للقطاع النفطي بنسبة 3,09% ليلعب حوالي 1,103.2 مليار ريال في عام 2017¹.

¹ - مؤسسة النقد العربي السعودية، التقرير السنوي الرابع والخمسون: أحداث التطورات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

على ضوء ما سبق، وفي ظل تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وتسجيل معدلات نمو سالبة بمنطقة اليورو في عام 2012 و2013 أي سجلت إنكماشاً بنسبة 0,9% و0,3% على التوالي، أثر هذا الانكماش أيضاً على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعلى التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، حيث سجلت إنخفاضاً في نمو الناتج بنسبة 5,3% و2,6% على التوالي، ونلاحظ أن هناك علاقة طردية بين المملكة ومنطقة اليورو، نتيجة لإرتباط الاقتصاد السعودي بالاقتصادات الأوروبية وبالخصوص اقتصاديات دول منطقة اليورو. كما سجلت المملكة أول إنكماش خلال فترة الدراسة في عام 2017 بنسبة 0,86%. ويعود هذا الانكماش السليبي إلى إنخفاض إنتاج المملكة من النفط تنفيذاً للخفض المشترك والمتفق عليه مع عدد من الدول المنتجة للنفط "أوبك"، بالإضافة إلى إنخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية.

ب. أثر الأزمة الديون السيادية على معدل النمو المحلي الإجمالي الجزائري:

يتميز الاقتصاد الجزائري كباقي اقتصاديات الدول العربية النفطية بتشابه مكوناته حيث تعتمد أغلبها على إنتاج النفط وتصديره كمورد أساسي لتمويل عمليات التنمية، وخلال فترة الدراسة مرت الجزائر بفترات متفاوتة من حيث تحقيق معدلات النمو وذلك تبعاً لتطورات الاقتصاد العالمي نظراً لارتباط الاقتصاد الجزائري بالعالم الخارجي بشكل كبير من حيث انعكاس التغيرات في أسعار النفط العالمية، والتي ترتبط بمدى الانتعاش أو الركود الاقتصادي الذي تحققه الاقتصاديات المتقدمة بإعتبار تلك الدول المستهلك الأساسي للنفط المنتج في الجزائر.

حققت الجزائر خلال الفترة 2005 وحتى 2008 معدلات نمو مرتفعة نتيجة لإرتفاع أسعار النفط العالمية، حيث بلغ معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للجزائر 3% في عام 2007، لينخفض إلى 2,4% في عام 2008¹ نتيجة لإنخفاض أسعار النفط إلى مستويات قياسية بسبب الأزمة المالية العالمية والتي تأثرت بها أغلب الاقتصاديات المتقدمة، وبالتالي انتقل تأثيرها إلى أغلب الاقتصاديات في العالم ومنها الاقتصاد الجزائري بحكم ارتباطها الكبير مع الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى حدوث نوع من الركود شمل كافة القطاعات، حيث وصل معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض عام 2009 إلى 1,4% بالأسعار الثابتة و (-7,8%) بالأسعار الجارية، وذلك نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على النفط وبالتالي انخفاض أسعاره، مما أثر في انخفاض العائدات النفطية للجزائر، حيث بدأت بوادر أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو.

ونتيجة للسياسات المالية والنقدية وإجراءات الدعم المتخذة من قبل الحكومة فقد استطاعت الجزائر تحقيق معدلات نمو أفضل في عام 2010، حيث ارتفع معدل النمو الحقيقي إلى حوالي 3,4%²، والذي ساعد على

¹ - بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 215.

² - المرجع نفسه.

ذلك الانتعاش الذي تحقق في عام 2010 في الاقتصاد العالمي نتيجة الدعم الذي قدمته الدول المتقدمة لمؤسساتها المالية، مما ساعد على الخروج المؤقت من الأزمة وتحقيق معدلات نمو موجبة. لكن هذا الارتفاع لمعدلات النمو لم يستمر طويلاً، حيث انخفضت معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر إلى 2,4% عامي 2011 و2012، وراجع هذا الانخفاض إلى أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو. ولتوضيح سوف نقوم بإدراج الجدول الموالي.

الجدول رقم (03-22): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر ومنطقة اليورو خلال الفترة (2000-2017).

البيانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو في الجزائر	2,4	2,1	4,7	6,9	5,2	5,1	2	3	2,4
منطقة اليورو	3,6	1,6	0,9	0,5	2	1,7	3,3	3	0,4
سعر البرميل النفط \$	28,50	24,85	25,24	29,03	38,66	54,64	65,85	74,95	99,97
البيانات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو في الجزائر	1,6	3,6	2,8	3,3	2,8	3,8	3,7	3,3	1,6
منطقة اليورو	4,5-	2,1	1,6	0,9-	0,3-	0,9	1,6	1,8	2,3
سعر البرميل النفط \$	62,25	80,15	112,94	111,04	108,97	100,23	53,06	45,00	54,05

المصدر: من إعداد الباحث، بإعتماد على:

- الجدول رقم (03-21).

- Banque D' Algerie, **Rapport 2004: Evolution Economique et Monetaire en Algerie**, Alger, Juillet 2005, p: 54-163.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، سبتمبر 2009، ص: 85-233.

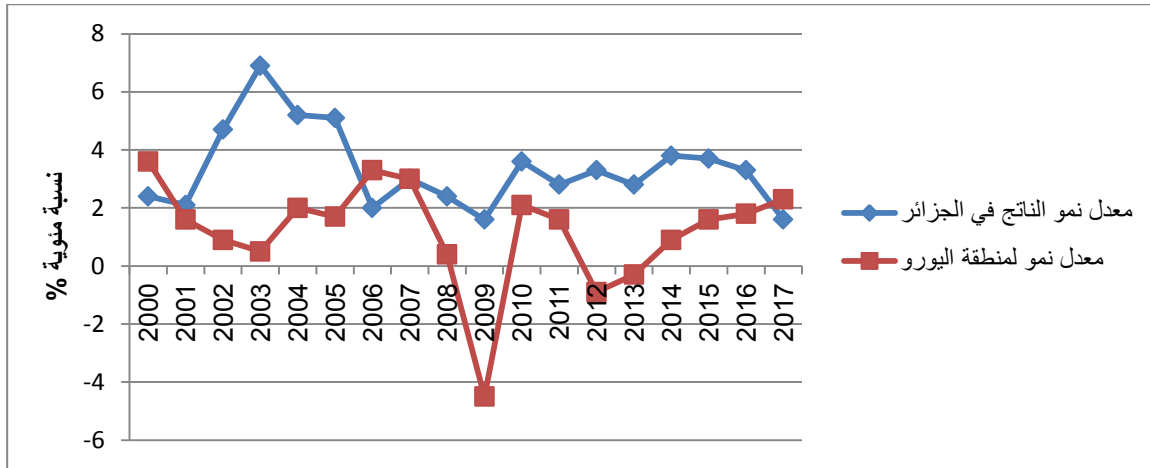
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، 2013، ص: 75-235.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، جويلية 2018، ص: 47-140.

تشير البيانات الجدول رقم (03-22) والشكل أدناه، أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي شهد تراجعاً حيث إنخفاض في عام 2009 بنسبة 1,6% مقابل نسبة 2,4% في عام 2008. وبالموازاة مع ذلك، شهدت منطقة اليورو نمو سالب بلغ نسبته 4,5% مقابل نمو بلغ نسبته 0,4% في عام 2008، ويعود هذا الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نتيجة الركود الاقتصادي العالمي إثر الأزمة المالية العالمية، وما نتج عنها من إنخفاض في أسعار النفط، حيث سجل متوسط سعر البرميل النفط إنخفاضاً بنسبة 37,73% أي ما يعادل حوالي 62,25 دولار للبرميل مقابل 99,97 دولار للبرميل في عام 2008، بالإضافة إلى بداية إنطلاق شرار أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو. وبالرغم من ارتفاع متوسط سعر برميل النفط في عام 2011 ليبلغ حوالي 112,94 دولار للبرميل مقابل حوالي 80,15 دولار للبرميل في عام 2010، شهدت الجزائر ودول منطقة اليورو تراجعاً في معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث سجلت إنخفاضاً في عام 2011 بنسبة

2,8% و 1,6% مقابل نسبة 3,6% و 2,1% في عام 2010 على التوالي، ويرجع هذا الانخفاض نتيجة إلى تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وتطورها إلى باقي دول المنطقة.

الشكل رقم (03-15): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر ومنطقة اليورو خلال الفترة (2000-2017).



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على: - الجدول رقم (03-22).

كما سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر تراجعاً في عامي 2016 و 2017 بنسبة 3,3% و 1,6% على التوالي، مقابل نسبة 3,7% في عام 2015، ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض متوسط سعر برميل النفط إلى 45 دولار للبرميل في عام 2016، وعاد النشاط الاقتصادي في قطاع المحروقات نحو الانخفاض في الانتاج الذي تم تسجيله خلال السنوات 2006 إلى 2014، مع نمو سلبي في القيمة المضافة 3%، ترافق مع مساهمة سلبية في النمو الإجمالي بنسبة -32,4% في عام 2017¹.

وتعتبر أزمة الديون السيادية أحد الأسباب الأساسية التي أدت إلى تراجع معدلات النمو في الجزائر والدول العربية النفطية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فأهم قنوات تأثير أزمة الديون على معدلات النمو للدول العربية المصدر للنفط ومن بينها الجزائر نذكر منها²:

1. انهيار أسعار البترول:

تعددت أسباب انهيار أسعار النفط في السوق العالمية فبعد عودة الأسعار إلى مستوياتها بعد الأزمة المالية العالمية، بدأت تتراجع بمستويات غير معهودة بداية من النصف الأول من سنة 2014، حيث شهدت أسعار النفط منذ بداية السداسي الثاني من سنة 2014 وخلال سنة 2015 تراجعاً كبيراً لأسعار النفط وصلت إلى أقل من 50 دولار وذلك لعدة أسباب متمثلة فيما يلي:

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

² - ليندة رزقي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 197 - 198.

✓ الأوضاع السياسية والاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العالمي أدت إلى تراجع الطلب العالمي على النفط نتيجة ضعف النمو بمنطقة اليورو وتباطئه في العديد من الدول، رغم تعافي الاقتصاد الأمريكي الذي يعتبر أكبر الاقتصاديات في العالم، أدى هذا إلى انخفاض أسعار البترول وهذا سيؤثر حتماً على معدلات النمو في الجزائر والدول العربية النفطية.

✓ ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، ووفرة المعروض من النفط الخام خارج دول منظمة الأوبك.

✓ زيادة إنتاج النفط نتيجة تعافي الإنتاج بليبيا وزيادته بالعراق ورفض السعودية تقليص إنتاجها من النفط الخام وبهذا يكون العرض أكبر من الطلب.

2. انخفاض معدلات النمو بدول منطقة اليورو أدى إلى تراجع قيمة وحجم واردات المنطقة على مختلف السلع، وبالتالي انخفاض الطلب على صادرات المنطقة العربية مما يؤثر على معدلات النمو في المنطقة.

3. يمكن أن يؤدي انخفاض سعر صرف اليورو إلى تراجع تنافسية السلع العربية في منطقة اليورو أحد أهم الشركاء الاقتصاديين للدول العربية بعد دول آسيا، وبالتالي تراجع الطلب عليها مما يقلل من إيراداتها، وهذا يؤثر على معدلات النمو بالمنطقة.

ومن خلال ما سبق، نلاحظ أن تداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وتطورها إلى باقي دول المنطقة كان لها أثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر، حيث سجل معدل النمو تراجعاً بنسبة 2,8% في عام 2011، بالرغم من ارتفاع متوسط سعر برميل النفط إلى 112,94 دولار للبرميل، بالموازاة مع ذلك، سجلت منطقة اليورو كذلك تراجعاً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1,6% في عام 2011، ويعود سبب هذا الانخفاض في معدل النمو إلى تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، كما تعتبر دول منطقة اليورو الشريك الاقتصادي الأول للجزائر، وأن أي تطورات تحدث في منطقة اليورو سوف تؤثر على التنمية الاقتصادية في الجزائر بهذه التطورات.

ثانياً: أثر أزمة الديون السيادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية والجزائر.

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية المصدرة للنفط وخاصة السعودية والجزائر تراجعاً، في ظل تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، والتي تلتها الأحداث السياسية بالعديد من الدول العربية، وهو ما سنحاول التطرق إليه أثر هذه الأزمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية والجزائر وعلى التنمية الاقتصادية بصفة عامة.

أ. أثر الأزمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية:

تشير التقارير الخاصة بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة لدول مجلس التعاون الخليج العربية 200 مليار دولار حتى عام 2007، وأن المملكة العربية السعودية في مقدمة هذه الدول من حيث جذب هذه الاستثمارات

حيث استحوذت على نحو 85 مليار دولار استثمارات أجنبية في عام 2007 فقط مقابل 18 مليار دولار في عام 2006، والمعروف أن هذه الاستثمارات تساهم في زيادة الإنتاج والتنمية الاقتصادية إلى جانب أنها تحمل معها الخبرات العالمية والتكنولوجية المتقدمة التي يمكن توطئتها والاستفادة منها في هذه الدول¹.

لقد كان لأزمة الديون السيادية التي ظهرت في منطقة اليورو خلال عام 2009 تأثيرا سلبيا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تسببت في تراجع نشاطها بنسبة 14,2% على مستوى العالم، وتحولت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. ولقد تأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة العربية السعودية خلال العام 2009. وقد عملت حكومة السعودية على الاستمرار في تجميع فوائضها المالية الهائلة بفضل بلوغ متوسط سعر التعادل لبرميل النفط قرابة 50 دولارا أمريكيا للبرميل ومن ثم فإن الإنفاق الحكومي على المشاريع استمرت، وظلت هناك حاجة إلى الخبرات الأجنبية في مجال التقنية والإدارية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة خلال العام 2009 نظرا للسيولة النقدية الهائلة التي جمعتها السعودية والفرص الاستثمارية المتنوعة والمتوفرة في جميع أنحاء العالم.

وتعتبر المملكة العربية السعودية من كبريات الدول المجلس التعاون الخليج المستفيدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها خلال العام 2008 ما قيمته 39,4 مليار دولار أمريكي بزيادة مقدارها 62,24%²، وقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المملكة العربية السعودية بنسبة 147,9% خلال الفترة (2003-2008) مما يبين الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية بهدف تنويع اقتصادها. وجاء انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى السعودية - الوجهة الأبرز تاريخيا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخليج - بواقع 12,4% إلى 28,1 مليار دولار في العام 2010 نتيجة إلغاء أو تعليق بعض الشركات والمشاريع مع مؤسسات أجنبية مثل مشاريع البتروكيماويات بين

شركة "أرامكو" السعودية و"كونوكو فيليبس وداو" للكيماويات. وكجزء من جهودها الرامية إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية وتنويع الاقتصاد، قامت المملكة العربية بتدشين مشاريع ضخمة شملت إنشاء ست مدن اقتصادية في مختلف مناطق المملكة لتحقيق التنمية المتوازنة في تلك المناطق، حيث أن المملكة سجلت نموا اقتصاديا كبيرا خلال الفترة 2003 إلى أواخر عام 2008 على خلفية ارتفاع الإنتاج النفطي والأسعار. وقد لعب القطاع غير النفطي خاصة قطاع الإنشاءات والعقار دورا اقتصاديا هاما، كما ساهم أيضا كل من القطاع العام

¹ - صباغ رقيقة، مرجع سبق ذكره، ص: 516-517.

² - موسوعة أرقام، ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة للسعودية، تاريخ الاطلاع : 2019/06/13، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.argaam.com/ar/article/detail/id/613552>

والخاص، حيث أدت زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الحكومي إلى تطوير مساهمة القطاع غير النفطي بشكل كبير ومؤثر¹.

الجدول رقم (03-23): تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2017)
الوحدة: مليون دولار

البيــــــــــــــــان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تدفقات الاستثمار المباشر	1884	20	453	778	1942	12097	18293,1	24319	39456
معدل التغير	-	-	-	%71	%149	%522	%51	%32	%62
البيــــــــــــــــان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تدفقات الاستثمار المباشر	36458	29233	16308	12182	8865	8012	8141	7453	1419
معدل التغير	%8-	%20-	%44-	%25-	%27-	%10-	%2	%8-	%81-

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على:

- موسوعة أرقام، ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة للسعودية، تاريخ الاطلاع : 2019/06/13، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://www.argaam.com/ar/article/detail/id/613552>
- صباغ رفيقة، مرجع سبق ذكره، ص: 282.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2006، ص: 161.

تشير البيانات جدول رقم (03-23)، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للمملكة العربية السعودية، سجل أول إنخفاض في عام 2009 بنسبة 8% أي ما يعادل حوالي 36458 مليون دولار أمريكي مقابل حوالي 39456 مليون دولار في عام 2008، ويعود هذا الانخفاض إلى أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة تراجعاً كبيراً، حيث انخفضت تدفقات الاستثمار في عام 2011 بنسبة 44% أي ما يعادل حوالي 16308 مليون دولار مقابل حوالي 29233 مليون دولار في عام 2010، ويعزى هذا الانخفاض نتيجة الركود الاقتصادي العالمي وخاصة الأوروبي بسبب أزمة الديون السيادية الأوروبية، وهذا بالرغم من ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية. كما شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة العربية السعودية في عام 2017 أكبر تراجع خلال فترة الدراسة، حيث سجلت نسبة 81% أي ما يعادل حوالي 1419 مليون دولار مقابل حوالي 7453 مليون دولار في عام 2016.

كما ارتفعت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للمملكة إلى حوالي 3209 مليون دولار في عام 2018 بنسبة ارتفاع بلغت 126% مقارنة بتدفقات عام 2017، وعن تقرير صادر من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، إن جهود المملكة الهادفة لتنويع الاقتصاد تضع الاستثمار الأجنبي المباشر كأولوية رئيسية لها، حيث استطاعت إنشاء بعض المشاريع الجديدة خارج قطاع النفط والغاز. ومن جانبه، قال "إبراهيم العمر"، محافظ الهيئة العامة للاستثمار، إن ارتفاع مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة، يؤكد نجاح "رؤية

¹ - صباغ رفيقة، مرجع سبق ذكره ، ص: 522.

2030" في بناء اقتصاد متنوع المصادر والعوائد، ومتجدد الأدوات والوسائل. وتعتبر السعودية أكثر الدول العربية نمواً في قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في عام 2018، تليها بعد ذلك جزر القمر بنسبة 100%، ثم جيبوتي 61%¹.

على ضوء ما سبق، نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، سجل إنخفاضاً مستمراً خلال الفترة (2009-2014)، ويعود هذا التراجع إلى العديد من الأسباب المتمثلة في تراجع معدلات النمو الاقتصادي لأهم شريك اقتصادي للمملكة وهي دول الاتحاد الأوروبي في مقدمتها دول منطقة اليورو، التي اتخذت مجموعة من الإجراءات التقشفية للتخفيف من حدة أزمة الديون السيادية ما أدى إلى تراجع الاستثمارات الصادرة، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية والأمنية في المنطقة العربية.

ب. أثر أزمة الديون السيادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

أدت مخاطر أزمة الديون السيادية الأوروبية وتزايد أزمة السيولة في الأسواق البينية للمصارف الأوروبية إلى زيادة التوجه تفادي المخاطر وأدت إلى تزايد التقلبات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تأثرت مساعدات التنمية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى نتيجة للسياسات التقشفية المتبعة ومشاكل الديون السيادية لدى العديد من الدول المتقدمة. وأصبحت مدفوعات المساعدات الائتمانية مثلها مثل التدفقات الخاصة متماشية مع اتجاه الدورة الاقتصادية. لذا فبعد الإنتعاش التي شهدتها التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر التي قدرة بـ 3,478 مليار دولار في عام 2010، ولم يكن هذا التطور بفعل زيادة حقيقة في حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، وإنما بفعل زيادة رؤوس الاموال الخاص بالبنوك والمؤسسات المالية الاجنبية في الجزائر²، مع بداية تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة الاقتصادية العالمية توقع البعض استمرار هذه التدفقات المالية في التزايد، إلا أن أزمة الديون السيادية قد أدت إلى ثبات نسبي في تلك التدفقات، حيث تشير البيانات إلى انخفاض صافي التدفقات المالية الاستثمار الاجنبي المباشر إلى حوالي 2,045 مليار دولار في عام 2011 وإلى حوالي 1,524 مليار دولار عام 2012، بإنخفاض بلغت نسبته بـ 41% و 25% على التوالي، ويعود السبب التي أدت إلى حدوث انخفاض في التدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو. وفيما يلي نقوم بتتبع رصيد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الجزائر من خلال الجدول الآتي :

¹ - موسوعة أرقام، ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة للسعودية، مرجع سبق ذكره.

² - خالد أحيمية، مرجع سبق ذكره، ص: 164.

الجدول رقم (03-24): تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليار دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تدفقات الاستثمار المباشر	0,42	1,18	0,97	0,62	0,62	1,06	1,76	1,37	2,490
معدل التغير	-	%180	%17	%36	%100	%70	%66	%22	%81
البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تدفقات الاستثمار المباشر	2,546	3,478	2,045	1,524	1,952	1,525	0,688-	1,589	1,206
معدل التغير	%2	%36	%41	%25	%28	%21	%54-	%130	%24

المصدر: من إعداد الباحث، يعتمد على:

-Banque D' Algerie, **Rapport 2004: Evolution Economique et Monetaire en Algerie**, Alger, Juillet 2005, p: 54.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008: التطورات الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، سبتمبر 2009، ص: 85.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012: التطورات الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2013، ص: 75.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017: التطورات الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، جويلية 2018، ص: 47.

يتضح من خلال الجدول رقم (03-24)، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، شهدت ارتفاعاً مستمراً بنسب متفاوتة منذ عام 2005، وسجلت أعلى قيمة لتدفق في عام 2010 بحوالي 3,478 مليار دولار أي ما يعادل نسبة 36% مقابل حوالي 2,546 مليار دولار في عام 2009، ويعزى هذا الارتفاع في ظل الركود الاقتصادي الذي شهده العالم في الدول المتقدمة والنامية من خلال الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية وبداية شرارة أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، شهدت الجزائر ارتفاعاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عامي 2009 و2010، ولم يكن هذا التطور بفعل زيادة حقيقة في حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، وإنما بفعل زيادة رؤوس الاموال الخاص بالبنوك والمؤسسات المالية الاجنبية في الجزائر.

وفي ظل تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر تراجعاً كبيراً، حيث تشير البيانات في الجدول أعلاه إلى انخفاض صافي التدفقات المالية الاستثمار الاجنبي المباشر إلى حوالي 2,045 مليار دولار في عام 2011 وإلى حوالي 1,524 مليار دولار عام 2012، بإنخفاض بلغت نسبته بـ 41% و 25% على التوالي، مقابل حوالي 3,478 مليار دولار في عام 2010، ويعود هذا الانخفاض نتيجة للركود الاقتصادي وتراجع معدلات النمو الاقتصادي في منطقة اليورو نتيجة أزمة الديون السيادية الأوروبية، وتعتبر منطقة اليورو الشريك الاقتصادي الأول للجزائر وأي تطورات وصدمات مالية في هذه المنطقة سوف تؤثر مباشرة على الاقتصاد الجزائري. كما سجلت التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر تراجعاً كبيراً في عام 2015 قدرة حوالي 0,688 مليار دولار أي ما يعادل نسبة -54% مقابل حوالي 1,525 مليار دولار في عام 2014، ويرجع هذا الانخفاض الكبير إلى تراجع في أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى القوانين الجديدة التي فرضتها الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر أدت إلى تراجع حجم تلك الاستثمارات.

ويرجع الخبير الاقتصادي الدكتور "مصطفى مقديش"، أن زيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة سنة 2009 و 2010 ، يخص فقط الجانب النقدي، حيث قامت البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر كشرركات التأمين برفع رؤوس أموالها مما سمح بدخول حجم كبير للعملة الصعبة في الجزائر، وهذا في اطار تقوية القاعدة المالية لتك البنوك، خاصة وأن الجزائر تعتمد في تمويل استثماراتها على البنوك المحلية، وذلك تجنباً لعملية الاستدانة من الخارج¹.

وفي نفس السياق فقد أقر مجلس النقد والقرض بالجزائر النظام رقم 04-08 والمتعلق برفع رأسمال البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري على النحو الآتي²:

✓ بالنسبة للبنوك تقرر رفع رأس مالها عند تأسيسها من 2.5 مليار دينار سنة 2004 إلى عشرة ملايين دينار جزائري (10.000.000.000 دج) في مدة لا تزيد عن السنة أي بمعدل أربعة أضعاف، وبما يعادل مائة مليون أورو.

✓ بالنسبة لمؤسسات التأمين فقد تقرر رفع رأس مالها عند تأسيسها من 500 مليون دينار إلى ثلاثة آلاف وخمسمائة مليون دينار جزائري (3.500.000.000 دج) في مدة لا تزيد عن السنة، أي زيادة تقدر بسبعة أضعاف، ربما يعادل 35 مليون أورو.

وتمثل الزيادة التي يلتزم بها كل بنك أو مؤسسة مالية تماشيها مع النظام الجديد بمثابة زيادة في الجانب النقدي للاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر .

وفي أول التزام قررت أربع بنوك خاصة برفع رأس مالها بعد ما تحصلت على الترخيص من مجلس نقد القرض، ويتعلق الامر بالبنوك الآتية³:

- ✓ بنك ترست الجزائر : تم رفع رأسماله من 7.500.000.00 إلى 10.000.000.000.
- ✓ بنك الخليج بالجزائر : تم رفع رأسماله من 3.500.000.000 إلى 10.000.000.000.
- ✓ بي أن بي باريباز : تم رفع رأسماله من 5.50.000.000 إلى 10.000.000.000.
- ✓ سيتي بنك الجزائر : تم رفع رأسماله من 1.180.000.000 إلى 10.000.000.000.

أما فيما يتعلق بالجانب المادي فقد أكد وزير المالية أن عدد المشاريع قد تراجع سنة 2009، من 102 مشروع سنة 2008 إلى 98 مشروع سنة 2009⁴.

¹ - حليم بن دحمان، رفع رؤوس الاموال الأجنبية ساهم في رفع الاستثمارات الأجنبية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 29، فيفري 2011. ص: 63.

² - الجريد الرسمية، المادة 72، العدد الخامسة والأربعون، 24 ديسمبر 2008.

³ - Strategica, Le Conseil de la monnaie et du credit autorise quatre banques à augmenter leur capital, Revue bimestrielle de business et de finance n°53, Novembre-December 2009 , p:19 .

⁴ - حليم بن دحمان، مرجع سابق، ص: 66.

ومن جهة أخرى فقد ساهمت القوانين الجديدة التي فرضتها الجزائر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تراجع حجم تلك الاستثمارات، حيث تم سن قانون يقضي بالزامية أن تكون في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية على الأقل بنسبة 51%، وفي نفس السياق فقد تم اقرار عدم ممارسة أنشطة الاستيراد التي يقوم بها الأجانب بغرض إعادة بيع الواردات إلا عن طريق شراكة يساهم فيها الطرف الجزائري بنسبة 30%¹. وبناءً عليه فقد أرجع بعض الخبراء أن القاعدة (49/51). هي السبب الرئيسي وراء تراجع عدد المشاريع الاستثمارية سنة 2010، واستمر أثرها بصفة أكبر خلال عامي 2011 و2012، وتجدد الإشارة إلى عدد المشاريع المسجلة لدى المؤسسة الوطنية لتطوير الاستثمار لم يتحقق كلها سنة 2009، حيث تراجعت العديد من الشركات عن المشاريع التي كانت تنوي القيام بها في الجزائر، وذلك بسبب القرارات الجديدة والبيروقراطية، والتي تتعلق بطول فترة انعقاد المجلس الوطني للاستثمار وعدم إمكانية المستثمر الأجنبي استرجاع رأسماله إلا بعد 25 سنة من النشاط إلى جانب إلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار²، بالإضافة إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي في منطقة اليورو نتيجة أزمة الديون السيادية الأوروبية، وتعتبر منطقة اليورو الشريك الاقتصادي الأول للجزائر وأي صدمات مالية في هذه المنطقة سوف تؤثر مباشرة على الاقتصاد الجزائري.

ثالثاً: انعكاسات أزمة الديون السيادية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السعودية والجزائر.

تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية كمجموعة من حوالي 6,002 دولار في عام 2008 إلى حوالي 5,159 دولار في عام 2009، مسجلاً بذلك انكماشاً بلغت حوالي 14%، كما سجلت جميع الدول العربية المصدرة للنفط خاصة المملكة العربية السعودية والجزائر تراجعاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 بالمقارنة مع عام 2008 على خلفية تراجع عوائدها النفطية³. وهو ما سناحاول التطرق إلى تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعلى التنمية الاقتصادية بصفة عامة لكل من السعودية والجزائر، والتي تعتبر من الدول المصدرة للنفط.

أ. نصيب الفرد السعودي من الناتج المحلي الإجمالي في ظل الأزمة السيادية الأوروبية:

تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في المملكة العربية السعودية من حوالي 19,152 دولار في عام 2008 إلى حوالي 14,550 دولار عام 2009⁴، مسجلاً بذلك انكماشاً بلغت نسبته حوالي 24%، وهو أول تراجع لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية

¹ - الجريد الرسمية، المادة 58، العدد 44، يوليو 2009، ص: 13.

² - حليم بن دحمان، مرجع سابق، ص: 64.

³ - صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، أبوظبي، 2009، ص: 21.

⁴ - نفس المرجع السابق، ص: 22.

منذ بداية الطفرة النفطية. وبصفة عامة سجلت جميع الدول العربية المصدرة للنفط تراجعاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 بالمقارنة مع عام 2008 على خلفية تراجع أسعار النفط الخام. وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وبداية إنطلاق شرارة أزمة الديون السيادية اليونانية في سنة 2009. ولتوضيح أكثر نقوم بإدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (03-25): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السعودية خلال الفترة (2017-2000) الوحدة: دولار أمريكي

البيانات	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
متوسط نصيب الفرد	19,152	15,868	15,041	13,640	11,122	9,761	8,053	8,066	8,562
نسبة التغير	%20,7	%5,5	%10,27	%22,63	%13,94	%21,2	%0,16-	%5,8-	%13
البيانات	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009
متوسط نصيب الفرد	21,057	20,337	21,063	24,930	25,213	25,470	23,826	19,271	14,550
نسبة التغير	%3,54	%3,5-	%15,51-	%1,12-	%1-	%6,9	%23,63	%32,44	%24-

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على :

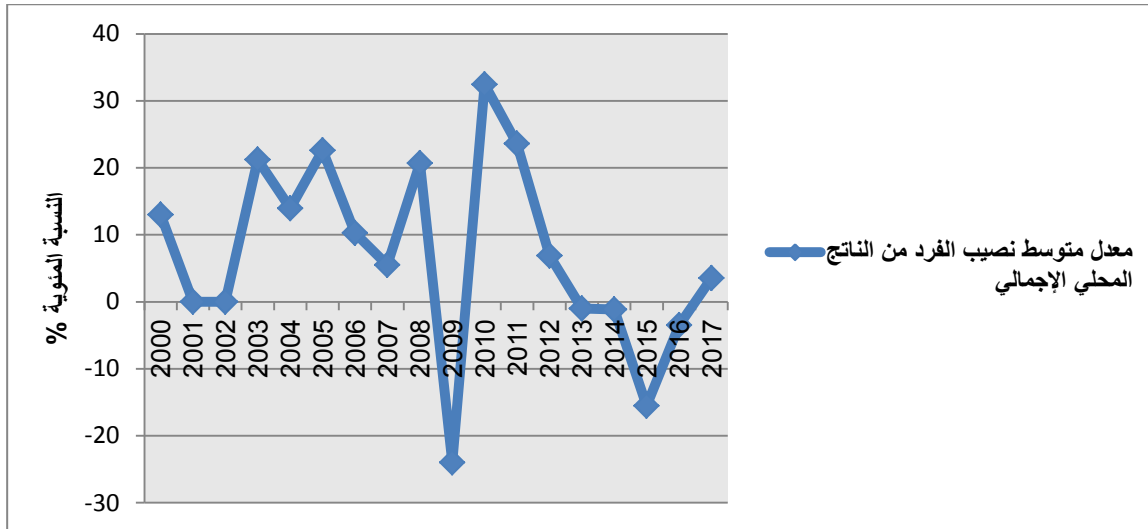
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2002: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، أبوظبي، 2003، ص: 05.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2004 ، أبوظبي، 2005، ص: 05.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009، أبوظبي، 2010، ص: 22.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016 ، العدد السابع والثلاثون، أبوظبي، 2017، ص: 27.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، أبوظبي، 2018، ص : 26.

من خلال الجدول رقم (03-25) والشكل رقم (03-16)، نلاحظ تراجعاً كبيراً لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية، حيث سجل إنكماشاً كبيراً في عام 2009 بحوالي 14,550 دولار عام 2009 أي ما يعادل نسبة - 24% مقارنة بحوالي 19,152 دولار في عام 2008 ، ويعزى هذا التراجع الكبير إلى أزمة الرهن العقاري التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية وما نتج عنها من تراجع كبير في أسعار النفط في عام 2009، حيث تراجع متوسط سعر برميل النفط العربي الخفيف بنسبة 35,2% أي ما يعادل حوالي 61,4 دولار للبرميل مقارنة بحوالي 94,8 دولار للبرميل في عام 2008 وهو العام الذي سجل أعلى متوسط لأسعار النفط الخام . كما سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة نمواً كبيراً، حيث بلغ في عامي 2010 و 2011 حوالي 19,271 دولار و 23,826 دولار مقارنة بحوالي 14,550 دولار في عام 2009 أي بنسبة نمو قدرها 32,44% و 23,63% على التوالي.

وتشير البيانات في الجدول رقم (03-25) والشكل رقم (03-16)، أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة شهد خلال الفترة (2013-2016) إنكماشاً مستمراً، وسجل أعلى إنكماشاً في عام 2015 بنسبة -15,51% أي ما يعادل حوالي 21,063 دولار مقارنة بحوالي 24,930 دولار في عام 2014. ويعود هذا الانكماش إلى الركود في الاقتصاد العالمي نتيجة إلى أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، حيث انخفض متوسط سعر برميل النفط العربي

الخفيف في عام 2015 بنسبة 48,7% أي ما يعادل حوالي 49,45 دولار للبرميل مقارنة بحوالي 97,18 دولار للبرميل في عام 2014.

الشكل رقم (03-16): معدل متوسط نصيب الفرد السعودي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2017).



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على: - الجدول رقم (03-25).

وعلى ضوء ما سبق، نلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية تأثر بتداعيات تراجع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، نتيجة للركود في الاقتصاد العالمي من جراء الصدمات الخارجية وتمثلة في أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وما نتج عنها من تراجع كبير في أسعار النفط في عام 2009، حيث تراجع متوسط سعر برميل النفط العربي الخفيف بنسبة 35,2% أي ما يعادل حوالي 61,4 دولار للبرميل مقارنة بحوالي 94,8 دولار للبرميل في عام 2008 وهو العام الذي سجل أعلى متوسط لأسعار النفط الخام ، بالإضافة إلى أزمة الديون السيادية في اليونان وباقي دول منطقة اليورو وما نتج عنها من تراجع الطلب الخارجي من جراء سياسة التقشف المتبعة في منطقة اليورو، بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

ب. نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية:

شهدت الجزائر تحسنا في مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2010 مقارنة مع عام 2009. فقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية من حوالي 3,917 دولار للفرد إلى حوالي 4,501 دولار في عام 2010، مسجلاً بذلك معدل نمو بلغ نحو حوالي 15% مقارنة مع انكماش بلغ حوالي 20,23% عام 2009، وسبب الانكماش للنصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو الأزمة المالية

العالمية والتي كانت كذلك سبب في بداية إنطلاق شرارة أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو. لتوضيح أكثر نقوم بإدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (03-26): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)
الوحدة: دولار أمريكي

اليبيــــــــــــــــان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
متوسط نصيب الفرد	1,801	1,772	1,810	2,131	2,637	3,133	3,503	3,939	4,916
نسبة التغير	%14,35	%1,61-	%2,14	%17,73	%23,74	%18,8	%11,8	%12,44	%24,8
اليبيــــــــــــــــان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
متوسط نصيب الفرد	3,917	4,501	5,381	5,575	5,476	5,468	4,160	3,894	4,081
نسبة التغير	%20,32-	%15	%19,55	%3,6	%1,77-	%0,15-	%23,92-	%6,40-	%4,8

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على :

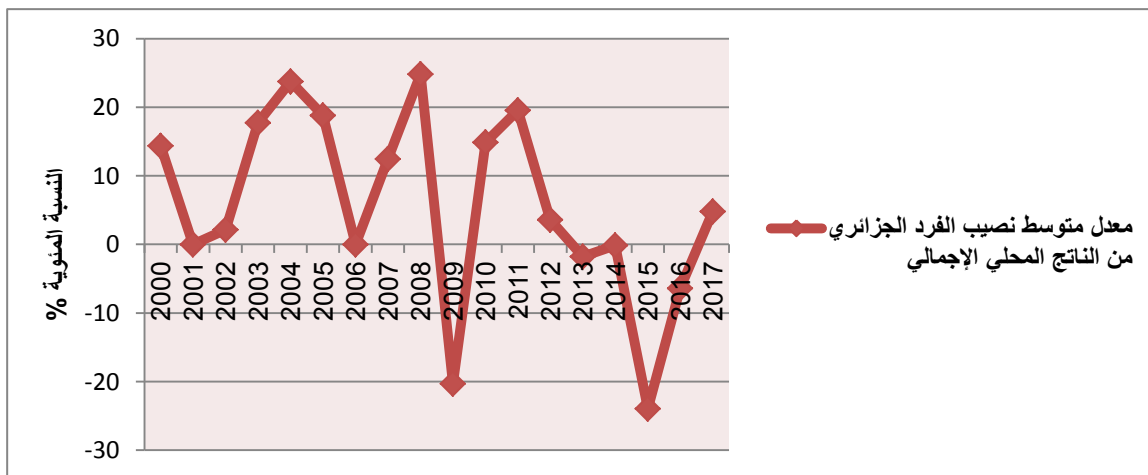
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، أبوظبي، 2009، ص: 19.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، أبوظبي، 2012، ص: 24.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، أبوظبي، 2018، ص: 26.

تشير البيانات الجدول رقم (03-26) والشكل رقم (03-17)، أن الجزائر سجلت أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 حيث بلغت حوالي 5,381 دولار مقارنة بحوالي 4,501 دولار في عام 2010، مسجلاً بذلك معدل نمو بلغ 19,55%، وكان سبب هذا الارتفاع راجع إلى إرتفاع أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية، حيث ارتفاع متوسط سعر برميل النفط في عام 2011 ليلعب حوالي 112,94 دولار للبرميل مقابل حوالي 80,15 دولار للبرميل في عام 2010.

الشكل رقم (03-17): معدل متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2017-2000).



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على: - الجدول رقم (03-26).

كما سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال فترة (2013-2016) إنكماشاً مستمراً، وسجل أعلى إنكماشاً في عام 2015 بنسبة -23,92% أي ما يعادل حوالي 4,160 دولار مقارنة بحوالي 5,468 دولار في عام 2014. ويعود هذا الانكماش إلى الركود في الاقتصاد العالمي نتيجة إلى أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، حيث شهدت أسعار النفط منذ بداية السداسي الثاني من سنة 2014 وخلال سنة 2015 تراجعاً كبيراً لأسعار النفط وصلت إلى أقل من 50 دولار أمريكي.

على ضوء ما سبق، نلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والدول المصدرة للنفط بصفة عامة، تأثرت بتداعيات تراجع أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية وما ينتج عنها من انخفاض في الإيرادات النفطية، بسبب الأزمة المالية العالمية والتي كانت سبب في أزمة الديون السيادية في اليونان وباقي منطقة اليورو، وما نتج عنها من إجراءات تقشفية التي شهدتها دول منطقة اليورو، ما أثر ذلك على الصادرات النفطية و متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

المبحث الثالث:

دراسة تحليلية لأثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على اقتصاديات

الدول العربية غير النفطية

«الأردن ، المغرب » أنموذجاً

تعتبر كل من الأردن والمغرب من بين الدول العربية المستوردة للنفط أو غير النفطية التي أخذت نصيباً من الآثار الناجمة عن الأزمة المالية في منطقة اليورو، ولغرض الوقوف عن تلك الآثار على إقتصادياتها، نحاول في هذا المبحث التطرق إلى بنوده الفرعية حتى نتمكن من رصد مدى تأثيرها على القطاع النقدي والمالي وكذلك القطاع الحقيقي وعلى التنمية الاقتصادية التي أفرزتها أزمة الديون السيادية في أوروبا.

المطلب الأول: أثر أزمة الديون السيادية على القطاع المالي والنقدي للاقتصاد الأردني والمغربي.

انعكست أزمة الديون السيادية الأوروبية على معظم اقتصاديات دول العالم، حتى أنها أصبحت تلقب بالأزمة المالية في منطقة اليورو، وبما أن الأردن والمغرب جزء من منظومة الاقتصاد العالمي، فإنها تأثرت سلباً بهذه الأزمة، ومدى تأثر هذه البلدان بالأزمة يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية النقدية والمالية بينها أي بين هذه الدول والعالم الخارجي، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المطلب.

أولاً: أثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على القطاع المصرفي الأردني والمغربي.

على صعيد القطاع المصرفي، فإن المؤشرات تظهر تأثراً محدوداً للمصارف العربية غير النفطية بالأحداث والتطورات التي شهدتها بعض الدول العربية، وكذلك بتداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وإن اختلف الأمر فيما بين هذه المصارف. فقد كان أداء القطاع المصرفي متفاوتاً مع ميل للتحسن النسبي، كما تظهره مؤشرات هذا القطاع في عام 2011 بالمقارنة مع مثيلاتها في العام السابق. فقد سجلت معدلات نمو الودائع والتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص تحسناً عما كانت عليه في العام السابق، كذلك تحسنت مؤشرات الربحية لأغلب المصارف العربية عن هذا العام. وقد انعكس ذلك في نمو إجمالي القواعد الرأسمالية للمصارف العربية بنسبة 6,9% في عام 2011. إلا أنه ومع ذلك فإن هذه المؤشرات والنسب، لا تزال دون مستوياتها المسجلة قبل الأزمة. ومن جانب آخر، تواصل انكماش نشاط المصارف العالمية والقروض المصرفية عبر الحدود في الدول العربية كما هو حال معظم الدول النامية. وهو ما انعكس في تراجع إجمالي الخصوم الأجنبية للمصارف العربية غير النفطية¹.

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011: التطورات النقدية والمصرفية وفي سواق المال في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 130.

وتعتبر الأردن والمغرب من بين الدول المستوردة للنفط التي تأثرت من خلال مستويات الائتمان في ظل الانكماش المتوقع للتدفقات الرأسمالية العالمية الناتج عن أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو.

أ. تطورات القطاع المصرفي الأردني في ظل الأزمة:

بلغ عدد البنوك العاملة في المملكة 25 بنكاً في نهاية 2017، موزعة إلى ستة عشر بنكاً أردنياً، منها ثلاثة بنوك إسلامية، وتسعة فروع لبنوك أجنبية، منها فرع لبنك إسلامي. وتمارس جميع هذه البنوك نشاطاتها من خلال 818 فرعاً و76 مكتباً موزعة داخل المملكة. وتشير البيانات الأولية إلى بلوغ عدد السكان إلى إجمالي عدد الفروع العاملة في المملكة حوالي 12,3 ألف نسمة لكل فرع في نهاية عام 2017.

أما فيما يتعلق بفروع البنوك الأردنية العاملة في الخارج، فقد وصل عددها إلى 190 فرعاً وثمانية مكاتب تمثيل و21 مكتباً ووحدتي أفشور في نهاية عام 2017، منها 95 فرعاً و21 مكتباً تعمل في الأراضي الفلسطينية¹.

وفيما يتعلق بالسياسة المصرفية، أتخذ البنك المركزي خلال عام 2011 مزيداً من السياسات والتدابير الرامية إلى رفع سوية ومنعة مؤسسات الجهاز المصرفي ودرجة المنافسة بين وحداته وتعزيز قدرتها على إدارة المخاطر استناداً إلى أفضل الممارسات والمعايير العالمية حيث تم تفعيل الركن الثاني من متطلبات رأس المال بازل 2 وتطوير تعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing). كما أتخذ العديد من الإجراءات الاحترازية للتخفيف من تداعيات الأزمات المالية الخارجية على البنوك المحلية والتي ساهمت في تجنبها للمخاطر التي شهدتها المصارف العالمية².

أما على صعيد تطور أعمال البنوك المرخصة خلال عام 2011، فقد سجل الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية ارتفاعاً قدره 1,399.8 مليون دينار أي ما نسبته 9,7%، استأثرت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بالنصيب الأكبر من هذه الزيادة وبنسبة 93,2%. وعلى نحو مماثل، سجل إجمالي الودائع ارتفاعاً قدره 1,873.1 مليون دينار أي ما نسبته 8,3% استحوز القطاع الخاص على النصيب الأكبر من هذه الزيادة وبنسبة 83,4%.

وفيما يخص تطورات أسعار الفائدة في السوق المصرفي، فقد انخفضت أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية بمستوى أكبر من الانخفاض في أسعار الفائدة على الودائع. وتبعاً لذلك، انخفض هامش سعر الفائدة، مقاساً بالفرق بين سعر الفائدة على "القروض والسلف" وسعر الفائدة على "الودائع لأجل" بمقدار 40 نقطة أساس،

¹ - البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الرابع والخمسون 2017، دائرة الأبحاث مطبعة البنك المركزي الأردني، الأردن، حزيران 2018، ص: 31.

² - البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الثامن والأربعون 2011، دائرة الأبحاث مطبعة البنك المركزي الأردني، الأردن، أيار 2012، ص: 4.

ليبلغ مستواه في نهاية عام 2011 ما مقداره 521 نقطة أساس مقابل 561 نقطة أساس في نهاية عام 2010.¹

1. هيكل الودائع لدى البنوك المرخصة:

ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2012 بمقدار 591,8 مليون دينار أي ما نسبته 2,4% عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليصل إلى 25,0 مليار دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,8731 مليون دينار أي ما نسبته 8,3% خلال عام 2011.

ومن خلال الملحق رقم (3-24)، وباستعراض هيكل الودائع لدى البنوك المرخصة طبقاً لنوع العملة والجهة المودعة خلال الفترة (2004-2017)*، نلاحظ استحواذ الودائع تحت الطلب على النصيب الأكبر من الزيادة المحققة في إجمالي الودائع خلال عام 2012، إذ ارتفعت بمقدار 576 مليون دينار أي ما نسبته 8,4% من إجمالي الودائع، كما ارتفعت وداائع التوفير بمقدار 339,7 مليون دينار أي ما نسبته 10,1%، بينما انخفضت الودائع لأجل بمقدار 324 مليون دينار بنسبة 2,3% وذلك بالمقارنة بمستوياتها في نهاية عام 2011.

وعلى صعيد هيكل الودائع وفقاً للجهة المودعة، يلاحظ استحواذ وداائع القطاع الخاص (مقيم) على الحصة الأكبر من إجمالي الزيادة في الودائع وبنسبة بلغت 81,3%، وذلك لارتفاعها بمقدار 481,2 مليون دينار بنسبة 2,4%، كما انخفضت وداائع القطاع العام (حكومة مركزية ومؤسسات عامة) في عام 2011 بمقدار 16,5 مليون دينار أي ما نسبته 1,1%. وسجلت وداائع القطاع الخاص (غير مقيم) وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية انخفاضاً في عام 2012 بمقدار 49,6 مليون دينار أي بنسبة انخفاض 1,9% و 2,1 مليون دينار أي ما نسبته 0,8% على التوالي.

أما على صعيد هيكل الودائع وفقاً لنوع العملة، فيلاحظ انخفاض الودائع بالدينار في عام 2012 بمقدار 1,4081 مليون دينار أي ما نسبته 7,4% بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 1,5019 مليون دينار أي بنسبة 8,5% خلال عام 2011. بينما ارتفعت الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 1,9998 مليون دينار أي بنسبة 38% خلال عام 2012 وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 371,2 مليون دينار أي بنسبة 7,6% خلال عام 2011، بعد الانخفاض الذي سجلته الودائع بالعملة الأجنبية في عام 2009 بمقدار حوالي 320,7 مليون دينار أي ما نسبته 6,7% بالمقارنة بالإنخفاض الذي بلغ حوالي 616 مليون دينار أي بنسبة 11,5% خلال عام 2008. وفي ضوء ذلك انخفض معدل الدولار في الاقتصاد الأردني ليلبلغ 16,7 خلال عام 2009 مقابل

¹ - البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الثامن والأربعون 2011، مرجع سبق ذكره، ص ص: 4-5.

* - للمزيد من الإطلاع أنظر إلى: الملحق رقم (03-06): هيكل الودائع لدى البنوك المرخصة طبقاً لنوع العملة والجهة المودعة خلال الفترة (2004-2017).

ما نسبته 21.3% و 27% خلال عامي 2008 و 2007 على التوالي، الأمر الذي يعكس إزدياد جاذبية الدينار الأردني كوعاء ادخاري¹.

2. التسهيلات الائتمانية:

بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال عام 2009 ما قيمته 13,3 مليار دينار، بإرتفاع مقداره حوالي 272,9 مليون دينار أي ما نسبته 2,1% عن مستواه المسجل في نهاية عام 2008، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره حوالي 1,7487 مليون دينار أي بنسبة 15,5% خلال عام 2008، كما سجل خلال عامي 2010 و 2011 نسبة نمو قدرها حوالي 8,5% و 9,7% على التوالي، ويعود هذا التباطؤ في نمو التسهيلات الائتمانية إلى عوامل الطلب والعرض في السوق المصرفي، ففي ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي كانت السبب الرئيسي في أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، انخفض طلبفراد والشركات على التسهيلات مما أدى إلى إنخفاض الطلب الكلي، بالمقابل أدى تخوف البنوك من حالة عدم السداد وظروف عدم التأكد إلى انخفاض معدل نمو التسهيلات، وقد جاء هذا التخوف بالرغم من ارتفاع السيولة الفائضة لدى البنوك².

على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال عام 2011، فقد جاء الارتفاع في التسهيلات الائتمانية، بشكل رئيسي، نتيجة لإرتفاع التسهيلات الممنوحة لقطاعات الصناعة والانشاءات والتجارة العامة بمقدار 368,2 مليون دينار أي ما نسبته 19,1%، و 295,9 مليون دينار أي ما نسبته 9,3% و 185 مليون دينار أي بنسبة 5,1% على التوالي، بالإضافة إلى ارتفاع التسهيلات المصنفة تحت بند "أخرى"، والذي يمثل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 317,8 مليون دينار أي ما نسبته 10,3%، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها السائد في نهاية عام 2010.

أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة، يلاحظ ارتفاع رصيد التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) خلال عام 2011 بمقدار 1,3049 مليون دينار ما نسبته 93,2% من إجمالي الزيادة بالتسهيلات الائتمانية. كما سجل رصيد التسهيلات الممنوحة للقطاع العام (حكومة مركزية ومؤسسات عامة) ارتفاعاً مقداره 140,4 مليون دينار ما يعادل نسبة 31,4%، بينما انخفض رصيد التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 46,1 مليون دينار أي ما نسبته 4,5%.

¹ البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي السادس والأربعون 2009، دائرة الأبحاث مطبعة البنك المركزي الأردني، الأردن، أيار 2010، ص: 35.

² نفس المرجع السابق، ص: 36.

ومن الجدير بالذكر أن رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة الأجنبية شهد انخفاضاً بنسبة 11,4% من إجمالي التسهيلات الائتمانية خلال عام 2011، مقابل 11,8% خلال عام 2010¹. و11,6% في عام 2009.

3. إجراءات البنك المركزي الأردني:

في ظل تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، اتخذ البنك المركزي الأردني خلال عام 2011 مزيداً من الإجراءات الهادفة إلى تنظيم عمل البنوك وتعزيز مراكزها المالية وتعزيز دورها في تمويل النشاط الاقتصادي. وفيما يلي ملخصاً لأبرز هذه الإجراءات²:

✓ إصدار تعميم بخصوص مقررات بازل 3 وذلك في إطار توجه البنك المركزي للبدء في تطبيقه على البنوك في عام 2013.

✓ إصدار تعليمات حول كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية، وذلك وفقاً للمعيار الصادر عن مجلس الخدمات المالية (IFSB) بهذا الخصوص، وتأتي هذه التعليمات لمواصلة النهج الذي خطاه البنك المركزي في إصدار سلسلة تعليمات خاصة بالبنوك الإسلامية تراعي خصوصيتها، وتهدف إلى تعزيز تنافسية البنوك الإسلامية، ومواكبة المستجدات على صعيد المعايير الدولية وأفضل الممارسات المصرفية.

✓ البدء بعملية المراجعة الإشرافية (PSRE) لعملية التقييم الداخلي لدى كفاية رأس المال لعدد من البنوك وذلك لتطبيق كافة مرتكزات معيار بازل 2 بهدف تفعيل وتعزيز منظومة الرقابة وإدارة المخاطر لدى البنوك.

✓ إصدار تعليمات التوسع في منح التسهيلات المباشرة بالعملة الأجنبية لقطاع التصدير لتشمل التسهيلات المباشرة بالعملة الأجنبية لغايات إعادة التصدير إلى جانب التسهيلات لغايات التصدير.

✓ إصدار تعليمات بخصوص إيجاد تعريف موحد للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وتشجيع البنوك على منح التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم وذلك بتحرير ما نسبته 100% من مبلغ الاحتياطي النقدي الإلزامي بالدينار مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لهذه الغاية.

✓ إصدار تعليمات تحدد الحد الأقصى لعمولة السداد المبكر بنسبة 1%.

✓ إعداد النظام الخاص بتطبيق قانون المعلومات الائتمانية والذي يهدف إلى تحسين إدارة المخاطر لدى البنوك.

✓ إصدار تعليمات لتوفير تمويل متوسط الأجل للبنوك المرخصة بهدف إعادة إقراض قطاع الصناعة وبما يساهم في تدعيم النمو الاقتصادي في المملكة.

¹ - البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الثامن والأربعون 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

² - نفس المرجع السابق، ص ص: 32-33.

ب. تطورات القطاع المصرفي المغربي في ظل الأزمة:

عانت البنوك المغربية من نقص حاد في السيولة المصرفية خلال عام 2012 لعدد من الأسباب من بينها تراجع صافي الأصول الأجنبية نتيجة تأثر الاقتصاد الوطني بتداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية إضافة إلى تأثير التدابير الاحترازية المعتمدة من قبل بنك المغرب لتعزيز الاستقرار المالي من خلال إلزام البنوك بالتوافق مع بعض معايير اتفاقية بازل للرقابة المصرفية، وبخاصة فيما يتعلق بفرض نسبة محددة للسيولة لتفادي أي استعمال مفرط في منح الائتمان. وقد ساهمت هذه التطورات إلى جانب بعض العوامل الاقتصادية الأخرى، ومن أهمها تزايد التمويل الموجه للحكومة في ظهور مشكلة نقص السيولة لدى البنوك بشكل ملحوظ خلال العام حيث ارتفع عجز السيولة المصرفية من نحو 50 مليار درهم في الربع الأول من العام إلى ما يقرب من 74 مليار درهم خلال الربع الأخير.

وقد لجأ البنك المركزي إلى عدة سياسات لتيسير السياسة النقدية تمثلت في إجراء خفضين متتاليين في نسبة الاحتياطي الإلزامي من 6% إلى 4% ساهمت في ضخ نحو 8 مليار درهم في السوق المصرفية. وكذلك تدخل بنك المغرب من خلال تنفيذ تسهيلات إقراضية لدعم سيولة البنوك بآجال سبعة أيام بمتوسط يومي بلغ 57,5 مليار درهم و56,9 مليار درهم خلال الربع الثالث والرابع من العام إضافة إلى تسهيلات إقراضية لمدة يوم واحد لسد حالات نقص السيولة العاجلة لدى البنوك، مع الاستمرار في توفير عمليات إعادة التمويل على المدى الطويل بقيمة 15 مليار درهم¹.

من جانب آخر، من المتوقع أن تتأثر قطاعات المصارف العربية ذات مستويات الانكشاف الأكبر على البنوك الأوروبية بتلك الأزمة، سواء من خلال التواجد المصرفي لفروع هذه البنوك بأسواق هذه الدول أو من خلال تراجع مستويات الائتمان الممنوح عبر الحدود إليها. فهناك تواجد قوي للفروع المصرفية التابعة لبعض المصارف الأوروبية في المغرب، حيث تمثل نسبة تعاملات فروع المصارف الأوروبية العاملة في المغرب نحو 17% من الناتج المحلي الإجمالي².

1. تطور الودائع المصرفية:

من خلال الملحق رقم (03-07)، وبإستعراضنا لإجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف المغربية خلال الفترة (2007-2017)*، نلاحظ أن الودائع المصرفية بالعملة المحلية سجلت في عام 2010 نمواً ولكن بنسبة أقل من تلك المسجلة في العامين السابقين، وتشير البيانات ارتفاع الودائع المصرفية بالعملة المحلية لتصل حوالي

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 131-132.

² - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 142.

* - للمزيد من الإطلاع أنظر إلى: الملحق رقم (03-07): إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف المغربية خلال الفترة (2007-2017).

692,403.0 مليون درهم أي ما يعادل نسبة 5% بالمقابل حوالي 659,518.0 مليون درهم في عام 2009، كما سجلت الودائع المصرفية لدى المصارف المغربية المقومة بالدولار الأمريكي في عام 2010 إنكماشاً طفيفاً بنسبة -1,3% أي ما يعادل حوالي 82,854.0 مليون دولار مقابل حوالي 83,907.1 مليون دولار في عام 2009، ويعود هذا الانكماش في الودائع المصرفية المقومة بالدولار الأمريكي إلى الركود الاقتصادي العالمي نتيجة الأزمة المالية العالمية والتي كانت السبب الرئيسي في إنطلاق شرارة أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو. وفي ظل تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية بالإضافة إلى التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها الدول العربية، سجلت الودائع المصرفية المقومة بالعملة المحلية أقل نسبة نمو في عام 2012 حيث سجلت نسبة 4,4% أي ما يعادل حوالي 839,237.0 مليون درهم بالمقارنة بحوالي 804,183.0 مليون درهم في عام 2011، كما سجلت الودائع المصرفية المقومة بالدولار ارتفاعاً في عام 2012 بنسبة 6,1% أي بحوالي 99,512.3 مليون دولار مقابل حوالي 93,758.2 مليون دولار أمريكي في عام 2011.

كما سجلت الودائع المصرفية المقومة بالعملة المحلية أقل نسبة نمو في عام 2016 حيث سجلت نسبة 4,1% أي ما يعادل حوالي 960,690.0 مليون درهم بالمقارنة بحوالي 922,654.0 مليون درهم في عام 2015، كما سجلت الودائع المصرفية المقومة بالدولار انخفاضاً في عام 2016 بنسبة 3,7% أي بحوالي 94,473.2 مليون دولار مقابل حوالي 97,965.6 مليون دولار أمريكي في عام 2015. ويعود هذا الانخفاض في الودائع المصرفية المقومة بالدولار إلى الركود في الاقتصاد العالمي وخاصة في منطقة اليورو من جراء الأزمة، وتعتبر دول الاتحاد الأوروبية الشريك الاقتصادي الأول للمغرب.

2. القروض البنكية:

تباطأت وتيرة نمو القروض البنكية حيث انتقلت من 10,6% عام 2011 إلى 4,6% عام 2012. لتواصل المنحى شبه المستمر الذي لوحظ منذ عام 2008. ويفسر هذا التطور من جهة، بتباطؤ النشاط الاقتصادي واستمرار الشكوك المحيطة بآفاق تطوره ومن جهة أخرى بارتفاع حاجة القطاع البنكي البنوية إلى السيولة بسبب تفاقم عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات نتيجة أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو. فقد انتقل نقص السيولة من 23,7 مليار درهم إلى 61,8 مليار درهم. وهذا المعطى تؤكد نتائج الاستقصاء حول شروط منح القروض، الذي أظهر في عام 2012 استمرار تشديد البنوك لسياسة منح القروض منذ سنة 2009. موازاة مع تدني الطلب على القروض، لا سيما من جانب المقاولات. وفي هذه الظروف، بقيت نسبة جاري القروض البنكية إلى الناتج المحلي الإجمالي الإسمي شبه مستقرة في حوالي نسبة 87%¹.

¹ - بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2012، المغرب، يونيو 2013، ص: 112.

تشير النتائج التي توصل إليها بنك المغرب إلى وجود اختلال بين العرض والطلب في سوق القروض. فمنذ نهاية سنة 2008، تطور الطلب على القروض بوتيرة أعلى مقارنة بالعرض. وقد أصبح الفارق أكبر خلال الفترة (2011-2012)، ليقارب 25 نقطة مئوية في المتوسط. ويفسر توجه السوق هذا، من جهة، بتشديد شروط منح القروض نتيجة على الخصوص لعجز خزائن البنوك وتباطؤ الودائع وكذلك ارتفاع الشكوك بشأن الظرفية الاقتصادية، من جهة أخرى، بضعف الطلب ارتباطا بالظرفية وحالة الترقب السائد لدى الفاعلين الاقتصاديين¹.

أما بخصوص تطور القروض البنكية حسب الوحدات الاقتصادية، فقد شهدت تباطؤ نمو القروض الموجهة للقطاع الخاص من 10,1% في عام 2011 إلى 4,7% في عام 2012، مما جعل مساهمتها في نمو القروض البنكية تنخفض من 8,3 نقطة مئوية إلى 3,9 نقطة مئوية. وقد نتج هذا التباطؤ خصوصاً عن انخفاض وتيرة نمو القروض الممنوحة للشركات غير المالية من 13,8% إلى 3,5%. فيما ارتفعت القروض الممنوحة للأسر بنسبة 7% بدل 5,3%. ومن جهة أخرى، ارتفعت القروض الممنوحة للقطاع العمومي بنسبة 24,4% مقابل 31,9%، بينما تراجعت الممنوحة منها لباقي الشركات المالية بنسبة 3,2%².

3. الإجراءات المتخذة من طرف بنك المغرب:

وفي مجال الإشراف البنكي، تواصل تعزيز الشروط الاحترازية، قصد تمكين مؤسسات الائتمان من تطبيق المعايير المتقدمة لبازل 2 والاستعداد للإطار الجديد لبازل 3. وإضافة إلى ذلك حقق بنك المغرب تقدماً ملموساً خلال السنتين الأخيرتين على المستوى الداخلي وبالتنسيق مع باقي الجهات المشرفة على السوق المالي. من أجل المساهمة في وضع وترسيخ منظومة للإشراف الاحترازي الكلي تتسم بالقوة والموثوقية. وتمكن من تقييم المخاطر النظامية لمختلف مكونات القطاع المالي وتتبعها. فالمنظومة الوطنية أصبحت تعتمد الآن على لجنة لمراقبة المخاطر النظامية ولجنة خاصة بالأزمات تشمل السلطات المالية وكذلك لجنة للاستقرار المالي على مستوى البنك. تهدف أشغالها إلى تقييم المخاطر التي من شأنها التأثير على استقرار النظام المالي الوطني³.

وفي سياق اقتصادي كلي وطني صعب، يتسم باستمرار تأثير ضعف النمو الاقتصادي لأبرز الدول الشريكة بسبب أزمة منطقة اليورو، عمل البنك سنة 2013 على دعم متانة القطاع البنكي. فقد قام بتطبيق المعايير الجديدة الخاصة بالأموال الذاتية والسيولة القصيرة الأمد الخاصة بالإطار الاحترازي بازل 3. كما عمل على تعزيز المراقبة المجمعة للمجموعات البنكية المغربية المتواجدة بالخارج. إلى جانب ذلك، عكف البنك، بالتعاون مع باقي الهيئات المشرفة على القطاع المالي، على إتمام منظومة المراقبة الاحترازية الكلية والوقاية من المخاطر النظامية.

¹ - نفس المرجع السابق، ص: 114.

² - نفس المرجع السابق، ص: 117.

³ - بنك المغرب، التقرير السنوي للسنة المالية 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 138.

1.3. تعزيز الإطار القانوني والاحترازي¹:

على الصعيد القانوني، استكمل بنك المغرب، بتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع تعديل القانون البنكي. وفي أفق المصادقة عليه من طرف البرلمان، شرع البنك في إعداد نصوصه التطبيقية، مع إعطاء الأولوية للنصوص القانونية الخاصة بالمالية التشاركية.

وفي ما يتعلق بالجانب الاحترازي، قام البنك، بالتشاور مع مهنيي القطاع، بتطبيق نظام الأموال الذاتية والسيولة القصيرة الأمد، الخاصة بالإطار الجديد لبازل 3، عن طريق اعتماد مقارنة تدريجية تمكن البنوك من التكيف مع المتطلبات الجديدة في أحسن الظروف.

وعلى مستوى الأموال الذاتية، تضمن المعايير الجديدة الرفع من جودة وكمية المتطلبات من الأموال الذاتية الاحترازية. كما تمنح مكانة بارزة "للنواة الصلبة". وستعمل البنوك على تنفيذ هذا الإصلاح بشكل تدريجي من 2014 إلى 2019.

علاوة على ذلك، يعمل الإطار الجديد على إرساء معدل لتغطية السيولة على المدة القصير، مما من شأنه أن يخفف البنوك على حيازة ما يكفي من الأصول السائلة لمواجهة سيناريو حدوث أزمة قوية لمدة شهر. ويرتقب أن يشرع في العمل بهذا المعدل الجديد، الذي سيعوض معامل السيولة المعمول به، في 2015، بعد فترة ملاحظة ستدوم 18 شهرا. وإلى يومنا هذا، تم تحديد هذا المعدل الأدنى في 60% ليتم رفعه تدريجيا بنسبة 10% كل سنة ليصل إلى 100% مع حلول جانفي 2019.

وإثر نشر المبادئ التسعة والعشرون للجنة بازل، أعطى بنك المغرب الانطلاقة لمشروع تكييف الإطار القانوني البنكي مع المعايير الجديدة، خاصة في ما يتعلق بالمراقبة الداخلية والحكامة وتدابير المخاطر. وساهم البنك أيضا بشكل فعال في تحضير مشروع القانون حول السندات المضمونة. ويهدف هذا القانون بالأساس إلى تحديد النظام القانوني المطبق على هذه الأدوات التي لا يمكن إصدارها من طرف البنوك إلا برخصة من بنك المغرب.

2.3. أنشطة الإشراف البنكي:

خلال سنة 2013، بلغ عدد المؤسسات الخاضعة لمراقبة بنك المغرب 84 مؤسسة، موزعة ما بين 19 بنكا و53 شركة تمويل و6 بنوك حرة و13 جمعية للقروض الصغرى و9 شركات لتحويل الأموال وصندوق الإيداع والتدبير وصندوق الضمان المركزي. ويرتكز هذا الإطار بالأساس على مراقبة دائمة وأخرى في عين المكان.

وفي سياق وضعية اقتصادية صعبة، شكل تزايد المخاطر تحديات كبرى أمام الهيئات المكلفة بالإشراف. لهذا، تم التركيز بالخصوص على مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، والمخاطر الناتجة عن الأنشطة العابرة للحدود، وكذا على تعزيز القاعدة المالية للبنوك. وقد شكل تقييم جودة الوصول محور أنشطة المراقبة في عين المكان والمراقبة عن بعد.

¹ - بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2013، المغرب، 2013، ص: 153 - 154.

لذلك، فقد تم إعطاء الأولوية للديون المتعلقة الأداء وملاءمة المؤونات المرتبطة بها، وكذا لتقييم الديون الأكثر حساسية ومستوى متطلبات بنك المغرب من المؤونات الاحترازية الكلية. إلى جانب ذلك وإثر الرفع من معدل الملاءة الأدنى سنة 2013 إلى 12% واعتماد معدل 9% كمعدل أدنى للشريحة الأولى، سهر البنك على ضمان مطابقة البنوك للمتطلبات الاحترازية الجديدة.

موازاة مع ذلك، استمرت عمليات المراقبة في عين المكان لدى أبرز البنوك، واهتمت بالأساس بتطور النشاط الائتماني والمخاطر القطاعية المرتبطة به. كما شملت هذه العمليات قطاعي تحويل الأموال والقروض الصغرى، ومنظومة واجب اليقظة. وتم تنفيذ مهام مراقبة أخرى لدى البنوك التي اعتمدت إرساء مقاربات قانونية متقدمة لتغطية المخاطر بالأموال الذاتية، وذلك بغية تتبع مدى تقدم هذه الأشغال¹.

وقد نتج عن بعض عمليات المراقبة فرض عقوبات إدارية (إنذار) على بعض المؤسسات، إضافة إلى عقوبات مالية في حالات عدم احترام المقتضيات القانونية.

3.3. المراقبة الاحترازية الكلية:

خلال سنة 2013، عقدت لجنة الاستقرار المالي لبنك المغرب اجتماعين، طبقا لقانونها الداخلي. وتمحورت أشغال هذه اللجنة حول جوانب الضعف التي تشكل كاهل النظام المالي والإجراءات التي من شأنها التخفيف من حدتها. وقد ناقشت اللجنة المواضيع مع باقي الهيئات تنظيم القطاع المالي في إطار لجنة التنسيق بين أجهزة الإشراف على القطاع المالي، بحضور مديرية الخزينة والمالية الخارجية.

على صعيد الإطار التحليلي، واصل البنك تدقيق تقييمه للمخاطر النظامية. فبتعاون مع مديرية التأمينات والتحوط الاجتماعي، قام البنك بتوسيع خارطة المخاطر النظامية لتشمل قطاع التأمينات، كما حدد خارطة أولية لمؤشرات متانة أنظمة التقاعد. وعمل البنك أيضا على إرساء إطار لتبادل المعطيات، مع باقي سلطات تنظيم القطاع المالي، في الظروف العادية وفي فترات الأزمات.

وفي إطار تعزيز آليته لتدبير المخاطر، قام البنك سنة 2013 بإعداد سياسة داخلية لتوفير السيولة في الحالات الاستعجالية. ويعتزم البنك تجربة هذه الآلية سنة 2014 عن طريق القيام بتمرين جديد لمحاكاة الأزمة، بعد تمرين سنة 2009، وذلك بتعاون مع هيئة مراقبة أسواق الرساميل والهيئة المكلفة بتنظيم قطاع التأمين ووزارة الاقتصاد والمالية².

¹ - بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2013، مرجع سبق ذكره، ص ص: 154 - 155.

² - نفس المرجع السابق، ص ص: 155 - 156.

ثانياً: أثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على سوق المال في كل من الأردن والمغرب.

كانت أسواق الأوراق المالية أكثر القطاعات تأثراً بالأزمة المالية العالمية. وقد جاء أداءها خلال عام 2009 متفاوتاً، حيث واصلت خلال الربع الأول من العام تراجعها الذي بدأته منذ النصف الثاني من عام 2008، ليصل مجموع ما خسرت هذه الأسواق مجتمعة خلال تلك الفترة إلى حوالي 760 مليار دولار، نحو نصف قيمتها السوقية الإجمالية. وسنحاول دراسة أثر أزمة الديون في منطقة اليورو على أسواق المال في كل من الأردن والمغرب.

أ. أثر الأزمة على سوق المال الأردني:

شهدت معظم مؤشرات بورصة عمان خلال عام 2011 تراجعاً في أدائها مقارنة بالعام السابق نتيجة لتداعيات الأزمة المالية في منطقة اليورو والتطورات السياسية التي تشهدها بعض دول المنطقة العربية، حيث انخفض حجم التداول خلال عام 2011 بنسبة 57,4%، وانخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة بما نسبته 15,9%، وتبعاً لذلك، انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة بنسبة 11,8% لتصل إلى 19,3 مليار دينار مشكلة بذلك ما نسبته 102,7% من الناتج المحلي الإجمالي، هذا وقد سجل صافي تعاملات المستثمرين غير الأردنيين تدفقاً موجباً بمقدار 78,6 مليون دينار¹.

وفيما يلي ملخصاً يستعرض أهم مؤشرات الأداء في بورصة عمان في ظل التطورات السياسية التي تشهدها بعض دول المنطقة العربية، وتفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو خلال عام 2011* :

✓ انخفاض حجم التداول خلال عام 2011 بنحو 3,8 مليار دينار ما نسبته 57,4% ليصل إلى 2,9 مليار دينار، مقارنة مع انخفاض قدره 3 مليار دينار ما نسبته 30,8% خلال العام السابق. وجاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض حجم التداول في كافة القطاعات، حيث انخفض حجم التداول في كافة القطاعات، حيث انخفض حجم التداول في القطاع المالي بمقدار 2,416.7 مليون دينار 57,9%. كما انخفض حجم التداول في كل من قطاع الخدمات وقطاع الصناعة بمقدار 1,168.7 مليون دينار ما نسبته 67%، و254,3 مليون دينار أي ما نسبته 33%.

✓ انخفاض القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة خلال عام 2011 بنحو 2,6 مليار دينار أي ما نسبته 11,8% لتصل إلى 19,3 مليار دينار، مشكلة بذلك ما نسبته حوالي 102,7% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل انخفاض قدره 0,6 مليار دينار ما نسبته 3% في نهاية عام 2010.

¹ - البنك المركزي الأردني، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

* - للمزيد من الإطلاع أنظر إلى: الملحق رقم (03-08): أحجام التداول وعدد الأسهم المتداولة قطاعياً في بورصة عمان خلال الفترة (2004-2017).

✓ انخفاض عدد الأسهم المتداولة خلال عام 2011 بنحو 2,916.6 مليون سهم ما نسبته 41,7% مقابل ارتفاع قدره 966,4 مليون سهم ما نسبته 16,1% خلال عام 2010، في المقابل، انخفض عدد العقود المنفذة بنحو 561,9 ألف عقد أي 29,9% ليصل إلى ما يقارب 1,3 مليون عقد في نهاية 2011، وبالنظر إلى عدد الأسهم المتداولة قطاعياً، يتبين استحواد القطاع المالي على ما نسبته 62,6% من الأسهم التي تم تداولها خلال عام 2011، تلاه قطاع الصناعة بنسبة 19,4%، ثم قطاع الخدمات ثالثاً بنسبة 18%.

✓ أما بخصوص سوق السندات، فقد بلغت قيمة السندات المتداولة من خلال البورصة خلال عام 2011 ما مقداره 0,6 مليون دينار، مقارنة مع 0,1 مليون دينار تم تداولها في عام 2010.

✓ أما فيما يتعلق بصافي تعاملات المستثمرين غير الأردنيين في بورصة عمان، فقد سجلت تدفقا موجبا بلغ 78,6 مليون دينار خلال عام 2011، مقارنة بتدفق سالب قدره 14,6 مليون دينار خلال العام السابق، حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال عام 2011 نحو 555,8 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبلهم نحو 477,2 مليون دينار.

من خلال ما سبق، نلاحظ أن أداء بورصة عمان شهدت مؤشرات تراجعاً خلال الفترة (2009-2012)، وخلال عام 2011 سجلت أداء بورصة عمان تراجعاً كبيراً مقارنة بعام 2010، وذلك متأثراً بتداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وتواصل الاضطراب السياسي التي تعيشها بعض الدول العربية. كما انخفض الرقم القياسي لأسعار السهم المرجح بالحرة بما نسبته 15,9%، وانخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة بنسبة 11,8%، كما انخفض حجم التداول عام 2011 بنسبة 57,4%¹.

ب. أثر الأزمة على سوق المال المغربية:

في ظل تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، شهد بورصة الدار البيضاء سنة 2012 تراجعاً فاق 15% بالنسبة لمؤشري "مازي" و"مادكس"، مما أدى إلى تفاقم أدائها السلبي إلى أكثر من 26% منذ نهاية شهر ديسمبر 2010. وقد صاحب هذا التفاقم، الذي يعزى إجمالاً إلى تراجع أرباح الشركات المصنفة، تدهور كبير في حجم المعاملات داخل سوق². كما هو موضح في الملحق رقم (03-09)*.

¹ - البنك المركزي الأردني، مرجع سبق ذكره، ص: 5.

² - بنك المغرب، التقرير السنوي للسنة المالية 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 126.

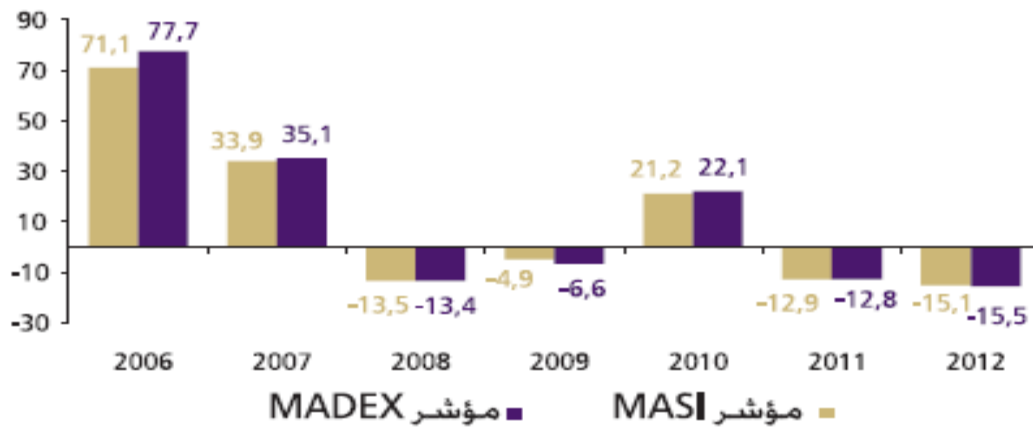
* - للمزيد من الإطلاع أنظر إلى: الملحق رقم (03-09): تطور مؤشرات بورصة دار البيضاء خلال الفترة (2000-2017).

1. تطور مؤشرات البورصة ومؤشرات التقييم:

تراجع سنة 2012 مؤشرا "مازي" و"مادكس" بنسبة 15,1% و 15,5% على التوالي مقابل 12,9% و 12,8% سنة 2011. وقد هم هذا الأداء السلبي كافة القطاعات باستثناء قطاعي "شركات التمويل وأنشطة مالية أخرى" و"المشروبات" اللذان شهدا نموا في مؤشريهما بواقع 6,6% و 5,6% على التوالي. أما الانخفاضات المسجلة، فتراوحت بين 2,8% في قطاع الصناعات الغذائية و 37,3% في قطاع النفط والغاز¹.

الشكل رقم (03-18): الأداء السنوي لمؤشرات بورصة دار البيضاء خلال الفترة (2006-2012).

الوحدة: النسبة المئوية %



المصدر: بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2012، المغرب، يونيو 2013، ص: 127.

ويعكس تغير مؤشرات البورصة تراجع أرباح الشركات المصنفة بنسبة 10,3%، نتيجة الظرفية الاقتصادية الصعبة، وقد هم هذا التراجع بالأساس قطاع "الاتصالات" بنسبة 17,5% وقطاع "البناء ومواد البناء" بنسبة 28,7%. من جهة أخرى، تنامت أرباح القطاع البنكي بواقع 3,4% وأرباح قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 15,3%. وأدت هذه التطورات في الأسعار والأرباح إلى تدني أبرز مؤشرات التقييم. فقد تراجعت في المجمل نسبة السعر إلى الأرباح من 17,2% سنة 2011 إلى 16,5%. وسجلت أبرز الانخفاضات في قطاع "الخدمات المقدمة للجماعات" حيث انتقلت نسبة السعر إلى الأرباح من 11,8% إلى 7,5%، فيما تراجعت هذه النسبة في قطاع "الصناعات الصيدلانية" من 22,9% إلى 18,7%. في المقابل، تنامت هذه النسبة في قطاع "النفط والغاز" من 17,4% إلى 35,5% ومن 13,6% إلى 22,7% في قطاع "شركات المحافظ- الشركات القابضة". أما نسبة السعر إلى القيمة الدفترية. فقد تدنت على العموم من 2,75% إلى 2,32%.

¹ - بنك المغرب، مرجع سبق ذكره، ص: 126.

وتراجعت رسملة البورصة بنسبة 13,7% لتصل إلى 445,3 مليار درهم، أي 53,8% من الناتج الداخلي الإجمالي، بدل 76% كمتوسط سنوي بين 2007 و2011. ويقتضي القطاع البنكي المهيمن على بنية هذه الرسملة بحصة 33%، يليه قطاع الاتصالات بواقع 21% وقطاعا "البنائيات ومواد البناء" و"العقار" بنسب 11% و9% على التوالي¹.

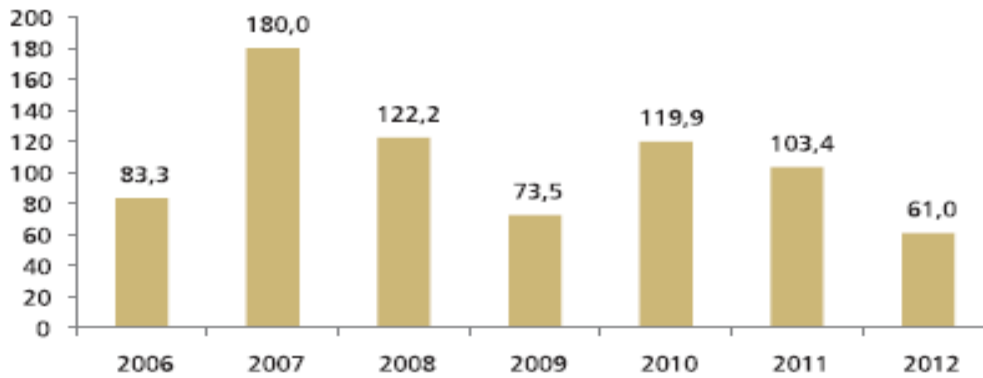
أما في ما يخص عمليات الإدراج في البورصة، فقد تم تسجيل عملية واحدة سنة 2012 مقابل ثلاثة سنة 2011. وقد همت هذه العملية مبلغ 27 مليون درهم، أي ما يعادل 38% من رأسمال شركة "أفريك أندوستري" التي تعمل في قطاع "البناء ومواد البناء". وبالتشطيب على شركة "برانوما" المبرمج ابتداء من فبراير 2013، سيظل عدد الشركات المصنفة في حدود 76، أي دون تغيير حتى هذا التاريخ.

2. حجم المعاملات:

نتيجة لتدني أسعار البورصة وتقلص الكميات المتبادلة، عرف حجم المعاملات تراجعا ملحوظا بلغت نسبته 41% مقارنة بسنة 2011، ليصل إلى 61 مليار درهم، ويعكس هذا التطور انخفاض حجم المعاملات بنسبة 44% إلى 52,5 مليار بالنسبة للأسهم وبواقع 10,8% ليلعب 8,48 بالنسبة للسندات². كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم (03-19): حجم المعاملات في بورصة دار البيضاء خلال الفترة (2006-2012).

الوحدة: مليار درهم



المصدر: بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2012، المغرب، يونيو 2013، ص: 129.

وحسب الأقسام، يتبين أن 54% من المعاملات قد أنجزت في السوق المركزية، و27,6% في سوق الكتل، فيما همت 18,4% عمليات الإدراج وتقدمة السندات والعروض العمومية والتحويلات وزيادة الرأسمال. في ظل هذه الظروف تراجع معامل السيولة من جديد ليصل إلى 9,03% بدلا من 9,57% في 2011³.

¹ - نفس المرجع السابق، ص: 127.

² - نفس المرجع السابق، ص: 128.

³ - المرجع نفسه.

ومن خلال ما سبق، وفي ظل تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو نلاحظ تراجع بورصة دار البيضاء سنة 2012، حيث تراجع مؤشري "مازي" و"مادكس" بنسبة 15,1% و15,5% على التوالي مقابل 12,9% و12,8% سنة 2011. كما عرفت حجم المعاملات تراجعاً ملحوظاً بلغت نسبته 41% مقارنة بسنة 2011، ليصل إلى 61 مليار درهم في عام 2012.

ثالثاً: التطورات النقدية في الاقتصاد الأردني والمغربي في ظل الأزمة.

في ظل استمرار تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وحالة عدم الاستقرار في بعض الدول العربية وتعمق الأزمة المالية في منطقة اليورو، واصلت البنوك المركزية خلال 2011 تبني سياسات نقدية ومصرفية حذيفة ومتوازنة ترمي إلى دعم وتعزيز النشاط الاقتصادي في كل من المملكة الأردنية¹ والمغربية دون الإضرار بهدف تحقيق الاستقرار النقدي.

أ. تطورات السياسة النقدية في الأردن:

واصل البنك المركزي الأردني خلال عام 2011 رصد ومتابعة التطورات الاقتصادية المحلية والدولية وتداعيات حالة عدم الاستقرار السياسي التي تشهدها بعض الدول العربية وأزمة الديون السيادية التي تجتاح منطقة اليورو. وذلك من أجل تبني السياسة النقدية المناسبة التي تحافظ على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني، من خلال توفير هيكل أسعار فائدة مناسب يوائم بين متطلبات النمو الاقتصادي المحلي والتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية.²

وضمن هذا الإطار، استمر البنك المركزي خلال 2011 وللعام الثالث على التوالي بالتوقف عن إصدار شهادات الإيداع، وذلك بهدف توفير السيولة الكافية لدى البنوك لتحفيزها على التوسع في منح الائتمان، وفي المقابل قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة الرئيسية لديه وبواقع 25 نقطة أساس بهدف تعزيز جاذبية الدينار الأردني كعملة ادخارية.³

1. السيولة المحلية:

سجلت السيولة المحلية بمفهومها الواسع (M2) خلال عام 2012 تباطؤاً ملحوظاً قياساً بالسنوات السابقة حيث نمت بمقدار 826,2 مليون دينار ما يعادل نسبة 3,4% عن مستواها المسجل في نهاية عام 2011 لتبلغ 24,945.1 مليون دينار، مقارنة بارتفاع مقداره 1,812.2 مليون دينار أي ما نسبته 8,1%، و2,293.4 مليون دينار أي بنسبة 11,5% خلال عامي 2011 و2010 على التوالي. كما هو موضح في الملحق رقم

¹ - البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

² - نفس المرجع السابق، ص: 28.

³ - البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

(10-03) * . وبتحليل تطورات السيولة المحلية وفقاً لمكوناتها والعوامل المؤثرة عليها خلال عام 2012، يتبين ما يلي¹:

1.1. مكونات السيولة المحلية:

جاء التباطؤ المسجل في السيولة محصلة لارتفاع ودائع التوفير ولأجل بمقدار 886,6 مليون دينار أي ما نسبته 5,3% وانخفاض عرض النقد بمفهومه الضيق بمقدار 60,4 مليون دينار 0,8%. بما يعكس حالة عدم اليقين التي سادت الأسواق خصوصاً في الشهور الأخيرة من العام. وبتحليل أكثر تفصيلاً يتضح ما يلي:

✓ ارتفاع ودائع التوفير ولأجل محصلة لارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 1,137.3 مليون دينار أي ما نسبته 58,3%، وانخفاض ودائع التوفير ولأجل بالدينار الأردني بمقدار 983,1 مليون دينار أي ما نسبته 7,4%، بينما ارتفعت ودائع تحت الطلب بالعملات الأجنبية بمقدار 732,4 مليون دينار أي ما نسبته 46,5%.

✓ انخفاض عرض النقد بمفهومه الضيق عام 2012 محصلة لتراجع الودائع تحت الطلب بالدينار بمقدار 256,1 مليون دينار ما نسبته 6%، وارتفاع النقد المتداول بمقدار 195,7 مليون دينار أي ما نسبته 6,5%. مقابل ارتفاع عرض النقد خلال عام 2011 نتيجة لارتفاع كل من الودائع تحت الطلب بالدينار والنقد المتداول بمقدار 545,8 مليون دينار أي ما نسبته 14,7% و 175,7 مليون دينار أي ما نسبته 6,2% على الترتيب، وذلك مقابل ارتفاعهما بمقدار 346,4 مليون دينار، مسجلاً ما نسبته 10,3% و بمقدار 164,1 مليون دينار أي ما نسبته 6,1% على التوالي خلال عام 2010.

2.1. العوامل المؤثرة على السيولة المحلية:

ارتفعت السيولة المحلية خلال عام 2012 بمقدار 826,2 مليون دينار وذلك محصلة لارتفاع صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي بمقدار 3,530.8 مليون دينار أي ما نسبته 23,9%، وانخفاض صافي الموجودات الأجنبية بمقدار 2,704.6 مليون دينار ما يعادل نسبة 28,9%.

✓ ويعزى ارتفاع صافي الموجودات المحلية إلى ارتفاع صافي الائتمان الممنوح للقطاع العام بمقدار 2,729.8 مليون دينار أي ما نسبته 37,8% لتلبية الاحتياجات المتزايدة لتمويل عجز المالية العامة، يليه الارتفاع في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بمقدار 1,028.6 مليون دينار أي ما نسبته 6,9%.

* - للمزيد من الإطلاع أنظر إلى: الملحق رقم (10-03): التغير في عرض النقد (M2) والعوامل المؤثرة عليه خلال الفترة (2004-2017).

¹ - البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2012، مرجع سبق ذكره، ص ص: 28-29.

✓ أما انخفاض صافي الموجودات الأجنبية خلال عام 2012 فقد جاء محصلةً لانخفاض هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 3,108.4 مليون دينار أي ما يعادل نسبة 33,6%، وارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 403,8 مليون دينار.

2. سعر الصرف والاحتياطيات الأجنبية:

يعتمد البنك المركزي ومنذ عام 1995 نظام سعر الصرف الثابت للدينار مقابل الدولار الأمريكي، والذي أثبت أنه ما زال الأمثل والأنسب للاقتصاد الأردني ويشكل دعامة أساسية للاستقرار النقدي والمصرفي، ويلعب دوراً فاعلاً في تعزيز الثقة بالدينار الأردني وزيادة تنافسية الصادرات الوطنية فضلاً عن جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وبالنظر إلى معدل سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الرئيسية في نهاية عام 2011، يلاحظ انخفاض سعر صرف الدينار مقابل اليورو والجنيه الإسترليني بنسبة 4,7% و 3,7% على التوالي وذلك عن مستواهما المسجلان في نهاية عام 2010، وانخفاضه مقابل الين الياباني بنسبة 9,2%.

كما انخفض رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية عام 2011 بمقدار 1,735.1 مليون دولار أمريكي أي مسجلاً انخفاضاً بنسبة 14,2% عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليصل إلى 10,506.1 مليون دولار أمريكي، وعلى الرغم من هذا الانخفاض إلا أن هذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة 6,2 شهراً. ويعزى هذا الانخفاض إلى تمويل المستوردات لغايات النشاط الاقتصادي في المملكة الأردنية¹.

وعلى ضوء ما سبق، يظهر تداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو من خلال تباطؤ نمو معدلات عرض النقود (M2) خلال عام 2012 تباطؤاً ملحوظاً قياساً بالسنوات السابقة حيث نمت بمقدار 826,2 مليون دينار ما يعادل نسبة 3,4% عن مستواها المسجل في نهاية عام 2011 لتبلغ 24,945.1 مليون دينار، مقارنة بارتفاع مقداره 1,812.2 مليون دينار و 8,1% و 2,293.4 مليون دينار و 11,5% خلال عامي 2011 و 2010 على التوالي، بالإضافة إلى انخفاض سعر صرف الدينار الأردني مقابل اليورو والجنيه الإسترليني بنسبة 4,7% و 3,7% على التوالي وذلك عن مستواهما المسجلان في نهاية عام 2010، كما انخفض رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية عام 2011 بمقدار 1,735.1 مليون دولار أمريكي أي مسجلاً انخفاضاً بنسبة 14,2%.

¹ - البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

ب. تطورات السياسة النقدية في المغرب:

قرر مجلس البنك في اجتماعاته الأربع لسنة 2011 الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي في نسبة 3,25%¹، قبل أن يقرر مجلس بنك المغرب في أول اجتماعيه في مارس 2012 تخفيض سعر الفائدة الرئيسي إلى 3%². وحافظ عليه عند هذه النسبة خلال بقية السنة. في سياق تميز بغياب الضغوط التضخمية على الأسعار في المدى المتوسط. فقد شهدت الظرفية الدولية تدهور النشاط الاقتصادي ابتداء من الفصل الثاني من سنة 2011 واستمرار حالة عدم اليقين في الأسواق المالية الرئيسية، لاسيما في منطقة اليورو، ارتباطا بتفاقم مشاكل الديون السيادية لبعض الدول. وأظهر تقييم توجه الطلب الداخلي ضعف الضغوط التضخمية، خصوصا مع اعتدال فجوة الناتج غير الفلاحي واستمرار الفارق النقدي في مستوى سلبي، وتطور الائتمان البنكي بشكل منسجم مع وتيرته على المدى المتوسط.

وعلى مستوى عمليات السياسة النقدية، ونظراً لاتساع العجز في السيولة، ارتباطاً بتقلص احتياطات الصرف، قام البنك بزيادة حجم تدخلاته، لاسيما بواسطة التسيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات عروض³، وإلى حد أقل من خلال التسيقات لليلة واحدة والعمليات لأجل أطول. وأخذاً في الاعتبار حجم حاجيات البنوك من السيولة وطابعها المستديم، قرر مجلس بنك المغرب في اجتماعه في سبتمبر 2012 خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي بنقطتين مئويتين لتصل إلى 4%. وقد مكنت كل هذه الإجراءات من الحفاظ على سعر الفائدة بين البنوك في مستوى قريب عموماً من سعر الفائدة الرئيسي⁴.

1. الأوضاع النقدية:

في سياق تباطؤ النشاط الاقتصادي، وتدهور وضعية الحسابات الخارجية، تواصل استمرار تباطؤ الإنشاء النقدي خلال سنة 2013، إذ لم يتجاوز المجمع النقدي (م3) ما نسبته 3,1% مقابل 4,5% في سنة 2012⁵ و6,4% في سنة 2011، وما نسبته 7,1% في المتوسط خلال السنوات الخمس الأخيرة. ويعكس هذا التطور في التباطؤ وتيرة القروض البنكية والديون على الإدارة المركزية وكذا تراجع صافي الاحتياطات الدولية⁶.

¹ - بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 99.

² - بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 94.

³ - بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 99.

⁴ - بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 94.

* - المجمع النقدي (م3): يمثل الكتلة النقدية بمعناها الواسع، ويشمل العملة الائتمانية والنقود الكنايية والتوظيفات تحت الطلب وباقي الأصول النقدية الأخرى، بما فيها على الخصوص التوظيفات لأجل وهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة النقدية والودائع بالعملة الأجنبية.

⁵ - بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2013، المغرب، 2013، ص: 86.

⁶ - بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 106.

1.1. المجمع النقدي (م3):

يشمل تباطؤ وتيرة نمو الكتلة النقدية خلال سنة 2013، إذ لم يتجاوز (م3) ما نسبته 3,1% مقابل 4,5% في سنة 2012 و6,4% في سنة 2011، مما يعكس على الخصوص تباطؤ وتيرة نمو الديون على الاقتصاد من 10,4% إلى 5,1% وكذا إيقاع ارتفاع الديون الصافية على الإدارة المركزية من 25,8% إلى 22,8% بالإضافة إلى تراجع صافي الاحتياطيات الدولية بواقع 16,7%. وبالمقابل، تزايدت الموارد ذات المصدر غير النقدي بنسبة 7% مقابل 10,5% سنة 2011. وفي هذه الظروف، وبالنظر لارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي بنسبة 3,2%، وصلت سرعة تداول النقد إلى 0,83، وهو مستوى قريب من المعدل المسجل منذ 2007¹. كما هو موضح في الملحق رقم (03-11) **.

يبرز تحليل التطور خلال السنة أن نمو المجمع (م3) على أساس سنوي بلغ 5,2% في المتوسط خلال النصف الأول. يغطي هذا التطور نمواً بواقع 42,4% في الديون الصافية على الإدارة المركزية وارتفاعاً بنسبة 8,5% في الموارد غير النقدية وانخفاضاً بنسبة 15,1% في صافي الاحتياطيات الدولية. وخلال النصف الثاني من السنة، تراجعت وتيرة نمو الكتلة النقدية إلى 4,2%، لاسيما بفعل تفاقم انخفاض صافي الاحتياطيات الدولية وتباطؤ وتيرة الائتمان البنكي والديون الصافية على الإدارة المركزية من جراء تفاقم أزمة الديون في منطقة اليورو.

2.1. مكونات المجمع النقدي (م3):

ومن أهم مكونات المجمع النقدي (م3) هي²:

1.2.1. العملة الائتمانية:

بلغت وتيرة تزايد العملة الائتمانية بنسبة 3,4% في سنة 2012 بعد تسجيلها 9,4% سنة 2011، لتساهم بواقع 0,6 نقطة مئوية في تزايد الكتلة النقدية. وخلال الأشهر الستة الأولى، تنامت بنسبة 6,9% في المتوسط، مقابل 8,1% خلال نفس الفترة من سنة 2011. وفي النصف الثاني من السنة، وبإستثناء النمو المسجل في نهاية أكتوبر، بلغت نسبة نمو التداول النقدي 4,1% في المتوسط، مقابل 9,5% في نفس الفترة من سنة 2011.

2.2.1. النقود الكتابية:

في نهاية سنة 2012، تراجع نمو النقود الكتابية من 5,8% إلى 4,7%، مما يعكس على الخصوص تباطؤ النشاط الاقتصادي. وبلغت مساهمته في النمو النقدي 2,1 نقطة مئوية، مقابل 2,7 نقطة مئوية في سنة

¹ - المرجع نفسه.

** - للمزيد من الإطلاع أنظر إلى: الملحق رقم (03-11): تطور مكونات المجمع النقدي (م3) خلال الفترة (2000-2017).

² - بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 107-110.

2011. ويشمل هذا التطور تباطؤاً من 4,4% إلى 3,1% في وتيرة نمو الودائع تحت الطلب الخاصة بالشركات غير المالية الخاصة ومن 8,8% إلى 4,6% بالنسبة لمثيلاتها الخاصة بالأسر.

حافظ تطور النقود الكتابية خلال سنة 2012 على توجهه الفصلي المعتاد. وهكذا، سجلت ارتفاعات شهرية في نهاية كل فصل، ارتباطاً على الخصوص بتكوين المقاولات لدفعات على الحساب من أجل أداء الضريبة على الشركات، وعلى أساس سنوي، تزايدت بمعدل 4,9% خلال النصف الأول من السنة، مقابل 6,3% خلال الفصل الثالث قبل الانخفاض إلى 4,6% خلال الفصل الأخير. ويبقى هذا التوجه متماسياً مع نمو الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي الذي انتقل من 4,2% خلال النصف الأول من السنة إلى 4,4% ثم 3,7% خلال الفصلين الأخيرين.

3.2.1. التوظيفات تحت الطلب:

سجلت التوظيفات تحت الطلب نمواً بنسبة 8,2% خلال سنة 2012 مقابل 9,5% في سنة 2011، لتساهم بواقع 0,9 نقطة مئوية في نمو الكتلة النقدية، مقابل نقطة واحدة في سنة 2011. ويعزى هذا التباطؤ الطفيف إلى الأثر المزدوج لتباطؤ النشاط الاقتصادي وتقلص نسب الفائدة بالقيمة الحقيقية الخاصة بهذه الفئة من التوظيفات. وكانت السر أكبر مساهم في نمو التوظيفات تحت الطلب، بواقع 7 نقاط مئوية بالنسبة للأفراد المقيمين ونقطة مئوية واحدة بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج.

4.2.1. الأصول النقدية الأخرى:

سجلت الأصول النقدية الأخرى، المدرجة ضمن المجموع النقدي (م3)، ارتفاعاً بلغ نسبة 3,5% مقابل نسبة 4,5% في سنة 2011، على إثر تباطؤ وتيرة تزايد الودائع بالعملة الأجنبية وشهادات الإيداع وتدني الودائع لأجل وسندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية.

وتقلصت الودائع لأجل بنسبة 0,9%، ارتباطاً على الخصوص بتراجع بواقع 27,1% في موجودات المقاولات غير المالية الخاصة، الذي عوض بشكل كبير نمو ودائع القطاع العمومي بنسبة 35,9%. ويبرز تحليل التطور خلال سنة 2012، أن جاري الحسابات لأجل انخفض بشكل شبه متواصل على أساس شهري خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة، قبل أن يرتفع خلال شهري جوان و جويلية، ثم يعاود الانخفاض في ما بعد بوتيرة أكثر حدة حتى شهر أكتوبر، مما يعكس تدني الودائع سواء بالنسبة للمقاولات غير المالية الخاصة أو الأسر. وخلال الشهرين الأخيرين من السنة، تباطأ الانخفاض، لاسيما بفعل تنامي موجودات القطاع العمومي.

ومن جهة أخرى، سجل جاري سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية في سنة 2012 انخفاضاً طفيفاً بلغ 0,4% مقابل ارتفاع بنسبة 7,3% في سنة 2011، ويبرز تحليل التطور خلال سنة 2012 ارتفاعاً بنسبة 22,5% في هذه السندات في المتوسط خلال النصف الأول من سنة 2012. أما في النصف الثاني، فقد تراجعت نسبة النمو إلى 12,2%، خصوصاً بسبب أثر المفاضلة التي كانت لصالح الودائع لأجل في نهاية سنة 2012، ومن جهة أخرى، تراجعت الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة 17,1% مقابل نسبة 26,2% في سنة 2011، بفعل تباطؤ نمو وودائع المقاولات غير المالية الخاصة. أما شهادات الإيداع ذات المدة المتبقية التي تقل عن أو تساوي سنتين، فقد تباطأت وتيرة نموها من 48,5% إلى 28,5%¹.

2. تطور أسعار الفائدة وأسعار الصرف:

على إثر خفض سعر الفائدة الرئيسي من 3,25% إلى 3% في مارس 2012، بلغ متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين 3,19% في المتوسط، بإنخفاض قدره 10 نقط أساس مقارنة مع سنة 2011. وناهز 3,30% في الربع الأول و3,15% خلال بقية السنة، أما تقلبه، فقد ظل شبه مستقر من سنة لأخرى، إذ بلغ انحرافه المعياري 8 نقط أساس.

وفي ما يخص أسعار الفائدة على القروض، تشير نتائج البحث الفصلي لبنك المغرب لدى البنوك إلى أن متوسط سعر الفائدة المرجح انخفض بتسع نقط أساس مقارنة مع السنة السابقة ليلعب 6,29% في المتوسط خلال العام 2012. ويظهر تحليل تطور أسعار الفائدة على القروض خلال سنة 2012 أن تأثيرها بخفض سعر الفائدة الرئيسي تم بعد فترة تراوحت من فصل إلى فصلين. وفي نهاية السنة، تم تسجيل زيادة في أسعار الفائدة المطبقة على كافة فئات القروض، باستثناء تسهيلات الخزينة².

كما سجلت أسعار الصرف في عام 2011، ارتفاع قيمة الأورو إزاء الدولار الأمريكي في المتوسط السنوي بنسبة 4,9%. في هذا السياق وبالنظر لنظام تسعير الدرهم، انخفضت قيمة العملة الوطنية بنسبة 0,85% مقابل الأورو وبواقع 5,4% مقابل الين الياباني، بينما ارتفعت إزاء الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني بنسبة 4,05% و0,25% على التوالي.

وبالمقارنة بعملة البلدان الصاعدة الرئيسية، سجل الدرهم ارتفاعاً بنسبة 15,9% و6,1% على التوالي مقابل الليرة التركية والروبية الهندية، في انخفاض مقابل الريال البرازيلي والليوان الصيني بنسبة 1,1% و0,72%.

¹ - نفس المرجع السابق، ص: 110.

² - بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 100-101.

وفي ما يخص سعر الصرف الفعلي الإسمي للدرهم، الذي يحسب أخذاً في الاعتبار أهم البلدان الشريكة والمنافسة للمغرب، فقد انخفض بنسبة 0,31% مقارنة مع السابق. وتراجع كذلك سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 0,7%، بسبب فارق التضخم الذي كان في صالح المغرب¹.

ومن خلال ما سبق، يظهر تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية من خلال تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى تباطؤ نمو معدلات المجموع النقدي خلال سنة 2013، إذ لم يتجاوز (م3) ما نسبته 3,1% مقابل 4,5% في سنة 2012 و6,4% في سنة 2011، كما سجلت أسعار الفائدة إنخفاضاً من 3,25% في عام 2011 إلى 3% في مارس 2012، كما انخفضت قيمة أسعار الصرف العملة الوطنية بنسبة 0,85% مقابل الأورو وبواقع 5,4% مقابل الين الياباني.

المطلب الثاني: تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على الاقتصاد الحقيقي الأردني والمغربي.

تأثر الاقتصاد الأردني والمغربي، كغيره من اقتصادات دول المنطقة بالتطورات الإقليمية والدولية غير المواتية، كحالة الاضطراب السياسي التي تعيشها بعض الدول العربية وتواصل الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية خاصة في منطقة اليورو، هذا إلى جانب الارتفاع العالمي الذي شهدته أسعار السلع الغذائية الأساسية. سنحاول في هذا المطلب توضيح أثر أزمة منطقة اليورو على الموازنة العامة، البطالة والتضخم، التجارة الخارجية وميزان المدفوعات للاقتصاد الأردني والمغربي التي تمثل الدول غير النفطية أو المستوردة للنفط في هذه الدراسة.

أولاً: أثر أزمة الديون السيادية على المالية العامة في الأردن والمغرب.

تأثرت المالية في الدول العربية المستوردة للنفط بجملة من العوامل خلال الفترة (2010-2012)، تضمنت بقاء الأسعار العالمية للسلع الأساسية خصوصاً الطاقة والمواد الغذائية عند مستويات مرتفعة، وبطء تعافي الاقتصاد العالمي، وتدابير أزمة الديون الأوروبية على الصادرات العربية وأنشطة السياحة والتدفقات الخارجية وتبعات ذلك على النمو الاقتصادي، إضافة إلى الأحداث السياسية والأوضاع الأمنية في عدد من دول المنطقة وانعكاساتها على الأداء المالي.

وعلى ضوء هذه التطورات، يمكن أن نوضح أثر أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على الإيرادات ونفقات والموازنة العامة لكل من الأردن والمغرب .

¹ - بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2011، مرجع سبق ذكره، ص ص: 110-111.

أ. تطورات المالية العامة في الأردن في ظل أزمة الديون السيادية:

تأثر أداء الموازنة العامة خلال عام 2011 بظروف عدم اليقين التي سادت المنطقة العربية المحيطة وبالارتفاع المستمر في الأسعار العالمية للسلع الأساسية بسبب الأزمة الأوروبية، وتقلب إمدادات الغاز الطبيعي المستورد من مصر من جهة وزيادة المطالبات المالية (الاحتياجات الاجتماعية) من قبل فئات وقطاعات الاقتصاد الوطني من جهة ثانية، الأمر الذي تطلب قيام الحكومة بإصدار ملحق لموازنة عام 2011 بقيمة 584 مليون دينار، وذلك لتغطية النفقات الطارئة المترتبة على دعم المواد التموينية والمحروقات، بشكل أساس، جراء ارتفاع أسعار السلع الأساسية عالمياً وتثبيت أسعار المشتقات النفطية في السوق المحلية. وتبعاً لذلك، بلغ عجز الموازنة العامة (بعد المساعدات) خلال عام 2011 ما قيمته 1,387.9 مليون دينار أي ما نسبته 6,8% من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع عجز مالي مقداره 1,045.2 مليون دينار 5,6% من الناتج في عام 2010، مسجلاً ارتفاعاً مقداره 342,7 مليون دينار أو ما نسبته 32,8% ولدى استثناء المساعدات الخارجية، فإن عجز الموازنة العامة يرتفع إلى 2,602.9 مليون دينار ما نسبته 12,7% من الناتج بالمقارنة مع عجز مالي مقداره 1,446.9 مليون دينار أي ما نسبته 7,7% من الناتج في عام 2010¹. وكما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (3-27): فائض أو عجز الموازنة العامة في الأردن خلال الفترة (2000-2017).

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

البيانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإيرادات العامة	2,728	2,837	2,806	3,686	4,173	4,314	4,893	5,603	7,184
النفقات العامة	3,015	3,153	3,195	3,963	4,486	4,991	5,518	6,469	7,661
عجز أو فائض	287-	316-	389-	278-	313-	673-	625-	866-	477-
البيانات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإيرادات العامة	6,313	6,518	7,574	7,088	8,122	10,251	9,529	9,920	10,445
النفقات العامة	8,442	8,003	9,548	9,648	9,962	10,978	10,839	11,246	11,521
عجز أو فائض	2,129-	1,485-	1,974-	2,560-	1,840-	727-	1,310-	1,326-	1,076-

المصدر: من إعداد الباحث، بإعتماد على:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017: الملاحق الإحصائية، أبوظبي، 2018، ص: 345-350.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012: الملاحق الإحصائية، أبوظبي، 2013، ص: 387-391.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008: الملاحق الإحصائية، أبوظبي، 2009، ص: 329-331.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2004: الملاحق الإحصائية، أبوظبي، 2005، ص: 13-14.

تشير البيانات الجدول رقم (3-27)، أن الإيرادات العامة للمملكة الأردنية (إجمالي الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية) سجلت تراجعاً خلال عام 2009 ولأول مرة منذ عام 2002، حيث بلغت قيمتها 6,313 مليون دولار، مسجلة بذلك انخفاضاً مقداره 871 مليون دولار أي ما يعادل نسبة 12,1% مقابل مبلغ قدره 7,184 مليون دولار في عام 2008، ويعود هذا التراجع في الإيرادات العامة إلى تأثير المملكة

¹ - البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، الأمر الذي أدى إلى حدوث تراجع في أداء الإيرادات المحلية للحكومة المركزية وهبوط حاد في حصيلة المقبوضات من المساعدات الخارجية. كما سجلت الإيرادات العامة إنخفاضاً في عام 2012 قدرة بـ 7,088 مليون دولار أي ما نسبته 6,42% مقابل مبلغ قدره بـ 7,574 مليون دولار في عام 2011، ويرجع هذا الانخفاض نتيجة انخفاض المساعدات الخارجية بشكل كبير عن مستواها الاستثنائي خلال عام 2011 إثر تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، بالإضافة إلى التطورات السياسية والاجتماعية في المنطقة العربية. كما شهدت الإيرادات العامة إنخفاضاً في عام 2015 قدرة بـ 9,529 مليون دولار، مسجلة بذلك انخفاضاً مقداره 722 مليون دولار أي ما يعادل نسبة 7% مقابل مبلغ قدره 10,251 مليون دولار في عام 2014، ويعود هذا الانخفاض نتيجة تراجع الإيرادات المحلية وحصيلة المساعدات الخارجية بنسبة 28,3%¹ بالمقارنة مع عام 2014.

أما بخصوص النفقات العامة في المملكة الأردنية ومن خلال الجدول أعلاه، فقد سجلت إنخفاضاً في عام 2010 ولأول مرة خلال الفترة الدراسة قدرة بحوالي 8,003 مليون دولار، بإنخفاض قدرة بحوالي 439 مليون دولار أي ما يعادل بنسبة 5,2% بالمقابل حوالي 8,442 مليون دولار في عام 2009، وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لتراجع النفقات الرأسمالية بنسبة 33,3% ونمو النفقات الجارية بنسبة 3,5%²، نتيجة حزمة من الإجراءات والتدابير المالية المتخذة من طرف الحكومة الرامية في حملها إلى ضبط وترشيد الإنفاق الحكومي بهدف تقليص العجز المالي وإعادة التوازن للمالية العامة. كما بلغت النفقات العامة خلال عام 2011 حوالي 9,548 مليون دولار، بارتفاع قدره حوالي 1,545 مليون دولار أي ما نسبته 19,3% بالمقارنة مع عام 2010، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لإرتفاع المستمر في الأسعار العالمية للسلع الأساسية من جهة، وزيادة المطالبات المالية (الاحتياجات الاجتماعية) من قبل فئات وقطاعات الاقتصاد الوطني من جهة ثانية.

وبالنسبة للموازنة العامة للمملكة الأردنية، ومن خلال الجدول رقم (03-27)، نلاحظ أن عجز الموازنة العامة سجل ارتفاعاً كبيراً خلال عام 2009، حيث قدرة العجز بحوالي -2,129 مليون دولار أي ما نسبته 346,33% مقابل عجز بحوالي -477 مليون دولار في عام 2008، ويعود هذا العجز القياسي في الموازنة العامة إلى تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وانعكاساتها السلبية على وتيرة النمو الاقتصادي في المملكة والدول المانحة على حد سواء، الأمر الذي أدى إلى حدوث تراجع في أداء الإيرادات المحلية للحكومة المركزية وهبوط حاد في حصيلة المقبوضات من المساعدات الخارجية من جهة، وتنامي الإنفاق الحكومي المحفّز للنمو الاقتصادي من جهة أخرى.

¹ - البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الثاني والخمسون 2015، دائرة الأبحاث مطبعة البنك المركزي الأردني، الأردن، أيار 2016، ص: 44.

² - البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي السابع والأربعون 2010، دائرة الأبحاث مطبعة البنك المركزي الأردني، الأردن، أيار 2011، ص: 52.

كما سجلت الموازنة العامة عجزاً قياسيماً خلال عام 2012، حيث قدرت بحوالي -2,560 مليون دولار أي ما نسبته 29,7% مقابل حوالي -1,974 مليون دولار في عام 2011، ويعود هذا العجز الكبير نتيجة تفاقم أزمة السيادية في منطقة اليورو بالإضافة إلى التحولات السياسية والاجتماعية في المنطقة العربية، وانعكاساتها السلبية على وتيرة النشاط الاقتصادي في المملكة، الأمر الذي أدى إلى صعوبة السيطرة على النفقات الجارية والتي شهدت ارتفاعاً خلال الفترة (2010-2012) نظراً للاحتلالات الهيكلية التي تعاني منها الموازنة وعلى رأسها الدعم الحكومي للسلع، بالإضافة إلى ارتفاع الأجور والنفقات الاجتماعية من أجل استيعاب الأثر الاجتماعي لتبعات الجهود الإصلاحية في الاقتصاد، حيث تم، حيث تم رفع الحد الأدنى للأجور من 150 دينار إلى 190 دينار شهرياً على العمال الأردنيين فقط¹. كما شهدت الإيرادات المحلية تراجعاً في أداؤها بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي واتساع نطاق الإعفاءات والتخفيضات الضريبية التي كانت الحكومة قد اتخذتها إبان الأزمة الاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى تلك التطورات، فقد شهد عام 2012 تحديات جديدة تمثلت في ارتفاع تكلفة استضافة اللاجئين السوريين والتي قدرت بنحو 0,7% من الناتج المحلي الإجمالي. علاوة على تراجع حجم المساعدات الخارجية بنسبة 65,2% عن مستواها المقدر في قانون الموازنة العامة خلال عام 2012².

بالرغم من استكمال متطلبات البرنامج الوطني للإصلاح المالي والاقتصادي خلال الفترة (2012-2015)، وتبني الحكومة سياسات الانضباط المالي بالتزامن مع انخفاض أسعار النفط³، سجلت الموازنة العامة عجزاً في عام 2015 قدرت بحوالي -1,310 مليون دولار أي ما نسبته 80% مقابل حوالي -727 مليون دولار في عام 2014، بالموازاة، سجلت الانخفاض في نسبة العجز إلى 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015⁴.

وعلى ضوء ما سبق، نلاحظ أن قطاع المالية العامة للمملكة الأردنية شهد خلال الفترة (2009-2012)، تراجعاً في أدائه متأثراً بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتي كانت سبب الرئيسي في أزمة الديون السيادية الأوروبية، وما تبعها من تطورات سياسية واجتماعية وإقليمية. وقد أثرت هذه التحديات والظروف الاستثنائية على أداء الاقتصاد الأردني بصورة عامة، وعلى أداء الموازنة العامة بصورة خاصة، فقد ارتفع العجز المالي بعد المساعدات إلى مستويات قياسية مسجلاً خلال عام 2009، حيث قدرة العجز بحوالي -2,129 مليون دولار أي ما نسبته 346,33% مقابل عجز بحوالي -477 مليون دولار في عام 2008، كما سجلت الموازنة العامة عجزاً قياسيماً خلال عام 2012، حيث قدرت بحوالي -2,560 مليون دولار أي ما نسبته 29,7% مقابل حوالي -1,974 مليون دولار في عام 2011.

¹ - البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

² - البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

³ - البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الثاني والخمسون 2015، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

⁴ - المرجع نفسه.

وفي نفس السياق، يعتمد الاقتصاد الأردني على المساعدات الخارجية في ميزانية البلد ومن أبرز الإختلالات في مالية الأردن بسبب ارتفاع أسعار النفط الذي يزيد من فاتورة دعم السلع والخدمات، وكذلك زيادة قيمة الواردات، بالإضافة إلى تدهور الوضع الأمني في المنطقة الذي يؤدي إلى استمرار حالة عدم اليقين بالنسبة للمستثمرين والسياح، وبالتالي تراجع إيرادات الدولة، كذلك أزمة الديون في منطقة اليورو أدت بالضرورة إلى تراجع المساعدات الخارجية من دول الاتحاد الأوروبي، وتراجع عدد السياح الأوروبيين بسبب صعوبة الوضع الاقتصادي بمنطقة اليورو، فمنذ سنة 2011 زادت نسبة العجز في الميزانية الأردن من 6,8% إلى 8,3% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012¹، مع الانخفاض نسبة العجز إلى 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 بعد البرنامج الوطني للإصلاح المالي والاقتصادي خلال الفترة (2012-2015).

ب. تطورات المالية العامة في المغرب في ظل الأزمة:

تدهورت مجدداً وضعية المالية العمومية في المغرب مع تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو في سنة 2012 لتواصل بذلك المنحى المسجل منذ عام 2009. هكذا، وبعدها بلغ عجز الميزانية، دون احتساب مداخيل الخصوصية 6,7% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2011، تفاقم هذا العجز إلى 7,6%، وهو مستوى يفوق بكثير نسبة 5,4% المحددة في قانون المالية وهدف هو 6,1% الوارد في إطار التزامات المغرب برسم خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي في أوت 2012².

ويأتي هذا الانزلاق المالي في سياق يتسم بالارتفاع المتواصل لأسعار المواد الطاقية والأساسية العالمية وفي ظرفية إقتصادية وطنية صعبة. ويعكس ارتفاع في النفقات العادية بوتيرة تفوق مرتين ارتفاع الموارد، وذلك بالرغم من الاعتماد المتأخر لقانون المالية.

من خلال الجدول رقم (03-28)، نلاحظ أن الإيرادات العامة للمملكة المغربية شهدت إنخفاضاً في عامي 2009 و2010 بحوالي 3,218 مليون دولار و3,226 مليون دولار أي ما يعادل نسبة 12,24% و12,28% ليبلغ حوالي 23,052 مليون دولار و23,044 مليون دولار على التوالي مقابل حوالي 26,270 مليون دولار في عام 2008، ويعود هذا الانخفاض نتيجة إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي من جراء الأزمة المالية العالمية والتي كانت من بين الأسباب الرئيسية في إنطلاق شرارة أزمة الديون السيادية في اليونان في عام 2009. كما سجلت الإيرادات العامة للمملكة المغربية إنخفاضاً قياسيً في عام 2015 بحوالي 15,505 مليون دولار أي ما نسبته 39,29% ليبلغ حوالي 23,956 مليون دولار مقابل حوالي 39,461 مليون دولار في عام 2014، حيث حققت ارتفاعاً قياسيً بنسبة 46% مقابل حوالي 26,987 مليون دولار في عام

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012: الملاحق الإحصائية، مرجع سبق ذكره، ص: 397.

² - بنك المغرب، التقرير السنوي للسنة المالية 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

2013. ويعود هذا الارتفاع إلى التزايد الملحوظ في الهبات الممنوحة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي بقيمة 13,1 مليار درهم بعد 5,2 مليار درهم في عام 2013. وبإستثناء الهبات، سجلت جميع المداخيل إنخفاضاً بنسبة 15,7%¹.

الجدول رقم (3-28): فائض أو عجز الموازنة العامة في المغرب خلال الفترة (2000-2017).

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

البيــــــــان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإيرادات العامة	8,740	10,525	8,972	11,425	13,248	14,915	16,725	20,960	26,270
النفقات العامة	10,516	10,474	10,527	13,089	14,717	18,133	17,819	20,624	26,131
عجز أو فائض	1,776-	51	1,554-	1,664-	1,469-	3,218-	1,049-	335	139
البيــــــــان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإيرادات العامة	23,052	23,044	24,733	26,029	26,987	39,461	23,956	25,208	26,936
النفقات العامة	25,525	30,811	35,449	40,865	39,541	39,073	29,047	29,848	30,648
عجز أو فائض	2,472-	7,768-	10,716-	14,836-	12,554-	388	5,091-	4,640-	3,712-

المصدر: من إعداد الباحث، بإعتماد على:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017: الملاحق الإحصائية، أبوظبي، 2018، ص ص: 345-350.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012: الملاحق الإحصائية، أبوظبي، 2013، ص ص: 387-391.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008: الملاحق الإحصائية، أبوظبي، 2009، ص ص: 329-331.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2004: الملاحق الإحصائية، أبوظبي، 2005، ص ص: 13-14.

أما بالنسبة للنفقات الميزانية العامة للمغرب، ومن خلال الجدول أعلاه، فقد سجلت إنخفاضاً طفيفاً في عام 2009 لأول مرة منذ عام 2001، حيث بلغت 25,525 مليون دولار أي بنسبة انخفاض 2,83% مقابل حوالي 26,131 مليون دولار. كما شهدت النفقات العامة ارتفاعاً خلال الفترة (2010-2012)، حيث قدرت حوالي 30,811 مليون دولار في عام 2010 إلى حوالي 40,865 مليون دولار في عام 2012 بنسبة ارتفاع 32,6% وبنسبة 15,27% مقابل حوالي 35,449 مليون دولار في عام 2011، ويعزى هذا الارتفاع نتيجة إلى إحداث أكثر من 11,000 منصب شغل صافي وإلى عمليات مراجعة الأجور المتفق عليها في إطار الحوار الاجتماعي والتي ترتبت عنها نفقات إضافية بلغت حوالي 2,8 مليار درهم، بالإضافة إلى إرتفاع أسعار المواد الأساسية والطاقة. كما سجلت النفقات العامة للمملكة المغربية إنخفاضاً خلال الفترة (2013-2015)، حيث قدرت حوالي 39,541 مليون دولار في عام 2013 إلى حوالي 29,047 مليون دولار في عام 2015 بنسبة انخفاض 26,53%، ويعزى هذا الانخفاض إلى الانخفاض الكبير في الأسعار الدولية للمنتجات الطاقة وإلى تراجع نفقات المقاصة بنسبة 57,2%².

¹ - بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2014، المغرب، 2014، ص: 55.

² - بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2015، المغرب، 2015، ص: 55.

أما بخصوص الميزانية العامة للمملكة المغربية، ومن خلال الجدول رقم (03-28)، فقد سجلت عجزاً قياسيماً في عام 2009 والأكثر ارتفاعاً خلال الفترة الدراسة، حيث بلغت بحوالي -2,472 مليون دولار مقابل فائض بحوالي 139 مليون دولار عام 2008. ويعزى هذا الارتفاع نتيجة الركود الاقتصادي في المملكة إثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وبداية إنطلاق شرارة أزمة الديون السيادية الأوروبية. كما سجلت عجزاً قياسيماً في عام 2012 بحوالي -14,836 مليون دولار أي ما نسبته 38,44% مقابل حوالي -10,716 مليون دولار في عام 2011، ويعود هذا العجز الكبير نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي في المغرب إثر ارتفاع أسعار المواد الأساسية والطاقة مع تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو والتي كانت سبب في تراجع المساعدات والسياح الأوروبيين بسبب صعوبة الوضع الاقتصادي بمنطقة اليورو، بالإضافة إلى إحداث أكثر من 11,000 منصب شغل صافي وإلى عمليات مراجعة الأجور.

على ضوء ما سبق، نلاحظ أن الميزانية العامة الكلية للمغرب سجلت عجزاً قياسيماً خلال الفترة (2009-2012)، ومن هنا نستنتج أن الموازنة العامة للمملكة المغربية تأثرت بتطورات المالية والاقتصادية العالمية ومتمثلة في الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم من أزمة الديون السيادية في اليونان وباقي دول منطقة اليورو، والتي كانت سبباً في تراجع المساعدات الخارجية و على الطلب الخارجي على الصادرات وعدد السياح بسبب سياسية التقشف المتبعة في منطقة اليورو. كما تأثرت الموازنة العامة بالتحويلات السياسية التي شهدتها عدد من دول المنطقة العربية، والتي أدت إلى زيادة النفقات العامة خاصة في إحداث منصب شغل صافي وإلى عمليات مراجعة الأجور للموظفين.

ثانياً: تداعيات أزمة الديون السيادية على التضخم والبطالة في الأردن والمغرب.

تعتبر الأزمة المالية التي ضربت أوروبا في عام 2009، والتي كانت بداية إنطلاق الأزمة في اليونان عندما أعلنت عجزها عن تسديد ديونها وانتقلت الأزمة إلى باقي دول منطقة اليورو، ومن خلال هذا العنصر سنحاول التركيز على تداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على التضخم والبطالة في كل من الأردن والمغرب.

أ. معدلات التضخم والبطالة في المملكة الأردنية ومدى تأثيرها بالأزمة:

يعتبر التضخم والبطالة من بين المؤشرات التي لها أثر على الاقتصاد الأردني في ظل تفاقم الأزمة المالية في منطقة اليورو، وهو ما سنحاول توضيحه خلال هذا العنصر، من خلال:

1. تحليل تطور معدلات التضخم في الأردن:

سجل المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال عام 2008 ارتفاعاً كبيراً بالمقارنة مع العام السابق، حيث بلغ معدل التضخم السنوي في المملكة، مقاساً بالتغير النسبي في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك (2006=100)، ما مقداره 14% مقابل 4,7% في عام 2007، وهو معدل لم يسجله الاقتصاد الأردني

منذ عام 1990. ويعود هذا الارتفاع الحاد في أسعار السلع والخدمات بشكل أساس إلى جملة من العوامل الخارجية والمحلية ذات الطبيعة الطارئة، أبرزها النمو العالمي الكبير في أسعار المواد الأساسية وأهمها النفط والمواد الغذائية والسلع الأساسية الأخرى خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2008، وبتداعيات الأزمة المالية العالمية اعتباراً من الربع الثالث من عام 2008، والإجراء التصحيحي المحلي المتمثل بإصلاح دعم المحروقات¹. ولتوضيح أكثر نقوم بإدراج الجدول الموالي.

الجدول رقم (03-29): تطور معدلات التضخم في المملكة الأردنية خلال الفترة (2000-2017).

الوحدة: نسبة مئوية (%)

اليــــــــــــــــان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التضخم	0,7	1,8	1,8	2,3	2,6	3,5	6,3	4,7	14
اليــــــــــــــــان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	0,7-	5	4,4	4,8	4,8	2,9	0,9-	0,8-	3,3

المصدر: من إعداد الباحث، بإعتماد على:

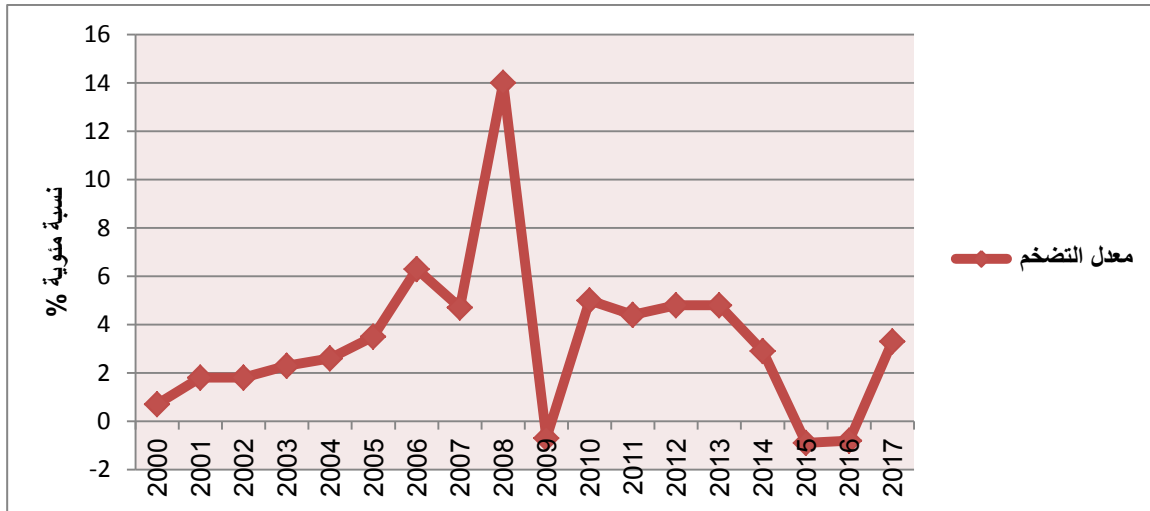
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الرابع والخمسون 2017، دائرة الأبحاث مطبعة البنك المركزي الأردني، الأردن، حزيران 2018، ص: 5.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي التاسع والأربعون 2012، دائرة الأبحاث مطبعة البنك المركزي الأردني، الأردن، أيار 2013، ص: 6.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الخامس والأربعون 2008، دائرة الأبحاث مطبعة البنك المركزي الأردني، الأردن، أيار 2009، ص: 5.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2004: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، أبوظبي، 2005، ص: 7.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2002: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، أبوظبي، 2003، ص: 6.

من خلال الشكل رقم (03-20) و الجدول رقم (03-29)، نلاحظ أن بعد الارتفاع القياسي الذي سجله معدل التضخم في الأردن خلال عام 2008 بنسبة 14%، عاودت أسعار المستهلك خلال عام 2010 ارتفاعها، وذلك في أعقاب تسجيلها لانكماش محدود خلال عام 2009، حيث بلغ معدل التضخم نسبة 5% بالمقارنة مع تراجع طفيف في المستوى العام للأسعار بواقع نسبة -0,7% في عام 2009، ويعزى هذا الارتفاع إلى إرتفاع في أسعار السلع الأولية المستوردة، سيّما أسعار النفط الخام والمواد الغذائية، كما كان لانتعاش الطلب العالمي جراء التعافي من آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية دور في إرتفاع أسعار مختلف المنتجات النهائية والوسيلة المستوردة من الخارج، بالإضافة إلى مساهمة بدء انتعاش النمو المسجل في عام 2010 في بروز جانب من الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني. كما سجل معدل التضخم للمملكة إرتفاعاً في عام 2012 بنسبة 4,8% أي بزيادة مقدارها 0,4 نقطة مئوية عن معدل التضخم المسجل في عام 2011، ويعزى هذا الارتفاع إلى إرتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية والتي تأثرت بتداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية، إلى جانب زيادة

¹- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي السابع والأربعون 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة تدفق مئات الآلاف من اللاجئين السوريين إلى المملكة. وساهمت الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي في التخفيف من آثار تحرير المشتقات النفطية واحتواء الضغوط التضخمية.

الشكل رقم (03-20): معدلات التضخم في المملكة الأردنية خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على: الجدول رقم (03-29).

كما سجل معدل التضخم للمملكة الأردنية إنكماشاً في عام 2015 بنسبة -0,9% بالمقارنة مع نسبة 2,9% في عام 2014، ويعتبر التراجع المسجل في المستوى العام للأسعار خلال عام 2015 الأول منذ عام 2009، الأكثر حدة الذي يسجله الاقتصاد الأردني منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود خلال عام 2015¹، وجاء هذا الانكماش بشكل أساسي نتيجة انخفاض أسعار النفط، والذي أدى إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية المستوردة، وانخفاض تكاليف الإنتاج المحلي، ولم يكن مصدره الرئيسي تراجع الطلب المحلي.

وعلى ضوء ما سبق، نلاحظ أن المملكة الأردنية تأثرت بتداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية بصفة غير مباشرة خاصة في ظل ارتفاع الأسعار الغذائية الأساسية التي تستورد من أوروبا، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، إلى جانب زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة تدفق مئات الآلاف من اللاجئين السوريين إلى المملكة.

2. تطور معدلات البطالة في المملكة الأردنية :

لاتزال البطالة، ومنذ سنوات عديدة، تشكل أحد أبرز التحديات التي يعاني منها الاقتصاد الأردني. ويأتي ذلك إنعكاساً لعدم قدرة الاقتصاد الأردني على خلق فرص عمل كافية تستوعب الزيادة المستمرة في أعداد الأردنيين الباحثين عن فرص عمل في ظل مزاحمة العمالة الوافدة التي تستحوذ على عدد كبير من فرص العمل المتوفرة في

¹ - البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الثاني والخمسون 2015، دائرة الأبحاث، الأردن، أيار 2016، ص: 20.

المملكة، وخصوصاً العمالة السورية نتيجة تدفق مئات الآلاف من اللاجئين السوريين إلى الأردن. حيث ارتفع معدل البطالة المسجل في عام 2011 إلى مستوى 12,9% مقابل نسبة 12,5% في عام 2010. ويعكس هذا الارتفاع تباطؤ الطلب المحلي على العمالة الأردنية في عام 2011. كما سجل معدل البطالة إنخفاضاً خلال عام 2012 إلى 12,2%، وهو أدنى معدل يتم تسجيله منذ مطلع التسعينيات، إلا أنه يبقى مرتفعاً نسبياً إذا قورن مع معدلات البطالة في بعض دول المنطقة وحتى عالمياً والتي لم تتجاوز 6% وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن المؤسسات الدولية¹، ولتوضيح أكثر نقوم بإدراج الجدول الموالي.

الجدول رقم (03-30): معدلات البطالة في المملكة الأردنية خلال الفترة (2000-2017).

الوحدة: نسبة مئوية (%)

البيانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة	13,7	14,7	15,3	14,5	14,7	14,8	14	13,1	12,7
البيانات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة	12,9	12,5	12,9	12,2	12,6	11,9	13	15,3	18,3

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على:

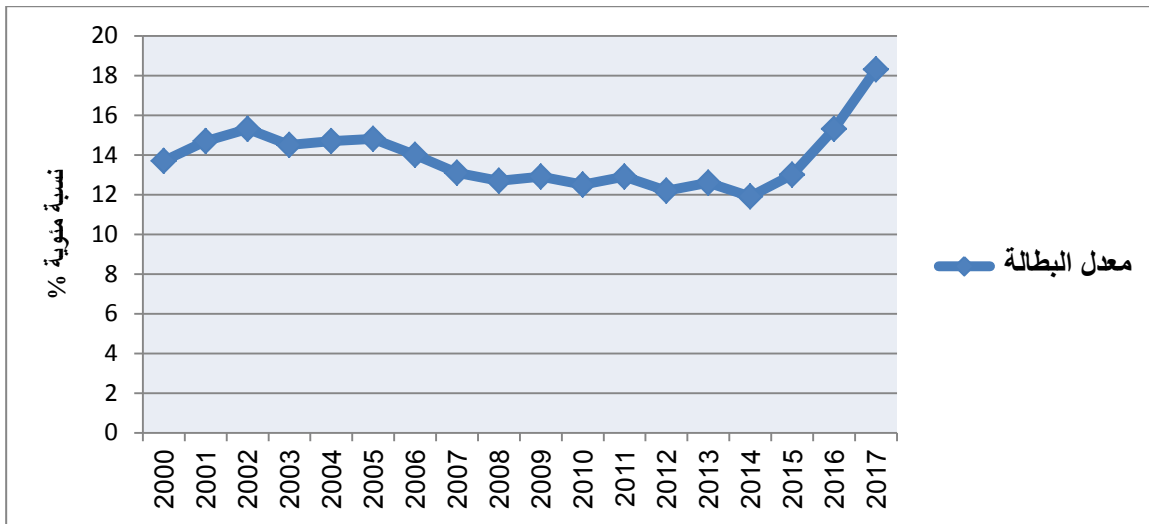
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الرابع والخمسون 2017، دائرة الأبحاث مطبعة البنك المركزي الأردني، الأردن، حزيران 2018، ص: 5.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي التاسع والأربعون 2012، دائرة الأبحاث مطبعة البنك المركزي الأردني، الأردن، أيار 2013، ص: 6.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الخامس والأربعون 2008، دائرة الأبحاث مطبعة البنك المركزي الأردني، الأردن، أيار 2009، ص: 5.
- طالب عوض، مشكلة البطالة في الأردن، المرصد الاقتصادي، الأردن، ص: 05. تاريخ الاطلاع: 2019/09/01، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://WWW.iefpedia.com/search?safe=active&sxsrf=ACYBGNSJHhER_x3UgVJL-1kHbmfuImOQTA%3A15

من خلال الشكل رقم (03-21) والجدول رقم (03-30)، نلاحظ أن معدلات البطالة في المملكة الأردنية إستقرت في حدود 12% خلال الفترة (2008-2013)، وتعتبر من أدنى نسب المسجلة منذ عام 2000، ولكن تعتبر من أعلى المعدلات عالمياً، ويأتي ارتفاع معدلات البطالة في ضوء الاختلالات الهيكلية التي يعانيها سوق العمل في جانبي الطلب والعرض على حدٍ سواء. ففي جانب الطلب، يواجه الاقتصاد الأردني صعوبة في استحداث فرص عمل كافية تستوعب الأعداد الداخلة في سوق العمل نظراً لمحدودية مواردها، وتراجع قدرة القطاع العام على التوظيف، وفي جانب العرض، تعتبر نسبة انخراط الأردنيين في سوق العمل، وخاصة بين النساء، من أدنى المستويات في العالم إذ لم تتجاوز في أحسن الأحوال 40% من مجموع السكان في سن العمل، كما يعاني عرض العمل من ضعف في موازنة مخرجات النظام التعليمي والتدريبي مع احتياجات السوق، حيث تعتبر معدلات البطالة بين حملة الشهادة الجامعية (بكالوريوس فأعلى) الأكبر مقارنة بالمستويات التعليمية. هذا إلى جانب مزاحمة العمالة الوافدة المرخصة وغير المرخصة التي تستحوذ على عدد كبير من فرص العمل المتوفرة في المملكة².

¹ - البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الثامن والأربعون 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

² - البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الخمسون 2013، دائرة الأبحاث، الأردن، أيار 2014، ص: 16.

الشكل رقم (03-21): معدلات البطالة في الأردن خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على: الجدول رقم (03-30).

كما شهد معدل البطالة بين الأردنيين إنخفاضاً بمقدار 0,7 نقطة مئوية ليصل إلى 11,9% في عام 2014 مقابل نسبة 12,6% في عام 2013، وهو أدنى معدل يتم تسجيله منذ مطلع التسعينيات بعد معدل 12,2% في عام 2012، وذلك على الرغم مما يعانيه سوق العمل من اختلالات هيكلية واستحواذ العمالة الوافدة متدنية الأجر، وخصوصاً العمالة السورية، على عدد كبير من فرص العمل الجديدة في الاقتصاد.

وعلى ضوء ما سبق، نلاحظ أن الأردن تسجل أعلى معدلات البطالة في الدول العربية، وفي نفس الوقت يتمتع الأردن بأعلى معدلات التنمية البشرية وارتفاع مستوى التعليم والصحة على الصعيد العربي، لكنه يواجه مشكلة البطالة متفاقمة تطل الشباب خصوصاً وتهدد بترك انعكاسات خطيرة، وتشير الأرقام الرسمية إلى أن معدلات البطالة في الأردن وصلت إلى 18,3% في عام 2017، ويعزى ذلك إلى أسباب داخلية وخارجية، وعلى الصعيد الداخلي فإن الاختلالات الهيكلية التي يعانيها سوق العمل في جانبي الطلب والعرض على حدٍ سواء، وكذلك الأنماط السلوكية التي تدفع الشباب إلى الترفع عن العمل في بعض المهن، بالإضافة إلى مزاحمة العمالة الوافدة المرخصة وغير المرخصة التي تستحوذ على عدد كبير من فرص العمل. أما على الصعيد الخارجي فإن الركود الاقتصادي الملازم لعدم الاستقرار السياسي خلال العقود الثلاث الأخيرة، إضافة إلى الهجرة القصرية وغير القصرية من الدول العربية المجاورة، هي من العوامل المسؤولة عن وجود الفجوات الانكماشية وما يرافقها من معدلات بطالة فوق عادية¹.

¹ - طالب عوض، مرجع سبق ذكره، ص: 02.

ب. معدلات التضخم والبطالة في المغرب ومدى تأثرها بالأزمة الديون السيادية:

سنحاول توضيح أثر أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على التضخم والبطالة في المملكة المغربية. من خلال:

1. تحليل تطور معدلات التضخم في المغرب في ظل الأزمة المالية الأوروبية:

تميزت سنة 2008 بتزايد حدة الضغوط الخارجية على الأسعار نتيجة بالخصوص للارتفاع المهول الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط والمنتجات الأساسية والذي استمر إلى بداية النصف الثاني من السنة. وفي هذا السياق، بلغت نسبة التضخم 3,7% بدل 2% في عام 2007، ويعتبر هذا أعلى معدل للتضخم منذ عام 2000، متجاوزة بشكل كبير معدل التضخم للسنوات الخمس الأخير وهو 1,8%. كما لوحظ هذا التوجه نحو الارتفاع على مستوى التضخم الأساسي الذي انتقل من 1,7%¹ إلى 3,7% من سنة لأخرى. ولتوضيح أكثر نقوم بإدراج الجدول الموالي الذي يبين تطور معدلات التضخم في المغرب خلال الفترة (2000-2017).

الجدول رقم (03-31): تطور معدلات التضخم في المغرب من سنة 2000 إلى سنة 2017.

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنة	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
معدل التضخم	3,7	2	3,3	1	1,5	1,2	2,8	0,6	1,9
السنة	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009
معدل التضخم	0,7	1,6	1,6	0,4	1,9	1,3	0,9	0,9	1

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على:

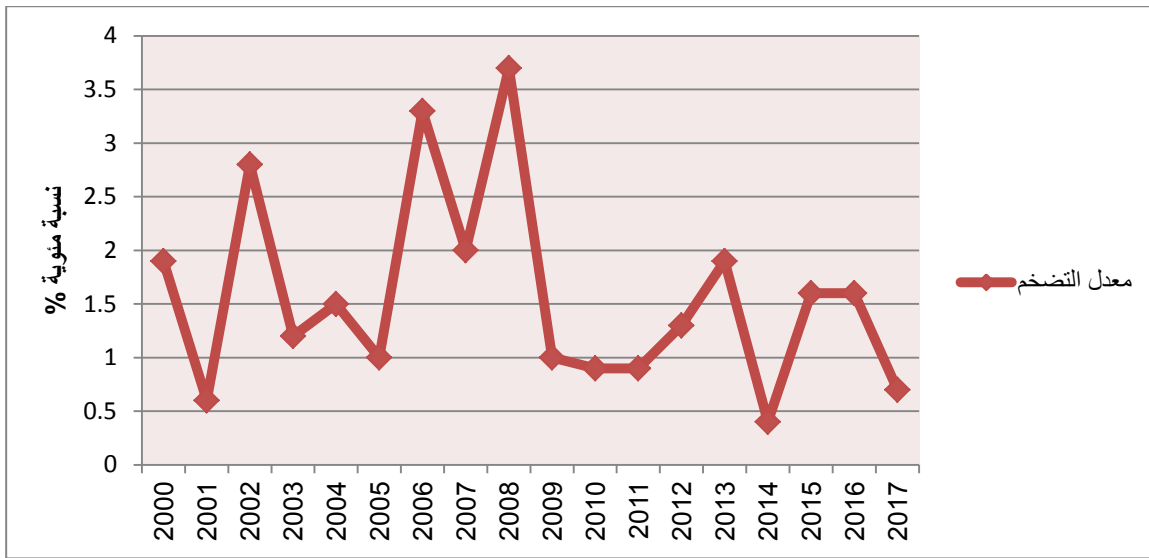
- بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2017، المغرب، 2017، ص: 51.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، أبوظبي، 2011، ص: 23.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2002: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، أبوظبي، 2003، ص: 6.

من خلال الشكل رقم (03-22) والجدول رقم (03-31)، نلاحظ أن معدل التضخم في المغرب سجل ارتفاعاً ملموساً خلال عام 2013 بنسبة 1,9% مقابل نسبة 1,3% في عام 2012، ويعتبر هذا أعلى معدل للتضخم في المغرب خلال الفترة (2009-2017)، ويعود هذا الارتفاع نتيجة إلى أربعة عوامل رئيسية، يتمثل أولها في الزيادة التي أقرتها الحكومة في أسعار أهم المحروقات في فاتح جوان 2012، بينما يكمن العامل الثاني في ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المتقلبة بنسبة 3%، بعد انخفاض بلغ 2% في سنة 2011. وقد كان هذا الارتفاع أكثر حدة في شهر ديسمبر، حيث سجلت أسعار الخضروات الطرية زيادة كبيرة بفعل ظروف العرض غير الموازية. أما العاملان الآخران فيتجليان في تباطؤ وتيرة نمو أسعار السلع التجارية، ارتباطاً بانخفاض الضغوط التضخمية في البلدان الشريكة، وتراجع أسعار السلع غير التجارية².

¹ - بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2008، المغرب، 2009، ص: 69.

² - نفس المرجع السابق، ص: 61.

الشكل رقم (03-22): معدلات التضخم في المغرب خلال الفترة (2000-2017).



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على: الجدول رقم (03-31).

بعد بلوغها مستوى انخفاض قياسي خلال عام 2014 والتي لم تسجل منذ سنة 1968، سجلت نسبة التضخم التي يتم قياسها بتغير مؤشر الأسعار عند الاستهلاك، مستوى معتدلاً في عامي 2015 و2016 إذ بلغت 1,6% مقابل 0,4% في عام 2014، ويعزى هذا التغير بالأساس إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المتقلبة الأسعار بعد تراجعها القوي سنة 2014، وكذا إلى تزايد حدة غلاء أسعار بعض المنتجات المقننة بإستثناء الوقود وزيت التشحيم. في المقابل، شهدت أسعار هذه الأخيرة إنخفاضاً بواقع 16,1%، بعد تناميها بنسبة 7%، وذلك نتيجة لتدني أسعار النفط على الصعيد الدولي¹.

على ضوء ما سبق، وبالرغم من إرتفاع الأسعار المواد الغذائية الأساسية التي تستورد من أوروبا، بالإضافة إلى إرتفاع أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية، وفي ظل الانكماش الذي شهدته منطقة اليورو، ارتباطاً بتفاقم تأثيرات أزمة الديون السيادية في البلدان الطرفية للمنطقة وانتقالها إلى دول المركز، ظل معدل التضخم في المغرب عند مستوى معتدل، ويرجع ذلك لسياسة بنك المغرب في المحافظة على نسب معتدلة للتضخم في ظل التطورات الاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية والعالم.

2. تطور معدلات البطالة في المغرب في ظل الأزمة:

تراجعت وضعية سوق الشغل بالمغرب بشكل كبير خلال عام 2012، نتيجة لتراجع الإنتاج الفلاحي وتباطؤ الأنشطة غير الفلاحية. وهكذا، فقد سجل سوق الشغل شبه إنعدام لمناصب الشغل المحدثه، وهي وضعية لم

¹ - بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2015، المغرب، 2016، ص: 45.

تسجل منذ سنة 1999، حيث بلغ أدنى عدد من مناصب الشغل المحدثة، خلال الفترة الممتدة بين عام 1999 و2001 حوالي 42000 منصب شغل، وصاحب هذا التدهور تراجع عام لمعدل النشاط لدى جميع فئات الساكنة، وهو ما يوحى بإنسحاب جزء من فئة النشيطة من سوق الشغل، وارتفعت نسبة البطالة في هذه الظروف بشكل طفيف حيث بلغت نسبة 9% مقابل نسبة 8,9% في عام 2011¹. ولتوضيح أكثر نقوم بإدراج الجدول التالي.

الجدول رقم (03-32): تطور معدلات البطالة في المغرب خلال الفترة (2000-2017).

الوحدة: نسبة مئوية (%)

البيــــــــــــــــان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة	13,6	12,5	11,6	11,6	10,8	11,1	9,7	9,8	9,6
البيــــــــــــــــان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة	9,1	9,1	8,9	9	9,2	9,9	9,7	9,9	10,2

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على :

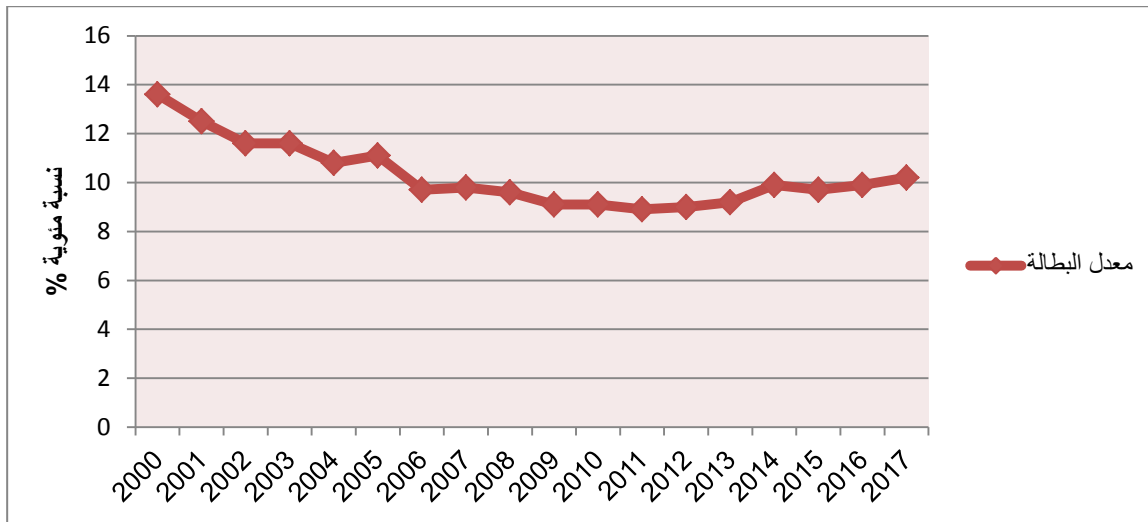
- بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2017، المغرب، يونيو 2018، ص: 208.
- بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2015، المغرب، يونيو 2016، ص: 44.
- بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2009، المغرب، يونيو 2010، ص: 253.
- بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2006، المغرب، يونيو 2007، ص: 191.
- بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2005، المغرب، يونيو 2006، ص: 169.
- بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2002، المغرب، يونيو 2003، ص: 142.
- بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2001، المغرب، يونيو 2002، ص: 136.

من خلال الجدول رقم (03-32) والشكل أدناه، نلاحظ استقرار معدل البطالة في المغرب في حدود 9% خلال الفترة (2009-2012)، ويعود هذا الاستقرار في معدل البطالة إلى خطة "مبادرة التشغيل 2009-2012"، والتي تسعى لتشجيع التشغيل ومحاربة بطالة الشباب من خلال ثلاثة برامج وهي: "مقاولتي" و"إدماج" و"تأهيل"، وحسب معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، مكن برنامج "مقاولتي" خلال عام 2012 من إحداث 749 مقالة خلقت 1970 منصب شغل. كما مكن برنامج "إدماج" من تشغيل 55,399 شاب خلال عام 2012 مقابل 58,740 شاب في عام 2011. أما برنامج "تأهيل" فقد استفاد منه حوالي 65,681 شاب في نهاية 2012، أي 65,7% من الهدف المعلن بالنسبة للفترة 2009-2012².

¹ - بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

² - نفس المرجع السابق، ص: 50.

الشكل رقم (03-23): معدلات البطالة في المغرب خلال الفترة (2000-2017).



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على: الجدول رقم (03-32).

كما سجل معدل البطالة ارتفاعاً في عام 2014 بواقع 0,7 نقطة مئوية ليصل إلى نسبة 9,9% مقابل نسبة 9,2% في عام 2013، وهو أعلى مستوى له منذ 2006. وقد كان هذا الارتفاع أكثر حدة في الوسط الحضري حيث تزايدت البطالة بمقدار 0,8 نقطة مئوية إلى 14,8%، وخاصة لدى الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة، إذ ارتفعت بواقع 2,1 نقطة مئوية إلى 38,1%، كما ارتفعت معدل لدى النساء من 1,5 نقطة مئوية إلى 21,9%، وكذا حاملي الشهادات ارتفعت بواقع 1,3 نقطة مئوية إلى 19,5%¹. كما سجلت المغرب انخفاضاً في معدل البطالة في عام 2015 بنسبة 9,7% مقابل نسبة 9,9% في عام 2014، أي بنسبة إنخفاض 0,2 نقطة مئوية.

على ضوء ما سبق، وبالرغم من الأزمة المالية العالمية وتفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، حافظت المملكة المغربية على استقرار معدلات البطالة في حدود 9% خلال الفترة (2009-2012)، ويعود هذا الاستقرار في معدل البطالة إلى خطة "مبادرة التشغيل 2009-2012"، والتي تسعى لتشجيع التشغيل ومحاربة بطالة الشباب من خلال ثلاثة برامج وهي: "مقاولتي" و"إدماج" و"تأهيل".

¹ - بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2014، المغرب، يونيو 2015، ص: 38.

ثالثاً: أثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على التجارة الخارجية وميزان المدفوعات في الأردن والمغرب.

أثرت أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على المؤشرات الخارجية للدول العربية غير النفطية أو المستوردة للنفط، وهو ما سنحاول توضيحه أثر الأزمة على بعض مؤشرات الأداء الخارجي وهي التجارة الخارجية وميزان المدفوعات لكل من الأردن والمغرب.

أ. تأثير أزمة الديون السيادية على التجارة الخارجية وميزان المدفوعات الأردني:

شهدت القطاع الخارجي للأردن في عام 2011 تراجعاً في أدائه مقارنة مع عام 2010، فقد أظهرت مؤشرات ميزان المدفوعات ارتفاعاً في عجز الحساب الجاري مدفوعاً بارتفاع في عجز الميزان التجاري وارتفاع العجز في حساب الدخل، هذا بالإضافة إلى تراجع التدفقات الاستثمارية مقارنة بمستواها المسجل خلال عام 2010. ونحاول من خلال الجدول أدناه تتبع تطورات رصيد الميزان التجاري الأردني والوضعية الجديدة لتغطية الصادرات للواردات، بالإضافة إلى تطور حجم التجارة الخارجية.

الجدول رقم (03-33): رصيد الميزان التجاري الأردني خلال الفترة (2000-2017).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيــــــــان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات	1,899.3	2,294.4	2,770.0	3,081.7	3,882.9	4,301.4	5,204.4	5,731.4	7,945.0
الواردات	4,073.7	4,301.3	4,500.7	5,077.8	7,261.1	9,317.3	10,260.4	12,183.0	15,116.2
الميزان التجاري	2,174.4-	2,006.9-	1,730.7-	1,996.2-	3,378.1-	5,015.9-	5,056.0-	6,451.6-	7,171.2-
البيــــــــان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	6,384.1	7,038.2	8,017.6	7,897.7	7,923.7	8,397.2	7,844.0	7,559.4	7,522.0
الواردات	12,658.8	13,841.9	16,849.4	18,457.1	19,588.2	20,379.7	18,191.3	17,160.6	18,231.7
الميزان التجاري	6,274.7-	6,803.7-	8,831.7-	10,559.4-	11,664.5-	11,982.5-	10,347.2-	9,601.3-	10,709.7-

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2003، أبوظبي، 2004، ص ص: 20-21.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، أبوظبي، 2009، ص ص: 357-358.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012، أبوظبي، 2013، ص ص: 426-427.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، أبوظبي، 2018، ص ص: 384-385.

من خلال الجدول رقم (03-33) والشكل رقم (03-24)، نلاحظ إنخفاض حجم الصادرات الكلية للمملكة الأردنية خلال عام 2009 بنسبة 19,65% أي ما يعادل حوالي 1,5609 مليون دولار لتبلغ حوالي 6,384.1 مليون دولار مقابل حوالي 7,945.0 مليون دولار في عام 2008، ويعزى هذا الانخفاض المسجل في الصادرات الكلية في عام 2009 الأول خلال فترة الدراسة نتيجة تراجع الصادرات الوطنية بنسبة 19,4%، وتراجع السلع المعاد تصديرها بنسبة 21,3%¹. كما إنخفضت الصادرات الكلية للمملكة الأردنية في عام

¹ - البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي السادس والأربعون 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

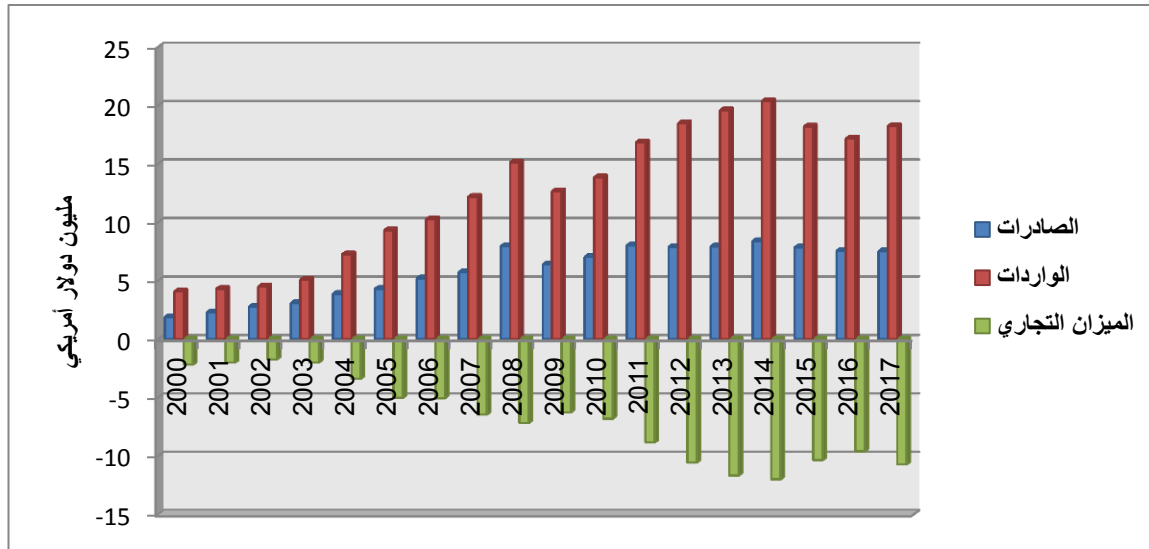
2012 بنسبة 1,5% لتبلغ حوالي 7,897.7 مليون دولار مقابل حوالي 8,017.6 مليون دولار في عام 2011، ويعود هذا الانخفاض بضعف الطلب العالمي من جراء أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وتراجع الصادرات التقليدية من الفوسفات والبوتاس والأسمدة، علاوةً على تداعيات الأزمة السورية حيث انخفضت الصادرات الوطنية والسلع المعاد تصديرها بنسبة 1,2% و 3,5% على التوالي¹. وسجلت الصادرات الكلية للمملكة إنخفاضاً خلال عام 2015 بنسبة 6,6% لتبلغ حوالي 7,844.0 مليون دولار مقابل حوالي 8,397.2 مليون دولار في عام 2014، وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة تراجع الصادرات الوطنية والسلع المعاد تصديرها بنسبة 7,1% و 3,4% على التوالي، متأثرة بإغلاق الحدود مع كل من سوريا والعراق، وارتفاع سعر صرف الدولار أمام العملات الأجنبية الأخرى².

أما بالنسبة إلى إجمالي الواردات السلعية للمملكة، ومن خلال الجدول رقم (03-33) والشكل رقم (03-24)، نلاحظ إنخفاض في إجمالي الواردات السلعية للمملكة خلال عام 2009 بمقدار حوالي 2,4574 مليون دولار أي ما نسبته 16,25% لتبلغ حوالي 12,658.8 مليون دولار مقابل حوالي 15,116.2 مليون دولار في عام 2008، ويعود جانب كبير من الانخفاض الأول خلال الفترة الدراسة إلى تراجع قيمة مستوردات المملكة من النفط الخام والحديد والصلب وخيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها، وذلك في ضوء انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية نتيجة للأزمة المالية العالمية. كما سجلت إجمالي الواردات السلعية للمملكة ارتفاعاً قياسياً في عام 2011 بمقدار حوالي 3,0075 مليون دولار أي ما نسبته 21,73% لتبلغ حوالي 16,849.4 مليون دولار مقابل حوالي 13,841.9 مليون دولار في عام 2010، ويعود جانب كبير من ارتفاع إجمالي الواردات السلعية إلى ارتفاع مستوردات المملكة من المواد الغذائية الأساسية والنفط الخام ومشتقاته في ضوء ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية. وشهدت إجمالي الواردات السلعية إنخفاضاً خلال عام 2015 بنسبة 10,75% لتبلغ حوالي 18,191.3 مليون دولار مقابل حوالي 20,379.7 مليون دولار في عام 2014، ويعزى هذا الانخفاض نتيجة تراجع مستوردات المملكة من المواد الغذائية الأساسية والنفط الخام ومشتقاته في ضوء إنخفاض أسعارها في الأسواق العالمية.

¹ - البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي التاسع والأربعون 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

² - البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الثاني والخمسون 2015، مرجع سبق ذكره، ص: 62.

الشكل رقم (03-24): تطور رصيد الميزان التجاري للمملكة الأردنية خلال الفترة (2000-2017).



المصدر: من إعداد الباحث، بإعتماد على: الجدول رقم (03-33).

ومن خلال الشكل رقم (03-24) والجدول رقم (03-33)، نلاحظ أن الميزان التجاري للمملكة الأردنية سجل عجزاً مستمراً خلال الفترة (2000-2017)، كما سجل الميزان التجاري للمملكة تراجعاً في عجز خلال عام 2009 بنسبة 12,5% لتبلغ حوالي 6,274.7 مليون دولار مقابل حوالي 7,171.2 مليون دولار في عام 2008، ويعود هذا التراجع إلى انخفاض قيمة مستوردات المملكة من النفط الخام والحديد والصلب وخيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها، وذلك في ضوء انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية نتيجة أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية. كما سجل الميزان التجاري عجزاً قياسياً في عام 2011 بنسبة 29,8% أي ما يعادل 2,028 مليون دولار لتبلغ حوالي 8,831.7 مليون دولار مقابل حوالي 6,803.7 مليون دولار في عام 2010، ويعزى هذا العجز إلى الارتفاع القياسي لإجمالي الواردات السلعية للمملكة في عام 2011 بنسبة 21,73% نتيجة لارتفاع مستوردات المملكة من المواد الغذائية الأساسية والنفط الخام ومشتقاته في ضوء ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، وما تبعها من تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية. كما سجل عجز الميزان التجاري تراجعاً خلال عام 2015 بنسبة 13,65% لتبلغ حوالي 10,347.2 مليون دولار مقابل حوالي 11,982.5 مليون دولار في عام 2014، ويعود هذا التراجع إلى تراجع إجمالي الواردات السلعية نتيجة انخفاض أسعار النفط خام ومشتقاته في الأسواق العالمية.

من خلال ما سبق، نلاحظ أن التجارة الخارجية للمملكة تأثرت بالظروف الاقتصادية والسياسية في العالم والمنطقة بشكل خاص، حيث سجل الميزان التجاري للمملكة الأثرية سجل عجزاً مستمراً خلال (2000-2017)، وذلك راجع إلى طبيعة الاقتصاد الأردني الذي يعتمد على المساعدات الخارجية، وفي ظل تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو سجل الميزان التجاري للمملكة الأردنية عجزاً قياسيماً خلال عامي 2011 و2012 بنسبة 29,8% و19,5% على التوالي، ويعود هذا الارتفاع القياسي في العجز نتيجة للارتفاع القياسي لإجمالي الواردات السلعية للمملكة في عام 2011 بنسبة 21,73% إثر ارتفاع المواد الغذائية الأساسية والنفط الخام ومشتقاته في ضوء ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تداعيات الربيع العربي على إمداد الغاز المصري للأردن، والأزمة السورية وتدفق أعداد الهائلة من اللاجئين السوريين.

2- أثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على ميزان المدفوعات الأردني:

تعرض الأردن للعديد من الصدمات الخارجية منذ عام 2008، بدأت بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتدابيرها على مختلف الدول، ومن ثم تلتها أزمة الديون السيادية الأوروبية، فالربيع العربي وانعكاساته والتي لأثرت على إمدادات الغاز المصري للأردن. وأخيراً الأزمة السورية وتعمقها وتدفق أعداد هائلة من اللاجئين السوريين وتدابير ذلك على الاقتصاد الوطني.

ولقد استمرت هذه التطورات غير الموازية بالتأثير على الاقتصاد الأردني والتي انعكست بصورة بالغة على أداء ميزان مدفوعاتها خلال عام 2012، حيث ارتفع عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات ليصل إلى نحو 3,979.1 مليون دينار أي ما يعادل 18,1% من الناتج المحلي الإجمالي مع عجز بلغ حوالي 2,462,6 مليون دينار أي ما يعادل 12% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2011¹. ولتوضيح أكثر نقوم بإدراج الجدول الموالي، الذي يبين تطور ميزان المدفوعات في الأردن خلال الفترة (2000-2017).

الجدول رقم (03-34): تطور رصيد ميزان المدفوعات للمملكة الأردنية خلال الفترة

الوحدة: مليون دولار (2000-2017).

السنة	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
رصيد الحساب الجاري	2,055.3-	2,933.8-	1,598.4-	2,199.4-	88.7	1,244.8	361.5	4.2-	59.4
رصيد ميزان المدفوعات	1,209.8-	252.9	1,637.1	138.2	537.4	1,029.5	617.2	184.4	1,185.8
السنة	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009
رصيد الحساب الجاري	4,307.1-	3,699.2-	3,410.7-	3,393.4-	3,508.7-	5,701.8-	3,473.3-	1,884.8-	1,245.3-
رصيد ميزان المدفوعات	141.3	580	574.0	2,305.6	381.4	3,810.2-	1,162.6-	1,469.7	1,957.9

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2003، أبوظبي، 2004، ص: 22-23.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، أبوظبي، 2009، ص: 360-361.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012، أبوظبي، 2013، ص: 429-430.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، أبوظبي، 2018، ص: 387-388.

¹ - البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي التاسع والأربعون 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

من خلال الجدول رقم (03-34)، نلاحظ أن ميزان المدفوعات للمملكة الأردنية سجل عجزاً قياسيماً خلال عام 2008 بحوالي 1,209.8 مليون دولار مقابل فائض بحوالي 0,252.9 مليون دولار في عام 2007 أي سجل عجزاً بنسبة 379%، ويعود هذا العجز القياسي لإرتفاع أسعار المواد الخام، لاسيما النفط والمواد الغذائية الأساسية خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2008، وبتداعيات الأزمة المالية العالمية الخانقة التي أخذت بواردها بالظهور خلال الربع الثالث من العام، بالرغم من إنخفاض الحساب الجاري للمملكة بنسبة 29,95% في عام 2008. كما سجل ميزان المدفوعات للمملكة عجزاً قياسيماً خلال عام 2012 بنسبة 227% أي ما يعادل حوالي 2,6476 مليون دولار لتبلغ حوالي 3,810.2 مليون دولار مقابل عجز بحوالي 1,162.6 مليون دولار في عام 2011، ويعزى هذا العجز إلى الزيادة الكبيرة في عجز الحساب الجاري إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري خلال عامي 2011 و 2012 بنسبة 29,8% و 19,5% على التوالي، من جراء ارتفاع المستوردات من المشتقات النفطية لتعويض التراجع في تدفق الغاز المصري المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية من جهة، وتراجع الصادرات الكلية بنسبة 1,5% متأثرة بضعف الطلب العالمي نتيجة السياسة التقشفية المتبعة في دول منطقة اليورو إثر أزمة الديون السيادية الأوروبية، بالإضافة إلى تداعيات الأزمة السورية وتدفق اللاجئين على الأراضي الأردنية من جهة أخرى.

من خلال ما سبق، نلاحظ تأثر أداء الاقتصاد الأردني خلال عامي 2011 و 2012، كغيره من إقتصاديات دول المنطقة، بالتطورات الإقليمية والدولية غير المواتية، كحالة الاضطراب السياسي التي تعيشها بعض الدول العربية، وتواصل الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية لا سيما أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، هذا إلى جانب الارتفاع الذي شهدته أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية، ولقد استمرت هذه التطورات غير المواتية بالتأثير على الاقتصاد الأردني والتي انعكست بصورة بالغة على أداء ميزان مدفوعاتها خلال عام 2012، حيث سجل ميزان المدفوعات للمملكة الأردنية عجزاً قياسيماً خلال عام 2012 بنسبة 227% أي ما يعادل حوالي 2,6476 مليون دولار لتبلغ حوالي 3,810.2 مليون دولار مقابل عجز بحوالي 1,162.6 مليون دولار في عام 2011.

ب. تأثير أزمة الديون السيادية على التجارة الخارجية وميزان المدفوعات المغربي:

شهدت سنة 2012 تراجعاً من جديد للحساب الجاري لميزان المدفوعات، مما يهدد بشكل أكبر قابلية استمرار الحسابات الخارجية للاقتصاد المغربي. فقد كان تدهور الظرفية الاقتصادية في منطقة الأورو وانخفاض أسعار مشتقات الفوسفات أثر ملحوظ على نمو الصادرات لتتدن وتيرتها إلى 5,5% مقابل 17% سنة 2011. إلى جانب ذلك، وبالرغم من تباطؤها، تنامت الواردات بوتيرة أسرع بواقع 7,9%، نتيجة بالأساس لإرتفاع فاتورة

الطاقة، وفي ظل هذه الأوضاع، تفاقم العجز التجاري ليصل إلى 24,3% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 22,8%.

علاوة على ذلك، شهدت سنة 2011 تراجع مداخيل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، التي تساهم عادة في التخفيف من أثر العجز التجاري على الحساب الجاري، متأثرة على الخصوص بارتفاع مستوى البطالة في منطقة الأورو. وكنتيجة لهذه العوامل كافة، تفاقم العجز الجاري ليصل إلى 10% من الناتج الداخلي الإجمالي، بعد أن بلغ 8% السنة الماضية و 5,1% كمتوسط خلال الفترة الممتدة بين 2008 و 2010.

أما حساب رأس المال، فقد أفرز رصيداً إيجابياً يساوي 10,2% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 8,4% سنة 2011. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى نمو الاستثمارات المباشرة الأجنبية بواقع 10,4% وإلى اقتراض الخزينة لمبلغ 1,5 مليار دولار في السوق الدولية.

وفي الجمل، سجل رصيد ميزان المدفوعات عجزاً بلغ 3,7% من الناتج الداخلي الإجمالي، عوض 2,7% سنة 2011، كما تدنت الاحتياطات الدولية الصافية من 173,8 مليار درهم سنة 2011 إلى 144,7 مليار درهم سنة 2012، لتعادل 4 أشهر ويومين من الواردات والخدمات مقابل 5 أشهر و 6 أيام سنة من قبل¹.

1. تطورات التجارة الخارجية للمغرب في ظل أزمة الديون السيادية:

لم يكن الميزان الجاري في المغرب في منأى عن التطورات العالمية خاصة التي حلت بالمنطقة، وكذلك بالدول منطقة اليورو وباعتبار أن التجارة الخارجية المغربية أهم روابط المغرب مع دول منطقة اليورو، مما أدى إلى تدهور وإرتفاع عجز الميزان التجاري بنسبة 24% في عام 2011 مقارنة بعام 2010، ليصل إلى 184 مليار درهم، ارتباطاً بنمو الواردات بواقع 20,1%، وهو ارتفاع فاق نسبة نمو الصادرات التي وصلت إلى 16,3%. وهكذا، تقلصت نسبة تغطية الصادرات للواردات من 50,2% في عام 2010 إلى 48,6% في عام 2011. وبالموازاة مع ذلك، بلغت نسبة انفتاح الاقتصاد الوطني 66,3% مقابل نسبة 58,6% في عام 2010².

ونحاول من خلال الجدول أدناه، تتبع تطورات رصيد الميزان التجاري المغربي والوضعية الجديدة لتغطية الصادرات للواردات، بالإضافة إلى تطور حجم التجارة الخارجية.

¹ - بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

² - المرجع نفسه.

الجدول رقم (03-35): تطورات رصيد الميزان التجاري المغربي خلال الفترة (2000-2017).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
20,094.8	15,128.9	11,921.3	10,696.5	9,912.2	8,761.6	7,838.7	6,983.1	7,325.3	الصادرات
39,074.6	29,206.4	21,659.5	18,904.7	16,396.8	13,095.4	10,900.1	9,937.9	10,519.6	الواردات
18,979.8-	14,077.5-	9,738.2-	8,208.2-	6,484.7-	4,333.7-	3,061.4-	2,954.8-	3,194.3-	الميزان التجاري
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	البيان
25,640.2	23,007.5	22,330.0	23,888.0	21,982.0	21,470.9	20,402.2	17,899.5	13,842.5	الصادرات
45,119.4	41,863.3	38,111.6	45,926.4	45,630.4	41,531.1	38,583.2	32,980.8	30,326.4	الواردات
19,479.2-	18,855.8-	15,781.6-	22,038.4-	23,648.4-	20,060.2-	18,181.3-	15,081.3-	16,483.9-	الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الباحث، بإعتماد على:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2003، أبوظبي، 2004، ص: 20-21.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، أبوظبي، 2009، ص: 357-358.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012، أبوظبي، 2013، ص: 426-427.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، أبوظبي، 2018، ص: 384-385.

من خلال الجدول رقم (03-35) والشكل رقم (03-25)، نلاحظ إنخفاض إجمالي الصادرات السلعية المغربية في عام 2009 ولأول مرة منذ 2001، حيث سجلت إجمالي الصادرات إنخفاضاً كبيراً قدرة بحوالي 6,252.3 مليون دولار أي ما نسبته 31% ليلعب حوالي 13,842.5 مليون دولار مقابل 20,094.8 مليون دولار في عام 2008، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع مبيعات الفوسفات ومشتقاته بنسبة 63,4%، نتيجة هبوط الأسعار في الأسواق العالمية، وعرفت الكميات المصدرة من الفوسفات على وجه التحديد إنخفاضاً بنسبة 50,7%¹. نتيجة للركود النشاط الاقتصادي العالمي من جراء أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وبداية شرارة أزمة اليونان في منطقة اليورو. كما سجلت إجمالي الصادرات السلعية للمغرب إرتفاعاً مستمراً خلال الفترة (2010-2014)، وشهدت الصادرات السلعية إرتفاعاً قياسياً في عام 2010 بنسبة 29,3% أي ما يعادل حوالي 4,057 مليون دولار لتبلغ حوالي 17,899.5 مليون دولار مقابل حوالي 13,842.5 مليون دولار، ويرجع هذا الإرتفاع في الصادرات السلعية إلى ارتفاع مبيعات الفوسفات ومشتقاته بالخصوص بنسبة 96,6% بفعل تصاعد الكميات والأسعار معاً. كما سجلت صادرات الملابس والأدوية من جهتها نمواً بنسبة 8% و17% على التوالي، وكذلك شهدت صادرات الأسلاك الكهربائية إرتفاعاً بنسبة 51,2% والسيارات الصناعية بنسبة 14,2%².

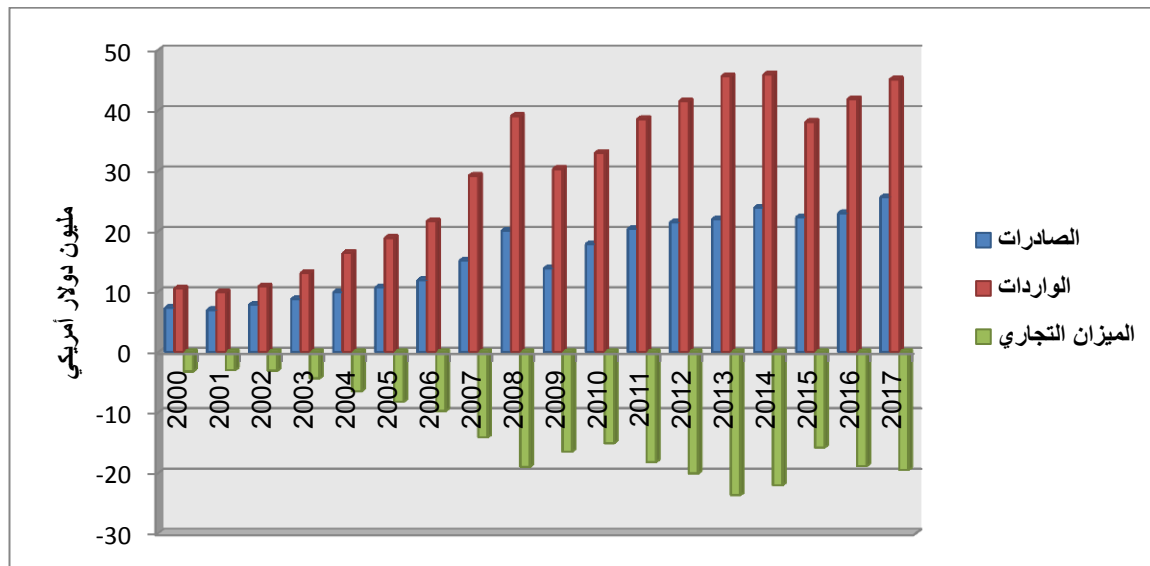
أما بالنسبة إلى إجمالي الواردات السلعية للمملكة المغربية، ومن خلال الجدول رقم (03-35) والشكل رقم (03-25)، نلاحظ إنخفاضاً كبيراً في إجمالي الواردات السلعية للمغرب خلال عام 2009 ولأول مرة منذ

¹ - بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 83-84.

² - بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

2002 بمقدار حوالي 8,7482 مليون دولار أي ما نسبته 22,38% لتبلغ حوالي 30,326.4 مليون دولار مقابل حوالي 39,074.6 مليون دولار في عام 2008، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع الأسعار على الصعيد العالمي، مما أدى إلى إنخفاض أسعار الاستيراد، وكان أكبر انخفاض على مستوى واردات النفط الخام بنسبة 44,1%، وتراجعت واردات المنتجات الغذائية بنسبة 23,9% نتيجة الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية. كما سجلت إجمالي الواردات السلعية للمغرب إرتفاعاً مستمراً خلال الفترة (2010-2014)، كما شهدت إجمالي الواردات السلعية إرتفاعاً قياسياً في عام 2011 بنسبة 17% أي ما يعادل حوالي 5,6024 مليون دولار لتبلغ حوالي 38,583.2 مليون دولار مقابل حوالي 32,980.8 مليون دولار، ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع الواردات السلعية بنسبة 17% بفعل تنامي أسعار وكميات أبرز المنتجات الطاقية والغذائية والمنتجات نصف المصنعة. كما سجلت الواردات السلعية للمغرب إنخفاضاً قياسياً في عام 2015 بنسبة 17% لتبلغ حوالي 38,111.6 مليون دولار مقابل حوالي 45,926.4 مليون دولار في عام 2014، ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار النفط الخام والمواد الغذائية الأساسية والمنتجات نصف مصنعة في الأسواق العالمية.

الشكل رقم (03-25): الميزان التجاري المغربي خلال الفترة (2000-2017).



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على: الجدول رقم (03-35).

ومن خلال الشكل رقم (03-25) والجدول رقم (03-35)، نلاحظ أن الميزان التجاري للمغرب سجل عجزاً مستمراً خلال الفترة (2000-2017)، وشهد عجز الميزان التجاري إنخفاضاً في عام 2009 بنسبة 13,15% لتبلغ حوالي 16,483.9 مليون دولار مقابل حوالي 18,979.8 مليون دولار في عام 2008، ويعود هذا التراجع في العجز نتيجة إنخفاضاً كبيراً في إجمالي الواردات السلعية للمغرب بسبب تراجع الأسعار على الصعيد العالمي، مما أدى إلى إنخفاض أسعار الاستيراد، وكان أكبر انخفاض على مستوى واردات النفط الخام بنسبة

44,1% ، وتراجعت واردات المنتجات الغذائية بنسبة 23,9%، بالإضافة إلى تراجع الصادرات الفوسفات ومشتقاته بنسبة 63,4% في الأسواق العالمية نتيجة الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما سجل الميزان التجاري عجزاً قياسياً في عام 2011 بنسبة 20,55% أي ما يعادل 3,1 مليون دولار لتبلغ حوالي 18,181.3 مليون دولار مقابل عجز حوالي 15,081.3 مليون دولار في عام 2010، ويعزى هذا العجز إلى ارتفاع الواردات السلعية بنسبة 17% نتيجة لارتفاع إجمالي الواردات السلعية للمغرب من المواد الغذائية الأساسية والنفط الخام ومشتقاته في ضوء ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية. وشهد عجز الميزان التجاري إنخفاضاً خلال عام 2015 بنسبة 28,39% لتبلغ حوالي 15,781.6 مليون دولار مقابل عجز حوالي 22,038.4 مليون دولار، نتيجة لإنخفاض أسعار المواد الأساسية والنفط الخام ومشتقاته في الأسواق العالمية. وسجل عجز الميزان التجاري ارتفاعاً في عام 2016 بنسبة 19,47% لتبلغ حوالي 18,855.8 مليون دولار مقارنة بعام 2015.

من خلال ما سبق، وعلى مستوى التجارة الخارجية، نلاحظ تفاقم وضعية الميزان التجاري للمغرب حيث سجل عجزاً مستمراً خلال الفترة (2000-2017). كما شهد الميزان التجاري عجزاً قياسياً خلال عامي 2011 و2012، ويعود هذا العجز إلى الانكماش الاقتصادي في منطقة اليورو نتيجة لأزمة الديون السيادية اليونانية وانتقلت إلى الدول المنطقة وإنخفاض أسعار مشتقات الفوسفات إلى تباطؤ وتيرة نمو الصادرات 5,5%، على الرغم من النمو القوي الذي شهده قطاع صناعة السيارات. ورغم ارتفاع الواردات بوتيرة أبطأ من السنة الماضية، فقد ظلت أسرع نسبياً من الصادرات، لاسيما بسبب تزايد ثقل فاتورة المواد النفطية، مما نجم عنه اتساع العجز التجاري في عام 2012 من 22,8% إلى 24,3% من الناتج الداخلي الإجمالي¹.

2. أثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على ميزان المدفوعات المغربي:

في سياق تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، نتيجة تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية لاسيما في الفصل الثاني، وبقاء أسعار النفط في مستوى مرتفع، وتفاقم عجز الميزان التجاري من جديد في سنة 2011. فقد انتقل العجز من 19,4% إلى 23% من الناتج الداخلي الإجمالي، حيث تزايدت الواردات بواقع 20,1% والصادرات بنسبة 16,3%. ومن جهة أخرى، سجلت فوائض رصيد الأسفار والتحويلات الجارية ارتفاعات بنسبة 4,1% و6,8% بدل 5% و3,1% على التوالي سنة 2010. وفي المجموع، تزايد عجز المبادلات الجارية ليصل إلى 8% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو المستوى الأكثر ارتفاعاً منذ بداية الثمانينات، بعد نسبة 4,5% سنة 2010 إلى 3,7% في المتوسط خلال السنوات الأربع الأخيرة.

¹ - بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

ورغم تسجيل فائض في حساب الرأسمال والعمليات المالية يوازي 5,7% من الناتج الداخلي الإجمالي، أفرز ميزان المدفوعات عجزاً بواقع 21,2 مليار، مما أدى إلى تقلص احتياطات الصرف من جديد حيث انتقلت من حوالي 7 أشهر من الواردات سنة 2010 إلى 5 أشهر سنة 2011¹.

وللوقوف على تطور حجم ميزان مدفوعات المغربي قبل وبعد أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، نقوم بإدراج الجدول التالي :

الجدول رقم (03-36): تطور رصيد ميزان المدفوعات للمغرب خلال الفترة (2000-2017).

الوحدة: مليون دولار

اليــــــــــــــــان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد الحساب الجاري	468.9-	1,575.2	1,476.9	1,591.5	964.3	1,130.3	1,409.1	69.7-	4,831.6-
رصيد ميزان المدفوعات	409.4-	3,762.3	637.7	1,643.1	1,893.3	2,422.6	2,687.3	2,071.9	1,480.9-
اليــــــــــــــــان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد الحساب الجاري	4,550.6-	4,107.0-	7,532.5-	9,586.7-	11,146.2-	7,777.3-	5,106.5-	5,541.4-	5,262.7-
رصيد ميزان المدفوعات	195.8	1,214.3-	2,474.7-	3,169.5	3,278.0-	4,740.6-	2,206.5-	2,691.4-	2,537.7-

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على :

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2003، أبوظبي، 2004، ص: 22-23.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، أبوظبي، 2009، ص: 360-361.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011، أبوظبي، 2012، ص: 426-427.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012، أبوظبي، 2013، ص: 429-430.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، أبوظبي، 2018، ص: 387-388.

من خلال بيانات الجدول رقم (03-36)، نلاحظ أن ميزان المدفوعات للمملكة المغربية سجل عجزاً قياسياً في عام 2008 ولأول مرة منذ 2001 قدرة بحوالي 1,480.9 مليون دولار أي ما نسبته 71% مقابل فائض قدرة بحوالي 2,071.9 مليون دولار في عام 2007، ويعود هذا العجز في ميزان المدفوعات المغربي إلى العجز القياسي في الحساب الجاري بحوالي 4,831.6 مليون دولار مقابل حوالي 0,0697 مليون دولار في عام 2007، نتيجة الارتفاع أسعار النفط الخام ومشتقاته والمواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تداعيات أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أخذت بالظهور خلال الربع الأخير من عام 2008. كما سجل الميزان الكلي عجزاً قياسياً خلال عام 2011 بنسبة 103,8% أي ما يعادل حوالي 1,2604 مليون دولار لتبلغ حوالي 2,474.7 مليون دولار مقابل عجز بحوالي 1,214.3 مليون دولار في عام 2010، ويعزى هذا العجز القياسي إلى الارتفاع القياسي للعجز الحساب الجاري المغربي بنسبة 83,4% لتبلغ حوالي 7,532.5 مليون دولار مقابل عجز بحوالي 4,107.0 مليون دولار في عام 2010، نتيجة لإرتفاع إجمالي الواردات السلعية للمغرب من المواد الغذائية الأساسية والنفط الخام ومشتقاته في ضوء ارتفاع

¹ - بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

أسعارها في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تراجع الطلب على المنتجات المغربية خاصة الفوسفات ومشتقاته من دول الاتحاد الأوروبي بسبب سياسية التقشف المتبعة في دول المنطقة إثر تداعيات أزمة الديون السيادية اليونانية. كما سجلت عجز ميزان المدفوعات للمغرب إنخفاضاً في عام 2015 بنسبة 46,5% لتبلغ حوالي 2,206.5 مليون دولار مقابل عجز بحوالي 4,740.6 مليون دولار في عام 2014، ويرجع هذا في العجز إلى تراجع أسعار النفط الخام والمواد الغذائية الأساسية والمنتجات نصف مصنعة في الأسواق العالمية.

على ضوء ما سبق، نلاحظ أن لميزان المدفوعات للمملكة المغربية سجل عجزاً قياسيًّا خلال عام 2011، ويعزى هذا العجز إلى تدهور الحاد في العمليات الجارية كما يدل ذلك اتساع عجز الحساب الجاري، حيث بلغ 8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011، وهو أعلى مستوى منذ الثمانينات بعدما كانت 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2007، ويرجع هذا التدهور الحاد في ميزان المدفوعات إلى أزمة الدين السيادي في الدول منطقة اليورو الشريكة، والتي برزت أثارها أكثر على الاقتصاد المغربي خلال سنة 2011.

و تعد أوروبا الشريك الأساسي للمغرب، فالإحصائيات الرسمية لسنة 2010، توضح أن 60% من مبادلات البضائع تتم مع دول أوروبية، في مقدمتها فرنسا وإسبانيا و أن أكثر من 63% من الإيرادات وما يقارب 59% من النفقات مقومة باليورو، لذا فإن التدخلات التي قامت بها الدول و الهيئات الأوروبية من أجل الحد من هذه الأزمة ستؤثر دون شك على اقتصاد المغرب.

فالاقتصاد المغربي لا يتأثر فقط بالتضخم الحاصل في منطقة اليورو، و لا بمستوى معدل صرف اليورو، و لكن أيضا يتأثر بالسياسات المتعلقة بميزانيات الطلب و الطلب الخارجي الموجه للاقتصاد المغربي.

المطلب الثالث: أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الأردن والمغرب.

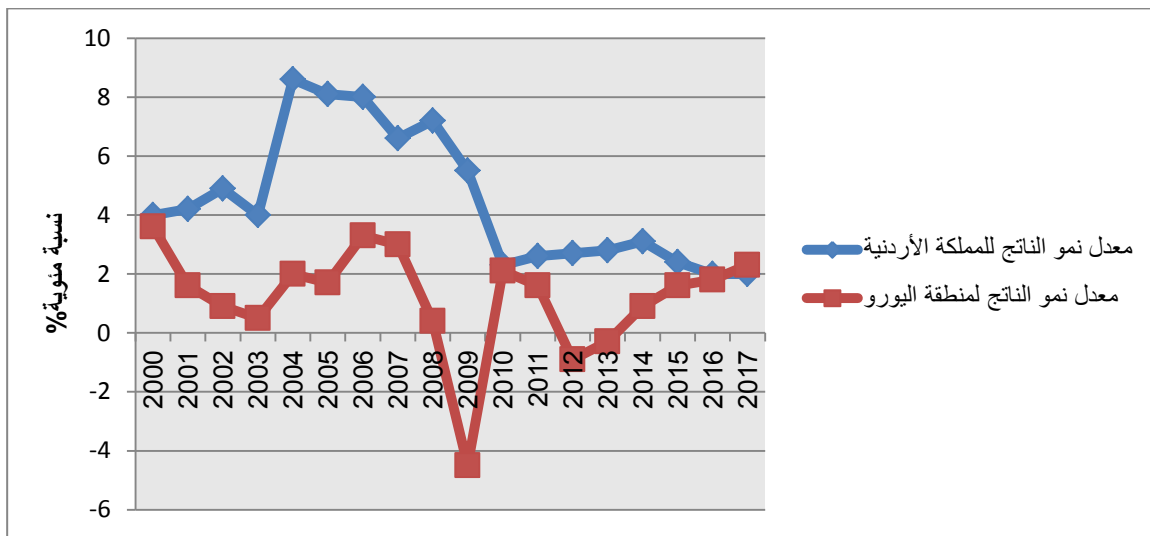
تأثر النمو الاقتصادي للدول العربية غير النفطية خلال عام 2011 بشكل عميق جراء كل من التطورات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة، والتغيرات السياسية التي شهدتها بعض الدول العربية. هذا إلى جانب تأثير تراجع وتيرة النمو العالمي وخاصة اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي والتي تمثل الشريك التجاري الرئيسي لبعض الدول العربية من جراء أزمة الديون السيادية في المنطقة. ومن خلال هذا المطلب سنحاول التطرق لأثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على التنمية الاقتصادية في الأردن والمغرب من خلال حصر الدراسة في ثلاث مؤشرات أساسية وهي:

أولاً: معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي، ثانياً: تدفقات الاستثمارات الأجنبية لما لها من دور مهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية، وثالثاً وأخيراً نصيب الفرد من الدخل الوطني.

من خلال الجدول رقم (03-37) والشكل رقم (03-26)، نلاحظ إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة الأردنية في عام 2010 بنسبة 2,3% مقابل إنخفاض آخر سجل في عام 2009 بنسبة 5,5%، بعد الارتفاع الذي سجل في عام 2008 بنسبة 7,2%، ويعزى هذا التباطؤ الملموس في النمو الحقيقي إلى تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي لدى أبرز شركاء الأردن في مجالات التجارة والعمالة والاستثمار، لا سيما دول الخليج العربي ودول منطقة اليورو التي سجل إنكماشاً في عام 2009 بنسبة -4,5%، الأمر الذي أدى إلى هبوط الصادرات السلعية وتراجع الإيرادات المتأتية من العالم الخارجي، بما في ذلك حوالات العاملين. كما كان لتراجع الطلب المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، المدفوع بتداعيات الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية و دول منطقة اليورو، دور في تعزيز التراجيح في زخم النمو في عامي 2010 و 2011.

كما سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للأردن تباطؤاً في أدائه خلال عام 2015 بنسبة 2,4% مقارنة بمعدل نمو نسبته 3,1% في عام 2014، متأثراً بتعمق الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة، والتي أثرت على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

الشكل رقم (03-26): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن ومنطقة اليورو خلال الفترة (2000-2017).



المصدر: من إعداد الباحث، بإعتماد على: - الجدول رقم (03-37).

على ضوء ما سبق، نلاحظ تأثر الاقتصاد الأردني، كغيره من اقتصاديات دول المنطقة بالتطورات الإقليمية والدولية غير الموازية، كحالة اضطراب السياسي التي تعيشها بعض الدول العربية وتواصل الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية خاصة في منطقة اليورو، هذا إلى جانب الارتفاع العالمي الذي شهدته أسعار السلع الغذائية الأساسية وأسعار النفط الخام ومشتقاته. وتشير البيانات انخفاض وتيرة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة خلال عامي 2010 و 2011 لتصل إلى نسبة 2,3% و 2,6% مقارنة بنسبة 5,5% في عام 2009.

ب. أثر الأزمة الديون السيادية على معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي المغربي:

أثرت الظروف الاقتصادية العالمية الصعبة. لاسيما في منطقة اليورو، وكذا الظروف المناخية غير الملائمة بشكل كبير على النشاط الاقتصادي الوطني سنة 2012 فقد شهد هذا الأخير تباطؤاً ملموساً حيث بلغت نسبة نموه 2,7% مقابل 5% سنة 2011. ويغطي هذا التطور أداءً متبايناً حسب القطاعات الاقتصادية¹. فقد عرف القطاع الأولي انخفاضاً بواقع 7,2% بعد ارتفاع بنسبة 5,1% في عام 2011، بسبب تراجع الانتاج الفلاحي بوتيرة 8,9%. أما بالنسبة للقطاع الثانوي، فقد تباطأت وتيرة نموه بقوة إذ تدنت من 4% إلى 1,4%، بفعل تأثير انخفاض الأنشطة المعدنية بنسبة 2,4% وتباطؤ الصناعة بإستثناء تكرير البترول والبناء والأشغال العمومية. وبالنسبة بهذا القطاع الأخير على الخصوص، تعد وتيرة 2,1% التي سجلها في عام 2012 أدنى نسبة نمو يعرفها منذ عام 2002 وأدت إلى فقدان 21000 منصب شغل. وبالمقابل حافظ القطاع الثالث على وتيرة نمو قوية بلغت 5,9% مقابل 6% في عام 2011، لا سيما بفعل ارتفاع بواقع 25,6% في القيمة المضافة لفرع البريد والاتصالات وبنسبة 6,7% في فرع الإدارة العمومية². وللوقوف على تطور معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المغرب ومنطقة اليورو في ظل أزمة الديون السيادية، نقوم بإدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (03-38): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة المغربية ومنطقة اليورو خلال الفترة (2000-2017).

البيانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المملكة المغربية	0,9	6,5	4,5	6,1	5,2	2,4	8	2,7	5,6
منطقة اليورو	3,6	1,6	0,9	0,5	2	1,7	3,3	3	0,4
البيانات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المملكة المغربية	4,9	3,8	5,2	2,7	4,7	2,4	4,5	1,1	4,1
منطقة اليورو	4,5-	2,1	1,6	0,9-	0,3-	0,9	1,6	1,8	2,3

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على:

- الجدول رقم (03-21).

- بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2017، المغرب، 2018، ص: 207.

- بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2014، المغرب، 2015، ص: 213.

- بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2009، المغرب، 2010، ص: 253.

- بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2006، المغرب، 2007، ص: 193.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2002، أبوظبي، 2003، ص: 3.

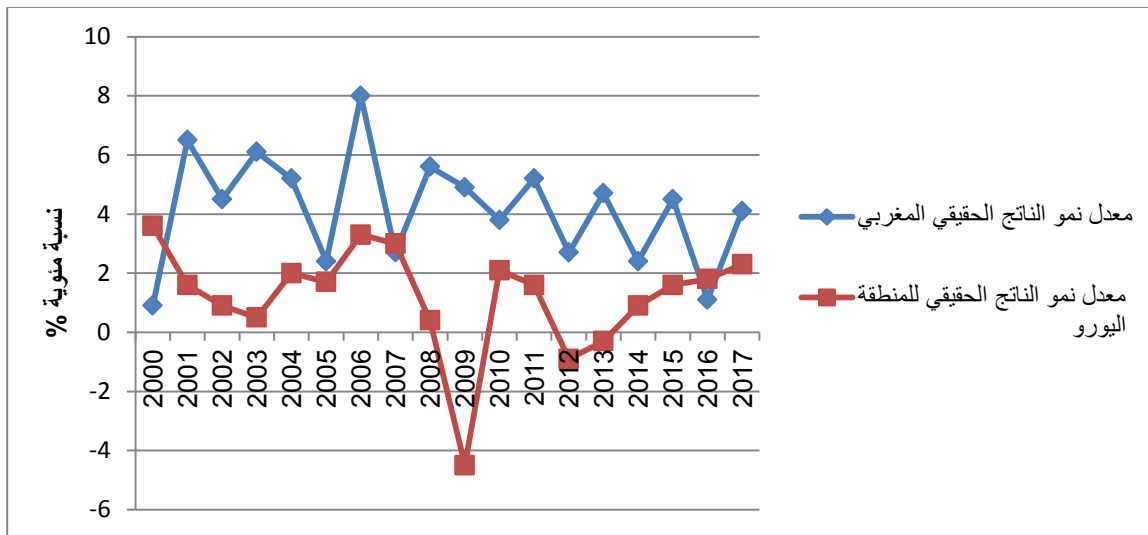
من خلال الجدول رقم (03-38) والشكل رقم (03-27)، نلاحظ أن معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمغرب سجل إنخفاضاً في عام 2012 بنسبة 2,7% مقارنة بنمو سجله في عام 2011 بمعدل

¹ - بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

² - المرجع نفسه.

2,5%، بالموازاة مع ذلك، سجلت منطقة اليورو إنكماشاً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام 2012 بنسبة -0,9% مقارنة بنمو سجله في عام 2011 بنسبة 1,6%. ويعود هذا التباطؤ في معدل النمو في المغرب نتيجة للركود الاقتصادي في منطقة اليورو نتيجة للأزمة المالية والتي أثرت كذلك على تحويلات العاملين والعائدات السياحية، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار المواد الأساسية وخاصة النفط ومشتقاته في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى تراجع الطلب على الفوسفات ومشتقاته وتراجع المنتج الفلاحي بسبب الظروف المناخية غير ملائمة. كما سجل معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إنحفاضاً قياسياً في عام 2016 بنسبة 1,1% مقارنة بنسبة 4,5% في عام 2015، وهي أدنى نسبة يسجلها منذ عام 2000، وذلك بسبب استمرار ضعف الأنشطة غير الفلاحية والظروف المناخية غير المواتية التي أثرت بقوة على مكونه الفلاحي.

الشكل رقم (03-27): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المغرب ومنطقة اليورو خلال الفترة (2000-2017).



المصدر: من إعداد الباحث، بإعتماد على: - الجدول رقم (03-38).

من خلال ما سبق، نلاحظ انعكاس الركود الاقتصادي العالمي لا سيما في منطقة اليورو، والظروف المناخية غير المواتية بشكل سلبي على الاقتصاد المغربي الذي تباطأ نموه إلى 2,7% في عام 2012 مقابل نمو بنسبة 5,2% في عام 2011. ويعود هذا التباطؤ بشكل أساسي لدول منطقة اليورو التي تعتبر الشريك الاقتصادي الرئيسي للمغرب، لذلك فإن أزمة الديون السيادية في دول منطقة اليورو، أثرت على جميع الأنشطة الاقتصادية للمغرب مما أدى إلى تباطؤ النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المغرب بالموازاة مع إنكماش النمو في منطقة اليورو.

ثانياً: أثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن والمغرب.

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية المستوردة للنفط وخاصة الأردن والمغرب تراجعاً، نتيجة للركود النشاط الاقتصادي العالمي بسبب الأزمات المالية والاقتصادية العالمية خاصة في منطقة اليورو، بالإضافة إلى الأحداث والتطورات السياسية والاجتماعية في المنطقة العربية، وهو ما سنحاول التطرق إليه أثر أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن والمغرب وعلى التنمية الاقتصادية بصفة عامة.

أ. أثر أزمة الديون السيادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن:

أثرت الأوضاع غير المستقرة بدول الجوار على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، وكذلك من بين الأسباب الخارجية لتراجع قيمة الاستثمارات بالمنطقة العربية، تراجع معدلات النمو الاقتصادي لأهم شريك اقتصادي للدول العربية وهي دول الاتحاد الأوروبي في مقدمتها دول منطقة اليورو، التي اتخذت مجموعة من الإجراءات للتخفيف من حدة أزمة الديون السيادية ما أدى إلى تراجع الاستثمارات الصادرة¹. وللوقوف على تطورات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية، نقوم بإدراج الجدول الموالي.

الجدول رقم (03-39): تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الأردن خلال الفترة (2004-2017)

الوحدة: مليون دينار

اليونان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
تدفقات الاستثمار المباشر	578.8	1,257.8	2,316.7	1,382.9	1,385.3	2,005.7	1,713.3
معدل التغير	-	%117	%84	%40-	%0,17	%44	%14,5
اليونان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تدفقات الاستثمار المباشر	1,046.2	996.1	1,382.2	1,546.7	1,113.6	1,102.6	1,182.0
معدل التغير	%39-	%4,8-	%38,7	%11,9	%28-	%0,98-	%7

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على:

- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الرابع والخمسون 2017، دائرة الأبحاث مطبعة البنك المركزي الأردني، الأردن، حزيران 2018، ص: 110.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي التاسع والأربعون 2012، دائرة الأبحاث مطبعة البنك المركزي الأردني، الأردن، أيار 2013، ص: 115.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الخامس والأربعون 2008، دائرة الأبحاث مطبعة البنك المركزي الأردني، الأردن، أيار 2009، ص: 107.

تشير البيانات جدول رقم (03-39)، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للمملكة الأردنية سجلت إنخفاضاً قياسياً في عام 2011 بنسبة -39% أي ما يعادل حوالي 1,046.2 مليون دينار أردني مقارنة بارتفاع بنسبة 14,5% في عام 2010، كما سجل إنخفاض طفيفاً بنسبة -4,8% خلال عام 2012، ويعزى هذا الانخفاض القياسي إلى التطورات الاقليمية والدولية غير المواتية، كالاضطرابات السياسية التي تعيشها بعض الدول

¹ - ليندة رزقي، مرجع سبق ذكره، 216.

العربية وخاصة سوريا، وتواصل الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية خاصة في منطقة اليورو. كما سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة انخفاضاً في عام 2015 بنسبة -28% أي ما يعادل حوالي 1,113.6 مليون دينار مقارنة بحوالي 1,546.7 مليون دينار في عام 2014، ويعود هذا التراجع إلى تعمق حالة عدم الاستقرار في المنطقة والاعغلاق شبه التام للحدود مع كل من سوريا والعراق.

في نفس السياق، نلاحظ تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة الأردنية خاصة خلال عامي 2011 و2012 بنسبة -39% و-4,8% على التوالي، ويعود هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى العديد من الأسباب الداخلية والخارجية، والمتمثلة في تباطؤ النشاط الاقتصادي للمملكة في جميع القطاعات الاقتصادية مما أدى إلى تراجع معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي إثر الركود الاقتصادي العالمي ولاسيما دول منطقة اليورو بسبب أزمة الديون السيادية الأوروبية، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية التي تعيشها بعض الدول العربية وخاصة سوريا والتي انعكست بصورة بالغة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة الأردنية.

ب. أثر أزمة الديون السيادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب:

فقد أفرزت القروض والاستثمارات الأجنبية المباشرة، فائضا في عام 2009 بقيمة 13,5 مليار درهم بدل 20,8 مليار في عام 2008. وهكذا، تراجعت المداخيل بنسبة 24,5%، مردّه بالأساس إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للمملكة المغربية بواقع 27,4% لتصل إلى 20,3 مليار درهم خلال عام 2009، وقد كانت أهم البلدان المستثمرة هي فرنسا بنسبة 37%، والكويت بنسبة 14,9% وإسبانيا بنسبة 8,3%. وكان هذه الاستثمارات في قطاعات العقار والبنوك والسياحة على الخصوص بنسب بلغت 28,9% و19,5% و15,2% على التوالي. وموازية مع ذلك، تقلصت الاستثمارات في المحافظ، التي بلغت 3,2 مليار درهم بواقع 32,4% من سنة إلى أخرى. أما بالنسبة للرصيد السلي للقروض والاستثمارات المغربية بالخارج، فقد تقلص بشكل كبير، إذ انتقل من 4,6 مليار درهم إلى 2,4 مليار درهم، بسبب انخفاض النفقات بواقع 23,4% وارتفاع المداخيل بوتيرة 38%. وهكذا عرفت الاستثمارات في المحافظ التي قام بها المقيمون بالخارج انخفاضا بنسبة 50,2%¹، وللوقوف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية، نقوم بإدراج الجدول الموالي.

¹ - بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 88.

كما سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إنخفاضاً قياسيًّا في عام 2016 بنسبة -26% أي ما يعادل حوالي 8,107 مليون درهم لتبلغ حوالي 22,771 مليون درهم مقارنة بحوالي 30,878 مليون درهم في عام 2015. ويعود هذا التراجع إلى انخفاض التدفقات الاستثمارية للدول مجلس التعاون الخليجي، حيث تراجع التدفقات الاماراتية إلى نسبة 12,2% والسعودية بنسبة 8,4%، إثر تراجع أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تراجع الاستثمارات الفرنسية أي المستثمر الأول في المغرب إلى نسبة 26,4%¹،

على ضوء ما سبق، نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة المغربية، سجل إنخفاضاً قياسيًّا خلال عامي 2009 و2010، ويعود هذا التراجع إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي لأهم شريك اقتصادي للغرب وهي دول الاتحاد الأوروبي في مقدمتها دول منطقة اليورو، التي اتخذت مجموعة من الإجراءات التقشفية للتخفيف من حدة أزمة الديون السيادية ما أدى إلى تراجع الاستثمارات الصادرة، كما سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب إرتفاعاً مستمراً خلال الفترة (2011-2015) في ظل تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية، ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة تدفقات الاستثمارية لدول مجلس التعاون الخليجي إلى المغرب نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام ومشتقاته في الأسواق الدولية.

ثالثاً: انعكاسات أزمة الديون السيادية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن والمغرب.

تختلف تأثيرات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على التنمية الاقتصادية وعلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من دولة إلى أخرى، حسب درجة الانفتاح الاقتصادي وكذلك حسب الدول المصدرة للنفط والمستوردة له، وسنحاول توضيح أثر الأزمة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل من الأردن والمغرب والتي تعتبر من الدول المستوردة للنفط أي غير النفطية.

أ. متوسط نصيب الفرد الأردني من الناتج المحلي الإجمالي في ظل الأزمة الديون السيادية الأوروبية:

لاتزال تداعيات الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة إقليمياً وعالمياً تلقي بظلالها على أداء الاقتصاد الأردني. ففي أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية توالى الأزمات الاقتصادية والسياسية في المنطقة والتي كان من أبرزها تعمق الاضطراب السياسي في سوريا خلال عام 2012، وما نجم عنه من تدفق لمئات الآلاف من اللاجئين السوريين إلى المملكة، مما شكل ضغطاً كبيراً على الاقتصاد الأردني وموارده المحدودة. وعلى الرغم من ذلك، حقق الاقتصاد الأردني خلال عام 2012 استقراراً في أدائه مقارنة مع العام الماضي، وفي ضوء استمرار

¹ - بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2016، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

معدل النمو السكاني عند مستوى 2,2% خلال عام 2012، فقد نما متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0,4% ليصل إلى حوالي 1,646.1 دينار مقابل حوالي 1,639.3 دينار في عام 2011¹. وللوقوف على تطورات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ظل أزمة منطقة اليورو، نقوم بإدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (03-41): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (2017-2000) الوحدة: دولار أمريكي

البيــــــــــــــــان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
متوسط نصيب الفرد	1,742	1,704	1,744	1,954	2,163	2,300	2,614	2,971	3,630
نسبة التغير	%11	%2,1-	%2,3	%12	%10,7	%6,3	%13,6	%13,6	%22
البيــــــــــــــــان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
متوسط نصيب الفرد	3,837	3,951	4,130	4,171	4,146	4,075	3,942	3,951	3,991
نسبة التغير	%5,7	%3	%4,5	%1	%0,6-	%1,7-	%3,2-	%0,2	%1

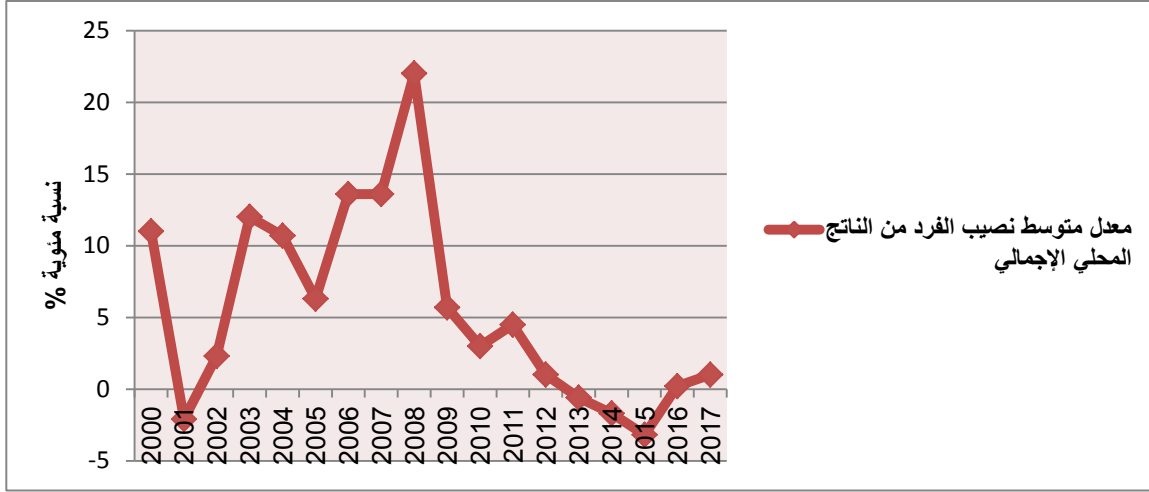
المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2002، أبوظبي، 2003، ص: 05.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2004، أبوظبي، 2005، ص: 05.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009، أبوظبي، 2010، ص: 22.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، أبوظبي، 2018، ص: 26.

من خلال الجدول رقم (03-41) والشكل رقم (03-28)، نلاحظ نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الأردني خلال عام 2009 بنسبة 5,7% ليلعب حوالي 3,837 دولار أمريكي بالمقارنة مع النمو الكبير الذي سجله في عام 2008 بنسبة 22%، كما سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نمو في عام 2011 بنسبة 4,5% ليصل إلى حوالي 4,130 دولار أمريكي مقارنة مع نمو نسبته 3% أي ما يعادل حوالي 3,951 دولار أمريكي، ويعود هذا التباطؤ في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الاضطرابات السياسية التي تعيشها بعض دول الجوار، بالإضافة إلى تواصل الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية خاصة في منطقة اليورو، هذا إلى جانب الارتفاع العالمي الذي شهدته أسعار السلع الغذائية الأساسية والنفط الخام ومشتقاته، كما سجل متوسط نصيب الفرد إنكماشاً خلال الفترة (2013-2015)، حيث سجل أعلى إنكماش في عام 2015 بنسبة -3,2% ليلعب حوالي 3,942 دولار، ويعتبر هذا الانكماش الأعلى منذ عام 2001، ويرجع هذا الانكماش إلى تعمق الاضطرابات السياسية والأمنية في المنطقة، لا سيما تلك التي أدت إلى إغلاق شبه كامل للحدود مع كل من العراق وسوريا، بالإضافة إلى توافد أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين إلى المملكة، مما ترتب عليه حدوث تراجع ملحوظ في مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

¹ - البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي التاسع والأربعون 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

الشكل رقم (03-28): متوسط معدل نصيب الفرد الأردني من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2017).



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على: - الجدول رقم (03-41).

على ضوء ما سبق، نلاحظ تأثر الاقتصاد الأردني، كغيره من اقتصاديات دول المنطقة بالتطورات الإقليمية والدولية التي تعيشها بعض الدول العربية وتواصل الأزمة المالية والاقتصادية في منطقة اليورو، هذا إلى جانب الارتفاع العالمي الذي شهدته أسعار السلع الغذائية الأساسية والنفط الخام ومشتقاته، وعلى الرغم من ذلك، حقق الاقتصاد الأردني خلال (2009-2012) استقراراً في أدائه وسجل نمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما أثر الاضطرابات السياسية والأمنية في المنطقة، وتوافد أعداد كبير من اللاجئين السوريين إلى المملكة على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل أعلى إنكماش في عام 2015 بنسبة -3,2%، ويعتبر الأعلى منذ عام 2001.

ب. متوسط نصيب الفرد المغربي من الناتج المحلي الإجمالي في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية:

شهدت المغرب خلال عام 2009، تراجعاً طفيفاً في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، حيث سجلت تراجعاً بنسبة 0,5% لتبلغ حوالي 2,872 دولار مقابل نمو نسبته 17,1% أي ما يعادل حوالي 2,857 دولار، كما سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعاً قياسياً في عام 2005 بنسبة 26% لتبلغ حوالي 2,063 دولار مقابل حوالي 1,636 دولار في عام 2004. وللوقوف على تطورات متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب، نقوم بإدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (03-42): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب خلال الفترة

الوحدة: دولار أمريكي (2017-2000)

اليــــــــــــــــان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
متوسط نصيب الفرد	1,368	1,159	1,250	1,455	1,636	2,063	2,152	2,439	2,857
نسبة التغير	%9,2	%15,2-	%7,8	%16,4	%12,4	%26	%4,3	%13,3	%17,1
اليــــــــــــــــان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
متوسط نصيب الفرد	2,872	2,897	3,112	2,980	3,203	3,260	2,965	2,996	3,148
نسبة التغير	%0,5	%0,8	%7,4	%4,2	%7,4	%1,7	%9-	%1	%5

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على :

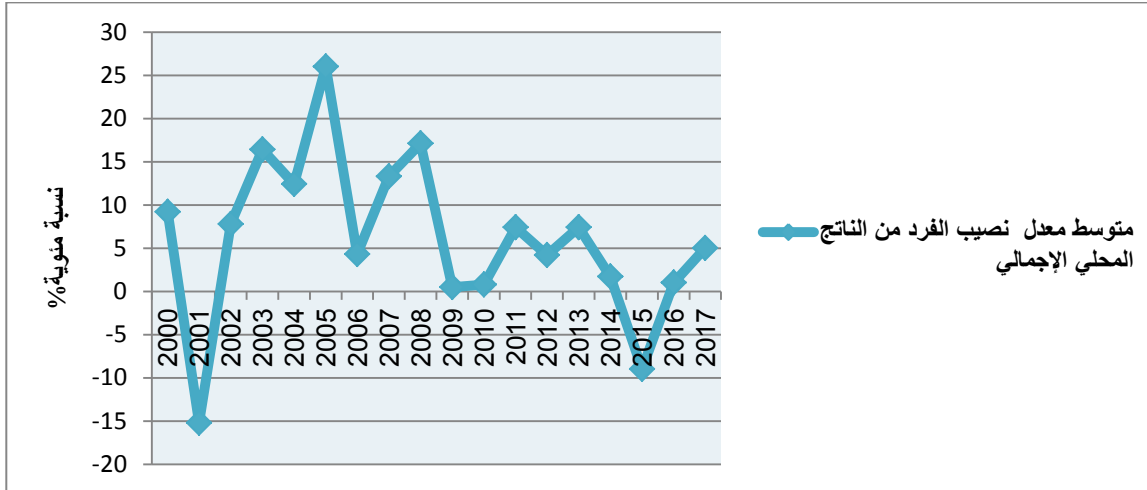
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2002، أبوظبي، 2003، ص: 05.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2004، أبوظبي، 2005، ص: 05.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009، أبوظبي، 2010، ص: 22.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، أبوظبي، 2018، ص: 26.

من خلال الجدول رقم (03-42) والشكل رقم (03-29)، نلاحظ تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب خلال عام 2012 بنسبة 4,2% لتبلغ حوالي 2,980 دولار مقابل نمو بنسبة 7,4% في عام 2011، ويعزى هذا التراجع نتيجة للركود الاقتصادي في منطقة اليورو نتيجة لأزمة الديون السيادية في اليونان وتطورها إلى باقي الدول المنطقة، كما أثرت كذلك الأزمة على تراجع الطلب الخارجي على الفوسفات ومشتقاته بسبب سياسة التقشف المتبعة في المنطقة، بالإضافة إلى تراجع المنتج الفلاحي والصيد البحري بسبب الظروف المناخية غير ملائمة، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار الأساسية وخاصة النفط ومشتقاته في الأسواق العالمية. وشهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إنكماشاً قياسياً في عام 2015 بنسبة 9-% لتبلغ حوالي 2,965 دولار مقابل حوالي 3,260 دولار في عام 2014. وبعدها سجل متوسط نصيب الفرد نمو بنسبة 1% و5% خلال عامي 2016 و2017 على التوالي.

في نفس السياق، نلاحظ تأثر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المغربية بالتطورات الاقتصادية في منطقة اليورو، حيث سجلت تراجع في متوسط نصيب الفرد المغربي في عام 2012 بنسبة 4,7%، نتيجة للركود النشاط الاقتصادي العالمي وخاصة في منطقة اليورو، نتيجة لأزمة الديون السيادية الأوروبية، كما أثرت كذلك الأزمة على تراجع الطلب الخارجي على الفوسفات ومشتقاته بسبب سياسة التقشف المتبعة في المنطقة اليورو، بالإضافة إلى تراجع المنتج الفلاحي والصيد البحري بسبب الظروف المناخية غير ملائمة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية وكذلك النفط ومشتقاته في الأسواق العالمية. وبالرغم من انخفاض أسعار النفط ومشتقاته خلال عام 2015، سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

للمغرب إنكماشاً قياسياً بنسبة -9%، نتيجة إلى تراجع المنتج الفلاحي والصيد البحري بسبب الظروف المناخية غير ملائمة، بالإضافة إلى تراجع الاستثمارات الخليجية بسبب تراجع أسعار النفط الخام ومشتقاته.

الشكل رقم (03-29): معدل متوسط نصيب الفرد المغربي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2017-2000).



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على: - الجدول رقم (03-42).

خلاصة الفصل الثالث:

يشكل الاقتصاد الأوروبي أكبر كتلة اقتصادية عالمية، فهو أكبر من الاقتصاد الأمريكي أو الصيني، فالإقتصاد الأوروبي يبلغ حجمه نحو 15.2 تريليون دولار، ومن ثم فإن أزمة الديون السيادية التي تعاني منها معظم الاقتصاديات الأوروبية وما نجم عنها من إتباع سياسات مالية تقشفية، قد أضعفت فرص النمو والتوظيف ليس فقط في منطقة اليورو ولكن في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من خلال تأثيرها السلبي على الطلب العالمي. كما كان للأزمة الديون السيادية الأوروبية العديد من التداعيات الاقتصادية، والتي أثرت بشكل كبير على اقتصاديات الدول العربية، حيث أن التدابير التي اتخذتها الدول الأوروبية للسيطرة على عجز الموازنة، أثرت بالطبع على اقتصاديات الدول العربية في عامي 2011 و2012، من خلال انخفاض الطلب على صادراتها، فالإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للدول العربية، ومن ثم فإن أي تباطؤ أو انكماش باقتصاد الإتحاد الأوروبي يؤثر سلباً على اقتصاديات الدول العربية.

حيث تأثر أداء الاقتصاديات الدول العربية المصدرة والمستوردة للنفط بعدد من العوامل الرئيسية، بالإضافة إلى أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، تأثر كذلك بالأحداث المصاحبة للتحويلات السياسية التاريخية التي شهدتها عدد من الدول العربية، ولقد أدت هذه التطورات وخاصة أزمة منطقة اليورو إلى تراجع غير مسبوق بالنسبة للاقتصاد الأردني والمغربي في الإنتاج والصادرات وتدفق السياحة و الاستثمار الأجنبي المباشر، وتراجع تحويلات العاملين بالخارج والمساعدات الخارجية خاصة من دول الإتحاد الأوروبي، الأمر الذي أدى بدوره إلى إنكماش اقتصادات معظم الدول المستوردة للنفط أي غير النفطية، وإن اختلف الأداء من دولة إلى أخرى. وأما بالنسبة للاقتصاد السعودي والجزائري، وفي ظل تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وتسجيل معدلات نمو سالبة بمنطقة اليورو أي سجلت إنكماشاً بنسبة -0,9%، أثر هذا الانكماش أيضاً على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعلى التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية والجزائر، حيث سجلت إنخفاضاً في نمو الناتج بنسبة 5,3% و 2,8% على التوالي، بالرغم من ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

ومن خلال ما سبق، نلاحظ أن أزمة الديون السيادية الأوروبية والإجراءات التقشفية المتخذة في منطقة اليورو لمواجهة مخاطر تفاقم الأزمة، كان لها أثراً سلبياً على اقتصاديات الدول العربية المصدرة والمستوردة للنفط، بإعتبار أن دول الإتحاد الأوروبي هي الشريك التجاري الأول لمعظم دول العربية.

الفصل الرابع

الفصل الرابع:

الجهود الإقليمية والدولية المقترحة لمواجهة

أزمة الديون السيادية الأوروبية

وتداعياتها على الاقتصاد العالمي

تمهيد:

أدت الأزمة المالية العالمية إلى زيادة كبيرة في مديونية العديد من إقتصاديات الدول المتقدمة، حيث شهد العالم تحول من أزمة رهون عقارية، إلى أزمة ديون سيادية اجتاحت عديد من إقتصاديات منطقة اليورو منذ مطلع عام 2010، واشتدت وتزايدت بسرعة، حيث تعاني العديد من الحكومات في دول المنطقة اليورو مستويات لا يمكن تحملها من الدين العام، مما دفع ثلاثة بلدان وهي: اليونان، وإيرلندا، والبرتغال، إلى الطلب مساعدة من صندوق النقد الدولي والدول الأوروبية الأخرى قروضاً لتمويل العجز في موازنتها، ولسداد التزاماتها، وهناك مؤشرات أدت إلى إنتقال الأزمة إلى إيطاليا، وأسبانيا، التي تعتبر ثالث ورابع إقتصاديات الدول الأوروبية. وأصبحت الأزمة أكبر تحد يواجه الإتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو إقتصادياً وسياساً.

ومع عدم وجود مؤشرات التعافي للإقتصاد اليوناني، أعلن الزعماء الأوروبيين في أكتوبر 2011 عن مجموعة من التدابير، لمواجهة الأزمة تدعو حاملي السندات الحكومية اليونانية لتقبل الخسائر بقيمة النصف، وخطه يونانية ملزمة بإتباع سياسات تقشفية، على الرغم من هذه الإجراءات التقشفية التي قامت بها اليونان، فإن المشكلة لازالت تتفاقم في شقها الاجتماعي والإقتصادي، وتهدد بقاء اليونان ضمن منطقة اليورو، حيث يعاني الإقتصاد اليوناني من تدهور في المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلي نتيجة الأزمة.

وعدم قدرة اليونان على استخدام العديد من أدوات السياسة النقدية، لوجودها في منطقة اليورو، مما زاد من حدة الأزمة، وساعد على انتشارها لتشمل، الحياة السياسية والاجتماعية والنقابية من فئات الشباب والطلاب، وقد بدأت تهدد النظام المالي والاقتصادي العالمي، وتزداد مخاوف الإقتصاد في منطقة اليورو، وبالتحديد أقوى إقتصادياتها، ألمانيا وفرنسا وأكبر دائنين لليونان من تداعيات الأزمة، كما تزداد مخاوف الإقتصاد الأمريكي ونظامه المالي، بإعتبارها أكبر مساهم في صندوق النقد الدولي، والشريك الأول للإتحاد الأوروبي.

ومن هنا يتحلى لنا الهدف الرئيسي من وراء هذا الفصل، في توضيح برامج وخطط الإنقاذ الإقليمية والدولية المتخذة للخروج من أزمة الديون السيادية، وتداعياتها على الإقتصاد العالمي والدروس المستفادة منها، وذلك من خلال ثلاثة مباحث أساسية هما على النحو التالي:

المبحث الأول: برامج وخطط الإنقاذ الأوروبية والدولية لمواجهة أزمة الديون السيادية الأوروبية.

المبحث الثاني: دور المؤسسات المالية والدولية في إدارة وتسيير أزمة الديون السيادية الأوروبية.

المبحث الثالث: تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على الإقتصاد العالمي والدروس المستفادة منها.

المبحث الأول:

برامج و خطط الإنقاذ الأوروبية والدولية لمواجهة أزمة الديون السيادية الأوروبية.

يعتبر الإتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو بشكل خاص مثال لنجاح التكامل الاقتصادي أو على الأقل تحقيقه لدرجات متقدمة من التكامل مقارنة بباقي محاولات التكامل والتقارب للتكتلات الاقتصادية الأخرى، ورغم هذا وبسبب عدم مسؤولية بعض الأطراف في منطقة اليورو وجديتهم في مواصلة مساعي التكامل، تعرضت منطقة اليورو لأزمة شديدة هددت مستقبلها ومست معظم إقتصادياتها حتى المتقدمة منها، كما مست أيضا مختلف دول العالم بحكم عولمة الأسواق مما دفع بالدول الأوروبية المنتمية إلى منطقة العملة الموحدة للبحث عن الحلول المناسبة لكبح توسع الأزمة وانتشارها والتقليل من مخاطرها.

المطلب الأول: خلق آليات للاستقرار المالي الأوروبي ودورها في إدارة أزمة منطقة اليورو.

تستند هذه الآليات إلى توفير مؤسسات مالية الرئيسية للدعم المالي الطارئ إلى أوروبا و الحكومات و المؤسسات المالية بالإضافة إلى السلطات الوطنية، و تتمثل هذه آليات فيما يلي :

أولاً: مرفق الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF) :

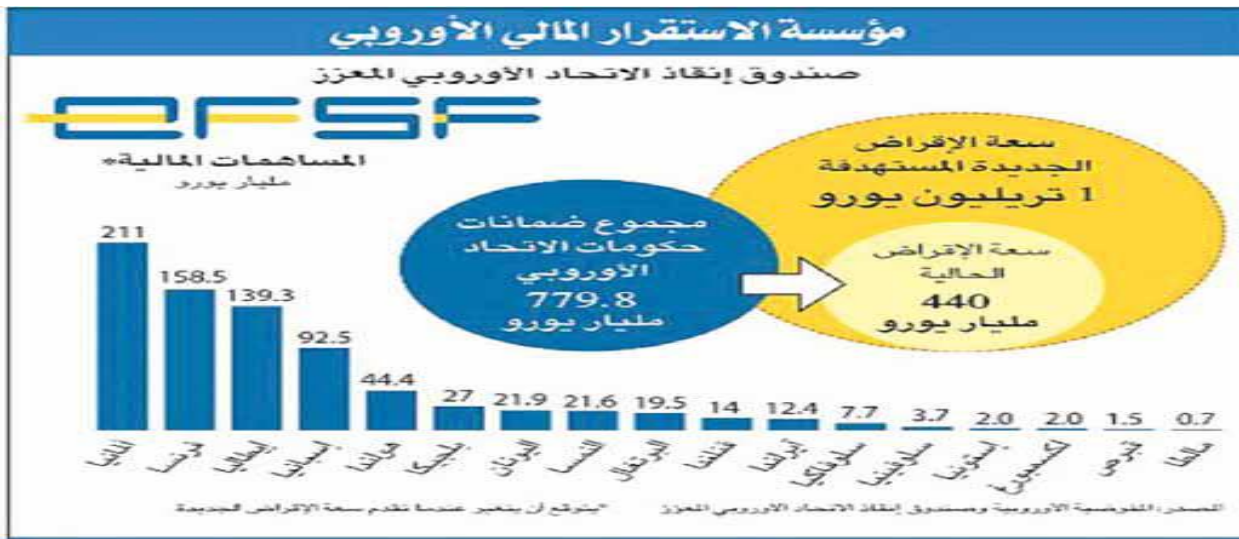
هي إحدى المؤسسات التي تم الاتفاق عليه من قبل الدول التي تشارك في العملة الموحدة "اليورو" في يوم 09 ماي 2010، و أدرجته في إطار قانون لوكسمبورغ في 07 جوان 2010، هدفها هو الحفاظ على الاستقرار المالي للإتحاد النقدي الأوروبي من خلال تقديم المساعدة المالية المؤقتة إلى الدول الأعضاء في منطقة اليورو إذا أُلزم الأمر.

و في 04 جوان وافق رؤساء الحكومات الدول الأوروبية على زيادة نشاط الاستقرار المالي الأوروبي، و كذلك زيادة الالتزامات الدول لضمان لها مبلغ من 440 مليار يورو إلى 780 مليار يورو الذي يتوازن مع قدرة الإقراض من 440 مليار يورو، ويوم 21 جويلية 2010 وافقت رؤساء الحكومات الدول على زيادة مرة أخرى من نشاط نطاق الاستقرار المالي بعد الانتهاء من جميع الإجراءات الوطنية اللازمة، وجاءت هذه التعديلات التي أدخلت على الإطار مرفق الاستقرار المالي الأوروبي حيز التنفيذ في 18 أكتوبر 2011¹. و من أجل انجاز مهمتها يؤذن للمرفق الاستقرار المالي الأوروبي إلى:²

¹ - European Financial Stability Facility, EFSF, July 2012, p. 1-2. www.efsf.europa.eu/attachments/faq_en.pdf - 08/07/2012.

² - Ibid, p. 2.

- ✓ إصدار سندات أو أدوات الدين الأخرى في السوق لجمع الأموال اللازمة لتقديم قروض إلى البلدان التي تواجه صعوبات مالية.
- ✓ التدخل في السوق السندات الأولية وفي الديون الأسواق الثانوية.
- ✓ العمل على أساس برنامج وقائي.
- ✓ إعادة تمويل رؤوس الأموال من المؤسسات المالية من خلال القروض للحكومات. و ترتبط جميع المساعدات المالية للدول الأعضاء لشروط المناسبة.
- والشكل الموالي يوضح نسبة مشاركة كل دولة في صندوق الأوروبي للاستقرار المالي.
- الشكل رقم (4-1): الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي .



المصدر: عبد الكريم عبيدات وعلي بوعمامة، مستقبل الاتحاد النقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية، الملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي: 26-27 فيفري 2012، ص: 14.

ثانيا: إنشاء آلية الاستقرار الأوروبي (ESM):

تم إكمال الجهاز الحكومي بآلية تدار من قبل المجلس الأوروبي لحساب 27 دولة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، و في 09 ماي 2010 تم إنشاء آلية استقرار مالي أوروبي (ESM)، و تعتبر هذه الآلية مؤقتة و تكمل آلية المساعدة الموجودة لدعم الدول التي لم تنضم بعد إلى العملة الموحدة (آلية الدعم المالي قصير الأجل لموازن المدفوعات). ويتيح لدول الإتحاد الأوروبي مبلغ 60 مليار أورو كحد أقصى (بضمان الميزانية المشتركة) لمساعدة الدول التي تواجه صعوبات مرتبطة بحوادث استثنائية خارجة عن السيطرة، ويتم تعبئتها في أجل قصير جدا من قبل المجلس الأوروبي للإقراض في الأسواق المالية¹.

¹ - Sony Kapoor, Création d'un Cadre De Gestion Des Crises, European Parliament, Affaires Economiques Et Monétaires, Septembre 2010, p: 49.

يسمح للمفوضية الأوروبية لجمع ما يصل إلى 60 مليار أورو من السوق الدولية لرأس المال عن طريق إصدار سندات فردية وجماعيا يدعم من جميع الدول الأعضاء بالإتحاد الأوروبي، وأما القروض الآلية الأوروبية لاستقرار المالي (ESM) يتطلب تصويت الأغلبية المجلس الأوروبي والاقتراض تخضع لشروط اقتصادية تشرف عليها المفوضية الأوروبية، التي من شأنها أن تقر ما إذا كان على فترات منتظمة، إذا ما يكفي من التقدم الاقتصادي أحرز لتبرير استمرار إطلاق الأموال متوفر على الفور، وإبتداء من جانفي 2011 وقعت الآلية الأوروبية للاستقرار المالي (ESM)، العديد من إصدارات السندات لتمويل جزء من برامج المساعدات لإيرلندا و البرتغال¹.

آلية الاستقرار الأوروبي هي عنصر هام من الإستراتيجية الشاملة للإتحاد الأوروبي، تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار المالي في منطقة اليورو مثل سابقتها "صندوق الاستقرار المالي الأوروبي" المؤقت الذي تم إنشاؤها في سنة 2010، آلية الاستقرار الأوروبي توفر المساعدات المالية للدول الأعضاء في منطقة اليورو التي تعاني أو تهددها صعوبات مالية، هاتين المؤسستين تعملان بشكل متزامن منذ شهر أكتوبر 2012 أي منذ بداية عمل الفعلي لآلية الاستقرار الأوروبي إلى غاية جوان 2013، وإعتبارا من 1 جويلية 2013 صندوق الاستقرار المالي الأوروبي لم يعد بإمكانه التدخل في أي برامج مساعدة مالية لكن سيستمر في إدارة وتسديد أي ديون مستحقة، وبالتالي آلية الاستقرار الأوروبي سوف تبقى الآلية الوحيدة والدائمة للاستجابة للطلبات الجديدة المتعلقة بالمساعدة المالية للدول الأعضاء في منطقة اليورو، ولتحقيق هذا الغرض، تقوم آلية الاستقرار الأوروبي بجمع الأموال عن طريق إصدار أدوات مالية في سوق المال كذلك ديون متوسطة وطويلة الأجل ذات آجال إستحقاق تصل إلى 30 سنة².

إنشاء آلية الاستقرار الأوروبي لم تكن خطوة مستقلة للاستجابة لأزمة الديون لأزمة الديون السيادية، وإنما هي مكملة لسلسلة التدابير المتخذة على مستوى الإتحاد الأوروبي، فالجهود التي تتخذها الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بضبط أوضاع المالية العامة والإصلاحات الهيكلية، جنبًا إلى جنب مع مبادرات الإتحاد الأوروبي كلها خطوات حاسمة ومهمة لمعالجة جذور الأزمة وتهيئة الظروف التي تساعد على النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، وتحسين القدرة التنافسية.

ثالثا: التوقيع على إتفاقية الانضباط المالي للدول الإتحاد الأوروبي:

في إطار مساعي الإتحاد الأوروبي لمعالجة أزمة الديون السيادية والحيلولة دون إندلاعها مرة أخرى في المستقبل، تم التوقيع على إتفاقية الانضباط المالي في 2 مارس 2012 على معاهدة "الاستقرار والتنسيق والحوكمة" بروكسل من قبل رؤساء دول وحكومات 25 الدولة عضو في الإتحاد الأوروبي ما عدا المملكة المتحدة وجمهورية التشيك،

¹ – Raymond J. Ahearn, James K. Jackson, **The Future of the Eurozone and U.S. Interest**, Congressional Research Service, January 2012, p: 15.

² – ليندة رزقي، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

وقد دخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي 2013، إذ اشترطت أن يصادق على المعاهدة 12 دولة على الأقل من البلدان الموقعة من أجل أن تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ.

وقد جاءت هذه الاتفاقية لتقوية الدعامة الاقتصادية للإتحاد الاقتصادي والنقدي الذي تفتقر إليه منطقة اليورو، وكان على الدول الالتزام ب¹:

- ✓ التزام الدول الموقعة على الإتفاقية بتحقيق ميزانيات تحقق التكافؤ بين جانبي النفقات والإيرادات - ويفضل أن تحقق فائضاً- بحيث لا يتجاوز العجز الهيكلي بميزانية أي دولة عضو نسبة 0,5% من الناتج المحلي الإجمالي (فيما يعرف بالقاعدة الذهبية) مع السماح بإرتفاع هامش العجز المشار إليه ليبلغ 1% في حالة الدول التي تقل نسبة مديونيتها عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدولة؛
 - ✓ يتعين على كل دولة عضو بالإتفاقية وضع آلية تصحيح يتم اللجوء إليها تلقائياً في حالة الإخفاق في تحقيق المؤشرات المستهدفة للموازنة العامة للدولة؛
 - ✓ يحق لمحكمة العدل الأوروبية فرض عقوبات على الدولة المخالفة لبنود الإتفاقية، بما لا يتجاوز 0,1% من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدولة؛
 - ✓ يحق للمفوضية الأوروبية فرض عقوبات على الدول التي يتجاوز العجز العام السنوي بميزانيتها حاجز الـ 3%؛
 - ✓ توفير الدول الأعضاء ضمانات قانونية (يفضل إدراجها في الدساتير الوطنية) تفيد الإلتزام بالقاعدة الذهبية؛
 - ✓ العمل سوياً وبشكل منتظم مع شركائها لضمان الاستقرار الضروري واستعادة الثقة، وهو أمر ضروري لاستعادة النمو وإيجاد فرص العمل؛
 - ✓ تحقيق الإصلاحات اللازمة لاستعادة القدرة التنافسية؛
 - ✓ تعزيز جهود المواطنين والمؤسسات الأوروبية وحكومات الدول الأعضاء وكذلك البنك المركزي الأوروبي للخروج من الأزمة الحالية، من خلال تضافر سياساتهم الاقتصادية².
- بالإضافة إلى ذلك هناك خطوات أخرى لمواجهة الأزمة هي³:
- ✓ استحداث منطقة مشتركة واسعة (سندات اليورو) بهدف تجنب الآثار السلبية التي تسببها هجمات المضاربة المزعزعة للاستقرار في سوق الديون السيادية داخل منطقة اليورو، الدول الأعضاء الأقوى مالياً قد تدعم سندات اليورو إذا كانت أقل تكلفة من البدائل الأخرى للتقليل من مخاطر التعثر حيث يمكن تقييد هذا الإجراء بشرطين هما:

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 314-315.

² - ليندة رزقي، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

³ - المرجع نفسه.

● تحديد سندات اليورو لآجال إستحقاق قصيرة، بحيث أن الدول الغير منضبطة ستحرم بسرعة من الحصول على التمويل؛

● أما الخيار الثاني هو تحديد التمويل بسندات اليورو فقط حتى تصل الديون 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

✓ زيادة التنسيق بين السياسات المالية الوطنية يمكن أن يكون مفيداً ليكون الوضع المالي الإجمالي بمنطقة اليورو مناسباً لظروف الاقتصاد الكلي السائد.

العديد من هذه المقترحات السياسية ستتطلب تغييرات في محتوى المعاهدات التي تحكم الإتحاد الأوروبي وتتضمن زيادة التحول في مستوى التكامل السياسي، هنا المفارقة للأزمة الأوروبية ولدت توترات سياسية حادة عبر مختلف الدول الأعضاء، وفي نفس الوقت دفعت إلى الكثير من النقاش والرغبة في أنماط أكثر توسعاً للإتحاد السياسي.

المطلب الثاني: برامج وخطط الإنقاذ الأوروبية والدولية لحل الأزمة اليونانية ومنعها من الانتشار.

تمثل لأزمة اليونانية إخفاق كبير في كيفية إدارة أزمات الديون الحكومية، وذلك أن الدروس المستفادة من التجارب السابقة تؤكد أنه عندما يصبح الإنقاذ ضرورياً، فإنه لا بد أن يتم على الفور وبشكل حاسم، وفي اليونان كانت المشكلة أشد سوءاً، حيث أتى برنامج الإنقاذ الثالث بقيمة 86 مليار يورو بعد خطة إنقاذ بقيمة 110 مليار يورو في العام 2010، ثم خطة إنقاذ ثانية بقيمة 130 مليار يورو في العام 2012. وأما الدرس الآخر الذي هو أن التقشف يؤدي غالباً إلى حلقة مفرغة، مع تسبب خفض الإنفاق في إنكماش الاقتصاد إلى مستويات أعلى كثيراً مما كان ليصبح لو لا ذلك. ولأن صندوق النقد الدولي يقرض الأموال على أساس قصير الأجل، فإن الحافز كان كبيراً لتجاهل التأثيرات المترتبة على التقشف من أجل الوصول إلى توقعات نمو تعني ضمناً القدرة على السداد. ومن ناحية أخرى، وجدت دول منطقة اليورو الأخرى الساعية إلى تبرير تضائل التمويل عذراً مريحاً لتجاهل التأثير الكارثي المترتب على التقشف¹.

أولاً: إدارة الأزمة اليونانية من خلال برامج الإنقاذ المالي والاصلاحات الاقتصادية:

اتخذت الدول الأوروبية مجموعة من الإجراءات لإنقاذ اليونان والدول المتضررة الأخرى، حيث وضعت برامج وخطط التي يمكن أن تساعد اليونان في تخفيف الوضع المالي وتجنب كارثة مماثلة في المستقبل، وتمثل أهم هذه البرامج فيما يلي:

¹ - نوفل سمالي وفضيلة بوطورة، إدارة أزمة الديون السيادية اليونانية بين برامج الإنقاذ المالي الدولية وحزم التقشف الوطنية للمدة (2010-2015)، مجلة الكوت الاقتصادية والادارية كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط، العدد 24، بدون بلد النشر، 2016، ص:8.

← خطة الإنقاذ المالي الأولى - ماي 2010:

يهدف البرنامج الاقتصادي الذي وضعته السلطات اليونانية مع الدائنين الدوليين إلى استعادة التنافسية والنمو، والتواصل إلى أوضاع قابلة للاستمرار على مستوى المالية العامة، وتحقيق الاستقرار المالي، بحيث يتم ذلك على نحو تدريجي، وبينما تسعى السلطات إلى البناء على ما أحرز من تقدم في ظل "اتفاق الاستعداد الائتماني" فقد بادرت بإعادة ضبط إستراتيجية برنامجها الاقتصادي من أجل زيادة التركيز على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بما يكفل تعجيل النمو وتوظيف العمالة. واستفاد اليونان بقرض 110 مليار يورو على مدى ثلاثة سنوات، تدفع منها 80 مليار يورو من قبل الدول الأوروبية، أما 30 مليار يورو الأخرى يدفعها صندوق النقد الدولي¹.

ونظراً لبلوغ عجز الموازنة 13,6% من إجمالي الدين المحلي ووصول الدين العام إلى 115% في عام 2009، وأصبح التصحيح مطلباً على أقصى درجة من الإلحاح حتى لا تدخل الديون دوامة تخرج بها على نطاق السيطرة، وبالتالي تعتزم الحكومة اليونانية تنفيذ تدابير مالية حازمة، وسياسات هيكلية واسعة النطاق وإصلاحات في القطاع المالي، وفيما يلي أهم العناصر في مجموعة الإصلاحات المقررة من قبل الحكومة اليونانية²:

✓ **سياسات المالية العامة:** ضبط أوضاع المالية العامة بما يعادل 11 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي على مدار ثلاث سنوات بهدف الوصول بعجز الحكومة العامة إلى أقل من 3 بالمئة بحلول على 2012 (مقارنة بعجز قدره 13.6 بالمئة عام 2009)؛

✓ **الإنفاق العام:** سوف تحقق تدابير الإنفاق وفورات قدرها 5.25 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية 2013، وسيتم تخفيض الأجور ومعاشات التقاعد وتجميدها لمدة ثلاث سنوات، مع إلغاء العلاوات المعتاد صرفها للقوى العاملة بمناسبة أعياد الميلاد وعيد الفصح وفصل الصيف، وحماية العاملين الذين يتقاضون أدنى الأجور؛

✓ **إيرادات الحكومة:** من المنتظر أن تؤدي التدابير المتخذة على جانب الإيرادات إلى 4 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية 2013 عن طريق زيادة الضريبة على القيمة المضافة، والضرائب على السلع الكمالية، والتبغ والكحول بالإضافة إلى سلع أخرى؛

✓ **إدارة الإيرادات وضبط النفقات:** ستعمل الحكومة اليونانية على تحسين التحصيل الضريبي وزيادة مساهمة من لم يتحملوا نصيباً عادلاً من عبء الضريبي، وسوف تحرص على حماية الإيرادات من مخالفات كبار دافعي الضرائب، ومن المتوقع ان يبلغ مجموع الزيادة في الإيرادات والوفورات في الانفاق نتيجة لهذا الإصلاحات الهيكلية 1.8 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي تتحقق بالتدريج خلال فترة البرنامج؛

¹ - Victor A. Beker And Beniamino Moro, **Modern Financil Crises: Argentina, United States and Europe**, Springer, London, 2015, p p: 84-85.

² - نشرة صندوق النقد الدولي، اتفاق على مستوى خبراء الصندوق "أوروبا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو"، واشنطن، 2 ماي 2010، ص ص: 3-4.

- ✓ **الاستقرار المالي** : يجري إقامة صندوق للاستقرار المالي بتمويل من البرنامج التمويلي الخارجي لتأمين مستوى كاف من رأس المال المصرفي؛
 - ✓ **برنامج المستحقات** : يتم تقليص برامج المستحقات الحكومية، حيث تخفض بعض مزايا الضمان الاجتماعي مع الحفاظ على ما يقدم منها لأفقر الشرائح السكنية؛
 - ✓ **إصلاح نظام التقاعد** : هناك اقتراح بإصلاح شامل لنظام التقاعد يشمل تخفيض مخصصات التقاعد المبكر؛
 - ✓ **السياسات الهيكلية** : ستعمل الحكومة على تحديث الإدارة العامة وتدعيم أسواق العمل وسياسات الدخل وتحسين المناخ الأعمال وخصخصة المؤسسات العامة؛
 - ✓ **الإنفاق العسكري** : تتوخى الخطة حفظ ملحوظا في الإنفاق العسكري خلال الفترة المستهدفة؛
- وتهدف نوعية الإصلاحات المالية والهيكلية الجارية في ظل برنامج الحكومة ، إلى تخفيض التكاليف لزيادة مرونة سوق العمل وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار، كما أن هناك تعقيدات حادة تنطوي عليها بدائل البرنامج الحكومي لهيكله الديون بسبب شبكة الروابط الاقتصادية والسياسية المتبادلة، ومنها حيازة مجموعة كبيرة ومتنوعة من مستثمري القطاع الخاص والكيانات العامة للسندات اليونانية¹.
- وفي 31 أكتوبر 2011 حول الاتفاق الأوروبي الذي يهدف إلى شطب جزء من مديونية البلاد مقابل الرقابة الصارمة للترويكما على السياسة المالية، ليتراجع فيما بعد عن الاستفتاء، ويتفق مع المعارضة على إنشاء حكومة وحدة وطنية تاركا منصبه لصالح محافظ بنك اليونان الأسبق "لوкас باباداموس". ومع نهاية السنة تبين بشكل جلي فشل برنامج الإنقاذ الأول الذي لم يستطع تحقيق أهدافه، خاصة وأن اليونان تسير مرة أخرى نحو التوقف عن السداد، في حين لم تستفيد إلا من 73 مليار يورو فقط من إجمالي القرض المقدر بـ 110 مليار يورو².

← خطة الإنقاذ الثانية – 21 فيفري 2012:

أقر مسؤولي منطقة اليورو بصفة نهائية مخطط الإنقاذ الثاني في حدود 237 مليار يورو (107+130 مليار يورو)، حيث يهدف المخطط إلى مسح نصف مديونية اليونان التي يحوزها الدائنون من القطاع الخاص من بنوك وصناديق استثمار أي ما يعادل 107 مليار يورو عن طريق تبديل السندات القديمة بأخرى جديدة بتاريخ استحقاق يحل بعد ثلاثين سنة وبمعدل فائدة متغير يتراوح بين 2% حتى 2015، و3% حتى 2020 و4,3% في السنوات الموالية، إلى أن تنتهي آجال استحقاق الديون اليونانية في سنة 2042، أما القروض التي سيقدمها الدائنون الدوليون فتصل في مجموعها إلى 130 مليار يورو تسدد تدريجيا إلى غاية نهاية 2014، وستكون 30

¹ - نشرة صندوق النقد الدولي، برنامج اليونان "الصندوق يوافق على قرض لليونان بمقدار 30 مليار يورو باستخدام إجراءات المسار السريع"، واشنطن، 09 ماي 2010، ص: 3.

² - نوفل سمالي وفضيلة بوطورة، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

مليار يورو منها عبارة عن ضمانات لتشجيع البنوك اليونانية الخاصة على شطب جزء من ديونها لحكومة أثينا، وستساعد تلك الضمانات على تأمين جزء من خسائر تلك البنوك. ومن جانب آخر، يساهم البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية للبلدان السبعة عشر الأعضاء في منطقة اليورو في الحزمة المالية، من خلال إعطاء أثينا مسبقاً العائدات المتوقعة من بيع سندات السيادية في السوق الثانوية، ويقدر المبلغ بـ 107 مليارات يورو¹. وبذلك يقضي البرنامج بإعادة هيكلة ديون اليونان التي تناهز 350 مليار يورو أي ما يعادل 470 مليار دولار، من خلال حصولها على قروض من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، وأيضاً من خلال إتفاق مع المؤسسات المالية الخاصة، حيث ينص على شطب نحو 107 مليار يورو من إجمالي قيمة سندات الدين اليوناني التي تحوزها تلك المؤسسات. وقد وافقت البنوك وشركات التأمين والصناديق الاستثمارية على رفع نسبة الخفض في قيمة السندات التي تملكها من 50% إلى 53,5%، ما سيقصص ديون اليونان بنحو 107 مليار يورو. وكان يستهدف البرنامج ما يلي²:

✓ **تعزيز القدرة التنافسية:** يهدف البرنامج إلى زيادة ديناميكية سوق العمل لتحسين القدرة التنافسية، وتعزيز النمو، وتخفيض البطالة، وسيتم تنفيذ تدابير معززة تهدف إلى زيادة المنافسة وتخفيض الأسعار، وتهدف الحكومة إلى إستعادة الاستثمار والنمو من خلال الخصخصة الطموحة وتخفيض الملموس للحواجز البيروقراطية التي تعوق الاستثمار.

✓ **تحسين أوضاع المالية العامة:** يتيح البرنامج الفرصة لظهور آثار الإصلاح الهيكلي في عام 2012، حيث يستهدف عجز أولي قدره 1% من إجمالي الناتج المحلي، غير أن الجانب الأكبر من التصحيح المالي سيتم في الفترة (2013-2014) للوصول إلى المستوى الجديد البالغ 4,5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ولتحسين أوضاع المالية العامة، تنوي الحكومة التركيز على تحسين التحصيل الضريبي، ولكن الجهود الطموحة في هذا المجال لن تلغي الحاجة إلى تخفيضات إضافية في الاتفاق تبلغ 5,5% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي، وسيتم التركيز في تحقيق هذه التخفيضات على تقليص حجم الحكومة وزيادة الكفاءة في تحديد الفئات التي تستهدفها التحويلات الاجتماعية، وسيتم دعم شبكة الأمان الاجتماعي الأساسية لحماية الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع.

✓ **إستعادة استقرار القطاع المالي:** سيتم توجيه قدر كبير من الموارد لمساعدة البنوك على مواكبة أثر الركود وإعادة هيكلة الدين الحكومي، وسيتم تنظيم الدعم الذي تقدمه الحكومة على نحو يتضمن حوافز للحفاظ على الملكية الخاصة، وسيتم أيضاً تعزيز الإطار المعتمد لتسوية اوضاع البنوك وإعادة رسميتها وللإشراف على القطاع المالي، بغية ضمان الفعالية في إدارة الأموال الموجهة لإعادة الرسملة المصرفية، وفي أنشطة الإشراف على النظام ككل.

¹ - نفس المرجع السابق، ص: 11.

² - نشرة صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي يوافق ببيع لليونان 28 مليار يورو من خلال تسهيل الصندوق الممدد، 15 مارس 2012، ص: 4-5.

✓ **تخفيض مستويات المديونية:** من المتوقع الجمع بين مشاركة القطاع الخاص والقطاع الرسمي حتى يتحقق تخفيف أعباء الديون بدرجة تكفي لوضعها على مسار تنازلي يصل إلى أقل من 120% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2020.

✓ **توقعات النمو:** من المتوقع أن ينحصر النمو في عام 2012 ضمن نطاق يتراوح بين 1 و-4,5%، نظراً للتأثير الطاعني الذي يحدثه التصحيح المالي وإصلاحات سوق العمل، ومن المتوقع أيضاً أن يبدأ تعافي الاقتصاد في عام 2013 على أساس التغير الفصلي المقارن، وأن يستفيد من التطورات الدورية المعتدلة في الفترة (2014-2017).

وفي 26 نوفمبر 2012 إتفق وزراء مالية منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي على تخفيف عبء مديونية اليونان بقيمة 40 مليار يورو، إضافة إلى تأجيل دفع الفوائد إلى عشرة سنوات. وجاءت كإجراءات تحفيزية لمالية اليونان مقابل تدابير رقابية صارمة على أداء الحكومة. ولكن وصول "الكس تسييراس" رئيس اليسار المتطرف إلى سدة الحكومة في 26 جانفي 2015 لاحت بوادر أزمة سياسية جديدة في الأفق القريب، معلنة عن نهاية برنامج الإنقاذ المالي الثانية.

← خطة الإنقاذ المالي الثالثة - أوت 2015:

يحاول هذا المخطط إنقاذ اليونان من الأزمة للمرة الثالثة منذ سنة 2010، والذي تم الاتفاق عليه في ظروف سرية كبيرة بين الحكومة اليونانية والرباعي بانضمام آلية الاستقرار الأوروبية للترويكا، حيث أقرت الآلية الأوروبية بمنح مساعدات بقيمة 86 مليار يورو على مدى ثلاث سنوات. وبموجب البرنامج تستلم اليونان دفعة أولى بقيمة 26 مليار يورو تستلم منها 26 مليار يورو فوري، و3 مليارات يورو في نهاية نوفمبر 2015 مرهونة بمدى تطبيق الحكومة للإصلاحات الكبيرة المتعهد بها، وتشمل الدفعة إيداع 10 مليار يورو في حساب مجمد يهدف إلى إعادة رسملة البنوك إلى جانب تسديد 3,2 مليار يورو كمستحقات واجبة للبنك المركزي الأوروبي إلى جانب 200 مليون يورو من الفوائد، إضافة لديون تفوق 1,5 مليار يورو مستحقة لصندوق النقد الدولي في سبتمبر 2015، أيضاً قيمة 7,16 مليار يورو ترمي إلى تسديد قرض مرحلي تلقتة اليونان من الرباعي¹.

واحتوى البرنامج بالمقابل على حوالي 49 إجراء مرتبط بإصلاح القطاع الاقتصادي والمالي والمصرفي وفق قواعد وأسس جديدة فرضتها الشروط القاسية لنص الاتفاق الثالث، ومن اهم بنوده ما يلي²:

- ✓ الإصلاحات الهيكلية؛
- ✓ إصلاح نظام التقاعد؛
- ✓ تغيير قانون الإجراءات المدنية؛

¹ - نوفل سمايلي وفضيلة بوتورة، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

² - المرجع نفسه.

- ✓ إجراءات جديدة لإنقاذ البنوك؛
- ✓ تخصيص القطاع الكهربائي؛
- ✓ تحديث الإدارات اليونانية وإبعادها عن التأثيرات السياسية؛
- ✓ تحديث سوق العمل لتتماشى وسياسات العمل مع المعايير الدولية والأوروبية؛
- ✓ ضمان استقلالية معهد الستات للإحصاءات؛
- ✓ إنشاء صندوق سيادي بقيمة 50 مليار يورو لاستقبال المؤسسات وعمليات الخصخصة، توجه ثلاثة أرباع عوائده إلى إعادة رسملة البنوك، والإجراءات القانونية المتعلقة بالقروض الرديئة، أما الباقي لخفض الديون؛

✓ إصلاح قواعد التفاوض الجماعي، حق الإضراب، والتسريح الجماعي.

أغلب الحلول المقدمة لليونان تركز على معالجة مظاهر الأزمة فيها دون القضاء على أسبابها الحقيقية مما يجعل هذه الحلول في طياتها بذور أزمات أخرى مستقبلية تهدد كيان اليورو ودوله لكن يمكن لأوروبا أن تخرج أقوى إذا أجرت الاختيارات الصحيحة حالياً فقد كان تكامل اقتصادات أوروبا بمثابة قصة نجاح هائلة وتكمن البراعة في إدارة الأزمة والحفاظ على التقدم الذي تحقق وتحديد أطر أوروبا و جدول أعمال فيها وسيقتضي التغلب على هذا التحدي تنسيقاً أشد قوة وإذا نجحت حكومات أوروبا فستخرج المنطقة بمؤسسات أقوى واقتصاد أكثر حيوية وعافية، وأشد قدرة على مواجهة ليس التحديات الراهنة فحسب بل تحديات المستقبل أيضاً¹.

عموما لا يمكن تحقيق مجابهة الأزمات في الحاضر والمستقبل إلا من خلال الإرادة السياسية والتغيير في الإطار المالي كجعل الأهداف الخاصة بالعجز والديون في الأجل المتوسط أكثر إلزاماً وجعل الإسقاطات الاقتصادية الكلية أكثر واقعية². ولكي ينجح أسلوب الإنقاذ المالي ينبغي أن تربط الحكومة اليونانية نظام الرواتب بمعدل الإنتاجية وذلك يقتضي تطبيق إصلاحات بنيوية شاملة في سوق العمل وأنظمة الضرائب والتعليم العالي والرواتب التقاعدية وينبغي أن تبلغ اليونان في تطبيق هذه الإصلاحات حداً بعيداً بلغته³.

ثانياً: إدارة الأزمة اليونانية من خلال تدابير التقشف:

غالبا ما تلجأ الدول إلى سياسات التقشف عندما تواجه أزمة عنيفة ناتجة عن ارتفاع مستويات الانفاق وزيادة العجز المالي، ومن ثم نمو العام للدولة، ويحدث ذلك عندما ترتفع معدلات العائد المطلوب على السندات الدولة عن معدلات النمو الحقيقي لاقتصادها القومي، حيث يترتب على ذلك استمرار دين الدولة العام في الارتفاع إلى ما لا نهاية.

¹ - ماريك بيلكا، أوروبا في شدة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 2، يونيو 2009، ص: 11.

² - نفس المرجع السابق، ص: 10.

³ - سالي ماكنمارا، جي دي فوستر، من أسباب ضعف خطة الإنقاذ المالي لليونان، منشورات مركز هيريتيج، الولايات المتحدة الأمريكية، 6 ماي 2010، ص: 2.

وجاءت تأثيرات حزمة المساعدات المالية الأوروبية والدولية بنتائج عكسية، ليس فقط في مضمار الإضراب بالطبقات المتوسطة والفقيرة، وارتفاع منسوب التوترات الاجتماعية في اليونان، بل أيضاً بثبوت المساوى الكبيرة لتنفيذ شروط الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، واتضح أن الدائنين تعاملوا بإنتهازية مع الأزمة المالية والاقتصادية اليونانية، بفرض فائدة على القروض تبلغ ما يقارب 6% بينما كان متاحاً للحكومة اليونانية عام 2010، الحصول على قروض من جهات أخرى، مثل روسيا والصين على سبيل المثال لا الحصر، بفائدة لا تتعدى 1%، ودون اشتراط إجراءات تقشف قاسية.

وقد انحصر دور الحكومة اليونانية بتنفيذ شروط الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي المحففة، وإدارة الأزمة في دائرة مفرغة خدمة لمصالح الدائنين، لمنع الإعلان عن إختيار اليونان مالياً واقتصادياً، الذي سيكلف معسكر الدائنين أضعاف القروض التي قدموها، ومن شأنه أن يطلق صفارة إنذار بفشل النموذج الرأسمالي الغربي القائم على اقتصاد السوق المتوحش، وعدم السيطرة على النفقات العامة، والتشجيع على المزيد من الإقراض وعيش المواطنين فوق طاقتهم ودخلهم المادي. وتجسدت سياسة الحكومة التقشفية خلال الفترة (2010-2015) بعشرة حزم تقشفية حاولت في كل مرة توفير مبالغ متفاوتة¹، وتمثل هذه الحزم التقشف فيما يلي:

◀ حزمة التقشف الأولى - فيفري 2010:

اتخذت الحكومة اليونانية حزمة إجراءات تقشفية لخفض العجز من 12,7% إلى 3% بالنسبة للنتائج الداخلي الخام، وتوفير 0,8 مليار يورو وذلك من خلال²:

- ✓ خفض النفقات التشغيلية للدولة بنسبة 10%؛
- ✓ تجميد التوظيف والرواتب التي تفوق 2000 يورو شهرياً في الوظائف العمومية؛
- ✓ فرض ضريبة على علاوات الموظفين؛
- ✓ فرض ضريبة 90% على علاوة أرباح إطارات البنوك الخاصة؛
- ✓ فرض ضريبة على الميراث والثروة العقارية الضخمة؛
- ✓ خصخصة الأملاك العقارية للدولة.

◀ حزمة التقشف الثانية - مارس 2010:

تحت ضغط الأسواق وشركائها الأوروبيين، وافق البرلمان اليوناني في الخامس من مارس 2010 على اجراءات التقشف الجديدة التي قدمتها الحكومة لتوفير 4.8 مليار يورو اثرأ ازدياد مخاوف افلاس الحكومة، وتجسدت الحزمة فيما يلي¹:

¹ - نوفل سمايلي وفضيلة بوطورة، مرجع سبق ذكره، ص: 11-12.

² - Victor A. Beker And Beniamino Moro, Op.Cit, p p: 85-87.

- ✓ رفع الضريبة على القيمة المضافة بنقطتين من 19% إلى 21%؛
- ✓ رفع الرسوم على الكحول بنسبة 20% وعلى التبغ بنسبة 63%، إضافة إلى رفعها على المحروقات والمنتجات الفاخرة؛
- ✓ تجميد معاشات للقطاع الحكومي والخاص؛
- ✓ إقطاع 60% من راتب الشهري لموظفي القطاع الحكومي، و30% من راتب الشهري لموظفي القطاع الخاص.

◀ حزمة التقشف الثالثة - 6 ماي 2010:

- اتخذت الحكومة إجراءات تقشفية قاسية لتوفير 30 مليار يورو من خلال² :
- ✓ تحديد سن التقاعد القانوني (60 سنة للنساء و65 سنة للرجال)، وهو مرتبط بفترة مشاركة التي انتقلت من 37 سنة إلى 40 سنة إلى نهاية سنة 2015؛
- ✓ تمديد تجمد الأجور في القطاع العمومي؛
- ✓ شطب الشهر 13 و14 للموظفين والمتقاعدين؛
- ✓ تخفيض تعويضات الموظفين بنسبة 8%؛
- ✓ الرفع مرة أخرى للرسوم على القيمة المضافة من 21% إلى 23%؛
- ✓ الرفع بنسبة 10% الرسوم على الكحول والتبغ وكذلك المحروقات؛
- ✓ تحرير سوقي النقل والطاقة؛
- ✓ امكانية تسريح المؤسسات 2% من موظفيها شهريا لفترة محددة.

◀ حزمة التقشف الرابعة - جوان 2011:

- بعد مفاوضات عسيرة تبني البرلمان اليوناني إجراءات تقشف لتوفير 28,4 مليار يورو على مدى 5 سنوات ضمن متطلبات الاتفاق مع صندوق النقد الدولي ودول الاتحاد الأوروبي مقابل دفعها القسط الخامس من برنامج الإنقاذ، وتمحورت أهم بنوده حول³ :
- ✓ خفض الحد الأدنى لفرض الضريبة إلى 8000 يورو سنويا؛
- ✓ فرض رسوم مهينة بقيمة 450 يورو سنويا على المقاولين المستقلين؛

¹ - Spyridon N. Litsas And Dimitrios V. Skiadas, **Stateness and Sovereign Debt: Greece in the European Conundrum**, Lexington Books, United Kingdom, 2013, p: 12.

² - Jonas Pontusson And Nancy Bermeo, **Coping with Crisis Government Reactions to the great Recession**, The Russel Sage Foundation, New York, 2012, p p: 175-176.

³ - Pierre Breteau et Maxime Vaudano, **La crise grecque en neuf plans d' austérité : trois plans d' aide et une réélection**, le Monde, 30/06/2015In link: http://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2015/06/30/crise-grecque-8-plans-d-austerite-depuis-2009-4-gouvernement-2-plans-d-aide_4664337_4355770.html

- ✓ رفع الرسم على القيمة على وقود التدفئة؛
- ✓ امكانية تسريح موظفين الهيئات العمومية الملغية أو المدججة؛
- ✓ الخصخصة على نطاق واسع للموانئ، المطارات، البريد، الطاقة، الرهان الرياضي، والبنوك والتي من المفروض تحصيل 50 مليار يورو إضافية إلى غاية نهاية 2015.

هذا وكانت اليونان قد استبقت خطة الإنقاذ الثانية بإتخاذ عدة خطوات تهدف إلى تأكيد حرصها الإلتزام بالإصلاحات المالية المطلوبة من الجهات الدائنة، وإنتاجها لسياسة تقشفية حازمة، وقد تمثلت أبرز تلك الخطوات في تصديق البرلمان اليوناني في أواخر يونيو 2011 على حزمة من إجراءات التقشف الإضافية الرامية إلى توفير نحو 28,4 مليار يورو على مدى خمس سنوات (2011-2015)، فضلا عن بيع أصول سيادية بنحو 50 مليار يورو¹، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-2): حزمة من إجراءات التقشف وبرنامج الخصخصة خلال الفترة (2011-2015).



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2014، ص: 311-312.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 311.

◀ حزمة التقشف الخامسة – 21 سبتمبر 2011:

أعلنت الحكومة على هذه الحزمة لتسريح الدفعة السادسة من برنامج الإنقاذ الأول، وتمثلت في عمليات لحقت فئة المتقاعدين والموظفين قصد توفير 7,5 مليار يورو، وتمثلت في¹:

- ✓ خفض 20% من معاشات التقاعد التي تتجاوز 1200 يورو شهرياً؛
- ✓ إحالة 30 ألف موظف على الاحتياط؛
- ✓ خفض الحد الأدنى السنوي لفرض الضريبة من 8000 يورو إلى 5000 يورو؛
- ✓ فرض رسوم جديدة على قطاع العقارات؛
- ✓ الدخول في عمليات خصصة جديدة.

◀ حزمة التقشف السادسة – 13 فيفري 2012:

أقر رئيس الحكومة مخطط جديد للتقشف لسد ثغرة في الميزانية بقيمة 350 مليون يورو، تهدد اليونان بالتوقف عن الدفع، وتجسدت الحزمة فيما يلي²:

- ✓ خفض الأجر الأدنى الخام بنسبة 22% ليصبح 586 أورو شهرياً؛
- ✓ شطب 15000 وظيفة في القطاع العمومي؛
- ✓ تخفيضات جديدة في معاشات التقاعد ورواتب الموظفين؛
- ✓ تخفيض في ميزانية الضمان الاجتماعي والدفاع؛
- ✓ خصخصة أربعة مؤسسات عمومية.

◀ حزمة التقشف السابعة – 7 نوفمبر 2012:

صادقت حكومة "أنتونيس ساماراس" رئيس الحزب اليميني الديمقراطي الذي وصل لرئاسة الحكومة في 17 جوان 2012 بصعوبة على إجراءات التقشف للحصول على مساعدة الترويكا المقدرة بحوالي 30 مليار يورو، وتجلى البرنامج فيما يلي³:

- ✓ رفع سن التقاعد من 65 سنة إلى 67 سنة؛
 - ✓ خفض بعض معاشات التقاعد ورواتب القطاع العمومي؛
 - ✓ تنظيم وإصلاح سوق العمل والخدمات لتتماشى مع المعايير الدولية والأوروبية؛
- وفي 26 نوفمبر 2012 اتفق وزراء مالية منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي على تخفيف عبء مديونية اليونان بقيمة 40 مليار يورو، وتأجيل دفع الفوائد إلى عشرة سنوات.

¹ – Pierre Breteau et Maxime Vaudano, , Op.Cit.

² – Greece Country Study Guide, **Strategic Information and Development**, Intrenational Business Publications, Volume 1, USA, 2015, p: 180.

³ – نوفل سمايلي وفضيلة بوطورة، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

◀ حزمة التقشف الثامنة – 28 أبريل 2013:

صادقت الحكومة على قانون جديد يهدف لتوفير 2,5 مليار يورو، وذلك من خلال¹:

- ✓ رفع الضرائب المفروضة على المهن الحرة؛
- ✓ رفع الضرائب على الرواتب التي تتعدى 21000 يورو في السنة؛
- ✓ فرض الضرائب على قطاع صناعة السفن، وذلك لأول مرة منذ سنة 1953.

◀ حزمة التقشف التاسعة – 14 ماي 2014:

حملت حزمة التقشف التاسعة تدابير أقل إيلاماً من الحزم التدابير السابقة. تم اقتراحها من قبل الحكومة والتي وافق عليها البرلمان يوم 9 مايو 2014 بموافقة 150 صوتاً مقابل رفض 119 صوت. وشملت أحكام حول السياسة الاقتصادية اليونانية للسنوات الأربع المقبلة. مقدمة خطة الإستراتيجية المالية متوسطة الأجل للفترة الممتدة (2015-2018). حيث سيتحقق الفائض الأولى سواء في سنة 2014 بنسبة 2,3% من الناتج المحلي الإجمالي في حين أنه في سنة 2018 سيكون 5,3%. أما أهم ما جاءت في الحزمة ما يلي²:

- ✓ تجميد الأجور والمعاشات التقاعدية على مدى السنوات الأربع المقبلة حتى عام 2018؛
- ✓ تخفيضات نفقات القطاع العام كتخفيضات لنفقات وزارة الصحة وغيرها.

◀ حزمة التقشف العاشرة – 16 جويلية 2015:

صوت البرلمان اليوناني على الحزمة الجديدة رغم الرفض الكبير من قبل حكومة "ألكس تسبراس" رئيس اليسار المتطرف الذي وصل إلى سدة الحكومة في 26 جانفي 2015، وتمثلت بنوده الأساسية فيما يلي³:

- ✓ تغيير نظام ضريبة القيمة المضافة وتوسيع قاعدتها لزيادة إيراداتها؛
- ✓ إجراءات من أجل تحسين استدامة نظام التقاعد نظراً للإصلاحات المتكررة؛
- ✓ إنشاء هيئة ضريبية مستقلة وآلية لخفض تلقائي للنفقات في حالة تحقيق أهداف الموازنة العامة؛
- ✓ ضمان استقلالية معهد الستات للإحصاءات.

◀ حزمة التقشف الحادية عشر – 12 أكتوبر 2015:

تعد الحزمة تنويجاً لشروط الدائنين على حكومة "تسيبراس 2" وفق المتطلبات المباشرة لاتفاق الإنقاذ المالي الثالث واجبة التنفيذ قبل 17 أكتوبر 2015، ومن أبرز الإجراءات نجد⁴:

- ✓ إصلاح نظام التقاعد: وتتجسد ذلك فيما يلي:

¹ – Greece Country Study Guide, Op.Cit, p: 170.

² – نوفل سمالي وفضيلة بوطورة، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

³ – Suzanne Daley And James Kanter, **Greece, Its Back to the Wall**, Adopts Austerity Steps, The New York Times, 15 July 2015, In Link: http://www.nytimes.com/2015/07/16/business/international/imf-greece-debt-relief.html?_r=0

⁴ – Jonathan Manning and Maral Shamaloo, **A Financial conditions Index For Greece**, IMF Working Paper 15/220, October 2015, p p: 3-4.

- ✓ حيث ستسمح هذه الإجراءات بتوفير نقطة 1% من الناتج الداخلي الخام سنوياً أي ما يعادل 1,8 مليار يورو.
 - ✓ تأخير سن التقاعد إلى 67 سنة؛
 - ✓ خفض معاشات التقاعد 11% سنوياً، وهو ما سيؤدي إلى تدهور المستوى المعيشي لفئة المتقاعدين، الذين خفضت معاشاتهم بحوالي 45% في المتوسط منذ 2010؛
 - ✓ رفع الاشتراكات المرضية للمتقاعدين، وإدخال اشتراك جديد 6% على التقاعد الإضافي؛
 - ✓ إصلاح النظام الضريبي: حيث سيؤدي الإصلاح الضريبي إلى تحصيل 2,39 مليار يورو إضافية من خلال:
 - ✓ رفع الضريبة على الأرباح من 26% إلى 29%؛
 - ✓ رفع الرسوم على السلع الفاخرة التي ستنتقل من 5% إلى 13%؛
 - ✓ تثبيت الرسم على القيمة المضافة عند 23% لجميع السلع بإستثناء قائمة تخضع لمعدل عند 13% تتعلق بالمأكولات الطازجة، فواتير الطاقة، والماء، والإقامة بالفنادق، بالمقابل يخضع الدواء، والكتب، وتذاكر المسرح بمعدل 6% فقط؛
 - ✓ رفع ضريبة التضامن من 6% إلى 8% للدخول التي تتجاوز 50000 يورو.
- بعد ثمانية سنوات من التقشف والخطط الإنقاذية، نجحت منطقة اليورو في الوصول بأزمة اليونانية إلى مشارف نهايتها، بإعلان وزراء مالية منطقة اليورو، ليل الخميس - الجمعة في يوم 22 جويلية 2018، بإنهاء أزمة ديون أثينا، إثر توصلهم إلى إتفاق واسع النطاق يضع حداً للأزمة اليونانية التي تخللها اضطرابات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبرى.
- الاتفاق الذي يشمل تخفيفاً كبيراً لمرّة أخيرة لديون اليونان، تم إبرامه منتصف الليل بعد اجتماع دام أكثر من 6 ساعات في لوكسمبورغ. سيتيح الاتفاق لأثينا الخروج من وصاية دائيتها في الموعد المقرر في 20 أغسطس/ آب 2018، كما سيتيح لها أن تموّل نفسها في الأسواق بعد سنوات من الانكماش الحاد وثلاثة برامج مساعدات مالية وإحدى عشر حزمة تقشف.
- وافقوا الأوروبيون يوم الجمعة، على تمديد استحقاق سداد قسم كبير من ديون اليونان لمدة 10 سنوات، ما سيتيح لليونانيين ألا يبدأوا بسداد قسم من الديون إلا اعتباراً من عام 2032، بدلاً من عام 2022 كما كان قائماً.
- وحصلت اليونان خلال ثمانية سنوات على مساعدات تزيد عن 273 مليار يورو من دائيتها، منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي، وزعت على ثلاثة برامج مساعدات.

في المقابل، اضطر اليونانيون إلى تطبيق مئات الإصلاحات التي غالباً ما كانت أليمة، وكان هدفها أساساً تصحيح ماليتهم العامة.

المطلب الثالث: خطط الانقاذ الأوروبية لباقي الدول منطقة اليورو التي مستها الأزمة.

تتمثل خطة الانقاذ الأوروبية في برنامج المساعدات المالية للدول منطقة اليورو الواقع في أزمة الديون السيادية، وتقوم بمنح هذه المساعدات كل من دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي ومرفق الاستقرار المالي الأوروبي وتتمثل هذه الخطة في :

أولاً: خطط الانقاذ الإيرلندية لمواجهة أزمة الديون السيادية :

في 28 تشرين الثاني 2010 اتفق وزير إيرلندي مع المفوضية الأوروبية و البنك المركزي الأوروبي، تم الاتفاق بإجماع على خطة إنقاذ لصالح إيرلندا بقيمة 85 مليار أورو، للحفاظ على الاستقرار المالي في منطقة اليورو و الإتحاد الأوروبي، وسيتم تمويل هذا البرنامج لإيرلندا على النحو التالي¹ :
مساهمة إيرلندا في هذه الخطة بـ 17.5 مليار أورو، وذلك من وزارة الخزانة و اللجنة الوطنية للمعاشات التقاعدية لصندوق الاحتياطي.

أما الدعم الخارجي فكان على النحو التالي:

- ✓ مساهمة الصندوق النقد الدولي بـ 22.5 مليار أورو؛
- ✓ مساهمة الآلية الاستقرار الأوروبي بـ 22.5 مليار أورو؛
- ✓ مساهمة مرفق الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF) مع قروض ثنائية من المملكة المتحدة و الدنمارك و السويد بـ 17.7 مليار أورو المملكة المتحدة بـ 3.8 مليار أورو الدنمارك بـ 0.4 مليار أورو السويد بـ 0.6 مليار أورو، وتعتمد شروط هذا البرنامج على ركائز التالية وهي:
- ✓ 50 مليار يورو للمساعدة في تغطية إحتياجات الموازنة العامة للدولة؛
- ✓ التعزيز الفوري وإصلاح شامل للنظام المصرفي الإيرلندي بمبلغ مخصص بـ 35 مليار أورو، ويشمل ذلك²:

- 10 مليار يورو لعمليات إعادة الهيكلة العاجلة للبنوك التي عصفت بها الأزمة؛

- 25 مليار يورو لإنشاء صندوق طوارئ لدعم الجهاز المصرفي.

✓ إجراء تعديل في النظام المالي لاستعادة الاستدامة المالية، بما في ذلك من خلال تصحيح العجز المفرط بحلول عام 2015.

¹ - European Financial Stability Facility, Op. Cit, p: 15.

² - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 313.

✓ تعزيز الإصلاحات النمو، لاسيما في سوق العمل للسماح للعودة إلى النمو القوي والمستدام، والحفاظ على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الايرلندي¹.

ثانيا: خطط الإنقاذ البرتغالية لمواجهة أزمة الديون السيادية :

و بناء على طلب رسمي للحصول على المساعدة المالية التي قدمتها السلطات البرتغالية في 7 نيسان 2011 وافق وزراء مجموعة اليورو والمفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي أن تمنح مساعدة مالية في 17 ماي 2011 بنحو 78 مليار أورو تمتد لثلاث سنوات، وكان يهدف هذا البرنامج لتغطية الاحتياجات التمويلية في البرتغال. وكان تمويل البرنامج ثلاثي وتنوع حصص المساهمة من قبل²:

■ 52 مليار يورو من الآلية الأوروبية لتحقيق الاستقرار المالي ومرفق الاستقرار المالي الأوروبي؛

■ 26 مليار يورو من صندوق النقد الدولي.

و يقوم على ركائز التالية وهي³:

✓ 66 مليار يورو للمساعدة في تغطية إحتياجات الموازنة العامة للدولة؛

✓ 12 مليار يورو لعمليات إعادة الهيكلة للبنوك التي عصفت بها الأزمة؛

✓ إجراء تعديل النظام المالي لاستعادة الاستدامة المالية، وذلك من خلال تصحيح العجز المفرط في عام 2013؛

✓ زيادة كفاءة إدارة العائدات و تحسين الرقابة على الشركات بين القطاعين العام والخاص؛

✓ إصلاحات في النظام الصحي والإدارة العامة وتعزيز برنامج الخصخصة للشركات العامة؛

✓ تعزيز الإصلاحات التي من شأنها زيادة النمو والقدرة التنافسية في سوق العمل والنظام القضائي

والصناعات والقطاعات السكن والخدمات، وفك الاختلالات الاقتصادية الكلية الداخلية و الخارجية؛

✓ اتخاذ تدابير لضمان تخفيض الديون متوازنة ومنظمة للقطاع المالي وتعزيز دعم رؤوس أموال البنوك⁴.

هذا وبنهاية شهر فبراير 2012 كانت البرتغال قد تسلمت أولى دفعات حزمة الإنقاذ من دائنيها الدوليين نحو 48,8 مليار يورو - منها 4,3 مليار يورو لإعادة رسملة البنوك المحلية- كما كانت قد اجتازت بنجاح ثلاث تقييمات دورية من خبراء الترويكا بشأن مدى إلتزام البرتغال بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي تعهدت بها مقابل الحصول على حزمة قروض الإنقاذ المشار إليها.

¹ - European Financial Stability Facility, Op. Cit, p: 15.

² - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 313.

³ - المرجع نفسه.

⁴ - European Financial Stability Facility, Op.Cit, p p: 16-17.

في أعقاب إجتياز البرتغال التقييم الدوري الثالث في نهاية فبراير 2012، أوصى خبراء ترويكا الدائنين بصرف الدفعة الرابعة من أموال الإنقاذ بنحو 14,6 مليار يورو، بعدما تبين لهم أن لشبونة حققت الأهداف المرسومة فيما يخص ضبط الميزانية وتنفيذ الإصلاحات لتحسين الوضع الاقتصادي¹.

ثالثاً: خطط الإنقاذ الإسبانية لمواجهة الأزمة :

في 25 حزيران 2012 قدمت الحكومة الإسبانية طلباً رسمياً للحصول على المساعدة المالية من منطقة اليورو، حيث تشير احتياجات إضافية من رأس المال في القطاع المصرفي الإسباني ككل تقدر من 51 إلى 62 مليار أورو، وتخضع هذه الاحتياجات من تقييم كل من المفوضية الأوروبية بالتنسيق مع البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي، حيث قدرت الاحتياجات لتصل إلى 100 مليار أورو.

وتم التوقيع على مذكرة تفاهم من قبل الحكومة الإسبانية والمفوضية الأوروبية، حيث تحدد طرق المساعدات المالية والشروط المتعلقة بالإصلاحات المالية والسياسية، في موازاة مع ذلك سيتم إعداد إتفاق لتسهيل المساعدات المالية من قبل مرفق الاستقرار المالي (EFSF)، وينبغي التواصل إلى إتفاق رسمي بشأن مذكرة التفاهم، وكانت الدفعة الأولى من المساعدات في نصف الثاني من شهر جويلية 2012 بـ 30 مليار أورو، بإعتبارها طارئة في حالة الاحتياجات الملحة للقطاع المصرفي الإسباني، وينبغي أن يقدمها نهاية شهر جويلية (لإعادة رسملة البنوك)².

رابعاً: برامج وخطط الإنقاذ الإيطالية لمواجهة أزمة الديون السيادية:

تمت مواجهة أزمة الديون السيادية في إيطاليا من خلال مجموعة محاور أساسية، ومن هذه المحاور:

أ. خطط التقشف :

خلال النصف الثاني من عام 2011 أقر البرلمان الإيطالي حزمة من إجراءات التقشف، وهذه الحزمة تضمنت مجموعة من التدابير التقشفية التي هدفت إلى تقليص العجز في الموازنة خلال المرحلة الأولى، ومن ثم التخلص من هذا العجز بصورة كلية، وقد تضمنت خطة التقشف التي أقرها البرلمان الإيطالي نقاطاً ومجالات متعددة منها³ :

- ✓ تثبيت أجور العاملين بالحكومة.
- ✓ زيادة الضرائب.
- ✓ خفض الإنفاق العام.
- ✓ إصلاح نظام التقاعد خصوصاً ما يتعلق برفع سن التقاعد للنساء.
- ✓ تخفيف الشروط الخاصة بسوق عمل المهنيين.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 314.

² - European Financial Stability Facility, Op.Cit., p p: 20-21.

³ - يوسف أبو فارة، مرجع سبق ذكره، ص: 412- 413.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد وقعت مجموعة احتجاجات ضد إجراءات وتدابير التقشف في إيطاليا، فكما حصل في الدول الأخرى التي تبنت إجراءات وتدابير تقشف بعد ما واجهته من أزمات مالية واقتصادية، فقد شهدت إيطاليا موجة من الاحتجاجات ضد إجراءات وتدابير التقشف المعتمدة، وقد دعا بعض الباحثين إلى عدم اقتصر النظر إلى مزايا التقشف فقط، حيث أكد هؤلاء الباحثون على أن خطط التقشف لها فوائد ملموسة تنعكس على العجز في الموازنة، غير أن هذه الخطط التقشفية لها انعكاسات سلبية أخرى يجب مراعاتها وعدم إغفالها، مثل:

- ✓ إضعاف الجهود المبذولة لتقليل معدلات البطالة.
- ✓ عرقلة النمو الاقتصادية وعرقلة انتعاش الاقتصاد (بسبب تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب).
- ✓ تركز الآثار الجوهرية لخطط التقشف على فئات الموظفين والعمال.
- ✓ الدفع نحو زيادة مستويات الفقر.
- ✓ الإسهام في إرتفاع تكاليف المعيشة في ظل تقليص الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية.
- ✓ الدفع نحو التراجع في المعونات والمساعدات المقدمة للدول الفقيرة.

وقد أكد المنتقدون لخطط التقشف على أنه لا يجوز تحميل أعباء هذه الخطط وتداعياتها للطبقات الفقيرة وللعمال والموظفين، وأكدوا على أن هناك دورا أساسيا ينبغي أن تؤديه المؤسسات التي تم إنقاذها وتجاوزت تداعيات الأزمة المالية العالمية بفضل خطط الإنقاذ، وصار لزاما على هذه المؤسسات أن ترد ما عليها من واجب من خلال مساهمتها الفاعلة في تعزيز إيرادات دولها لتقلص عجز موازنات هذه الدول، مع إدراك أن أجهزة هذه الدول تخدم هذه المؤسسات، وتقدم لها جانبا مهما من متطلبات نجاحها في الأسواق.

ب. سندات الخزينة الإيطالية:

إن تزايد الأوضاع الاقتصادية الصعبة في إيطاليا والتي تصاعدت في العام 2011 (كما جاء ضمن تقارير صدرت في النصف الثاني من عام 2011) قد أدى إلى حاجة ماسة وعاجلة لإصدار سندات خزينة خلال ثلاث سنوات بقيمة حوالي 600 مليار يورو.

وقد قام البنك المركزي الأوروبي بتقديم العون للاقتصاد الإيطالي من خلال شراء حجم كبير من سندات الخزينة الإيطالية (علما أنه يشتري سندات أخرى لنفس الغرض مثل سندات الخزينة الإسبانية)، وقد كان هدف البنك المركزي الأوروبي من خلال هذه الخطوة هو تقليل التكاليف المالية لهذه السندات على الخزينة. وتجدر الإشارة إلى أن توجه البنك المركزي الأوروبي لشراء السندات هو توجه مؤقت ومحدود وليس سياسة عامة ومطلقة، وقد أثار شراء البنك للسندات موجه من الخلافات بين عدد من دول منطقة اليورو.

ج. تنفيذ مجموعة من الإجراءات الإصلاحية:

في ضوء الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عانت منها إيطاليا، والتي إزدادت ترددا في العام 2011 فقد تم تبني مجموعة من الإجراءات التي هدفت إلى تحسين الواقع الاقتصادي لإيطاليا، وهي لإجراءات كثيرة ركزت على إعادة هيكلة الاقتصاد، وتنفيذ إجراءات فاعلة تتعلق بإصلاح نظام التقاعد، وغير ذلك¹.

¹ - يوسف أبو فارة، مرجع سبق ذكره، ص: 413 - 414.

المبحث الثاني:

دور المؤسسات المالية الدولية في إدارة و تسيير أزمة الديون السيادية الأوروبية.

إن الجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية والدول الدائنة على حد سواء، من أجل ضمان تسديد الديون من الطرف الدول المدينة، لم تكون وليدة رغبة من الدائنين في مساعدة الدول منطقة اليورو المدينة من أجل الخروج من أزمتها وتخلفها، وإنما جاءت نتيجة لقلقهم وتخوفهم من عدم حصولهم على مستحقاتهم، خاصة بعد أن وصلت أمور بعض الدول إلى حالة العجز الحقيقي عن مواصلة تسديد ديونها الخارجية مثل اليونان، وهذه الجهود يتم التعرض لها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي ودوره في إدارة و تسيير أزمة الديون السيادية الأوروبية.

لقد أرتبط دور صندوق النقد الدولي منذ تأسيسه بتعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال السعي للحفاظ على النظام النقدي الدولي؛ إلا أنه أكتسب دوراً جديداً منذ سبعينيات القرن العشرين، وذلك من خلال العمل على الحفاظ على استقرار النظام المالي، ومساعدة الدول في تجاوز أزمتها المالية، ولعل من أبرز الأمثلة الحديثة على ذلك دوره في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية¹.

أولاً: الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في تعزيز الاستقرار المالي و إدارة أزمات العولمة:

لقد كان دور صندوق النقد الدولي حين نشأته متعلقاً بإدارة النظام النقدي الدولي و ضمان سلامته ، وذلك من خلال المحافظة على أسعار صرف العملات من التقلب الشديد بتثبيتها وجعلها تتحرك ضمن مجال ضيق ، الا أن هذا الدور انتهى بانتهاء نظام (بروتن وودز) وانتهاء نظام التعويم الحر ، و مع ظهور أزمات المديونية في الدول النامية تجدد دور صندوق النقد الدولي ، وذلك بالإشراف على ادارة هذه الأزمات من خلال ضبط برامج الاقراض واعادة جدولتها ، ومع تنامي الأزمات المالية في اسيا وأمريكا الوسطى و الجنوبية ، اکتسب الصندوق دورا جديدا و المتعلق بالمحافظة على استقرار النظام المالي العالمي مع محاربة الإختلالات التي قد تؤدي الى وقوع أزمات، وذلك من خلال منح قروض مع تقديم المساعدات الفنية و التدريبية المساعدة لدوله الأعضاء ، في بناء الخبرات و المؤسسات اللازمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة ، وكذا اعطاء المشورة لها في ما يتعلق بالسياسات التي تعتمد عليها لمنع وقوع الأزمات المالية أو تجاوزها بعد وقوعها ، ولذلك يعمل صندوق النقد الدولي على استحداث و

¹ حنان درحون وحسين بورغدة، دور صندوق النقد الدولي في إدارة الديون السيادية الأوروبية - دراسة حالة اليونان، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة سطيف 1، الجزائر، عدد 45- مارس 2016، ص: 204.

تعزيز أشكال مساعداته ، كما يعمل الصندوق على متابعة أحداث الاقتصاد العالمي ، وإطلاق اشارات تحذيرية عند استشعار الأزمات من خلال اعتماده على برامج تحسيسية¹ .

وكان الصندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك الدولي قد قدما بإستحداث آلية "تقييم مدى سلامة القطاع المالي" (FSAP) "Financial Sector Assessment Program"، وذلك بهدف التأكيد من قدرة النظم المالية للدول على مواجهة الأزمات، وذلك من خلال تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في القطاع المالي والمصرفي من خلال مجموعتين من المؤشرات هما²:

◀ مؤشرات الاقتصاد الكلي: مثل عجز الموازنة العامة ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتطورات ميزان المدفوعات؛

◀ مؤشرات القطاع المالي والمصرفي: بإستخدام مؤشرات (CAMELS) المتعلقة بكفاية رأس المال وجودة الأصول وجودة الإدارة والربحية والسيولة والحساسية للمخاطر، وفي إطار هذا التقييم يتم وضع المقترحات المناسبة لتقوية ودعم القطاع المالي والمصرفي .*

وقد إعتد الصندوق مجموعتين من المؤشرات التي تهتم برصد الأوضاع المالية والاقتصادية ذات الصلة، ومن ثم إستنباط احتمالات تعرض الدول لأية إنكشافات داخلية أو خارجية، وتضمنت المجموعة الأولى:

◀ مؤشرات الاحتراز الكلي (Macro Prudential Indicators - MPIs) : والتي يتم الإعتماد عليها في عملية بناء احتمالات تعرض الدولة للأزمات المالية والاقتصادية؛ وتتكون مؤشرات الاحتراز الكلي من مجموعة من المؤشرات الفرعية المتعلقة بقياس الاستقرار المالي وهي³:

✓ المؤشرات الاحترازية الجزئية؛

✓ مؤشرات المخاطر المرتبطة بالسوق؛

✓ مؤشرات الأداء الاقتصادي ذات الصلة بالأداء المالي؛

✓ المؤشرات الهيكلية؛

✓ المؤشرات الوصفية؛

✓ المؤشرات المتعلقة بالسلامة المالية.

¹ - ذهبية لطرش، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ملتقى الأزمة المالية والاقتصادية والحكومة العالمية: السياسات والاستراتيجيات البديلة لعلاج الأزمة المالية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص: 2-5.

² - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 375.

* - بدأ المجلس الأوروبي للمخاطر النظامية عمله في بداية عام 2011، ويترأسه رئيس البنك المركزي الأوروبي، ويمكن لرئيس هذه اللجنة وبالتفاهق مع الدول الأعضاء إعلان حالة الطوارئ عند الضرورة والمطالبة بمنحه سلطات إضافية لإدارة أية أزمة عارضة يتعرض لهذا الإنحداد، وذلك بما يشمل حظر تداول المشتقات المالية عالية المخاطر وغيرها من المعاملات ذات الخطورة في النظام المصرفي وفي أسواق المال الأوروبية.

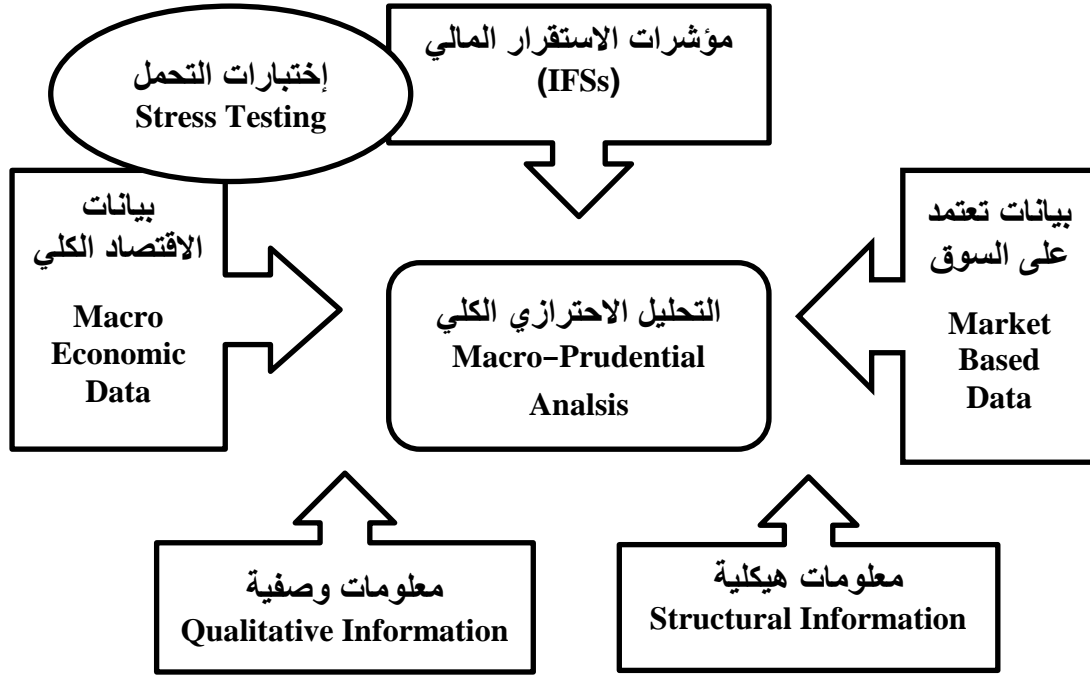
³ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 377-380.

في حين شملت المجموعة الثانية¹:

← مؤشرات السلامة المالية (Financial Soundness Indicators): والتي تدلل على قدرة القطاع

المالي على مواجهة تداعيات الأزمات المالية والاستمرار في توجيه الموارد المالية للفرص الاستثمارية الممكنة في الاقتصاد الحقيقي بكفاءة أثناء الأزمات.

الشكل رقم (4-3): إطار مؤشرات الاحتراز الكلي لصندوق النقد الدولي.



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص: 376.

ثانياً: جهود صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية :

يعتبر تدخل صندوق النقد الدولي في أزمة الديون السيادية الأوروبية ، من أولى المساعدات التي يقدمها الصندوق للدول الصناعية في منطقة اليورو منذ نشأته، أين أبدى الصندوق استعداده لدعم برامج التصحيح و التعافي في الدول الأوروبية المتعثرة منذ البوادر الأولى للأزمة، من خلال مساعداته المالية وكذا تصميم مراقبة الإجراءات الاقتصادية .

ومع تأزم الوضع في الدول المتعثرة، تقدمت كل من اليونان و ايرلندا و البرتغال بطلب المساعدة المالية من صندوق النقد الدولي ،مما أدى الى تعاون الاتحاد الأوروبي وكذا المؤسسات الأوروبية من البنك المركزي الأوروبي و المفوضية الأوروبية مع صندوق النقد الدولي في برنامج عرف باسم "الهيكلة الثلاثي (Troika)"²، كما تم تأسيس "الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي" (FESF) بتاريخ 9 ماي 2010، والذي تقرر تحويله في 28 فيفري

¹ - نفس المرجع السابق، ص: 376.

² - صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، واشنطن، 2013، ص: 19.

2010 إلى آلية دائمة لتغطية أزمات الديون السيادية في منطقة اليورو بداية من 1 جويلية 2013، ليصبح تحت إسم "آلية الاستقرار الأوروبي"، أين تم رفع طاقاته الإقراضية إلى حوالي 750 مليار يورو بعدما كان المبلغ أقل من ذلك، وقد ساهم صندوق النقد الدولي بمبلغ 250 مليار يورو، بينما بلغت مساهمات منطقة اليورو 440 مليار يورو، أما المفوضية الأوروبية فقد ساهمت بمبلغ 60 مليار يورو¹.

وقد وافق صندوق النقد الدولي على عقد مع إيرلندا منذ 16 ديسمبر 2010، في إطار تسهيل الصندوق الممدد لمدة ثلاث سنوات وبجوالي قيمة 22,5 مليار يورو، من إجمالي المبلغ المخصص لها مع باقي أعضاء الهيكل والبالغ 85 مليار يورو، أين أتاح على الفور قيمة 5 مليار يورو واستكمل باقي الدفعات في 2011 و2012؛ ووافق على عقد اتفاق ممدد مع البرتغال منذ 20 ماي 2011 في إطار تسهيل الصندوق الممدد كذلك ولمدة ثلاث سنوات وبجوالي قيمة 26 مليار يورو، من إجمالي ما تم تخصيصه للبرتغال بقيمة 78 مليار يورو، وبلغ مجموع المبالغ المقدمة للبرتغال حتى نهاية السنة المالية 2012 قيمة 18,6 مليار يورو؛ كما وافق على منح المساعدة الفنية لإسبانيا في سنة 2013، وذلك من خلال مراقبة المساعدة المالية الأوروبية لبرنامج إعادة رسملة البنوك في إسبانيا، حيث قَدِّم المشورة المستقلة لدعم الجهود الإسبانية والأوروبية من أجل إستعادة صحة القطاع المالي في إسبانيا؛ بالإضافة إلى عقده إتفاقات تقضي بمساعدة اليونان منذ سنة 2010².

ثالثا: أشكال مساعدات صندوق النقد الدولي خلال الفترة (2009-2013):

في ظروف الأزمات التي مَسَّت مختلف الدول الأعضاء لصندوق النقد الدولي خلال الفترة (2009-2013)، عمل صندوق النقد الدولي على تعزيز دوره وتكثيف جهوده الإقراضية من خلال تدخلاته بمختلف أشكال مساعداته القديمة أو المستحدثة، كما يظهر في الجدول رقم (1-4).

يتضح جليا من خلال هذا الجدول، أن معظم أساليب المساعدة لصندوق النقد الدولي تم استحداثها خلال الفترة (2010-2011)، وهي الفترة التي تزامنت مع ظهور أزمة الديون السيادية الأوروبية، وتظهر أبرزها في التسهيلات الائتمانية للمعالجات الفورية للأزمة، وما يؤخذ على هذه الأساليب أنها ليست بسياسات إستراتيجية تقضي على الأزمات بشكل فوري ونهائي بحيث لا تسمح بتكرارها في المستقبل، بل هي مجرد حلول مؤقتة لتخفيف من الأزمات في المدى القصير، ولن يكون لها أثر في المدى المتوسط والمدى البعيد، وهو ما حدث فعلا، إذ أن معظم هذه الأساليب لم يتم استكمالها ومنها ما تم إلغاؤها، كتسهيل الاستعداد الائتماني مثلا.

¹ - حنان درحمون وحسين بورغدة، مرجع سبق ذكره، ص: 204.

² - نفس المرجع السابق، ص: 205.

الجدول رقم (4-1): التسهيلات التمويلية لصندوق النقد الدولي .

التسهيل الائتماني وسنة الاعتماد	الغرض	الشروط	التقسيم المرحلي والمراقبة
الشرائح الائتمانية وتسهيل الصندوق الممدد			
اتفاقات الاستعداد الائتماني (1952)	مساعدة متوسطة الأجل للدول التي تعاني مشكلات قصيرة الأجل في موازين مدفوعاتها.	اعتماد سياسات خاصة بتوليد الثقة في حل هذه المشكلات ولفترة زمنية قصيرة.	عمليات شراء ربع سنوية، مرتبطة بمراجعة معايير الأداء وشروط أخرى.
تسهيل الصندوق الائتماني (1974)	مساعدة طويلة الأجل لدعم الإصلاحات الهيكلية لمعالجة مشكلات طويلة الأجل في ميزان المدفوعات	اعتماد برنامج مدته ثلاث سنوات، بجدول أعمال هيكلية، مع بيان سنوي تفصيلي للسياسات المتبعة في شهور السنة التالية.	عمليات شراء ربع سنوية أو نصف سنوية، مرتبطة بمراجعة معايير الأداء وشروط أخرى.
تسهيل الصندوق الممدد (1974)	مساعدة طويلة الأجل لدعم الإصلاحات الهيكلية لمعالجة مشكلات طويلة الأجل في ميزان المدفوعات	اعتماد برنامج مدته ثلاث سنوات، بجدول أعمال هيكلية، مع بيان سنوي تفصيلي للسياسات المتبعة في شهور السنة التالية.	عمليات شراء ربع سنوية أو نصف سنوية، مرتبطة بمراجعة معايير الأداء وشروط أخرى.
خط الائتمان المرن (2009)	أداة مرنة لمعالجة جميع مشكلات ميزان المدفوعات الفعلية والمحملة.	أساسيات الاقتصاد الكلي السابقة، وأطر للسياسات الاقتصادية، وسجلات أداء قوية.	الموافقة على الاستفادة من موارد الصندوق المتاحة، مقدما طوال مدة الاتفاق، شريطة استكمال مراجعة منتصف الفترة بعد سنة واحدة.
خط الائتمان الوقائي (2010)	أداء للدول التي تتميز بسياسات اقتصادية سليمة.	سياسات قوية والمركز الخارجي والنفوذ إلى الأسواق، بما في ذلك سلامة القطاع المالي.	صرف موارد كبيرة في بداية الفترة، ويخضع لمراجعات نصف سنوية.
خط الوقاية والسيولة (2011)	أداة للدول التي تتميز بسياسات اقتصادية سليمة.	سياسات قوية والمركز الخارجي والنفوذ إلى الأسواق، بما في ذلك سلامة القطاع المالي.	صرف موارد كبيرة في بداية الفترة، ويخضع لمراجعات نصف سنوية.
التسهيلات الخاصة			
المساعدة الطارئة:	مساعدة لمواجهة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات فيما يتعلق بما يلي:		
1- الكوارث الطبيعية (1962):	الكوارث الطبيعية	جهود معقولة للتغلب على المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات.	لا يوجد
2- مرحلة ما بعد الصراع (1995):	بعد الاضطرابات المدنية أو الصراعات المسلحة الدولية.	بناء القدرات تمهيدا للدخول في اتفاق الشريحة الائتمانية أو تسهيل النمو.	
أداة التمويل السريع (2011)	مساعدة مالية سريعة للدول	الجهود المبذولة لحل مشكلات	صرف مبالغ نصف أو ربع سنوية

أحيانا بشرط مراعاة الأداء واستكمال المراجعات.	ميزان المدفوعات.	التي تعاني احتياجات ملحة في ميزان المدفوعات.	
التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل			
صرف مبالغ نصف أو ربع سنوية أحيانا بشرط مراعاة الأداء واستكمال المراجعات المطلوبة.	الدخول في اتفاقات لمدة 3 أو 4 سنوات، مع "تقرير إستراتيجية الحد من الفقر" يتضمن السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية.	مساعدة متوسطة الأجل لمواجهة المشكلات المزمنة لميزان المدفوعات.	التسهيل الائتمان الممدد (2010)
صرف مبالغ نصف أو ربع سنوية أحيانا بشرط مراعاة الأداء واستكمال المراجعات	عقد اتفاقات في ظل تسهيل الاستعداد الائتماني تتراوح بين سنة إلى سنتين	لحل مشكلات ميزان المدفوعات وتلبية الاحتياجات الوقائية على المدى القصير	تسهيل الاستعداد الائتماني (2010)
عادة دفعة واحدة.	لا يلزم وضع برنامج قائم على أساس المراجعة أو الشرطية اللاحقة.	مساعدة سريعة لتلبية احتياجات ملحة في ميزان المدفوعات.	التسهيل الائتماني السريع (2010)

المصدر: حنان درحون وحسين بورغدة، دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية - دراسة حالة اليونان -، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 1، العدد 45، الجزائر، مارس 2016، ص: 205-206.

هذا، ونخلص في ختام هذا العنصر بالقول إن الوضع المتأزم للدول المتعثرة، استدعى تكثيف الجهود الأوروبية إلى جانب جهود صندوق النقد الدولي، وذلك للتخفيف من حدة أزمة الديون السيادية على الدول المتضررة منها، على غرار اليونان الذي لا يزال يعاني من هذه الأزمة، ويواجه آثارها الحادة.

رابعا: دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية في اليونان:

بعد تقدّم اليونان بطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي في 23 أبريل 2010، عمل الصندوق على عقد إتفاق ثنائي مع الاتحاد الأوروبي في إطار دعم برنامج السلطات متعددة السنوات المخصص للتصحيح والتحول الاقتصادي، والذي يهدف إلى دعم النمو في اليونان وتوفير مناصب العمل وذلك من خلال دعم القدرة التنافسية وتعزيز الاستقرار في القطاع المالي، وكذا ضمان توافر موارد قابلة للاستمرار. والجدير بالذكر هنا، أن اليونان تأخر في طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي، وترتب عن ذلك تطور الأزمة على مستواه، إذ أن بوادر أزمتها ظهرت منذ سنة 2009 بعد عجز حكومته على تغطية نفقاتها وارتفاع دينها العام، وبعدها رفضت كلا من ألمانيا والبنك المركزي الأوروبي تقديم المساعدة له في البداية، ما أدى إلى دخول اليونان في مفاوضات شاقة، انتهت بقبول تقديم المساعدة له تحت شروط تقشفية قاسية في منتصف سنة 2010.

حيث وافق الصندوق على عقد اتفاق مع اليونان بتاريخ 9 ماي 2010، في إطار التسهيل الممدد لمدة ثلاث سنوات، يقضي بمنح مبلغ مقدر بحوالي 30 مليار يورو من أصل المبلغ الإجمالي المخصص لمساعدة اليونان والذي

قُدِّرَ بحوالي 110 مليار يورو، وقد أتاح على الفور مبلغ 5,5 مليار يورو، وتم استكمال الدفعة الثانية في 11 مارس 2011، بعد إجراء مراجعة ثالثة لأداء الاقتصاد اليوناني، ليصل مجموع المبلغ المنفق 14,6 مليار يورو¹؛ إلا أن السلطات اليونانية قامت بإلغاء هذا البرنامج والذي كان سينتهي بعد ثلاث سنوات ومن ثم إلغاء المبلغ المتبقي والذي لم يصرف، وقام بعقد إتفاق ممدد آخر مع الصندوق بتاريخ 15 مارس 2012 في إطار تسهيل الصندوق الممدد بمبلغ 28 مليار يورو ولمدة 4 سنوات حتى نهاية سنة 2014، وذلك بدعم استثنائي من موارد الصندوق وصل إلى 2158,8% من حصة عضوية اليونان؛ وقد ارتفع المبلغ الإجمالي المخصص لإنقاذ اليونان ليصل إلى 130 مليار يورو، أين زُفعت قيمة مساهمة الصندوق بمبلغ 8 مليار يورو، وهذا خلال العام 2015 والرابع الأول من عام 2016².

هذا، وتجدد الإشارة كذلك إلى أن العديد من الشروط المفروضة لاقت الرفض من قبل المجتمع اليوناني وولدت العديد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية على مستواه، ما زاد من ضغوط المطالبة بإلغاء برامج المساعدة مع المطالبة بإيجاد حلول فورية، ما أدى إلى عدم التمكن من الالتزام بهذه الشروط، ومن ثم إلغاء البرنامج الإنقاذي الأول لليونان.

المطلب الثاني: البنك الدولي ودوره في حل وتسيير أزمة الديون الخارجية.

أنشئ البنك الدولي أساساً ليكمل مهمة صندوق النقد الدولي، حيث استهدف تقديم القروض الدولية طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات الدولية للدول الأعضاء والعمل على تحقيق النمو المتوازن الطويل الأمد للتجارة الدولية³.

إذن دور البنك الآن هو تسهيل مهمة الصندوق في إعادة صياغة وتشكيل السياسات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المدينة والحرص على تكييف هيكلها الإنتاجية بما يتناسب مع أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وذلك عن طريق ما يقدمه لها من قروض طويلة الأجل لإنجاز هذه المهمة.

من هنا، فإن أهم تطور ظهر في سياسة البنك الدولي في ساحة أزمة المديونية العالمية هو ظهور ما يسمى بالإقراض الخاص بالتكليف الهيكلي في عام 1980، يهدف إلى توفير التمويل السريع للإنفاق المترتب على الإجراءات الرامية التي تدعم ميزان المدفوعات. وهو يمتد من خمس إلى عشر سنوات، وبذلك يدعم ويؤازر الصندوق في تنفيذ مهمته في تلك الدولة.

¹ - صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، واشنطن، 2011، ص: 19 - 23.

² - حنان درجمون وحسين بورغدة، مرجع سبق ذكره، ص: 209.

³ - عزازي فريدة، مرجع سبق ذكره، ص: 88.

إذن لا تختلف قروض التكييف الهيكلية، من حيث أهدافها ومضمونها، عن القروض التي يمنحها الصندوق لدعم برامجه، بل يمكن القول أن السياسات قصيرة المدى التي يملئها الصندوق عن الدولة المدينة، تتكامل بشكل عضوي مع السياسات التكييفية طويلة المدى التي يدعمها البنك. وكلتا المؤسستين يعملان بشكل منسق فيما بينها حتى لا يحدث تضارب أو تعارض تجاه مواقفها مع الدول المدينة.

وباستعراض خبرة برنامج قروض التكييف الهيكلي في الخمس سنوات الماضية يلاحظ أن تلك البرامج تتضمن ثلاث قضايا أساسية، وهي¹:

- ✓ تحديد صريح للأهداف التي يتعين تحقيقها في خلال فترة تتراوح ما بين 3-5 سنوات؛
 - ✓ تحديد واضح للإجراءات التي لا بد وأن تتخذ في غضون خمس سنوات تقريبا من أجل تحقيق هذه الأهداف؛
 - ✓ مجموعة من الإجراءات المحددة والواضحة التي يتعين على الحكومات المدنية ضرورة تنفيذها قبل أن يوافق البنك على قروضه، أو على أكثر تقدير خلال السنة الأولى من سحب قروض البرنامج.
- ويتوقف التحديد النهائي لتلك القضايا على ظروف كل دولة على حدة. لكن فحوى هذه القضايا كلها هو العمل على دعم ميزان المدفوعات من خلال تكييفه مع الصدمات والتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وذلك بالعمل على الحد من تأثيرها على الدخل المحلي في الأجل القصير بواسطة اللجوء للاقتراض الخارجي.

أولا: عناصر البرنامج التكييف الهيكلي.

يشمل برنامج قروض التكييف الهيكلي على عدة عناصر هامة وحساسة ينظر إليها البنك على أنها تشكل مجموعة متكاملة للتغيرات الهيكلية المطلوبة التي يدعي أنها تمكن البلد المدين من تكييف نفسه مع التغيرات العالمية، على النحو الذي يرفع من قدرته على استعادة قوته لخدمة ديونه الخارجية². وهي تشمل كافة السياسة الاقتصادية المتعلقة بـ³:

- ✓ السياسة التجارية (سياسات سعر الصرف، الجمارك، وسياسات التصدير والاستيراد)؛
- ✓ السياسات القطاعية (المتعلقة بالطاقة والزراعة والصناعة)؛
- ✓ السياسات الخاصة بالاستثمار الحكومي، مؤسسات القطاع العام، السياسات الخاصة بتعبئة المواد (الموازنة العامة وسياسة أسعار الفائدة).

¹ - بن طاهر حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 169.

² - المرجع نفسه، ص: 170.

³ - عزازي فريدة، مرجع سبق ذكره، ص: 90.

ثانياً: جوهر البرنامج.

إن أهم ما يميز برنامج التكيف الهيكلي للبنك الدولي هو موقفها من القطاع العام و الاستثمارات الحكومية، فهو يرى أن القطاع العام هو أحد الأسباب الجوهرية للتشوهات الهيكلية المسؤولة على وجود إختلالات داخلية وخارجية بها.

وبما أنه ممثلاً لرأس المال الدولي، ومدافعاً عن نماذج النمو الرأسمالي يميل دائماً إلى معارضة الاتجاهات التنموية التي يلعب فيها القطاع العام دوراً استراتيجياً للبلدان النامية. وبالتالي فهو يحمل هذا القطاع مسؤولية تفاقم مشكلة الديون الخارجية لها.

وبالتالي فإن البنك يرى أن هذا الأداء الاقتصادي الفاشل لتلك المؤسسات يعود إلى¹:

✓ عدم وضوح الأهداف، فالدولة تستخدم القطاع العام لتحقيق أهداف اجتماعية وسياسية متباينة، مثل

زيادة حجم التشغيل، إخضاع أسعار المشروع لصالح الفقراء وذوي الدخل المحدود.. إلخ؛

✓ خضوع هذه المشروعات إلى تدخل مركزي صارم من جانب الدولة؛

✓ الأسعار المشوهة التي تحدّد بها تكاليف الإنتاج وبيع المنتجات، وعدم وجود المنافسة حيث غالباً ما تتمتع

هذه المشروعات بالحماية الجمركية؛

✓ عدم وجود نظم كافية للحوافز وتنمية المهارات الإدارية المناسبة.

إذن هدف البنك من برنامج قروض التكيف الهيكلي هو علاج مشكلات شركات القطاع العام من خلال آليات السوق وأبعادها عن الأهداف الاجتماعية والسياسية والإدارية على أسس تجارية بحتة، رفع الأسعار لتتماشى مع الأسعار العالمية، إلغاء الدعم المخصص لمدخلاتها، بتعريضها للمنافسة الأجنبية، وعدم احتكارها للسوق ومنحها الاستقلال الذاتي في الإدارة والتسعير والتوظيف.

ثالثاً: دور البنك الدولي في ظل الأزمة:

البنك الدولي مؤسسة اقتراض غايتها مساعدة البلدان على دمج إقتصادياتها في الاقتصاد العالمي الأوسع نطاقاً، وتعزيز النمو الإقتصادي على المدى البعيد الذي يساعد في تخفيف حدة الفقر، حيث يهتم بقضايا التنمية في مجالات عديدة، وصدرت تقارير متعددة من قبل البنك الدولي في ظل الأزمة تبين الإجراءات التي قام بها البنك؛ من أجل الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على دول العالم، من خلال تقديم 196,3 مليار دولار للبلدان النامية، من بداية الأزمة المالية في عام 2008، و 106,3 مليار دولار للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، و 47,1 مليار دولار من المؤسسات الدولية للتنمية، و 37,1 مليار دولار من مؤسسة التمويل الدولية، و 5,7 مليار دولار من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ووصلت ارتباطات مجموعة البنك الدولي من إجمالي الحماية الاجتماعية لأكثر الناس فقراً وحرماناً 9 مليارات دولار في 72 بلداً للفترة من 2009-2011، وزاد البنك الدولي التحويل

¹ - المرجع نفسه، ص: 91.

للزراعة ما بين 6 مليارات إلى 8 مليارات دولار سنوياً، وتعهد البنك بتقديم مساعدات لمساعدة منكوبي الجفاف في القرن الإفريقي في يوليو 2011 بقيمة 500 مليون دولار¹. بلغت ارتباطات البنك الدولي في ظل الأزمة 13,5 مليار دولار في السنة المالية 2008 إلى 32,9 مليار دولار في السنة المالية 2009، لترتفع إلى خمسة أضعاف أي 194,2 مليار دولار بسبب أزمة الديون السيادية الأوروبية في السنة المالية 2010².

وكان هناك مبادرة مؤسسة التمويل الدولية؛ لحل الأزمة من خلال توسيع نطاق تمويل التجارة التابع للمؤسسة يزيد قيمته عن 1,5 مليار دولار؛ لمساندة برامج التجارة العالمية، وتسعى إلى مضاعفاته؛ لتصبح قيمته 3 مليار دولار، وبذلك يساند بقيمة 18 مليار دولار من التمويل التجاري قصير الأجل على مدى السنوات الثلاثة القادمة، وإطلاق صندوق أسهم عالمية؛ لإعادة رسملة البنوك المتعثرة، وتقديم برنامج تسهيلات؛ تمويلياً لمرافق البنية الأساسية ذات الصلة في الأزمة في الأجل القصير، والعمل على التركيز، وزيادة برامج الخدمات الاستشارية القائمة؛ لمساندة المتعاملين معها أثناء الأزمة³.

أوضحت الأزمة مدى هشاشة الأسس، التي يقوم عليها النظام المالي العالمي، ومدى عدم فعالية المؤسسات الدولية، التي تقوم بالإشراف على هذا النظام، ووجهت انتقادات شديدة للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي في التعاطي مع الأزمات المالية والاقتصادية، حيث يتهمه أهم منتقديه على عدم قدرة البنك الدولي في تمويل مرافق الدول المحتاجة له وقت الأزمات، دون اشتراطات تعجيزية مجحفة، وعن مدى دور السياسة المالية للبنك الدولي في تحقيق التبعية. كون هذه القروض مربوطة بقيود، وشروط تفرض على الدول المدينة؛ لإتباع تعليمات البنك تجاه التعامل مع هذه القروض.

ومن ضمن الانتقادات الموجهة للنظام المالي هي: محاولة تقييد رؤوس الأموال، العمل على تقليل اندماج النظام المالي، والقبول بأن الانفتاح من المحتتم أن يجلب المخاطر، وكان محور الانتقاد أنهما - الصندوق والبنك - يصفان أدوية قديمة لأنواع جديدة من الأمراض⁴.

¹ - هيثم يوسف عويضة، مرجع سبق ذكره، ص: 269.

² - البنك الدولي، الأزمة المالية التدابير التي يقوم بها البنك الدولي، نشرات البنك الدولي، جنيف، سويسرا، 2011، الاطلاع على الموقع: <http://www.world bank.com>

³ - البنك الدولي، الأزمة المالية العالمية المواجهة في الحاضر لضمان المستقبل، دراسة معلومات مرجعية أساسية مقدمة لمؤتمر مجموعة المستثمرين، واشنطن، 15 نوفمبر 2008، الاطلاع على الموقع: <http://www.world bank.org>

⁴ - محمد يوسف، هل انتهى دور صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين أزمة النظام النقدي العالمي تضع ظلال كثيفة على مستقبل التوأم الذي أنجته برينتون وودز، الاطلاع على الموقع: <http://www.saaaid.net>

المطلب الثالث: دور البنك المركزي الأوروبي في إدارة أزمة منطقة اليورو.

أعلن البنك المركزي الأوروبي في مايو 2010، أنه سيبدأ في شراء السندات الحكومية في الأسواق الثانوية لزيادة الثقة بالأسواق في الفترة ما بين مايو 2010 ويونيو 2011، اشترى البنك المركزي الأوروبي سندات حكومية بقيمة 78 مليار يورو (حوالي 112 مليار دولار) معظمها في صيف عام 2010، تشير التقارير أنّ أكثر من النصف 45 مليار يورو أي ما يعادل 65 مليار دولار تم شراء سندات يونانية، كما قام البنك المركزي الأوروبي بدعم إستقرار السيولة من خلال دعم البنوك الخاصة في اليونان ودول أوروبية أخرى، حيث ارتفع دعم البنوك اليونانية من 47 مليار يورو أي ما يعادل حوالي 68 مليار دولار في يناير عام 2010، إلى 98 مليار يورو أي حوالي 141 مليار دولار في مايو 2011 ما يعادل 40% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011، كما دعم البنك الفيدرالي الأمريكي من خلال شراء عملة متبادلة مؤقتة الترتيبات، والمسمى خطوط المتابعة (Lines Swap) مع البنوك المركزية الأخرى، من أجل زيادة سيولة الدولار في الإقتصاد العالمي، تم تمديد هذه الخطوط حتى أغسطس 2012 خوفاً من استمرار أزمة منطقة اليورو.¹

منح البند 107 من اتفاقية الوحدة النقدية ، البنك المركزي الأوروبي الاستقلالية الضرورية للقيام بمهامه ومفوضاً وحده بالعمل على حماية قيمة النقد وتحقيق استقرار الأسعار، وفي تحديد السياسة النقدية الأوروبية بعيداً عن تدخل الحكومات ليتمكن من تحقيق الوظائف المناطة به، ولقد جاءت استجابة أوروبا وخاصة بنكها المركزي متأخرة وغير منسقة حتى أواخر صيف عام 2008، حيث كانت الشواغل الرئيسية العامة هي الضغوط في تقييم "اليورو"، والتي يولدها انخفاض الدولار الأمريكي، وكانت سياسة الردود فوضوية للغاية، خاصة على المستوى الوطني، وعواقبها العابرة للحدود. مما تولد عنه ما سمي بسياسات إفقار الجار، وبشكل عام إلى القومية الاقتصادية، بحيث تهدد العوامل الأزمة بتبني البنك المركزي الأوروبي سياسة نقدية يمكن تقسيمها خلال الأزمة على أربعة مراحل وهي²:

◀ **المرحلة الأولى:** والتي يمكن أن نطلق عليها مرحلة "الاضطراب في السوق" في الفترة ممتدة من 9 أوت 2007 حتى 15 سبتمبر 2007.

◀ **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة "الأزمة المالية العالمية" والتي تغطي الربع الأخير من عام 2008، والأربع الثلثة الأولى من عام 2009. وقد تميزت هذه الفترة بإنكماش حاد في الناتج العالمي والتجارة يتبعه انتعاش بطيء. وفي يوليو 2009 بدأ البنك المركزي الأوروبي أيضا أول برنامج شراء السندات المغطاة

¹ - هشيم يوسف عويضة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 382-383.

² - رحال فاطمة ونادية بلورغي، دور الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 2016/01، ص ص: 139-140.

بهدف دعم شريحة من السوق المالية خاصة التمويل طويلة الأجل من البنوك وتمويل الاقتصاد الحقيقي في منطقة اليورو، والتي أصبحت مختلفة خلال الأزمة.

وقام البنك المركزي الأوروبي أيضا بتعزيز التنسيق على الصعيد الدولي مع بنوك مركزية أخرى من خلال مبادرات مثل إعادة تفعيل السيولة بالدولار الأمريكي. وقد تم تنفيذ هذا النوع من العمليات بالفعل في ديسمبر 2007، بعد إنشاء اتفاقيات ثنائية لتبادل العملة مع مجلس الاحتياطي الاتحادي.

◀ **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة "الإهاء التدريجي"، امتدت الفترة ما بين ديسمبر 2009 إلى أبريل 2010، حيث بدأ البنك المركزي الأوروبي هذه العملية من خلال عدم تجديد عمليات إعادة التمويل على المدى الطويل (مدة سنة واحدة)، وإعادة تمويل عمليات تكميلية أخرى ذات آجال إستحقاق من 3-6 أشهر، ومما أدى إلى فائض السيولة في سوق ما بين البنوك.

◀ **المرحلة الرابعة:** وهي مرحلة اشتداد أزمة الديون السيادية، والتي بدأت في أواخر عام 2009 وبلغت ذروتها لأول مرة في ربيع عام 2010، حيث اختلت أسواق السندات السيادية في عدد متزايد من بلدان منطقة اليورو. وقد أثرت هذه القناة بالسلب على انتقال قرارات السياسة النقدية إلى الأسواق المالية، ومن أجل معالجة هذه المشكلة.

وفي مايو 2010 اتخذ البنك المركزي الأوروبي مجموعة من الإجراءات الحديثة الرامية إلى الحد من التقلب في الأسواق المالية وتحسين السيولة، والمتمثلة في¹:

✓ بدأت عمليات السوق المفتوحة لشراء سندات الدين الحكومية والخاصة، ووصلت إلى 219.5 مليار يورو في فبراير 2012 على الرغم من أنها استوعبت في نفس الوقت نفس الكمية من السيولة لمنع ارتفاع التضخم. ووفقا للخبراء الاقتصاديين أن هناك "حد طبيعي" قدره 300 مليار يورو يمكن للبنك المركزي الأوروبي تعقيمه.

✓ إعادة تنشيط خطوط مبادلة الدولار بدعم من الاحتياطي الفدرالي.

✓ غيرت سياستها فيما يتعلق بالتصنيف الائتماني اللازم لودائع القروض وقبول كضمان جميع أدوات الدين القائمة والجديدة الصادرة أو المضمونة من قبل الحكومة اليونانية بغض النظر عن التصنيف الائتماني للبلاد.

¹ - wikipedia, European debt crisis, Op. Cit.

واتخذت هذه الخطوة بعض الضغوط على السندات الحكومية اليونانية التي كانت قد خفضت توا إلى وضع غير المرغوب فيه مما يجعل من الصعب على الحكومة جمع الأموال في أسواق رأس المال.

وفي 30 نوفمبر 2011 قدم البنك المركزي الأوروبي والاحتياطي الفدرالي الأمريكي والمصارف المركزية في كندا واليابان وبريطانيا والبنك الوطني السويسري للأسواق المالية العالمية سيولة إضافية من أجل رعاية أزمة الديون ودعم الاقتصاد الحقيقي ووافقت البنوك المركزية على خفض تكلفة مقايضة العملات بالدولار بمقدار 50 نقطة أساس لتصبح نافذة المفعول في 5 ديسمبر 2011. واتفقت أيضا على تزويد بعضها البعض بسيولة وفيرة للتأكد من أن البنوك التجارية تبقى سائلة بعملة أخرى.

وبهدف تعزيز الانتعاش في اقتصاد منطقة اليورو من خلال خفض أسعار الفائدة للشركات خفض البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة المصرفية في عدة خطوات في 2012-2013 ليصل إلى مستوى تاريخي منخفض قدره 0.25% في نوفمبر 2013. كما تسببت معدلات الاقتراض المنخفضة اليورو إلى الانخفاض فيما يتعلق بالعملات الأخرى وهو أمر يؤمل أن يعزز الصادرات من منطقة اليورو ومزيد من المساعدات الانتعاش.

مع تراجع التضخم إلى 0.5% في مايو 2014 اتخذ البنك المركزي الأوروبي مرة أخرى تدابير لتحفيز اقتصاد منطقة اليورو الذي نما بنسبة 0.2% فقط خلال الربع الأول من عام 2014. والانكماش أو التضخم المنخفض جدا يشجع عقد النقدية مما تسبب في انخفاض في المشتريات في 5 يونيو وخفض البنك المركزي سعر الفائدة الرئيسي إلى 0.15%، ووضع سعر الفائدة على الودائع عند -0.10%. وكان ينظر إلى هذه الخطوة الأخيرة على وجه الخصوص على أنها خطوة جريئة وغير عادية حيث لم يحاكم سعر الفائدة السلبي على نطاق واسع من قبل. وبالإضافة إلى ذلك أعلن البنك المركزي الأوروبي أنه سيقدم قروض طويلة الأجل مدتها أربع سنوات بسعر رخيص وعادة ما يكون المعدل أساسا للإقراض بين عشية وضحاها ولكن فقط إذا كانت البنوك المقترضة تستوفي شروطا صارمة مصممة لضمان أن تنتهي الأموال في أيدي الشركات التجارية بدلا من استخدامها على سبيل المثال لشراء سندات حكومية منخفضة المخاطر. وبشكل جماعي تهدف التحركات إلى تجنب الانكماش وتخفيض قيمة اليورو لجعل التصدير أكثر قابلية للاستمرار وزيادة الإقراض "الحقيقي".

بالإضافة إلى ذلك، اتخذ البنك المركزي الأوروبي مجموعة من الإجراءات الحديثة، والمتمثلة فيما يلي¹:

أولا: عملية إعادة التمويل طويلة الأجل (LTRO) :

في 22 ديسمبر 2011 بدأ البنك المركزي الأوروبي أكبر ضخ الائتمان في النظام المصرفي الأوروبي في تاريخ اليورو 13 عاما وفي إطار عمليات إعادة التمويل الطويلة الأجل أقرضت 489 مليار يورو إلى 523 مصرفا لفترة طويلة

¹ - موسوعة ويكيبيديا، أزمة الديون السيادية الأوروبية، مرجع سبق ذكره.

بشكل استثنائي مدتها ثلاث سنوات بمعدل واحد في المائة فقط وعمليات إعادة التمويل السابقة نضجت بعد ثلاثة وستة وأثني عشر شهرا. وقد استغلت البنوك في اليونان وأيرلندا وإيطاليا وإسبانيا أكبر مبلغ يصل إلى 325 مليار يورو .

وبهذه الطريقة حاول البنك المركزي الأوروبي التأكد من أن البنوك لديها ما يكفي من النقد لسداد 200 مليار يورو من الديون المستحقة في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2012 وفي الوقت نفسه الاستمرار في التشغيل والإقراض للشركات بحيث أن أزمة الائتمان لا تحتنق النمو الاقتصادي كما أعرب عن أمله في أن تستخدم البنوك بعض الأموال لشراء السندات الحكومية مما يخفف بشكل فعال من أزمة الديون.

ثانيا: إعادة تنظيم النظام المصرفي الأوروبي:

وفي 16 يونيو 2012 وضع البنك المركزي الأوروبي مع زعماء أوروبيين آخرين خططا للمصرف المركزي الأوروبي لكي يصبح جهة تنظيمية مصرفية وأن يشكل برنامجا للتأمين على الودائع لزيادة البرامج الوطنية واقترحت أيضا إصلاحات اقتصادية أخرى تعزز النمو والعمالة في أوروبا.

ثالثا: المعاملات النقدية الصريحة (OMTs) :

وفي سبتمبر 2012 أعلن البنك المركزي الأوروبي تقديم دعم مالي إضافي في شكل بعض عمليات شراء السندات التي تخفض العائد بالنسبة لجميع بلدان منطقة اليورو التي تشارك في برنامج إنقاذ حكومي ذي سيادة من صندوق التمويل والأمن الغذائي أو الإدارة السليمة بيئيا . ويمكن بلاد منطقة اليورو أن يستفيدوا من البرنامج إذا كان هناك ما دام يعاني من عائدات السندات المؤثرة عند مستويات مفرطة؛ ولكن فقط في وقت من الزمن حيث تمتلك البلاد أو يستعيد الوصول الكامل إلى الأسواق و فقط إذا كان البلد لا يزال يتوافق مع جميع الشروط الواردة في اتفاق مذكرة التفاهم الموقعة.

رابعا: برنامج سوق الأوراق المالية (SMP):

في 10 ماي 2010، أطلق البنك المركزي الأوروبي برنامج سوق الأوراق المالية (SMP)، وفي أعقاب تجدد التوترات في أسواق السندات السيادية في منطقة اليورو، أعلن البنك المركزي الأوروبي يوم 7 أغسطس أوت 2011 أن المشتريات ستستأنف في إطار هذا البرنامج. وهذا بعد الإعلان عن تدابير جديدة لسياسة المالية العامة والهيكيلية من قبل الحكومات الإيطالية والإسبانية. وعموما لم يكن هناك أي حقن لصافي السيولة من البنك المركزي إلى السوق نتيجة لهذه العمليات¹.

¹ - رجال فاطمة ونادية بلورغي، مرجع سبق ذكره، ص: 140.

خامسا: عمليات إعادة التمويل الرئيسي (MROs):

كانت عمليات إعادة التمويل الرئيسي (MROs) عمليات إجراء مناقصات بأسعار فائدة ثابتة فعالة، حيث استخدمت لعمليات إعادة التمويل الخاصة الأجل والتي تستحق خلال فترة الصيانة واحدة، حيث سوف تستمر هذه العمليات طالما لزم الأمر لذلك، وعلى الأقل حتى نهاية الربع الثاني من عام 2012، حيث أن معدل سعر الصرف الثابت على عمليات إعادة التمويل الرئيسي يكون نفسه معدل (MRO) السائد في ذلك الوقت. وقد أكد البنك المركزي الأوروبي اعتماده خلال الأشهر القليلة الماضية بتوفير التدابير النقدية داعماً النظام المالي الأوروبي، إذ قرر مواصلة القيام بعمليات إعادة التمويل الرئيسية (MROs) وعلى القل حتى نهاية شهر كانون الثاني جانفي 2013.

سادسا: البنك المركزي الأوروبي مقرض الملاذ الأخير للحكومات (LOLR):

قام البنك المركزي الأوروبي بشراء أدوات الدين التي تصدرها الحكومة في منطقة اليورو التي تعاني من ضائقة مالية بدون شروط ولا قيود بإعتباره "الملاذ الأخير للإقراض" (Lender of Last Resort- LOLR) للحكومات واستنادا إلى الأسس النظرية، حيث يمكن للبنوك المركزية أن تلعب مثل هذه الدور فيما يتعلق بالبنوك التجارية في تزويدهم بسيولة مؤقتة.

كل هذه التدابير التي اتخذها البنك المركزي الأوروبي والتي كانت على أساس أنها سياسات نقدية تهدف إلى الاستقرار المالي، كان معظمهم في الواقع سياسات مالية¹.

¹ - المرجع نفسه.

المبحث الثالث:

تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على الاقتصاد العالمي والدروس المستفادة منها

إن انتقال تداعيات أزمة الديون السيادية اليونانية إلى دول أخرى في منطقة اليورو، أدى إلى تزايد المخاوف من انتشار مشكلة الديون السيادية وعجز الميزانيات العامة، وارتفاع حجم الديون العامة للدول الأوروبية كافة، وخطورة ذلك على اقتصادياتها، ومما أدى انتقال عدواها إلى الاقتصاد العالمي في شكل أزمة مالية جديدة، إذ خلفت أزمة الديون السيادية الأوروبية واليونانية مجموعة من الآثار سواء في الدول المتقدمة والدول النامية وخاصة في الأسواق المالية العالمية.

المطلب الأول: تداعيات أزمة الديون السيادية على الاقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية.

من المعلوم أن الاقتصاد الأوروبي واحد من أكبر الاقتصاديات في العالم إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان المصنعة حديثاً كالصين والهند، ونظراً للارتباط الحاصل بين هذه الاقتصاديات عبر الأسواق المالية والمؤسسات البنكية والشركات المتعددة الجنسيات والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، فإن أي أزمة مالية أو اقتصادية هيكلية في أوروبا ستجر العالم إلى أزمات اقتصادية ومالية لا محالة.

لحصر تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على الاقتصاد العالمي، سنلخص هذه التداعيات في أربعة نقاط رئيسية كما يلي:

أولاً: تداعيات أزمة منطقة اليورو على اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة.

بخصوص المشكلات الاقتصادية التي تتعرض لها القوى الكبرى جراء عدم مقدرتها على مقاومة تداعيات الأزمة المالية و تناول هذه الآثار فيما يلي¹ :

أ. الآثار على الاقتصاد الأمريكي :

إن اقتصادات الولايات المتحدة ومنطقة اليورو تلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد العالمي، حيث أن هناك روابط تجارية والاستثمارية كبيرة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث أن أوروبا تستهلك 20 بالمئة من صادرات الولايات المتحدة، ويحمل أكثر من 50 بالمئة من الأصول الأمريكية في خارج ، في حين أن الولايات المتحدة تحتجز ما يقرب من 40 بالمئة من الأصول الخارجية لأوروبا، يمكن أن يؤدي انخفاض معدلات النمو

¹ - Rymond J. Ahearan and others, Op.Cit, p:22.

وزيادة التقلبات في أوروبا إلى عواقب وخيمة بالنسبة للولايات المتحدة ، وفي ضوء هذه الروابط الاقتصادية القوية ، فإنه ليس من المستغرب أن الاقتصاد الأمريكي يمكن أن تكون انعكس سلبيًا من جراء الأزمة في منطقة اليورو، عن طريق الروابط المالية والتجارية وكانت الحالات التي تكون فيها مخاوف من أن الأزمة تتفاقم يوماً، وقد عجلت في التقلب في أسعار الاسهم في الولايات المتحدة، وأدى ذلك إلى استقالة غير متوقعة من عضو مؤثر للبنك المركزي الأوروبي يوم 09 سبتمبر 2011. حيث أدى إلى انخفاض 5% من الاسهم في الاسواق الأوروبية، وبنسبة انخفاض بلغت أكثر من 2% في المؤشرات الرئيسية في الولايات المتحدة .

أما الخبراء الاقتصاديون يميلون إلى أن تنقسم على حجم أي تأثيرات على إقتصاد الولايات المتحدة، إذا كان عقود اقتصاد منطقة اليورو بشكل متواضع فقط في عام 2012، (يتوقع انخفاض بنسبة 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو و حدوث انتعاش في النمو بنسبة 1% في عام 2013)، أثر على اقتصاد الولايات المتحدة ومن المرجح ان يكون الحد الأدنى، ومع ذلك يمكن أن الأثر الاقتصادي سيكون أكبر بكثير إذا كانت منطقة اليورو للزج إلى ركود عميق وطويل الأمد أو حتى تفكك نتيجة لأزمة الديون السيادية المتفاقمة، حسب أحد التقديرات، يمكن ان كامل تفكك اليورو أن يؤدي إلى خسارة تراكمية 10% من الانتاج خلال العامين الأولين .جنباً إلى جانب مع تأثير السليبي أو ضار على الأرجح على سير العمل في الاتحاد الأوروبي، والدعم الإداري والتشغيلي سوق واحدة الصادرات الأمريكية من السلع والخدمات إلى أوروبا (والتي بلغت أكثر من 300 دولار ويمكن مليار دولار في 2011) انخفاضاً كبيراً¹.

بـ. الآثار على اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي :

رغم أن اليونان واحدة من أصغر الدول في منطقة اليورو (تشكل 2.6 بالمئة فقط من الناتج الإجمالي للمنطقة)، إلا أن تعثرها يمثل مشكلة خطيرة للمنطقة برمتها لأن من شأن ذلك ضعفة الثقة في العملة الموحدة وخلق ضغطاً على الدول المشابهة من حيث خصائص المديونية والميزانية خاصة البرتغال وإسبانيا وإيرلندا، عدا التسبب في مضاعفات خطيرة على بنوك الاتحاد الأوروبي التي تعود إليها 49.2 مليار يورو من ديون اليونان (35.1 مليار يورو منها عائدة إلى بنوك فرنسية وألمانية)².

ومع اندلاع الأزمة بدأت التداعيات الاقتصادية بالظهور، وكان أسرعها أن قفز الذهب ليسجل أعلى مستوى في نحو أسبوعين من الأزمة، نتيجة إقبال المستثمرين على شراء المعدن النفيس للتحوط في مواجهة مخاوف بشأن تصاعد الأزمة في اليونان، فبلغ 1116.65 دولار في تلك الفترة. ولحقه سعر الفضة الذي صعد في الفترة نفسها إلى 15.81 دولار للأوقية من 15.52 دولار في نيويورك، وارتفع البلاتين إلى 1530 دولاراً للأوقية من

¹ - Rymond J. Ahearan and others, Op.Cit, p:22-23.

² - مؤسسة جدوى الاستثمار، أزمة اليورو وتداعياتها على السعودية، المملكة العربية السعودية، ماي 2010، ص:2.

1512.5 دولار، كما زاد البلاتينيوم إلى 425 دولارًا للأوقية من 418,5 دولار أيضاً واجهت عملة اليورو ضغوطاً شديدة، وسجل سعر صرفها تراجعاً كبيراً، عقب اندلاع الأزمة، إذ تراجع إلى ما دون 1.37 دولار بسبب المخاوف من انتشار الأزمة إلى دول أخرى¹، وانخفضت الاستثمارات التي كانت ترتفع بمعدل رقمين في معظم الدول الأعضاء الجديدة، بسبب قيود الائتمان، وانخفاض الاستثمار في الخارج وتدهور التوقعات الاقتصادية كما أصبحت تواجه شبح ارتفاع البطالة، وانخفاض الأجور بسبب نضوب الائتمان الاستهلاكي². وتبدي عدة دول في الاتحاد الأوروبي إشارات مخيفة على وجود ظروف مشابهة لليونان وذلك بملاحظة ما فيها من أسواق عمل متخشب وإنفاق عام متورم إن العدوى المتوسطة سارية بالفعل وهي تتوجه نحو البرتغال وإيطاليا وإسبانيا³. فقد سببت الأزمة خسائر أكبر في بعض البلدان عنها في بلدان أخرى وأدت إلى ارتفاع البطالة في كل منطقة اليورو، لكنها فعلت ذلك بصورة أكبر في بعض البلدان عن غيرها، والنتيجة هي ضغوط تضخمية فعلية أو محتملة أكبر في بعض بلدان منطقة اليورو عنها في بلدان أخرى، وهناك أيضاً ضغوط أكثر على المائيات العامة لبعض بلدان منطقة اليورو، كما يتراءى في اتساع نطاق العلاوات على السندات السيادية ومقايضات تعثر سداد الائتمان المرتبطة بها⁴.

وتبدو العملات المحلية لدول الاتحاد غير الأعضاء في منطقة اليورو معرضة للمخاطر على نحو متزايد والحكومة إما عاجزة عن الاقتراض من الأسواق المالية لتمويل العجز في ميزانيتها أو تجد أن ذلك مكلف، وعليه طلبت هنغاريا ولاتفيا ورومانيا الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي ومن صندوق النقد الدولي، كما طلبت بولندا الحصول على حد التسهيلات الائتمانية الخاص بالصندوق وهو تسهيل جديد مصمم للاقتصادات التي لها سجل مسار قوي⁵. وعلى المدى الطويل هناك عوامل كثيرة تشير إلى تراجع في قيمة اليورو، حيث أن الاتحاد الأوروبي هو المنطقة الوحيدة في العالم التي ربما تشهد ركوداً مزدوجاً حيث كانت عودته إلى النمو ضعيفة (ارتفع الناتج الإجمالي لمنطقة اليورو بنسبة 0.5 بالمئة فقط على أساس سنوي في الربع الأول) فضلاً عن أن من شأن إجراءات التقشف أن تضعف الأداء الاقتصادي، كذلك لن تكون الفروقات في أسعار الفائدة في صالح العملة الأوروبية الموحدة حيث يبدو الآن أن البنك المركزي الأوروبي لن يلجأ إلى رفع الأسعار لبعض الوقت وقد ظل البنك المركزي الأوروبي باعتباره الجهة المنوط بها ضبط التضخم مثابراً على إبقاء أسعار الفائدة أعلى من نظيرتها في أمريكا حيث يناط بالاحتياطي الفدرالي ضبط التضخم ودعم النمو في الاقتصاد وفي حالة عمليتي اليورو والدولار يلعب الفرق الحقيقي في أسعار الفائدة والتغيرات المتوقعة في هذه الفروقات دوراً مهماً في التأثيرات على تغير قيمة العملة وفي

¹ - أحمد السيد علي، مرجع سبق ذكره، ص: 21-23.

² - Katinka Barysch, *New Europe And There Economic Crisis*, Centre for European Reform, London, February 2009, p:2.

³ - سالي ماكسمارا، جي دي فوستر، من أسباب ضعف خطة الإنقاذ المالي لليونان، منشورات مركز هيريتيج، الولايات المتحدة الأمريكية، 6 ماي 2010، ص: 4.

⁴ - باري ايشنجرين، اختبار إجهاد لليورو، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد2، يونيو 2009، ص: 19.

⁵ - مارتن شيهاك، سروبونا متيرا، أوروبا تفقد هالتها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد2، يونيو 2009، ص: 14.

ظل الضعف الاقتصادي في أوروبا فإن الاحتياطي الفدرالي قد يلجأ إلى استباق البنك المركزي الأوروبي في رفع أسعار الفائدة وهي خطوة من شأنها المساهمة في إضعاف اليورو على نحو أكبر¹.

تسببت أزمة الديون السيادية في تراجع النمو وركود في الاقتصاديات الدول الاتحاد الأوروبي والمتقدمة ككل رغم التوقعات بعودة التعافي تدريجياً في منطقة اليورو ومختلف الاقتصاديات المتقدمة، وتمثل هذه التداعيات فيما يلي²:

1. تراجع النمو:

تسببت أزمة الديون السيادية في تراجع معدلات النمو في جميع دول الاتحاد الأوروبي ودول منطقة اليورو، لكن أدت الإجراءات المتخذة في منطقة اليورو إلى تراجع مخاطر الأزمة الحادة، ورغم ذلك عودة التعافي في منطقة اليورو تأخرت بعد فترة انكماش مطولة، فقد انكمش النشاط سنة 2013 بنسبة 0,5% من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة، ويأتي هذا انعكاساً للتأخر في انتقال آثار ضيق فروق العائد على السندات السيادية وظروف الاقتراض في القطاع الخاص، ومستوى عدم اليقين الذي لا يزال مرتفعاً بشأن إمكانية تسوية الأزمة في نهاية المطاف رغم ما تحقق من تقدم في الآونة الأخيرة.

غير أن هذه العوامل ستراجع بعد الإصلاحات المخططة لمعالجة الأزمة إذ سجلت منطقة اليورو نمواً خلال السنة 2014 بنسبة 0,8%، وكذلك من المتوقع أن يصل معدل النمو 1,1% و 1,7% لسنتي 2015 و 2016 على التوالي. أما بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي فسجل استقرار في النمو لسنة 2013 مع توقعات بتحسين طفيف للسنوات الثلاثة الموالية.

2. استمرار زيادة نسب الدين العام:

لأزمة منطقة اليورو مجموعة من الآثار أبرزها هي أن عدداً من الدول كانت لديها نسبة الدين العام خطيرة ومرتفعة تجاوزت ضعف النسبة المتفق عليها حيث قارت 170% سنة 2011 في اليونان وكانت هذه النسبة عالية خاصة بالنسبة لدول الهامش، أما الدول الأخرى كان لديها مستويات ديون أقل بالمقارنة لكنها تبقى مرتفعة بالنسبة إلى القيم الطبيعية على المدى الطويل، إذ أن برامج التقشف الحالية لم تكف لاستقرار نسبة الدين، حيث كان إجمالي الدين العام في منطقة اليورو ككل 93,1% من الناتج المحلي الإجمالي وحسب تقرير عن توقعات المفوضية الأوروبية لسنتي (2014-2015) فإن الدين العام للمنطقة سيصل إلى 94,5% و 94,8% على التوالي، لكن في سنة 2016 تبين انخفاض الدين العام تقريباً في جميع دول منطقة اليورو، أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فإن الدين العام وصل إلى 87,1% سنة 2013 لترتفع هذه النسبة حسب توقعات المفوضية دائماً إلى 88,1% و 88,3% لسنتي (2014-2015) على التوالي وتراجع النسبة إلى 87,6% سنة 2016، وبالتالي لا يزال هناك تحدي التسوية ما بعد الأزمة للتخفيض التدريجي للدين الحكومي إلى مستويات أكثر أمناً.

¹ - مؤسسة جدوى الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

² - ليندا رزقي، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

3- عزوف المستثمرين عن المخاطرة:

زادت الضغوط على البنوك الأوروبية لتقليص مديونيتها في النصف الثاني من سنة 2011، ومع ارتفاع تكاليف التمويل وتدهور جودة الأصول المصرفية، وزيادة المخاوف بشأن مدى كفاية الرسملة، بدأت البنوك الأوروبية تحد من قروضها في النصف الثاني من سنة 2011¹. هذا يؤثر على مختلف المشاريع بالنسبة لدول المنطقة و خارجها. كذلك تخفيض التصنيف الائتماني للعديد من الدول سيحد من فرص هذه الدول على جذب الاستثمارات الضرورية إليها كما يجعل من وتيرة الإقراض صارمة، وهذا لكون الأسواق ستطالب بأسعار فائدة مرتفعة عند مستوى معين من المخاطرة و إلى فرض رقابة صارمة وبالتالي عدم توفر السيولة.

4. زيادة معدلات البطالة:

أدت أزمة الديون السيادية إلى دخول الشركات و الاقتصاد في مرحلة ركود اقتصادي بحيث تخطط الشركات فقط للبقاء وليس للربح وتضطر في أغلب الأحيان لصرف العاملين فيها، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى 11,9% في منطقة اليورو و 10,8% بالنسبة للإتحاد الأوروبي ككل سنة 2013، فيما انخفضت بشكل طفيف إلى 11,6% و 10,3% بالنسبة لمنطقة اليورو و الإتحاد الأوروبي على التوالي سنة 2014.

هذه المعدلات المرتفعة للبطالة من شأنها أن تساهم في إبطاء عملية تخفيف حدة الفقر، وربما يتضاعف عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي بأكثر مما كان متوقعا، و تتمثل خطورة ذلك في أنها ستؤدي بدورها إلى تغذية أشكال اللامساواة في التعليم الذي من شأنه أن يساعد الناس على انتشالهم من الفقر، عن طريق دفع الإنتاجية وفتح أبواب العمل و الائتمان².

5. انخفاض سعر اليورو مقابل الدولار الأمريكي سيحقق فوائد هامة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث سيشكل الدولار عملة التمويل الرئيسية، مما سيفيد المستثمرين في الاقتصاد الأمريكي في احتفاظهم بمعدلات فائدة منخفضة، وضمن عدم زيادتها في المستقبل، كما أن إتمام عمليات الشراء وإتمام الصفقات بالدولار سيحقق عائدا سنويا كبيرا للولايات المتحدة، كذلك فإن ارتفاع سعر الدولار سيسهم في خفض خسائر تراجع سعر النفط.

6. انخفاض حركة الواردات إلى دول منطقة اليورو، نتيجة تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، مما يشكل خطرا بالغا على الدول المصدرة، حيث ستواجه ضعفا في معدلات الطلب على منتجاتها، وقد تمتد هذه التأثيرات إلى المنتجين الصناعيين، ومن ثم قد تترك تأثيرات سلبية على البنوك المقرضة لهم³.

تعتبر دول الإتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو بشكل خاص أهم شريك اقتصادي للدول المتقدمة و النامية على حد سواء، وبالتالي فإن الإختلالات التي يعاني منها اقتصادها ستؤثر بشكل كبير على مختلف اقتصاديات العالم ومن زوايا مختلفة.

¹ - البنك الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي: إدارة النمو في عالم متقلب، واشنطن، جويلية 2012، ص: 1.

² - ليندا رزقي، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

³ - نفس المرجع السابق، ص: 70.

ثانياً: تداعيات أزمة الديون السيادية على اقتصاديات الدول النامية.

هددت أزمة منطقة اليورو الاقتصاد بكامله، فآثارها لا تقتصر على دول منطقة اليورو فقط، بل تتعداها خاصة إلى الدول الأكثر تعاملًا معها، ومنها جنوب المتوسط وبشكل عام مختلف الدول النامية في العالم.

ومن أهم التداعيات على الدول النامية نذكر منها¹:

✓ في حالة حدوث ركود قد تهبط أسعار السلع الأساسية بشكل كبير، مما سيؤدي إلى انخفاض مستويات الدخل في الدول المصدرة للنفط والمعادن، لكن ذلك سيساعد على تخفيف وقع الضربة بالنسبة للاقتصادات المستوردة للنفط؛

✓ ستتأثر السياحة وخصوصاً القادمة من البلدان الأوروبية المرتفعة الدخل مع تداعيات كبيرة على بلدان شمال إفريقيا والبلدان الجزرية في منطقة بحر الكاريبي؛

✓ قد تضطر البلدان ذات المستويات العالية من الديون قصيرة الأجل إلى تقليص النفقات الحكومية والعامية بشكل كبير إن تجمد التمويل العالمي؛

لذلك ينصح البنك الدولي في تقريره لسنة 2013 البلدان بالقيام تدريجياً بإعادة بناء احتياطاتها الوقائية النقدية والمالية إلى مستوياتها السابقة، من خلال الحفاظ على مستويات منخفضة نسبياً من الدين العام على سبيل المثال، التي سمحت للكثير منها بمواجهة بعض آثار الأزمة المالية، وتمكنت البلدان النامية التي تمتعت بحيز في ماليتها العامة للإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي وخدمات الرعاية الصحية والتعليم من ضمان عدم تضرر مواطنيها الأشد فقراً من هذه الأزمة².

ثالثاً: وضع الاقتصادات الصاعدة من الأزمة وانعكاس ذلك على موازين القوى العالمية .

بقدر ما مثلت أزمة الديون السيادية الأوروبية من فرص للدول الصاعدة، بقدر ما فرضت عليها من التحديات، لقد استطاعت الدول الصاعدة وبخاصة الصين والهند والبرازيل تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، كما حصلت على نصيب أكبر من الاستثمارات الأجنبية، في الوقت الذي كان فيه أداء دول أوروبا وأميركا مترجعاً على تلك المؤشرات. ولكن يلاحظ أن أداء الدول الصاعدة قد اتسم بمجموعة من السلبيات على الصعيد التنموي، منها:

أن العائد من زيادة معدلات النمو في هذه الدول كان للأغنياء منه النصيب الأوفر. صحيح أن معدلات الفقر قد تراجعت بهذه الدول، ولكن على الجانب الآخر فإن الأغنياء كانوا أوفر حظاً من فقراء في الاستفادة من ثمار هذا النمو. والأمر الثاني هو أن بعض هذه البلدان –كالصين– لا يزال يمارس الرأسمالية المستبدية التي لا توجد

¹ - البنك الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، مرجع سبق ذكره، ص: 3.

² - البنك الدولي، التقرير السنوي لسنة 2013، واشنطن، 2013، ص: 8.

أي رابط بين التنمية والديمقراطية، بينما تظهر صورة أخرى في بلدان مثل الهند والبرازيل وهي الرأسمالية المدارة من قبل الدولة، والتي مورست بشكل قوي من خلال استثمارات الصناديق السيادية. أما التحدي الثالث فهو اعتماد تجربة الدول الصاعدة على نفس آليات التجربة الأوروبية والأمريكية من حيث تمويل التنمية بالدين، حيث تستقبل هذا الدول مبالغ طائلة من الاستثمارات الأجنبية بنوعيتها المباشرة وغير المباشرة؛ مما جعل من المتوقع لها أن تشهد نشاطا اقتصاديا محموما، يتطلب الكثير من سياسات التعقيم لاقتصاداتها ضد التداعيات السلبية لهذه الآلية¹. ولعل هذا ما دعا بعض الدول إلى فرض ضرائب على الأموال الساخنة في سوق الأوراق المالية بها، حتى تجبر هذه الأموال على البقاء أطول فترة ممكنة، والحد من ممارسة هذه الأموال لنشاط المضاربة. ومما سيساعد الدول الصاعدة على تأكيد دورها على خريطة القوى الاقتصادية العالمية خلال الفترة المقبلة تلك الخطوات التنسيقية فيما بينها، حيث عقد تجمع للدول الصاعدة ضم خمس دول، هي: (الصين، والهند، والبرازيل، وروسيا، وجنوب إفريقيا)، وقد عقدت مجموعة من الاجتماعات كان آخرها في إبريل/ نيسان 2011 بالصين، ومن أهم الاتفاقيات التي نوقشت في هذا الاجتماع، اتفاقية تخص نظام الإنترنت، والذي يتيح لهذه الدول أن تتداول فيما بينها القروض والمنح بعملائها المحلية كبديل للدولار.

والجدير بالذكر أن هذا التجمع للدول الصاعدة يضم 42% من سكان العالم، ويحق 18% من حجم الناتج المحلي العالمي، ويسيطر على 15% من التجارة السلعية للعالم². ويتوقع أن ترجح كفة الدول الصاعدة في أية مفاوضات اقتصادية عالمية في المستقبل، لأن هذه الدول سوف تجذب إليها الدول النامية في وجه الدول الأوروبية وأميركا في حالة اختلاف وجهات النظر.

صحيح أن الواقع الجديد للاقتصاد العالمي قد فرض وجود دور للدول الصاعدة في تشكيل الخريطة الاقتصادية الجديدة، ومن مظاهر ذلك أن الدول المتقدمة لم تقصر التفكير في الخروج من الأزمة المالية على نفسها ولكنها أفسحت المجال للدول الصاعدة ومن بينها الصين والهند والبرازيل، وكذلك بعض الدول النامية ذات الفوائض المالية كالمملكة العربية السعودية، وهو سلوك مختلف عن ذي قبل حيث كانت مجموعة السبع الصناعية المتقدمة تنفرد بقراراتها، وما على الدول النامية سوى التنفيذ³.

وعلى الدول الصاعدة ألا تكرر أخطاء الدول الغربية الأوروبية والأمريكية في ظل صعود معدلات النمو بها، كما أن عليها تعالج مثالب توزيع ثمار النمو بين سكانها، وأن تمتلك قدرا كبيرا من التعاون فيما بينها يساعد على تحقيق الاستقرار في أداء الاقتصاد العالمي، وأن تأخذ مزيدا من الاحتياطات تجاه الاعتماد بنسبة كبيرة على

¹ - أولريش شيفر، انهيار الرأسمالية... أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، العدد 371، يناير 2010، ص 361.

² - جريدة القدس الدولية، اتفاق قادة أكبر خمس اقتصاديات صاعدة في العالم " بريكس" حول قضايا الاقتصاد والتمويل، تاريخ الاطلاع: 2012/06/05، متاح على الموقع: <http://www.alquds.com/news/article/view/id/257353>

³ - عبد المحافظ الصاوي، مرجع سابق، ص: 8.

التصدير لأوروبا وأميركا. كما أنه على الدول الصاعدة أن تقيم علاقة متوازنة مع الدول النامية والأقل نمواً في إطار من التجارة العادلة وتحقيق المصالح المشتركة، وألا تنظر إليها على أنها مجرد مصدر للموارد الأولية الرخيصة كما فعلت أميركا والدول الغربية من قبل.

رابعاً: الآثار على الأسواق المال العالمية:

تأثرت أسواق المال العالمية خلال الأسبوعين الأول والثاني من شهر ماي 2010، حيث تراجعت التعاملات في أسواق الأسهم في معظم دول العالم، وأدى هذه الاضطراب في أسواق الأسهم العالمية، إلى تراجع مبيعات السندات، وتأخير كثير من الإصدارات التي كانت تعتمد العديد من الدول والشركات إصدارها خوفاً من تداعيات هذه الأزمة. وظهرت بالفعل آثار أزمة الديون السيادية اليونانية في أسواق المال العالمية، وكان من أهم هذه الآثار ما يلي¹:

أ. الآثار على أسواق العملات:

تأثرت أسعار العملات الرئيسية في العلم بأزمة الديون السيادية، إذ تراجعت الثقة بالعملة الأوروبية "اليورو"، لتصل إلى نحو 1,18 دولار مع تزايد احتمالات تراجعه بعد أن تجاوز 1,5 دولار لفترة طويلة، وقدرت نسبة تراجع اليورو أمام الدولار بـ 41% خلال الفترة من أول جانفي إلى أول أفريل عام 2010، كما تراجع بأكثر من 7% خلال الفترة من أول أفريل حتى العشرين من ماي عام 2010. وطال عدم الاستقرار كثيراً من العملات الدولية مثل الجنيه الإسترليني، والين الياباني، وهو ما فرض مزيداً من المخاطر على التعاملات المالية والنقدية والتجارية العالمية.

ب. الآثار على الأسواق النقدية:

لقد امتد تأثير أزمة الديون السيادية من خلال تراجع فرص الحصول على التمويل في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي أدى إلى تعطل كثير من المشاريع التي تعتمد على الاقتراض من اسواق المال، إذ نتج عن الأزمة ارتفاع أسعار الفائدة، والحد من التوسع في منح الائتمان، وبالتالي رفع من تكلفة الاقتراض في الاقتصاد العالمي.

ج. الآثار على أسواق النفط:

تأثرت أسعار النفط العالمية بأزمة الديون السيادية، حيث تراجعت السعار العالمية للنفط لتصل إلى 70 دولاراً للبرميل بعد أن تجاوزت 80 دولاراً للبرميل، واستقرت لأكثر من شهرين فوق 80 دولاراً في عام 2010، ويرجع ذلك إلى زيادة المخاوف من تأثير الأزمة على النمو والأداء الاقتصادي العالمي، وانخفاض حجم الطلب على

¹ - يرقى حسين وغزالي عماد، عدوى الأزمات المالية دراسة حالة أزمة الديون السيادية الأوروبية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المدية، الجزائر، العدد: 26-2012، ص: 186-187.

النفط، وتزايد التوقعات بمزيد من التراجع في أسعار النفط في حال استمرار الأزمة، أو تأخر معالجتها أو فشل برامج الإنقاذ المتفق عليها مع اليونان، أو امتداد الأزمة إلى دول أخرى في الاتحاد الأوروبي.

خامسا: التداعيات السياسية لأزمة الديون السيادية:

امتدت آثار أزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو، وما إستلزمته من إقرار برامج تقشفية صارمة، لتتجاوز البيئة والمؤشرات الاقتصادية لدول اليورو، ولتطور بشرها الأوضاع السياسية للعديد من تلك الدول. لتثور موجات متعاقبة من الغضب الشعبي على برامج التقشف المشار إليها، وليشهد عام 2011 والشهور الأولى من عام 2012 الإطاحة بحكومات العديد من دول اليورو، مثال ذلك¹:

◀ **إيرلندا:** تقدم "براين كوين" رئيس الوزراء الأيرلندي، وزعيم حزب فيانا فيل بإستقالته في فبراير 2011، تحت وطأة الضغوط الناجمة عن أزمة الديون السيادية، ليتولى "إيندا كيني" زعيم حزب فاين جايل رئاسة الوزراء خلفاً له.

◀ **اليونان:** تخلي رئيس الوزراء اليوناني "جورج بابانديرو" من حزب باسوك الاشتراكي عن منصبه في سبتمبر 2011، ليخلفه نائب رئيس البنك المركزي الأوروبي السابق "لوкас باباديمون"

◀ **البرتغال:** تلقت الحكومة الاشتراكية البرتغالية برئاسة "جوزيه سوكراطس" هزيمة بالإنتخابات البرلمانية التي جرت في يونيو 2011، متأثرة بالأزمة الاقتصادية الحادة التي تواجهها البلاد، كما أن الحكومة الحالية بزعمارة رئيس الوزراء المحافظ "بيدرو باسوس" تتعرض لضغوط في ظل إستمرار ذات الأزمة.

◀ **إسبانيا:** سجلت الانتخابات العامة في إسبانيا التي جرت في نوفمبر 2011، تراجع شعبية حزب العمال الاشتراكي الحاكم بصورة حادة، متأثراً بتداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية ليحصل على أقل من 30% من مقاعد البرلمان لأول مرة منذ عام 1977، وليحصد في المقابل حزب الشعب المحافظ أغلبية مريحة في البرلمان.

◀ **إيطاليا:** تقدم "سيلفيو برلسكوني" رئيس الوزراء الإيطالي بإستقالته في نوفمبر 2011، تحت ضغوط إنتقال عدوى أزمة الديون السيادية الأوروبية إلى إيطاليا وتطبيق إجراءات تقشفية صارمة تستهدف خفض عجز الميزانية بنحو 75 مليار دولار، تولى "ماريو مونتى" (المفوض الأوروبي السابق) رئاسة وزراء إيطاليا خلفاً له.

◀ **رومانيا:** أعلن "إميل بوك" رئيس وزراء رومانيا عن إستقالته في فبراير 2012 للحفاظ على إستقرار البلاد بعد أن إجتاحت رومانيا المظاهرات إعتراضاً على سياسا التقشف التي طرحها، ورفع الحكومة

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 319-320.

ضريبة المبيعات من 19% إلى 24%، وكذا إقطاعها ربع رواتب العمال لتضييق عجز الموازنة العامة للدولة.

◀ هولندا: تقدم رئيس وزراء حكومة الأقلية بهولندا "مارك روتا" (المتنمي ليمين الوسط) بإستقالته في أبريل 2012 بعد أن ثار الجدل بشأن تدابير التقشف التي إنتهجتها حكومته.

◀ فرنسا: شكلت الأزمة الاقتصادية عاملا حاسما في إنتخابات الرئاسة الفرنسية، ليفقد "نيكولا ساركوزي" - متأثراً بسياساته الجائحة نحو التقشف - رئاسة فرنسا في ماي 2012، لصالح "فرانسوا أولاند".

المطلب الثاني: مستقبل منطقة اليورو في ظل أزمة الديون السيادية.

انتقد بعض الاقتصاديين الأمريكيين اتفاقية الاتحاد النقدي الأوروبي، وشككوا في قدرته على الاستدامة، بسبب افتقاده أحد الشروط الأساسية لمنطقة العملة المثلى (Optimum Currency Area)، وهو ضرورة وجود نظام للتحويلات المالية (Fiscal Transfers) بين الدول الأعضاء، خصوصا في أوقات الأزمات، بما يساعد الاتحاد النقدي على التخفيف من أثر أي أزمة سيولة طارئة تلحق بالدول الأعضاء في الاتحاد وقد شكلت أزمة الديون السيادية لليونان اختبارا حقيقيا لمنطقة اليورو وهذا ما يجعل اليورو على محك حقيقي، تطرح بشأن مستقبله عدة سيناريوهات.

◀ السيناريو الأول : إنهيار اليورو:

لم يكن أحد يتصور في السابق خروج أحد البلدان من الاتحاد النقدي، إلا أن الأزمة الأخيرة أظهرت احتمالات عديدة قد تعجل بخروج بلد أو أكثر من اليورو.

أولاً: احتمال انسحاب بلد واحد أو أكثر من بلدان الجنوب:

عندما يتم التطرق إلى احتمال انهيار اليورو فانه تتم الإشارة مباشرة إلى خروج بلد أو أكثر من بلدان الجنوب، كما لحت المستشار الألمانية (إنجيلا ميركل) إلى احتمال (طرد) اليونان خارج اليورو يرى البعض أن عملية الخروج ستحقق فوائد للمجموعتين من الدول، تلك التي ستخرج، وتلك التي ستبقى في عضوية اليورو. فبالنسبة للدول التي ستخرج من المنطقة سوف تتمكن هذه الدول من استعادة استقلاليتها وسيطرتها على عملية صناعة السياسة النقدية فيها، بدلا من تركها في يد البنك المركزي الأوروبي، وتؤدي استعادة استقلالية الدولة من الناحية الفنية إلى تمكينها من أن تصمم وتنفذ سياسات نقدية تتماشى مع متطلبات وضعها الاقتصادي الخاص، بدلا من أن تتبع سياسات نقدية مصممة أساسا للوضع الاقتصادي العام في المنطقة، وقد يبدو للعيان أن ترك اليورو يعد أمرا جذابا لهذه الدول، لأنه سيمكن دولا مثل إسبانيا وإيطاليا من أن تخفض قيمة عملاتها المحلية بما

يساعد على جعل أجور عمالها تتماشى مع إنتاجيتهم، الأمر الذي سيرفع من مستويات تنافسيتها الدولية. أما بالنسبة للدول التي ستبقى مثل ألمانيا على سبيل المثال فإنها ستتمكن من المساعدة على تصميم سياسات نقدية مغايرة لا تسبب لها تضخما نتيجة لفتح قنوات السيولة مع الدول الأخرى المضطربة في المنطقة، أو أن تحدد معدلات الفائدة التي تتماشى مع أوضاعها الاقتصادية، والتي ربما قد تقتضي رفع معدلات الفائدة وليس خفضها¹.

إن عملية الانسحاب من اليورو تتبعه مجموعة من الآثار والعواقب التي يمكن أن تكون سلبية إلى حد ما، فبالنسبة للدول التي ستخرج، فإن عليها أن تقوم بالتخطيط لإدخال عملة جديدة لتحل محل اليورو أو العودة إلى عملتها الأصلية التي كانت تستخدمها قبل الالتحاق بالاتحاد النقدي. ومن المؤكد أن ذلك الأمر سيكون مسألة صعبة، وإن كانت غير مستحيلة، خصوصا أننا نعيش في عصر النقود القانونية حيث يمكن للدولة أن تفرض قوة الإبراء لعملتها المحلية بالقانون، الذي يمكن أن يلزم المتعاملين بأن تتم عمليات إجراء المعاملات المالية بتلك العملة سواء في القطاع العام أو الخاص، الأمر الذي سيسمح بإدخال العملة بسهولة نسبيا في الاقتصاد الوطني، وكذلك تحويل المودعات البنكية عند معدل الصرف نفسه مع اليورو والسائد وقت إدخال العملة الجديدة. كما سيقوم البنك المركزي بطبع العملة الجديدة وتحديد معدل فائدة لها، ولكن من المؤكد أن معدلات الصرف التي ستسود لاحقا بين العملات الجديدة واليورو وباقي عملات العالم ستكون أقل، وهو ما يعني خفض في قيمة العملات المحلية لهذه الدول، وهو إجراء سيكون مساعدا لهذه الدول المضطربة في منطقة اليورو²، كما أن هناك توقع بتراجع معدل النمو في حال الانسحاب فحسب إحدى الدراسات سوف يتراجع الناتج المحلي لليونان بـ 7,5% عما كان متوقفا له سنة 2011، ويضاف إلى ذلك إمكانية اضطراب العلاقات السياسية مع باقي منطقة اليورو مما يجعل احتمال الطرد نهائيا من الاتحاد الأوروبي أمرا ممكنا.

ثانيا: احتمال انسحاب بلد واحد أو أكثر من بلدان الشمال:

الاحتمال الآخر هو خروج بلد واحد أو أكثر من بلدان الشمال نتيجة الإحباط من أزمة الديون السيادية، وقد أعربت دول أوروبية عديدة كألمانيا بعد إطلاق اليورو عن قلقها بشأن قدرة البنك المركزي الأوروبي على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والتزام دول الجنوب باتفاقية ماستريخت، ولهذا الغرض أنشئ البنك المركزي

¹ - محمد إبراهيم السقا، السيناريوهات المستقبلية لليورو، الصحيفة الاقتصادية الإلكترونية، تاريخ الاطلاع في: 30-05-2012، مقال متاح على موقع:

http://www.aieqt.com/2011/01/07/article_488411.html

² - المرجع نفسه.

الأوروبي والذي يتكفل بتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والتوظيف الكامل، كما تضمن النص القانوني المنشئ له عدم إنقاذ الدول التي تعاني من مشاكل وضرورة احترام اتفاقية ماستريخت¹.

إن أزمة الديون السيادية لليونان جعلت التزامات البنك المركزي الأوروبي محل تساؤل، ويجادل البعض أن قرار البنك المركزي الأوروبي شراء الديون العامة اليونانية يمثل خسارة لاستقلالية البنك المركزي الأوروبي، كما يلاحظ غياب الإجماع حول الدعم السياسي لحزمة الإنقاذ المالي لبلدان الجنوب، وهذا ما يزيد من احتمال خروج بلد أو أكثر من البلدان الشمالية.

إن انسحاب أحد الدول الشمالية من منطقة اليورو يجعلها تستعيد مرة أخرى استقلالية سياستها النقدية والحد من التزاماتها المالية تجاه دول الجنوب، إلا أن للانسحاب كذلك آثارا سلبية فالعودة إلى العملة الوطنية مرة أخرى سوف يؤدي إلى تراجع قدرتها التنافسية نظرا لارتفاع عملائها مقابل اليورو كما ستواجه الدول الشمالية عوائق قانونية تحول دون انسحابها.

◀ السيناريو الثاني : تعافي منطقة اليورو:

سيناريو آخر يطرح نفسه وهو خروج منطقة اليورو من هذه الأزمة بسلام، إذا ما نجحت المنطقة في تهدئة الأوضاع في أسواق الدول الأوروبية الجنوبية الضعيفة وذلك من خلال حزمة المساعدات المالية وتعهد البنك المركزي الأوروبي شراء الديون العامة و فرض حزمة جديدة للتقشف والإصلاحات الهيكلية في تخفيض السعر في دول الجنوب، وهذا ما يعد احتمال اللجوء إلى مزيد من تكامل السياسات المالية داخل المنطقة، كما يرى بعض المختصين إن المساعدات التي يقدمها الصندوق النقدي الدولي والدول الأوروبية الأخرى سوف تسمح بتأجيل الإصلاحات الهيكلية إلى حين استعادة هذه الاقتصاد لعافيتها الاقتصادية، ما يجعلها بمنأى عن المضاربات التي يمكن أن تضر بهذه الإصلاحات. ويدور الجدل حول ما إذا كانت منطقة اليورو قادرة على مواجهة أزمة مماثلة في المستقبل بفاعلية أكبر مما يسمح بإطالة عمر اليورو، لذلك هناك العديد من المقترحات كنقل السلطة المالية (الإنفاق والضرائب) لصالح الحكومة المركزية والبرلمان الأوروبي. وهذا ما يتطلب وجود سياسة مالية ونقدية وضريبية موحدة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد، كواحدة من الخطوات البناءة نحو حل تلك الأزمة وإنقاذ اليورو من معضلته الحالية.

◀ السيناريو الثالث: منطقة اليورو تصبح أكثر تكاملا:

قد تنجح الإصلاحات التي تقوم بها دول منطقة اليورو في الخروج من هذه الأزمة، مما يؤدي إلى مزيد من التكامل السياسي والاقتصادي، ولكي يتحقق هذا السيناريو يجب تنفيذ إصلاحات مالية للحد من الانتفاع المجاني وتعزيز قدرة منطقة اليورو في الاستجابة لمثل هذه الأزمات مستقبلا، ولكي يتم تقديم مساعدات طارئة في وقتها المطلوب للدول الضعيفة يجب تبني آليات واضحة وتعزيز أكبر للمالية الفيدرالية، فعند مقارنة اتحاد العملة

¹ - Rymond J. Ahearan and others, Op.Cit, p:20-21.

الأوروبية بالولايات المتحدة، يمكن ملاحظة فرق كبير. ففي الولايات المتحدة، يكون التحويل المالي مسموحاً به بين مختلف الولايات في حال أظهرت إحداهن أداءً ضعيفاً بشكل نسبي. وفي منطقة اليورو، تتوقع الدول أن تمارس مستوى كبيراً من النظام المالي، ولا توجد هناك أحكام تنظم عمليات التحويل المالي. وعلى الرغم من ذلك، لا يكاد يكون هناك أي مؤشر على الالتزام المالي من بعض الدول الأعضاء¹.

وإذا نجحت أوروبا في حل هذه المشاكل، ستصبح مؤسسة اقتصادية و سياسية أقوى. فتماماً كما أجبر الكساد الكبير الولايات المتحدة على تشديد الفيدرالية، من المتوقع أن تجبر الأزمة الاقتصادية الحالية أوروبا على توطيد اتحادها. وقد بدأت المفاوضات الأوروبية بالفعل الضغط على اليونان لتقوم بإصلاحات. وهكذا قد تخطى منطقة اليورو، من الباب الخلفي للأزمة الاقتصادية، بالحوكمة السياسية التي لطالما اعتبر المشككون أنها ضرورية لحسن سير أي اتحاد نقدي. وفي نهاية النفق، قد تكون أوروبا أكثر تكاملاً وإصلاحاً لمشاكلها الاقتصادية وفي نهاية المطاف أوروبا أكثر تنافسية².

من خلال السيناريوهات المذكورة سابقاً، و بعد ثمانية سنوات من التقشف والخطط الإنقاذ، نجحت منطقة اليورو في الوصول بأزمة اليونانية إلى مشارف نهايتها وتحقيق السيناريو الثاني وهو "تعافي منطقة اليورو من الأزمة"، بإعلان وزراء مالية منطقة اليورو، ليل الخميس - الجمعة أي في 22 جويلية 2018، بإنهاء أزمة ديون أثينا، إثر توصلهم إلى إتفاق واسع النطاق يضع حداً للأزمة اليونانية التي تخللها عدة اضرابات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبرى.

المطلب الثالث: الدروس المستفادة من الأزمة اليونانية:

لم يتم الإستجابة إلى الأزمة اليونانية في الوقت المناسب، حيث لم يتم التوصل للإتفاقيات إلا بعد أشهر من المفاوضات بين البنك المركزي الأوروبي وقادة اليورو وصندوق النقد الدولي، من أجل التدابير التي يجب أن تقوم بها اليونان والمتعلقة في السياسات العامة الرامية إلى إستعادة القدرة على تحمل الديون، ومنع إنتشار الأزمة إلى دول منطقة اليورو الأخرى، والاقتصاد العالمي.

التدابير المتخذة لا تبدو فعالة حيث يتم إنفاق رأس مال كبير على تدابير لها آثار صغيرة، أن تطبيق برنامج التقشف الصارم من المتوقع أن يؤدي إلى إنخفاض الطلب بشكل كبير على السلع والخدمات، ودفع الإقتصاد اليوناني إلى ركود عميق، سيؤدي إلى صعوبة في مواجهة متطلبات خطة الإنقاذ، لذلك لا بد من السلطات المالية،

¹ - Rymond J. Ahearan and others, Op.Cit, p:22.

² - ستيفن ثيل، اليورو لن ينهار، السبت 13 فيفري 2010، متاح على موقع، تاريخ الاطلاع: 05-06-2012 :
www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=13022010&id=7ff74167-3d3f-4a8d-b02d-3eadbd926f28

والنقدية اليونانية تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية، التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي، والحد من مستويات البطالة¹.

يتضح من آخر تقرير مقدم في أكتوبر 2011 من قبل اللجنة الثلاثية، أن الاقتصاد اليونان في ركود عميق حيث تجاهل برنامج (Troika) الأمور الاقتصادية والسياسية في الاقتصاد اليوناني، المواطنين لم يملكون البرنامج، ولم يتعاونوا معه لذلك لم تتحقق التوقعات المتعلقة في الاستثمار والقطاع الخاص، حيث شهد الاقتصاد اليوناني انخفاض في الدخل القومي بما يقارب 20% على مدى ثلاث سنوات منذ بداية عام 2009، وإنخفاض في مستويات الأجور أدى لإنخفاض أسعار السلع والخدمات، والعديد من الأفراد والشركات واجه ضائقة مالية شديدة، وكان الافتراض الأساسي لبرنامج (Troika) أن ضبط الأوضاع المالية العامة متوافق مع النمو الاقتصادي لأنه قد يشجع الاستثمار. أظهرت دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي انضباط المالية العالمية بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي، يؤدي إلى تخفيض الإنفاق الإستهلاكي الخاص بنسبة 0,75% خلال سنتين مع تخفيض فعلي بالناتج بنسبة 0,62%².

في استطلاع لرأي في يونيو 2011، أن 50% من المستطلع يؤيدون رفض البرلمان خطة تقشف، و35% فقط مع موافقة البرلمان على الخطة، حراك شعبي ضد خطة التقشف تمثل في الاحتجاج في الشوارع ضد هذه الاصلاحات.

يمكن تلخيص أهم الدروس المستفادة من الأزمة اليونانية كما يلي³:

- ✓ ضرورة الإعتماد على التمويل الداخلي، إذ أن التمويل الحكومي عبر السندات يعتبر أداة للتأثير على استقلالية القرار الاقتصادي المحلي.
- ✓ الاستفادة من تجربة الإتحاد الأوروبي والرجوع مرة أخرى لدراسة أي مشروع جديد من الوحدة النقدية خاصة دول الخليج التي جعلت من الوحدة النقدية الأوروبية مثلاً يحتذى به.
- ✓ تعامل الإتحاد الأوروبي مع الأزمة زادت حدة تكلفتها، والمستثمرون يعلمون أن البلد المدين لن يكون قادراً أو راغباً في السداد في هذا المستوى من المديونية والفوائد، خطوات التكيف الاقتصادي للمدين مؤلمة ولا تتحقق إلاً بشكل هامشي، لذلك يجب توفير للدائنين من أجل المسامحة في جزء من الدين، ويجب التوصل إلى إعادة هيكلة⁴ بوقت قصير.
- ✓ حصر نطاق المساعدة للدول المدينة في محيط أوروبا ومنع المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، التعامل مع دول الإتحاد المضطربة كان له عواقب، حيث قامت دول منطقة اليورو في إيجاد مؤسسات

¹ - هيثم يوسف عويضة، مرجع سبق ذكره، ص: 383.

² - Ioannes yannis, **Greece the eurozone and the dept crisis**, text of presentation at the conference world of the crisis and shifting Geopolitics karamanlis chair, Fletcher school of law and diplomacy, October 28, 2011, p: 28, www.greekeconomistsforreform.com

³ - هيثم يوسف عويضة، مرجع سبق ذكره، ص: 384.

⁴ - Jennifer Grady and Richard J, **Lee Sovereign CDS: Lessons from the Greek Debt Crisis**, RK&O, new York, USA, March 16, 2011, www.rkollp.com

- بديلة مثل (صندوق الإنقاذ الأوروبي)، ومع عدم كفاية التمويل وقواعد التصويت ونظام دفع بالتقسيم، أدى ذلك إلى نشر العدوى¹.
- ✓ الوحدة النقدية يجب أن يتلوها وحدة مالية، حيث أن منطقة اليورو كان لديها سياسة نقدية موحدة وعملة موحدة، يقابلها 17 سياسة مالية.
- ✓ التمويل في العجز بالموازنة والناتج عن زيادة الإنفاق العام، والإنفاق الخاص المتزايد وغير المدروس الذي ينمي أنماط الاستهلاك، يؤدي إلى تراكم مديونية وأزمات مستقبلية.
- ✓ أزمات المديونية، لا يمكن إيجاد حلول لها فقط من خلال برامج التكيف الاقتصادي، التي قد تؤدي إلى سياسات إنكماشية تؤثر في الاقتصاد وتدخله في حالة ركود إقتصادي.
- ✓ الفساد الإداري والسياسي والاجتماعي، يشكل بالفعل السبب الحقيقي للأزمة اليونانية.
- ✓ عملية التنمية متواصلة ودؤوبة، تتطلب الكثير من الحرص والعمل الشاق، المعونات وقروض التنمية غير كافية لتحسينها كما حدث مع اليونان.
- ✓ مجتمع الرفاهية الذي يشجع الاستهلاك، ولا يشجع الإدخار والتشرف يؤدي إلى الأزمات.
- ✓ يجب أن يدرك المجتمع اليوناني، أنّ العضوية في الإتحاد الأوروبي تتطلب التضحية حيث أن تدابير التشرف تم رفضها من قبل المجتمع اليوناني.
- ✓ كان يمكن تجنب العديد من المشكلات التي رافقت الأزمة الأوروبية الحالية، لو استجاب صانعو السياسة الأوروبية لبعض الدروس من الأزمات السابقة، وبالتحديد أزمة شرق آسيا.
- ✓ أبرزت الأزمة الأوروبية أن التكامل المالي، لن يؤدي إلى تخصيص فعال لرأس المال كما هو متوقع من النظرية الكلاسيكية الجديدة، ما تم أن التكامل دون القيود المالية في منطقة اليورو ساهم في تطوير الإختلالات، التي لا يمكن تحملها مما يؤدي إلى فقاعات.
- ✓ منع الأزمات وآلية القرار يجب أن تكون قبل الأزمة القادمة، حيث أن إنشاء آلية لتسوية الأزمة في خضم الأزمة ليس سهلاً.
- ✓ ينبغي تعزيز مراقبة ورصد الأسواق المالية الإقليمية، حيث أظهرت الأزمة الأوروبية أنّ الأزمات، ممكن أن تنتشر بسرعة بين الاقتصاديات التي لديها تكامل وثيق سواء من خلال قناة التجارة، أو القناة المالية، أو كلاهما².
- ✓ البنوك تحتاج إلى إعادة تمويل بعد الأزمة بسرعة³.

¹ - حنان عبد الله، أزمة الديون اليونانية والدروس المستفادة، مجلة المصري، العدد السابع والخمسون، سبتمبر 2010، ص: 53.

² - Skapendias Stegios, **Seven myths About the Greek debt Crisis**, Departement economic, University of California, USA, October 31, 2011, p:7. www.Socsci.Uci.edu

³ - هشيم يوسف عوضة، مرجع سبق ذكره، ص: 386.

خلاصة الفصل الرابع:

بعد ثمانية سنوات من التقشف والخطط الإنقاذ الإقليمية والدولية، نجحت منطقة اليورو في الوصول بأزمة اليونانية ودول منطقة اليورو إلى مشارف نهايتها، بإعلان وزراء مالية منطقة اليورو، ليل الخميس - الجمعة في يوم 22 جويلية 2018، بإنهاء أزمة ديون أثينا، إثر توصلهم إلى إتفاق واسع النطاق يضع حداً للأزمة اليونانية التي تخللها اضطرابات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبرى.

ويشمل الاتفاق تخفيفاً كبيراً لمرة أخيرة لديون اليونان، تم إبرامه منتصف الليل بعد اجتماع دام أكثر من 6 ساعات في لوكسمبورغ. سيتيح الاتفاق لأثينا الخروج من وصاية دائئتها في الموعد المقرر في 20 أغسطس/ آب 2018، كما سيتيح لها أن تمول نفسها في الأسواق بعد سنوات من الانكماش الحاد وثلاثة برامج مساعدات مالية وإحدى عشر حزمة تقشف. وافقوا الأوروبيون يوم الجمعة، على تمديد استحقاق سداد قسم كبير من ديون اليونان لمدة 10 سنوات، ما سيتيح لليونانيين ألا يبدأوا بسداد قسم من الديون إلا اعتباراً من عام 2032، بدلاً من عام 2022 كما كان قائماً .

ورحبت اليونان بالاتفاق "التاريخي"، وأعلن الناطق باسم الحكومة اليونانية "ديمتريس تزاناكوبولوس" الجمعة 22 يونيو حزيران 2018، أن أثينا "تطوي صفحة، وأن دينها أصبح الآن قابلاً للسداد "مضيفاً" أعتقد أنه أصبح بإمكان الشعب اليوناني أن يبتسم وأن يتنفس مجدداً". بعد اتفاق وزراء مالية منطقة اليورو الذي أنهى ثمانية أعوام من الأزمة وشمل تخفيفاً كبيراً وكبيراً للدين اليوناني.

الخاتمة



لقد أدت الاضطرابات المالية التي مرت بها منطقة اليورو، وتفاقم مشكلة الديون السيادية اليونانية، مما ساهم في تزايد المخاوف من مدى قدرة البلدان على تثبيت دينها العام، بشكل سيؤدي بلا مفر إلى خفض جديد في التدفقات النقدية، ولهذا تشير التنبؤات إلى توقع انخفاض كبير في النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض حركة التبادل التجاري العالمية، وترسخ مظاهر خلل جديد في النظام المصرفي، واضطرابات الأسواق المالية، مما يتوقع أن يقود في نهاية المطاف إلى وصول الاقتصاد العالمي لحالة سلبية من الركود، ما لم تتمكن الدول الأوروبية وخاصة دول منطقة اليورو من توافيق على سياسات أكثر رشدا فيما يخص الانفاق المحلي، فينبغي على دول منطقة اليورو تقوية القطاع المصرفي لتجنب انخفاض نسب تمويل الديون، كما ينبغي زيادة الجهود لتوفير المزيد من رؤوس الأموال الاحتياطية الوقائية، والتوصل إلى توازن صحيح بين أوضاع المالية العامة وإصلاحاتها هيكليا، وبين الدعم الخارجي.

وفي نفس السياق فقد عرفت مختلف دول العربية تزايد حجم العجز في ميزان المدفوعات، ومعدلات نمو ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى، وتأتي اقتصاديات الدول العربية غير النفطية في مقدمة الدول المتضررة من أزمة الديون السيادية الأوروبية وذلك على جبهتين مختلفتين، وبأكثر حدة نجدها تضررت من تراجع إيرادات قطاع السياحة والمساعدات الخارجية، وحركة رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر، وتأتي في مقدمتها الأردن، و بالنسبة لدول غير النفطية الأخرى نجد أيضا أن المغرب قد تضررت من الجانبين أيضا سواء بالنسبة لعائداتها من قطاع السياحة وتحويلات المهاجرين، كما شهدت أيضا حركة رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً ما ساهم من وقع الأزمة على ميزان المدفوعات المغربي.

أما لإقتصاديات الدول العربية النفطية، فقد أدى التدابير والإجراءات التقشفية المتخذة في منطقة اليورو لمواجهة مخاطر تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية، كان لها أثراً سلبياً على المملكة السعودية، حيث أدى الركود الاقتصادي إلى تراجع حجم التجارة العالمية مما انعكس سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو المملكة، بالإضافة إلى تراجع معدلات النمو ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، كما تأثر القطاع المصرفي وسوق المالي من التطورات الاقتصادية في منطقة اليورو.

أما بالنسبة للجزائر فقد تراجع التجارة الخارجية وميزان مدفوعات بنسبة كبيرة في بداية الأزمة وقد تزامن ذلك مع حجم النفقات الضخمة التي خصصها الجزائر للمخططات الخماسية مما زاد فاتورة الغذاء بالإضافة إلى التراجع الذي سجلته الصادرات الجزائرية جراء هذه الأزمة متمثلة أساساً في تراجع الطلب العالمي على النفط مما أدى إلى

ترجع أسعاره إلى مستويات لم يشهدها سوق النفط منذ سنوات في بداية أزمة الديون السيادية سنة 2009 ، وقد انعكس ذلك على الوضعية المالية والنقدية في الجزائر كون إيرادات المحروقات تراجعت بنسبة كبيرة مما يؤثر حتما على نمو احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.

اختبار صحة الفرضيات :

دفعتنا هذه الدراسة إلى استخلاص مجموعة من النتائج بخصوص الفرضيات المقدمة، وتلخص تلك النتائج فيما يلي:

1. يقصد بأزمة الديون السيادية هو عجز الحكومة في دولة ما على خدمة ديونها المقومة بالعملة الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها بموجب **الدين السيادي**. وتجدد الإشارة إلى أن معظم حكومات العالم تحرص على ألا تفشل في سداد التزاماتها نحو ديونها السيادية، وذلك حرصا منها على الحفاظ على تصنيفها الائتماني في سوق الاقتراض من التدهور، ذلك أن توقف الحكومة عن السداد، أو نشوء إشارات تشير إلى ذلك، يؤدي إلى فقدان المستثمرين في الأسواق الدولية الثقة في حكومة هذه الدولة وتجنبهم الاشتراك في أي مناقصات لشراء سندات في المستقبل، أكثر من ذلك فإن ردة فعل المستثمرين لا تقتصر على أولئك الذين يحملون سندات الدولة، وإنما يمتد الذعر المالي أيضا إلى باقي المستثمرين الأجانب في هذه الدولة والذين لا يحملون هذه السندات. وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2. تُعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، من أهم الأسباب التي أدت إلى إنفجار أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، أين تكونت حلقات من الأزمات المالية إتصلت ببعضها البعض، نتيجة للتوسع في التحرير المالي وشدة الإرتباط بين البنوك والأسواق المالية الأمريكية والأوروبية؛ مما تسبب في تضخم الإئتمان في أوروبا وشجع الدول على الإقتراض ليصل إلى حدود هددت إفلاس وإختيار منطقة اليورو، وذلك لإرتفاع عبء الدين وعجز بعض دول المنطقة عن خدمة هذه الديون. وبذلك أصبحت معظم دول منطقة اليورو مثقلة بالديون السيادية صعبة السداد، مما أدى بها إلى إعلان إفلاسها عن سداد هذه الديون، والتسبب في أزمة القطاع المصرفي الأوروبي، وإنفجرت أزمة الديون السيادية الأوروبية في اليونان عام 2009، وانتقلت إلى باقي دول منطقة اليورو إلى كل من إيرلندا، والبرتغال، وأصبحت خطرا يهدد بالإنتشار في إسبانيا وإيطاليا. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3. أثرت أزمة الديون السيادية الأوروبية على المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول العربية النفطية، وتم اختيار السعودية والجزائر كنموذج للدول النفطية، فقد أدى التدابير والإجراءات التقشفية المتخذة في منطقة اليورو لمواجهة

مخاطر تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية، كان لها أثراً سلبياً على المؤشرات الاقتصادية الكلية للمملكة العربية السعودية والجزائر، بالنسبة للقطاع المالي والنقدي، حيث شهد القطاع المصرفي تأثر محدوداً للسعودية مقارنة بالجزائر، يعتبر السوق المالي السعودي من الأكثر نصيباً في الخسائر بسبب الأزمة ويعود إلى درجة كبيرة من انفتاح على الأسواق الدولية مقارنة بالجزائر، كما شهد تباطؤ نمو معدلات عرض النقود (ن1) و (ن3) في السعودية وينسب متفاوتة، كما أثرت الأزمة كثيراً على الوضعية النقدية للاقتصاد الجزائري. وأما بالنسبة للقطاع الحقيقي، حيث شهدت الجزائر عجزاً في الموازنة العامة في ظل الأزمة بالرغم من ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي في السوق الدولية، وأما السعودية حققت فائض في الموازنة العامة ولم تتأثر بالأزمة. كما تأثرت السعودية والجزائر من ارتفاع معدلات التضخم والبطالة في ظل الأزمة. وفي التجارة الخارجية وميزان المدفوعات سجلت المملكة فوائض المالية بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام، كما شهد الاقتصاد الجزائري صدمة كبيرة، وذلك بتراجع رصيد ميزان المدفوعات والميزان التجاري بنسبة كبيرة في عام 2009 بنسبة قدرت بـ 86%. وأما بالنسبة لأثر الأزمة على التنمية الاقتصادية لكل من السعودية والجزائر، فقد تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، بالإضافة إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

4. أثرت أزمة الديون السيادية الأوروبية على المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول العربية غير النفطية، وتم اختيار الأردن والمغرب كنموذج للدول غير النفطية، وتأتي اقتصاديات الدول العربية غير النفطية في مقدمة الدول المتضررة بأكثر حدة من الأزمة، بالنسبة للقطاع المالي والنقدي، فقد تأثرت الأردن والمغرب بتداعيات الأزمة خاصة الودائع بالعملة الأجنبية، كما تأثرت بورصة عمان ودار البيضاء بالأزمة، حيث شهدت تراجعاً في مؤشراتهما مما أديء إلى تفاقم أدائها السليبي في السوق. كما سجلت الوضعية النقدية للأردن والمغرب تباطؤاً في نمو عرض النقود في ظل الأزمة. . وأما بالنسبة للقطاع الحقيقي، فقد سجلت الموازنة العامة عجزاً قياسيماً في كل من الأردن والمغرب بسبب تداعيات الأزمة بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط الخام ومشتقاته في الأسواق الدولية. كما سجل التضخم ارتفاعاً في الأردن مع استقرار في معدلات التضخم والبطالة في المغرب. سجل رصيد ميزان التجاري وميزان المدفوعات عجزاً قياسيماً في كل من الأردن والمغرب بسبب أزمة الديون السيادية الأوروبية، وبالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته في الأسواق الدولية، وبتطورات السياسية التي تشهدها المنطقة خاصة بالنسبة للأردن. وأما بالنسبة لأثر الأزمة على التنمية الاقتصادية لكل من الأردن والمغرب، فقد تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي،

كما شهد تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إنخفاضاً قياسيًّا، بالإضافة إلى استقرار متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن مقابل تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب بسبب أزمة منطقة اليورو. وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

5. حققت الجهود الإقليمية والدولية الحلول المقترحة للخروج من أزمة الديون السيادية الأوروبية، بعد ثمانية سنوات من التقشف والخطط الإنقاذية، نجحت منطقة اليورو في الوصول بأزمة اليونانية إلى مشارف نهايتها، بإعلان وزراء مالية منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي، ليل الخميس - الجمعة في يوم 22 جويلية 2018، بإنهاء أزمة ديون أثينا، إثر توصلهم إلى إتفاق واسع النطاق يضع حداً للأزمة اليونانية التي تخللها اضطرابات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبرى. وهو ما يثبت صحة الفرضية الخامسة.

نتائج الدراسة:

وختاماً نلخص لأهم ما تم التوصل إليه في هذه الأطروحة ، من خلال أهم النتائج والتوصيات التالية:

1. تعود جذور أزمة الديون السيادية الأوروبية، إلى جملة من الاختلالات في اقتصاد الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، نتيجة لعدم إكمال الاندماج الاقتصادي والمالي وبالخصوص جانب المالية العامة، والذي يحتاج إلى تغييرات هيكلية أساسية، حيث أنه سلطة إتخاذ القرارات النقدية تكون على المستوى الأوروبي، أما سلطة السياسة المالية بقيت على مستوى الدول الأوروبية كل على حدى.

2. إختلاف استراتيجيات دول منطقة اليورو في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث اعتمدت دول الشمال وفي مقدمتها ألمانيا وفرنسا على الصادرات لدعم النمو، بينما اعتمدت دول الجنوب كاليونان وإسبانيا على الطلب المحلي، وهذا ما يفسر إختلاف التطورات بين الشمال والجنوب، وأصبحت دول الجنوب تعتمد على الاقتراض من دول الشمال، مما أدى إلى تحقيق عجز كبير في حسابها الجاري، وفائض في دول الشمال.

3. ساهمت الأزمة المالية العالمية 2008 في أزمة الديون السيادية الأوروبية بزيادة عجز أغلب دول الاتحاد الأوروبي أي 80% من الدول تجاوزت الحد المسموح به 3%، حيث أن 22 دولة من أصل 27 دولة تجاوز عجز موازنتها.

4. أدت التقارير الكاذبة "تلفيق" في الاحصائيات الاقتصادية الرسمية للحفاظ على إطار المبادئ التوجيهية للوحدة النقدية، وكانت الحكومة اليونانية مثل الحكومات الأخرى كثيرة في منطقة اليورو، قامت بتظليل الاحصائيات الاقتصادية الرئيسية للبلاد، والتي كانت من بين الأسباب في أزمة الديون السيادية في اليونان.

5. تزامن أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو مع الأحداث الأمنية والتطورات السياسية بالعديد من الدول العربية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط الخام ومشتقاته والغاز الطبيعي في الأسواق الدولية، مما أدى إلى تراجع التدفقات الاستثمارية إلى الدول العربية خاصة الدول غير النفطية.

6. أدى الركود الاقتصادي في منطقة اليورو بسبب أزمة الديون السيادية، إلى تراجع العديد من المؤشرات الكلية لإقتصاديات الدول العربية النفطية وغير النفطية.

7. أدت أزمة الديون السيادية الأوروبية إلى تراجع إيرادات السياحة وتحويلات المهاجرين، بالإضافة إلى تراجع المساعدات الخارجية للدول العربية غير النفطية.

وبعد استعراض جملة نتائج الدراسة نخلص إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات :

1. على إثر الفوائض المالية التي حققتها الدول النفطية من جراء استمرار ارتفاع أسعار البترول، فإن إحدى أهم التحديات التي تواجهها هي تعظيم الاستفادة من هذه الفوائض من خلال توجيهها نحو الاستثمارات المنتجة في القطاعات الاستراتيجية، والتي يمكن أن تمتلك فيها الدول النفطية ميزة تنافسية، وذلك من أجل التقليل من الواردات وتخفيف الضغوط الناجمة عنها.

2. تنوع المنتجات الموجهة للتصدير خارج المحروقات، وتملك الدول العربية النفطية ميزة تنافسية في قطاعات هامة كالزراعة، الصناعة التقليدية، السياحة، مما يجعل أمر ترقية الصادرات الوطنية ممكناً جداً بتضافر جهود الجميع ضمن استراتيجية وطنية لبناء اقتصاد غير ريعي.

3. فك ارتباط الدول غير النفطية بالمساعدات الخارجية، والاعتماد على تطوير وزيادة المنتجات الموجهة للتصدير.

4. إصلاح القطاع المصرفي للدول العربية الذي يعتبر عصب الاقتصاد المفتوح في أي بلد غنياً كان أم فقيراً.

5. تحسين المناخ الاستثماري، بوضع نصوص قانونية واضحة خالية من كل غموض لتشجيع الاستثمار، والتسهيل في الإجراءات الإدارية.

6. تطوير الأسواق المالية في دول العربية وخاصة في الجزائر لتمكين من الاعتماد على الاقتصاد التمويلي، ومن ثم مسايرة التطورات الحاصلة في الساحة الدولية، وبذلك تتمكن من استقطاب الرساميل لتساهم في التنمية وجميع جوانبها.

7. تفعيل التكامل الاقتصادي العربي، وتشجيع التكتلات الإقليمية العربية، خاصة في التبادلات التجارية الخارجية البينية وفي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بين الدول العربية.

8. إعادة النظر في طبيعة وكفاءة الإطارات الساهرة على تخصيص، والحوكمة في توجيه وتسيير الأموال ، مع الإلحاح على استشارات أهل الاختصاص في ذلك بما فيهم الباحثين الاقتصاديين.

آفاق الدراسة :

من خلال ما تقدم نؤكد أن دراستنا تكملها العديد من المواضيع والأسئلة بحاجة إلى الدراسة والتحليل يمكن اعتبارها أبحاثاً مستقبلية، نقترح التساؤلات التالية:

1. ما هي تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي «Brexit» على الوحدة النقدية والاقتصادية الأوروبية؟
2. إلى أي مدى أثرت تبعات الحمائية التجارية للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي «دراسة حالة الصين الشعبية» ؟
3. كيف أثرت تداعيات جائحة كوفيد- 19 على المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول المغرب العربي دراسة حالة « تونس، الجزائر، المغرب» ؟

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية :

أولاً : الكتب :

1. أحمد حسن صالح قادر، ظاهرة العولمة وتأثيراتها على أسواق المال العالمية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2013.
2. أحمد هني، المديونية، مؤسسة الفنون المطبعية، الجزائر، 1992.
3. أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، إقتصاديات الوطن العربي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010.
4. الشافعي محمد البشير، السوق الأوروبية المشتركة أقوى المنظمات الاقتصادية الدولية، دار وبلد النشر غير مذكورين، 1973.
5. بن قدامة موفق الدين، المغني، دار الفكر، ط1، لبنان، 1984.
5. جورج قرم، التبعية الاقتصادية - مآزق الإستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي-، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط3، بيروت، 1986.
6. حسين السيد حسين محمد القاضي، إدارة الدين العام الخارجي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.
7. حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998.
8. حنان درحمون وحسين بورغدة، دور صندوق النقد الدولي في إدارة الديون السيادية الأوروبية - دراسة حالة اليونان، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة سطيف 1، الجزائر، عدد 45- مارس 2016.
9. خليل الهندي وأنطوان الناشف وآخرون، العمليات المصرفية والأسواق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس، لبنان، 2000.
10. رمزي زكي، الديون والتنمية ، دار المستقبل العربي، ط1، مصر، 1985.
11. رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1978.
12. رمزي زكي، محنة الديون وسياسات التحرير في دول العلم الثالث، دار العالم الثالث، القاهرة، 1991.
13. سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005.
14. سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الطبعة الأولى، مصر، 2001.
15. سمير صارم، اليورو، دار الفكر المعاصر، لبنان، 1999.
16. سمير صارم، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2000.
17. صدام مرير الجميلي، الاتحاد الاوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2009.
18. صفوت عبد السلام عوض الله، الوحدة النقدية الأوروبية وأثرها على الاقتصاد المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
19. عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2014.

20. عبد المجيد محمد توفيق، العولمة والتكتلات الاقتصادية: إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرون، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013
21. عمر مصطفى محمد، التكتلات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي في دول النامية: دراسة تجارب مختلفة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.
22. علي لطفي، إقتصاديات المالية العامة، بدون دار وبلد النشر، 1999.
- عزيزة بن سميحة بنت عمارة، الدول النامية وأزمة المديونية الأسباب والحلول، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
23. مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 74.
24. مغاوري شلبي علي، اليورو و الآثار على اقتصاد الدول العربية والعالم، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000.
25. مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية والإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية، الدار الجامعية، الاسكندرية، بدون سنة النشر.
26. هيثم صاحب عجم و علي محمد سعودي، المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب والاستراتيجيات، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013.
27. هيثم يوسف عويضة، الأزمة المالية العالمية وإنعكاساتها الإقليمية "حالة دراسية دبي واليونان 2009-2010"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015.
28. يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014.
29. يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

ثانياً : الملتقيات والندوات والتظاهرات العلمية :

30. بوخاري لولو، عايب وليد، مستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 26-27 فيفري، 2012.
31. خديجة خنطيط ومنال خلخال، اليونان... إنطلاق شرارة أزمة الديون السيادية الأوروبية، ملتقى الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر.
32. ذهبية لطرش، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ملتقى الأزمة المالية والاقتصادية والحكومة العالمية: السياسات والاستراتيجيات البديلة لعلاج الأزمة المالية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.
33. رحمان موسى، بوصبيح صالح رحيمة، الأزمة اليونانية بين الانتشار والانحسار الأوروبي "قراءة في خطط وحلول الأزمة"، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 26-27 فيفري 2012.

34. عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة، مستقبل الاتحاد النقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادى، الجزائر، يومي 26-27 فيفري 2012.
35. عبد الرحمان مغازي، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاد الجزائر، ملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف الجزائر، أيام 20-21 أكتوبر، 2009.
36. معيزي أحلام وحسين ذباح، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على أداء البنوك الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيرها على اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة تبسة الجزائر، 2013.

ثالثاً : مذكرات ماجستير وأطروحات دكتوراه:

أ. أطروحات دكتوراه:

37. الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية وبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المتخلفة مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2002/2003.
38. إلياس حناش، واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل اقتصاد المعرفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: علوم اقتصاد، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر، 2017/2018.
39. حسين بن الطاهر، دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007/2008.
40. صباغ رقيقة، الأزمات المالية العالمية وأثرها على الدول النامية دراسة تحليلية لأثر أزمة الرهن العقاري على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر 41. بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013/2014.
42. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية "دراسة تجارب مختلفة"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجواثر، 2006/2007.
43. علي عبد الغني مهرة، الديون الخارجية وأثارها على عملية التنمية، أطروحة الدكتوراه بجامعة دمشق، سوريا، 1996.
44. عزازي فريدة، نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات (1970-2006)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2013.
45. فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006.
46. فطيمة لبعل، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2017.

47. مسعود مجيظنة، أزمة المديونية العالمية، أطروحة دكتوراه دولة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2004 .
- ب. مذكرات الماجستير:**
48. أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002/2001.
49. بوصيب صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية "دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة -، الجزائر، 2011/2010.
50. خالد أجميمة، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2005-2011)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012.
51. رائد محمد سلمان حلس، فجوة الموارد المحلية وطرق تمويلها في الاقتصاد الفلسطيني، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، 2013.
52. سامية مقعاش، العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاساتها على ميزان مدفوعات الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007/2006.
53. مازن أحمد أبو حصيرة، الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة، جامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2015.
54. عزيزة محمد عبد الله عبيد، أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية على الدين العام للسلطة الفلسطينية للفترة 1997-2013. قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة، جامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2015.
55. فاطمة بن علي تواتي، واقع وآفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2007/2006.
56. لعاطف عبد القادر، سياسات مواجهة أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1994-2005، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2006/2005.

رابعاً : مجلات و الدوريات :

57. أوكار غورلار، انعكاسات إصدار العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" على اقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر 68. الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، 2003.
58. أياد حماد عبد، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابتهها، مجلة جامعة الأنبار الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، 2008.
59. الصوص نداء وآخرون، العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 29، جامعة البلقاء، الأردن، 2012، ص: 105.
60. ابراهيم أنور، تذبذب أسواق الأوراق المالية، ورقة بحثية مقدمة إلى مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية حول التنمية في الاقطاع عربية، العدد 94، جوان السنة التاسعة، معهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010.
61. برغليوت باركو وجسمين رحمن، إعادة تشكيل نمط النمو، مجلة التمويل والتنمية، واشنطن، العدد 49، ديسمبر 2012.
62. بوريش هشام وعفيف هناء، دور المعلومة في أزمة الديون السيادية "دراسة حالة اليونان"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2016.
63. بوزرب خير الدين ومعيذى نجاة، دور الاقتصاديات المهيمنة على النظام المالي العالمي في ظل الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية - قراءة تحليلية باستخدام نظرية الاستقرار بالهيمنة -، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الجزائر، مارس 2018
64. بلقاسم العباس، إدارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثلاثون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.
65. حليم بن دحمان، رفع رؤوس الاموال الأجنبية ساهم في رفع الاستثمارات الأجنبية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 29، فيفري 2011.
66. حنان درحمون وحسين بورغدة، دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية - دراسة حالة اليونان -، مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 1، العدد 45، الجزائر، مارس 2016.
67. خالد الديب، محاضرات في التمويل الدولي، مطبوعة جامعية.
68. صالح فلاح، نظام النقد الدولي ومعضلة الدول الفقيرة، مجلة إتحاد الجامعات العربية للعلوم التطبيقية، المجلد الأول، العدد الثالث، سبتمبر 1999.
69. طلال محمد بطاينة، المديونية الخارجية وأثرها على إقتصاديات الدول النامية، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2000.
70. عاطف لافي مرزوك، أزمة اليورو 2011: تحليل للسياريو العالمي وآثاره المتوقعة على بلدان الخليج، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة السابعة- العدد الواحد والعشرون، جامعة الكوفة، 2011.
71. فاروق محمود الحمد، الوحدة النقدية الأوروبية واليورو: النشأة، والتطور، والآثار، سلسلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، العدد 61، 2000

72. صالح فلاحي، نظام النقد الدولي ومعضلة الدول الفقيرة، مجلة إتحاد الجامعات العربية للعلوم التطبيقية، المجلد الأول، العدد الثالث، سبتمبر 1999.
73. لخضر مرغاد وخالد أحيممة، أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وأثارها على التجارة الخارجية -دراسة حالة الجزائر-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، العدد الثامن، ديسمبر 2017.
74. موسى جديدي، دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد السابع، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، السنة السابعة 2016.
75. محمد عبد الحليم عمر، العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، سلسلة المنتدى الاقتصادي، اللقاء السادس، القاهرة، 22 مارس 1999.
76. مارك الين وهانز فلينش، قضايا قياس الدين الخارجي، مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس 1990، مجلد 27، واشنطن، 1990.
77. محمد طاقة، دراسة حول أزمة الدين العام الأمريكي وآثاره الاقتصادية (ترامب والقوى الخفية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الواحد والخمسون، بغداد، 2017.
78. مفتاح صالح، المالية الدولية، مطبوعة في مقياس المالية الدولية لطلبة السنة الرابعة ليسانس تخصص: مالية نقود وبنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006/2005.
79. مصطفى صايح، انعكاسات الأزمة المالية الأوروبية على الاقتصاد الجزائري، مجلة المغرب الموحد، تونس، العدد الثامن- 01 سبتمبر 2010، ص 14.
80. نبيل حشاد، الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي: من الفكرة إلى اليورو، سلسلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، العدد 55، 1998.
81. نوفل سمايلي وفضيلة بوطورة، إدارة أزمة الديون السيادية اليونانية بين برامج الإنقاذ المالي الدولية وحزم النقشف الوطنية للمدة (2010-2015)، مجلة الكوت الاقتصادية والادارية كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط، العدد 24، بدون بلد النشر، 2016.
82. وليد بشيشي ومجلخ سليم، تحديات السياسة النقدية بإستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثيره بالمتغيرات الخارجية والزمة العالمية، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 30 - الجزء الثاني، الجزائر، بدون سنة نشر.
- خامسا : التقارير ونشریات المؤسسات:**
83. ابليلة فوزية ويوسفراوي سعاد، أزمة الديون السيادية وأثرها على الوحدة النقدية في إطار التكامل الاقتصادي الأوروبي - اليونان أنموذجاً -، جامعة بشار، الجزائر،
84. الشايحي وليد، وسائل سد عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي - دراسة مقارنة، جامعة أم القرى، السعودية، 1990.

قائمة المراجع

85. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي السادس والأربعون 2009، دائرة الأبحاث مطبعة البنك المركزي الأردني، الأردن، أيار 2010.
86. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي السابع والأربعون 2010، دائرة الأبحاث مطبعة البنك المركزي الأردني، الأردن، أيار 2011.
87. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الثامن والأربعون 2011، دائرة الأبحاث مطبعة البنك المركزي الأردني، الأردن، أيار 2012.
88. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الخمسون 2013، دائرة الأبحاث، الأردن، أيار 2014 .
89. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الثاني والخمسون 2015، دائرة الأبحاث مطبعة البنك المركزي الأردني، الأردن، أيار 2016.
90. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الرابع والخمسون 2017، دائرة الأبحاث مطبعة البنك المركزي الأردني، الأردن، حزيران 2018.
91. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، نيويورك، 1995.
92. البنك الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي: إدارة النمو في عالم متقلب، واشنطن، جويلية 2012.
93. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2006.
94. الأمم المتحدة، أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المجلد الثالث، نيويورك، 1989.
95. الأمم المتحدة، تقرير عن أقل البلدان نموا، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، 1995.
96. الأمم المتحدة، أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المجلد الثالث، نيويورك، 1989.
97. الجريد الرسمية، المادة 72، العدد الخامسة والأربعون، 24 ديسمبر 2008.
98. الجريد الرسمية، المادة 58، العدد 44، يوليو 2009.
99. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، سبتمبر 2009.
100. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر 2011.
101. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، 2013.
102. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، 2013.
103. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015: التطورات الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، نوفمبر 2016.
104. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، 2017.
105. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، 2018.
106. بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2001، المغرب، يونيو 2002.
107. بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2002، المغرب، يونيو 2003.
108. بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2005، المغرب، يونيو 2006.
109. بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2006، المغرب، يونيو 2007.
110. بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2009، المغرب، يونيو 2010.

111. بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2012، المغرب، يونيو 2013.
112. بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2013، المغرب، 2013.
113. بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2014، المغرب، 2014.
114. بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2011، المغرب، يونيو 2015.
115. بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2015، المغرب، 2015.
116. بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة المالية 2017، المغرب، 2017.
117. جون بيلس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات المتحدة، 2004.
118. حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
119. رمزي زكي، الإقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989،
120. صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، المجلد 23، العدد 1، واشنطن، مارس 1986.
121. صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، واشنطن، 2011.
122. صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها، فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية، واشنطن، 2014.
123. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2002: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، أبوظبي، 2003.
124. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2004: التجارة الخارجية للدول العربية، أبوظبي، 2005.
125. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008: التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، أبوظبي، 2009.
126. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011: التطورات الاقتصادية الدولية، أبوظبي ، 2012.
127. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012: التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2013.
128. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، العدد السابع والثلاثون، أبوظبي.
129. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، العدد السابع والثلاثون، أبوظبي، 2017.
130. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017: الملاحق الإحصائية ، أبوظبي 2018.
131. عبد اللطيف درويش، الأزمة المالية اليونانية.. جذورها وتداعياتها، مركز الجزيرة للدراسات، 11 يونيو 2012
132. مركز البحوث والدراسات، التقرير الاقتصادي : الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية، الغرفة التجارية الصناعية السعودية، العدد 19 لعام 2011، الرياض، يناير 2012

133. مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير الاقتصادي "الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية، الغرفة التجارية والصناعية بالمملكة العربية السعودية، 2011.
134. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الواحد والأربعون : أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2005.
135. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الأربعة والأربعون : أحداث التطورات الاقتصادية 2007.
136. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والأربعون: أحدث التطورات الاقتصادية ، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2010.
137. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السابع والأربعون: أحدث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2011.
138. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثامن والأربعون: أحدث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2012.
139. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الخمسون : أحداث التطورات الاقتصادية 2014
140. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الواحد والخمسون : أحداث التطورات الاقتصادية 2015.
141. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثاني والخمسون : أحداث التطورات الاقتصادية 2016.
142. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثالث والخمسون : أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2017.
143. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الرابع والخمسون : أحداث التطورات الاقتصادية، 2018.
144. مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير التضخم للربع الرابع 2011، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض.
145. مؤسسة جدوى الاستثمار، أزمة اليورو وتداعياتها على السعودية، المملكة العربية السعودية، ماي 2010.
- نشرة صندوق النقد الدولي، اتفاق على مستوى خبراء الصندوق "أوروبا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو"، واشنطن، 2 ماي 2010.
146. نشرة صندوق النقد الدولي، برنامج اليونان "الصندوق يوافق على قرض لليونان بمقدار 30 مليار يورو باستخدام إجراءات المسار السريع"، واشنطن، 09 ماي 2010.
147. نشرة صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي يوافق يتيح لليونان 28 مليار يورو من خلال تسهيل الصندوق الممدد، 15 مارس 2012.

II- المراجع باللغة الأجنبية :

Frist : Book:

148. Banque D' Algerie, **Rapport 2004: Evolution Economique et Monetaire en Algerie**, Alger, Juillet 2005.
149. Banque D' Algerie, **Rapport 2009: Evolution Economique et Monetaire en Algerie**, Alger, Juillet 2010.
150. Calard Daniel, **La Conférence de Barcelone et Partenariat euro-mediterranneen**, politique étranger, paris, 1995.
151. Desli Evangelia and pelagidis Theodore, **Greece's Sudden Faltering Economy: From Boom to Bust with special reference to the dept problem paper**, International Political Economy, April 2012.
152. Hossein Askari, **Innovation financière et dette du tiers monde**, OCDE, paris, 1991.
153. François Descheemakere, **Mieux comprendre L' EURO** (Paris:d' organisation,1998).
154. George corm, **L'endettement des pays ou voie de développement**, 155. Mécanismes et conséquences de l'endettement des tiers -monde- O.P.U, 1982.
156. Meghir Costas and Vayanos Dimitri, **The economic crisis in Greece a time of a reform and opportunity**, University college London, UK, August 2010.
157. Jackso. J., **The United States as a Net Debtor Nation: Overview of the International Investment Position**, Congressional Research Service, US, October, 200.
158. Jean-Pierre Faugère, **Economie Européenne**. Presse de Sciences Po, Paris, 1999.
159. Jean Marc Siroén Armand ,**Finances Internationales**, Sous la direction de Colin éditeur, Paris, 1993.
160. Jonas Pontusson And Nancy Bermeo, **Coping with Crisis Government Reactions to the great Recession**, The Russel Sage Foundation, New York, 2012.
161. Jennifer Grady and Richard J, **Lee Sovereign CDS: Lessons from the Greek Debt Crisis**, RK&o, new York, USA, March 16.
162. Katinka Barysch, **New Europe And There Economic Crisis**, Centre for European Reform, London, February 2009.
163. Muhamed Akram, **The Greek Sovereign Debt Crisis: Antecedents, Consequences and Reforms Capacity**, Journal of Economics and Behavioral Studies Vol. 2, No. 6, pp. 306-318, June 2011.
164. Neghir costas and other, **The economic crisis in Greece A tim of Reform and opportunity**, 5 August, 2010.
165. R. Rosa. Rodriguez, **les problèmes structurel des relations économiques internationales de l'amérique latine**, Dross, Genève, 1963.

- 166.Rebecca Nelson and others, **Greece's debt crisis over view policy Responses and Implication**, Perpared for Members and Committees of Congress, Congressional research services, USA, August 18, 2011.
- 167.Raymond J. Ahearn, James K.Jackson, **The Future of the Eurozone and U.S. Interesse**, Congressional Research Service, January 2012.
- 168.Susanne Erbe, **The Fight of Capital From Developing Countries**, review of international trade and development, November-December, 1995.
- 169.Sony Kapoor, **Création d'un Cadre De Gestion Des Crises**, European Parliament, Affaires Economiques Et Monétaires, Septembre 2010.
- 170.Parliament, Affaires Economiques Et Monétaires, Septembre 2010.
- 171.Spyridon N. Litsas And Dimitrios V. Skiadas, **Stateness and Sovereign Debt: Greece in the European Conundrum**, Lexington Books, United Kingdom, 2013.
- 172.Skapendas Stegios, **Seven myths About the Greek debt Crisis**, Departement economic, University of California, USA, October 31.
- 173.Tazotze lanara, **The Impact of Ant-crisis Measures and the social and employment situation Greece**, European economic and social committee workers Group, 2012, p: 3.
- 174.Ioannes yannis, **Greece The eurozone and the dept crisis**, text presentation at the conference world of the crisis and shifting Geopolitics karamanlis chair, Fletcher school of law and diplomacy, 28 October, 2011.
- 175.William R. Klein, **International Debt Systematic and Policy Response**, institute of international economics, D.C, Washington.
- 176.World Bank, **Developments and Perspect for External Debt of the Developing countries (1970-1980)**, Washington, D.C, 1981.
- 177.Yves Gauthier, **La crise mondiale de 1973 au nous jours**, édition la complèxe, Paris, 1989.
- Second: Reports:**
- 178.Agenda for European Union in NTU Model United Nation, **European Debt Crisis**, 2012.
- 179.Alleron Monique et Bon Philippe et Bonnaud Jean-Jacques, **Les Enjeux de L' Euro**, Economica, Paris.
- 180.Dadush, U., Paradigm Lost “ **The Euro in Crisis**”, Carnegie Endowment for International Peace, Washington.
- 181.Pierre BERNARD-REYMOND et Richard YUNG, **RAPPORT D'INFORMATION**, FAIT au nom de la commission des affaires européennes (1) sur la gouvernance économique européenne, Sénat,Session Ordinaire de 2010-2011.
- 182.European Central Bank, **The Monetary Policy of the ECB**, Germany, 2011.
- 183.European Commission, Excessive Debt Procedure Notification.
- 184.J.C. Berthélemy, **Dette des tiers-monde** . Presses Universitaires de France. Paris. 1995.

185. Jason voss, **European Sovereign Debt Crisis: Overview, Analysis, and Timeline of Major Events**, CFA Institute Enterprising Investor, <http://blogs.cfainstitute.org/investor/30/05/2012>.
186. Juan Carlos Conesa, **Chronic Sovereign Debt Crises in the Eurozone**, Federal Reserve Bank of Minneapolis, May 2012
187. Commission Européenne Publications, (Mars), 1999.
188. European Commission, **European Economic Forecast**, Luxembourg, Spring.
189. The International Monetary Fund (IMF), **World Economic Outlook Database**, September 2011.
190. Gibson Heather and others, **The Greek financial crisis growing imbalances and sovereign spreads**, Working paper, University of Leicester, UK, March 2011.: International Monetary Fund, **World Economic Outlook Tension from the Two-Speed Recovery Unemployment**, Commodities, and Capital Flows,
191. Ministre Des Finances, **Rapport de Présentation de Projet de la Loi de Finances pour 2009**, Algerie, 2009.
192. Uri Dadush and Bennett Stancil, **“Europe’s Debt Crisis: More than a Fiscal Problem,” in Paradigm Lost: The Euro in Crisis**, ed. Uri Dadush and Contributors (Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2010.
193. Strategica, **Le Conseil de la monnaie et du crédit autorise quatre banques à augmenter leur capital**, Revue
194. bimestrielle de business et de finance n°53, Novembre-December 2009.
195. Woestman lais, **The Global Economic crisis and Gender Relation : the Greek Case**, Awid Toronto, Canada, 2010.

ج. المواقع الالكترونية :

196. سكاى نيوز عربية، أزمة الديون اليونانية، تاريخ الاطلاع: 2018/08/02، على الموقع التالي: <https://www.skynewsarabia.com>
197. محمد إبراهيم السقا، ما هي الديون السيادية، متاح على موقع : تاريخ الاطلاع: 2018/07/16، <https://ahphabeta.argaam.com/article/detail/14786>
- <http://www.info-europe.fr>
198. خالد الديب، مذكرات التمويل الدولي، تاريخ الإطلاع: 2018/08/09، على الموقع: <https://www.kau.edu.sa/Files/0053859/Subjects>
199. موسوعة الجزيرة ، بنك الاستثمار الأوروبي، تاريخ الإطلاع في: 2018/10/18، على الموقع التالي: <https://www.google.com/amp/www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/economy/2016>
200. visite site dat: 20-05-2012 <http://www.investingreece.gov.gr/default.asp?pid=16&la=6>
201. موسوعة ويكيبيديا، أزمة الديون السيادية الأوروبية، تاريخ الاطلاع : 2018/07/06، المتاح على الموقع التالي: https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/1/12/Budget_Deficit_and_Public_Debt_to_GDP_in_2012_%28for_selected_EU_Members%29-ar.png?1565206540270

202. Wikipedia , **European sovereign-debt crisis**- Wikipedia 2012/07/07 :
http://en.wikipedia.org/wiki/European_sovereign-debt_crisis
203. موسوعة الجزيرة نت، الوطن العربي، تاريخ التصفح: 2018/11/01، نقلا عن موقع الجزيرة:
www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d0e82da9-41fb-4c0e-bbb7-4e8b14403730
204. موسوعة أرقام، ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة للسعودية، تاريخ الاطلاع : 2019/06/13، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:
<https://www.argaam.com/ar/article/detail/id/613552>
205. موسوعة البصائر، النظام الأوروبي للبنوك المركزية، تاريخ الإطلاع في: 2018/10/18، على الموقع التالي:
<https://elbassair.net/Centre20%de20%téléchargement/maktaba>
206. European Financial Stability Facility, EFSF, July 2012 .
www.efsf.europa.eu/attachments/faq_en.pdf- 08/07/2012.
207. Pierre Breteau et Maxime Vaudano, **La crise grecque en neuf plans d' austérité : trois plans d' aide et une réélection**, le Monde, 30/06/2015 In link:
http://www.lemonde.fr/lesdecodage/article/2015/06/30/crise-grecque-8-plans-d-austerite-depuis-2009-4-gouvernement-2-plans-d-aide_4664337_4355770.html
208. OECD, **Borrowing-External borrowing**, Statistic Data, Available at, Visit Data:
10/6/2012 : <http://www.oecd.org/ststistics>.
209. OECD, **Selectd indicators of the Greece economy**, Statistic Data, Available at, Visit Data: 15/7/2012 : <http://www.oecd.org/ststistics/>.
210. National Statistical services of Greece, **The Greek economy**, Hellenic Republic, Hellenic Statistical Authority, Available at www. Statistics.gr, 30 August, 2012.
211. جريدة القدس الدولية، اتفاق قادة أكبر خمس اقتصاديات صاعدة في العالم " بريكس " حول قضايا الاقتصاد والتمويل، تاريخ الاطلاع: 2012/06/05، متاح على الموقع :
<http://www.alquds.com/news/article/view/id/257353>
212. محمد إبراهيم السقا، السيناريوهات المستقبلية لليورو، الصحيفة الاقتصادية الإلكترونية، تاريخ الاطلاع في: 30-05-2012، مقال متاح على موقع :
http://www.aleqt.com/2011/01/07/article_488411.html.
213. ستيفن ثيل، اليورو لن ينهار، السبت 13 فيفري 2010، متاح على موقع، تاريخ الاطلاع: 05-06-2012
www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=13022010&id=7ff74167-3d3f-4a8d-b02d-3eadbd926f28
214. Getting Nashty, **Greece Debt Crisis**, Midterm.,
<http://www.guardian.co.uk/business/2010/may/05/greece-debt-crisis-timeline> 01/06/2012.
215. Jason voss, **European Sovereign Debt Crisis: Overview, Analysis, and Timeline of Major Events**, CFA Institute Enterprising Investor,
<http://blogs.cfainstitute.org/investor/30/05/2012>.

الملاحق

الملحق رقم (01-03): تطور حجم الودائع لدى المصارف السعودية خلال الفترة (2000-2017).

الوحدة: مليون ريال سعودي

البيانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
أولاً: حسب النوع									
الودائع تحت الطلب	114,481	130,192	150,010	167,577	211,170	219,251	243,418	311,365	342,488
الودائع الزمنية والادخارية	90,832	91,680	108,028	113,82	136,673	165,266	226,027	283,059	367,624
الودائع الأخرى شبه النقدية	58,299	59,238	70,232	81,061	88,122	104,869	121,815	123,140	136,007
ثانياً: حسب القطاع									
القطاع الخاص	217,093	229,032	276,000	303,161	360,514	408,595	474,894	573,606	667,423
القطاع العام	46,518	52,093	52,093	58,859	75,451	80,792	116,365	143,958	178,695
ثالثاً: حسب العملة									
الودائع بالعملة المحلية	214,572	230,839	268,479	297,835	370,690	411,652	488,680	616,932	734,148
الودائع بالعملة الأجنبية	39,040	50,286	59,791	64,185	65,275	77,735	102,580	100,631	111,971
إجمالي الودائع المصرفية	263,612	281,125	328,270	362,020	435,965	489,387	591,259	717,564	846,118
البيانات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
أولاً: حسب النوع									
الودائع تحت الطلب	433,162	530,072	631,056	753,970	857,280	989,174	976,231	974,094	1,000,105
الودائع الزمنية والادخارية	323,377	298,283	305,441	324,428	345,035	398,743	434,501	491,595	447,827
الودائع الأخرى شبه النقدية	183,009	156,495	157,136	182,211	199,664	187,661	194,036	151,321	171,130
ثانياً: حسب القطاع									
القطاع الخاص	720,919	779,564	890,244	998,255	1,103,216	1,221,838	1,256,308	1,304,465	1,269,698
القطاع العام	219,630	205,286	213,390	262,354	298,764	353,740	348,459	312,546	349,364
ثالثاً: حسب العملة									
الودائع بالعملة المحلية	779,819	861,753	967,199	1,101,214	1,231,418	1,418,165	1,443,778	1,493,991	1,480,083
الودائع بالعملة الأجنبية	160,730	123,97	136,435	159,394	170,562	157,414	160,989	123,019	138,979
إجمالي الودائع المصرفية	940,548	984,850	1,103,634	1,260,608	1,401,980	1,575,579	1,604,768	1,617,010	1,619,062

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على:

- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الرابع والخمسون: أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2018، ص: 58.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثالث والخمسون: أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2017، ص: 56.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثامن والأربعون: أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2012، ص: 39.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الرابعة والأربعون: أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2007، ص: 51.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الواحد والأربعون: أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2005، ص: 99.

الملحق رقم (02-03): تطور الودائع المصرفية المجمعة في المصارف الجزائرية خلال الفترة (2000-2017).

الوحدة: مليار دينار

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
2,946,9	2560,8	1750,4	1224,4	1127,9	718,90	642,16	554,92	-	أ. الودائع تحت الطلب
2705,1	2369,7	1597,5	1108,3	1019,89	648,77	548,13	499,17	-	المصارف العمومية
241,8	191,1	152,9	116,1	108,02	70,130	94,038	55,753	-	المصارف الخاصة
1991	1761	1649,8	1632,9	1577,4	1724,0	1485,19	1235	-	ب. الودائع لأجل
1870,3	1671,5	1584,5	1575,3	1509,5	1656,5	1312,9	1152	-	المصارف العمومية
120,7	89,5	65,3	57,6	67,9	67,475	172,22	82,994	-	المصارف الخاصة
223,9	195,5	116,3	103,3	2705,3	2442,9	2127,3	1789,9	-	ج. الودائع موضوعة كضمان
185,1	162,9	85,6	79	-	-	-	-	-	المصارف العمومية
38,8	32,6	30,7	24,3	-	-	-	-	-	المصارف الخاصة
5161,8	4517,3	3516,5	2960,6	2705,3	2442,9	2127,3	1789,9	-	د. مجموع الفروض المجمع
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	البيان
4499	3732,2	3891,7	4428,2	3537,5	3356,4	3495,8	2870,7	2502,9	أ. الودائع تحت الطلب
3765,5	3060,5	3297,7	3705,5	2942,2	2823,3	3095,8	2569,5	2241,9	المصارف العمومية
733,5	671,7	594	722,7	595,3	533,1	400	301,2	261	المصارف الخاصة
4708,5	4409,3	4443,4	4090,3	3691,7	3333,6	2787,5	2524,3	2228,9	ب. الودائع لأجل
4233	4010	4075	3800	3380,4	3053,6	2552,3	2333,5	2079	المصارف العمومية
475,5	398,6	367,6	290,1	311,3	280	235,2	190,8	149,9	المصارف الخاصة
1024,7	938,4	865,6	599	558,2	548	449,7	424,1	414,6	ج. الودائع موضوعة كضمان
782,1	833,7	751,2	494,4	419,4	426,2	351,7	323,1	311,1	المصارف العمومية
242,6	104,7	114,4	104,6	138,8	121,8	98	101	103,5	المصارف الخاصة
10232,2	9079,9	9200,7	9117,5	7787,4	7238	6733	5819,1	5146,4	د. مجموع الفروض المجمعة
%85,8	%87,1	%88,3	%87,7	%86,6	%87,1	%89,1	%89,8	%90	حصة المصارف العمومية
%14,2	%12,9	%11,7	%12,3	%13,4	%12,9	%10,9	%10,2	%10	حصة المصارف الخاصة

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على:

- Banque D' Algerie, **Rapport 2004: Evolution Economique et Monetaire en Algerie**, Alger, Juillet 2005, p: 71

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، سبتمبر 2009، ص: 121.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، 2013، ص: 115.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، جويلية 2018، ص: 73.

الملحق رقم (03-03): تطور مؤشرات سوق الأسهم السعودية خلال الفترة (2000-2016).

التغير السنوي (%)	مؤشر أسعار الأسهم (نقطة)	التغير السنوي (%)	الصفقات المنفذة (ألف صفقة)	التغير السنوي (%)	القيمة السوقية للأسهم المصدرة (مليار ريال)	التغير السنوي (%)	قيمة الأسهم المتداولة (مليار ريال)	التغير السنوي (%)	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	العام
11,3	2258,29	13,7	498,1	11,3	254,5	15,4	65,3	5,2	2774,6	2000
7,6	2430,11	21,5	605	7,9	274,5	28	83,6	24,7	3459,2	2001
3,6	2518,08	70,8	1033,7	2,3	280,7	60	133,8	150,9	8679,2	2002
76,2	4437,58	264,1	3763,4	110,1	589,9	345,9	596,5	220,6	27829,3	2003
84,9	8206,23	253,9	13319,5	94,7	1148,6	197,4	1773,9	85	51491,7	2004
103,7	7933,29	249,9	46608	112,3	2438,2	133,3	4138,7	19,3	61406,7	2005
-40,9	11175,96	106,2	96095,9	-49,7	1225,9	27,1	5261,9	11,6	68515,3	2006
39,1	11038,7	-31,7	65665,5	58,8	1946,4	-51,4	2557,7	-15,6	57829,0	2007
-56,5	4803,0	-20,6	52135,9	-52,5	924,5	-23,3	1962,9	1,6	58726,0	2008
27,5	6121,8	-30,1	36458,3	29,3	1195,5	-35,6	1264,0	-3,5	56685,0	2009
8,2	6620,8	-46,4	19536,1	10,9	1325,4	-39,9	759,2	-41,3	33255,0	2010
-3,1	6417,7	30,8	25546,9	-4,1	1270,8	44,7	1098,8	46	38544,6	2011
6	6801,2	64,8	42105	10,2	1400,3	75,6	1929,3	70	82544,9	2012
25,5	8,535.6	-31,2	28,967.7	25,2	1,752.9	-29	1,369.7	-39,2	52,306.3	2013
-2,4	8,333.3	23,5	35,761.1	3,4	1,812.9	56,7	2,146.5	34,1	70,118.4	2014
-17,1	6,911.8	-14,9	30,444.2	-12,9	1,579.1	-22,6	1,660.6	-6	65,920	2015
4,3	7,210.4	-10,4	27,273.7	6,5	1,682	-30,3	1,157	2,7	67,729.2	2016
0,2	7,226.3	-19,7	21,895.3	0,5	1,689.6	-27,7	836.3	-35,1	43,968.7	2017

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على:

- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثالث والخمسون: أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2018، ص: 46.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثامن والأربعون: أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2012، ص: 29.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الأربعة والأربعون: أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2007، ص: 42.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الواحد والأربعون: أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2005، ص: 76.

الملحق رقم (03-04): تطورات عرض النقود خلال الفترة (2000-2016).

الوحدة: مليون ريال سعودي

نهاية السنة	النقد المتداول خارج المصارف 1	الودائع تحت الطلب 2	1 ن (2+1)	الودائع الزمنية والادخارية 4	2 ن (4+3)	الودائع الأخرى شبه النقدية 6	3 ن (6+5) 7
2000	51019	114481	165500	90832	256332	58299	314631
2001	49203	130192	179396	91685	271080	59248	330328
2002	52329	150010	202339	108028	310367	80059	390427
2003	55445	167577	223022	113382	336404	81061	417465
2004	60133	211170	271303	136673	407976	88122	496098
2005	64288	219251	283539	165266	448805	104869	553675
2006	69324	243418	312742	226027	538769	121815	660583
2007	72192	311365	383557	283059	666616	123140	789755
2008	83006	342488	425494	367624	793118	136007	929125
2009	88395	433162	521558	323377	844935	184009	1028944
2010	95520	530072	625592	298283	923874	156495	1080370
2011	119929	641056	760985	305441	1066427	157136	1223563
2012	133,146	753,970	887,115	324,428	1,211,543	182,211	1,393,754
2013	143,169	857,280	1,000,449	345,035	1,345,485	199,664	1,545,149
2014	153,777	989,174	1,142,951	398,743	1,541,694	187,661	1,729,356
2015	168,529	976,231	1,144,760	434,501	1,579,261	194,036	1,773,296
2016	170,341	974,094	1,144,435	491,595	1,636,030	151,321	1,787,352

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على:

- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الرابع والخمسون: أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2018، ص: 88.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي التاسع والأربعون: أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2013، ص: 87.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الأربعة والأربعون: أحداث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، 2007، ص: 79.

الملحق رقم (03-05): تطور الوضعية النقدية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2016).

الوحدة: مليار دينار جزائري

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
10246,9	7415,5	5515	4179,7	3119,2	2342,6	1755,7	1310,8	775,9	صافي الموجودات الخارجية
3291-	1420,9-	687,5-	109,2-	618,9	1011,8	1145,8	1162,7	1246,7	صافي الموجودات الداخلية
6955,9	5994,6	4827,6	4070,4	3738	3354,4	2901,5	2473,5	2022,5	النقود وشبه النقود M2
16	24,2	18,6	11,7	11,4	15,6	17,3	22,3	13	نسبة التغير M2
131,6	106,7	529,6	120,8-	-45,1	11,7-	1,5-	6,7-	23-	نسبة الموجودات الداخلية
3,6	3,5	3,6	3,5	3,1	2,9	3,4	3,2	3,7	المضاعف النقدي
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	البيان
11227,4	12596,1	15375,4	15734,5	15225,2	14940	13922,4	11996,5	10885,7	صافي الموجودات الخارجية
3747,2	1220,2	1670,9-	2047,7-	3283,6-	3924,8-	3993,2-	3715,8-	3712,6-	صافي الموجودات الداخلية
14974,6	13816,3	13704,5	13686,7	11941,5	11015,1	9929,2	8280,7	7173,1	النقود وشبه النقود M2
8,4	0,8	0,1	14,6	8,4	10,9	19,9	15,4	3,1	نسبة التغير M2
207,1	173	18,4	37,6	16,3	1,7	7,5	0,1	12,8	نسبة الموجودات الداخلية
2,4	2,6	2,6	2,9	2,9	3	3,2	3,2	3,2	المضاعف النقدي

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على:

-Banque D' Algerie, **Rapport 2004: Evolution Economique et Monetaire en Algerie**, Alger, Juillet 2005, p: 131.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، سبتمبر 2009، ص: 183.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، 2013، ص: 179.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، جويلية 2018، ص: 155.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، الجزائر، جويلية 2018، ص: 148.

الملحق رقم (06-03): هيكل الودائع لدى البنوك المرخصة طبقاً لنوع العملة والجهة المودعة خلال الفترة

الوحدة: مليون دينار (2017-2004).

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	البيان
1,550.3	1,628.2	1,557.2	1,299.0	1,177.4	1,309.9	1,205.6	القطاع العام
195.9	294.8	277.3	224.0	269.9	296.8	305.8	الودائع تحت الطلب
2.5	1	0.8	2	1.5	1.1	1.8	التوفير
1,351.9	1,332.4	1,279.1	1,073.0	906.0	1,012.0	898.0	الودائع لأجل
18,343.9	16,256.7	14,292.0	12,499.1	11,266.7	9,736.7	8,097.8	القطاع الخاص (مقيم)
4,904.9	4,293.5	3,599.6	3,270.8	3,083.8	2,857.4	2,205.1	الودائع تحت الطلب
2,560.9	2,226.3	1,921.7	1,802.8	1,761.2	1,694.7	1,569.0	التوفير
10,878.1	9,736.9	8,770.7	7,425.5	6,421.7	5,184.6	4,323.7	الودائع لأجل
2,407.9	2,264.3	2,117.0	2,089.0	2,054.0	1,995.5	2,163.0	القطاع الخاص (غير مقيم)
812.5	685.6	584.0	491.8	472.0	509.2	723.6	الودائع تحت الطلب
413.1	338.5	220.8	197.3	234.1	260.6	257.1	التوفير
1,182.3	1,240.2	1,312.2	1,399.9	1,347.9	1,225.7	1,182.3	الودائع لأجل
202.7	149.2	136.4	101.0	93.8	77.2	97.7	مؤسسات مالية غير مصرفي
57.8	33.5	51.1	15.3	9.7	11.0	9.6	الودائع تحت الطلب
0.4	0.6	0.3	0.8	0.3	0.2	0.7	التوفير
144.5	115.1	85.0	84.9	83.8	66.0	87.4	الودائع لأجل
22,504.8	20,298.4	18,102.6	15,988.1	14,591.9	13,119.3	11,564.1	المجموع
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	البيان
2,336.2	2,470.2	2,717.1	2,471.1	2,006.6	1,696.1	1,533.8	القطاع العام
251.5	461.9	378.0	293.9	271.3	240.1	238.0	الودائع تحت الطلب
18.9	2.8	0.6	1.9	1.1	0.5	1.4	التوفير
2,065.8	2,005.5	2,338.5	2,175.3	1,734.2	1,455.5	1,294.4	الودائع لأجل
26,916.3	26,952.9	25,799.7	23,976.9	22,195.8	20,387.0	19,905.8	القطاع الخاص (مقيم)
8,261.8	8,647.7	8,163.8	7,419	6,765.7	6,114.0	5,642.5	الودائع تحت الطلب
5,116.9	4,725.2	4,034.9	3,651.6	3,234.8	3,293.3	2,887.5	التوفير
13,537.6	13,580	13,601	12,906.3	12,195.3	10,979.7	11,375.8	الودائع لأجل
3,635.6	3,091.4	3,638.5	3,452.6	3,113.0	2,611.7	2,661.3	القطاع الخاص (غير مقيم)
1,255.7	1,135.6	1,308.8	1,187.3	1,132.1	1,029.3	908.3	الودائع تحت الطلب
603.3	488.8	550.1	533.6	663.1	419.7	485.5	التوفير
1,776.6	1,467.0	1,779.6	1,731.7	1,317.8	1,162.7	1,267.5	الودائع لأجل
309.6	385.5	443.2	360.4	277.8	274.9	277.0	مؤسسات مالية غير مصرفي
64.2	67.4	97.6	87.1	68.8	69.4	88.0	الودائع تحت الطلب
0.2	1.3	1	1.6	1.4	0.6	0.3	التوفير
245.2	316.8	344.6	271.7	207.6	204.6	188.7	الودائع لأجل
33,197.7	32,900.0	32,598.5	30,261.0	27,593.2	24,969.7	24,377.9	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على:

- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الرابع والخمسون 2017، دائرة الأبحاث مطبعة البنك المركزي الأردني، الأردن، حزيران 2018، ص: 92.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي التاسع والأربعون 2012، دائرة الأبحاث مطبعة البنك المركزي الأردني، الأردن، أيار 2013، ص: 90.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الخامس والأربعون 2008، دائرة الأبحاث مطبعة البنك المركزي الأردني، الأردن، أيار 2009، ص: 97.

الملحق رقم (03-07): إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية المغربية خلال الفترة (2007-2017).

الوحدة: مليون

الودائع المصرفية بالدولار	الودائع المصرفية بالدرهم	السنة
64,870.9	500,349.0	2007
69,054	559,219.0	2008
83,907.1	659,518.0	2009
82,854.0	692,403.0	2010
93,758.2	804,183.0	2011
99,512.3	839,237.0	2012
97,693.9	822,387.0	2013
101,723.5	871,374.0	2014
114,304.2	1,120,181.0	2015
95,335.4	931,903.3	2016
101,860.7	984,229.0	2017

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، أبوظبي، 2009، ص: 344.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، أبوظبي، 2011، ص: 365.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، أبوظبي، 2013، ص: 404.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، أبوظبي، 2015، ص: 467.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، أبوظبي، 2016، ص: 490.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، أبوظبي، 2018، ص: 363.

الملحق رقم (03-08): أحجام التداول وعدد الأسهم المتداولة قطاعياً في بورصة عمان خلال الفترة (2004-2017).

المجموع	عدد الأسهم المتداولة بالمليون سهم			المجموع	حجم التداول بالمليون دينار			السنة
	قطاع المالي	قطاع الخدمات	قطاع الصناعي		قطاع المالي	قطاع الخدمات	قطاع الصناعي	
1,338.7	664.5	197.7	476.5	3,793.2	2,403.8	379.9	1,009.5	2004
2,581.7	1,592.0	370.9	618.8	16,871.1	13,200.7	1,195.9	2,474.5	2005
4,104.3	2,981.2	387.8	735.3	14,209.9	11,570.2	942.2	1,697.5	2006
4,479.4	2,768.2	712.9	998.3	12,348.1	8,755.0	1,682.2	1,910.9	2007
5,442.3	3,202.2	1,299.8	940.3	20,318.0	9,638.9	5,422.3	5,246.8	2008
6,022.5	4,185.6	1,309.1	527.8	9,665.3	6,344.7	2,030.8	1,289.8	2009
6,988.9	4,879.7	1,235.9	873.3	6,690.0	4,174.1	1,744.7	771.2	2010
4,072.3	2,547.3	733.7	791.3	2,850.3	1,757.4	576.0	516.9	2011
2,384.1	1,538.7	464.5	380.9	1,978.8	1,189.5	403.9	385.4	2012
2,705.8	1,878.5	444.9	382.4	3,027.2	2,221.4	408.1	397.7	2013
2,321.8	1,508.2	423.1	390.4	2,263.4	1,510.8	373.5	379.1	2014
2,585.8	1,777.8	460.4	347.6	3,417.1	2,340.9	729.6	346.6	2015
1,836.7	1,077.3	396.5	362.9	2,329.5	1,202.1	423.6	703.7	2016
1,716.7	1,051.2	383.8	281.7	2,926.2	1,895.5	375.0	655.7	2017

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على:

- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الرابع والخمسون 2017، دائرة الأبحاث مطبعة البنك المركزي الأردني، الأردن، حزيران 2018، ص: 97.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي التاسع والأربعون 2012، دائرة الأبحاث مطبعة البنك المركزي الأردني، الأردن، أيار 2013، ص: 102.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الخامس والأربعون 2008، دائرة الأبحاث مطبعة البنك المركزي الأردني، الأردن، أيار 2009، ص: 95.

الملحق رقم (03-09): تطور مؤشرات بورصة دار البيضاء خلال الفترة (2000-2017).

مؤشر «MADEX»	مؤشر «MASI»	الرسملة بالمليون درهم	مبلغ المعاملات بالمليون درهم	نهاية السنة
3,693.02	3,995.7	114,881	6,832.5	2000
3,323.08	3,568.68	104,740	5,009.7	2001
2,512.69	2,980.44	87,175	9,545.6	2002
3,174.56	3,943.51	115,507	11,388.8	2003
3,522.38	4,521.98	206,517	30,004.4	2004
4,358.87	5,539.13	252,326	48,041.3	2005
7,743.81	9,479.45	417,092	36,528.1	2006
10,464.34	12,694.97	586,328	137,479.4	2007
9,061.02	10,984.29	531,750	59,360.1	2008
8,464.47	10,443.81	508,893	36,791.2	2009
10,335.25	12,655.20	579,020	29,615.7	2010
9,011.6	11,027.7	516,222.3	18,885.8	2011
7,614.0	9,359.2	445,268.0	16,213.8	2012
7,418.1	9,114.1	451,112.9	18,278.6	2013
7,842.8	9,620.1	484,447.5	49,808.8	2014
7,255.2	8,925.7	453,316.3	20,286.6	2015
9,547.3	11,644.2	583,380.3	22,115.5	2016
10,100.3	12,388.8	626,965.4	21,047.7	2017

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على:

- بنك المغرب، التقرير السنوي للسنة المالية 2010، المغرب، 2011، ص: 171.

- بنك المغرب، التقرير السنوي للسنة المالية 2017، المغرب، 2018، ص: 257.

الملحق رقم (03-10): التغير في عرض النقد (M2) والعوامل المؤثرة عليه خلال الفترة (2004-2017).

الوحدة: مليون دينار

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	البيان
1,197.1	1,779.9	765.3-	458.5	1,407.4	191.0	317.4	الموجودات الأجنبية (صافي)
1,096.3	70,8-	3,462.7	1,038.6	338.3	1,601.6	788.3	الموجودات المحلية (صافي)
2,293.4	1,709.1	2,697.4	1,497.1	1,745.7	1,792.6	1,105.7	عرض النقد M2
510.5	466.5	739.9	266.6	505.2	868.4	273.1	عرض النقد M1
164.1	14.7	492.4	145.0	370.2	242.8	29.3-	النقد المتداول
346.4	451.8	247.5	121.6	135.0	625.6	302.4	الودائع تحت الطلب بالدينار
1,782.9	1,242.6	1,957.5	1,230.5	1,240.5	924.2	832.6	شبه النقد
222.5	74.7	331.7	65.6	62.9	14.9-	154.9	ودائع تحت الطلب بالعملة الأجنبية
1,560.4	1,167.9	1,625.8	1,164.9	1177.6	939.1	677.7	ودائع التوفير ولأجل، منها:
119.8	510.9-	631.6-	237.4	347.8	224.7	324.3	بالعملة الأجنبية
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	البيان
9,122.6	8,845.4	8,137.3	7,932.3	6,923.4	2,704.6-	708.4-	الموجودات الأجنبية (صافي)
23,835.0	24,030.8	23,468.2	21,308.1	20,440.0	3,530.8	2,520.6	الموجودات المحلية (صافي)
32,957.6	32,876.2	31,605.5	29,240.4	27,363.4	826.2	1,812.2	عرض النقد M2
10,135.2	10,386.9	9,880.2	9,231.7	8,408.4	60.4-	721.5	عرض النقد M1
4,326.5	4,181.3	3,933.2	3,804.4	3,606.6	195.7	175.7	النقد المتداول
5,808.7	6,205.6	5,947.0	5,427.3	4,801.8	256.1-	545.8	الودائع تحت الطلب بالدينار
22,822.4	22,489.3	21,725.3	20,008.7	18,955.0	886.6	1,090.7	شبه النقد
2,660.8	2,776.9	2,510.4	2,242.3	2,175.6	732.4	195.8	ودائع تحت الطلب بالعملة الأجنبية
20,161.6	19,712.4	19,214.9	17,766.4	16,779.4	154.2	894.9	ودائع التوفير ولأجل، منها:
3,035.7	2,642.0	2,199.2	2,221.2	2,459.6	1,137.3	98.6	بالعملة الأجنبية

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على:

- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الرابع والخمسون 2017، دائرة الأبحاث مطبعة البنك المركزي الأردني، الأردن، حزيران 2018، ص: 97.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي التاسع والأربعون 2012، دائرة الأبحاث مطبعة البنك المركزي الأردني، الأردن، أيار 2013، ص: 102.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الخامس والأربعون 2008، دائرة الأبحاث مطبعة البنك المركزي الأردني، الأردن، حزيران 2009، ص: 95.

الملحق رقم (03-11): تطور مكونات المجمع النقدي (م3) خلال الفترة (2000-2017).

الوحدة: مليون/مليار درهم

نهاية السنة	العملة الائتمانية	النقود الكتابية	التوظيفات تحت الطلب	أصول نقدية أخرى	المجمع م3
2000	58169	123094	35240	76281	292784
2001	66025	144087	39581	84294	333987
2002	69556	159522	43097	83337	355512
2003	74890	176247	47843	87360	386340
2004	79715	196056	52918	87741	416818
2005	89906	241182	59429	120990	511508
2006	109177	278406	65446	151527	604556
2007	120045	339677	72421	177854	709997
2008	128091	363751	79869	234275	805986
2009	136664	391831	87336	246824	862655
2010	145235	407054	93802	258149	904240
2011*	158,3	431,6	102,9	269,9	962,8
2012	163,6	448,5	111,4	268,7	992,2
2013	171,4	457,6	120,3	273,9	1023,2
2014	179,4	481,2	130,0	295,6	1086,2
2015	192,6	514,4	138,4	302,6	1148,0
2016	203,2	548,6	146,2	304,3	1202,4
2017	218,8	591,6	153,9	304,2	1268,5

*- من عام 2011 بدأ المبلغ بالمليار درهم

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على:

- بنك المغرب، التقرير السنوي للسنة المالية 2002، المغرب، يونيو 2003، ص: 90.
- بنك المغرب، التقرير السنوي للسنة المالية 2010، المغرب، يونيو 2011، ص: 116.
- بنك المغرب، التقرير السنوي للسنة المالية 2011، المغرب، يونيو 2012، ص: 115.
- بنك المغرب، التقرير السنوي للسنة المالية 2014، المغرب، يونيو 2015، ص: 84.
- بنك المغرب، التقرير السنوي للسنة المالية 2017، المغرب، يونيو 2018، ص: 91.

الفهرس



الصفحة	المحتويات
IV	الإهداء.....
V	كلمة شكر وتقدير.....
VI	الملخص.....
VII	قائمة الجداول.....
XII	قائمة الأشكال البيانية.....
X VII	قائمة الملاحق.....
أ-ط	المقدمة.....
82 - 1	الفصل الأول: الإطار النظري لمشكلة الديون الخارجية
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لمشكلة الديون الخارجية.....
3	المطلب الأول: ماهية الديون الخارجية.....
3	أولاً: مفهوم الديون الخارجية.....
5	ثانياً: مفهوم الديون السيادية.....
6	ثالثاً: مفهوم أزمة الديون السيادية.....
7	رابعاً: تصنيف الديون الخارجية.....
11	خامساً: المبادئ الأساسية لتسيير الديون الخارجية.....
12	المطلب الثاني: التطور التاريخي لمشكلة الديون الخارجية.....
13	أولاً: الإستعراض التاريخي لنشأة الديون الخارجية.....
27	ثانياً: تطور الحجم الإجمالي للديون الخارجية للدول النامية بعد سنة 1982.....
32	ثالثاً: تطور خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية بعد سنة 1982.....
35	المطلب الثالث : الدين العام في الفكر الإقتصادية.....
35	أولاً: النظرية الكلاسيكية.....
36	ثانياً: النظرية الكينزية.....
37	ثالثاً: النظرية النقدية الحديثة.....
37	رابعاً: الفكر الاقتصادي الاسلامي.....
39	المبحث الثاني : مبررات التمويل الخارجي وطاقة الدول على خدمة ديونها الخارجية.....
39	المطلب الأول : مبررات التمويل الخارجية ونموذج الفجوتين.....

39أولا: مبررات التمويل الخارجي
40ثانيا: نموذج الفجوتين
46المطلب الثاني: تقدير الحاجة إلى مصادر التمويل الخارجي
46أولا: تقدير فجوة الموارد المحلية
49ثانيا: تقدير فجوة التجارة الخارجية
51المطلب الثالث : طاقة الدول في خدمة ديونها الخارجية
52أولا: محددات طاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية في الأجل القصير
55ثانيا: محددات طاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية في الأجل الطويل
57المبحث الثالث: الأسباب المؤدية إلى تفاقم مشكلة الديون الخارجية ومؤشرات الرئيسية لقياسها
57المطلب الأول: الأسباب الداخلية و مسؤولية الدول المدينة في تفاقم مشكلة الديون الخارجية
57أولا: الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي
59ثانيا: غياب السياسات السليمة في عملية التنمية
61ثالثا: سوء تسيير و استخدام الموارد المالية المقترضة من الخارج
63رابعا: الفساد الإداري في الجهاز الحكومي
63خامسا: ظاهرة هروب وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج
66سادسا: التضخم المحلي وتدهور أسعار الصرف
68المطلب الثاني: الأسباب الخارجية ومسؤولية الدول الدائنة في تفاقم مشكلة الديون الخارجية
68أولا: إرتفاع أسعار الفائدة
70ثانيا: تدهور أسعار النفط
73ثالثا: نمط تقسيم العمل الدولي وتدهور معدلات التجاري
75رابعا: آثار الركود الإقتصادي على الدول الصناعية
76خامسا: تزايد تدابير فرض الحماية الجمركية على صادرات الدول النامية
79المطلب الثالث: المؤشرات الرئيسية لقياس أعباء الديون الخارجية
79أولا: مؤشر معدل خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات
80ثانيا: مؤشر نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي
80ثالثا: مؤشر نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الصادرات
81رابعا: مؤشر نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي
81خامسا: مؤشر نسبة الإحتياطات الدولية إلى إجمالي الديون

81	سادسا: مؤشر القيمة الحالية للدين إلى المداخل الحكومية.....
82	خلاصة الفصل الأول.....
192 - 83	الفصل الثاني : أزمة الديون السيادية الأوروبية « المفاهيم، التطورات، النتائج »
84	تمهيد.....
85	المبحث الأول : الإتحاد الأوروبي وميلاد العملة الأوروبية الموحدة «اليورو».....
85	المطلب الأول : نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي.....
85	أولا: التطور التاريخي لنشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية.....
91	ثانيا: إستعراض لأهم مراحل مسيرة النظام النقدي الأوروبي.....
98	المطلب الثاني : العملة الأوروبية الموحدة «اليورو»: النشأة وتطور و معايير الإنضمام.....
98	أولا: النشأة و مراحل تطور الوحدة النقدية الأوروبية «ميلاد اليورو».....
101	ثانيا: معايير الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية «منطقة اليورو».....
103	ثالثا: توسع عضوية الوحدة النقدية الأوروبية «اليورو».....
104	المطلب الثالث: الهيكلية التنظيمي للمؤسسات والهيئات الإتحاد الأوروبي.....
104	أولا: مؤسسات صنع القرار.....
107	ثانيا: المؤسسات والهيئات الرقابية.....
108	ثالثا: الهيئات والمؤسسات الأخرى.....
109	رابعا: الهيئات والمؤسسات المستقلة ذات الطابع التقني.....
112	المطلب الرابع: الاختلالات الاقتصادية وآليات التسوية داخل منطقة اليورو قبل الأزمة.....
112	أولا: الاختلالات الاقتصادية داخل منطقة اليورو.....
114	ثانيا: آليات التسوية داخل منطقة اليورو.....
116	المبحث الثاني : أزمة الديون السيادية الأوروبية «أزمة منطقة اليورو».....
116	المطلب الأول: مدخل إلى أزمة الديون السيادية الأوروبية.....
117	أولا: جذور أزمة الديون السيادية الأوروبية.....
118	ثانيا: مظاهر أزمة الديون السيادية الأوروبية.....
122	ثالثا: أسباب أزمة الديون السيادية الأوروبية.....
126	المطلب الثاني: أزمة الديون السيادية اليونانية: قراءة في الأزمة والتسلسل الزمني لأهم الأحداث.....
126	أولا: تاريخ اليونان الإتحادي وطبيعة إقتصادها.....
135	ثانيا: اليونان وإنطلاق شرارة أزمة الديون السيادية الأوروبية.....

155المطلب الثالث: أسباب أزمة الديون اليونانية ومخاوف من انتشارها.
155أولا: الأسباب الداخلية للأزمة اليونانية.
165ثانيا: الأسباب الخارجية للأزمة.
167ثالثا: مخاوف إنتشار الأزمة اليونانية.
169المبحث الثالث: تطور أزمة الديون السيادية إلى باقي دول منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية.
169المطلب الأول: أزمة الديون السيادية في إيرلندا و البرتغال.
169أولا: أزمة الديون السيادية في إيرلندا.
176ثانيا: أزمة الديون السيادية البرتغالية.
180المطلب الثاني: أزمة الديون السيادية في إيطاليا وإسبانيا.
180أولا: أزمة الديون السيادية في إيطاليا.
182ثانيا: أزمة الديون السيادية في إسبانيا.
184المطلب الثالث: أزمة الدين السيادي الأمريكي.
185أولا: التطور التاريخي للدين العام الأمريكي.
186ثانيا: التطور اليومي للدين الأمريكي خلال عام 2011.
189ثالثا: أسباب أزمة الدين الأمريكي.
189رابعا: تداعيات أزمة الدين السيادي الأمريكي.
191خامسا: سيناريوهات التي أدت لحل أزمة الدين الأمريكي.
192خلاصة الفصل الثاني.
360-193	الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على اقتصاديات الدول العربية
	«دراسة حالة بعض الدول النفطية وغير النفطية»
194تمهيد.
195المبحث الأول: واقع الاقتصاديات العربية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.
195المطلب الأول: نظرة كلية على الهيكل الاقتصادي للدول العربية.
195أولا: المساحة والسكان والقوى العاملة العربية.
199ثانيا: المؤشرات الكلية عن أداء الاقتصاد العربي.
206المطلب الثاني: واقع التجارة الخارجية والدين العام الخارجي للدول العربية.
206أولا: التجارة الخارجية للدول العربية.
210ثانيا: التجارة البنينة العربية.
213ثالثا: تجارة الخدمات في الدول العربية.

215 رابعاً: الاحتياطات الدولية العربية.....
217 خامساً: الدين العام الخارجي للدول العربية.....
218 سادساً: تطورات أسعار الصرف العربية.....
220 المطلب الثالث: واقع مناخ الاستثمار وصعوبات التنمية في الدول العربية.....
220 أولاً: واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية.....
223 ثانياً: صعوبات التنمية في البلدان العربية.....
225 المطلب الرابع: محاولات التوجه والاندماج العربي في الاقتصاد الأوروبي.....
225 أولاً: مراحل الشراكة الأورو - متوسطة.....
227 ثانياً: أهداف الشراكة الأورو - متوسطة.....
229 ثالثاً: مضمون ومحتوى مؤتمر برشلونة.....
232 رابعاً: منطقة التبادل الحر الناتجة عن اتفاقية الشراكة.....
233 خامساً: إنعكاسات منطقة التبادل الحر على الاقتصاديات العربية.....
135 المبحث الثاني: دراسة تحليلية لأثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على اقتصاديات الدول النفطية «السعودية، الجزائر» أنموذجاً.....
235 المطلب الاول : أثر أزمة الديون السيادية على القطاع المالي والنقدي للاقتصاد السعودية والجزائر.....
235 أولاً: أثر أزمة الديون السيادية على القطاع المصرفي السعودي والجزائري.....
245 ثانياً: أثر أزمة الديون السيادية على سوق المال السعودية والجزائرية.....
249 ثالثاً: التطورات النقدية في الاقتصاد السعودي والجزائري في ظل الأزمة.....
257 المطلب الثاني : تداعيات أزمة الديون السيادية على الاقتصاد الحقيقي السعودي والجزائري.....
257 أولاً: أثر أزمة الديون السيادية على المالية العامة في السعودية والجزائر.....
262 ثانياً: تداعيات أزمة الديون السيادية على التضخم والبطالة في السعودية والجزائر.....
273 ثالثاً: أثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على التجارة الخارجية وميزان المدفوعات في السعودية والجزائر.....
284 المطلب الثالث : أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في السعودية والجزائر.....
284 أولاً: تداعيات أزمة الديون السيادية على معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي في السعودية والجزائر.....
290 ثانياً: أثر أزمة الديون السيادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية والجزائر.....
296 ثالثاً: إنعكاسات أزمة الديون السيادية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السعودية والجزائر.....

301	المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على اقتصاديات الدول العربية غير النفطية «الأردن ، المغرب» نموذجا.....
301	المطلب الأول: أثر أزمة الديون السيادية على القطاع المالي والنقدي للاقتصاد الأردني والمغربي.....
301	أولا: أثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على القطاع المصرفي الأردني والمغربي.....
311	ثانيا: أثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على سوق المال في كل من الأردن والمغرب.....
315	ثالثا: التطورات النقدية في الاقتصاد الأردني والمغربي في ظل الأزمة.....
322	المطلب الثاني : تداعيات أزمة الديون السيادية على الاقتصاد الحقيقي الأردني والمغربي.....
322	أولا: أثر أزمة الديون السيادية على المالية العامة في الأردن والمغرب.....
328	ثانيا: تداعيات أزمة الديون السيادية على التضخم والبطالة في الأردن والمغرب.....
337	ثالثا: أثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على التجارة الخارجية وميزان المدفوعات في الأردن والمغرب.....
347	المطلب الثالث : أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الأردن والمغرب.....
348	أولا: تداعيات أزمة الديون السيادية على معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن والمغرب.....
352	ثانيا: أثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن والمغرب.....
355	ثالثا: إنعكاسات أزمة الديون السيادية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن والمغرب.....
360	خلاصة الفصل الثالث.....

414-361 الفصل الرابع : الجهود الإقليمية والدولية المقترحة لمواجهة أزمة الديون السيادية الأوروبية

وتداعياتها على الاقتصاد العالمي

362	تمهيد.....
363	المبحث الأول: برامج وخطط الإنقاذ الأوروبية والدولية لمواجهة أزمة الديون السيادية الأوروبية.....
363	المطلب الأول: خلق آليات للاستقرار المالي الأوروبي ودورها في إدارة أزمة منطقة اليورو.....
363	أولا: مرفق الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF).....
364	ثانيا: إنشاء آلية الاستقرار الأوروبي (ESM).....
365	ثالثا: التوقيع على إتفاقية الانضباط المالي للدول الاتحاد الأوروبي.....
367	المطلب الثاني: برامج وخطط الإنقاذ الأوروبية والدولية لحل الأزمة اليونانية ومنعها من الانتشار.....
367	أولا: إدارة الأزمة اليونانية من خلال برامج الإنقاذ المالي والاصلاحات الاقتصادية.....
372	ثانيا: إدارة الأزمة اليونانية من خلال تدابير التقشف.....
379	المطلب الثالث: خطط الإنقاذ الأوروبية لباقي الدول منطقة اليورو التي مستها الأزمة.....
379	أولا: خطط الإنقاذ الإيرلندية لمواجهة أزمة الديون السيادية.....

- 380 ثانيا: خطط الانقاذ البرتغالية لمواجهة أزمة الديون السيادية.....
- 381 ثالثا: خطط الانقاذ الإسبانية لمواجهة الأزمة.....
- 381 رابعا: برامج وخطط الإنقاذ الإيطالية لمواجهة أزمة الديون السيادية.....
- 384** **المبحث الثاني: دور المؤسسات المالية الدولية في إدارة و تسير أزمة الديون السيادية الأوروبية.....**
- 384** **المطلب الأول: صندوق النقد الدولي ودوره في إدارة و تسير أزمة الديون السيادية الأوروبية.....**
- 384 أولا: الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في تعزيز الاستقرار المالي و إدارة أزمات العملة.....
- 386 ثانيا: جهود صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية.....
- 387 ثالثا: أشكال مساعدات صندوق النقد الدولي خلال الفترة (2009-2013).....
- 389 رابعا: دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية في اليونان.....
- 390** **المطلب الثاني: البنك الدولي ودوره في حل و تسير أزمة الديون الخارجية.....**
- 391 أولا: عناصر البرنامج التكيف الهيكلي.....
- 392 ثانيا: جوهر البرنامج.....
- 392 ثالثا: دور البنك الدولي في ظل الأزمة.....
- 394** **المطلب الثالث: دور البنك المركزي الأوروبي في إدارة أزمة منطقة اليورو.....**
- 396 أولا: : عملية إعادة التمويل طويلة الأجل.....
- 397 ثانيا: إعادة تنظيم النظام المصرفي الأوروبي.....
- 397 ثالثا: المعاملات النقدية الصريحة.....
- 397 رابعا: برنامج سوق الأوراق المالية.....
- 398 خامسا: عمليات إعادة التمويل الرئيسي.....
- 398 سادسا: البنك المركزي الأوروبي مقرض الملاذ الأخير للحكومات.....
- 399** **المبحث الثالث: تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على الاقتصاد العالمي والدروس المستفادة منها.....**
- 399** **المطلب الأول: تداعيات أزمة الديون السيادية على الاقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية.....**
- 399 أولا: تداعيات أزمة منطقة اليورو على اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة.....
- 404 ثانيا: تداعيات أزمة الديون السيادية على اقتصاديات الدول النامية.....
- 404 ثالثا: وضع الاقتصاديات الصاعدة من الأزمة وانعكاس ذلك على موازين القوى العالمية.....
- 406 رابعا: الآثار على الأسواق المال العالمية.....
- 407 خامسا: التداعيات السياسية لأزمة الديون السيادية.....
- 408** **المطلب الثاني: مستقبل منطقة اليورو في ظل أزمة الديون السيادية.....**

408أولا: احتمال انسحاب بلد واحد أو أكثر من بلدان الجنوب.....
409ثانيا: احتمال انسحاب بلد واحد أو أكثر من بلدان الشمال.....
411المطلب الثالث: الدروس المستفادة من الأزمة اليونانية.....
414خلاصة الفصل الرابع.....
415خاتمة.....
422قائمة المصادر المراجع.....
436الملاحق.....
448الفهرس.....